برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

تقرير المعرفة العربي للعام 2014

الشباب وتوطين المعرفة

تقرير المعرفة العربي للعام 2014

الشباب وتوطين المعرفة

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

أعد هذا التقرير بدعم ورعاية مشتركة من
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

طبع في شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي- الإمارات العربية المتحدة.
على ورق خالٍ من الكلورين وباستعمال حبر ذي أساس نباتي مصنّع باتباع تقنيات غير ضارة للبيئة.

تصميم الغلاف: أحمد محمد الخليفي
التصميم الداخلي والاخراج الفني: برولانس، بيروت – دبي

طبع في دبي، الإمارات العربية المتحدة

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالتقرير منشور مستقل، صادر بتكليف وبرعاية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم؛ وهو ثمرة جهد تعاوني مستقل بذله فريق من الاستشاريين والخبراء البارزين وفريق تقرير المعرفة العربي المكلف.

تقديم

رئيس مجلس الإدارة
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

طريق العالم العربي إلى مجتمع المعرفة

تعد المعرفة دعامة رئيسة من دعائم تقدم الأمم، والنهوض بها ، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر تقدم وازدهار وتنمية المجتمع والباعث على الحراك الفكري والاجتماعي. ويطلق على العصر الحاضر (عصر المعرفة)، وإذا كان لكل عصر ثروته، فإن المعرفة هي ثروة هذا العصر. إن مجتمع المعرفة هو مجتمع الثورة الرقمية بامتياز،والتي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالم الخارجي، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياساً لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم، وضاعفت من سرعة التطور والتقدم الصناعي. ويلعب التراكم المعرفي دوراً رئيساً في ديمومة النمو الاقتصادي.

وبإسقاط حالة الحراك المعرفي العالمي على واقعنا العربي نجد الفجوة كبيرة إذا مانظرنا إلى مستوى التعليم والمناهج، وحجم الاستثمارات في التعليم والبحث العلمي، إلى جانب كم براءات الاختراعات، وحجم المشاركة المجتمعية، إضافة إلى انخراط الشباب في نشر ونقل المعرفة، والتحول من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، وهي الأمور التي تشكل مجتمعة منظومة متكاملة لبناء مجتمعات قائمة على المعرفة.

ومن هذا المنظور نجد أنه من الضروري تمكين الشباب عبر مراجعة برامج التعليم المدرسي والتكوين الجامعي وترقية البحث بالتأطير الجيد للمدارس والجامعات والعناية بالباحثين في المراكز المتخصصة، والانطلاق من رؤية شاملة قوامها جملة من العوامل: كحرية التفكير والتشجيع على الإبداع في العلوم والفنون، وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين، وتعزيز وسائل نشر ونقل المعرفة مثل الترجمة إلى اللغة العربية، والتجارب، والبحوث المنهجية، وتبادل الخبرات مع الآخرين، والتعليم المستمر، والقراءة، والاطلاع على السجلات والوثائق، وحضور الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وغير ذلك من القنوات الأخرى.

ويأتي تقرير المعرفة العربي كمؤشر يرصد حال المعرفة في الدول العربية، ليقدم تشخيصاً ووصفاً نوعياً ودقيقاً لمساعدة المسؤولين على تقييم الأداء وتطوير الخطط التنموية لبناء مجتمعات معرفية قادرة على مواجهة التحديات، وذلك للمساهمة في تنمية شاملة ومستدامة. ويركز التقرير الثالث على أهمية إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة من ناحية تعريفها وفوائدها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الأولويات التي يجب التركيز على نقلها. ويحدد عناصر توطين المعرفة في عنصرين أساسيين متكاملين أولهما إنتاج المعرفة وثانيهما توظيف المعرفة في التنمية الإنسانية بأبعادها الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

بين يديكم تقرير المعرفة العربي الثالث "الشباب وتوطين المعرفة"، نأمل أن يقدم صورة واضحة وشاملة عن واقعنا المعرفي وأن يرصد مَواطن القوة وسبل استثمارها ويحدد المناطق التي تحتاج إلى تطوير وتحسين، وأن يكون بمثابة خارطة طريق لصناع القرار يوفر لهم تصورات مبدئية حول سبل ووسائل وطرق نشر ونقل وتوطين المعرفة في عالمنا العربي.

الشيخ أحمد بن محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

تمهيد

المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يُرسي هذا الإصدار الثالث من سلسلة تقارير المعرفة العربية خطوة جديدة وثابتة على درب الشراكة الاستراتيجية والرؤية المشتركة التي تجمع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم مع المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الجهود العربية والعالمية نحو بناء مجتمع واقتصاد المعرفة كمدخل أساسي للإصلاح والتنمية في المنطقة العربية.

وترسيخاً لبناء التراكم المعرفي، وبعد أن تناولت تقارير الأعوام السابقة الأداء والحال المعرفي في المنطقة العربية من حيث الفجوات والنواقص إضافة إلى الفرص المتاحة والإمكانات، ينتقل تقرير المعرفة العربي الحالي الى أحد أهم القضايا في المسيرة التنموية العربية وأكثرها الحاحا والمتمثلة في "الدمج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل وتوطين المعرفة" والتي رأى معدو التقرير، وبحق، بأنها قضية حياة ومستقبل.

وإضافة إلى تقديم نظرة إقليمية شاملة عن وضع الشباب العربي وقدراته وفاعليته المعرفية والثقافية والاقتصادية والمجتمعية والبيئات التمكينية المتاحة، يتميز هذا التقرير، واستمرارا للنهج الميداني الذي اختطته سلسلة تقارير المعرفة العربية لنفسها، بدراسات ومسوحات أُنجزت في عدد من الدول العربية، لتتعامل وتدرس عن قرب ميداني واقع الشباب العربي وبخاصة ما يتعلق بمقدرته على التفاعل المنتج في عمليات إقامة مجتمع المعرفة وكذلك استقراء آرائهم حول أهم الموضوعات ذات العلاقة بما فيها القيم والممارسات والتصورات حول البيئة التمكينية المحيطة بهم. ولإن قدمت هذه البحوث صورة ميدانية واقعية فريدة ومتميزة عن أوضاع وآراء وتطلعات الشباب العربي في الدول التي تمت فيها المسوح، إلا أنها أيضاً أظهرت ضرورة التحرك الفوري للتعامل مع عدد هام من القضايا التي تتزامن مع مرور المنطقة العربية في مرحلة انتقالية تحمل في طياتها تحديات تنموية شتى ولا سيما تلك المتعلقة بالمعرفة. إلا أن هذه المرحلة نفسها تقدم أيضا فرصة للاستثمار في التغيير نحو الأفضل. إننا، إن أردنا، يمكن أن نكون أمام أفق فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة تنطلق من زخم القوى الشبابية المتصاعدة بما تختزنه من طاقات ورغبة عارمة للتقدم ونيل الأفضل، وصولا إلى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة ورفاه الإنسان العربي.

نعم، وكما يوضح التقرير، فإن المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في المناهج التنموية التقليدية وهي مطالبة بتبني مناهج تنموية مبتكرة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات المتعاظمة على مختلف محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الصعد المحلية والإقليمية وأيضا الدولية. ونظرا لاقتران المعرفة بالقوة والتقدم، فإن بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية بات يشكل ضرورة للبناء والمنافسة في عصر العولمة الذي نعيشه. فلا بد من حث الخطى في إقامة مجتمع المعرفة، وبذل مزيد من الجهود لتأهيل الشباب وتزويده بالمهارات والكفايات المطلوبة للاندماج الفاعل في نقل وتوطين المعرفة علاوة على ضرورة التوسع في توفير البيئات الداعمة والممكنة على أسس العدل الاجتماعي وقيم ومبادئ المواطنة المستنيرة.

إننا أمام عمل تنموي ومعرفي متميز سيعين كل من صانع القرار التنموي والمخطط والمواطن العربي بشكل عام. ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من شارك في هذا المجهود العظيم من خبراء وباحثين ولا سيما الكتاب والفريق المركزي والمحررين، وفريق العمل في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

ختاما، أتقدم بكامل التقدير والعرفان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على دوره الأساسي والمتواصل في دعم مبادرات التقدم والتنمية والمعرفة في المنطقة العربية والعالم. كما أننا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي نعبر مجددا عن فخرنا بهذه الشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وعن حرصنا على ديمومتها وتنميتها في سبيل دعم المنطقة العربية في سيرورتها نحو إقامة مجتمع المعرفة ونحو تحقيق اعلى مستويات التنمية الانسانية المستدامة في البلدان العربية والعالم ككل.

سيما بحوث
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المشاركون في إعداد التقرير

فريق القراء
أحمد أوزي، إخليف الطراونة، سامية ساتي نور، عادل الشايع، عبدالرحيم العتري، عبدالقادر الأطرش، علي سعيد الكعبي، عمر بزري، كلثم الغانم، ملك زعلوك، موضي الحمود، نورالدين دقي، وليد زيباري، يسري الجمل.

الفريق المركزي
حسن البيلاوي (كاتب رئيسي)، نجوى الفزاع غريس (كاتب رئيسي مشارك).
الأعضاء: إدريس بنسعيد، آمنة خليفة آل علي، خالد الوزني، عبد الوهاب بن حفيظ.

مدير ومنسق التقرير
غيث حمدي فريز (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

معدو الأوراق الخلفية
أحمد الشقران، أحمد حجي، تامر طه، حسين أباظة، خالد واصف الوزني، دينا أبو الفتوح، سارة حشاش، سامية ساتي نور، سلوى طرابلسي، سيرين إلسي، شريف قنديل، شكري فيضة، عبد الرحيم العطري، عبد الرحيم المصلوحي، عبد الغني منديب، عمر بزري، عواطف صياح، كمال عبد اللطيف، كمال نجيب، ليلى قبلان، ماجد الشربني، ماهر تريمش، محمد مالكي، محمد ذبيان.

تصميم الاستبيان/ الأدوات والتحليل الإحصائي
- نجوى الفزاع غريس (تصميم الاستبيان ومراجعة التحليل)
- هاني تركي (التحليل الاحصائي)
- كلية التجارة – جامعة الإسكندرية (إدخال البيانات)

منفذو المسوحات الميدانية
فريق التقرير بالتعاون مع:
- الأردن: الجامعة الاردنية.
- تونس: منتدى العلوم الاجتماعية.
- الإمارات: جامعة الإمارات.
- المغرب: مالتيكوم كومنيكيشن

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
جمال بن حويرب (العضو المنتدب)، فيصل بوجسيم (المدير التنفيذي)، سيف المنصوري (مستشار الشؤون المؤسسية- مكتب العضو المنتدب)، حسين الشامسي، لينا العناني، ويسلي هاري.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
سيما بحوث (مساعد الأمين العام للأمم المتحدة/المدير الإقليمي-المكتب الإقليمي للدول العربية)، عادل عبد اللطيف (مدير البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية)، غيث حمدي فريز (مدير ومنسق التقرير)، تالا خانجي، ديما الخطيب، سارة بيطار، ستيفاني البستاني، سيف بيدرسون، طارق خيرالله، ماري جريديني، مريم عيتاني، هاني تركي، يعقوب بريش،
العمليات الإدارية: وحدة دعم المشاريع الإقليمية.

تحرير النص
النص العربي: فايز الصياغ.
النص الانجليزي: كرستينا كرّان.

الترجمة إلى الانجليزية
جهشان ومروة للترجمة. بيروت-لبنان

تصميم الغلاف:
أحمد محمد الخليفي.

جدول المحتويات

الفصل الأول: التمهيد

تقديم 3
الضرورة والتحديات 4
خطوات متواصلة لبناء مجتمع المعرفة في العالم العربي 4
تلازمية المعرفة والتنمية 5
السياق العربي للتنمية والمعرفة ودمج الشباب 6
– فجوة معرفية متعددة المظاهر 6
– تطور الفجوة من خلال مؤشرات المعرفة 8
– تطور الفجوة من خلال مؤشرات التنافسية العالمية والعربية 9
– تطور الفجوة من خلال مؤشر الابتكار العالمي 12
– الطفرة الشبابية في المنطقة العربية 13
– تحديات إدماج الشباب في المعرفة والتنمية 16
المنهجية العامة للتقرير 18
بنية التقرير 18

الفصل الثاني: **الإطار المفاهيمي لإدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة**

تقديم 27
رباعية المعرفة والعولمة والشباب والتنمية: علاقة إشكالية مركبة 27
المعرفة: السياقات الفكرية ومفاهيم النقل والتوطين 29
مفهوم المعرفة وأصنافها 29
مجتمع المعرفة 31
اقتصاد المعرفة وسماته 32
– السمات الأساسية لاقتصادات المعرفة 32
– تزايد الاستعمال الكثيف لتقانة المعلومات 33
– كثافة المعلومات: الإنتاجية والإتاحة 33
– تسليع المعرفة والإتجار بها 35
– تزايد نسبة عمالة المعرفة 36
– نمو فنيّات إدارة المعرفة 37
– نظم الإبتكار والتجديد 39
نقل المعرفة 40
– ماذا يعني نقل المعرفة؟ 40
– آليات نقل وتوطين المعرفة 41
العولمة: إشكالية وفرص ومخاطر 44
عولمة المهارات 46
التنمية 48
ضرورة العدالة الإجتماعية في التنمية المرتكزة على المعرفة 48
تعريف الشباب 50
دور الشباب في التغيير 51
الشباب والتنمية المعرفية 51

الشباب وبيئات تمكينهم 52
مفاهيم الثقافة والقيم والمواطنة 52
الثقافة 53
– الثقافة والعلم لدى الجمهور 53
القيم 54
المواطنة 55
من المفاهيم إلى نموذج تحليلي لوضعية الشباب في نقل وتوطين المعرفة 55

الفصل الثالث: فاعلية الشباب العربي في توطين المعرفة، وبناء رأس المال البشري
تقديم 63
الفاعلية المعرفية للشباب العربي: المهارات والتأهيل 63
تحصيل المعرفة والتدريب وتكوين رأس المال المعرفي 64
مدى إتاحة فرص الحصول على المعرفة الأساسية والتدريب المستمر 64
– جهود محو الأمية 64
– فرص تحصيل المعرفة في المرحلة قبل الجامعة 65
– فرص تحصيل المعرفة للفئة الشبابية 65
مدى تحقيق مستويات نوعية متقدمة من المعارف والمهارات 68
– الشباب والتخصصات العلمية 69
– مهارات عدد كبير من الخريجين دون المستوى المطلوب 70
قدرات الشباب الذاتية في مجالات المعلومات والاتصالات 71
المشاركة الفاعلة للشباب في أنشطة البحث العلمي والابتكار 72
الفاعلية الثقافية للشباب العربي 72
الأطر العامة لثقافة الشباب في المنطقة العربية 72
السمات الأساسية في القيم والثقافة المعاصرة للشباب العربي 74
– ما زالت أساليب التنشئة التقليدية سائدة 74
– ما زال مناخ قيم المعرفة التقليدية سائداً 74
– فجوة ثقافية بين الأجيال وهجنة ثقافي بين الشباب 74
– الشباب وقيم مجتمع المعرفة 77
الفاعلية الاقتصادية للشباب 78
بطالة الشباب 79
– معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى 79
الفاعلية الاجتماعية: المشاركة والعمل التطوعي والانتماء 82
المواطنة بين الشباب العربي 82
المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي 83
المرأة بين التهميش والتمكين 84
الانفتاح والتواصل 87
التواصل الافتراضي مع الآخرين 88
السفر إلى الخارج 88
التحرك الإقليمي والدولي للطلاب 88
الخلاصة 90

الفصل الرابع: البيئات التمكينية وفعاليتها في نقل وتوطين المعرفة
تقديم 97
التعليم العالي في المنطقة العربية 97
نشأة الجامعة والتوسع في التعليم العالي في المنطقة العربية 97
خصائص التعليم العالي في المنطقة العربية 98
مشكلات التعليم العالي في المنطقة العربية 101
التعليم العالي وبطالة الخريجين من الشباب في المنطقة العربية 102
– السمات العامة لسوق التشغيل والبطالة في المنطقة العربية 102
– فرص العمل في المنطقة العربية 103
– عقبات أدت إلى أزمة بطالة الشباب 104
ضعف جودة التعليم العالي في البلاد العربية 104
فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل 104
ضعف المهارات وعلاقته بضعف الارتباط بين الجامعات والقطاعين الخاص والعام 104
ضعف نظم التكوين والتدريب المهني والتقني في مؤسسات التعليم العالي 105
التعليم العالي وهجرة العقول في المنطقة العربية 105
منظومة البحث العلمي والتطوير في المنطقة العربية 107
مؤسسات البحث العلمي 107
الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير 110
القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير 111
الإنتاج والنشر العلمي 112
– ضعف التعاون العربي في مجال البحث العلمي 115
– توزيع نسبة الأبحاث في التخصصات 115
– استخدامات مخرجات البحث العلمي 115
– براءات الاختراع 117
التنمية في المنطقة العربية وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية 119
واقع وتحديات النمو الاقتصادي العربي: تفاوت في الأداء بين دول المنطقة، ومع العالم 119
معضلة الثروة والتنمية: الفجوة والفقر واللامساواة 120
فجوة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلاد العربية وتبعاته 122
– الفقر 122
– اللامساواة 124
ما زالت بنية الاقتصاد ريعية 125
– ضعف صادرات الدول العربية من المنتجات الصناعية المتقدمة 126
– ضعف سوق العمل، ومناخ الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر 128
الحوكمة وجودة إدارة المؤسسات 131
بنية التشريعات وسيادة القانون 133
البنية التحتية لتقانة المعلومات: الجاهزية والتوظيف 135
استخدام الهواتف الجوالة في المنطقة العربية 136
استخدامات تقانات الاتصالات والمعلومات في الدولة والحكومة 136
استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة 137
إشكاليات وتحديات اللغة العربية والترجمة 137
تحديات الترجمة 138
المحتوى الرقمي العربي 140
خلاصة 143

الفصل الخامس: نتائج البحث الميداني: واقع إدماج الشباب العربي في توطين المعرفة
تقديم 149
التوضيحات المنهجية 149
توضيحات حول الأساس المفاهيمي 149
توضيحات حول تصميم الأدوات 150
– استبيان الطالب 150
– اختبار المهارات 150
– تجريب الأداة وتعديلها 151
الفئة المستهدفة وانتقاء العينة 152
معالجة البيانات والتحليل الإحصائي 153
عرض النتائج: رأس المال المعرفي 154
النتائج الإجمالية للمهارات المعرفية 154
النتائج التفصيلية للمهارات المعرفية 155
– مهارة حل المشكلات 155
– مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية 156
– مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها 157
– مهارة استخدام التكنولوجيا 158
– مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية/ الفرنسية) 160
– تحليل الفروق بين المهارات المعرفية 161
القيم 163
فاعلية الشباب 164
المواطنة والانتماء 166
الانفتاح والتواصل العالمي 166
تحليل النتائج في ضوء متغيري النوع والتخصص 167
آراء الشباب حول مسألة نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية الضرورية 168
آراء الطلاب حول البحث الأكاديمي 170
آراء الطلاب حول الشراكات والاتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات خارجية 171
تصورات الطلبة حول فاعلية البيئة الجامعية من حيث مساهمتها في تأهيل الطلبة لنقل وتوطين المعرفة 174
– منظومة التعليم العالي السائدة حاليا 174
– منظومة البحث الأكاديمي 174
– طرق التدريس المتبعة في الجامعات 175
– أساليب التقويم المعمول بها في الجامعات 175
– الكتب والمراجع المتوفرة للطلبة 176
– التجهيزات والوسائل التعليمية 177
– المستوى العلمي والبيداغوجي (التربوي) للأساتذة الجامعيين 178
– منظومة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للطلبة 178
– نظم التدريبات العملية أثناء الدراسة 179
– ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل 180
– النظام الحالي للدخول إلى الجامعة 180
– النشاطات التي تنظمها الكلية أو الجامعة 181
– إتاحة استخدام الإنترنت 181

– وسائل التفاعل الإلكترونية التي تتيح التواصل التعليمي عن بعد بين الطلبة والأساتذة 182
– الموارد المالية لدعم مشاريع البحوث الجامعية التي ينجزها الطلبة 183
تصورات الطلاب حول فعالية بعض البيئات التمكينية في نقل وتوطين المعرفة 183
– الشعور بالثقة في قدرة الهيئات والمنظمات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة 183
– آراء الطلبة حول وضع الحريات والحقوق 184
– دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الإقتصادية والحكومية 185
– مواضيع نقل وتوطين المعرفة 185
– العوامل المحفّزة والعوامل المعيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين 186
خلاصة البحث والاستنتاجات 188

الفصل السادس: التحرك نحو إدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية
تقديم 195
التنمية الانسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية 195
متغيرات وإشكاليات دمج الشباب والمعرفة في المنطقة العربية 197
تفاوت أداء الدول العربية في دمج الشباب وفعاليته في نقل وتوطين المعرفة 198
نتائج ميدانية تشير بقوة الى ضرورة التحرك 202
التحرك المستقبلي: نحو تمكين فاعل للشباب العربي في نقل وتوطين المعرفة 203
محاور وآليات التحرك 204
– بناء مؤسسات وطنية لدمج الشباب 204
– إصلاح الجامعات 205
– تفعيل وإعادة هيكلية منظومة البحث العلمي 206
– تشجيع ودعم الإستثمار الأجنبي 207
– دعم وتشجيع القطاع الخاص 207
– دعم برامج التدريب وبناء القدرات 208
– بناء أطر عربية للجدارة 209
– التحول إلى تنمية ترتكز على المعرفة 209
– العدالة الإجتماعية، والمواطنة والحفاظ على التماسك الإجتماعي 210
– الإدارة والحوكمة الرشيدة للمؤسسات 211
– دعم برامج إصلاح اللغة العربية والارتقاء بها لمجتمع المعرفة 211
– تعّلم اللغات الأجنبية كبوابة للتفاعل البنّاء مع العالم 212
– التنمية الثقافية 213
– تحقيق الإندماج والتكامل الإقتصادي في المنطقة العربية 213
نموذجٍ مجازي للتحرك إلى المستقبل 214
وختاماً 215

المراجع والأوراق المرجعية 221

الملاحق
الملحق رقم 1: منهجيات قياس المعرفة 237
الشكل م 1-1: منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة 237

الشكل م 1-2: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية 238
الشكل م 1-3: دليل الإبتكار العالمي 239
الملحق رقم 2: تطور الوضع المعرفي في المنطقة العربية ومناطق أخرى 240
الشكل م 2-1: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ومناطق العالم للأعوام (2000-2012) 240
الشكل م 2-2: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية حسب نوع الاقتصاد للأعوام (2000-2012) 242
الشكل م 2-3: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في عدد من الدول العربية للأعوام (2000-2012) 243
الملحق رقم 3: ملحق الدراسات الميدانية 244
الجدول م 3-1: آراء الطلبة حول مدى الشعور بالثقة في قدرة الهيئات التالية على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%) 244
الجدول م 3-2: آراء الطلبة حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية (%) 244
الجدول م 3-3: آراء الطلبة حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (%) 245
الجدول م 3-4: آراء الطلبة حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة ويعتبرها بعضهم الآخر معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (%) 246
الملحق رقم 4: الملحق الاحصائي 247
الجدول م 4-1: أعداد السكان، النمو السكاني ونسبة الشباب في المنطقة العربية 247
الجدول م 4-2: مؤشرات التنمية الإنسانية 248
الجدول م 4-3: مؤشرات سوق العمل والبطالة 249
الجدول م 4-4-أ : مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة والترتيب العالمي للدول العربية ودول المقارنة ومناطق العالم 250
الجدول م 4-4-ب: مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة والترتيب العالمي لمناطق العالم 252
الجدول م 4-5: مؤشرات القرائية في المنطقة العربية 254
الجدول م 4-6: متوسط سنوات الدراسة المتوقع لعدد من الدول العربية والدول المقارنة ومناطق العالم 256
الجدول م 4-7: نسب القيد الإجمالية في التعليم لعدد من الدول العربية ومناطق العالم (2010-2013) 257
الجدول م 4-8: الانفاق العام على التعليم لعدد من الدول العربية 258
الجدول م 4-9: مؤشرات التعليم الابتدائي (2007-2013) 259
الجدول م 4-10: الالتحاق في التعليم المهني لعدد من الدول العربية والعالم 260
الجدول م 4-11: مؤشرات التقانة في الدول العربية 261
الجدول م 4-12: مؤشر الجاهزية الشبكية لعدد من الدول العربية 262
الجدول م 4-13: دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) 2011 و2012 262
الجدول م 4-14: الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة بحسب تقرير التنافسية العربية 2012 263
الجدول م 4-15: دليل الابتكار العالمي 264
الجدول م 4-16: مؤشرات التنافسية العالمية 266
الجدول م 4-17: مؤشر التنافسية العربية (2012) 267
الجدول م 4-18: مؤشر مدركات الفساد 268

قائمة الأطر

الإطار 1.2: تصنيف المعرفة 29
الإطار 2.2: المملكة المتحدة مثال لتزايد عمالة المعرفة 36
الإطار 3.2: الإشكالية والتناقض في بنية اقتصاد المعرفة 37
الإطار 4.2: سياق المهارات المعرفية: وجهة نظر بريطانيا 39
الإطار 5.2: شروط مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة 40
الإطار 6.2: نقل المعرفة 41
الإطار 7.2: دور أنماط المعرفة في تفعيل العلاقة بين نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي 44
الإطار 1.3: الدين كمنبع للأخلاقيات والعلم والمعرفة 77
الإطار 2.3: تأخر بدء الحياة المستقلة للشباب 81
الإطار 3.3: شباب الشوارع في المنطقة العربية 82
الإطار 4.3: أهمية المشاركة في صقل الشباب 84
الإطار 1.4: تدويل الجامعات والتعليم العالي 100
الإطار 2.4: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة 108
الإطار 3.4: عن التقرير العالمي للبحث الصادر عن تومسون رويترز 109
الإطار 4.4: القرى الذكية والأكاديمية في الوطن العربي 109
الإطار 5.4: ندرة العلماء في العالم العربي 111
الإطار 6.4: مبادرات رقمنة منشورات ووثائق عراقية 114
الإطار 7.4: خطوات دعم الابتكار وريادة الأعمال في مصر 118
الإطار 8.4: نماذج عربية في دعم الابتكار والمعرفة 118
الإطار 9.4: مؤشر السعادة العالمي 121
الإطار 10.4: خصائص مشتركة بين الدول العربية ترتكز على سمات الاقتصاد الريعي 126
الإطار 11.4: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 129
الإطار 12.4: التجربة التركية في تمكين الشباب من الإنتاج والمعرفة 130
الإطار 13.4: المفهوم الخاطئ لتحرير الاقتصاد في الدول العربية 130
الإطار 1.5: شبكات التواصل الاجتماعي ومجتمع المعرفة 167
الإطار 2.5: المرصد العربي للشباب 173
الإطار 1.6: العولمة والهوية والثقافة العربية 200
الإطار 2.6: هجرة الشباب من نزيف العقول إلى مكسب داعم في نقل وتوطين المعرفة 201
الإطار 3.6: نقاط مضيئة في البحث العلمي العربي 203
الإطار 4.6: تعليم جديد لبناء كوادر بشرية جديدة 204
الإطار 5.6: تجربة الهند في بناء المؤسسات والتنظيمات الديمقراطية لتمكين الشباب 205
الإطار 6.6: الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي كآلية 206
الإطار 7.6: حدائق التكنولوجيا وحاضنات الأعمال: نحو إحداث بيئات داعمة وتكنولوجيا لتوطين المعرفة 207
الإطار 8.6: تجربة سنغافورة 210
الإطار 9.6: جهود الجامعة العربية في تطوير اللغة العربية 212
الإطار 10.6: تعزيز اللغة وتطويرها 212
الإطار 11.6: التنمية الثقافية شرط لإحداث التنمية المستدامة في المنطقة العربية 213

قائمة الأشكال

الشكل 1.1: تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ومناطق العالم للأعوام 2000-2012 8

الشكل 2.1: تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية حسب نوع الاقتصاد للأعوام 2000-2012 9

الشكل 3.1: تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في عدد من الدول العربية للأعوام 2000-2012 10

الشكل 4.1: مقارنة الأداء التنافسي العربي وأداء دول مقارنة 11

الشكل 5.1: تطور مؤشرات الابتكار العالمي في البلدان العربية 2012-2014 13

الشكل 1.2: رباعية المعرفة والشباب والعولمة والتنمية 28

الشكل 2.2: اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والعولمة 32

الشكل 3.2: الاستثمار في تنمية المهارات وتعزيز النمو الاقتصادي: التجربة الكورية 34

الشكل 4.2: دورة المعرفة في إدارة المعرفة من النقل إلى التوطين 38

الشكل 5.2: نموذج توطين المعرفة 42

الشكل 6.2: إدماج وتمكين الشباب في توطين المعرفة 49

الشكل 7.2: النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة وتمكين الشباب 56

الشكل 1.3: معدلات التسجيل الإجمالي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للعام 2010 (%) 65

الشكل 2.3: معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي: مقارنة المنطقة العربية ببعض المناطق الأخرى والمجموعات الدولية (%) 66

الشكل 3.3: معدل حاملي درجات تعليم عالٍ من السكان في عدد من الدول العربية ودول مقارنةً (%) 67

الشكل 4.3: نسبة الشركات التي تعتبر مستوى المهارات عقبة رئيسية (%) 71

الشكل 5.3: بطالة الخريجين في مناطق العالم المختلفة (%) 81

الشكل 6.3: نسبة معدل بطالة الشباب إلى معدل البطالة الإجمالي (%) 82

الشكل 7.3: الركائز الأساسية لتفعيل المواطنة النشطة والمشاركة الفاعلة 84

الشكل 8.3: مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة في عدد من الدول العربية ومعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 15-64 عاما (%) 86

الشكل 9.3: نسبة النساء في المجالس التشريعية (%) 87

الشكل 10.3: عدد الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج في عام 2012 89

الشكل 11.3: دول المقصد العشر الأولى من حيث وجهة نظر الطلاب العرب 2010 89

الشكل 1.4: تصنيف مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية 101

الشكل 2.4: نصيب الدول العربية مجتمعة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير مقارنة بمناطق ودول أخرى من العالم (2009) 111

الشكل 3.4: نصيب الدول العربية من الباحثين مقارنة بدول العالم المختلفة (2009) 112

الشكل 4.4: الانتاج البحثي السنوي لثلاث دول عربية ودول مقارنة (تركيا–إيران) 113

الشكل 5.4: توزيع عدد المقالات العلمية المنشورة في عدد من دول المنطقة (2005-2009) 114

الشكل 6.4: ترتيب الجامعات العربية حسب عدد الأوراق المنشورة منها في النصف الأول من 2013 116

الشكل 7.4: مؤشر دليل التنمية البشرية في العالم العربي والعالم (1980-2013) 120
الشكل 8.4: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية 121
الشكل 9.4: نسب الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية بحسب عدد من خطوط الفقر 2000-2009 123
الشكل 10.4: معدلات الفقر في الدول العربية بحسب خط فقر 1.25 دولار أميركي للفرد في اليوم (%) 123
الشكل 11.4: انتشار الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار (%) 124
الشكل 12.4: تكوين صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم 127
الشكل 13.4: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية 129
الشكل 14.4: مؤشر السيطرة على الفساد 131
الشكل 15.4: مؤشر فاعلية الحكومة 131
الشكل 16.4: مدركات الفساد 132
الشكل 17.4: مقياس جودة التشريعات في المنطقة العربية في عام 2013 134
الشكل 18.4: مقياس سيادة القانون في المنطقة العربية في عام 2013 134
الشكل 19.4: نسبة الكتب التي تترجم من العربية في دول الاتحاد الأوروبي (%) 139
الشكل 20.4: اللغات التي تتم الترجمة إليها من العربية (%) 140
الشكل 21.4: خيارات اللغة في وسائل التواصل والإعلام في المنطقة العربية 140
الشكل 22.4: تغلغل النطاق العريض في الدول العربية ومناطق أخرى 141
الشكل 23.4: عدد مستخدمي الإنترنت بين الدول العربية العشر الأولى من حيث استخدام اللغة العربية 142
الشكل 24.4: نسبة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدول العربية (%) 143
الشكل 1.5: نتائج الدول في المهارات المعرفية مجمعة 155
الشكل 2.5: نتائج الطلبة في المهارات المعرفية 162
الشكل 3.5: مثلث المهارات 162
الشكل 4.5: نتائج الدول في القيم 163
الشكل 5.5: مقارنة بين مختلف مكونات فاعلية الشباب 168
الشكل 6.5: مستوى ثقة الطلاب في قدرة بعض الهيئات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%) 184
الشكل 7.5: تصورات الطلاب حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية (%) 184
الشكل 8.5: تصورات الطلاب حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (أ) (%) 186
الشكل 9.5: تصورات الطلاب حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (ب) (%) 186
الشكل 10.5: تصورات الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة أو معيقة أو غير مقبولة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (أ) (%) 187
الشكل 11.5: تصورات الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة أو معيقة أو غير مقبولة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (ب) (%) 187
الشكل 1.6: التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة 215

قائمة الجداول

الجدول 1.1: إحصاءات وتقديرات النسب المئوية للسكان دون 24 سنة في بعض الدول العربية (%) 14

الجدول 1.3: توزيع نسب خريجي التعليم العالي نسبة لميادين الاختصاص في العام 2012 أو أقرب عام إليه (%) 70

الجدول 2.3: تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية (%) 80

الجدول 1.4: إحصاءات عن التعليم العالي في العالم العربي لعام 2011 99

الجدول 2.4: مؤشر فرعي لقدرة الدولة على الحفاظ على ذوي المهارات 2013-2014 106

الجدول 3.4: معدل الإنفاق على البحث والتطوير (2010-2012) 110

الجدول 4.4: المؤشرات الرئيسية لإجمالي عدد الباحثين في الدول العربية ودول العالم الأخرى (2002 و2007) 112

الجدول 5.4: نصيب الدولة من نشر الأوراق البحثية لثلاث دول عربية ودولتين مقارنة 116

الجدول 6.4: تسجيل براءات الاختراع لدى المنظمة الأمريكية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية للدول العربية وبعض الدول المقارنة 117

الجدول 7.4: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2012 122

الجدول 8.4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية (%) 124

الجدول 9.4: مؤشرات تجارة منتجات التقانة 127

الجدول 10.4: ترتيب الدول العربية وفق مؤشر سهولة القيام بالأعمال 128

الجدول 11.4: النسبة المئوية للأسر التي يتوفر لديها حاسوب شخصي 135

الجدول 12.4: استخدام تقانات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع 136

الجدول 13.4: بعض مؤشرات تقانات المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية 136

الجدول 14.4: ترتيب اللغات من حيث عدد الكتب التي تم الترجمة إليها ومنها 138

الجدول 15.4: موقع اللغة العربية بين لغات العالم الأكثر استخداما على شبكة الإنترنت 2013 142

الجدول 1.5: توزيع العينة التجريبية 151

الجدول 2.5: تركيبة النسخة النهائية لأداة البحث الميداني 152

الجدول 3.5: توزيع المهارات المعرفية وثباتها 152

الجدول 4.5: توزيع العينة حسب النوع (%) 153

الجدول 5.5: توزيع العينة حسب التخصص (%) 153

الجدول 6.5: توزيع العينة حسب السن 153

الجدول 7.5: النتيجة الإجمالية للطلاب للمهارات المعرفية مجمعة 154

الجدول 8.5: النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة حل المشكلات 156

الجدول 9.5: النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة التواصل الكتابي باللغة العربية 157

الجدول 10.5: النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها 157

الجدول 11.5: النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة استخدام التكنولوجيا 159

الجدول 12.5: النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة استخدام لغة أجنبية 160

الجدول 13.5: النتيجة الإجمالية للطلاب في القيم 163

الجدول 14.5: مستويات الطلاب في الفاعليات 164

الجدول 15.5: درجات الطلاب في المواطنة والانتماء 166

الجدول 16.5: درجات الطلاب في الانفتاح والتواصل العالمي 166

الجدول 17.5: اطلاع الطلبة على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم (%) 168
الجدول 18.5: آراء الطلبة حول مدى استفادتهم من الكتب المترجمة (%) 169
الجدول 19.5: إنجاز أعمال بحثية أو عروض منذ الدخول إلى الجامعة (%) 170
الجدول 20.5: آراء الطلبة حول أنواع الصعوبات التي اعترضتهم أثناء إنجاز هذه البحوث (%) 171
الجدول 21.5: معرفة الطلبة بوجود شراكات واتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات خارجية (%) 171
الجدول 22.5: المؤسسات التي لديها اتفاقيات وشراكات مع الجامعة (%) 172
الجدول 23.5: معرفة الطلبة بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة (%) 172
الجدول 24.5: أنواع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الشبابية ذات الصلة بالمعرفة (%) 173
الجدول 25.5 أ: منظومة التعليم العالي السائدة حاليا 174
الجدول 25.5 ب: منظومة البحث الأكاديمي 174
الجدول 25.5 ج: طرق التدريس المتبعة في الجامعات 175
الجدول 25.5 د: أساليب التقويم المعمول بها في الجامعات 175
الجدول 25.5 ه: الكتب والمراجع المتوفرة للطلبة 177
الجدول 25.5 و: التجهيزات والوسائل التعليمية 177
الجدول 25.5 ز: المستوى العلمي والبيداغوجي (التربوي) للأساتذة الجامعيين 178
الجدول 25.5 ح: منظومة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للطلبة 178
الجدول 25.5 ط: نظم التدريبات العملية أثناء الدراسة 179
الجدول 25.5 ي: ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل 180
الجدول 25.5 ك: النظام الحالي للدخول إلى الجامعة 180
الجدول 25.5 ل: النشاطات التي تنظمها الكلية أو الجامعة 181
الجدول 25.5 م: إتاحة استخدام الانترنت 181
الجدول 25.5 ن: وسائل التفاعل الالكترونية التي تتيح التواصل التعليمي عن بعد بين الطلبة والأساتذة 182
الجدول 25.5 س: الموارد المالية لدعم مشاريع البحوث الجامعية التي ينجزها الطلبة 183

الفصل الأول:

التمهيد

تقديم

إن قضية دمج الشباب وتوطين المعرفة في العالم العربي هي قضية حياة ومستقبل. والتعامل مع هذه القضية في هذا التقرير يقدم نقلة محورية في رحلة البحث في عمليات بناء مجتمع المعرفة المأمول التي يمثل الشباب العربي عمادها. إنها بالأحرى رحلة البحث عن تمكين الشباب العربي من المشاركة الفاعلة في إيجاد تنمية إنسانية راسخة ومستدامة في أوطانهم من خلال ارتياد الآفاق الرحبة لمجتمع المعرفة.

وفيما تنطلق شعوب المنطقة قدماً في القرن الواحد والعشرين، فإن المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في المناهج التنموية التقليدية؛ وهي مطالبة بتبني مناهج تنموية مبتكرة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات المتعاظمة على مختلف محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الصعد المحلية والإقليمية وأيضا الدولية. ونظرا لاقتران المعرفة بالقوة والتقدم، فإن بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية بات يشكل رُكناً ضرورياً للبناء والمنافسة في عصر العولمة الذي نعيشه. ففي هذه الحقبة التاريخية التي دخلت فيها البشرية بكل قواها في عصر العلم والتكنولوجيا، وما صحب هذه الثورة المعرفية والتقنية من طفرة سكانية وانفتاح هائل على عوالم وأمم مختلفة تتنافس باستمرار للتحكّم في مصادر المعرفة وريادة العالم، تجد الدول العربية نفسها أمام تحديات كبرى. وفي ظل هذا الوضع أمام الدول العربية، لم يعد السؤال المطروح: كيف نتكيّف مع هذا الواقع "المعولم" و"المتجدد" باطراد أو كيف نتعاطى مع آثاره وتحدياته بأقل قدرٍ من الخسائر والفوز بما أمكن من المكاسب المتاحة، وإنما كيف نغيّر معطيات واقعنا، ونتعامل مع كل تحدياته، ونعظم فرصه ونحوّلها إلى روافع تمكّن من بناء عقول وسواعد قادرة على بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية والمساهمة بفاعلية في منظومة المعرفة العالمية وصنع الحضارة الإنسانية.

ومع أهمية موضوع الشباب في جميع المراحل، فإن طرحه حالياً يكتسب الأهمية القصوى، لأن المرحلة التنموية التي تمر بها المنطقة العربية تظهر بوضوح تعاظم وتنامي دور الشباب العربي وبروزهم ككتلة أساسية تعتبر الأكثر عدداً، والأكثر قوة وتأثيرا في تحديد مجمل المسارات والتوجهات التنموية، وفي إيجاد التطور في واقع المستقبل العربي. وبما أنّ عماد كل أمة شبابها، فإنه لا مناص من تركيز الاهتمام والجهد على هذه الفئة، باعتبارها أهم الموارد التي يتوجب الاستثمار فيها من أجل إحداث تنمية متكاملة ومستدامة. وحيث أن "الاستثمار في البشر أهم من الاستثمار في الحجر"، فإنه لا بد من التفكير العميق ووضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها الى قوّة إنتاج ايجابية لا تكتفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع على جميع الأصعدة، وعلى رأسها الصعيد المعرفي باعتباره أساس نهضة المجتمعات والأمم.

إن المرحلة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتطلع فيها شعوبها إلى تنمية شاملة ومستدامة، تملي ضرورتين أساسيتين؛ أولاهما ضرورة حث الخطى في إقامة مجتمع المعرفة، وثانيهما ضرورة الإدماج الفاعل للشباب في عمليات بناء التنمية في هذا المجتمع، مع توفير البيئات التمكينية لهذا الدمج على أسس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة المستنيرة. وعلى الرغم مما نعانيه من فجوة معرفية تفصلنا عن العالم، ومن تحديات إيجاد البيئات الممكنة المطلوبة، فإننا نرى في الأفق فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة تنطلق من زخم القوى الشبابية المتصاعدة بما تختزنه من طاقات ورغبة عارمة للتغيير ونيل الأفضل، وصولا إلى تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة ورفاه الإنسان العربي.

إن قضية دمج الشباب وتوطين المعرفة في العالم العربي هي قضية حياة ومستقبل

لم تعد المجتمعات العربية قادرة على الاستمرار في المناهج التنموية التقليدية. وهي مطالبة بتبني مناهج تنموية مبتكرة

الضرورة والتحديات

خطوات متواصلة لبناء مجتمع المعرفة في العالم العربي

أنجز تقريرا المعرفة السابقان خطوات أساسية على طريق رحلة البحث عن إمكانية تحقيق هدف بناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية. فقد هدف تقرير المعرفة العربي الأول للعام 2009 "نحو تواصل معرفي منتج" إلى التعرف على الأداء المعرفي في المنطقة العربية في زمن تزايدت فيه أهمية المعرفة وتنامى دورها في تحقيق المكاسب المتعددة، بكل ما فتحته من آفاق في مختلف مظاهر المجتمع. وحاول التقرير أن يحدد مستجدات مجتمع المعرفة في الدول التي ولجت أبوابه، وبيّن حال المعرفة العربية بمختلف فجواتها ونواقصها، والفرص الواعدة الّتي يمكن استثمارها. متجها بذلك لإنجاز تشخيص يساعد على إدراك واقع المعرفة العربية ويرسم في الوقت نفسه الآفاق المرجوة في فتوحات المعرفة ومكاسبها، ويرصد الإمكانات المتاحة والتحديات بغية الاستفادة من هذه الآفاق الواسعة للمعرفة في علاقتها بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأكد التقرير "أن المنطقة العربية تستورد وتستهلك نواتج المعرفة دون أن تنتجها، ناهيك عن توطين المعرفة واستنباتها. وأوصى التقرير بضرورة دراسة واقع "الأجيال الناشئة" ومدى جاهزيتها في المنطقة العربية لتحمل مسؤولية بناء التقدم وبناء مجتمع المعرفة.

وضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها الى قوّة إنتاج ايجابية لا تكتفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع

نرى في الأفق فرصة تاريخية لبناء مجتمع المعرفة تنطلق من زخم القوى الشبابية المتصاعدة بما تختزنه من طاقات ورغبة عارمة للتغيير ونيل الأفضل

وفي إطار السعي لتحقيق هدف الولوج إلى مجتمع المعرفة، اتجه تقرير المعرفة العربي الثاني "إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة" للعام 2011/2010 إلى مرحلة التحرك نحو إرساء حجر الأساس لبناء مجتمع المعرفة من خلال وضع الأسس للتعامل مع المنهجيات والآليات لإعداد الأجيال القادمة وتأهيلها للمشاركة الفاعلة في بناء المستقبل المعرفي والولوج إلى مجالاته الرحبة. وبين التقرير الثاني أن من الممكن التعامل مع هذه الفجوات وتجسير هذه الهوة إذا توافرت الإرادة السياسية كشرط أول، ثم حشدت الطاقات والموارد اللازمة لبناء مجتمع المعرفة المأمول. ومن ثم انطلق التقرير إلى استهداف النشء أو الأجيال الجديدة الناشئة التي تنتمي إلى الفئة العمرية دون سن الثامنة عشرة، والتي توازى في السلم التعليمي ابتداء من الطفولة المبكرة حتى نهاية التعليم الثانوي. وشكل هذا المنطلق جهود التقرير الثاني في العناية بهذه الفئة العمرية مركزاً على مدى اكتساب هذا الجيل الجديد في المنطقة العربية لثلاثية المهارات والقيم والبيئات التمكينية اللازمة. وقد انتهى التقرير إلى تحديد مثالب هذه البيئات وقصورها في إعداد الأجيال الجديدة الناشئة، وتزويدها بالمهارات والقيم اللازمة لتحقيق هدف بناء مجتمع المعرفة. ووجهت نتائج التقرير إلى ضرورة استمرار البحث في سبل نقل المعرفة وتوطينها ونشرها وتوظيفها، ودمج الشباب في بناء تنمية عربية تقوم على أساس مقتضيات مجتمع المعرفة، تحقيقاً لرفاه الإنسان العربي وتأكيدا لحقه في حياة حرة كريمة.

وفي إطار هذه المسيرة التنويرية لتقارير المعرفة العربية، يأتي تقرير المعرفة العربي الثالث للعام 2014 الذي بين أيدينا تحت عنوان "الشباب وتوطين المعرفة"، استمراراً لتراكم الجهود التي بدأت مع تقريري المعرفة الأول والثاني، ومواصلة تشخيص الإمكانات والآليات التي تمكن المنطقة العربية من تحقيق هدف بناء مجتمع المعرفة، والمشاركة في بناء الحضارة العالمية. ويهدف التقرير الحالي إلى كشف كيفية التعامل مع دمج الشباب من الفئة العمرية 19 إلى 29 سنة في عملية نقل المعرفة وتوطينها، ويحاول اكتشاف الفرص والتحديات من خلال التعرف على وضعية الشباب العربي من حيث امتلاكه للمهارات والفاعليات المعرفية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تمكنه من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. كما سيتعرف على وضعية البيئات التمكينية ومدى قدرتها على توسيع فرص الشباب وبناء قدراته لتحقيق هذا

الغرض. ويضع هذا التوجهُ تقريرَ المعرفة العربي الثالث للعام 2014 مباشرة في سياق إعداد الإنسان العربي وتأهيله بما يعظم من فرص مشاركته الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة والاستفادة من ثماره، ومن ثم توظيف المكتسبات ضمن الإطار الأوسع والهدف الأسمى، وهو تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

تلازمية المعرفة والتنمية

إن العلاقة العضوية والدينامية بين المعرفة والتنمية تظلّ من المبادئ الأساسية التي سبق أن أكّد عليها تقريرا المعرفة الأول والثاني. وقد بيّنا أن المعرفة أداة وناتج للتنمية، وربطنا الحق في المعرفة والتنمية بالنهضة والتنوير.[1] وهذا ما أكّده كذلك تقرير البنك الدولي (2013) من خلال قياس العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وبين الجاهزية لاقتصاد المعرفة التي يبيّنها مؤشر اقتصاد المعرفة.[2] ويتجلّى هذا الارتباط بين المعرفة والتنمية بوضوح في مجموعة الدول الأوربية، والولايات المتحدة الأميركية وسنغافورة مثلاً، وهي ذات مستوى مرتفع من الدخل والجاهزية، حيث تجاوز دخل الفرد السنوي حوالي 52 ألف دولار أمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية) وحوالي 72 ألف دولار (سنغافورة)،[3] وتجاوزت جاهزيتها من حيث مؤشر اقتصاد المعرفة 8.7 و8.2 نقاط من عشرة على التوالي.[4] إلا أن هذه النماذج لا تنفي وجود نماذج أخرى لدول غنية لم تستطع تحويل مواردها الطبيعية والمادية إلى رصيد معرفي يقودها إلى تحقيق اقتصاد المعرفة. ويعود ذلك في معظمه إلى عدم قدرتها على تطوير البيئات التمكينية الضرورية مثل السياسات التعليمية الملائمة وتوطين التقانة والشفافية في تبادل المعلومات.

وبعيدا عن هذه الاستثناءات، واتساقا مع العديد من التقارير، يمكن القول إن من الصعب أن ينمو اقتصاد أي مجتمع ويصبح منافساً دون استثمار في الأصول غير الملموسة التي تمثل المعرفة جوهرها. وثمة إجماع بين الباحثين على أن عوامل النمو الاقتصادي تكمن في المعرفة والابتكار والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثير بحوث التطوير على التنمية الاقتصادية وفرص العمل. فالمعرفة مصدر متجدد يتراكم بالاستخدام والتوظيف والابتكار، أما المصادر الطبيعية، فهي محدودة تنضب بالاستخدام.[5]

وما نؤكد عليه في تلازمية المعرفة والتنمية هو أن جوهر التنمية التي نتطلع إليها يؤكد على الحرية. فالحرية تنمية. ومراتب الحرية متعددة؛[6] فهي أولا تحرير الفرد من الفقر وتهيئة الحد الأدنى لحياة كريمة لكل أفراد المجتمع, وهي، ثانيا، تحرير الفرد من البطالة وتوسيع فرصه لتحقيق ذاته والتعامل في الحياة والمجتمع كفرد منتج. فالعمل هو أول عتبات المشاركة المجتمعية. وهناك، ثالثا، كفالة حرية الفرد في اختيار عمله. ورابعا، توسيع فرص الاختيار في الحياة العملية لاختيار العمل المناسب. وخامساً، حرية بناء نفسه وقدراته الذاتية من خلال توسيع فرص التعليم وكفالة حق الرعاية الصحية. وسادسا، حرية التنقل في المكان والزمان سعيا للرزق والتمتع بالحياة وفقا لما تتيحه التنمية من خيارات وفرص. وكما سنوضح في فصل لاحق، فإن هذه الأسس الستة تمثل الشروط الاجتماعية والاقتصادية لكفالة حرية الفرد السياسية وتوسيع فرص المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، وبدون هذه الشروط الاجتماعية والسياسية يمتنع الحديث عن المشاركة السياسية والتمتع بحق المواطنة لأي فرد، بما فيها دعم حرية المرأة وكفالة حقوق الطفل.

وقد بينت الدراسات أن النمو الداخلي المتوقع على المدى الطويل، في أي مجتمع معاصر، إنما يرتبط ارتباطا موجباً وطردياً بإنتاجية أنشطة البحث والتطوير ومعدل نمو رأس المال البشري.[7] إن أنشطة البحث والتطوير والابتكارات هي محركات للنمو الداخلي للمنشآت.[8] ووفقاً لإحدى النظريات،[9] فإن

تؤكد تقارير المعرفة العربية على أن المعرفة أداة وناتج للتنمية، وأن الحق في المعرفة والتنمية مرتبط بالنهضة والتنوير

من الصعب أن ينمو اقتصاد أي مجتمع ويصبح منافساً دون استثمار في الأصول غير الملموسة التي تمثل المعرفة جوهرها

إن المعرفة مصدر متجدد يتراكم بالاستخدام والتوظيف والابتكار، أما المصادر الطبيعية، فهي محدودة تنضب بالاستخدام

استثمار المنشآت في المعرفة يعتبر عاملاً رئيسياً في تفسير حجم الصناعات وهيكليتها وديناميتها. وعلى هذا الأساس، بينت بعض الدراسات أن الاختلافات في الإنتاجية والنمو عبر البلدان ترتبط بتحسين نوعية رأس المال البشري وعوامل الإنتاج، وعلى وجه الخصوص بالقدرة على خلق المعرفة الجديدة وإنتاجها وتوظيفها. كما أوضحت الدراسات أهمية رأس المال غير المادي/غير الملموس الذي يتمثل في الاستثمارات التي تهدف إلى إنتاج ونشر المعرفة (أي التدريب والتعليم والبحث والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والاستثمارات الموجهة لدعم تنمية رأس المال البشري.

هنالك حاجة ملحة لتسليط الضوء على قضية تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها

وتظهر أدبيات التنمية الحديثة أدلة على الأهمية النسبية المتزايدة لرأس المال غير المادي في مجموع الثروة الإنتاجية وكذلك في ارتفاع الحصة النسبية من الناتج المحلي الإجمالي.[10] ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فاقت القيمة الحالية لمخزون رأس المال غير المادي (المكرّسة للمعرفة ولخلق رأس المال البشري) في نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين القيمة المرتبطة برأس المال الملموس (البنية التحتية المادية والمعدات ومخزون الموارد الطبيعية). وانعكس ذلك في القفزات التنموية الهائلة التي شهدتها أميركا في تلك الفترة. وخلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، نمت بشكل مطرد معدلات الاستثمار السنوي في أنشطة البحث والتطوير والتعليم العام والبرمجيات بمعدل سنوي بلغ 3% في دول منظمة التعاون الاقتصادي.[11]

ويوضح التتبع التاريخي للمسارات التنموية في العصر الحديث أن الحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية، والقدرة على استغلالها قد أصبحا من العوامل الاستراتيجية الحاسمة للأداء الاقتصادي لمختلف البلدان ولا سيما مع تعاظم العولمة والمنافسة الاقتصادية. وظلت البلدان الرائدة في المعرفة والعلوم والتكنولوجيا تتمتع بمعدل نمو اقتصادي على المدى البعيد أعلى بكثير من البلدان النامية. وفي الفترة بين عامي 1986 و1994، كان متوسط معدل النمو في مجموعة البلدان الرائدة في مجالات المعرفة والعلوم والتكنولوجيا أعلى بنحو ثلاث مرات من بقية بلدان العالم، حيث نما متوسط نصيب الفرد من الثروة الاقتصادية بنسبة 1.1% في السنة، فيما انخفض نصيب الفرد من الدخل في مجموعة البلدان ذات الأداء الأقل نجاحاً في تلك المجالات خلال الفترة نفسها بنسبة 1.5% في السنة. إن كلّ هذه النتائج تشير إلى تقسيم جديد للاقتصاد العالمي استناداً إلى مدى النفاذ إلى المعرفة والقدرة على استغلالها وتوظيفها.[12]

تؤكد مجمل هذه المعطيات أهمية تناول موضوع نقل المعرفة وتوطينها كمدخل للتنمية، مع التركيز على محورية العنصر البشري وبخاصة الشباب في هذه التلازمية، ومن ثمّ الحاجة الملحة لتسليط الضوء على قضية تمكين الشباب العربي وفحص البيئات التمكينية المتاحة لهم، بهدف مساعدة المسؤولين والمهتمين على وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق اندماج فاعل للشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها.

لكن قبل التصدّي لهذه القضية الحيوية لا بدّ من تحديد سمات السياق العربي الذي تتموضع فيه، وما ينطوي عليه من فرص وتحديات، وذلك للوقوف على حجم التحديات الحقيقية التي يتعيّن التعامل معها لرفع هذا الرهان.

السياق العربي للتنمية والمعرفة ودمج الشباب

فجوة معرفية متعددة المظاهر

فيما تسعى دول المنطقة العربية إلى الولوج إلى مجتمع المعرفة، ظهرت خلال العقدين الماضيين تقارير ودراسات تدعو إلى القلق. فقد أظهر تقريرا المعرفة العربيان السابقان

حجم وأبعاد الفجوة المعرفية في المنطقة العربية. وفي هذا السّياق، كشف تقرير المعرفة العربي الثاني للعام 2011/2010، عن وضع مقلق للنشء العربي من خلال نتائج الدراسة الميدانية في خمس مدن كبرى، في أربعة بلدان عربية مختلفة، لقياس مستويات المهارات المعرفية والوجدانية والاجتماعية، والقيم والبيئات التمكينية. وأظهرت تلك الدراسة وجود نقص في مستوى جاهزية النشء الجديد للولوج إلى مجتمع المعرفة، من حيث امتلاك أدوات التقدم وآلياته والمنافسة العالمية؛ إذ لم يتمكن بعد من المهارات المؤهلة في هذا المجال. إلا أن التقرير أشار أيضا إلى بعض نقاط القوة التي يمكن البناء عليها، كما أوضح العناصر الرئيسة المطلوبة للتحرّك،[13] والتي يؤكد عليها أيضا التقرير الحالي.[14]

ولم يكن تقريرا المعرفة العربيان هما وحدهما اللذان دقّا ناقوس الخطر ونبّها إلى ضرورة اغتنام الفرصة التاريخية المتاحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي لتكون رافعة للتنمية، ولإعداد الأجيال الناشئة والشباب وتجهيزهم لهذه المهمة. ذلك أن التقارير الدولية والعربية عن أوضاع التنمية العربية وبيئاتها التمكينية، وكذلك نتائج الاختبارات الدولية والعربية التي استهدفت قياس المهارات المعرفية لدى الشباب واليافعين من أبناء المنطقة، قد أجمعت كلها على وجود شواهد ومؤشرات قوية باعثة على القلق ومحفزة على ضرورة التحرك والعمل. ويتمثل القلق في وجود فجوة معرفية كبيرة بين واقع المنطقة العربية وما يدور في العالم المتقدم من حولنا. وتتفق مجمل التقارير على أن نسق التقدم في المجالات المعرفية والتنموية في مختلف أرجاء المنطقة العربية ظلّ دون المستوى المأمول، مما جعل الأصوات تتصاعد، وبخاصة خلال العقد الماضي، داعية بقوة إلى ضرورة تجسير هذه الفجوة المعرفية والتنموية. وما يبعث على القلق الأكبر هو ما أظهرته التقارير والدراسات والاختبارات عن نقص جاهزية الشباب في الاضطلاع بمسؤولياتهم التاريخية في نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها في المنطقة العربية واللحاق بركب الحضارة العالمية. وقد أرجعت كثير من التقارير والدراسات ذلك إلى عجز التنمية العربية عن توفير بيئات تمكينية تدعم وتنمي الشباب، بل إن التنمية العربية عجزت عن حماية فئة الشباب، وبخاصة العنصر النسائي، من الفقر والبطالة وسوء الخدمة التعليمية، وجعلته عرضة للتهميش والإقصاء.

كما اتّفق تقريرا التنمية الإنسانية العربية للعامين 2002 و2003 على وجود قصور في عملية تمكين الأجيال من اكتساب المعرفة بمفهومها الواسع، وعلى ركود في كثير من مجالات إنتاج المعرفة، وبخاصة في نشاط البحث العلمي. وتمت الإشارة بوضوح إلى أن الدول العربية مطالبة ببذل المزيد من الجهد لخلق فرص للأجيال القادمة عبر تبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة لاكتساب المعرفة، ونشر تقانة المعلومات، إلى جانب معالجة جوانب القصور في التعليم واتخاذ الترتيبات الاجتماعية التي تكفل التعامل مع قضايا تشغيل الشباب وتمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وهو ما يساعد على تكوين رأس مال بشري قادر على المساهمة في بناء مجتمع المعرفة. وهذا أكبر تحدّ تواجهه الدول العربية. وهو لا يقتصر على اللحاق بالدول الأخرى على مؤشرات المعرفة، بل يتعدى ذلك ليشمل العمل الحثيث لامتلاك بنى مؤسسية فعالة، وبلورة إرادة سياسية ناجزة تسندها موارد كافية على صعيد المنطقة لإنتاج المعرفة وتوظيفها في تطوير صادرات مرتفعة التقانة كشرط مهم لتحقيق النهضة المعرفية والتقانية المرجوة.[15]

وقد أرجع تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004[16] مشكلة قصور التنمية الإنسانية في البلاد العربية إلى غياب الحريات، بما فيها الحريات المجتمعية واللامساواة وغياب حرية المرأة. وهي كلها عوامل تضعف الفعالية المعرفية للشباب، وهم رأس المال البشري الأساس، ومن ثم تعوق التنمية. وفي هذا المسار أيضاً، شدّد تقرير التنمية الإنسانية

تتفق مجمل التقارير على أن نسق التقدم في المجالات المعرفية والتنموية في مختلف أرجاء المنطقة العربية ظلّ دون المستوى المأمول

عجزت التنمية العربية عن حماية فئة الشباب، وبخاصة العنصر النسائي، من الفقر والبطالة وسوء الخدمة التعليمية، وجعلته عرضة للتهميش والإقصاء

للعام 2005[17] الذي ركز على "نهوض المرأة في الوطن العربي" على أن البلدان العربية ستجني مكاسب هائلة من تحقيق المساواة بين الإناث والذكور في فرص اكتساب المعرفة وتوظيفها وترقية المجتمع، وأن ما يحرم المنطقة من ذلك هو الممارسات التمييزية الضارة التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم المجتمع وتنمية المعرفة.[18] وفوق ذلك، تشير مؤشرات التنمية البشرية إلى أن العالم العربي لم يستطع تحويل ثرواته المادية إلى ثروات بشرية. فمؤشرات المعرفة تبيّن أن الواقع العربي بشكل عام ما زال بعيداً عن الوصول إلى مستويات معرفية تمكّنه من تحقيق "اقتصاد المعرفة" اللازم للتقدم بديلاً عن أنماط التنمية الحالية التي لم تشهد إنجازات كبيرة على طريق تنمية رأس مال معرفي عربي.[19]

تطور الفجوة من خلال مؤشرات المعرفة[20]

يبين مؤشر المعرفة الذي أعده البنك الدولي[21] تواضع التطور في الأداء العربي واستمرار حدة الفجوة بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى في مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة في الفترة بين عامي 2000 و2012. ويظهر التطور في المنطقة العربية في زيادات طفيفة في عدد من المؤشرات (مؤشر المعرفة، مؤشر اقتصاد المعرفة، مرتكز نظام الإبداع، مرتكز التعليم والموارد البشرية...). وعلى الرغم من التقدّم الذي حققته بعض الدول العربية في بعض مؤشرات المعرفة، فإن مؤشرات اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية حسب بيانات البنك الدولي للعام 2012[22] (وشمل 17 دولة عربية) تقل كثيراً عن

الشكل 1.1

تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ومناطق العالم للأعوام 2000 - 2012

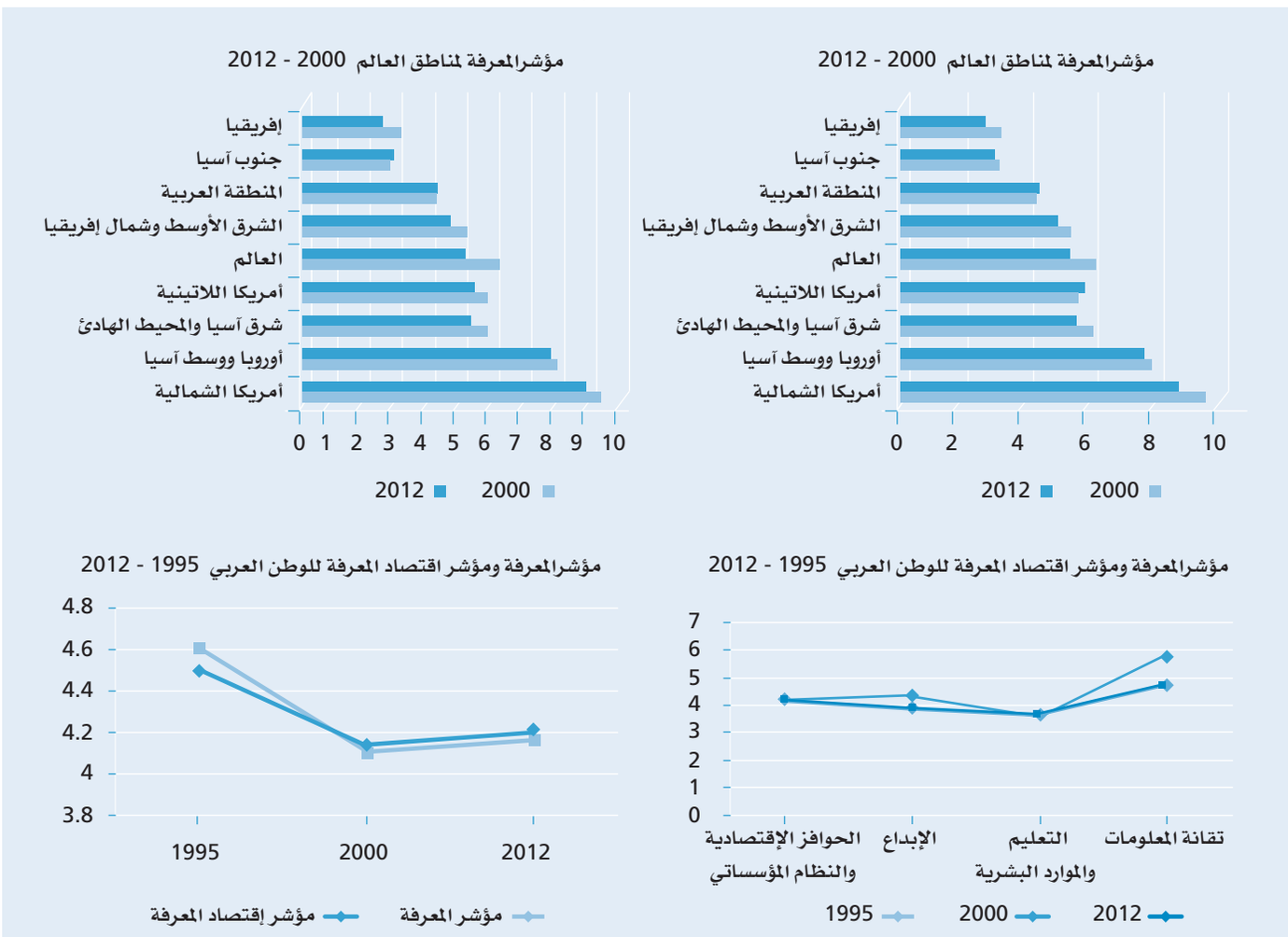

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، كام، World Bank 2012.

ملاحظة: احتسبت إحصاءات المنطقة العربية بناء على بيانات الدول العربية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (سامية الساتي، ورقة مرجعية للتقرير).

الشكل 2.1

تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية حسب نوع الاقتصاد للأعوام 2000-2012

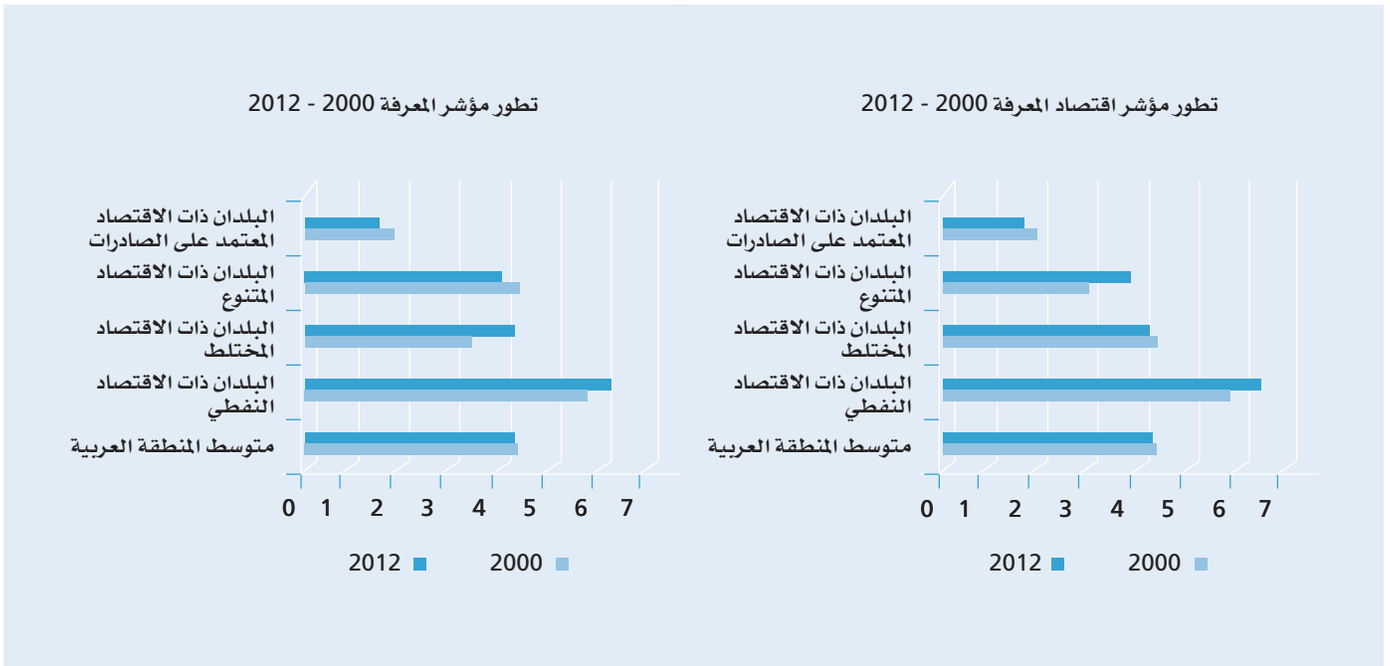

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، World Bank 2012 . احتسبت إحصاءات المنطقة العربية بناء على بيانات الدول العربية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (سامية الساتي، ورقة مرجعية للتقرير).

مؤشرات إقتصاد المعرفة في معظم مناطق العالم. وتؤكّد هذه المؤشرات مقدار الفجوة بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى، حيث أن متوسط الأداء للمنطقة العربية يفوق فقط متوسط الأداء لكل من أفريقيا وجنوب آسيا، وينخفض كثيرا عن متوسط أداء كل من أميركا الشمالية وأوروبا ووسط آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأميركا اللاتينية والعالم. ويتضح ذلك في الشكل 1.1 الذي يبين تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق العالمية الأخرى للأعوام 2000 إلى 2012.[23]

كما يكشف مؤشر البنك الدولي عن وجود تفاوت في الأداء في مؤشرات المعرفة بين البلدان العربية ذاتها، مؤكّدا أسبقية دول الخليج ذات الاقتصاد النفطي على سائر البلدان العربية الأخرى. ولئن كشف ترتيب البلدان للعام 2012 مقارنة بالعام 2000 عن حدوث تقدم في الترتيب لبعض الدول العربية وانخفاض لدى بعضها الآخر،[24] فإنّ مجمل البيانات المتوفرة يبين بوضوح أن تقدم المنطقة العربية نحو اقتصادات المعرفة ونحو ردم الفجوة المعرفية ما زال ضئيلا، خصوصا إذا قورن بزيادة المتطلبات التنموية الناجمة عن تغيرات بنيوية، بما فيها تزايد السكان وتغير أنماط المعيشة وتصاعد الكتلة الشبابية وما يرافق ذلك من متطلبات وتحديات وطموحات.[25]

تطور الفجوة من خلال مؤشرات التنافسية العالمية والعربية

تعتبر تقارير التنافسية العالمية المتتابعة أحد المصادر والمؤشرات المهمة الدالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول وموقعها بعضها من بعض.[26] وتحتلّ "المعرفة"، بمكوناتها ومؤشراتها حيّزا كبيرا في تحديد الوضعية التنافسية للدول في مؤشر التنافسية العالمي. وتظهر في هذا المؤشر العديد من المؤشرات الفرعية ذات العلاقة المباشرة بدعائم مجتمع المعرفة، من تعليم وتقانة وتدريب وإبداع، ناهيك من وجود العنصر المعرفي بأشكال غير مباشرة في جميع المؤشرات المستعملة في تقارير التنافسية العالمية.[27]

ويعكس ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 الأوضاع

الشكل 3.1

تطور مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في عدد من الدول العربية للأعوام 2000-2012

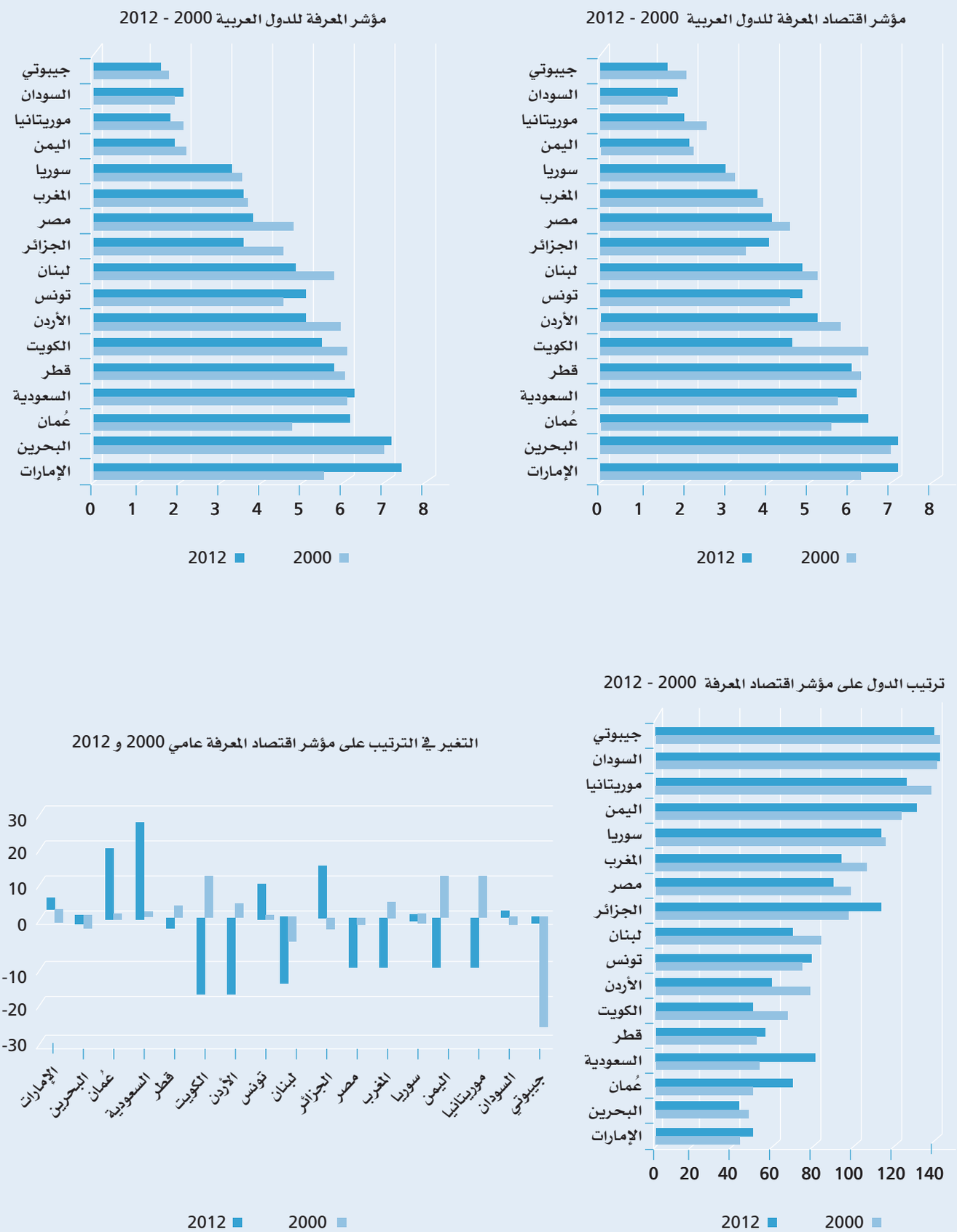

المصدر: إحصائيات وبيانات البنك الدولي، World Bank 2012.

التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى حد كبير الأوضاع المعرفية، بما تتسم به من فجوات وتباينات، في ما بينها من جهة، وبينها وبين سائر دول العالم من جهة أخرى. فمن أصل 148 دولة أدرجت ضمن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتبين أن دول الخليج بشكل عام احتلت مراتب متقدمة نسبيا تعكس تقدمها الاقتصادي من جهة، وتقدمها على محاور المعرفة من جهة أخرى. فقد جاءت قطر في المرتبة 13 عالميا، وتلتها الإمارات في المرتبة 19 ثم السعودية في المرتبة 20. وبالمقابل، جاءت دول عربية أخرى في مراحل متأخرة جدا من القائمة الدولية، حيث احتلت موريتانيا المرتبة 141 واليمن المرتبة 145.[28]

ونظرا لتزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالتنافسية كمفهوم نظري وكموضوع يرتبط بالتنمية والرفاه الاجتماعي، أعيدت صياغة هذا المفهوم وأخرج من نطاق النظريات التقليدية الاقتصادية التي تعتمد على الميزة النسبية الظاهرية المتمثلة في وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج إلى مجال الميزة التنافسية المكتسبة التي يمكن تطويرها بتبني سياسات هادفة وواعية موجهة نحو بناء قدرة تنافسية وطنية، لا سيما في حال غياب الموارد.[29] وفي هذا الإطار، جاءت جهود معهد التخطيط العربي منذ عام 2003 لتطوير مفهوم التنافسية ومنهجية قياسه، مما أفضى إلى وضع مؤشر لقياس ومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية. وهو مؤشر مركّب من مؤشرين فرعيين: يركّز المؤشر الأول على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه، مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما يدلّ المؤشّر الثاني، وهو التنافسية الكامنة على القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة هذه التنافسية، ومن ثَمّ استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تحديد ثلاثة مجالات أساسية محددة

الشكل 4.1

مقارنة الأداء التنافسي العربي وأداء دول المقارنة

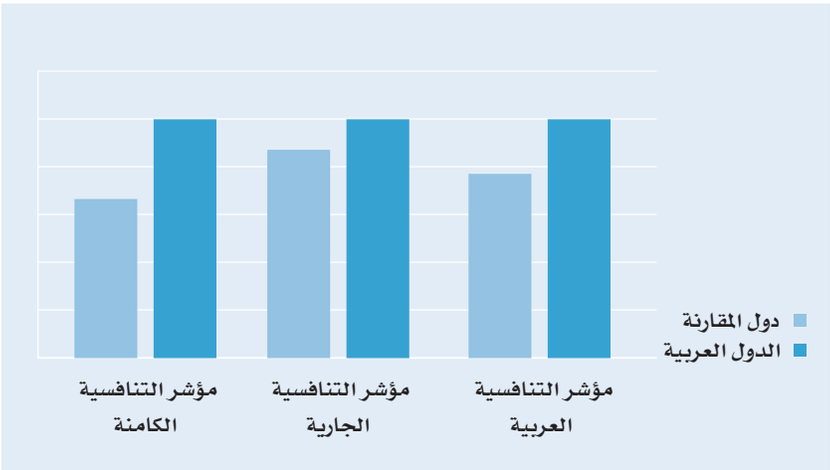

المصدر: المعهد العربي للتخطيط 2012

للتنافسية الكامنة وهي رأس المال البشري، وتوطين التقانة، والبنية التحتية التقانية.[30]

وتجدر الإشارة إلى أنّ تقرير التنافسية العربية يختلف عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، من حيث استناده في حساباته إلى مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تشكل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية.[31] وقد تم اختيار هذه الدول لأن أداءها كان في وقت مضى أداء مشابها للدول العربية، لكنها تفوقت عليها بالأداء التنافسي.[32] وقد كشف هذا التقرير عن تفوق الأداء المقارن والأداء الفردي للدول المعنية على أداء المنطقة العربية، سواء على صعيد المؤشرات الكلية أو الفرعية (0.5 لدول المقارنة على مؤشر التنافسية مقابل 0.39 لدول المنطقة العربية).[33] ويظهر الرسم البياني (الشكل رقم 4.1) الفجوة بين أداء الدول العربية كمجموعة مقابل مجموعة الدول المقارنة.

أما على صعيد ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العربية، فقد احتلت البحرين المرتبة 4 (معدل 0.53) والإمارات المرتبة 5 (معدل 0.52)، وهما المرتبتان العربيتان الوحيدتان ضمن أفضل عشر دول تصدرتها كوريا الجنوبية (معدل 0.68)، تتبعها أيرلندا

احتلت دول الخليج بشكل عام مراتب متقدمة نسبياً تعكس تقدمها الاقتصاديمن جهة، وتقدمها على محاور المعرفة من جهة أخرى

(معدل 0.65)، وماليزيا (معدل 0.53)، فيما حافظت السودان واليمن وموريتانيا وسوريا على مراكزها ضمن المراتب الخمس الأخيرة.

ومقارنة بعام 2009، كشف مؤشر المنطقة العربية للعام 2012 عن تقلّص الفرق خلال تلك الفترة من 0.33 إلى 0.11،[34] وهو تقلص أرجعه التقرير إلى أداء الدول الخليجية التي حققت مراكز متقدمة، حيث بلغ معدلها 0.48. وقد شمل التراجعُ فجوةَ التنافسية الجارية، حيث تعادلت المنطقة مع دول المقارنة في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي (0.51) وتفوقت تفوقا بسيطا على دول المقارنة من حيث مؤشر تدخل الحكومة (معدل الدول العربية 0.62، ومعدل دول المقارنة 0.59). وسجلت المنطقة معدلات متقاربة مع معدلات دول المقارنة في معظم المؤشرات الفرعية الأخرى للتنافسية الجارية، ما عدا مؤشر الحوكمة وفعالية المؤسسات، حيث بلغت الفجوة نحو 30%، فيما بلغت فجوة تكلفة القيام بالأعمال 21%.

يفيد مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 بوجود فجوة حادة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة

أما على صعيد التنافسية الكامنة، فتحتاج المنطقة العربية إلى بذل جهود واستثمارات طويلة الأمد، وتحديداً في مجال تطوير البنية التحتية التقانية ورأس المال البشري والطاقة الابتكارية. فقد بلغت الفجوة 30% بين المنطقة العربية ودول المقارنة. وتصدرت كوريا الجنوبية الترتيب في مؤشر التنافسية الكامنة الذي بلغ 0.74. أما الدولتان العربيتان اللتان التحقتا بالمراتب العشر الأولى فهما البحرين (المرتبة 8، المؤشر 0.48) والإمارات العربية المتحدة (المرتبة 9، المؤشر 0.47).

ومما لا شك فيه أن المؤشرات التي تبنى عليها التنافسية الكامنة مرتبطة ارتباطا وثيقا وذات علاقة عضوية بأعمدة التنمية كافة وبالوضعية المعرفية وبالمؤشرات التنافسية الأخرى. فمؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة الذي تعاني فيه المنطقة العربية من فجوة بلغت 50% له تأثير على مؤشرات أساسية أخرى كرأس المال البشري. وذكر التقرير عددا من المشكلات التي تعاني منها الدول العربية على هذا الصعيد ومنها: "تواضع الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، ناهيك من ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة والإنتاج، إذ يعمل كل منهم بمعزل عن الآخر".[35]

تطور الفجوة من خلال مؤشر الابتكار العالمي

يصدر مؤشر الابتكار العالمي سنوياً منذ عام 2007 عن مؤسسة الأعمال العالمية المعروفة باسم "إنسياد". وقد صدر التقرير لعام 2014 بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وجامعة كورنيل. وهو لا يهتم بقياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار فحسب، بل يهتمّ بصفة عامة بسياسات الابتكار التي تهدف إلى روابط الابتكار من خلال التشارك بين الصناعة والعلم، وتكوين مجموعات ابتكارية، وانتشار المعرفة. ويفيد مؤشر الابتكار العالمي للعام 2014 بوجود فجوة حادة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة تظهر في قيمة وترتيب وتطور مؤشرات "الابتكار العالمي" في المنطقة العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كما يبين المؤشر التفاوت في الأداء في بعض مؤشرات المعرفة عبر البلدان العربية لفائدة بلدان الخليج العربي ذات الاقتصاد النفطي (الشكل 5.1). وعلى مستوى المؤشرات الفرعية، أحرزت الكويت المرتبة الأولى عالميا في مؤشر معدل توليد الكهرباء نسبة للفرد. واحتلت قطر المركز الثاني في مؤشر خلق نماذج التنظيمات وتكنولوجيا الأعمال. كما احتلت قطر المرتبة الأولى في مؤشر الروابط والابتكار وجاءت الإمارات في المركز الثاني. وأحرزت الإمارات المرتبة الأولى في المؤشر الفرعي الخاص بسهولة دفع الضرائب. وجاءت قطر في المركز الثاني والسعودية في المركز الثالث. وتشاركت الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً مع كل من عُمان والأردن والبحرين في المؤشر الفرعي

الشكل 5.1

تطور مؤشرات الابتكار العالمي في البلدان العربية 2012-2014

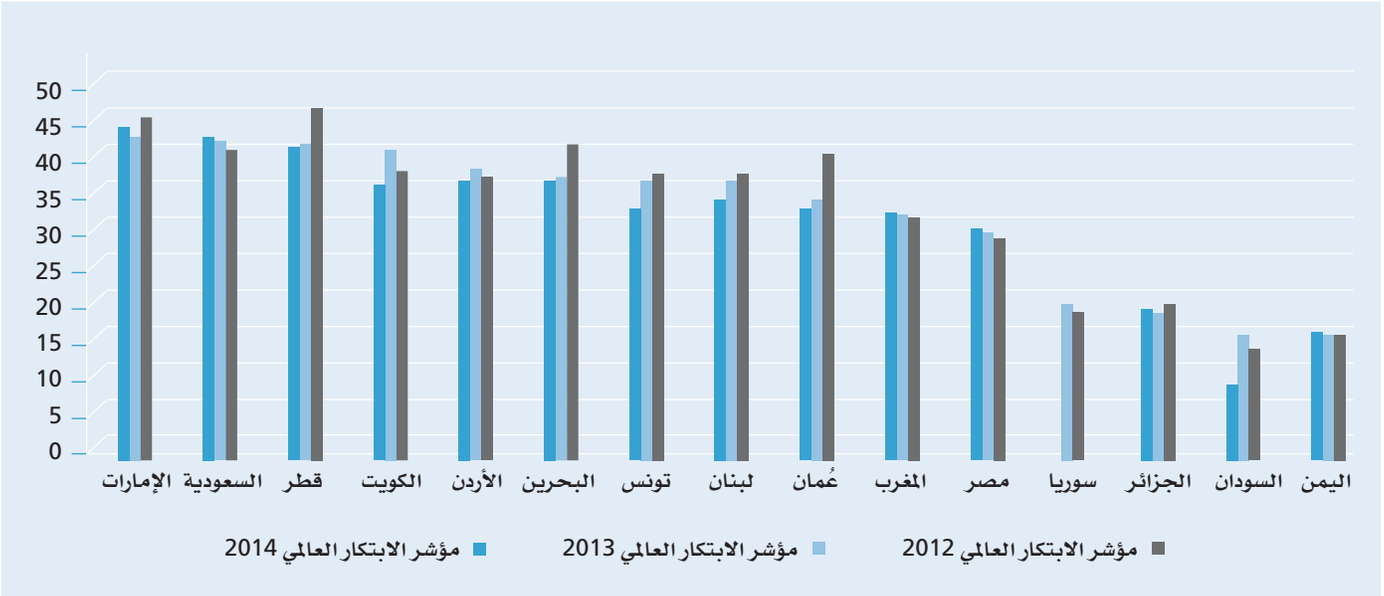

المصدر: Cornell, INSEAD, & WIPO 2014.

الخاص بتكلفة التعويضات عند الاستغناء عن خدمات العاملين. كما تشاركت الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً إلى جانب عُمان والبحرين والأردن من حيث المؤشر الفرعي حول عقد التحالفات الاستراتيجية. واحتلت الإمارات المركز الأول عالميا في مؤشر النواتج الابداعية غير الملموسة وتليها السعودية في المركز الخامس عالميا.[36]

يتضح مما سبق أن الوضع المعرفي في المنطقة العربية قد شهد تطورا طفيفا في بعض المؤشرات الفرعية، مع استمرار وجود تباينات متفاوتة الأهمية من بلد إلى آخر ومن مجال إلى آخر، واتساع حدة الفجوة بينها وبين مناطق العالم الأخرى. ويظهر ذلك في عدة مؤشرات هي: مؤشرات المعرفة الضمنية، ومؤشرات المعرفة المدونة، ومؤشرات البنك الدولي التي تشمل مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة (مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، ومرتكز التعليم والموارد البشرية، ومرتكز نظام الإبداع، ومرتكز تقنية المعلومات والاتصالات). ويؤكّد كل ذلك محدودية قدرة البلدان العربية على إنتاج المعرفة وتطويعها ونشرها في المنطقة العربية، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيات مثلى يمكن أن تدعم تطوير المعرفة، كما سنوضّح في الفصول اللاحقة.

الطفرة الشبابية في المنطقة العربية

تعدّ المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم نموّا سكانيا. فقد قدّر معدل النمو السكاني بنحو 2.4% للفترة الممتدة بين 1980 و2010،[37] و2.06% في العام 2013.[38] كما قُدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في 2012 بنحو 370 مليون نسمة.[39] وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في المنطقة العربية من الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-64 سنة) بلغت عام 2013 نحو 63% من إجمالي عدد السكان.[40]

وبحسب تقرير التحديات التنموية في العالم العربي لعام 2011، قدر عدد سكان دول المغرب العربي، على سبيل المثال، بنحو 84.7 مليون نسمة عام 2010، ويتوقع أن يزيد إلى 90.5 مليون نسمة عام 2015. ووصلت نسبة الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة في المغرب العربي إلى 20% عام 2010 وهي النسبة نفسها في المنطقة العربية ككل. أما الفئة العمرية 25-64 سنة فكانت نسبتها

شهد الوضع المعرفي في المنطقة العربية تطورا طفيفا في بعض المؤشرات الفرعية، مع استمرار وجود تباينات متفاوتة الأهمية من بلد إلى آخر ومن مجال إلى آخر

الجدول 1.1

إحصاءات وتقديرات النسب المئوية للسكان دون 24 سنة في بعض الدول العربية (%)

السنة	2000	2020	2030
مصر	55.7	32.5	28.1
العراق	61.7	53.9	47.2
اليمن	65.3	68.4	65.7
الجزائر	56.5	40.9	37.4
المغرب	55.1	43.4	38.4

المصدر: Cabras 2010.

في المغرب العربي 48% عام 2010 في حين وصلت في المنطقة العربية ككل إلى 43% للعام نفسه. ويرجّح أن تبلغ هذه النسبة في عام 2015 حوالي 51% و45% في المغرب العربي والمنطقة العربية ككل على التوالي. وفي مصر، وصل عدد السكان عام 2010 إلى 84.5 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 91.8 مليون نسمة عام 2015،[41] وقد شكل الشباب (15-24 سنة) 20% منهم عام 2010، ويتوقع أن تتناقص النسبة إلى 18% عام 2015. كما يفيد التقرير أن تضخم نسب الشباب في المنطقة سوف يزداد إلى أقصى درجاته في العام 2015 في بعض البلاد مثل اليمن وفلسطين، بينما تنخفض في بلاد أخرى مثل الإمارات وتونس وقطر.[42] وستنخفض النسبة العامة للشباب عام 2025 إلى نحو 17%، إلا أنه يتوقع أن تزيد الأعداد الفعلية للشباب بين 15-24 سنة بأكثر من 7 مليون نسمة لدول المنطقة ككل.[43]

وما يثير الاهتمام في هذا الوضع الديمغرافي أنّ نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة ستبلغ نحو 32% في العام 2015،[44] وأن أكثر من نصف السكان في المنطقة العربية تقع أعمارهم تحت سن 25 سنة، أضف إلى ذلك، وحسب بعض التقديرات، فإن واحداً من بين كل خمسة أشخاص في المنطقة العربية يقع سنه بين 15-24 سنة،[45] وتعني هذه النسب أن هذه الكتلة الشبابية العربية ستكون لسنوات قادمة أو ربما لعقود قادمة ضاغطاً يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية.

ستكون الكتلة الشبابية العربية لسنوات قادمة أو ربما لعقود قادمة ضاغطاً يستنزف الموارد في المنطقة العربية من أجل توفير ما تحتاجه من تعليم وعمل وخدمات اجتماعية. وإذا لم تستوف هذه الاحتياجات فسيؤدي الأمر إلى تفشي الأمية والجهل مع زيادة معدلات البطالة والفقر وما يتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية وزيادة في عدم الاستقرار وتصاعد في الحركات الراديكالية

وإذا لم تستوف هذه الاحتياجات فسيؤدي الأمر إلى تفشي الأمية والجهل مع زيادة معدلات البطالة والفقر وما يتبع ذلك من آثار اجتماعية سلبية وزيادة في عدم الاستقرار وتصاعد في الحركات الراديكالية. وتنبئُ أحداث الحراك الشبابي، منذ نهاية 2010 وبداية 2011 حتى الآن بما يمكن أن ينجم عن تجاهل المجتمعات العربية لقضية الشباب من تدهور وتعثر في مجالات التنمية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تهديد أسس التلاحم الثقافي والاستقرار الاجتماعي في هذه المجتمعات.

ويشكّل هذا الواقع الشبابي تحدياً ما فتئ يتزايد بحكم نسبة النمو السكاني العالية في المنطقة، حتى وإن تراجعت نسبياً في السنوات الأخيرة. ويفرض ذلك ضغوطاً كبيرة على واضعي السياسات التنموية لبلورة رؤى واضحة ووضع استراتيجيات فعالة في ضوء المتغيرات العالمية المتسارعة ومتطلبات الحضارة العالمية لعصر مجتمع المعرفة، وذلك لترشيد عملية استثمار هذا الرصيد الشبابي، أو بالأحرى الأصول، لا لإحداث نمو اقتصادي فحسب، بل كذلك لإنجاز المهمة التاريخية في تحقيق التقدم العربي. وهذا التحدي الديمغرافي قائم في البلدان الغنية والفقيرة في المنطقة العربية على حد السواء. فالبلاد المنتجة للبترول والمتميزة بالثراء تحتاج إلى العمالة، وقد أصبحت محط الأنظار للعمالة الوافدة. وهي عرضة لتحد مهمّ يأتي من تعاظم أعداد العمال الوافدين التي تجاوزت بأضعاف أعداد المواطنين أنفسهم وما صاحب ذلك من هواجس وتخوفات في شأن التركيبات

الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وعلى الطرف الآخر، نجد التحديّ المتمثل في إدماج الشباب المواطنين في دول الخليج في العملية التنموية بشكل فاعل، بما في ذلك المشاركة في نقل وتوطين المعرفة. أما في البلاد الفقيرة، كاليمن مثلاً، فيتمثل التحدّي، إلى جانب الفقر، في امتزاج التركيبة القبلية والدينية بالتكوين الديمغرافي.

وثمة شواهد مبدئية تثير القلق حول السياسات الحالية وقدرتها في إحداث تغيير في نمط التنمية وتحقيق نقلة نوعية تاريخية من خلال تجهيز الشباب، وتوسيع فرصه وقدراته في المشاركة والبناء في المنطقة العربية. يضاف إلى ذلك ما يعانيه الشباب من قضايا التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي،[46] وضعف المساواة وسياسات العدالة الاجتماعية،[47] وضعف المساواة بين الجنسين،[48] وغياب جودة التعليم،[49] ونقص الصحة والغذاء،[50] ومعدلات البطالة المرتفعة بين الشباب (27%) والتي تتجاوز بكثير بطالة شباب العالم (12.6%).[51] وكل هذه القضايا من شأنها أن تبعث على القلق إزاء مستقبل الشباب والقدرة على تجهيزه لهذه المهمة التاريخية المتمثلة في نقل وتوطين المعرفة،[52] بل على مستقبل المنطقة العربية في عصر عولمة كاسحة لا يبقى فيها إلا القادر على المنافسة بسلاح العلم والمعرفة والتقانة.
وفي المقابل، نجد في العالم نماذج كثيرة من التجارب الناجحة في مجال رعاية الشباب وتمكينهم، في دول صغيرة الحجم نسبياً (مثل فنلندا وسنغافورة)، ودول متوسطة الحجم (مثل جمهورية كوريا) وأخرى كبيرة الحجم (مثل الصين والهند)، تمكّنت بدرجات متفاوتة من استغلال ثرواتها البشرية في بناء رأس مال بشري معرفي مستوعب للعلم والمعرفة والمهارات والتقانة، مما مكّنها من امتلاك ناصية التطور التقني، والمنافسة في الاقتصاد العالمي.

والتساؤل المهم هنا هو: هل يمكن للدول العربية أن تتبنى سياسات واستراتيجيات جادة تحول ذلك التحدي الديمغرافي المتمثل في ظاهرة التضخم الشبابي من حالة تهدد بالخطر إلى حالة من الفرص التنموية؟ هل يمكن أن تنجح هذه السياسات في تأهيل الشباب ودمجه في عملية توطين المعرفة وإحداث تغير اجتماعي وثقافي ونمو اقتصادي بما يحوّلهم إلى قوة منتجة للمعرفة، تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في عالم فسيح لن يكون في فضائه إلا دول متقدمة أو دول تسعى بجدية إلى الولوج إلى مجتمع المعرفة؟

إنّ الوضع الديمغرافي للشباب العربي يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم. فثمة حقيقة سوسيولوجية واقتصادية تشير إلى أنه حين تتزايد فرص العمل، فإن فئة الشباب تصبح مصدراً ورصيد قوة محفزة؛ إذ يمكن لهذا الواقع الشبابي في الوطن العربي أن يشكل فرصة سانحة لإنجاح التنمية لو نجحت البلدان العربية في دمج الشباب في عملية التنمية بشكل ناجع. ذلك أن قوة العمل في المنطقة تفوق أعداد الكبار المتقاعدين عن العمل، وهذه فرصة ستظل مفتوحة حتى عام 2050، كما هو الحال في العراق واليمن وغزة.[53]

حين تتزايد فرص العمل، فإن فئة الشباب تصبح مصدراً ورصيد قوة محفزة

إلا أن الوضع قد ينقلب حين تقل فرص العمل؛ فيغدو هؤلاء الشباب مصدراً لقوة خطرة قد تهدد الاستقرار الاجتماعي وتعوق التنمية، أي أنّ أوضاع التنمية المشوهة قد تحوّل تضخم عدد الشباب في المنطقة العربية إلى مصدر لاستنزاف المصادر بدلاً من أن تكون مصدراً للقوة والنمو الاقتصادي والاجتماعي.[54]
وهنا تكمن ذروة الإشكالية: فبينما يمثل الشباب في أي مجتمع قوة ورافعة للتقدم نحو نقل وتوطين المعرفة بما يمتلكونه من فعالية معرفية وفعالية اقتصادية، ومشاركة في الإنتاج، وإنتاجية مرتفعة، وحافز قوي في اقتصادات المعرفة، فإننا نجدهم في الواقع العربي وقد غلب عليهم التهميش والإقصاء. ويصبح السؤال: ما تكلفة إقصاء الشباب وتهميشهم (في نواحي البطالة، والتعطل، والتسرب من التعليم، وضعف جودة التعليم

والإعداد المهني، والهجرة، والفقر، وضعف المشاركة)؟

تحديات إدماج الشباب في المعرفة والتنمية

إن فجوة المعرفة والطفرة الشبابية مؤشران مهمان يثيران القلق على مستقبل مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، ويؤكدان إلى ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية لتوسيع فرص النمو وتنمية قدرات الشباب لدمجهم كقوة منتجة في عملية نقل وتوطين المعرفة. وسيمهد ذلك للإنتقال إلى اقتصادات المعرفة ونظم سياسية وتنموية قادرة على الاندماج في الحضارة الكوكبية التي نعيش فيها، والتفاعل مع معطياتها تأثيراً وتأثراً من أجل رفاه الإنسان العربي. غير أن المنطقة العربية تواجه، إلى جانب فجوة المعرفة ودمج الشباب، جملة من التحديات للانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وهي تختلف في طبيعتها وحدتها حسب تنوع دول المنطقة من دول غنية الموارد وفيرة العمالة، ودول غنية الموارد مستوردة للعمالة، ودول فقيرة.

يتمثّل التحدي الأول لعمليات نقل وتوطين المعرفة في ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، المنوط بها إعداد رأس المال البشري القادر على هذه المهمة

يتمثّل التحدي الأول لعمليات نقل وتوطين المعرفة في ضعف مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، المنوط بها إعداد رأس المال البشري القادر على هذه المهمة، مما أسفر عن تفشي الأمية الأبجدية والأمية التكنولوجية، ووجود فجوة في المعرفة والمهارات بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ذلك أنّ ضعف عملية تكوين رأس المال البشري قد جعل معظم دول المنطقة تعاني من فقر الكوادر المدربة على إدارة المعرفة، والاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة، والافتقار إلى نظم وقواعد للمعلومات لنشر وتوظيف المعرفة. ومن ثم اقتصرت المشروعات الجديدة في المنطقة على نقل واستخدام التقنية وليس على عمليات نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا. كما أدى نقص الكوادر الفنية إلى ضعف منظومة شبكات البحث والتطوير والابتكار والتجديد، وأفضى ذلك إلى غياب علاقات وشبكات الارتباط بين مراكز البحث والجامعات من جهة، وبينها وبين قطاعات الإنتاج والاستثمار من جهة أخرى.

ويتجلى التحدي الثاني في تضخم القطاع العام الحكومي وتوسعه في استقطاب الشباب من طالبي الشغل. وبما أنّ الاستقطاب يتمّ على أساس الشهادة وحدها لا على أساس الكفاءة، فقد ساهم ذلك في افتقاد الشباب الحافز لاكتساب المهارات والمعارف الجديدة المؤهلة لاقتصاد المعرفة، طالما أن القطاع الحكومي يضمن لهم وظيفة آمنة وإن كانت أقل أجرا في كثير من الأحيان. وتبين التقارير أن القطاع العام الحكومي في دول المنطقة قد تضخم لدرجات كبيرة تبدأ من 22% من كامل التوظيف في تونس وما يقارب ثلث الوظائف في سوريا و35% في الأردن ومصر، علما بأنه إذا لم يؤخذ عمال الزراعة في الحسبان ضمن عدد العاملين، فإن النسبة سترتفع إلى 42% في الأردن، وإلى 70% في مصر.[55]

ويبرز التحدي الثالث في ضعف القطاع الخاص؛ إذ بينت الدراسات أن ضعف القطاع الخاص ينعكس بدوره على ضعف الصناعات التحويلية. وأوضحت دراسة تمت في السودان سنة 2010، على سبيل المثال ضعف الاستفادة من المشاريع الأجنبية وما تجلبه من تقانات بسبب ضعف المنتجين والموردين المحليين. وتؤكد دراسة أخرى أن غياب القطاع الخاص وضعف ريادة الأعمال تعوق توطين المعرفة والتكنولوجيا. وتتمثل المعوقات في قلة العرض والموارد المحلية اللازمة لإنتاج المعرفة في هذه المشروعات، وقلة الطلب الداخلي لتحفيز الإنتاج، ومن ثم ضعف الاستفادة من المعرفة والتكنولوجيا المنقولة عبر المشروعات.[56]

أما التحدي الرابع المرتبط بضعف دور القطاع الخاص وتضخم القطاع العام، فيتمثل في ضعف سياسة دول المنطقة في خلق فرص ريادة الأعمال، إذ يشير تقرير عن مؤشرات التنافسية العالمية في العالم العربي إلى تسجيل أربعة مشاريع لكل 1000 عامل في سن العمل

(15–65 سنة) في الدول مرتفعة الدخل على مستوى العالم، بينما يسجل في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشكل الدول العربية جلها نحو ثلثي مشروع فقط، وهو معدل يزيد بصورة طفيفة عن المعدل في دول منطقة جنوب صحراء أفريقيا. وتتصدر تونس وعُمان الدول العربية في معدلات مشاريع ريادة الأعمال، حيث نشهد مشروعا لكل 1000 من السكان في سن العمل.[57]

أما التحدي الخامس فيتمثل في بطالة الشباب. فالطفرة الشبابية في المنطقة العربية، كما أسلفنا، هي من النسب الأعلى في العالم. ومن شأن هذا التهميش للشباب والشابات في سوق العمل أن يؤدّي إلى تهميشهم في جميع مجالات الحياة العامة (مثل عدم القدرة على امتلاك السكن، والاستهلاك، وتأخر سن الزواج)، وإعاقتهم عن الانتقال إلى حياة الكبار. وهذا يُفقد المنطقة العربية القوةَ التي يمكن أن تشكّل رافعة لنقل المعرفة وتوطينها، والانتقال بها إلى مجتمع المعرفة. وفي هذا السياق يؤكد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول العربية بحاجة إلى 17 مليون فرصة عمل جديدة حتى عام 2020 من أجل الحفاظ على مستوى ثابت للبطالة، ويرتفع هذا العدد إلى حوالي 28 مليون إذا سعت المنطقة العربية إلى تحقيق العمالة الكاملة، ومن ثم يرتفع إلى حوالي 56 مليون فرصة عمل مطلوبة لتحقيق العمالة الكاملة ومستوى أعلى لمشاركة المرأة في سوق العمل.[58] [59]

ويتمثل التحدي السادس في هجرة الشباب أو نزيف العقول العربية. فالمنطقة العربية من أكثر المناطق تضررا في ما يتعلّق بخسارة واستنزاف الكفاءات والمهارات الجامعية والعلمية. وتشير تقديرات الهجرة إلى أن هجرة الشباب تشمل بين 10 إلى 15% من الشباب، وأن معدل الهجرة مرتفع بين خريجي التعليم العالي (9% في المتوسط) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشكل الدول العربية معظمها. وهو ضعف المعدل العالمي. ويزداد المعدل ليبلغ 35% في لبنان، و17% في المغرب. وينتج عن ذلك إهدار لرأس المال البشري في هذه البلدان.[60]

أما التحدي السابع فيتمثل في ضعف الحوكمة، وبخاصة في ما يتعلق بحركة المؤسسات، وضعف الشفافية. ويجمع الباحثون في الاقتصاد على أن الشفافية والنزاهة تلعبان دوراً مؤثرًا في تشجيع الأسواق وتحفيز رؤوس الأموال. ويضعف فقدان هذه العوامل من العقلية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يشير مؤشر الشفافية العالمي إلى انخفاض أو ثبات الأغلبية الساحقة للدول العربية من حيث قيمة المؤشر بين عامي 2012 و2013، لا بل احتلت معظم الدول العربية مراتب دون المراتب الخمسين الأولى، ما عدا الإمارات (مرتبة 26 من أصل 177) وقطر (مرتبة 28)، فيما سجلت 6 دول عربية مراتب ضمن العشرة الأخيرة وهي: اليمن (167) وسوريا (168) والعراق (171) وليبيا (172) والسودان (174) والصومال (175).[61]

أما التحدي الثامن فهو تحدي إغفال دعم اللغة العربية. فلا شكّ أنّ اللغة هي الوعاء الذي يحضن ويغذي ويثبت دعائم الثقافة والمعرفة. وضمن هذا المنظور، وبخاصة إذا ما اعتبرنا دور اللغة المحوري الحاضن والمغذي للمعرفة، فإن إقامة مجتمع المعرفة تستدعي الرعاية والتطوير والإصلاح المستمر بما يتماشى مع المتطلبات المتحورة والمتزايدة لمجتمعات واقتصادات المعرفة، بل إن إغفال الإصلاح والدعم المستمر للغة بما يتماشى مع تيارات العصر ومتطلبات مجالات الإنتاج والحياة الإنسانية يمكن أن يكون مكلفا جداً من النواحي المعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية أيضا. والمقصود هنا بالإصلاح والدعم هو تمكين اللغة من أن تلعب دورها الحاضن للمعرفة وكعامل مسهّل وأداة مطواعة للإبداع والإنتاجية عوضا عن التمسك بقوالب جامدة رافضة للتطور. فاللغة العربية تواجه اليوم جملة من التحديات المرتبطة بعوامل مختلفة يمتزج فيها الثقافي بالمؤسسي بالذاتي كما سيأتي تفصيله في الفصل الرابع.

إن إقامة مجتمع المعرفة تستدعي الرعاية والتطوير والإصلاح المستمر بما يتماشى مع المتطلبات المتحورة والمتزايدة لمجتمعات واقتصادات المعرفة

والخلاصة، يمكن القول أنه على الرغم من الأهمية الجوهرية لرأس المال البشري على جميع أصعدة التنمية الإنسانية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، واستحالة أي تقدم دون العنصر الإنساني، فإن الدول العربية لا تزال بعيدة عن الاستثمارات المطلوبة والكافية للخروج بنتائج فعلية من حيث رأس المال البشري. فالنتائج والحقائق التي أجمعت عليها التقارير الدولية والعربية والأبحاث العلمية، كما أسلفنا، تلقي بمسؤولية كبيرة على كل الباحثين العرب والمفكرين ليجعلوا من موضوع المعرفة وتمكين الشباب وإعدادهم لنقل المعرفة وتوطينها، وبناء البيئات التمكينية في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة واللغة، موضوعاً مستمراً للبحث العلمي والتفكير المستنير. ومن شأن ذلك أن يساعد حكومات الدول العربية على الاضطلاع بمسؤوليتها التاريخية، وتبنّي سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية التنمية العربية للانتقال من تنمية قائمة على الريع والأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة إلى بنية تنموية جديدة تنطلق من اقتصادات المعرفة، مستهدفة بناء مجتمع المعرفة والاندماج الفاعل القوي للشباب في حلبة المنافسة العالمية، من أجل تقدم ورفاه الأجيال وتوفير مناخ العيش الكريم والعدالة والحرية للإنسان في المنطقة العربية. وهذا ما يجعل من مشروع دمج الشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها قضية متعدّدة الأبعاد والتحديات.

إن معالجة قضية دمج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة يتطلب التصدي لثلاثة أبعاد هي: تحدي الفجوة المعرفية، وتحدي الطفرة الشبابية، وتحدي البيئات الحاضنة

المنهجية العامة للتقرير

ولمعالجة قضية التقرير المركزية المتمثلة في "الاندماج الفاعل للشباب العربي في نقل المعرفة وتوطينها" معالجة نقدية شاملة، يتبنى هذا التقرير ثلاث مقاربات أساسية. تعتمد الأولى على دراسة مكتبية استهدفت التحليل النقدي لنتائج التقارير الدولية والبحوث العلمية والأدبيات العالمية والعربية، وذلك من منظور الأطر الفكرية التي استقر عليها هذا التقرير استمرارا للرحلة المنهجية نحو إقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية منذ التقرير العربي الأول للمعرفة الصادر عن العام 2009. وقد جرى مسح نقدي شامل لأهمّ التقارير والدراسات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة، بما في ذلك الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، وكذلك أهم الدراسات والبحوث الصادرة عن مراكز البحث والهيئات العالمية والعربية.

أما المقاربة الثانية، واستمرارا لنهج الميدانية الذي سارت عليه تقارير المعرفة العربية السابقة، فتتمثل في إنجاز بحث ميداني لتسليط الضوء على واقع الشباب وإدماجه في عملية نقل وتوطين المعرفة. وقد استهدف البحث أربع حالات وهي الإمارات والأردن وتونس والمغرب، بالاعتماد على أداتين تتمثلان في اختبار لقياس جملة من المهارات المعرفية، واستبيان لجمع أراء الطلبة وتصوراتهم حول آليات نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية المرتبطة بها.

واعتمدت المقاربة الثالثة على النهج التشاركي المتمثّل في تنظيم لقاءات وورش تفكير وطنية وإقليمية مع مجموعات منتقاة من خبرات متنوعة ذات علاقة بمحاور التقرير. فقد تمّ تنظيم ورشات تفكير في كل من تونس والأردن والإمارات جمعت إلى جانب مجموعات من الشباب الجامعي، أصحاب الرأي والباحثين ومختصين من مختلف الدول العربية ومن قطاعات مختلفة ذات علاقة بموضوع نقل المعرفة وتوطينها.

بنية التقرير

إستناداً إلى ما سبق، فإن معالجة قضية دمج الشباب في عملية نقل وتوطين المعرفة في سياق الوضع التنموي في المنطقة العربية، وما يحيط بها من عقبات وما يكتنفها من صعوبات في سبيل بناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، إنما تتطلب التصدي إلى

ثلاثة أبعاد:

- البعد الأول يتمثل في تحدّيات الفجوة المعرفية: إذ يعيش العالم العربي "فجوة معرفية" تشهد عليها مؤشرات المعرفة المختلفة ومقاييس التنافسية العربية والعالمية. وتتمثل هذه الفجوة في افتقار المنطقة العربية إلى المحركات الرئيسية لإحداث تنمية حقيقية نحو متطلبات اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة
- البعد الثاني يتمثل في تحدّيات الطفرة الشبابية: إذ يعيش العالم العربي واقعاً ديمغرافيا يتسم "بطفرة شبابية" كبيرة غير مسبوقة. وقد عجز العالم العربي عن تحويلها إلى "رأس مال بشري" قادر على الاندماج في نقل المعرفة وتوطينها.
- البعد الثالث يتمثل في تحديات البيئات الحاضنة: ذلك أن العالم العربي يعيش مجموعة من التحديات متعلّقة بالبيئات الحاضنة للمعرفة والشباب (ثقافية، ومؤسساتية)، تُضعف من جهود عمليات نقل وتوطين المعرفة ومن جهود دمج الشباب في هذه العمليات، ومن ثم تعوق ردم فجوة المعرفة، وتحول بالتالي دون بناء اقتصادات المعرفة ومجتمع المعرفة المأمولة. ويعني هذا العجز أن ثمة ضرورة لإعادة تأهيل البيئات التمكينية العربية لتكون قادرة على تمكين الشباب للاضطلاع بدورهم الحيوي في تحقيق نهضة معرفية.

هذه، إذن، أهمّ الأبعاد التي تشكّل جوهر القضية التي يعالجها التقرير الحالي، مستهدفا تعميق النظر في وضع المعرفة العربي، والتفكير في كيفية رفع رهان نقلها وتوطينها في المنطقة العربية من خلال تفعيل دور الشباب والارتقاء بجاهزيتهم للاندماج بفاعلية في هذه المهمة الحضارية، وذلك لإرساء أسس تنمية عربية جديدة تستند إلى محرك المعرفة، وتحقق في ذات الوقت الأمن المعرفي والنمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي والرقي الحضاري.

وتأسيسا على ذلك، ينطلق هذا التقرير، في تناوله لقضية دمج الشباب في نقل وتوطين المعرفة، من فهم عميق لأهمية المعرفة وضرورتها في إحداث تنمية اقتصادية قادرة على توسيع فرص وقدرات الشباب وإطلاق قدراتهم الإبداعية. فاشتمل على ستة فصول أساسية. وعالج الفصل الأول التمهيدي أهمية المعرفة وضرورتها والتحديات التي تواجه المنطقة العربية في الانتقال إلى اقتصادات المعرفة وبناء مجتمع المعرفة. ومن أهم التحديات التي عالجها الفصل فجوة المعرفة التي تعاني منها المنطقة العربية استنادا إلى المقاييس المتاحة، بما فيها مقاييس البنك الدولي والتنافسية العربية والمقياس العالمي للابتكار. أما التحدي الثاني فتمثل في الطفرة الشبابية التي ينبغي أن تتحول من عبء على التنمية إلى رافعة للتنمية والتقدم عن طريق نقل المعرفة وتوطينها. وتمثل التحدي الثالث في نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أوضحت البيانات والتحليلات أنها تنمية ريعية لم تنجز فرص تشغيل الشباب العربي ولم تهيء لإقامة مجتمع واقتصادات المعرفة بسبب تضخم البطالة وتضخم القطاع العام وضعف القطاع الخاص، وعدم القدرة على تهيئة نظم المساواة والمشاركة، وكذلك نظم البحث العلمي المرتبطة بعمليات التنمية المؤدي إلى اقتصادات المعرفة.

أما الفصل الثاني فقد اختص بمعالجة المفاهيم الرئيسية التي تمثل المتغيرات اللازمة للانطلاق إلى التعامل مع فجوة المعرفة وبناء اقتصادات تنافسية تركز على البحث العلمي والتطوير والإبداع. وتبرز التحليلات أهمية رباعية المعرفة والشباب والتنمية والعولمة كمنظومة متكاملة يتفاعل كل طرف منها مع الآخر تأثيراً وتأثراً. ويتناول الفصل المفاهيم المختلفة التي تضمنتها الجهود الفكرية لتحديد معنى مفهوم الشباب. وقد أخذ الفصل بالاعتبار المفاهيم والتصنيفات المختلفة، واعتمد التقرير في دراساته الميدانية الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة، وهي الفئة المقابلة للتعليم الجامعي

ينبغي أن تتحول الطفرة الشبابية من عبء على التنمية إلى رافعة للتنمية والتقدم عن طريق نقل المعرفة وتوطينها

والدراسات العليا وبداية الانخراط في أسواق العمل. وفي كل الأحوال، فإن الشباب حالة من السمات السيكولوجية والاجتماعية تعبر عن فترة الانتقال إلى حياة الكبار والاندماج فيها. أما مفهوم العولمة ، وهو المفهوم الثالث، فيحدد الفصل معانيه وتطوراته التاريخية وعلاقة ذلك كله بثورة التقانة والمعرفة وظهور الشركات العملاقة العابرة للحدود وما تضمنته من أدوات في مؤسسات حاكمة وناظمة بما فيها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وفي معالجة الفصل للمفهوم الرابع المكمل لهذه الرباعية، وهي التنمية، يركز التحليل على مفهوم مجتمع المعرفة بأطره الأوسع في الاجتماع والثقافة والاقتصاد. ويفضي ذلك إلى التأكيد على أن عناصر مجتمع المعرفة المأمول لا تقتصر على المعرفة فحسب، بل تضم كذلك قضايا العدل الاجتماعي والأطر الثقافية المرتكزة على ثلاثية: تنمية القدرات الفردية والبيئات التمكينية الداعمة والمواطنة الإيجابية القائمة على المشاركة والمساواة وتمكين المرأة.

إنما نهدف في النهاية إلى خلق حالة حوار حول ضرورة وكيفية التحرك واقتناص الفرصة التاريخية ومفرداتها المتمثلة في ثورة المعرفة وطفرة الشباب وثروة دول المنطقة

وفي ضوء ما خلص إليه الفصل الثاني من أطر ومفاهيم، جاء الفصل الثالث ليعالج قضية الاندماج الفاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة، فتعامل مع هذه القضية على أربعة محاور: الفاعلية المعرفية والفاعلية الثقافية والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية. وتحددت الفاعلية المعرفية بمستويات أربعة: يشير الأول منها إلى مدى تمكن الشباب من الحد الأدنى الأساسي من المعارف والمهارات اللازمة. ويتمثل المستوى الثاني في مدى امتلاك الشباب لمعارف ومهارات متميزة تمكنه من التفاعل مع مقتضيات بناء مجتمع المعرفة والعولمة. أما المستوى الثالث فيتطرق إلى تمكن الشباب من التعامل مع التقانة وعلى رأسها تقانة المعلومات والاتصال. ثم يأتي المستوى الرابع الذي يناقش قدرة الشباب على البحث العلمي والابتكار والتجديد بوصفها من أهم الركائز لفاعلية الشباب في المساهمة في تنمية بلادهم والارتفاع بقدراتهم إلى مستوى التنافسية في الحضارة العالمية التي نعيشها.

كما يتناول الفصل الفاعلية الثقافية، مبينا ما يتعرض له الشباب من عوامل متعددة في تشكيل ثقافتهم وقيمهم وهويتهم في عوالم مفتوحة يتسع فضاؤها باتساع مجتمعات المعرفة وواقع العولمة مع ثورة تقانة المعلومات والاتصال. ويوضح الفصل أن تأثير العوامل المتعددة القادمة من الوافد والموروث والانفتاح على العالم وغياب سياسات تنموية ثقافية قد أسهم في نشوء ظاهرة التفاوت الثقافي بين الجيلين الحالي والماضي، بل في ظهور الثقافة الهجينة بين الشباب أنفسهم. ويتناول هذا الفصل بعد ذلك الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية للشباب من خلال تحليل واقع البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وسياسات الحماية وتهميش المرأة.

أما الفصل الرابع في هذا التقرير فيهتم بالبيئات التمكينية الحاضنة لتكوين الشباب التي يتعامل من خلالها مع عمليات نقل وتوطين المعرفة. فمن المسلم به أن هذه البيئات التمكينية إما أن تكون كابحة أو داعمة لقدرة الشباب ولاندماجهم في نقل وتوطين المعرفة. ويبين الفصل واقع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي كحاضنة وآلية أساسية في عمليات إعداد الشباب وتأهيلهم لهذه المهمة التاريخية للتعامل مع المعرفة والعولمة والتنمية في بلدانهم. كما يتناول الفصل واقع البحث العلمي والابتكار من حيث السياسات الناظمة له وحوكمة المؤسسات الحاضنة وبنيتها. كما يتطرق إلى العنصر الثالث في البيئات التمكينية، أي التنمية، من حيث طبيعتها ومدى ملائمة الحوكمة ومناخ سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر وواقع الفقر المعيق للقدرات الإنسانية.

ويستعرض الفصل الخامس نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت في سياق الإعداد للتقرير على عينة من طلبة التعليم العالي في أربع دول عربية (الإمارات والأردن وتونس والمغرب)، واعتمدت على أدوات أُعدت خصيصا للدراسة. ومن هذه الأدوات اختبار لقياس عدد من المهارات المعرفية،

واستبيان لجمع معطيات حول فاعليات الشباب والبيئات التمكينية المحيطة بهم في علاقتها بقضية نقل المعرفة وتوطينها. وقد كشفت النتائج عن وجود نقص في تملك المهارات المطلوبة، إلى جانب تدني مستوى الفاعليات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أظهرت تفاوتا في درجة رضا الطلبة المستجوبين عن مختلف مكونات منظومة التعليم العالي، وعن دور المؤسسات الاقتصادية والشبابية في تمكين الشباب ومساعدتهم على الاندماج في عمليات نقل المعرفة وتوطينها. وينتهي الفصل بتقديم جملة من الاستنتاجات والمقترحات من أجل تمكين الشباب لأداء دورهم في تحقيق ذواتهم وتنمية مجتمعاتهم على جميع الأصعدة.

ويُختتم التقرير بالفصل السادس الذي يجمع التحديات المتعرف عليها، مع تبيان المعضلات والإشكاليات التي ينطوي عليها واقع المنطقة العربية في تفاعلها مع تلك العملية التاريخية الرامية إلى الدمج الفاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة. وسيرا على نهج تقارير المعرفة السابقة، يقدم الفصل رؤية مستقبلية لكيفية الإبحار في "سفينة المعرفة العربية" والتي شراعها قدرات الشباب، وقاعدتها البيئات التمكينية الحاضنة، وجسمها عمليات نقل وتوطين المعرفة، ومحركها الأساسي آليات تفعيل المشاركة الفاعلة للشباب في نقل وتوطين المعرفة. مثل آليات الحوكمة والمساءلة والانفتاح والتواصل وتفعيل المؤسسات، على أسس من المواطنة الإيجابية والعدل والمعرفة.

إننا، في تقديمنا لهذه التصورات، إنما نهدف في النهاية إلى خلق حالة حوار حول ضرورة وكيفية التحرك واقتناص الفرصة التاريخية ومفرداتها المتمثلة في ثورة المعرفة وطفرة الشباب وثروة دول المنطقة، في عالم يتغير نحو كوكبية تقوم على المعرفة والعلم والابتكار والإبداع وأسس العدل الاجتماعي.

الهوامش

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009.
2 Utz & Aubert 2013.
3 الناتج القومي الإجمالي للفرد للعام 2013، بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
4 World Bank 2012a.
5 Utz & Aubert 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009 وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.
6 أمارتيا سن Sen-2004 وكيشور محبوباني 2009.
7 Aghion & Hewitt 2004.
8 Klette & Griliches 1998.
9 Nelson & Winter 1982.
10 Abramovitz & David 1996.
11 David & Foray 2002.
12 OECD 1997.
13 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
14 انظر الفصل الخامس من هذا التقرير حول الدراسة الميدانية.
15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 و 2003.
16 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004.
17 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.
18 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.
19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
20 يعتمد هذا الجزء بشكل كبير على ورقة مرجعية: سامية ساتي نور.
21 يستخدم البنك الدولي مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة اللذين يوضحان تصنيف البلدان على أساس قدرتها على إنتاج المعرفة وتطويعها ونشرها. ويُستخدم مؤشر اقتصاد المعرفة لمقارنة المعرفة عبر دول العالم. وتقوم هذه المنهجية على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربعة مرتكزات هي: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، والتعليم والموارد البشرية، ونظام الإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات. وبينما يشمل مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي وقيود التعريفة وقيود أخرى والنوعية التنظيمية وسيادة القانون، ويشمل مرتكزُ التعليمِ والموارد البشرية الإلمامَ بالقراءة والكتابة ومتوسطَ سنوات التعليم والالتحاقَ بالتعليم الثانوي والالتحاقَ بالتعليم الجامعي. ويشمل مرتكز نظام الإبداع مدفوعات ومقبوضات حقوق الملكية القانونية ورسوم الترخيص، وبراءات الاختراع التي منحها مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي والمقالات المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية، بينما يشمل مرتكز تقنية المعلومات والاتصالات مستخدمي الهواتف الثابتة والمحمولة والحاسوب والإنترنت. وتحتسب قيمة دليل اقتصاد المعرفة من 12 مؤشراً وتقع قيمته بين 0 و 10. (لمزيد من التفاصيل حول هيكلية مؤشر المعرفة، انظر الملحق 1 والشكل م 1.1).
22 World Bank 2012a.
23 سامية ساتي نور (ورقة مرجعية للتقرير).
24 سامية ساتي نور (ورقة مرجعية للتقرير).
25 لمزيد من الأشكال التي توضح تطور الموشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة، انظر الملحق 2، الأشكال (م 1.2، م 2.2، م 3.2).
26 تجدر الإشارة إلى أن تقارير التنافسية تعتمد في بعض من مؤشراتها على استطلاعات للرأي تتم في كل من البلدان التي يشملها التقرير وتضم بما فيهم مؤسسات الأعمال وبعض صانعي القرار. لمزيد من التفاصيل حول عناصر المؤشر، راجع الملحق 1، الشكل م 2.1.
27 لمزيد التفاصيل حول تركيبة المؤشر راجع الملحق رقم 1، الشكل رقم م 2.1.
28 World Economic Forum 2013.
29 المعهد العربي للتخطيط 2012.
30 المعهد العربي للتخطيط 2012.
31 هذه الدول هي أيرلندا، وجمهورية التشيك، والمكسيك، وكوريا الجنوبية وتشيلي والبرتغال، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، والبرازيل، والصين واليونان وتركيا.
32 المعهد العربي للتخطيط 2012.
33 يمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 1 (أفضل أداء).
34 تجدر الإشارة إلى أن عينة دول المقارنة في تقرير التنافسية العربية 2009 تختلف عن عينة التقرير نفسه لعام 2012، مما ينعكس على الأداء النسبي للدول.
35 المعهد العربي للتخطيط 2012.
36 Cornell University, INSEAD, & WIPO 2014.
37 Mirkin 2013.
38 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات البنك الدولي، وقد استخدم الوسط الهندسي لحساب النسبة وإذا استخدم الوسط الحسابي ترتفع النسبة الى 2.45 %. لمزيد من التفاصيل مراجعة الملحق الاحصائي. لمزيد التفاصيل مراجعة الملحق 4 ، الجدول م 1.4 المصدر: World Bank 2014a.

39 تقديرات فريق التقرير بناء على بيانات قسم السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة لعام 2013. (World Population Prospects: The 2012 Revision. New York: United Nations.) Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat
40 لمزيد من التفاصيل راجع الملحق 4 ، الجدول م 1.4 المصدر: US Census Bureau 2014.
41 UNDP 2011.
42 UNDP 2011.
43 Cabras 2010.
44 حسابات فريق التقرير بناءا على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 2011.
45 UNPY & ESCWA 2011.
46 Bush & Ayeb 2012.
47 Salehi-Isfahani & Dhillon 2008.

48 البنك الدولي 2013.

49 World Bank 2008.

50 UNDP 2011.

51 Mirkin 2013.

52 انظر ذلك بالتفصيل في فعالية الشباب العربي – الفصل الثالث.

53 Cava et al. 2010.

54 Cabras 2010.

55 Ahmed et al. 2012.

56 Nour 2011.

57 O'Sullivan et al. 2012.

58 UNDP 2011.

59 أوضح كابراس (Cabras 2010) أنه لكي يصل معدل العمال إلى 64 % في العام 2020، تحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 80 مليون فرصة عمل.

60 Chaaban 2012.

61 Transparency International 2013.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لإدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة

تقديم

المعرفة هي المحور الرئيس في عناصر الإنتاج الكلية في الاقتصاد الحديث، وهي أداة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء الاقتصاد المعاصر الذي يطلق عليه اقتصاد المعرفة. وقد تضاعفت أهمية المعرفة جراء العولمة والتطورات العلمية والتكنولوجية في العقود الأخيرة، لا سيما تقانة المعلومات والاتصال.[1] وأصبح نقل المعرفة وإنتاجها وتوطينها واستخدامها في كل أنشطة الاقتصاد والحياة هو مفتاح النمو وركيزة التنمية. فحينما توظف المعرفة، وتتولى المؤسسات إدارتها، ويتمكن الناس من استيعابها، يتوسع الإبداع والابتكار والتجديد، ويتم توطين المعرفة بإرادة فاعلة من أجل مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالنمو والإنتاجية مرتبطان بنمو المعرفة وكثافتها، وبالتقدم التكنولوجي في عمليات الإنتاج. وكلاهما، أي كثافة المعرفة والتقدم التكنولوجي، يتسمان بالدينامية في صلتهما بالمخرجات ونمو العمالة ذات المهارة العالية. ويتطلب ذلك إعداد رأس مال بشري ذي كفاءة عالية عبر الاهتمام المتزايد بالتعليم والتدريب والتطور المؤسسي، إذ يعدّ تعليم الفرد وتطوير المؤسسات أداتي التقدم في هذا النمط من التنمية القائم على المعرفة. وهنا تأتي أهمية الشباب بوصفه الرصيد الجاهز لتحويله إلى رأس مال بشري، وإلى أصول معرفية تشكّل رافعة لعملية نقل وتوطين المعرفة. وتمثل الطفرة الشبابية في المنطقة العربية هذه الأصول والثروة الكامنة.

رباعية المعرفة والعولمة والشباب والتنمية: علاقة إشكالية مركبة

ينطلق تقرير المعرفة العربي الحالي من الرؤية العربية للمعرفة التي أسسها تقريرا المعرفة العربيان السابقان، اللذان وضعا لها مفهوماً متكاملاً، لا يقتصر على العلم والتقانة فقط. فالمعرفة كلّ متكامل يمثل كل إبداعات الإنسان في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والآداب والفنون والخبرة الإنسانية الواسعة. وتأسيساً على هذا المفهوم الواسع للمعرفة، صاغ تقرير المعرفة العربي الثاني (2011/2010) منظوراً متكاملاً أيضاً لمجتمع المعرفة باعتباره حالة من التقدم التاريخي على سلم الحضارة الإنسانية، يفهم بدلالاته الواسعة. فهو مجتمع كثيف المعرفة، من حيث إنتاجها، واستخدامها وتوزيعها، ويتسم أعضاؤه بخصائص معرفية وسلوكية وقيمية، تتفاعل في بيئات اجتماعية وسياسية وثقافية تحتضنها وتحفزها، وتدعم طاقات الإبداع والتجديد بين أعضائه.

وتوافقاً مع هذه الرؤية الواسعة لمفهوم مجتمع المعرفة، نرى أنّ العلاقة المتضمنة في موضوع "دمج الشباب العربي في نقل وتوطين المعرفة" ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي بالأحرى علاقة مركبة ديالكتيكية تنطوي على إشكاليات عميقة. فثمة أطراف متعددة في هذه القضية، وكل طرف منها له إشكالياته وفرصه وتحدياته. وتتمثل هذه في أربعة أطراف هي: الطرف الأول، وهو المعرفة من حيث نقلها وتوطينها وما يحيط بها من سياقات عالمية ومحلية هي أيضاً إشكالية في ذاتها. والطرف الثاني، وهو الشباب الذي حدده هذا التقرير بالفئة العمرية الواقعة بين 19-29 سنة. وهي فئة تقع وسط تركيبة سكانية ديمغرافية هي إشكالية بطبيعتها، ليس فقط من حيث تنوعها واختلاف سماتها جغرافيا واجتماعيا، بل أيضا من حيث الحاجة إلى تجهيزها بالسمات والمهارات والمعارف والقيم التي تؤهلها وتمكنها من الاندماج الفاعل في توطين المعرفة. ويتمثل الطرف الثالث في العولمة وعلاقتها بالمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد والتنمية، وما يحيط بها من نقاشات خلافية كبيرة حول فرصها وتحدياتها بالنسبة للتنمية. ولكن بصرف النظر عن طبيعة الخلافات حول هذه الظاهرة، فإن العولمة باتت تشكل جوهر الحضارة التي نعيشها وعلينا التعامل معها. أما الطرف الرابع فهو بنية التنمية العربية في سياقاتها

المعرفة هي المحور الرئيس في عناصر الإنتاج الكلية في الاقتصاد الحديث، وهي أداة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء الاقتصاد المعاصر الذي يطلق عليه اقتصاد المعرفة

الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يتم بها ومن خلالها التفاعل بين الشباب وعمليات نقل وتوطين المعرفة، ومدى ما يتيحه هذا الواقع للشباب من فرص وقدرات واختيارات، وبما ينطوي عليه من فرص وتحديات. ويوضح الشكل رقم 1.2 تلك العلاقات التفاعلية بين

الشكل 1.2

رباعية المعرفة والشباب والعولمة والتنمية

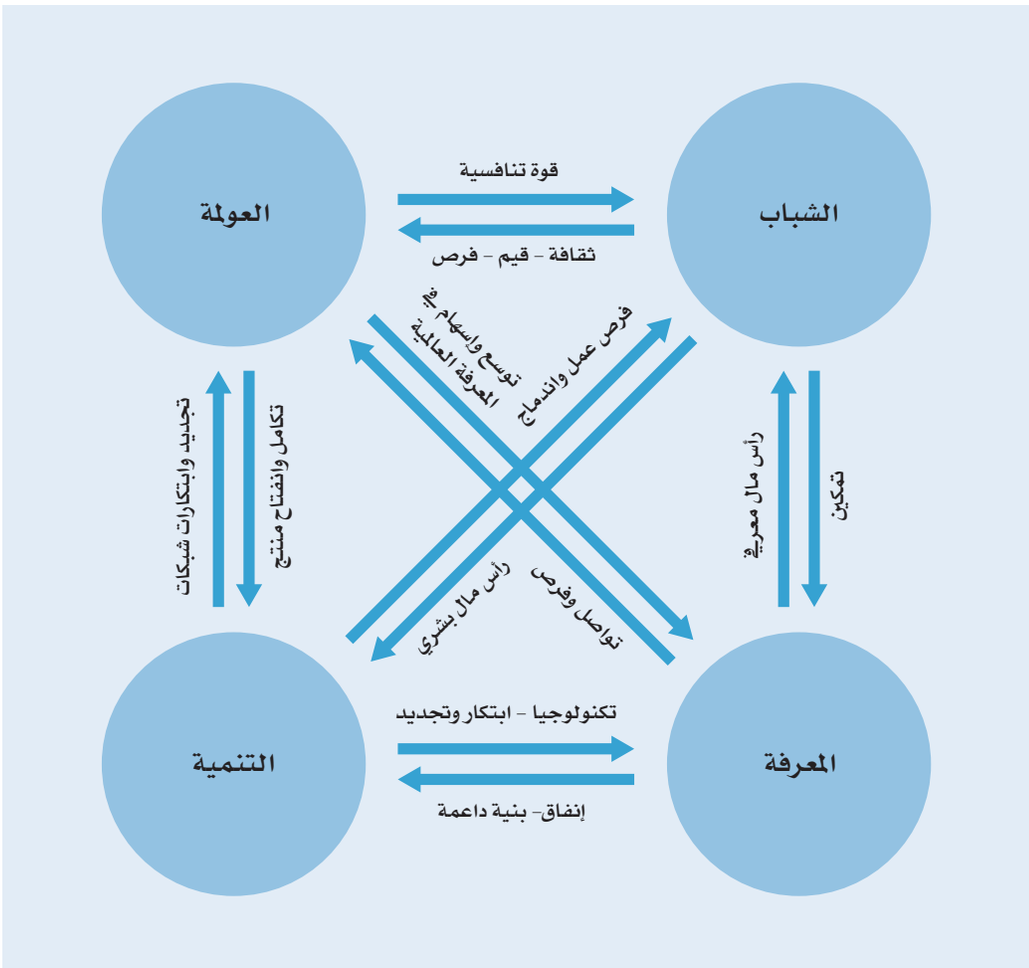

المعرفة كلّ متكامل يمثل كل إبداعات الإنسان في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والآداب والفنون والخبرة الإنسانية الواسعة

هذه المتغيرات أو العوامل الأربعة.

إن الدعوة إلى توطين المعرفة والاندماج الفاعل للشباب في عملياتها تجعلنا أمام هذه المتغيرات المتفاعلة (المعرفة والعولمة والشباب والتنمية) بوصفها البيئة الحاضنة لتحقيق نمو اقتصادي وثقافي، ولتوفير مؤسسات إعداد الشباب كقوة حاملة للمعرفة وفاعلة للاقتصاد في التنافس العالمي. وتبعا لذلك، يركّز الفصل الحالي على هذه المتغيرات الأربعة لتحديد المفاهيم الأساسية التالية:

– ما معنى المعرفة، وما طبيعتها وما معنى ما يرتبط بها من مصطلحات مثل مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة على وجه التحديد؟

– ما العولمة وما تأثيراتها على المعرفة ومجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة؟ وكيف نتعامل معها في عمليات نقل وتوظيف المعرفة من أجل توطينها؟

– وما الذي نعنيه بالشباب كقوة ينبغي إدماجها اندماجا فاعلاً؟

– وما الخاصية الفاعلة في التنمية التي يجب أن تتوفر كشرط ضروري لتحقيق تنمية إنسانية عادلة تضمن الاندماج الفاعل للشباب في عملية نقل وتوطين المعرفة في إطار علاقات علمية مفتوحة متجاوزة لحدود الزمان والمكان؟ وما دور التنوير الثقافي في تحقيق هذه التنمية؟

المعرفة: السياقات الفكرية ومفاهيم النقل والتوطين

مفهوم المعرفة وأصنافها

في البداية، لا بدّ من التمييز بين المعرفة والمعلومات والبيانات. فالبيانات هي تسجيل أو إحصاءات لوقائع محددة مثل قراءة أعداد أو قياسات معينة، بينما المعلومات هي معالجة لهذه البيانات واستخلاص العلاقات الإحصائية والمنطقية بين أطرافها المختلفة للوصول إلى تعميمات أو صياغة علاقات بين متغيرات متعددة. أما المعرفة فهي نتاج معالجة المعلومات للوصول إلى أفكار ومفاهيم ونظريات. وهي تتجاوز المعلومات من حيث أنها تتضمن الوعي والفهم والتفسير والتنظير كنتاج لمعالجة المعلومات، في إطار خبرة حية قائمة على التعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي. ومن ثم فالعلاقة بين المعرفة والمعلومات هي علاقة جدلية بما أنّ إنتاج المعرفة يقوم ويعتمد على تحليل وتطبيق ومعالجة المعلومات، وبدوره يتمّ إنتاج المعلومات في إطار توجيه المعرفة والوعي والمفاهيم في مجال معين. وتظل قاعدة البيانات والإحصاء السليمة هي الأساس الذى يمثل جودة وملاءمة المعلومات والمعرفة.[2]

ويهمنا في معرض هذا تصنيفات المعرفة التمييز بصورة خاصة بين المعرفة الصريحة والمعرفة المضمرة. فما طبيعة هذه المعارف، وما أهميتها في عملية النقل والتوطين؟ وكيف يتم نقلها وتوظيفها؟

المعرفة الصريحة هي معرفة قابلة للتجسيد والترميز، بحيث يمكن تعلمها والاستثمار فيها (في مجالات مثل التعليم ومراكز البحوث ومراكز تطوير التكنولوجيا المعلومات والاتصال.. الخ).
وتكوّد هذه المعرفة حينما تسجل وتنقل في هيئة ترميزات (كتابة أو رسوم) أو تتجسد في أشكال مادية (آلة أو جهاز). ومن خلال عمليات الترميز فإن المعرفة تُختزل إلى معلومات، تُحول مرة أخرى إلى معرفة بانتقالها إلى عقول هؤلاء الأفراد المتاح لهم رمز أو إطار تحليلي. بهذه الطريقة تنتشر المعرفة عبر الحدود، إما متجسدة في أشكال عينية أو من خلال شبكات إلكترونية أو أي شكل من أشكال التوثيق.

الإطار 1.2

تصنيف المعرفة

شاع تقليديا تصنيف المعرفة إلى أربعة أنواع:
- "معرفة ماذا": تشير إلى معرفة الوقائع والمعلومات، وهو نوع من المعرفة يمكن ترميزه ونقله واحتواؤه في توليفات من المعلومات والبيانات المتعددة.
- "معرفة لماذا": تشير إلى المبادئ والقوانين في الطبيعة والمجتمع والعقل البشري.
- "معرفة كيف": تشير إلى المهارات الكامنة وفهم طريقة أداء عمل معين أو صنع شيء ما. ومع أن هذا النوع من المعرفة لا يكون صريحاً في معنى محدد لمجرد قدرات فيزيقية، فإنه يشير بمعنى عام إلى مقدرة على فهم صنع شيء ما أو القيام بعمل شيء معين.
- "معرفة من": تشير إلى معرفة من يعرف ماذا، كما تعني معرفة قدرة الفرد على استيعاب معارف أولية وخبرات ملائمة لحل مشكلة محددة.

المصادر: Gorman 2002 و Johnson et al. 2002

أما المعرفة الضمنية أو المضمرة[3] فهي معرفة غير قابلة للترميز أو التوثيق، بل هي مضمرة في عقول الأفراد وسلوكهم، كامنة في خبراتهم الفنية والحياتية. وهي بخلاف المعرفة الصريحة لا يتمّ نقلها إلا من خلال التعلم والتدريب المباشر والتعامل مع الخبرة الحية. وغالبا ما يشار إلى هذا النمط من المعرفة بأنها معرفة كيف. وبسبب طبيعتها هذه، فإن اكتسابها يستغرق وقتاً طويلا من خلال الانخراط في خبرة مباشرة مع من يمتلكها، ولذلك فهي أقل انتشارا وأصعب نقلا من المعرفة الصريحة. والمعرفة المضمرة معرفة مركبة، يمكن تحليلها استناداً إلى أدبيات المعرفة إلى ثلاثة أنماط:[4]

- يمكن أن يطلق على النمط الأول من المعرفة المضمرة اسم المعرفة بوصفها كفايات. ويشمل هذا النمط القدرات والمهارات الفيزيقية التي تشير إلى

المعرفة الضمنية أو المضمرة هي معرفة غير قابلة للترميز أو التوثيق، بل هي مضمرة في عقول الأفراد وسلوكهم، كامنة في خبراتهم الفنية والحياتية

مقدرة أو سعة الشخص لمعرفة كيفية تنفيذ أو أداء نشاط معين بدون أن يقدر على وصف المعرفة التي استعملها في أداء المهمة. وهذا النمط من المعرفة له سمة غير متأملة وتلقائية (معرفة كيف نتنفس، على سبيل المثال). وقد تكون معرفة ناتجة عن تعلم وتدريب وخبرة معاشة (معرفة كيف تعزف على آلة موسيقية مثل البيانو)، أو معرفة أداء مهارة (السباحة أو ركوب دراجة نارية). إن هذا النمط هو بالأحرى تنفيذ أنشطة تتبع مجموعة من القواعد ليست معروفة صراحة أو بوضوح لمن يؤديها. وينطبق ذلك في كل الممارسات الحية التي تعتمد على قدرات لتنفيذها من خلال أنشطة يصعب وصفها بدقة في تفاصيل واضحة. وهذه المعرفة غير صريحة ويصعب نقلها وتعلُمها ما لم يتم نقلها من خلال التقليد والتلمذة القائمة على التفاعل وجهاً لوجه. وأحد أنماط التدريب الفاعل في عملية نقل هذا النمط من المعرفة هو التعليم والتدريب على رأس الوظيفة، وهو نوع من التعليم والتدريب من خلال العمل .

لم تعد الأنشطة الرئيسية المنتجة للثروة تكمن في استخدام المواد الخام أو رأس المال أو العمالة وإنما صارت القيمة المضافة "تنتج من خلال التجديد والإبداع ومن خلال تطبيق المعرفة في العمل

- النمط الثاني هو المعرفة المضمرة كمعرفة خلفية أو مرجعية للفرد أو الجماعة. ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القدرات الثقافية والبيولوجية التي تشكل الافتراضات والاتجاهات والتوافقات قبل النظرية، وتشكل شروطاً معرفية قبلية في عملية تراكم التكوينات المعرفية النظرية. وهذا النمط من المعرفة المرجعية إنما يتم اكتسابه وتكوينه من خلال التنشئة والتثاقف أو بالأحرى من خلال الخبرة الحياتية والمهنية للفرد بمعناها التاريخي الواسع. وهذا ما يجعلها مألوفة للفرد وتحتاج إلى وعي ذاتي لتغييرها أو الاستفادة منها في نقلها إلى الغير أو استيعاب الغير لها. ويكتسب هذا النمط من المعرفة المضمرة أهمية كبيرة بالنسبة لأولئك الذين يعملون في التنظير وإنتاج الأفكار والتجديد وبحوث التطوير.
- النمط الثالث يشير إلى قواعد معرفية مستترة، تتمثل في ما يمتلكه الفرد من عقائد صادقة مبررة لديه، أو معلومات يعتقد في صحتها، أو قواعد ينهجها في كيف يفكر وكيف يدرك. ويبين تشومسكي أن هذا النمط من المعرفة لا يظهر في شكل معانٍ محددة أو مهارات، لكنها بالأحرى تعتبر كنظام معرفي واقعي يحدد بأنه حالة عقلية، ويبني معرفة لا يمكن أن تتضح في كلمات أو توصيف في لغة كاملة، وهي معرفة لا تدرس بل يتعلمها الفرد نفسه من خلال خبرته الحية.[5] ويقترب هذا النمط من المعرفة الضمنية من ما أطلق عليه "توماس كون"[6] مصطلح المنْسَق/النموذج، أي النسق الفكري الذي تعتنقه وتتبناه مجموعة علمية محددة في ممارسة وإنتاج العلم/المعرفة. ويتم نقل هذه المبادئ والمنهجيات إلى الأعضاء الجدد (طلاب البحث العلمي) من خلال ما يقدَم من المنتجات العلمية، والتنشئة الأكاديمية والاندماج داخل أعضاء المجموعة العلمية. وذلك هو أساس تكوين المدارس الفكرية والعلمية

وفي كل الأحوال، فإن المعرفة المضمرة في أشكالها الثلاثة السابقة هي معرفة إجرائية وقدرات عملية ونظم معرفية. وهى تلعب الدور الرئيس والمهم في تنمية العلم وتجديد التكنولوجيا.[7] فقد أصبح من الحقائق المهمة الآن في اقتصادات المعرفة أن كثافة المعرفة العلمية المتخصصة والمتميزة والراسخة في عقول وسلوكيات الأفراد والجماعات هي التي تشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها عمليات التجديد والابتكار.[8] وفي المقابل نجد الاقتصادات الأقل نمواً تلهث وراء المعرفة الصريحة التي تمكن من القيام بعمل منتج معين يمكنها من البقاء، وذلك على حساب حاجتها إلى المعرفة المضمرة، مثل إدارة المعرفة داخل وخارج المنشأة أو إدارة التطبيق أو التنفيذ، وهي المعرفة التي تمكن الاقتصاد من النمو الدائم والابتكار والتطوير

والتجديد.[9]
وبالتالي، لا بد للمنطقة العربية من التركيز على المعرفة المضمرة كجزء أساسي يسمح للمعرفة ككل أن تلعب دورها في التنمية الإنسانية.

مجتمع المعرفة

كما هو معلوم، نشأ مجتمع المعرفة نتيجة ثورات تاريخية متعددة ومتعاقبة في العلوم وتقانة المعلومات والاتصال أعلت من قيمة العقل والتفكير العلمي، ومن قيم الحرية والعدل الاجتماعي والمساواة والديموقراطية. وأصبح الإنسان ومهاراته وقيمه وإبداعاته هو المحور والمرتكز في تكوين مجتمع المعرفة. وبما أن تقرير المعرفة العربي الثاني قد توسّع في مفهوم مجتمع المعرفة من حيث النشأة والتطور والعلاقة بحاضر الشعوب ومستقبلها، فإننا نحيل القارئ إلى الفصل المفاهيمي للتقرير المذكور،[10] ونكتفي في هذا الجزء بالتذكير ببعض التفاصيل ذات العلاقة المباشرة بمحور اهتمام التقرير الحالي "نقل المعرفة وتوطينها".

ثمة اتفاق واضح اليوم بين كثير من علماء اجتماع المعرفة والباحثين، على أن ما نعيشه الآن هو حالة كلية لمجتمع تتفاعل كل جوانبه تأثيراً وتأثراً مع ثورة العلوم والتكنولوجيا. وربما نجد أمثلة لنضج هذه الحالة في بعض دول العالم المتقدم. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة عوامل متفاعلة على الأقل. يتمثل العامل الأول في أن التقدم الحادث نتيجة التقدم الكثيف والاستثمارات المتزايدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتفاعلها، ليس فقط في الاتصال والمعلومات وعلوم الإلكترونيات وعلوم النانو تكنولوجي والروبوت، بل أيضاً في الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي والبصريات وغيرها من ميادين العلوم المختلفة. والعامل الثاني هو ما أحدثته هذه الثورة من نمو علاقات عالمية أفضت إلى عولمة وضعت الاقتصاد العالمي في سوق تجاوز فضاء العالم وزمانه وامتلكت آليات دينامياته وهيمنته. أما العامل الثالث، فيتمثل في ما أدت إليه مطالب الثورة المعرفية والتكنولوجية في النمو الاقتصادي وسوق الإنتاج والاقتصاد العولمي من بزوغ رأس مال بشري نوعي جديد بخصائص شخصية وقيم ومعارف ومهارات وأنماط جديدة، مستندة على التدريب والتعليم والثقافة، ليشكل قوة الفعل المحركة لكل ديناميات التغيير هذه، في الأسرة والمجتمع والعالم.[11] [12]

ونتفق مع كثير من الباحثين على أن مصطلح "مجتمع المعرفة" يشير إلى مفهوم أوسع يشمل المجتمع ككل والاقتصاد والثقافة والسياسة. ومن ثم فإن هذا التقرير يضع مفهوم "مجتمع المعرفة" في علاقة ترابطية تشمل "مفهوم اقتصاد المعرفة". ذلك أن تأثير المعرفة الكثيفة والتقدم التكنولوجي له تداعياته بالطبع على الاقتصاد، وقد حَول بنية الاقتصاد من نمط تقليدي قائم على عوامل الإنتاج الكلية إلى اقتصاد قائم على المعرفة ورأس المال المعرفي في ارتباطه بعولمة شاملة. إلا أن مفهوم "مجتمع المعرفة" هو مفهوم أشمل من الاقتصاد وأشمل مما حدث من تقدم في مجال الاقتصاد.[13] ومن ثَم فإن مجتمع المعرفة يتضمن تلك التأثيرات الحادثة والتغييرات المتسارعة في مجال الاقتصاد، وكذلك ما يرتبط بها من تبعات وتأثيرات في الثقافة والاجتماع، بل وخصائص وقدرات الإنسان نفسه.[14]

وفقا لمفهوم مجتمع المعرفة هذا، يلعب الاستثمار في التعليم دورا محوريا في تنمية الموارد البشرية وتوسيع فرص الشباب وقدراتهم على المساهمة في هذه النقلة النوعية التاريخية التي أحدثت مجتمع المعرفة بهذا المعنى الواسع للمفهوم. وفي هذا الإطار أصبح العاملون في المعرفة هم الأساس لتنمية الثروة الاقتصادية، ولم تعد الأنشطة الرئيسية المنتجة للثروة تكمن في استخدام المواد الخام أو رأس المال أو العمالة وإنما صارت القيمة المضافة "تنتج من خلال التجديد والإبداع ومن خلال تطبيق المعرفة في العمل. وتتحدد قيمة السلع في المعرفة التي

تكمن في المنتج النهائي."[15]

اقتصاد المعرفة وسماته

تقع اقتصادات المعرفة في القلب إذن من مجتمع المعرفة، الذي يشكل ويتشكل في سياق حضارة عولمية جديدة آخذة في التعاظم، حضارة جوهرها الإنسان وقوامها: الإبداع والمعرفة والتقانة والتجديد. واقتصادات المعرفة هي تلك التي تقوم على إنتاج ونشر واستخدام كثيف للمعرفة.

وتوصف اقتصادات المعرفة في جوهرها بأنها تلك البنى الاقتصادية التي تنشأ في إطار مجتمع المعرفة العالمي، حيث يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية على إمكانية أو مدى الاستفادة من الرصيد المتاح من المعرفة والمهارات والقدرات الإبداعية في التطوير والتجديد.[16] ويوضح الشكل رقم 2.2 رؤية للدوائر المتداخلة المكونة للحضارة العالمية المعاصرة، اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والعولمة، والمستندة على إنتاج المعرفة وثورة التقانة والإبداع والتجديد. وتشكّل هذه الدوائر نمط التنمية في المجتمعات الساعية إلى الدخول في مجتمع المعرفة والاندماج في الحضارة العالمية، ودمج الشباب وتوجيه جهودهم نحو تحقيق تنمية تقوم على المعرفة وتندمج في دوائر الفعل العالمية الثلاث. فما هي سمات إقتصاد المعرفة؟

السمات الأساسية لاقتصادات المعرفة

اتسمت اقتصادات المعرفة بمجموعة من الخصائص، يمكن تحديدها في ثماني سمات أساسية هي:

1. كثافة المعرفة من حيث الإنتاج والإتاحة؛
2. كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
3. ظهور المعرفة كمنتج اقتصادي، مع نمو الاتّجار في المعرفة وتداولها استناداً إلى حق الملكية الفكرية؛

توصف اقتصادات المعرفة في جوهرها بأنها تلك البنى الاقتصادية التي تنشأ في إطار مجتمع المعرفة العالمي، حيث يعتمد نجاح التنمية الاقتصادية على إمكانية أو مدى الاستفادة من الرصيد المتاح من المعرفة والمهارات والقدرات الإبداعية في التطوير والتجديد

الشكل 2.2

اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة والعولمة

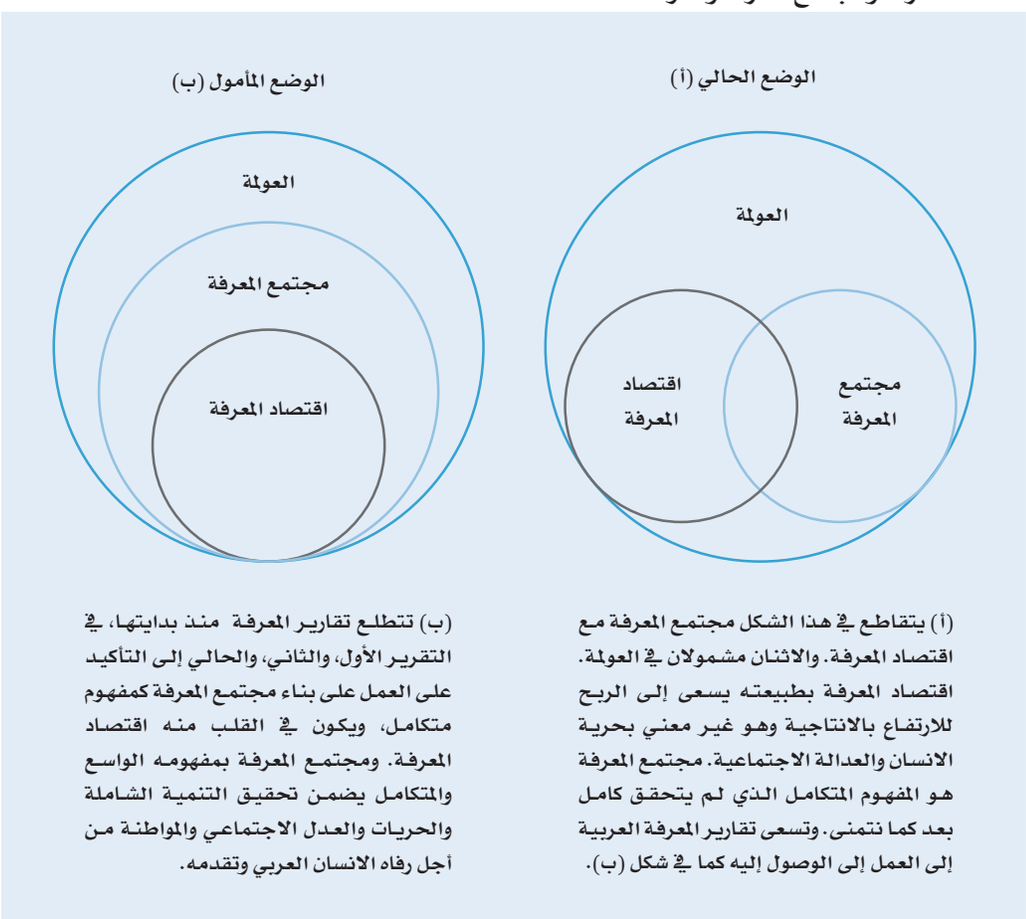

(أ) يتقاطع في هذا الشكل مجتمع المعرفة مع اقتصاد المعرفة. والاثنان مشمولان في العولمة. اقتصاد المعرفة بطبيعته يسعى إلى الربح للارتفاع بالانتاجية وهو غير معني بحرية الانسان والعدالة الاجتماعية. مجتمع المعرفة هو المفهوم المتكامل الذي لم يتحقق كامل بعد كما نتمنى. وتسعى تقارير المعرفة العربية إلى العمل إلى الوصول إليه كما في شكل (ب).

(ب) تتطلع تقارير المعرفة منذ بدايتها، في التقرير الأول، والثاني، والحالي إلى التأكيد على العمل على بناء مجتمع المعرفة كمفهوم متكامل، ويكون في القلب منه اقتصاد المعرفة. ومجتمع المعرفة بمفهومه الواسع والمتكامل يضمن تحقيق التنمية الشاملة والحريات والعدل الاجتماعي والمواطنة من أجل رفاه الانسان العربي وتقدمه.

4. تزايد نسبة العاملين في المعرفة؛
5. زيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية؛
6. ظهور إدارة المعرفة كنظم وممارسات متزايدة الأهمية؛
7. ظهور نظم الابتكار والتجديد؛
8. قابلية المعرفة للنقل والتطوير.[17]

تزايد الاستعمال الكثيف لتقانة المعلومات

من السمات المهمة لاقتصاد المعرفة الاستعمال الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. إلا أنه لا بد من التأكيد على أن ثورة تقانة المعلومات ليست بالضرورة مرادفة لتقدم اقتصادات المعرفة. كما أن كثافة استخدامات الإنترنت والهاتف المحمول وأجهزة الكومبيوتر لا يعنى أنها مرادفة أو مؤشر دقيق لاقتصادات المعرفة.

وتتسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعمها لتنمية اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة بعدة خصائص من أهمها: أولا، أن هذه التقانات أصبحت ذات أغراض عامة، بمعنى أنها تستغل في نطاق واسع متعدد المجالات، وتطبق بطريقة منظمة في الاقتصاد والمجالات الاجتماعية. وثانياً، أنها أصبحت مَنْسَقا[18] وتقنية جديدة وقاعدة للابتكار والتجديد، وأحدثت تغييرات جوهرية ونقلة نوعية في طرائق البحث والإنتاج والخدمات. وثالثا، أن التقانات غدت بنية تحتية لثورة صناعية، غيرت طرائق الإنتاج وإدارته وتفاعلاته، ودعمت اتصالاته على نطاق واسع بالتغيرات الاجتماعية والثقافية الحادثة محلياً وعالمياً.[19] بالإضافة إلى ذلك، فقد مكنت التقانات الإنسان من فهم العالم الفيزيائي والاجتماعي المحيط به، بل مكنته من فهم نفسه وإدارة معرفته وتنميتها. وأصبحت الأفكار بفضل التقانات عاملا أساسيا في إدارة المؤسسة وتعليم الفرد.

وتسمح كثافة شبكات الإنترنت وترابطها كذلك بتجميع المعرفة المكوّدة ونشرها على نحو غير مسبوق. ومع تزايد القوة المتاحة للبرمجة وتكاملها داخل المنشأة، فإن إمكانية إبداع معرفة جديدة وابتكارها يتم على نحو أسرع. ومثال ذلك ما أتاحته قوة برامج التقانة إلى جانب التعاون العلمي العالمي من ترميز الجينات البشرية في عام 2003، حيث ساعدت على دفع معارف جديدة عن الجينات مما أفضى إلى إنتاج جينات معالجة طبياً.[20]

وبفضل الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاعتماد على المعرفة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، تمكنت كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، من الحصول على ميزة نسبية حققت لها تسارعاً في النمو الاقتصادي فاق كثيراً من الدول المنافسة التي كانت مقاربة لمستواها في ستينات القرن الماضي. إذ تشير إحصاءات 2005 إلى أن كوريا الجنوبية حققت معدل نمو اقتصادي مطرد ليصل متوسط الناتج المحلي للفرد فيها حوالي 14000 دولار أميركي في عام 2005. وفاق ذلك معدل نمو ماليزيا التي يتجاوز فيها الناتج المحلي للفرد 4000 دولار أميركي، كما فاق معدل كل من البرازيل وتونس، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في كل منهما حوالي 4000 و 2500 دولار أميركيا على التوالي في نفس العام. وفاقت كوريا الجنوبية في إمكاناتها التنافسية كل الدول العربية على مقياس التنافسية العربية.[21] [22]

تقع اقتصادات المعرفة في القلب من مجتمع المعرفة، الذي يشكل ويتشكل في سياق حضارة عولمية جديدة آخذة في التعاظم، حضارة جوهرها الإنسان وقوامها: الإبداع والمعرفة والتقانة والتجديد

كثافة المعرفة: الإنتاجية والإتاحة

تزايدت كثافة إنتاج المعرفة وإتاحتها عن طريق مؤسسات النشر والجامعات والشبكات المهنية وغيرها. وتزايدت الإتاحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتزايدت بفضلها أيضاً منتجات معرفية جديدة. وفي الوقت نفسه تزايد معدل تطور وتقدم التكنولوجيا. وأصبح نمو "البحث والتطوير" والتعليم غالباً ما يمثل مؤشرات لنمو مدخلات المعرفة في الاقتصاد.[23]

وبالإضافة إلى أهمية إنتاج المعرفة، أشارت الدراسات إلى أهمية توظيفها. فقد أصبح الحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية والقدرة على استغلالها عوامل استراتيجية حاسمة للأداء الاقتصادي لمختلف البلدان، ولا سيما مع زيادة العولمة والمنافسة الاقتصادية. وقد ظلت البلدان الرائدة في المعرفة والعلوم والتكنولوجيا تتمتع بمعدل نمو اقتصادي على المدى البعيد أعلى بكثير من البلدان النامية.[24] وفي الفترة بين عامي 1986 و1994، كان متوسط معدل النمو في مجموعة البلدان الرائدة في المعرفة والعلوم والتكنولوجيا أكبر بنحو ثلاث مرات من بقية بلدان العالم النامية. ويؤكد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أن الدولار الواحد المنفق على التعليم يدُرّ ما بين 5 إلى 15 دولاراً من نسبة النمو الاقتصادي في الدول النامية.[25]

يظهر دور المعرفة، وبخاصة ما يتعلق بواحد من أهم دعائمها وهو التعليم، في تشكيل ودعم النمو الاقتصادي

ويظهر دور المعرفة، وبخاصة ما يتعلق بواحد من أهم دعائمها وهو التعليم، في تشكيل ودعم النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، كانت خمسة بلدان تتمتع بمعدلات متشابهة لمتوسط دخل الفرد في العام 1970، وهي كولومبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وغانا وكوريا الجنوبية وتونس. وبعد أربعين عاما، أضحى متوسط دخل الفرد في كوريا

الشكل 3.2

الاستثمار في تنمية المهارات وتعزيز النمو الاقتصادي: التجربة الكورية

أ- النمو الاقتصادي ونمو التعليم في خمسة بلدان تتمتع بمداخيل متشابهة في السبعينات

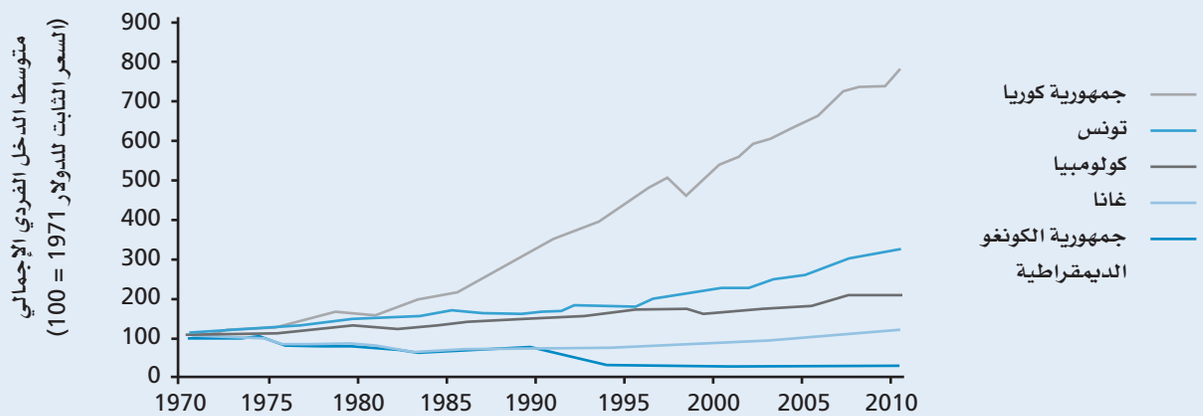

ب- معدل القيد الإجمالي في التعليم الثانوي من العام 1971 الى العام 2010

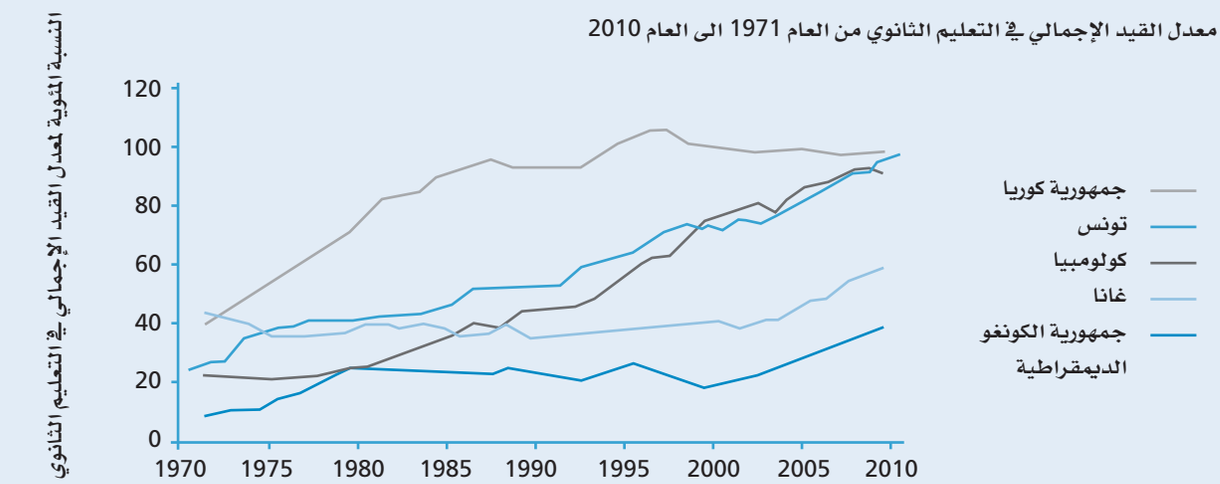

ملاحظة: حدد العام 1971 كالسنة المعيارية في الرسم الأول وهو يوازي 100.
المصدر: UNESCO 2012.

الجنوبية يفوق بأضعاف المتوسط في جميع هذه الدول، كما هو موضح في الشكل 3.2. ويعزى هذا النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية إلى تحسين سياستها التعليمية لكن، بشكل أكبر، إلى ربطها بين تنمية المعرفة والمهارات والاستراتيجيات العامة التي تهدف إلى تفعيل الاقتصاد.[26] وهي تعتبر مثالاً جيداً على توظيف المعرفة في تحقيق نهضة وتقدم كبير في التنمية الاقتصادية، حيث حققت المعرفة تراكماً في النمو الاقتصادي يصل إلى 75% مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويمكن مقارنة ذلك بما يصل إلى 25% من النمو الذي يرجع إلى رأس المال والعمالة، وهما من عوامل الإنتاج التقليدية[27] (انظر الشكل 3.2).

تسليع المعرفة والإتّجار بها

أصبحت المعرفة منتجا تجاريا يمكن بيعه وشراؤه في الأسواق. ويتمّ ذلك بإتاحة قواعد المعلومات أو إصدارات علمية بحثية أو خدمات البحوث والتطوير أو خدمات تربوية أو خدمات استشارية أو تراخيص برامج تكنولوجية، وهي خدمات كثيفة المعرفة تعرف بـ"الخدمات التجارية الأخرى". ويبلغ تسليع المعرفة في إطار العولمة ذروته في إعادة استيلاء الشركات الكبيرة على المعارف التي كانت مجانية سابقاً. وهي مسألة أصبحت معروفة عالمياً، وأصبحت لها تأثيراتها الاجتماعية الخطيرة والصعبة. والمثال المشهور جداً على ذلك هو ما يتعلق بالمكونات المعرفية للأدوية التي كانت متاحة مجاناً للدول النامية من شركات الأدوية الكبيرة. والمثال الثاني تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية في مجال الزراعة. وهذه الأمثلة وغيرها تشير إلى "حقوق" استرجعتها الشركات العملاقة "كحقوق ملكية" وكانت سلعا متاحة مجاناً للشركات الصغيرة في الدول النامية.[28] وقد أحدث ذلك انهيارا لصناعات كثيرة في كثير من دول العالم الثالث، وزاد احتكار الشركات الكبيرة، ومن ثم رُفعت أسعار المنتجات على الشعوب الفقيرة. وفي عام 2005 كان لأميركا الشمالية النصيب الأكبر من فواتير البيع عالمياً وفقاً لحق الملكية الفكرية (44.2%)، وكذلك الدول الأوربية (36.9%) على مستوى العالم.[29]

وبتزايد أهمية المعرفة كميزة تنافسية في أي مشروع، زاد الحافز نحو الحماية التجارية. وقد تلازمت قضية الملكية الفكرية وحماية الحقوق المتعلقة مع تطور الإبداع الإنساني وصولا إلى هذا العصر المتسم بثورة معرفية متصاعدة إلى مستويات وآفاق جديدة لم تصلها في السابق. ففي عصر المعرفة والتكنولوجيا الرقمية هذا، ازداد الجدل حول تبني وتعميم قوانين وممارسات الملكية الفكرية. وتباينت الآراء حول هذا الموضوع تبعا لموقع الدولة أو المؤسسة في عالم إنتاج المعارف واستخدامها وتوظيفها؛ فمنها الداعية وبقوة إلى حماية حقوق الملكية، وهي الدول الأكثر تطورا من حيث الإنتاج المعرفي، مقابل الدول النامية المستهلكة لنواتج المعرفة. وتتناقض وجهات النظر بشأن الملكية الفكرية بين مفهوم الحرية المطلقة ومفهوم الحماية المشددة، ويتسلح كلا الطرفين بمبادئ ومنطلقات قد تبدو متناغمة للوهلة الأولى، إلا أنها تحمل في طياتها جدليات واسعة بل متناقضة في العديد من الأحوال. ويستند حماة حقوق الملكية الفكرية على مبادئ التجارة الحرة وحقوق منتج المعرفة في استرداد كلفة الإنتاج والتطوير علاوة على أرباحه، فيما يتسلح الطرف المقابل بمبادئ حرية انتقال المعلومات والمعرفة وعدم احتكارها وتسليعها.

وفي هذا السياق، أفاد أحد الباحثين أنّ المعرفة باعتبارها منفعة يجب إتاحتها للجميع، وأن أي نظام مقبول للملكية الفكرية يجب أن يوازن في هذه المرحلة بين تكلفة الاحتكار ومنافع الابتكار، وذلك بالحد من مدة براءة الاختراع.[30] وفي الاتجاه نفسه، أكّد تقرير البنك الدولي أن حقوق الملكية الفكرية الأكثر تشدداً قد تجعل الحصول على المعرفة أكثر تكلفة. فهي تنقل القوة التفاوضية إلى ناحية منتجي المعرفة وليس إلى ناحية

أصبح الحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية والقدرة على استغلالها عوامل استراتيجية حاسمة للأداء الاقتصادي لمختلف البلدان، ولا سيما مع زيادة العولمة والمنافسة الاقتصادية

يبلغ تسليع المعرفة في إطار العولمة ذروته في إعادة استيلاء الشركات الكبيرة على المعارف التي كانت مجانية سابقاً. وهي مسألة أصبحت معروفة عالمياً، وأصبحت لها تأثيراتها الاجتماعية الخطيرة والصعبة

مستخدميها. ولما كانت المعرفة هي العنصر الرئيسي في إنتاج مزيد من المعرفة، فربما يؤثر التشدد في حقوق الملكية الفكرية تأثيراً عكسياً على الابتكارات الفرعية في البلدان النامية والبلدان الصناعية التي تستعين بالابتكارات التي لم تنته براءات اختراعها بعد. ومن هنا يخشى أن يؤدي التشدد في حقوق الملكية الفكرية إلى إبطاء وتيرة الابتكار بصفة عامة.[31]

إن قضية الملكية الفكرية، التي تمثل أحد اهم قنوات وآليات نقل وتوطين المعرفة لم تحظ بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ككلّ، سواء من حيث التشريع أو الممارسة (كما سيبين الفصل الرابع لاحقا). وفي كل الأحوال، سيظل الرابح الأكبر في تسليع المعرفة هو الدول المتقدمة التي ستزداد تقدماً، وتخسر فيها الدول النامية التي تزداد تخلفاً جراء الاحتكار وخصخصة المعرفة. ومن هنا تبرز أهمية هذا التقرير الذي يهدف إلى مساعدة دول المنطقة العربية على توطين المعرفة ودمج الشباب في عملياتها دمجاً فاعلاً، لتكون الدول العربية منتجة للمعرفة ومساهمة في بناء حضارة أكثر عدلاً وأكثر إنسانية.

إن قضية الملكية الفكرية، التي تمثل أحد اهم قنوات وآليات نقل وتوطين المعرفة لم تحظ بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ككلّ، سواء من حيث التشريع أو الممارسة

تزايد نسبة عمالة المعرفة

يتمثّل "العمل كثيف المعرفة" في تلك الأنشطة المرتبطة بقطاعات الإنتاج والخدمات عالية التقنية. وعمال المعرفة هم أولئك الذين يعملون في مجالات تتطلب المعرفة الكثيفة وتحليل المعلومات، مثل المهندسين والأطباء والعلماء وأساتذة الجامعة ورجال القانون والإداريين والإعلاميين وغيرهم. كما تطلق تسمية "عمال المعرفة" على أربعة أصناف من الطاقات المعرفية التي تندرج في مجموعات رأس المال المعرفي عالي الجودة، وهي:

- الأول: يعتبر المشتغلين بالمعرفة أولئك المنتمين إلى مجموعات الإشراف والإداريين والفنيين عاليي المهارة في الهيكل الوظيفي؛
- الثاني: ينصب على خريجي التعليم العالي أو مستوى تعليمي معادل.
- الثالث: يشمل أنشطة مهنية تتطلب خبراء في الفكر (باحثين وغيرهم من المهنيين) وأخرى تتطلب مهارات اتصال متقدمة (معلمين، مدربين، عاملين في مجالات التسويق، وبعض المديرين)؛
- الرابع: يختص به المنتجون المباشرون للأصول المعرفية (المعلمون، المدربون، خبراء التسويق، المشتغلون في مجال البحث والتطوير، خبراء التمويل، التأمين) والمنتجون غير المباشرين (مشرفون، علماء في العلوم الطبيعية، مهنيون اجتماعيون، فنيون، ممرضون).[32]

ولئن كان من الصعب مقارنة معدل نمو وحجم عمالة المعرفة عالميا بسبب اختلاف الباحثين في تعريف مصطلح "عمال المعرفة"، فإن البيانات المتوفرة تتفق على وجود ازدياد الطلب على عمال المعرفة، في مقابل نقص الطلب على العمال الأقل مهارة. ففي حين ترتفع حصة وظائف المعرفة كل عقد من الزمان بمعدل يصل إلى 4 و 5%، تتناقص الوظائف قليلة المهارة نحو 2 و 3%. كما تبين بعض الدراسات أن الوظائف الوسطى المرتبطة بنمط الصناعات التقليدية في طريقها إلى الاختفاء في بعض المجتمعات المتقدمة.[33]

الإطار 2.2

المملكة المتحدة مثال لتزايد عمالة المعرفة

لو أخذنا المملكة المتحدة البريطانية كحالة توضيحية، لوجدنا أن عمال المعرفة شكّلوا في الربع الأول من العام 2006 نحو 42% (باستعمال التعريف الأوروبي). وكانت هذه النسبة في المملكة المتحدة أقل من ذلك بكثير (31%) عام 1984. وكان من المتوقع أن تزيد النسبة عام 2014 إلى ما يفوق 45%.

المصدر: Brinkley 2006

وهذا ينطوي في حقيقة الأمر على إشكالية سبق أن نبّه إليها تقرير المعرفة العربي السابق، حين أشار إلى التأثير المزدوج لاقتصاد المعرفة على سوق العمل. ففي هذا

النمط من الاقتصاد، يؤدي الاستثمار في المعرفة إلى زيادة التشغيل وزيادة فرص عمل وخلق وظائف جديدة وبالتالي زيادة الطلب على العمالة، لكن العمالة ذات المهارات العالية بصفة خاصة، وبالتالي فهو نمط شديد الانتقائية من شأنه أن يؤدّي إلى إقصاء وتهميش فئات العمالة الأخرى مما يزيد في تفشي البطالة بين ذوي المهارات الدنيا.

يضاف إلى ذلك أنّ العمالة التي ينتقيها اقتصاد المعرفة هي عمالة مرتفعة الأجور وكبيرة الدخل، مما يترتب عليه فجوة في عدالة توزيع الثروة الوطنية. وهذا يلقي بمسؤولية أكبر على الدول العربية التي تجد نفسها أمام تحد مهم للغاية: الانتقال إلى اقتصاد المعرفة مع التركيز على معالجة هذا التناقض بحزم وببرامج تنموية متنوعة تحقق في آن واحد النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وحينئذ يتحقق التقدم.

الإطار 3.2

الإشكالية والتناقض في بنية اقتصاد المعرفة

أكدت كثير من التقارير أنه يتعين على الدول اتخاذ خيارات صعبة عند تحديد الأولويات في عملية التنمية. فتركيز الموارد العامة على المجموعات الأكثر حظوة التي تتمتع بمهارات عالية لن يحقق الازدهار بالتساوي. لا بدّ إذاً من تضافر الجهود بغية تحسين مهارات مجمل السكان والتركيز على القطاعات التي تستطيع توفير فرص عمل أفضل لمعظم الشباب فور حصولهم على المهارات الضرورية.

إن نقل وتوطين المعرفة يحتاج إلى خطط تنموية واعية وشاملة، لكل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

المصدر: UNESCO 2012.

ومن تبعات اقتصاد المعرفة، أنه نظرا لهذه الزيادة في الطلب الاقتصادي والاجتماعي على العمالة كثيفة المعرفة، أن تزايد استثمار الدول المتقدمة لإتاحة أكبر قدر من الفرص في التعليم العالي لتوفير نسبة كبيرة من قوة عمل مزودة بتعليم عالٍ مع قدرتها على التواصل على تعليم مستمر مدى الحياة. وظهر تأثير ذلك بشكل مباشر وكبير على الدول الأوربية (انظر الفصل الرابع). وكانت "كندا" أول دولة دخل أكثر من 50% من سكانها من الفئة العمرية 25-34 سنة سوق العمل مؤهلين بالتعليم العالي، ثم تبعتها كوريا الجنوبية.[34] وانضمت لهذه المنافسة مجموعة الدول النامية في شرق آسيا، حيث لاحظ الباحثون تضاعف أعداد طلاب التعليم العالي خلال عقد زمني واحد.

وتوقعت إحدى الدراسات، بحق، أن يستمر هذا التقدم في ظل زيادة قيمتها خمسة أضعاف في الإنفاق على التعليم بين عامي 2007 و2012.[35]

وهكذا، أصبح التعليم العالي مؤسسة تنموية مهمة في اقتصاد المعرفة من خلال اضطلاعه بأربع مهمات أساسية:

- إعداد رأس المال البشري إعداداً جيداً.
- بناء ركائز المعرفة في المجتمع من خلال البحث العلمي وبحوث التطوير.
- نشر المعرفة واستخدامها من خلال التفاعل مع المؤسسات الاقتصادية في الإنتاج والخدمات.
- إدارة المعرفة في المجتمع ككل، من حيث النقل والنشر والاستخدام والتوطين، من خلال أقسامها ومراكزها العلمية المتخصصة في عمليات التخزين والتنظيم والتوظيف والإنتاج والنشر والتوزيع، والعلاقات مع مراكز الإنتاج والخدمات.

على الدول العربية الانتقال إلى اقتصاد المعرفة ببرامج تنموية متنوعة تحقق في آن واحد النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

نمو فنيّات إدارة المعرفة

إن تطور إدارة المعرفة وانتشارها في اقتصادات المعرفة قد ساعد المنشآت الحكومية والخاصة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، على تعظيم العائد من الرصيد المعرفي وتنمية قدرات أعضائها لإنتاج معارف جديدة وتكثيف أنشطة الإبداع والتجديد. ذلك أنّ استعمال المعرفة بكفاءة يدعم الميزة النسبية ويكفل التطوير لأي منظمة أو مؤسسة إنتاجية أو خدمية. وقد أدركت المؤسسات أهمية ما لديها من أصول (ثروة معرفية) ومصادر معرفية تمكّنها من

القدرة على الابتكار والتجديد والاستجابة الصحيحة للمتغيرات المتسارعة في عولمة مفتوحة على التنافس.[36]

وقد خلق هذا الاهتمام مرتكزا لتنمية إدارة المعرفة وتطبيقها في كل المؤسسات، سواء على مستوى إدارة المعرفة في العمليات (اكتساب المعرفة وتحويلها واستخدامها) أو على مستوى إدارة المعرفة في البنية التحتية (تكنولوجيا المعلومات وبنية التنظيم والقيادة وثقافة المؤسسة).[37]

وتجدر الإشارة إلى أنّ إدارة المعرفة تتمّ عبر أربع مراحل هي: التخزين والتنظيم، والنشر والمشاركة، والتجديد والإنتاج، والاستخدام والتوظيف.[38] وتضاف إلى هذه المراحل عمليتا تقييم وتجديد أصول الثروة المعرفية والمعلوماتية للمؤسسة أو التنظيم.[39] ويوضّح الشكل رقم 4.2 دورة المعرفة في إدارة المعرفة من النقل إلى التوطين، سواء على مستوى المؤسسة، حكومية أو خاصة أو خدمية، أو الجامعة الأكاديمية أو مراكز البحوث.

وتجمع الدراسات على أن إدارة المعرفة في دورتها الرباعية من النقل إلى التوطين على

الشكل 4.2

دورة المعرفة في إدارة المعرفة من النقل إلى التوطين

المصدر: Psarras 2006 (بتصرف).

هذا النحو تحتاج إلى أربع ركائز أو أعمدة رئيسية وهي التنظيم، والتعليم، والتكنولوجيا، والقيادة. وبدون تفاعل هذه الأعمدة الأربعة باتساق كامل وتام، لا يمكن النجاح في إدارة المعرفة داخل المشاريع وخارجها.[40]

الإطار 4.2

سياق المهارات المعرفية: وجهة نظر بريطانيا
(مقتبس عن كلمة لرئيس مجلس الوزراء البريطاني السابق غوردن براون)

لم يعد منافسونا في آسيا ينافسون فقط في الصناعات منخفضة المهارات، بل إنهم ينافسون الآن في المنتجات والخدمات عالية التقنية. وإذا كان قلقنا بالأمس يدور حول سباق التسليح، فإن التحدي الذي نواجهه في هذا القرن يدور على سباق المهارات العولمية. ولذلك، فنحن في حاجة إلى أن نتقدم أسرع في إصلاحاتنا لتحقيق فرص التربية للجميع، في اقتصاد وطني وتنافس كوكبي، حيث لا توجد حدود للطموح للحراك إلى أعلى. إن العولمة تفرض على البلدان التي تريد أن تنجح أن تكون هي تلك الأوطان التي تحقق أفضل ما في الناس وما في إمكاناتهم. وهذه فرصة جديدة لبريطانيا. وبعبارة أوضح، لقد نجحنا في الماضي في اكتشاف مواهب وقدرات بعض الناس، أما التحدي الآن فهو أن نكتشف المواهب عند كل الناس.

المصدر: Brown et. al. 2009

وترتكز إدارة المعرفة أول الأمر على نقل وتوطين المعرفة الصريحة المكوَّدة من خلال بناء واستخدام مكثف لنظم معلوماتية عالية الكفاءة. وقد بدأت تقنيات المعرفة في التعامل مع المعرفة المضمرة من خلال نماذج قائمة على الممارسة وابتكار معارف جديدة ونشرها.[41]

وتبلغ إدارة المعرفة ذروتها من حيث الفعالية والكفاءة داخل أي مؤسسة حينما تتمكّن من استخلاص المعرفة المضمرة الكامنة في خبرة وعقول وأعضاء المؤسسة وتحويلها إلى أشكال معرفية قابلة للنقل والاستخدام من قبل آخرين وإتاحتها للجميع.[42]

ومن الجدير بالذكر أن أبرز المعوقات التي تعترض عمليات تقدم المعرفة ونقلها في المنطقة العربية ترجع إلى ضعف الآليات والمهارات في مؤسسات إدارة المعرفة التي تمكن من التوطين والإنتاج والتوظيف للمعرفة المتاحة والمنقولة. ونوجه اهتمامنا إلى المسؤولين عن إدارة التنمية بالمعنى الشامل لتكون إدارة المعرفة، سواء على مستوى المنظمة أو بين المنظمات أو على المستوى الكلي للدولة، جزءا لا يتجزأ بل، محوراً ومحركاً لمجمل عمليات إقامة مجتمع المعرفة.

نظم الابتكار والتجديد

إذا كان نقل المعرفة مهمّا، فإن الزمان والمكان والناس في منتهى الأهمية في عملية النقل هذه.[43] وفي هذه الحالة، لا بد من دور فاعل للحكومات الساعية إلى التقدم لتعزيز عملية نقل المعرفة وإنتاجها وتوطينها.

إن أبرز المعوقات التي تعترض عمليات تقدم المعرفة ونقلها في المنطقة العربية ترجع إلى ضعف الآليات والمهارات في مؤسسات إدارة المعرفة

ويعدّ تأسيس نظم للابتكار والتجديد أحدَ أهم هذه الأدوار في أي مجتمع. وينظر إلى الابتكار أو التجديد في حد ذاته كعملية أو عمليات اجتماعية تتشكل وتبنى من خلال البنى المؤسسية في المجتمع، الكامنة في تفاعلات هذه المؤسسات. وإذا كنا قد أكدنا على النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل والاستثمار في رأس المال المعرفي (التكنولوجيا ورأس المال البشري)، فهذه العوامل كلها إنما تتشكل بقوّة من خلال مؤسسات المجتمع التي ترعى تأسيس نظم الابتكار والتجديد.

ويحدَّد مفهوم نظم الابتكار والتجديد الوطنية بالتركيز على نشر المعرفة المفيدة في نمو الاقتصاد. ويبين أحد الباحثين[44] أن جوهر نظم الابتكار هو نقل وتوظيف تلك القدرات المنتشرة للمؤسسات والشركات العاملة في الابتكار والتجديد عبر القطاعات والدول والمناطق العالمية. ويركّز هذا التعريف على وظيفة نظم الابتكار الوطنية، باعتبارها عوامل قطاعية، تمثل ميزة تنافسية لكل قطاع من القطاعات وللوطن ككل. وهذه الميزة تعتمد على مدى تقدم هذه النظم الابتكارية

والتجديدية ومدى تفاعل كل مكوناتها، وكذلك مدى قدرتها على إدماجها في العملية الاقتصادية.

الإطار 5.2

شروط مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة

في دراسة مهمة قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبكراً في عام 1996، تمّ التأكيد على أنه لنجاح هذه الدول في تأسيس مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة عليها الاهتمام بتطوير بنى المؤسسات، وبناء نظم الابتكار والتجديد الوطنية، وتجهيز البنى التحتية الأساسية التكنولوجية، ونظم الحوافز التي تدعم الاستثمار في البحث والتطوير والتعليم والتدريب. وتتحقق هذه التوجهات باتباع سياسات تؤكد أولاً، على نشر المعرفة من خلال برامج التعليم والتدريب، والربط بين الجامعات ومراكز البحوث في الصناعة والحكومة، ونشر التكنولوجيا في مؤسسات التعليم والإنتاج. وثانياً، تنمية رأس المال البشري من خلال تجهيز الشباب والقوي العاملة، وتطوير نظم التعليم الرسمية، ووضع أنظمة حوافز للأفراد والمؤسسات نحو التعليم المستمر مدى الحياة، وتحسين الارتباط والتنسيق بين المهارات المكتسبة ومطالب العمل المتجددة من المهارات والمعارف. وثالثاً، تنظيم وبناء قدرات المؤسسات ودعم التغيير المؤسسي، وذلك من خلال استمرار عمليات التغيير والتطوير المؤسسي في منشآت الخدمات والإنتاج من حيث البنية التحتية وإدارة المعرفة داخل المنشأة، وثقافة المنشأة والعاملين .

المصدر: OECD 1996

إن التغيرات في بنية الاقتصاد والتكنولوجيا تتطلب تغيرات مجتمعية في بنية المؤسسات، وفي القوانين التي تحكم السلوك داخل وبين هذه المؤسسات. وقد تمتلك بعض الدول عناصر علمية أو باحثين متميزين في أبحاثهم، لكن بدون الأطر المؤسسية والقانونية، وبدون بنية ثقافية داعمة، لا يمكن أن يتحقق التأثير المطلوب على حركة تقدم المعرفة والابتكار والتجديد. وتؤكد إحدى الدراسات[45] أن المؤسسات والقوانين واللوائح الداعمة والمحددة للسلوك والفعل العلمي والاجتماعي تؤدي إلى استمرار عمليات البحث، كما أنها تعمل على تعزيز الابتكار والتجديد والإبداع، وتوفر قاعدة الثقة في المعرفة وقواعد التعلم ونشر المعرفة. وهي المتطلبات الأولى لإحداث التغيير الشامل الداعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتدعم هذه الأنشطة بدورها مجالات البحث والتطوير، وتعمل على تنظيم مجال التمويل والاستثمار في المعرفة، وحقوق الملكية الفكرية، ومجال تنظيم الترخيص والاعتراف بالاختراعات والابتكارات. والنموذج الذي تقدمه الدراسة للبحث والابتكار والتجديد يرتكز على البنى الاجتماعية السياسية والقانونية في المجتمع، وكذلك على بنية السوق والبنية التحتية للتكنولوجيا، وبنية ونظم الحوافز المؤسسية، وفاعلية المؤسسات، بما في ذلك جودة وتكلفة الاتصال.

صارت المعرفة سلعة استراتيجية ذات مردود اقتصادي حاسم في نجاح عمليات التنمية والتقدم، وأصبح لنقلها وتوطينها شروط اجتماعية وثقافية، علاوة على الشروط القانونية والسياسية التي فرضتها حالة العولمة التي نعيشها الآن

نقل المعرفة

إن نقل المعرفة والتكنولوجيا مسألة قديمة قدم التاريخ الإنساني، فقد كان يتم نقل التكنولوجيا في معظمه وما يرتبط بها من معرفة عبر العلاقات التجارية التي كانت تجري بين الشرق والغرب، أو تلك التي كانت تجري بين الجنوب والشمال، بما فيها المنطقة العربية إبان ازدهار الحضارة الإسلامية، إلى العديد من مناطق العالم بما فيها أوروبا.

وفي إطار التطورات الحادثة في العالم، أخذ هذا الانتقال امتدادات مختلفة وظهرت جلياً شروط محددة لنقل المعرفة والتكنولوجيا. فبعد نشأة اقتصاد المعرفة إثر ما شهده العالم المعاصر من ثورات متعاقبة في المعرفة والتقانة، ومع ظهور ظاهرة الكوكبية وتبلورها، تبينت جلياً حالة النمو الكثيف للمعرفة في البضائع والخدمات، وبرزت بوضوح أهمية المعرفة إنتاجاً واستخداما.[46] فصارت المعرفة سلعة استراتيجية ذات مردود اقتصادي حاسم في نجاح عمليات التنمية والتقدم، وأصبح لنقلها وتوطينها شروط اجتماعية وثقافية، علاوة على الشروط القانونية والسياسية التي فرضتها حالة العولمة التي نعيشها الآن.

ماذا يعني نقل المعرفة؟

يمكن تعريف نقل المعرفة بأنه تلك السيرورات التي يتم بها ومن خلالها نقل خبرات الآخرين

إلى منظمة ما، أو وحدة في منظمة معينة أو دولة ما عبر تنظيماتها أو مؤسساتها المحددة. ونقل المعرفة مسألة معقدة قوامها التكنولوجيا والمنظمات والتواصل بين البشر المعنيين بالأمر.

وتستخدم التكنولوجيا للمساعدة على تحقيق هذا التواصل بين البشر، بين مصدر المعرفة والمتلقي للمعرفة. إلا أن الآلات والأدوات يمكن فقط أن تتعامل مع المعلومات، بينما المعرفة هي مجال الإنسان وحده، أي هي القوة المعرفية البشرية التي تحوّل المعلومات إلى معرفة. "والمنظمات" مهمة جداً في عمليات نقل المعرفة؛ فلا يمكن أن يتم نقل المعرفة واكتسابها بدون أن تعتمد عملية النقل على هياكل تنظيمية.

ويؤكد كثير من الدارسين على أن نقل المعرفة يعتمد على ثقافة الأفراد المنقول إليهم المعرفة، أي السمات الشخصية للأفراد، مثل القيم والخبرة، والدوافع والمعتقدات، والمخزون المعرفي. لذلك يأتي دور المنظمات/المؤسسات باعتبارها روافع الدمج بين التكنولوجيا والثقافة لتحسين عملية نقل المعرفة.

إلا أن دور التكنولوجيا في عملية نقل المعرفة يعتمد على مدى ملاءمتها، أي التكنولوجيا ذاتها، لعوامل مهمة مثل: 1) القدرات المعرفية المنخرطة في عملية النقل للمتلقي. 2) البيئة الثقافية التي يتم فيها وإليها النقل. و3) الأهداف المحددة من عملية نقل المعرفة، واستراتيجيات عملية النقل.[47]

ومن المفيد التمييز بين نقل المعرفة وتوطين المعرفة والقدرة الاستيعابية لتوطين المعرفة، حيث أن التوطين يتطلب إنتاج وتوظيف المعرفة داخلياً، بينما لا يتطلب النقل ذلك بالضرورة، بل قد يقتصر على استيراد نواتج المعرفة من الخارج. ولذلك يعتبر نقل المعرفة وسيلة ضرورية ولكنها ليست كافية لتوطينها. ولذلك يصبح نقل المعرفة والتكنولوجيا مفيداً حينما تتكامل استراتيجيات نقل المعرفة وتندمج مع وفي، سياسات واستراتيجيات توطين وإنتاج المعرفة. أما "القدرة الاستيعابية" فتعني توفر القدر الكافي من البيئات التمكينية والموارد المالية والبشرية، والتعليم والتدريب، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحوث والتطوير وحقوق الملكية الفكرية.

الإطار 6.2

نقل المعرفة

تقليدياً، كان النقل السائد هو نقل التكنولوجيا في صورة أدوات وآلات وأجهزة، أي نقل أشياء هندسية عينية. لكن عملية النقل اليوم تتضمن المعلومات ونقل المعرفة – على سبيل المثال برامج الكومبيوتر والأفكار الجديدة التي قد لا تصاحب أي آلات. وقد بينت خبرات نقل التكنولوجيا أنه لا يمكن نقل التكنولوجيا بدون نقل المعرفة. فالأخيرة هي المفتاح الرئيسي لضبط وإدارة التكنولوجيا. ونقل المعرفة عامل رئيسي وديناميي في نقل التكنولوجيا. ويعرف أحد الباحثين مفهوم النقل بأنه "تحرك العلم والتكنولوجيا من مجموعة إلى أخرى، وهذه الحركة تتضمن استخدام المعرفة والتكنولوجيا وتوظيفها".[48] وقد بينت الأدبيات أن هذا النقل الطبيعي، والتبادل المنظم وغير المنظم للمعرفة والتكنولوجيا هو مسألة حيوية لنجاح أي منشأة وتقدم أي مجتمع يروم الدخول إلى مجتمع المعرفة.

المصدر: Li-Hua 2006

إن نجاح أي فرد أو مؤسسة أو وطن في نقل وتوطين المعرفة، إنما يتوقف على قدرته على توظيف المعرفة والمعلومات في الأعمال والمشاريع

وتعتبر القدرة الاستيعابية لدى الطرف المنقول إليه ضرورية لإنجاح نقل المعرفة توطينها. وبعبارة أخرى، إن نجاح أي فرد أو مؤسسة أو وطن في نقل وتوطين المعرفة، إنما يتوقف على قدرته على توظيف المعرفة والمعلومات في الأعمال والمشاريع.[49] ويوضح الشكل رقم 5.2 مجموعة التفاعلات في عملية نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة من أجل توطينها.

آليات نقل وتوطين المعرفة

يتمّ نقل المعرفة من حامل المعرفة (شخص أو منظمة أو دولة) إلى مكتسب أو مستخدم المعرفة (شخص أو منظمة أو دولة) من خلال قنوات كثيرة. في هذا الإطار يتمّ التمييز بين النقل الداخلي

الشكل 5.2

نموذج توطين المعرفة

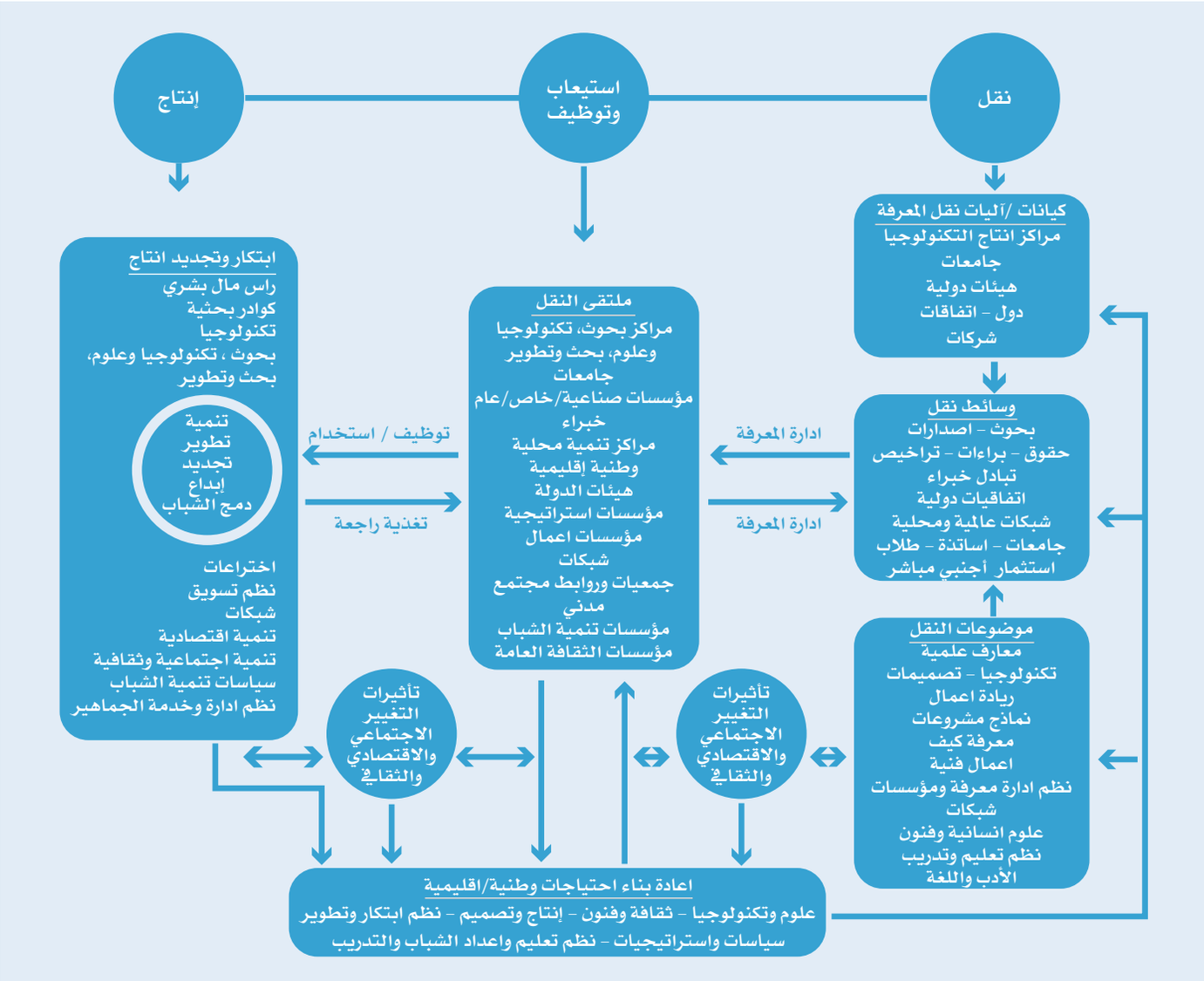

المصدر: Bozeman 2000 نموذج معدل عن نموذج بوزمان ليتوافق مع مفاهيم التقرير الحالي. ونموذج بوزمان " نموذج أحادي الاتجاه من النقل إلى الإنتاج، إلا أن النموذج الحالي في هذا التقرير يرى أن عملية النقل تفاعلية في كل مراحلها. ولا توجد علاقة خطية بين النقل والإنتاج. وجملة التفاعلات بين عمليات وخطوات النقل والتوظيف والانتاج في النموذج الحالي هو ما يشكل " توطين المعرفة.

والنقل الخارجي للمعرفة عبر البلدان.

وفي ما يتعلق بالنقل الخارجي للمعرفة، حددت الأدبيات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة عدة قنوات مختلفة لنقل المعرفة الدولية عبر البلدان، منها، على سبيل المثال الاستثمار الأجنبي المباشر والتراخيص وبراءات الاختراع والاستيراد والتجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والتدريب والهجرة الدولية وتنقل رأس المال البشري.

ويمكن نقل المعرفة كذلك عن طريق الترابط مع المؤسسات الأكاديمية أو بين الجامعات

ومراكز الأبحاث والصناعة، ونقل المعرفة عن طريق العلاقة التبادلية بين المنتجين والمستهلكين.[50] [51]

الاستثمار الأجنبي: يعدّ واحدا من أنجع وأسرع آليات نشر التكنولوجيا ووسيلة أو قناة مهمة لنقل المعرفة. وتستند وجهات النظر التي تؤيد فعالية هذه الآلية على الحجة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر

من القنوات المهمة التي تنطوي على اكتساب ونقل التكنولوجيا الدولية ونقل المعرفة عبر الحدود الدولية مباشرة من الشركات الأم متعددة الجنسيات لفروعها الخارجية والأجنبية.[52]

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعدّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة رئيسة للوصول إلى المعرفة الرقمية، وتحسين النفاذ إلى المعارف، وتسهيل الإنتاج والاستيعاب والنشر السريع للمعرفة، وتحسين نقل المعرفة المدونة/المكوّدة والضمنية/المضمرة.[53] كما تلعب أنظمة الكمبيوتر والاتصالات دورا حيويا في عملية نقل المعرفة، وتحسين عملية تبادل وتقاسم المعرفة الصريحة والضمنية عن طريق تسهيل التواصل لمسافات طويلة، وتبادل كمية كبيرة من المعلومات.

الهجرة الدولية وتنقل رأس المال البشري: تتفق أغلب الدراسات اليوم على أن ارتباط نقل المعرفة بتنقل رأس المال البشري وبتنقل العمالة والمهاجرين ذوي المهارات العالية إلى الخارج،[54] وكذلك على الاعتراف بأهمية الهجرة الدولية إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة ودورها في بناء التكنولوجيا الوطنية والتنمية الاقتصادية.[55]

ويستند هذا الاعتراف المتزايد في الأدبيات بأهمية تنقل رأس المال البشري كقناة لنقل المعرفة إلى الحجة القائلة بأن جميع الأفراد المتنقلين هم حاملون للمعرفة، وأن البشر هم ناقلون وحاملون للمعرفة الضمنية/المضمرة التي لا تنفصل عن حامل المعرفة، والتي يمكن أن تساعد على نشر المعرفة المدونة/المكوّدة،[56] إضافة إلى الاعتقاد بأن قيمة الهجرة الدولية والتنقل البشري لا تقتصر فقط على نقل رأس المال البشري، بل تمتد لتشمل أيضا نقل رأس المال المادي ونقل المعرفة.[57]

إضافة إلى ما سبق، تؤكد كثير من البحوث على أهمية دور القدرات المعرفية المنخرطة في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وتشمل القدرات المعرفية رأس المال الثقافي المكتسب والسمات الشخصية للفرد أو الأفراد، مثل الخبرة والقيم والدوافع والمعتقدات. فقدرة الفرد في منظمة ما على تمثل وتطبيق واستخدام المعلومات والمعارف من خلال ربطها بالمعارف السابقة تعتبر أحد العوامل المهمة والرئيسية في عملية النقل والتوطين.

وبما أنّ نقل المعرفة يتأثر بالعلاقة بين حامل المعرفة ومتلقيها، فإنّ التشابه بين الأفراد والتشابهات داخل التنظيم الواحد والتنظيمات الأخرى المعنية بنقل المعرفة بين المصدر والمتلقي للمعرفة من التحديات المهمة التي يجب أن تنتبه إليها سياسات النقل والتوطين في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر الدراسات أن التشابه بين المتلقي والمصدر مفيد من حيث نقل المعرفة من خلال التدريب، فيما يشكل هذا التشابه عائقا أمام الإبداع والتجديد اللذين يناسبهما الاختلاف بين طرفي نقل المعرفة.[58] وفي خصوص علاقة أنماط المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي لا غنى عنها في إدارة المعرفة ونقلها وتوطينها، فإن معظم الكتاب يعتبرون التكنولوجيا (القائمة على المعرفة الصريحة القابلة للترميز والنقل غير المباشر) ليست كافية بدون تدخل الإنسان (وما لديه من معرفة مضمرة غير قابلة للترميز والنقل إلا المباشر). لذلك تبحث الشركات دائماً عن النموذج الجيد لنقل المعرفة الذي يوجد توازناً بين مقاربات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنسان. ويؤكد أحد الباحثين[59] أن المعرفة يمكن نقلها إما كموضوع يمكن مباشرة ملاحظته وتخزينه ونقله وتوظيفه، أو كسيرورات، بمعنى دعم التفاعل بين الناس حيث تُصقل قدرات الأفراد الإبداعية وتنمو من خلال تبادل المعرفة والمشاركة في الخبرات الحية بين مصدر المعرفة ومتلقيها. ويعني ذلك أن التنشئة والتلمذة، إلى جانب التقانات، هي وسيلة لنقل المعرفة، وخاصة منها المضمرة، وأن الممارسة والتوظيف والممارسة الجماعية هي الطريق إلى توطينها.

تبحث الشركات دائماً عن النموذج الجيد لنقل المعرفة الذي يوجد توازناً بين مقاربات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنسان

إنّ التنشئة والتلمذة، إلى جانب التقانات، هي وسيلة لنقل المعرفة، وخاصة منها المضمرة، وأن الممارسة والتوظيف والممارسة الجماعية هي الطريق إلى توطينها

وتظهر هنا أهمية القدرات المعرفية للأفراد داخل المنظمة المعنية بنقل وتوطين المعرفة، والبيئة الثقافية التي يتم فيها النقل والتوطين، ثم البنية التنظيمية للمؤسسة الحاضنة لعملية النقل وما تنطوي عليه من حوكمة رشيدة وقدرة معرفية على إدارة عملية نقل المعرفة وتوطينها.

العولمة: إشكالية وفرص ومخاطر

تبلورت ظاهرة العولمة كنتيجة لثورة التقانة والمعلومات والانتشار المتزايد للمعلومات والمعرفة بين البشر، وزيادة عوامل التشابه بين المجتمعات والجماعات، وتضخم مؤسسات الإنتاج والإعلام وتجاوزها لحدود الدول، وإزالة الفواصل والمسافات بينها وإذابتها في ترتيبات عالمية عابرة المجتمعات وتجمعها في كيان عولمي واحد. وأصبح عالمنا المعاصر، على الرغم من التباينات والحدود القائمة، قرية صغيرة. وأطلق توماس فريدمان على هذه الظاهرة اسم "العالم المسطح" الذي تميزه سيولة

على الرغم مما تنطوي عليه العولمة من فرص مبشرة للبشرية وبخاصة في العالم النامي، حيث رأينا تجارب بازغة لتأسيس مجتمعات صغيرة ناهضة قادرة على التنافس العالمي وبناء مجتمع المعرفة، فإن ثمة كتابات كثيرة تحذر من مخاطر حادة للعولمة

الاطار 7.2

دور أنماط المعرفة في تفعيل العلاقة بين نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي

أجرى أحد الباحثين[60] دراسة مهمة لتحديد العلاقة بين نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي ودور المعرفة بأنماطها المختلفة في تفعيل هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على إجراء مسح على ثلاث مقاطعات في الصين لنقل التكنولوجيا في مجال العمارة والتشييد من خلال شراكات أجنبية Sino-Foreign Joint Ventures. **المقاطعة الأولى** هي جانغسو ، وهي ذات نمو اقتصادي مرتفع واستثمارات صينية وأجنبية عالية (نحو 20500 شركة). أما المقاطعة الثانية فهي هينان، وهي متوسطة النمو وذات استثمارات صينية أجنبية أقل من الأولى (نحو 2000 شركة). أما المقاطعة الثالثة فهي كسفينجيان الأقل نمواً والأقل في عدد شراكات الأعمال الصينية الأجنبية، ولم تبين الإحصاءات عدد المشاريع فيها بدقة. وتبين الدراسة المقارنة التي تمت على هذه القطاعات الثلاثة نتائج مهمة لمن يرسمون سياسات نقل وتوطين المعرفة، وتتمثل في ما يلي:

1. هناك أربعة مكونات في عملية نقل وتوطين المعرفة. وهي: التكنولوجيا المستخدمة، والمعرفة والتنظيم والمنتج. والمعرفة هي العامل الرئيسي الذي يسهم في عملية ضبط التكنولوجيا ككل. ومن المهم فهم المعرفة المضمرة والصريحة التي تساعد على عملية نقل التكنولوجيا. وأكدت الدراسة على أنه لا يمكن أن يتم نقل فاعل للتكنولوجيا بدون نقل المعرفة اللازمة. ويوضح النموذج الذي استنتجته الدراسة مركزية نقل المعرفة في نجاح نقل التكنولوجيا. ولا يمكن نقل للمعرفة بدون تكنولوجيا، ولا نقل للتكنولوجيا بدون معرفة.
2. تزداد فاعلية نقل المعرفة والتكنولوجيا في الإقليم المحلي كلما كانت هناك علاقة واضحة منظمة بين عنصر أجنبي وآخر محلي. ولا يستفيد الإقليم المحلي من توطين المعرفة والتكنولوجيا إذا تمت العلاقة بين المنظمة الأجنبية الحاملة للمعرفة والتكنولوجيا إلى منظمة، أو شركة مقاولات أجنبية أخرى متلقية للمعرفة والتكنولوجيا تسلم بدورها المقاولة التي تم بناؤها وتجهيزها إلى المتلقي المحلي (نموذج تسليم المفتاح). ولا تنطوي العلاقة بين المنظمات المحلية غالبا على أي تجديد أو تطوير في عملية نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.
3. تلعب المعرفة المضمرة دوراً أساسياً في عملية نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا. وهي العنصر الرئيسي في إيجاد ميزة نسبية مستمرة ودائمة في المنشأة. وثمة علاقة إشكالية دائما بين ناقل المعرفة والمنقول إليه المعرفة، وهي تظهر واضحة في عملية إدارة المعرفة داخل المنشأة بين الإدارتين الأجنبية والمحلية في المشاريع المشتركة التي تمت دراستها.
4. هناك علاقة ارتباط موجبة بين نقل المعرفة ومستوى النمو الاقتصادي للإقليم أو المنظمة التي يتم إليها النقل. وتشير النتائج إلى أن الحاجة إلى نقل المعرفة تزداد كلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي. وحيث يرتفع مستوى النمو الاقتصادي يتزايد الطلب على المعرفة المضمرة، مثل الحاجة إلى معرفة طرائق تطبيقات "إدارة المعرفة" داخل المنشأة وخارجها. ويزداد الطلب على المعرفة الصريحة في الأقاليم الأقل نمواً، حيث تكون الحاجة واضحة في الحصول على المعرفة الصريحة المجسدة في تقانات معينة أو برامج لإنتاج منتج معين لتصنيعه.
5. هناك علاقة قوية موجبة بين نمو نمط التكنولوجيا المطلوبة، المنقولة، ومستوى النمو التقني للمتلقي. فالفجوة بين مستوى النمو التقني للمتلقي ومستوى النمو التقني للمانح تؤثر تأثيراً سلبياً، على الرغم من اهتمامات وكالات الدعم ومساعدتها في عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا في الأقاليم الثلاثة موضوع الدراسة. إن النتائج الخمس السابقة تحمل مضامين مهمة للاقتصاديين في تناول المشكلات الاقتصادية في المستوى الكلي والمستوى الجزئي؛ وهي مهمة كذلك لراسمي السياسات الحكومية في تناول النقائص الموجودة في عمليات نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا والمساعدة في تنمية إجراءات وخطط ملائمة لعملية نقل وإدارة وتوطين المعرفة.

المصدر: Li- Hua 2006

المعرفة للجميع، وسرعة انتشارها وتداولها بين جنبات العالم الفسيح المفتوح، فتتجاوز حدود الزمان والمكان والأوطان. وقد أتاح ذلك لمجتمعات نامية مثل الصين والهند أن تحصل على الثروة التاريخية للمعرفة التي حدثت في مجتمعات متقدمة، وأن تبدأ في بناء تقدمها نحو مجتمع المعرفة، بحكم انتمائها إلى "عالم منفتح واحد".[61]

فالعولمة، إذاً، سيرورة تاريخية، أو هي بالأحرى حزمة من عمليات تاريخية، تضمنت تحولات عميقة ومتشابكة في فضاء العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تخطت حدود القارات والأقاليم والأوطان، حتى وصلت إلى المجتمعات المحلية، في أي دولة في العالم، بين الكبار والشباب في المدن والقرى. وقد جرى ذلك أول الأمر في مطلع العقدين الأخيرين من القرن العشرين الذي مثّل بداية نشأة الموجة الثانية من الكوكبية مع بزوغ الحركة القوية في التوسعات المتزايدة للشركات الصناعية العملاقة في ممارساتها التجارية والصناعية عبر الحدود الجغرافية للأوطان،[62] ونما تصاعد الكوكبية حتى وصل إلى تلك القوة الهائلة المهيمنة في أيامنا هذه. لقد نمت العولمة بما تتضمنه من شركات اقتصادية عملاقة في الاقتصاد والإعلام والثقافة ومراكز صناعة الاستراتيجيات السياسية العالمية، إلى الحد الذي لم يعد مصطلح "تعدد الجنسيات" ملائماً، بل تجاوزته إلى عابرة الجنسيات أو الأوطان.[63] وقد ظهر مؤخراً مصطلح "دول بلا أوطان". ولا يعني ذلك فقط تآكل الحدود بين الأقطار، بل وصل ذلك إلى مناقشة القضايا المحلية، داخل وطن ما، في أبعادها العولمية.

بهذا المعنى صارت الكوكبية قوة، وتزايدت هذه القوة مستندة إلى ركائز متعددة تكونت تاريخياً. وتؤكد دراسات عديدة أن من أهم هذه العوامل:[64]

- استندت قوة العولمة، أولاً، إلى الشبكات القوية من المؤسسات العالمية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وما أبرمته من اتفاقات وما حددته من لوائح، وكذلك أنماط ونماذج العمليات والترتيبات والمعايير الحاكمة للأنشطة بين المراكز والكيانات الدولية المتعددة المنتشرة في العالم، وكذلك الروابط وحزم البرامج في السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام، وبزوغ أسواق جديدة تقوم على المنافسة، وتلتزم بالمعايير والبرامج العالمية المحددة للأسعار والجودة وسياسات الإنتاج العالمية.

- واستندت ثانياً، إلى الشبكة العالمية بفضل تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرامج والشبكات. وتمكنت العولمة عبر هذه التقانات من توسيع قاعدة التواصل مع الشركات والفروع المنتشرة عبر الأقطار، وتحقيق وظائفها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

- وتزايدت قوة الكوكبية ثالثاً، جراء تحريك رؤوس الأموال عبر الدول بسرعة وأمان، بمجرد الضغط على زرّ التشغيل في الحاسوب وخلال شبكات الاتصال العالمية. والطريقة التي تتسلخ بها الأموال من مصادرها والعلاقات الاجتماعية الأصلية التي تكونت فيها، إلى فضاءات عالمية متجاوزة الزمان والمكان والثقافة، خلقت تدفقات من المال على دوائر جغرافية محددة في الغرب والدول الصناعية الناشئة الجديدة مما أحدث زيادة في الكتلة العولمية المسيطرة، وفجر التنافسات إلى أعلى درجة، وأحدث تقسيمات غير متكافئة. وأصبح الكل يدور في فلك الشبكات والقواعد العولمية. وبالطريقة نفسها، تحركت رؤوس الأموال البشرية، والخبراء والعمالة عالية المهارة لتعبر من أوطانها إلى مواقع العمل العالمية الجديدة.

وحدث ذلك في مجال الاقتصاد، والعمال والخبراء، وفي مجال التعليم، والأساتذة والطلاب الأمر الذي أفضى إلى عولمة أو

ظهر مؤخراً مصطلح "دول بلا أوطان". ولا يعني ذلك فقط تآكل الحدود بين الأقطار، بل وصل ذلك إلى مناقشة القضايا المحلية، داخل وطن ما، في أبعادها العولمية

تدويل كثير من مراكز الخبرة، والجامعات، ومراكز صنع القرار، وتحرير العمالة عالية الكفاءة، والخبراء من قيود الحركة.
وقد ارتبط كثير من نخب العالم بقوى عالمية دون أوطانها، وتركت بلادها الأصلية في كثير من الأحوال لتصارع الفقر والتخلف. ونشأت في معظم دول العالم بؤر هامشية، ترزح تحت الفقر والعشوائية وتشكل الآن ما يطلق عليه بعض الباحثين "العالم الرابع"، وهي بؤر انفصلت عن أوطانها وعن العالم لفقرها، وتركت منزوية في غياهب المعمورة. كما نجد أيضاً نخباً انفصلت عن أوطانها التي تتمتع بالثروة والعلم والمعرفة واندمجت في قوى العولمة.

وعلى الرغم مما تنطوي عليه العولمة من فرص مبشرة للبشرية وبخاصة في العالم النامي، حيث رأينا تجارب بازغة لتأسيس مجتمعات صغيرة ناهضة قادرة على التنافس العالمي وبناء مجتمع المعرفة، فإن ثمة كتابات كثيرة تحذر من مخاطر حادة للعولمة. وتقوم هذه الكتابات على أن اقتصادات المعرفة التي تشكل القلب النابض الاقتصادي في مجتمع المعرفة وظاهرة العولمة لا تختلف عن الاقتصادات الرأسمالية الأخرى. فاقتصادات المعرفة، كغيرها من اقتصادات رأسمالية أخرى، تنطوي على مخاطر مختلفة، أثارتها الباحثة جين روبرتز بقولها " إذا كان نمو العولمة الاقتصادية له أثر كبير في دفع عمليات التقدم التنموي في كثير من بلدان العالم، فإنها مع ذلك خلفت وراءها فجوات من التخلف والفقر في أكثر من مكان في العالم، على مستوى البلد الواحد، وفي العالم بين بلدانه المختلفة.فهناك ما يزيد عن ثلاثة بليون نسمة، أي ما يقرب من نصف سكان العالم ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر (أقل من 2.50$ يومياً). وبلغ ما يعيشون تحت خط فقر 1.25 دولارا يومياً في عام 2005 ما يصل إلى 1.4 بليون نسمة، أي ما يقارب ربع سكان العالم النامي. إن فقراء العالم منهكون في كسب لقمة العيش اليومية وليس أمامهم سوى فرص نادرة لتحسين نوعية حياتهم من خلال اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكنهم من ارتياد اقتصادات المعرفة في إطار عولمة مهيمنة.[65] وفي المقابل، هناك من يقول أن العولمة ساعدت على تكثيف التنافسية بين الأوطان والشركات. ولعبت الشركات متعددة الجنسيات والشركات عابرة الأوطان دوراً كبيراً في تحفيز الإبداع والابتكار والتطور.

يرى البعض أن العولمة قوة دافعة للتطور. وذلك في مقابل قول آخر يؤكد أن العولمة عززت سيطرة دول الشمال على الأسس المعرفية للعالم

وأصبحت العولمة بذلك قوة دافعة للتطور. وذلك في مقابل قول آخر يؤكد أن العولمة عززت سيطرة دول الشمال على الأسس المعرفية للعالم. كما أدت إلى هيمنة اللغة الإنجليزية على شبكات الاتصال العالمية، وساعدت الشركات عابرة الأوطان على هيمنة الأسس المعرفية لدول الشمال على إنتاج المعرفة في العالم أجمع، وساعد في ذلك اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تجارة الملكية الفكرية، وانتشار منظمات حماية حقوق الملكية الفكرية عالمياً.

وهكذا تتجلى تناقضات العولمة والتي اختزلها السيد يسين[66] في أن "العولمة فرص ومخاطر"، مما يحتّم على الدول النامية الساعية إلى التقدم واللحاق بمجتمع المعرفة أن تضع السياسات والرؤى الواضحة التي تدمج من خلالها الشباب في عمليات نقل المعرفة وتتجاوز هذه التناقضات وتقتنص هذه الفرص. وفي هذا المضمار، نؤكد بدورنا أن ما يجتاح العالم اليوم من ثورات في المعرفة وتقانة المعلومات والاتصالات واقتصادات المعرفة والعولمة إنما هي ثورات في دوائر متشابكة متفاعلة يعزز بعضها بعضا، بحيث لا يمكن التعامل مع دائرة منها بمعزل عن الدوائر الأخرى. وتلك هي وحدة الحضارة التي لا مفر أمامنا من التعامل معها، ويتحتم علينا الأخذ بمعاييرها، بادئين بالمعرفة وبمقتضياتها في بناء اقتصادات المعرفة وتقانات المعلومات والاتصالات والتعامل مع ذلك الكيان الشامل وهو "العولمة"، لاغتنام الفرص والتعامل مع المخاطر.

عولمة المهارات

إن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، في إطار تنظيمها للعولمة الاقتصادية، قد

عولمت المهارات والعمالة. وثمة ما يشبه التقسيم العالمي للعمل. وقد تصدرت هذه الشركات موجة العولمة الأولى خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت. وشهدت الموجة الثانية من العولمة مع نهاية القرن الماضي الانتقال من ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات عابرة الحدود. وكان لهذه الشركات العملاقة، بعد هذا النمو العولمي المتعاظم، قوة فائقة في السيطرة على حركة الاقتصاد العالمي، ومن ثم إرساء قواعد التقسيم العالمي للعمل والاقتصاد، وعولمة المعرفة والمهارات والتعليم العالي والعمالة. وعملت هذه الشركات على تكامل مصادر الثروة البشرية المدربة عالمياً، لا سيما المبدعين والمتفوقين، وتحديد نوعية المهارات وقيم العمل المطلوبة. وفي الوقت نفسه، ساعدت هذه الشركات أوطانها الأصلية على أن تظل هي المكان الرئيسي لتنمية استراتيجيات التنسيق والاندماج والعمل العقلي، والاستمرار في البحث عن مناطق يتم فيها الإنتاج العالي الجودة وفق المهارات العالمية المطلوبة، مع تكلفة أقل في الأجور والعمالة والإنتاج، كما نشهد في الصين والهند على سبيل المثال. وهكذا أصبح التوزيع العالمي للعمالة عالية التأهيل والكفاءة ذات المهارات العالية هو ما يحدد الآن الميزة التنافسية لكل دولة ترنو إلى التقدم في إطار عولمة هذه الشركات متعدية الجنسيات.

إن سياسة هذه الشركات عابرة الحدود قد تبلورت في استراتيجية الفصل بين عنصرين: أين يتم التفكير بفاعلية وإبداع وتجديد، وأين تتم ممارسة الإنتاج بتكلفة منخفضة وكفاءة عالية. إن مكان التفكير هو المكان الذي تتوفر فيه كتلة حرجة من الناس (رأس مال معرفي) يفهمون معنى التنظيم، ويمتلكون مهارات التفكير ومهارات التواصل الجماعي الضروري للتنمية ومهارات حل المشكلات وإدارة الأزمات، ويمتلكون كذلك قدرات كامنة دافعة للتطوير والإبداع. فالإبداع والتطوير لا يمكن أن يعتمدا على مهارات أفراد أو شركات أو جامعات تعمل منفردة، بل إن إنتاج المعرفة والإبداع والتطوير يحتاج إلى ثقافة العمل المشترك والمصالح المتبادلة، وإلى شراكات عمل قادرة على إجراء بحوث التطوير، وبحوث التصميمات، وتطوير المنتج في الاقتصادات الناشئة.

إلا أن هذا التسارع في بناء نظم البحث والتعليم العالي في الدول النامية الساعية إلى التقدم، مثل الصين والهند على سبيل المثال، واهتمامها ببناء شبكات البحث العلمي وتوطين وتوظيف المعرفة وإعداد هذه الكوادر الهائلة من مخرجات التعليم العالي القادرة على العمل في هذه الشبكات، سوف يغير من استراتيجيات الشركات العابرة للأقطار في فصل "أماكن التفكير" عن "أماكن الإنتاج" لتصبح الصين والهند وغيرهما من الدول التي تسير في طريق توطين المعرفة مراكز تفكير أيضاً، إلى جانب كونها مراكز إنتاج لتقليل التكلفة إضافة إلى توفير الجودة والكفاية، وذلك في ظل سياسات عولمة رأس المال البشري كثيف المعرفة.

وفي إطار عولمة المهارات والمعرفة، نشأت البرامج والمعايير الدولية وحركة تدويل التعليم، بل أصبح التعليم نفسه منصة لإطلاق قوة العولمة داخل البلاد، من خلال بناء كوادر بمواصفات عالمية جديدة. لقد خلقت العولمة إمكانات ومحددات جديدة أمام الجامعات ومراكز البحوث. ويشكل ذلك أمراً مهماً أمام واضعي سياسات نقل وتوطين المعرفة.[67] فبينما تريد شعوب ودول العالم نقل المعرفة وتوطينها من خلال تطوير جامعاتها للحاق ببناء مجتمعات المعرفة، فإنها تجد أمامها المعايير والبرامج العالمية، وتدويل الجامعات، آليات لخلق وظهور الطبقية والتمييز في التعليم، بل الانفصال في كثير من الأحيان عن هموم الوطن واحتياجاته المحلية. والمنطقة العربية، شأنها شأن جميع مناطق العالم، تأثرت بما يسمى حركة التدويل الجامعي وعولمة المهارات بكل ما لها وما عليها.[68]

ومما لا شكّ فيه أنّ عولمة المهارات العالية

إن إنتاج المعرفة والإبداع والتطوير يحتاج إلى ثقافة العمل المشترك والمصالح المتبادلة، وإلى شراكات عمل قادرة على إجراء بحوث التطوير

والمعرفة الكثيفة رفيعة المستوى سوف تنعكس في المستقبل القريب على بنية العمل في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تناقص الحاجة إلى الإداريين التنفيذيين من الفئة المتوسطة والفئة المتوسطة من المهنيين والمهندسين، بل إنها ستؤثر على جودة تكلفة ومميزات الوظيفة نفسها بالنسبة لهذه الفئات. إن شعار الشركات العملاقة متعدية الجنسيات هو مهارات ومعارف عالية، وإنتاج قليل التكلفة. فهل يمثل ذلك فرصة سانحة كبيرة لبلدان العالم العربي لنقل وتوطين المعرفة، فتكون أماكن موائمة لنشأة اقتصادات المعرفة فيها؟

التنمية

ضرورة العدالة الاجتماعية في التنمية المرتكزة على المعرفة

تكمن إشكالية العلاقة في قضية الشباب وتوطين المعرفة في مسألة التنمية العربية ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته. فجاهزية الشباب للنقل والتوطين قضية تنموية بالمعنى الذي أثاره أمارتيا سن.[69] ويعنى ذلك أن مطلب نقل وتوطين المعرفة لا ينفصل عن مطلب التنمية بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا ينفصل عن مطلب قدرة الإنسان على الاختيار.

والتنمية هي توسيع فرص هذه الاختيارات، وتنمية قدرات الإنسان في آن واحد. والشباب هو حامل المعرفة، وهو صانع التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر التنمية فرص جاهزيتهم لتحقيق تنمية مستدامة تمكن الشباب من المساهمة في الولوج إلى مجتمع المعرفة.

إن الانطلاق من معنى التنمية عند أمارتيا سن، التنمية حرية، حيث تكمن الحرية في قدرة التنمية على توسيع اختيارات الإنسان، وكذلك الانطلاق على ما أكد عليه تقرير المعرفة العربي السابق (للعام 2011/2010) من ثلاثية المعرفة والتنمية والحرية يجعل من الضروري توضيح نمط أو بنية العلاقة بين المعرفة والنمو الاقتصادي. فالقول بأن المعرفة ركيزة النمو الاقتصادي قول صحيح، إلا أنه لا يحتمل التبسيط، لأن العلاقة بين المعرفة والنمو الاقتصادي ليست علاقة خطية أحادية بسيطة، بل تنطوي على إشكالية سبق أن أثارها تقرير المعرفة العربي السابق متمثلةً في التناقض الكامن في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.[70]

إلا أن الأمر يحتاج إلى ماهو أكثر من مرتكز المعرفة، ألا وهو مرتكز العدالة الاجتماعية. إن القول بأن اقتصادات المعرفة ركيزة التنمية، وكذلك القول بأن العدالة الاجتماعية ركيزة التنمية أيضاً، إنما يعني أن القضيتين مهمتان، بل متكاملتان لا تتحقق واحدة منهما إلا بتحقيق الأخرى. فالتنمية المرتكزة على المعرفة في المناطق الجغرافية الموسومة "بالطفرة الشبابية"، مثل المنطقة العربية، لا تتم، كما بيننا في الجزء السابق، بدون تجهيز الشباب ودعم قدراتهم ومهاراتهم وقيمهم. وذلك كله لا يمكن أن ينجح في تحقيق الهدف إلا بتوفير ركيزة العدالة الاجتماعية كشرط أساسي من شأنه أن يوفر السياسات الاجتماعية الوطنية الداعمة لبناء قدرات الأفراد وتوسيع فرص المشاركة في كل ميادين الأنشطة الاقتصادية والخدمية، في بيئات التعليم، والصحة والإسكان والتشغيل، ومؤسسات الرعاية وتنمية الشباب.
وهذه كلها بيئات تعمل بفضل المعرفة والعدالة الاجتماعية من أجل بناء حياة كريمة تقوم على الدمج الاجتماعي للشباب في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتعمل في الوقت نفسه على منع الاستبعاد والإقصاء والتهميش، وتدعم المواطنة الإيجابية، والمشاركة، والمساواة، وإبعاد التمييز بسبب الجنس أو الدين أو الطائفة أو الطبقة أو الجهوية.

ويحيلنا هذا الموقف من التنمية إلى طرح مسألة العدالة الاجتماعية من منظور يتبنى نهج القدرة، وبناء كيان الإنسان العربي وفاعليته المعرفية والاقتصادية والاجتماعية ليقوم بالفعل الوظيفي الاجتماعي الداعم

تكمن إشكالية العلاقة في قضية الشباب وتوطين المعرفة في مسألة التنمية العربية ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته

الشباب هو حامل المعرفة، وهو صانع التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر التنمية فرص جاهزيتهم لتحقيق تنمية مستدامة تمكن الشباب من المساهمة في الولوج إلى مجتمع المعرفة

لنقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة. فالعدالة الاجتماعية، من هذا المنظور، مفهوم شامل يقوم على ثلاثية: القدرات الإنسانية الفاعلة، والترتيبات والبيئات التمكينية، والمواطنة الإيجابية.[71] ويوضح الشكل 6.2 تفاعل الأبعاد الثلاثة للعدالة الاجتماعية والتي تشكل حلقات متكاملة لعملية إدماج الشباب في توطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة. إذ تمثّل تنمية القدرات والبيئات التمكينية والترتيبات الاجتماعية الداعمة إطارا لبناء الكوادر التنموية القادرة على نقل وتوطين المعرفة، وبناء نظم تكفل بيئة داعمة للمشاركة الإيجابية وتكفل الحرية والمساواة. أما التفاعل بين تنمية القدرات (المعرفة والمهارات والقيم) والسياقات القانونية التي تدعم المواطنة فمن شأنه أن يحقق عوامل بناء الثقة في مناخ ثقافة المنطقة العربية، وتكوين نظم حافزة ودافعة إلى المشاركة في اكتساب المعرفة ونشرها والمساهمة الإيجابية في عمليات التنمية. ومن ثم فالركائز الثلاثة في مفهوم العدالة الاجتماعية بهذا المعنى إنما ترتبط بركيزة المعرفة، بل يصبح هذا الترابط بين الأبعاد الثلاثة هو الشرط الضروري الذي يكفل عملية إدماج وتمكين الشباب في نقل وتوطين المعرفة.

فالإنسان هنا هو غاية، والتنمية هي بناء الإنسان وتوسيع قدراته، وتوسيع فرص مشاركته. إن العدالة الاجتماعية، وفقاً لمقاربة أمارتيا سن كما أوضحها في كتابه "فكرة العدالة"،[72] تعني، أولاً، تنمية قدرات الإنسان الفرد ليقوم بالعمل الذي يفضله وينجز الفعل الوظيفي الاجتماعي لتنفيذ تفضيلاته. وثانيا، توفير الشروط الاجتماعية والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمكن من خلالها للفرد أن يحقق إمكاناته

الشكل 6.2

إدماج وتمكين الشباب في توطين المعرفة

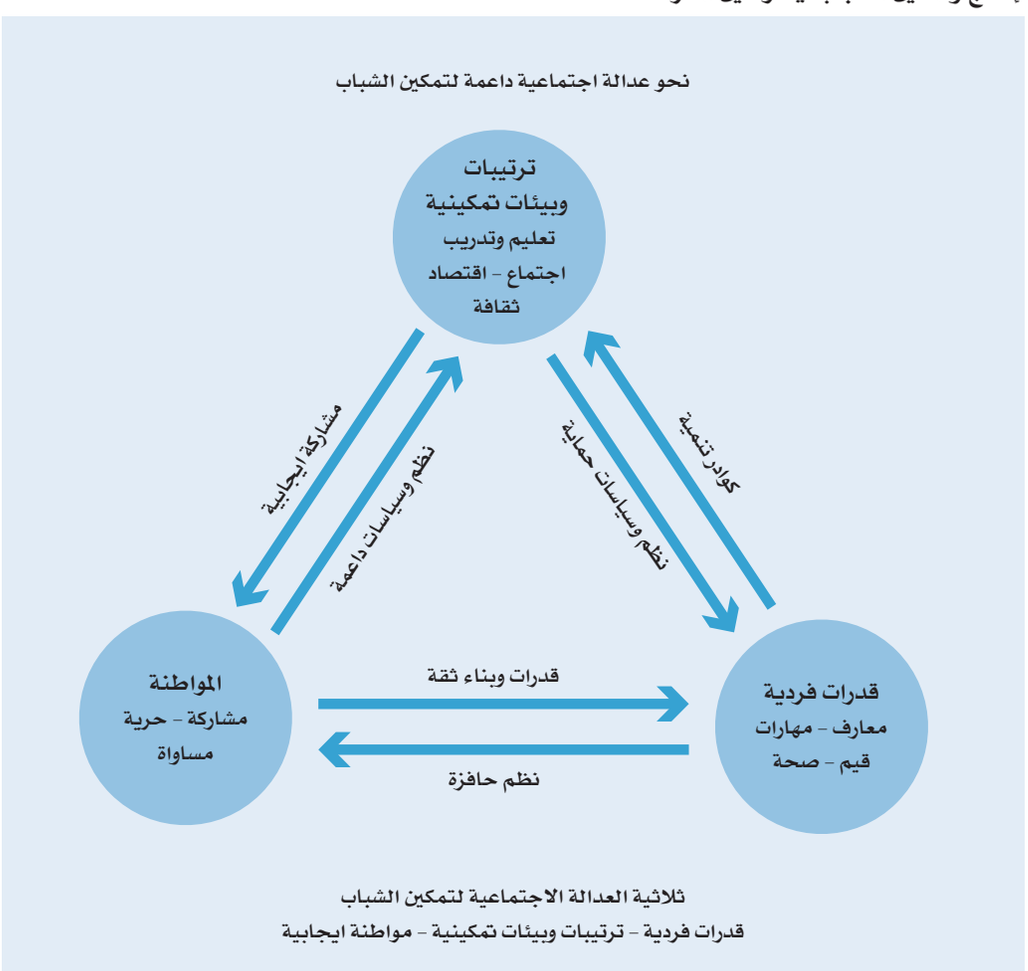

وقدراته، ومن ثم ممارسة حريته الإنسانية في الاختيار وتحقيق الذات والمشاركة أو الفعالية الاجتماعية والمعرفية. والترتيبات الاجتماعية تعني السياسات الاجتماعية التي تكفل حقوق الفرد ونفاذ هذه الحقوق من الناحية القانونية، وكذلك تعني البيئات التمكينية وجودتها في تنفيذ هذه الحقوق (التعليم، الصحة، السكن، والثقافة، والرعاية، إلخ). وهذا المفهوم يؤكّد أن تحقيق العدالة إنما يعتمد بالأساس على التكامل العميق بين الفاعلية الفردية والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وجودة المؤسسات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يؤكد أمارتيا سن، وفق رؤيته في نهج القدرة أن بنية العلاقات الاجتماعية في المجتمع يمكن أن توسع أو تضيق فرص تنمية القدرات الفردية للشخص (المهارات، والسمات الشخصية). ومن ثم فإن طرائق وأساليب علاج التفاوتات الفردية والاجتماعية والاقتصادية هي التي تكون مجموعة الشروط المحددة لتكوين القرارات وصنع السياسات في تقدم أي مجتمع، من خلال تمكين الشباب وتنمية قدراته.

أن تحقيق العدالة إنما يعتمد بالأساس على التكامل العميق بين الفاعلية الفردية والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وجودة المؤسسات ذات الصلة

إن التنمية الحقيقية هي التنمية القادرة على توجيه كل الجهود في الدولة إلى الاستثمار في مواطنيها، وتمكينهم من حرية الاختيار بين الفرص المتاحة في بيئات تمكينية داعمة لبناء قدرة الشباب على نقل وتوطين المعرفة، وتوظيفها في الابتكار والتجديد

تأسيساً على ما أوردناه من مفاهيم حول التنمية وعلاقتها بالمعرفة باعتبارها المكون الرئيسي للتنمية والرافعة التي تحقق بها الأمم ثرواتها، فإنه لا ينبغي حصر التنمية والتقدم في المنظور الاقتصادي الضيق القائم على منفعة السلع والخدمات، مثل نمو معدلات التنمية، ونصيب الفرد من الدخل، وغيرها من المؤشرات. إن منطلق أهمية المعرفة في بناء مجتمع المعرفة ونهضة الأمم إنما يفرض علينا أن ننظر إلى التنمية من خلال قدرتها على توسيع فرص الشباب وتنمية القدرات الجوهرية التي تمكن الأفراد من حرية اختيار الفرص المواتية للمشاركة الفاعلة في بناء حياة كريمة. والتنمية الحقيقية هي التي تمكن المجتمعات من تحويل إمكاناتها المادية ومواردها الطبيعية من خلال المعرفة والابتكار والتجديد إلى قاعدة تنموية تؤسس لبيئات تمكينية تحترم حقوق الإنسان، وتحد من الفقر، وتخلق فرص العمل اللائق، وترى في الانفاق الاجتماعي الهادف استثماراً حقيقياً للمستقبل وتوسيعاً لفرص تنمية قدرات الشباب. وفي هذا الصدد أكد تقرير تحديات التنمية العربية (2011) أن العالم العربي أغنى مما آلت إليه تنميته. إن التنمية الحقيقية هي التنمية القادرة على توجيه كل الجهود في الدولة إلى الاستثمار في مواطنيها، وتمكينهم من حرية الاختيار بين الفرص المتاحة في بيئات تمكينية داعمة لبناء قدرة الشباب على نقل وتوطين المعرفة، وتوظيفها في الابتكار والتجديد.

تعريف الشباب

ثمة مقاربات متعددة لتعريف الشباب وتحديد هويته. فالشباب، كما يشير أحد علماء النفس، فترة بينية نفسية في حياة الفرد تتم فيها نقلة اجتماعية من الطفولة إلى حياة الكبار، ويعيش الشباب في هذه المرحلة في مواجهة أدوار جديدة مطلوبة منهم في المرحلة المقبلة، ويبدؤون بتشكيل هوية جديدة على أساس تحقيق معان مجسدة من النزاهة والمثالية واستمرارية الحياة. وتلعب السيكولوجية التاريخية للشباب دوراً كبيراً، بمعنى أنّ الفرد يتفاعل طوال فترة تكوينه مع البيئة المحيطة تأثيراً وتأثراً. كما تلعب الأيديولوجيات دوراً كبيراً أثناء تكوين الهوية الجديدة للشباب. وتتأثر هذه السيرورات في فترة التكوين الشبابي بحياة الفرد والمؤسسات الاجتماعية التي ترعى الشباب. وتلعب الأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الدور الكبير في تنشئة الشباب وتوجيه تكوينه الفكري والثقافي وبناء هوية نفسية سليمة.[73]

إن التأكيد على التاريخ النفسي أو الاجتماعي أو كليهما معاً للفرد إنما يعني الإقرار بتنوع خصائص الشباب من منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى، بتنوع تأثيرات التنشئة الاجتماعية والنفسية. لكن أيا كانت المقاربة المعتمدة لتعريف الشباب ونوع التنشئة التي عايشوها، فإن ثمة طابعاً

عاماً أو خصائص مشتركة يتسمون بها، وذلك بحكم النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي الذي تتميّز به هذه المرحلة الانتقالية. وتتمثل هذه الخصائص المشتركة بالخصوص في الطاقة الحيوية، والنزعة القيادية، والقدرة على اكتساب المعرفة والمهارات، والرؤية نحو المستقبل، والرغبة في إنجاز أفعال ذات قيمة في الحياة، والحيوية والمخاطرة. لكن يبقى الاستقلال الشخصي والمسؤولية هما الخط الفاصل بين مرحلتي الطفولة والمراهقة من جهة، والشباب من جهة أخرى؛ إذ لا يصبح الشباب مكتملاً أو ناضجاً إلا إذا تخلص من الاعتماد على الآخرين، وغدا مستقلاً وقادراً على تحمل مسؤولياته الشخصية والاجتماعية.[74]

وتلجأ كثير من المقاربات إلى تحديد "الشباب" وتعريفه تعريفاً كمياً من ناحية تحديد العمر. فالمجلس الفنلندي للشباب يحدد فئة الشباب بين 15 و34 سنة، فيما يحددها برنامج الكومنولث في الفئة بين 15 و29 سنة، بينما تحددها الأمم المتحدة بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وقد اعتُمد هذا التعريف العملي الأخير لأسباب إحصائية. فالبيانات المتوفرة تنطوي في معظم الحالات على توزيع السكان بحسب الفئات العمرية الخمسية. ولا ينطوي هذا التعريف على أي تحيز ضد التعريفات الأخرى التي قد تعتمدها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بناء على عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية ومؤسسية وسياسية. ومن هنا، يُعتمد تعريف موحد لتسهيل المقارنة بين البلدان وضمن البلد الواحد عبر الزمن.

أما تقرير المعرفة العربي الثالث الحالي، فيحدّد فئة الشباب التي يهدف إلى دراستها ميدانيا في خمس دول عربية، بالفئة العمرية بين 19 و29 سنة، وذلك أيضاً لأسباب عملية، باعتبار أن هذه الفئة تمثل سن الشباب في التعليم الجامعي، وبعد الجامعي، حيث يفترض أن يكونوا مهيّئين فعلياً للمساهمة في نقل المعرفة ونشرها وتوظيفها وإنتاجها وتوطينها. وبالإضافة إلى تلك الأسباب العملية البحثية، فإن الدراسة الميدانية في هذا التقرير الحالي تعتبر استكمالا لما بدأه التقرير الثاني للمعرفة 2011/2010، الذي تعامل في دراسته الميدانية مع الفئة العمرية دون 18 سنة.

دور الشباب في التغيير

وأياً كان الأمر في شأن المؤشرات الكمية أو التعريفات النظرية عن الشباب وخصائصهم، فإن الشباب في العالم كله يعيشون في أزمة بسبب التحولات العالمية في إطار العولمة المهيمنة. وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في العقد الماضي، وما زالت بقاياها قائمة حتى الآن، آثاراً كبيرة ألقت بظلالها على الشباب وتجلت في تزايد معدلات البطالة في العالم إجمالا وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص.[75] ذلك ما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث.

وينبغي هنا التأكيد على أن إشكالية السياسيين في الوطن العربي تكمن في عدم اهتمامهم بالبحث عما يدور في رؤوس الشباب عن المجتمع والدولة. وقد زاحمت العولمة بتياراتها القوية التي هبت على كل بلدان العالم هؤلاء السياسيين فغمرت بشبكاتها العنكبوتية في عقول الشباب بأصوات صاخبة من كل بلاد العالم، تتضمن قيماً واتجاهات ومعلومات ومعارف تعبر عن عالم جديد يتغير من حولهم.

الشباب والتنمية المعرفية

إذا كانت المعرفة هي محرك التقدم ومصدر ثروة الشعوب في عصر مجتمع المعرفة في الحضارة العالمية المعاصرة، فإن الشباب هم القوة المنوط بها نقل المعرفة وانتشارها وتوطينها واستخدامها وتوظيفها في جهود تنموية جديدة. وتلك علاقة منطقية تؤكد ضرورتها وأهميتها الأدبيات، والتجارب العالمية التي أبرزت أهمية الشباب وتحويله

إذا كانت المعرفة هي محرك التقدم ومصدر ثروة الشعوب في عصر مجتمع المعرفة في الحضارة العالمية المعاصرة، فإن الشباب هم القوة المنوط بها نقل المعرفة وانتشارها وتوطينها واستخدامها وتوظيفها في جهود تنموية جديدة

إلى قوة رأس مال بشري فاعلة وقادرة على المنافسة في المجتمع العالمي وإحداث تنمية اقتصادية مندمجة مع السوق العولمية ونقلة نوعية على طريق التقدم في نوعية الحياة والثقافة والمعرفة بما يحقق في النهاية رفاه الإنسان وكرامته وحريته. فالشباب هم الرواد في صنع المستقبل، وكيفما يكون الشباب في أي مجتمع يكون مستقبل هذا المجتمع، مما يستوجب مزيداً من الحرص على رعايتهم وتمكينهم.

في هذا الإطار، تنوعت الخيارات والتوجيهات في خصوص استراتيجيات وبرامج دعم الشباب. فقد أكد تقرير اليونسكو (2012) أن الاستثمار في الشباب وإدماجهم في عملية التنمية يتطلب تجهيزهم بالمهارات التي تمكنهم من التعامل مع متطلبات نقل وتوطين المعرفة، وبخاصة مهارات الحياة التي تساعد الشباب على الاندماج في الحياة وتشكل حلاً واعداً إزاء تحديات البطالة (مثل مهارات التواصل ومهارات العمل في فريق، ومهارة اللغة قراءة وكتابة...)، والمهارات القابلة للتحويل (مثل مهارات حل المشكلات، وتشمل التفكير النقدي والإبداع، والتفكير المنطقي، والتفكير العلمي...). يضاف إلى ذلك تمكين الشباب من حزمة من المعارف والقدرات في اللغة الأجنبية واللغة الأم، والعلوم والرياضيات، والتربية الرياضية والفنون. وفي هذا الخصوص، بينت التقارير أن تفوق الشباب في الرياضيات والإحصاء يجعلهم أكثر جاذبية ً في بعض أسواق العمل، حيث تفضل الصناعات القائمة على أساس توظيف المعرفة استخدام عاملين ذوي خلفيات معرفية عريضة، يتمتعون بالمزيد من المهارات القابلة للتحويل. ويتمكن الشباب ذوو الأداء الجيد الذين يتمتعون بهذه المؤهلات من التكيف والتعلم أثناء العمل.[76]

ما لم تكن هناك بنى ثقافية وسياسية فاعلة تتيح المشاركة والاندماج وتتيح اكتساب المعارف والمهارات المختلفة، فلن يستطيع الشباب الاندماج بفعالية في الحياة والمجتمع

الشباب وبيئات تمكينهم

أجمعت الدراسات على ضرورة توفر السياقات والبيئات الكفيلة بتمكين الشباب واندماجهم في عمليات نقل وتوطين المعرفة ليكونوا بحق ثروة ومصدرا للثروة. فما لم تكن هناك بنى ثقافية وسياسية فاعلة تتيح المشاركة والاندماج وتتيح اكتساب المعارف والمهارات المختلفة، فلن يستطيع هؤلاء الشباب الاندماج بفعالية في الحياة والمجتمع. ويلعب المناخ السياسي والسياق الاجتماعي دوراً مهماً في هذا المجال؛ فالمناخ السياسي هو الوعاء الذي تتم به ومن خلاله عملية تفاعل الشباب مع بيئاتهم الاجتماعية المحيطة ومع متطلبات الحياة في سوق العمل والتعليم. أما السياق الاجتماعي والثقافي فهو الذي يتيح الوعي الجمعي العام، ويوفر القيم والحوافز لاكتساب المعرفة، والقدرة على حل المشكلات.[77] كما أنّ الرأي العام لا يمكن أن يتحوّل إلى سياسة عامة فعالة بدون وجود بنية ثقافية مستنيرة تقوم على قيم وممارسات داعمة للنشاط ومساعدة على التمكين، ودافعة للمساءلة والمحاسبة.

وثمة تجارب وأمثلة عالمية مهمة في بعض البلدان النامية على مساعدة وتشجيع المؤسسات المختلفة على إعداد الشباب للانخراط في مخزون المعرفة العولمي، من حيث الاستيعاب والنقل والتوظيف. فقد أنشأت كثير من الدول مؤسسات تسمى مؤسسات تنمية الشباب يتمثل دورها الرئيسي في ابتكار ونشر وتنفيذ وتحديث مصادر المعرفة المتصلة بتنمية قطاع الشباب ودعم فعاليتهم، وإعداد السياسات والخطط التنفيذية اللازمة لذلك، وكذلك تشجيع ريادة الأعمال للشباب. ويؤكد المشرفون على هذه المؤسسات، كما في الهند مثلاً، على دور الشباب رئيسي في التنمية ونقل المعرفة، بما يشكّلونه من قوة فاعلة ومؤثرة في استيعاب المعرفة ونقلها ونشرها وتوظيفها.[78]

مفاهيم الثقافة والقيم والمواطنة

من المؤكد أنه لا يمكن فهم حال المعرفة بمعزل عمّا يرتبط بها من مفاهيم اقتصادية واجتماعية وثقافية. ومن هنا، فإن التعرف

على الوضع المعرفي للشباب يدعو إلى بذل جهد أكبر من أجل فهم جيد لرؤيتهم الفكرية لقضايا الثقافة والهوية والقيم والمواطنة. فهي دوائر مفاهيمية متداخلة، يفضى كل منها إلى الآخر؛ فالثقافة والهوية تحدّدان نمط "القيم" ونمط "المواطنة" بما توفره من مبادئ وتوجهات. فإن الثقافة السياسية، مثلا، كجزء أو مكون من مكونات الثقافة العامة أو السياق الثقافي للمجتمع، هي التي تحدد وضعية المواطن من خلال عقد اجتماعي، ينعكس في تشريعات وقوانين تحدد العلاقة بين الدولة والمواطن في فضاء المجتمع المعرفي، بما فيه من حقوق وإجراءات والتزامات بين كل الأطراف. والعقد الاجتماعي إفراز لهوية المجتمع، ومؤشر عليها أيضاً. كما أن القيم تتحدد في إطار وسياق ثقافيين محددين.

من جهة أخرى، فإن المعرفة وأنواعها وأنماطها تتحدّد بالثقافة والهوية والقيم، وبقدرات المواطنين ونمط إعدادهم. فالمعرفة التي يسعى إليها أهل هذه الثقافة وأصحاب هذه الهوية هي تعبير عن قدراتهم ومهاراتهم كمواطنين وعن توجهاتهم القيمية لإقامة هذا النمط أو ذلك من المعرفة. والبعد الابستمولوجي في أي ثقافة هو مكون أساسي في الثقافة. وهو الذي يشكل ما يسمى "الرؤية الكونية" التي يحدد أعضاء المجتمع، أو بالأحرى أبناء ثقافة ما، من خلالها معنى الإنسان والكون والحياة.

من هنا، سيتناول هذا الجزء مفاهيم الثقافة، والهوية، والقيم، والمواطنة، على أن تتمّ في الفصل الثالث مقاربتها على أرض الواقع من خلال تحليل وضعية الشباب العربي وفاعليتهم الثقافية.

الثقافة

على الرغم من إدراكنا لتعدد تعريفات الثقافة في أدبيات العلوم الاجتماعية، فإننا نتبنّى في هذا التقرير مفهوم الثقافة كمنظومة من القيم والاتجاهات والخبرات التي تراكمت وتأصلت في مجتمع ما، بحيث يستخدمها أفراده على نحو ما في تشكيل عالمهم وإشباع حاجاتهم، وإنتاج وسائل هذا الإشباع، مما يولد بنى وعلاقات وإنجازات.[79] وهنا تكمن قدرة أي مجتمع على التقدم بما لديه من نماذج إدراكية ومعرفية وبنى ثقافية دافعة نحو الأخذ بأسباب الحداثة وسبل المعرفة للبناء والتجديد والابتكار أو كابحة للتقدم وداعمة للتخلف بتقاليد وقيم بالية تكرس الجمود والماضوية والغيبية والشكلية.[80] وتتميز الثقافة الداعمة للتقدم، بأنها تطرح "نماذج معرفية" يدرك الناس بموجبها عالمهم المحيط بهم على أساس التجربة والاتساق العقلاني المنطقي والفلسفي والاعتقادات المستنيرة التي تفتح الباب أمام التغيير الإيجابي. وهذه النماذج المعرفية، التي تبني نظرة مواتية للتقدم هي الوسيط الخصب للإبداع والتجديد وإنتاج المعرفة وتوظيفها لإنجاز التقدم في الاقتصاد والاجتماع.[81] ومن ثم ليس هناك نشر ممكن للثقافة العلمية من مجتمع لآخر بواسطة الترجمة أو نقل العلماء إليه دون توفر مناخ ثقافي يعرض "نماذج معرفية" توفر نظرة مواتية إلى الكون والعالم والإنسان والحياة، وتستوعب المنهج العلمي والتجريب والفلسفة العقلانية، وتدعم التقاليد العلمية في مجالات البحث والتطوير والتفكير النظري والممارسات التقنية.[82] وربما تكمن بعض أسباب عجز المجتمعات العربية عن توطين العلم وتوظيفه وإنتاجه في غياب النماذج المعرفية والإدراكية المواكبة "للحداثة" عن بنية الثقافة العربية.[83]

الثقافة والعلم لدى الجمهور

توطين العلم والمعرفة لا يعني مجرد إنشاء مراكز علمية عالمية. صحيح أن العلم والمعرفة والتجديد والابتكار هي المجالات التي تنشط فيها جماعات متخصصة في مراكز أبحاث علمية وجامعات، إلا أنّ هذه الجماعات لا تعيش في فراغ، بل في مجتمع وجمهور ذي سياق ثقافي محدد. وما لم تسمح الثقافة المجتمعية بالتفاعل الدينامي المعزز لإنتاج

العلم والمعرفة مع جمهور المجتمع، فإن العلم والمعرفة يصبحان في عزلة، وما لم تنطوي الثقافة العامة للناس على نماذج إدراكية ومعرفية تعزز المنهج العلمي والتفكير العلمي والعقلانية، فإن "الثقافة العلمية"، بالمعنى المهني والتقني، ستحتل مركزا ثانويا بعيدا عن ثقافة مجتمعها المحيط. فالمجتمع يتقدم بالمعرفة والعلم والابتكار، وإذا انفصلت ثقافة المجتمع المحيط عن ثقافة الجماعات العلمية المتخصصة داخله، ينعزل العلماء، ويتعطّل الابتكار والتقدم، لأنّ هذه الفجوة لا تحرم العلماء من ثقافة داعمة فقط، بل تشكل قوة مقاومة لعملهم وأنماط تفكيرهم ونظرتهم إلى العالم والكون والحياة، ومن ثم تحرم المجتمع من نتاج العلم وممارسة التفكير العلمي والعقلاني.

ما لم تسمح الثقافة المجتمعية بالتفاعل الدينامي المعزز لإنتاج العلم والمعرفة مع جمهور المجتمع، فإن العلم والمعرفة يصبحان في عزلة

وتوضّح إحدى الدراسات[84] أن الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية والتجديدات والابتكارات في المجتمعات المتقدمة تعبُر من الجماعات العلمية المتخصصة إلى "المواطن العادي"[85] اعتمادا على الاستجابات الثقافية للمتلقي، حتى تتمثل تماماً في بنية الثقافة العامة للمجتمع ككل. وما لم تكن ثقافة المجتمع مواتية لهذه الاستجابة، فإن جهود العلماء تواجه مقاومة. لذلك فإن مدى تغلغل العلم في المجتمع يدل على جاهزية الثقافة العامة فيه لاحتواء جهود العلم، بل ودعم هذه الجهود وتوظيفها. كما تبين الدراسة أيضاً أن نقل وتوطين المعرفة يحتاج إلى سياسات عامة لتنمية الثقافة العلمية المتخصصة ونقلها إلى المجتمع والجمهور، والشخص العادي.[86] وتيسير نقل العلم إلى رجل الشارع يتم عادة من خلال ما يسمى "الغشاء الثقافي العلمي" أو، بمعنى آخر، من خلال بناء رؤية علمية أو تنور علمي يتوطن في الثقافة العامة المجتمعية، بحيث تمثل تياراً ثقافياً تنقل من خلاله المفاهيم العلمية والمنتجات المعرفية والتجديدات والابتكارات إلى الجمهور، فتتوطد نماذج معرفية ثقافية اجتماعية داعمة للعلم والعلماء.[87]

من شأن الفجوة العلمية بين ثقافة العلماء المتخصصين والجمهور أن تخلق أزمة في مسار التقدم العلمي تحول دون توطين المعرفة واستخدامه

إن الحياة اليومية العامة في أي مجتمع متقدم تستند إلى توظيف قوانين علمية وقواعد ونظريات وبيانات ومعلومات علمية أنتجها العلماء. ولذلك نلاحظ اهتمام الدراسات والبحوث بالسؤال الحيوي: إلى أي مدى أصبح العلم بضاعة عامة في المجتمع؟ وتتناول إحدى الدراسات مدى تغلغل النقاشات العلمية في الفضاء الثقافي للمجتمع، ومدى اهتمام المجتمع بمناقشة قضايا واكتشافات مثل التكنولوجيا الحيوية، والتزاوج بين العلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا التخصيب وأمراض نقص المناعة، وحفظ النوع، والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في البحث والتطوير، وما حدث من تغيرات في البيئة ومشكلات التلوث، والطعام، والصحة العامة. ومن شأن الفجوة العلمية بين ثقافة العلماء المتخصصين والجمهور أن تخلق أزمة في مسار التقدم العلمي تحول دون توطين المعرفة واستخدامها. وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسة أن جهل الجمهور يؤدى إلى تسليح العامة بالخرافات والمعتقدات البالية عن الكون والإنسان والحياة والعالم، والخرافات والأساطير والتفكير غير العلمي، وهي كلها من معوقات التقدم.[88] وهنا يبرز السؤال: هل خلق التقدم العلمي حوارات علمية اجتماعية جماهيرية في فضاء الثقافة العامة للمجتمع العربي؟

القيم

يعرف أحد المنظرين القيم بأنها العنصر الباطن في النسق الرمزي للفرد أو لمجموعة أفراد، والتي تعمل كمعيار للاختيار للحكم أو الفعل من بين بدائل من المتغيرات في مواقف الحياة المختلفة.[89] وبهذا المعنى تكون القيم بمثابة موجهات لتفكير الفرد أو الجماعة وعملها، تتضمن جوانب معرفية ووجدانية وتوجيهية.[90] وهي العناصر الباطنة في الثقافة العامة للمجتمع والمؤثرة في تنميته. ويعتبر الدين والأخلاق الإنسانية من المنابع الرئيسية للقيم في المجتمع أو في أي مؤسسة أو تنظيم اجتماعي. وعلى مستوى التنظيم، تلعب القيم دوراً مهماً في تشكيل أداء التنظيم وتوجهات

القيادة وجودة أدائها، ونواتج العمل.
ووفق هذا المفهوم، فإن السعي إلى بناء مجتمع المعرفة وقيم الحداثة يتطلّب الاستناد إلى منظومة قيمية تحفّز على الاجتهاد واكتساب العلوم والمعارف، وتنشر ثقافة التسامح والحب والعدالة، وتوجّه الجهود والمساعي نحو الارتقاء بالمجتمع وتنميته وتوطين المعرفة وتوظيفها من أجل التقدم، وبناء مجتمع المعرفة المرتكز على الديموقراطية والمعرفة.

ترى، إلى أي مدى تعتبر الثقافة العربية ثقافة مواتية وداعمة للعلم؟ وهل تهتم الحكومات وقوى التغيير في العالم العربي ببناء برامج "للتنور العلمي" بين الجماهير لتسليح المواطن العادي، ولا سيما الشباب، بالعلم والمنهج العلمي والعقلانية المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة في مجتمع المعرفة؟ وهل لدى العالم العربي مقاييس علمية لقياس اتجاهات جمهور العامة في المجتمع نحو العلم، أو مدى فهم العامة للعلم والتكنولوجيا، أو قياس "الوعي العلمي"، أو قياس الاتجاهات الاجتماعية نحو التجريب والتفكير المنطقي العقلاني، على نحو ما نشهده في البلاد المتقدمة الحريصة على إنتاج المعرفة والابتكار والتجديد؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي.

المواطنة

الثقافة والهوية مفهومان متداخلان. فإذا كانت الثقافة، في تعريفنا السابق منظومة القيم والاتجاهات والخبرات المتاحة لمجتمع ما، يرى العالم ويتعامل معه من خلالها، فإن الهوية هي منظومة السمات العامة التي يتصف بها مجتمع معين في ظروف تاريخية زمانية ومكانية محددة. وتتحدد هوية المجتمع بمجموعة من الخصائص الذاتية والخارجية في ظرف تاريخي ما. أما الخصائص الذاتية فهي الخصائص الطبيعية الجغرافية والديمغرافية والمعرفية. أما الخصائص الخارجية فتتمثل في الثقافة والنظم السياسية والدين والهياكل الاجتماعية والأسرية. وخصائص الهوية ليست من السمات الثابتة، لأنها مشروطة بالظرف التاريخي. وسواء كانت ذاتية أو خارجية، فهي في حالة نمو متواصل. وتنمية الهوية منظومة من السيرورات المتطورة. ويساهم الاستبداد السياسي في ترسيخ قيم ثقافية جامدة تستند على الوهم والخرافة وإنتاج هوية مغلقة.

والمواطنة مفهوم متداخل مع المفهومين السابقين (أي الثقافة والهوية). وهي من المفاهيم الأساسية في عملية تحديث أي مجتمع، وعنصر محوري في مسألة التجديد الثقافي وتنمية الهوية للارتقاء بالمجتمع والدخول إلى عصر المعرفة. ويؤكد المفهوم على العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، التي تتضمن التزامات وحقوقا وواجبات تتحدد بإجراءات قانونية وقضائية. وإذا كان مفهوم المواطنة يؤكد في أحد أبعاده العلاقةَ القانونية للفرد والدولة، فإنه في بعد آخر يؤكد على ارتباط المواطنة بالثقافة، وبقيم الأفراد وإدراكاتهم لأنفسهم وللآخر المختلف، ولمعنى الكون والحياة والإنسان. لذلك، تكتسب مناقشة أوضاع الشباب (الذكور والإناث) والأطفال والأسرة في إطار مفهوم المواطنة أبعاداً إضافية كبيرة.

من هنا، يكتسب مفهوم المواطنة أهمية مركزية في العلوم الاجتماعية، يتضمن طرح قضايا الثقافة والقيم الاجتماعية والسياسية والقوانين المنظمة والإجراءات المنفذة، ومناقشة قضايا الحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

من المفاهيم إلى نموذج تحليلي لوضعية الشباب في نقل وتوطين المعرفة

إنّ المنطقة العربية، وهي لديها هذه الثروة الشبابية، تمرّ بمنعطف تاريخي عالمي تبزغ فيه المعرفة كقوة متسارعة النمو تشكل العالم من حولنا في تكنولوجيا تتقدم بسرعة هائلة

وعلوم تتفجر في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمات والتعليم والصحة. ويتجلى هذا التقدم العالمي في بزوغ حضارة إنسانية جديدة قوامها المعرفة والمهارات الخاصة والعامة ومهارات الحياة، والإبداع والتجديد والتفكير الناقد المبدع. وللالتحاق بالحضارة العالمية، وتنمية القدرة على المساهمة في بناء هذه الحضارة والمنافسة العالمية، فإن على البلدان العربية استثمار هذه الطفرة الشبابية وتحويلها إلى رأس مال بشري فاعل معرفيا وثقافيا وسياسيا واقتصادياً واجتماعياً، وقادر على امتلاك المعرفة وتوطينها.

وقد قدّم هذا الفصل نسيجا من المفاهيم الأساسية ذات العلاقة المباشرة بالقضية المحورية في هذا التقرير، وهي "إدماج الشباب في عملية نقل المعرفة وتوطينها". وحاولت التحليلات هنا توضيح مفهوم المعرفة والمفاهيم المرتبطة (مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، نقل المعرفة وأليّاته). ثم ناقشت مفهوم التنمية وعلاقته بالمعرفة، مع تقديم رؤية تتجاوز المفهوم الضيق لاقتصاد المعرفة، وطرحت تصورا يرتقي نحو تنمية شاملة توسّع قدرات الإنسان واختياراته وحرياته. كما أوضح هذا الفصل خصائص الكتلة الشبابية في عصر المعرفة، وأهميتها في المنطقة العربية، مع إبراز دورها في تحقيق التقدّم والحاجة إلى تمكينها تمكينا متعدّد الأبعاد يأخذ بالاعتبار، إلى جانب السمات المعرفية، منظومة القيم ونمط الثقافة والهوية والبيئات التمكينية، على أسس العدالة الاجتماعية، وتحقيق المواطنة الإيجابية.

تتطلبّ عملية تمكين الشباب وتفعيل دورهم وإرساء أسس عدالة اجتماعية تضمن الحق للجميع في التعلّم والعمل والثروة، إلى جانب إحداث تنمية ثقافية داعمة للمعرفة، تنشر مبادئ المواطنة الإيجابية

الشكل 7.2

النموذج المفاهيمي لنظامي توطين المعرفة وتمكين الشباب

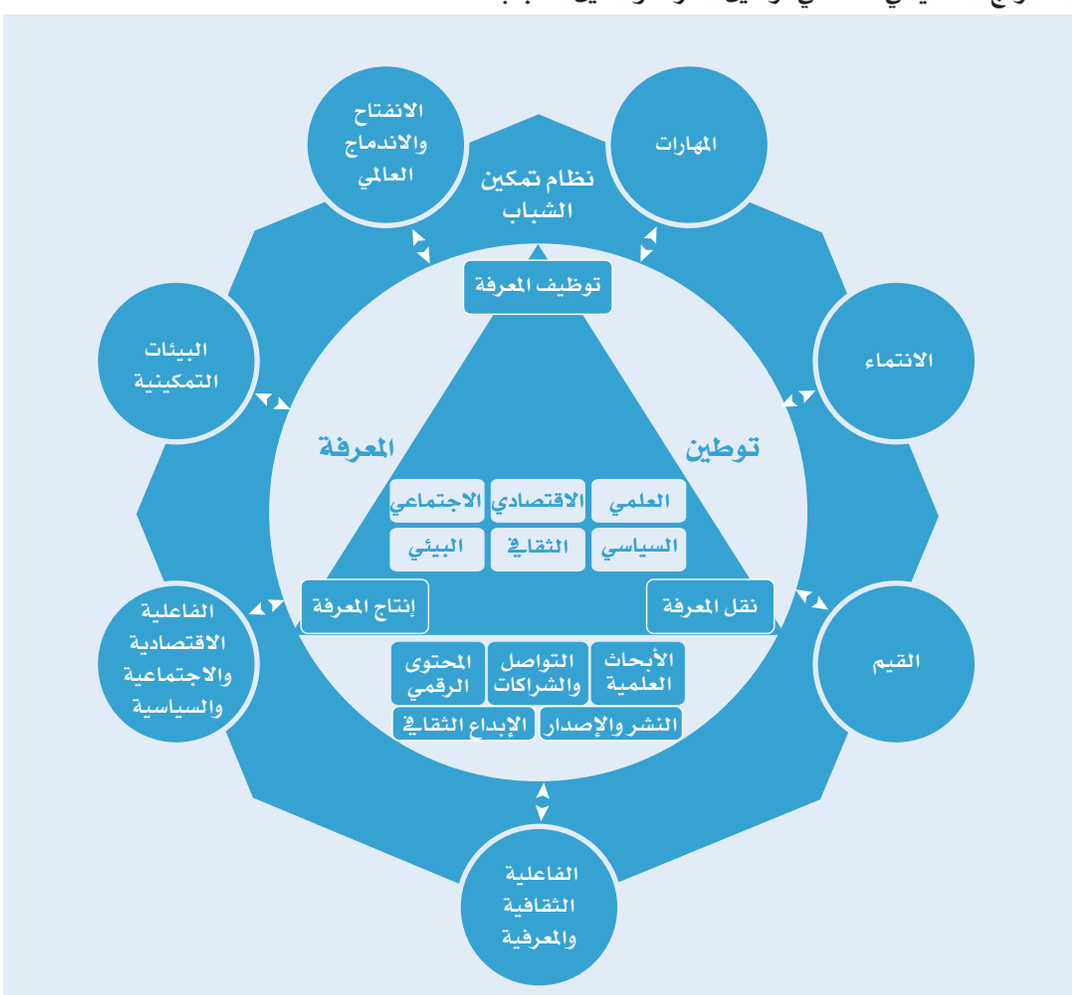

إنّ حقائق الثروة المالية والثروة الشبابية التي تميّز المنطقة العربية، فضلا عن حقائق الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المتقدم من حولنا، تجعلنا نؤكد أن الفرصة ما زالت متاحة أمام المنطقة العربية لإحداث انطلاقة عربية نحو الاندماج الفاعل في الحضارة العالمية وتحقيق التقدم والرفاه للإنسان العربي. إلا أن ذلك يبقى مرهونا بقدرة البلدان العربية على تأهيل شبابها وتحويلِ الطفرة الشبابية من كونها مشكلة وتحدياً إلى رأس مال بشري يمثل أصولا معرفية لبناء اقتصادات المعرفة والمشاركة في الحضارة العالمية والمساهمة في توجيه مسارها نحو مجتمع إنساني ينعم بالرفاهية والعدل والسلام.

وفي ضوء ما سبق، تبدو عملية تجهيز رأس المال البشري للاندماج في عملية نقل المعرفة وتوطينها في المنطقة العربية سيرورة مركّبة ومتشابكة العناصر، يمكن تجسيدها في النموذج التوضيحي 7.2.

ووفقا لمعالجة الإشكاليات والتحديات في الفصل الأول، وإيضاح المفاهيم في الفصل الثاني، فإن عملية تمكين الشباب ورفع قدراته الاستيعابية على نقل وتوطين المعرفة تتطلب تسليحهم بالمعارف والمهارات والقيم الضرورية لضمان فاعليتهم الثقافية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد البيئات التمكينية في نظم التعليم والصحة والبنى التقانية ومؤسسات البحث ونظم الابتكار وإدارة المعرفة وبيئات العمل التي تمكن الشباب من تنمية القدرات وتوظيفها لإنتاج المعرفة ورفع مستوى الإنتاجية الاقتصادية. كما تتطلبّ عملية تمكين الشباب وتفعيل دورهم إرساء أسس عدالة اجتماعية تضمن الحق للجميع في التعلّم والعمل والثروة، إلى جانب إحداث تنمية ثقافية داعمة للمعرفة، تنشر مبادئ المواطنة الإيجابية، وتحقق توازنا منتجا بين شعورهم بالانتماء والولاء لأوطانهم وقدرتهم على الانفتاح والاندماج العالمي.

يبقى السؤال في نهاية هذا الطرح: ما وضع المنطقة العربية في مختلف مكونات هذا النموذج؟ وأين تتجلّى نجاحاتها، وأين تكمن مواطن إخفاقها؟ هذا ما ستحاول الفصول الآتية الكشف عنه تباعا.

إنّ حقائق الثروة المالية والثروة الشبابية التي تميّز المنطقة العربية، فضلا عن حقائق الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المتقدم من حولنا، تجعلنا نؤكد أن الفرصة ما زالت متاحة أمام المنطقة العربية لإحداث انطلاقة عربية نحو الاندماج الفاعل في الحضارة العالمية وتحقيق التقدم والرفاه للإنسان العربي

الهوامش

1 Brinkley 2006 and Korres 2008.
2 Roberts 2009.
3 سنستخدم في هذا التقرير مصطلح " المعرفة المضمرة " بدلاً من مصطلح " المعرفة الضمنية " لأن كلمة مضمرة تشير إلى المعنى المقصود حيث تكون المعرفة محايثة في فكر الفرد وسلوكه وتصوره.
4 Dancy & Sosa 1992 and Viale 2006.
5 Chomsky 1986.
6 Kuhn 1970.
7 Viale 2006.
8 Mowery & Rosenberg 1989.
9 Li-Hua 2006.
10 لمزيد من التفصيل حول تاريخ ونشأة مجتمع المعرفة، انظر تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012).
11 Powell & Snellman 2004 و Sellens 2009.
12 انظر تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012).
13 Hotaran & Zamfir 2011.
14 Hotaran & Zamfir 2011.
15 Drucker 1998.
16 Roberts 2009.
17 Bercovitz &Feldman 2006 ; Gaillard 2010 ; Banya 2005; Roberts 2009; Howlett & Morgan 2011; Donn &Manthri 2010.
18 هناك ترجمة لكلمة Paradigm بمعنى نموذج أو في بعض الحالات أنموذج، وهناك من يترجمها بمصطلح "مَنْسَق". والرأي هو تعريبها لأن المعنى الاصطلاحي الذي استعملت به في كتاب توماس كون، (بنية الثورات العالمية) تعني أكثر من ذلك، فهي رؤية شاملة نحو الكون والإنسان والحياة، يتبناها مجموعة من العلماء تحدد اتجاهاتهم في الحياة والعلم والمعرفة.
19 Sellens 2009.
20 Roberts 2009.
21 المعهد العربي للتخطيط 2012.
22 Azarmi & Al Rubaie 2010.
23 Gaillard 2010.
24 Roberts 2009.
25 اليونسكو 2012.
26 اليونسكو 2012.
27 Azarmi & Al Rubaie 2010.
28 Shiva 2007.
29 Roberts 2009.
30 شريف دلاور 2012.
31 البنك الدولي 1998/99.
32 Brinkley 2008.
33 Brinkley 2006.
34 Brown et al. 2008.
35 Brown et al. 2008.
36 Sandhawalia & Dalcher 2011.
37 Sandhawalia & Dalcher 2011.
38 Psarras 2006.
39 Hicks et al. 2006.
40 Mohamed et al. 2008.
41 Albino et al. 2004.
42 Psarras 2006.
43 Lundvall 2004.
44 Oylavan-Oyeyinka 2005.
45 Oylavan-Oyeyinka 2005.
46 Sharma et al. 2009.
47 Levine&Gilbert 1998 and Albino et al. 2004.
48 Abott 1985.
49 سامية ساتى نور (ورقة مرجعية للتقرير).
50 Cowan et al. 2001.
51 انظر أيضا Bsaiso 2012 وسامية ساتي نور (ورقة مرجعية للتقرير).
52 Kneller et al. 2010 and Markusen 2002 and Caves 1974.
53 Roberts 2009.
54 Mahroum 2002 and Fornahl et al. 2005.
55 Mahroum 2001.
56 European Commission 2000.
57 Williams 2009.
58 Albino et al. 2004.
59 Albino et al. 2004.
60 Li-Hua 2006.
61 Friedman 2006.
62 Fiegenbaum 2007.
63 لمزيد من الكتابات عن العولمة، انظر: السيد يسين 2000 / وانظر أيضاً : Banya ; Fienbaum 2007; Allen 2005; Lopez Segrera 2012; Carnoy 2005; Kamens 2012 et al. 2012.
64 انظر في تشكيل قوى العولمة وحركتها وتأثيراتها ومصادر قوتها وهيمنتها، وآثارها الإيجابية والسلبية في السياسة والثقافة والاقتصاد المصادر الآتية:Banya 2005; Donn &Al-Manthri 2010; Hoogvert 1997; Marais 1997; Margison & Van der Wende 2005.
65 Roberts 2009.
66 السيد يسين السيد 2000.
67 Donn & Al Manthri 2010.
68 انظر الفصل الرابع من هذا التقرير.
69 Sen 2004.
70 تقرير المعرفة العربي 2011/2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
71 انظر حسن البيلاوي 2013.
72 Sen 2009.
73 Erikson 1968.
74 كمال نجيب (ورقة مرجعية للتقرير).
75 ILO 2013.
76 اليونسكو 2012 وWorld Bank 2010.
77 Afifi 2011.
78 Kumar 2009.
79 محمود قمبر 1989.

80 تقرير المعرفة العربي 2011/2010. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
81 محمود قمبر 1989.
82 UNDP 2006.
83 تقرير المعرفة العربي 2011/2010. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
84 Raza 2009.
85 أو ما يعرف بـ "Lay Citizen".
86 مراد وهبه 1988.
87 Raza 2009.
88 Callon 1999.
89 Grondona 2000.
90 Haskell et al., 2012.

الفصل الثالث

فاعلية الشباب العربي في توطين المعرفة، وبناء رأس المال البشري

تقديم

أكدنا في الفصول السابقة على تعريف الشباب كمرحلة انتقالية بين الطفولة والرشد، يمر فيها الشخص بجملة من التغييرات لينتقل تدريجياً من الاعتماد المحدود على الآخرين إلى الاستقلال التام. إلا أن الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية، كما ذكرنا سابقاً، تلعب دوراً مؤثراً في تأخير هذه المرحلة الانتقالية للشباب بعض الشيء. وتحدثت دراسات عديدة عن ظاهرة التأخر في انتقال الشباب من مرحلة إلى أخرى: الانتقال إلى سوق العمل، والانتقال إلى الاستقلال الاجتماعي. وقد اعتمد هذا التقرير فئة الشباب الواقعة في الفئة العمرية 19-29 سنة، بهدف دراستها وتشكيل فهم عميق وتحديد واضح لمدى فاعلية الشباب في الاندماج الكامل في عمليات نقل وتوطين وتوظيف المعرفة، أو بالأحرى تكوين رأس المال البشري القادر على بناء مجتمع المعرفة وتحقيق نهضة المنطقة العربية، حيث باتت الفرصة مواتية اليوم للتنمية المرتكزة على المعرفة.

وبناء على ذلك، يهتم هذا الفصل بالبحث عن إجابات عن أسئلة مهمة تدور حول الوضعية العامة لفاعلية الشباب في توطين المعرفة، أي مدى نجاح دول المنطقة العربية في تحويل الطفرة الشبابية التي يعيشها الواقع الديمغرافي العربي إلى ثروة بشرية "وأصول" معرفية تندمج في عمليات تنموية حقيقية تنطلق بالمنطقة إلى المساهمة في حضارة مجتمع المعرفة التي تنتشر من حولنا. وتتمثّل هذه الأسئلة في ما يلي:

- إلى أي مدى نجحت الدول العربية في توفير فرص لتعليم الشباب وتأهيلهم للاندماج في عمليات نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة؟
- إلى أي حد نجحت في إحداث تنمية ثقافية تمكن الشباب من توجه عقلي جديدة يطلق طاقاتهم الإبداعية الخلاقة؟
- إلى أي مدى نجحت دول المنطقة العربية في توفير فرص العمل والمشاركة الاجتماعية لإدماج الشباب في عملية التنمية؟
- إلى أي حد نجحت هذه الدول في توفير مناخ المواطنة والمشاركة لهؤلاء الشباب؟

ومن ثم تأتي معالجة هذا الفصل في ستة محاور أساسية:

- الفاعلية المعرفية بما فيها القدرات والتأهيل
- الفاعلية الثقافية بما فيها الثقافة والقيم
- الفاعلية الاقتصادية بما فيها أوضاع التشغيل والبطالة
- الفاعلية الاجتماعية بما فيها المواطنة والانتماء والعمل التطوعي
- المرأة بين التهميش والتمكين
- الانفتاح والتواصل محلياً وعالمياً

الفاعلية المعرفية للشباب العربي: المهارات والتأهيل

يهدف هذا الجزء إلى تحليل الفاعلية المعرفية للشباب في الدول العربية في التنمية ونقل وإنتاج المعرفة. وكما بينا فإن الشباب من أهم الفئات المعنية أكثر من سواها بقضايا اكتساب المعرفة وإنتاجها والتمكين والإدماج في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهم يمثلون أكثر فئات المجتمع قدرة على التعلم والتدريب والعمل والإنتاج. وهم القوة المحركة للتنمية داخل المجتمع. ويقتضي هذا التمكين تسليحهم بالمهارات والتأهيل بما يجعلهم قادرين على استيعاب التكنولوجيا ونقلها من المراكز العالمية المتقدمة إلى أوطانهم لتوظيفها وتوطينها.

وتأسيساً على ما تقدم من مفهومي القدرة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وسعيا لتحديد وضعية الشباب وفاعليتهم في نشر وتوطين المعرفة، ومدى قدرة الدول العربية على تكوين رأس مال بشري فاعل يمتلك القدرة في مجال نقل وتوطين المعرفة، فإننا سنتناول في هذا الجزء أربعة محاور تمثل أربعة مستويات أساسية. يتناول المحور الأول "تحصيل المعرفة والتدريب وتكوين رأس المال المعرفي الأساسي المطلوب لنقل المعرفة ونشرها، ومدى تحقق

لا بد من تحويل الطفرة الشبابية التي يعيشها الواقع الديمغرافي العربي إلى ثروة بشرية "وأصول" معرفية تندمج في عمليات تنموية حقيقية تنطلق بالمنطقة إلى المساهمة في حضارة مجتمع المعرفة التي تنتشر من حولنا

عدالة توزيع فرص المعرفة بين الشباب، ومدى قدرة أنظمة التعليم والتدريب على تحقيق هذه المهمة. أما المحور الثاني، فيناقش مدى "تحقيق مستويات نوعية متقدمة من المعارف المكتسبة" وذلك بهدف تحديد مدى نجاح أنظمة التعليم والتدريب في توفير فرصة توزيع المعرفة بكفاءة وعدالة، بالإضافة إلى التعرّف على نوعية القدرات المكتسبة من التعليم والتدريب ومدى استجابتها لشروط تحقيق الفاعلية المعرفية للشباب. أما المحور الثالث، فيركّز على "تنمية القدرات الذاتية في مجال المعلومات والاتصال" وذلك بهدف الوقوف على المستوى الذي بلغه الشباب العربي في امتلاكه لمهارات استخدام تقانة المعلومات باعتبارها ركيزة التقدم في نقل وتوطين المعرفة. أما المحور الرابع والأخير، فيتناول "المشاركة الفاعلة للشباب في أنشطة البحث العلمي والابتكار"، وذلك بهدف إلقاء الضوء على المحددات والمعوقات التي تقف أمام فاعلية الشباب في نشر وتوطين المعرفة، وإلقاء الضوء على مواطن الخلل التي تحدّ من توسيع قدرات الشباب والفرص المتاحة أمامهم لتحقيق قدراتهم الذاتية وتعظيمها.

تحصيل المعرفة والتدريب وتكوين رأس المال المعرفي

يشكل تحصيل المعرفة من خلال منظومات التربية والتعليم حجر الزاوية في إعداد المواطنين لنقل المعرفة وإنتاجها. فقوة العمل الشبابية المتعلمة والكفاءة شرط أساسي للتشارك في المعرفة ونشرها وتطويرها واستخدامها على نحو فعال. ويشمل ذلك الفرص والمستويات التعليمية التي وصلت إليها قوة العمل الشبابية، كما يشمل جودة الكفايات التي تمتلكها وفرص تطبيقها. وبناءً على ذلك، فإن المشاركة بفاعلية في عمليات تحصيل المعرفة، والانتظام في المدارس والجامعات التي تشكل البيئة الحاضنة لرأس المال المعرفي التي تتخرج منها القوى الناشطة في عمليات الإنتاج المعرفي والابتكار تمثل الركيزة الأساسية لتمكين الشباب من نقل المعرفة وإنتاجها.[1]

مدى إتاحة فرص الحصول على المعرفة الأساسية والتدريب المستمر

تتحدّد وضعية التحاق الشباب (من فئة 19–29 سنة) بمراحل التعليم المختلفة بمؤشرات وممارسات تسبق دخولهم هذه الفئة العمرية. وسنعرض بإيجاز وضعية الفئة السكانية قبل الشباب من خلال النظر في ما أفضت إليه جهود محو الأمية وتعليم النشء من مخرجات قبل استعراض الوضع المعرفي للشباب الجامعي.

جهود محو الأمية

على الرغم من تقدم الجهود في محو الأمية، فما زال عدد الأميين في المنطقة العربية كبيراً. إذ قُدرت هذه الأعداد في عام 2012 بنحو 51.8 مليون أمي (15 سنة وما فوق)، تبلغ نسبة الإناث منهم 66%.[2] وتبلغ نسبة القرائية بين البالغين في المنطقة العربية (15 سنة فما فوق) وفق أحدث تقديرات لليونسكو، نحو 77.5%، مقارنة بنحو 95% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و98.7% في أوروبا الوسطى والشرقية، و84.3% المتوسط العالمي، متقدمة بذلك على جنوب غرب آسيا (62.6%) وأفريقيا جنوب الصحراء (58.7%). وفي العام 2012 بلغ عدد الأميين من الشباب العرب (15-24) 6.9 مليون، نسبة الإناث (الشابات) منهم 64%.[4,3] كما تشير هذه الإحصاءات إلى أن نسبة القرائية بين الشباب (15-24) وصلت في العام 2012 إلى 89.7%، وترتفع هذه النسبة بين الذكور (92.8%) وتقل بين الإناث الشابات (86.4%). وعلى الرغم مما يبدو من ارتفاع هذه النسبة بين الشباب، فهي نسبة تدعو إلى القلق إذا قارناها بالدول المماثلة التي تمر "بمرحلة انتقالية" حيث تفوق القرائية بين الشباب نسبة 99.7%، وكذلك الامر بالنسبة للمقارنة مع معدل منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (99.5%)، ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ (98.9%).[5]

على الرغم من تقدم الجهود في محو الأمية، فما زال عدد الأميين في المنطقة العربية كبيراً. إذ قُدرت هذه الأعداد في عام 2012 بنحو 51.8 مليون أمي (15 سنة وما فوق)، تبلغ نسبة الإناث منهم 66%

رغم ارتفاع نسب القرائية لدى الشباب العربي فهي تظل أقل من دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول شرق آسيا والمحيط الهادئ

فرص تحصيل المعرفة في المرحلة قبل الجامعية

على الرغم من التقدم المحرز في معدلات الالتحاق والقيد بالتعليم الإبتدائي، وتضييق الفجوة بين النوعين في معظم الدول العربية فإنها لا تزال تقع على مسافة بعيدة من حيث قدرتها على تلبية الاحتياجات التعليمية للأجيال الصاعدة. ويعني ذلك أن هناك أعدادا كبيرة من الأطفال في سن التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس. ويتبين من أحدث بيانات اليونسكو أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية قد وصل إلى نحو 4.5 مليون طفل (4.467) في نهاية العام الدراسي 2012، وتبلغ نسبة الإناث من هذا العدد نحو 57.8%.[6] أما في ما يتعلق بمعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في المنطقة العربية، فتبين إحصاءات اليونسكو أنه بلغ 74.2% في العام 2012، وهي دون النسب الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادئ (84.5%) وأوروبا الوسطى والشرقية (93%) وآسيا الوسطى (98.6%) على الرغم من كونها قريبة من المعدل العالمي (72.9%).[7]

كما تشير أحدث بيانات لليونسكو إلى أن متوسط سنوات الدراسة في الدول العربية بين عامي 2011 و2012 قدر بـ 11.8 سنة. ويتفاوت هذا المعدل بالطبع بين الدول العربية، حيث يبلغ في مصر والأردن (2012) 13.5 سنة، وفي السعودية (2012) 15.6 سنة، وفي تونس (2011) 14.6 سنة، وفي اليمن (2011) 9.2 سنة.[8] وبالمقارنة نجد متوسط العالم من سنوات الدراسة 12سنة، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ 13سنة، وأوروبا الوسطى والشرقية 14.7سنة، وآسيا الوسطى 12.5. وفي الولايات المتحدة الأميركية 16.4 سنة.[9]

وإذا كانت مستويات انتشار التعليم الابتدائي قد ارتفعت في العقود الأخيرة لارتباطها بالواقع السكاني. فالمستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية لم تسجل مستويات نمو متشابهة، وبقيت فرص التعليم فيها محدودة مقارنة بالواقع السكاني، ولا سيما بالنسبة للفئة العمرية 15 – 24 سنة. وأدى ذلك إلى تقلص فرص مواصلة تعليم أعداد واسعة من الشباب، وإلى بروز أول مواطن الضعف في الأنظمة التعليمية في الدول العربية، وهو عجزها عن توفير فرص تعليمية وتدريبية للفئات السكانية الشابة.

وصل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في الدول العربية إلى نحو 4.5 مليون طفل

فرص تحصيل المعرفة للفئة الشبابية

حدثت الزيادة أو التوسع في التعليم نتيجة رغبة الدول العربية في التحديث بعد الاستقلال السياسي، ونتيجة تضخم أعداد الشباب في

الشكل 1.3

معدلات التسجيل الإجمالي في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي للعام 2010 (%)

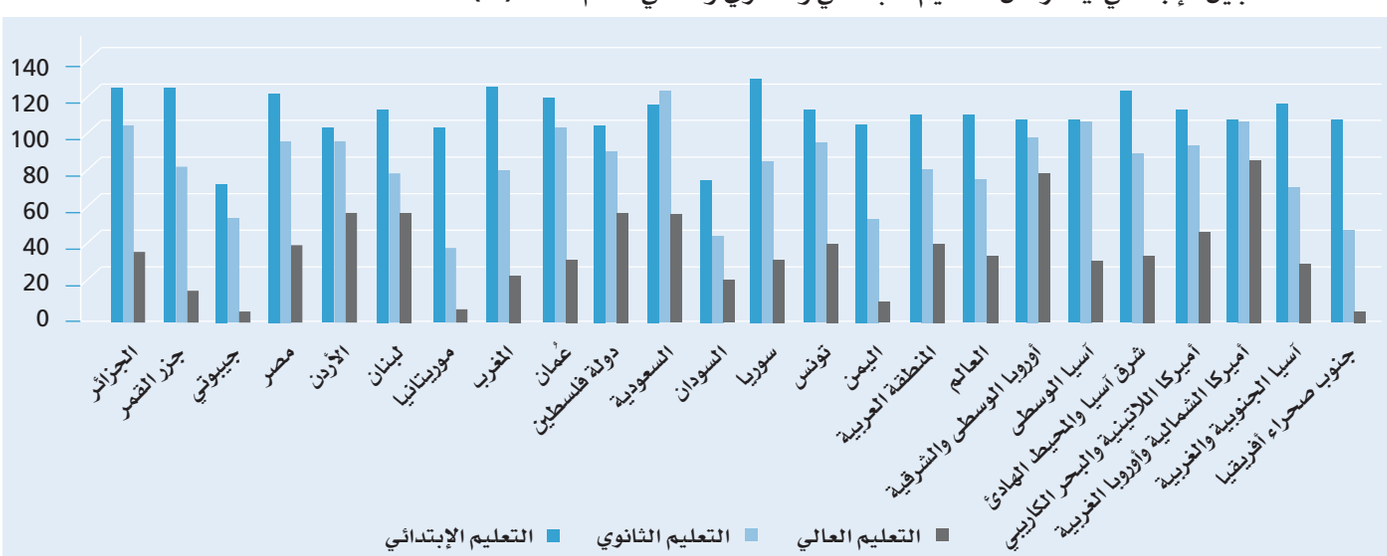

المصدر: UNESCO 2014a.

الهرم السكاني والتوسع في التعليم الثانوي وزيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي. رغم ذلك لم يستقطب التعليم الجامعي أكثر من 7 ملايين طالب عام 2008، أي ما يعادل 9% من إجمالي الطلاب. ولئن ارتفعت النسبة إلى 9 مليون طالب في 2012،[10] فإن هذه النسب لا تزال توكّد محدودية الفرص التعليمية المتاحة للشباب في المنطقة.[11] ويصل متوسط نسب الالتحاق بالتعليم العالي في العام 2012 بالدول العربية 26.1% مقابل 32% كمتوسط عالمي، و30.6% في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و70.9% في أوروبا الشرقية والوسطى و24.5% في آسيا الوسطى. بينما تصل نسبة الالتحاق في التعليم العالي (كمتوسط عام) للدول المتقدمة إلى 76% و94.3% في الولايات المتحدة. وفي كوريا الجنوبية تصل نسبة الالتحاق من الإجمالي 98.4%.[12]

رغم ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي فإنها لا تزال تؤكد محدودية الفرص التعليمية المتاحة للشباب في المنطقة

أما بالنسبة إلى نمو القيد، فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال السنوات العشر بين العامين الدراسيين 1999/1998 و2008/2007 كانت نسبة زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي في المنطقة تقترب من 256%. وهي قفزة كبيرة، يمكن فهمها إذا ما أدركنا أن نسبة النمو السكاني في هذه الفترة تزايدت إلى 139%، وبمقارنة ذلك بنمو شريحة الشباب في المرحلة الجامعية، نجدها تمثل 156%، وذلك بسبب الطبيعة الديمغرافية للتركيبة السكانية في المنطقة. وعند حساب معدل نمو القيد الإجمالي في التعليم العالي إلى الشريحة العمرية 18 إلى 24 سنة، نجد أن معدل القيد قد نما في تلك الفترة الزمنية من 18% إلى 22%.[13] وقفزت بلدان عربية خلال العقد نفسه قفزات كبيرة في معدل القيد الإجمالي للطلاب في التعليم العالي: الجزائر (14% إلى 24%)، والكويت (22% إلى 49%)، ولبنان (33% إلى 51%)، ودولة فلسطين (25% إلى 46%)، والسعودية (20% إلى 34%) وتونس (17% إلى 31%).[14]

وتشير الإحصاءات إلى تفاوت معدلات القيد الإجمالي على مستوى التعليم الجامعي بين دول المنطقة العربية. فهناك دول ترتفع فيها المعدلات إلى ما هو أعلى من المعدل العالمي (32%)، مثل السعودية (50.9%)، ولبنان (46.3%)، ودولة فلسطين (49.1%)، والأردن (46.6%)، وهناك بلاد أخرى تبذل جهوداً كبيرة لزيادة معدلات القيد مثل الجزائر (31.5%)، ومصر (30.1%) (الشكل 2.3).[15]

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها كثير من الدول العربية للارتفاع بمعدلات الالتحاق والقيد الإجمالي في التعليم العالي لتفي بمتطلبات التحول الاقتصادي الحادث فيها إلى اقتصادات المعرفة، لم يرافقها نمو مماثل في أعداد الخريجين. فما تزال نسب الطلبة الحاملين لدرجات تعليم عال دون ما هي عليه في الدول المتقدمة.

وبمقارنة نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ إلى السكان، نجد أنه بينما تصل هذه النسبة إلى ما يقرب من 18% في الأردن، فإنها لا تتجاوز في كل من مصر وتونس 9%، فيما تصل في دولٍ مثل إسبانيا والسويد إلى 25%.

الشكل 2.3

معدلات القيد الإجمالي في التعليم العالي: مقارنة المنطقة العربية ببعض المناطق الأخرى والمجموعات الدولية (%).

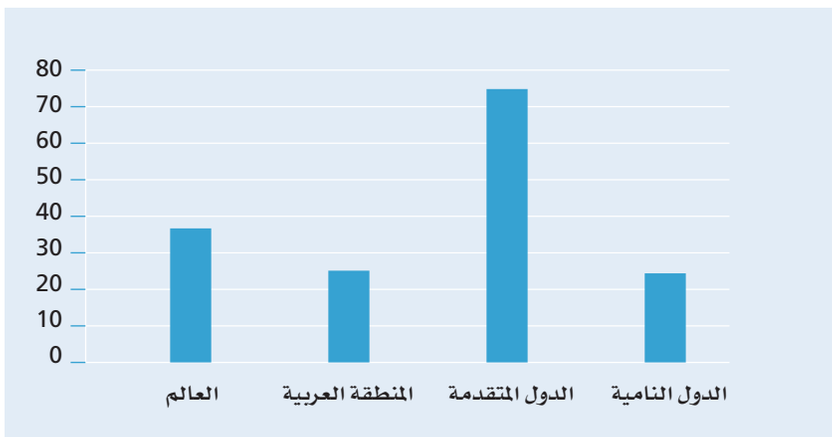

المصدر: UNESCO 2014a.

وتقترب من 20% في ألمانيا (الشكل 3.3).[16]

تعليم أدنى من الثانوي.

أما البعد الثاني، فيتمثل في عدم امتلاك

الشكل 3.3

معدل حاملي درجات تعليم عالٍ من السكان في عدد من الدول العربية ودول مقارنة (%)

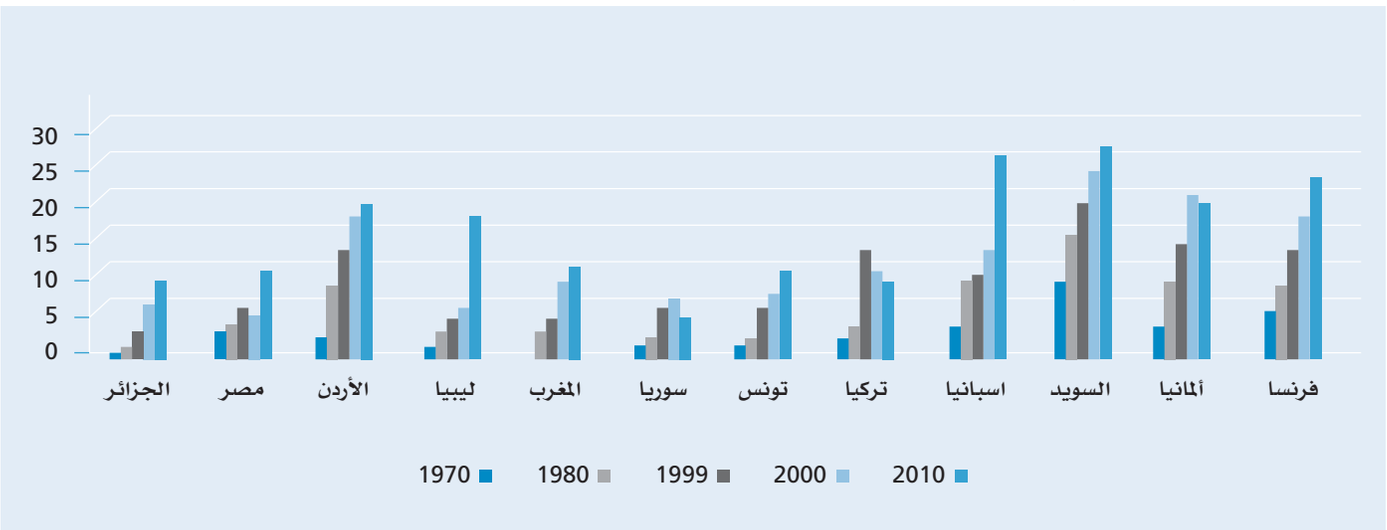

المصدر: Mouhoud 2012.

وبالنظر إلى ما سبق، نلاحظ أنّ نجاحات الدول العربية تنحصر في إنجازات كمية تتمثل بالخصوص في الارتفاع بمستويات الالتحاق والقيد بمختلف مراحل التعليم، وإن بدرجات متفاوتة، مقارنة مع ما أنجزته الدول ذات التنمية المتوسطة. فوفقاً لمؤشرات الأهداف التنموية للألفية لا تزال إنجازات البلدان العربية دون المأمول، باستثناء عدد قليل منها، وبالتالي تظلّ بعيدة عن متطلبات بناء رأس المال المعرفي للشباب اللازم لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة. فعجز البلدان العربية على توفير تعليم ثانوي على الأقل لأكثر من ثلث الشباب في سن التعليم، إنما تكمن خطورته في بعدين: يتمثل البعد الأول في الظاهرة التي يطلق عليها "الارتداد إلى الأمية" بمضي العمر الزمني. فقد بينت الدراسات الميدانية التي اعتمد عليها تقرير اليونسكو التعليم للجميع 2012، أن مهارة الحساب يفقدها الكبار مع الوقت. ففي الدول المتقدمة حيث انخفض معدل الأمية جذريا مع توسع التعليم، سجل واحد من خمسة راشدين نتائج سيئة على صعيد الكفايات القرائية الأساسية،[17] وتفقد هذه المهارة بشكل أسرع لدى الذين حصلوا على المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل. فكما تبين دراسات اليونسكو، واعتماداً على بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا يمكن الحصول على المهارات الأساسية اللازمة (مثل مهارات قرائية الوثائق ومهارات حل المشكلات) لسوق العمل في اقتصادات المعرفة إلا في التعليم الثانوي والتعليم العالي. وقد اتضح أن أكثر من 30% من الذين لم يستكملوا المرحلة العليا من التعليم الثانوي يعانون من ضعف المهارات الحسابية مقارنة مع 13% من الذين استكملوها.[18]

ويعني ذلك أن هناك أعدادا كبيرة من الشباب العربي محرومة من فرص تحصيل المعرفة، بل هم خارج منظومة التربية والتعليم التي هي حجر الزاوية في إعداد المواطنين، وتمكينهم من أدوات نقل المعرفة وإنتاجها. كما أن معدلات نشر التدريب المستمر المنخفض في البلاد العربية، تدل بوضوح على افتقاد الدول العربية للنظم المسماة بالفرصة الثانية التي تمكن الشباب الذي فقد فرصة التعليم خلال نموه العمري من الالتحاق بسلم التعليم مرة أخرى من خلال "الفرصة الثانية".

هناك أعدادا كبيرة من الشباب العربي محرومة من فرص تحصيل المعرفة، بل هم خارج منظومة التربية والتعليم التي هي حجر الزاوية في إعداد المواطنين وتمكينهم من أدوات نقل المعرفة وإنتاجها

مدى تحقيق مستويات نوعية متقدمة من المعارف والمهارات

تفيد التقارير والدراسات أنّ نظم التعليم والتدريب في البلاد العربية قد اتسمت بضعف الإنتاجية، وهي ظاهرة بيّنة في كل البلاد العربية، حيث لا يفسر النمو في التعليم أيا من أجزاء الزيادة في مخرجات التنمية.[19] كما أن مناهج التعليم في المنطقة العربية لا تولي أهمية كبيرة لتنمية شخصية الإنسان بقدر ما تهتم بالحفظ والتلقين وتركّز على المعارف التي يمكن قياسها في الامتحانات التقليدية، ولا تركّز على المهارات الوجدانية والاجتماعية على الرغم من تزايد الطلب عليها حاليا من قبل أصحاب العمل. فنظم التعليم بمستوياتها المختلفة قد تجاهلت المهارات الإبداعية ومهارات الحياة والفنون. وقد ضعفت الإمكانات الإبداعية لأجيال متعاقبة في المنطقة العربية. ولم تكتسب هذه الأجيال خبرة المهارات والمعارف بالمعنى الواسع، ومهارات التفكير والمهارات اللغوية في التواصل والمهارات المعرفية العامة، وهي المهارات الداعمة للفاعلية المعرفية والإبداع والإنتاجية.[20]

لا تولي مناهج التعليم في المنطقة العربية أهمية كبيرة لتنمية شخصية الإنسان بقدر ما تهتم بالحفظ والتلقين وتركّز على المعارف التي يمكن قياسها في الامتحانات التقليدية، ولا تركّز على المهارات الوجدانية والاجتماعية على الرغم من تزايد الطلب عليها حاليا من قبل أصحاب العمل

ففي سوريا مثلاً، وضمن دراسة لمنظمة العمل الدولية أشار أكثر من 90% من الشباب الذين نجحوا في عملية الإنتقال من المدرسة إلى العمل إلى أنهم لم يتلقوا أي تدريب يتعلق بوظائفهم. وحين سئلوا عن الصعاب التي يواجهونها في البحث عن عمل، اتضح أن نقص المؤهلات التعليمية والتعليم غير الملائم لسوق العمل هما عقبتين عبر عنهما 66.3% من إجمالي الأجوبة.[21] وفي دراسة أحدث، أعرب 15% فقط من الشباب في الوظيفة الأولى لهم أن التعليم النظامي كان مفيداً لهم في عملهم.[22] وفي مصر حيث قُدّر عدد الذين يتخرجون من المدارس بنحو 600000 شاب يتصارعون على ما يقارب 200000 وظيفة متاحة سنويا،[23] بينت إحدى الدراسات التي أجريت في العام 2007 في مصر أن 60 إلى 70% من أرباب العمل الذين شاركوا في الدراسة يجدون أن الشباب الذين يوظفون للمرة الأولى لا يستثمرون المعرفة المطلوبة في العمل، ولا يتمتعون بمهارات التواصل والكتابة المطلوبة.[24] وخلصت نتائج دراسة إقليمية في العام 2011 إلى نتائج مشابهة حيث أبدى أقل من 30% من مديري الموارد البشرية في مصر رضاهم عن مستوى الكفايات المناسبة للعمل لدى خريجي الجامعات وتنخفض هذه النسبة إلى النصف لدى خريجي البرامج المهنية.[25]

ويتوازى مع ذلك ضعف نظم التدريب والتعليم الفني الذي يعتبر من عناصر تطوير رأس المال المعرفي سواء في مراحل التعليم الجامعي أو بعدها؛ ولم تتجاوز قيمة المؤشر الفرعي "انتشار التدريب المستمر" من مؤشر المعرفة 3.97 مقارنة بنحو 4.02 كمعدل عالمي و4.63 في الدول ذات الدخل المرتفع.[26] يضاف إلى ذلك ما يعانيه هذا القطاع من بيروقراطية وجمود. ويؤكد تقرير اليونسكو (2012) أن التعليم الفني في عديد من هذه الدول ومنها الدول العربية، سيظل تعليماً من الدرجة الثانية إذا ظل بعيداً عن سوق العمل الحقيقية التي تنهض بالبلاد، وإذا ظل يفتقر إلى المهارات المطلوبة في عصر مجتمع المعرفة.[27]

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ اكتساب المهارات التي أشرنا إليها بوصفها المهارات والمعارف التي تحقق الفاعلية المعرفية للشباب لا يتم اكتسابها من خلال التعليم الرسمي وحده، بل من خلال التعليم والعمل في الحياة العامة، ومن خلال انخراط الشباب والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وأنشطة التدريب بعد الوقت في المصانع والشركات. كما يتم من خلال الأنشطة التطوعية في خدمة البيئة، ومن خلال مؤسسات متخصصة في تنمية الشباب ودعمهم ودمجهم في فعاليات سوق العمل. ونظرا لعدم اعتبار كل هذه الأنشطة في عملية التوظيف، فقد غابت عن الشباب روح المبادرة وقيم التطوع، وحافز المشاركة. ومن ثم افتقروا إلى أهم مصدر تربوي لتكوين الشخصية وصقل الفرد بالمعارف والمهارات العامة، وإكسابه مهارات اللغة، ورأس المال

المعرفي، ورأس المال الفكري، ورأس المال الاجتماعي. وهذه من أهمّ إشكاليات بناء الفاعلية المعرفية للشباب العربي.

أما في ما يتعلّق بنوعية المهارات العلمية والرياضية تحديدا (والتي تعتبر مفاتيح الحصول على المعرفة) وعلاقتها بالمستويات الدولية، فإن الاختبارات العالمية المتاحة حاليا عن المنطقة العربية لا يمكنها إخبارنا بالشكل الكامل المطلوب عن وضع الشباب العربي لأنها تعنى بالفئة العمرية دون 19 سنة، إلا أنها تعطي مؤشرات مهمة يمكن أن يستدلّ بها ومن خلالها على نوعية تأهيل الشباب الذي يستقطبه التعليم العالي.

ومن أهمّ المؤشرات الدالة على ضعف الفاعلية المعرفية للشباب العربي تلك المتأتية من الاختبارات العالمية مثل "تيمس" (قياس الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم في الصفوف الرابع والثامن والثاني عشر) و"بيزا" قياس امتلاك الطلاب في عمر 15 سنة للمهارات الأساسية في القرائية والثقافة الرياضية والعلمية). وقد بينت نتائج هذه الاختبارات في أعوام متعاقبة تدني مستويات التحصيل المعرفي والمهارات والمعارف العامة لمعظم الطلاب العرب عن المتوسطات العالمية في العلوم والرياضيات والقرائية.

وخلال دورة تيمس 2011، ظلت نتائج الدول العربية دون استثناء تحت المتوسّط الدولي (500)، وذلك في العلوم والرياضيات وفي الصفين الرابع والثامن على حد السواء. ففي موضوع الرياضيات في الصف الرابع على سبيل المثال، واستنادا إلى المتوسطات المسجّلة يمكن تصنيف الدول العربية المشاركة إلى ثلاث فئات: ذات المتوسط الذي يفوق 400 وهي الإمارات والبحرين والسعودية وقطر، وذات المتوسط فوق 300 ودون 400 وهي تونس والمغرب وعمان والكويت، وأخيرا فئة دون 300 ونجد فيها اليمن. وفي الصف الثامن (رياضيات)، شهدت بعض الدول تقدّما طفيفا مثل البحرين (409) وتونس (425) والسعودية (394) ودولة فلسطين (404) وقطر (410)، بينما شهدت كلّ من الأردن (406) وسوريا (380) وعمان (366) والمغرب (371) تراجعا بين عامي 2007 و2011. وحافظ لبنان على المستوى نفسه (449).[28]

ولم تخرج نتائج بيزا 2012 عن هذا الاتجاه، إذ لم تتجاوز نسبة الطلبة العرب المشاركين (الأردن وتونس وقطر) في المستويات الثلاثة العليا للأداء 3% في أحسن الحالات.[29] وذلك لا يتوافق في الواقع مع ما يشهده العالم من طلب متزايد على المهارات العالية ذات القدرات التنافسية، وينذر بمواجهة الدول العربية المتأخرة لصعوبات في توفير حاجتها من المهارات العلمية مستقبلا. وثمة إضاءات إضافية حول هذا الموضوع في التحليلات الواردة في الفصل الخامس والتي تتضمن نتائج تقييم مهارات وفاعلية عينة من الشباب العربي والتي تمت بناء على مسوح ميدانية أجريت، ربما لأول مرة في المنطقة العربية، في سياق الإعداد لهذا التقرير.

ضعف نتائج الدول العربية في الإختبارات الدولية ينذر بمواجهتها بصعوبات في توفير حاجتها من المهارات العالية ذات القدرات التنافسية

الشباب والتخصصات العلمية

تؤكّد البيانات وجود ضعف في كفاءة توزيع الشباب في الجامعات على التخصصات العلمية التي يحتاجها العمل. فإذا نظرنا إلى الشباب من خريجي التعليم العالي حسب ميادين الاختصاص في الدول العربية التي تتوافر عنها البيانات، نجد اختلالا بين تخصصات هؤلاء الخريجين واحتياجات المجتمع إلى كفاءات عالية قادرة على جعل الاقتصاد بمختلف أوجهه يعتمد على المعارف الحديثة الموثوقة.[30] ففي جزر القمر، نسبة خريجي الاختصاصات غير العلمية تتخطى 84%، وتتخطى هذه النسبة 75% في دولة فلسطين فيما تتخطى 62% في كل من الأردن والسعودية ولبنان والسودان والإمارات (الجدول 1.3).[31] ونشهد بالتالي مفارقة تتمثّل في وجود فائض من الخريجين من كليات وأقسام نظرية مختلفة ليس أمامهم آفاق حقيقية للعمل، بينما تفتقر أسواق

العمل الداخلية إلى خريجين في اختصاصات عدة يعزف الشباب عن الالتحاق بدراساتها ومتابعتها. ويترتب على ذلك ظهور خلل بنيوي في العلاقة بين الخريجين وسوق العمل أدى إلى تفاقم بطالة الخريجين. ويقترن عزوف الشباب عن التخصصات العلمية بغياب العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحفزة لهذه التخصصات والتي ترجع الى طبيعة التنمية والهيكلية الاقتصادية السائدة.

يقترن عزوف الشباب عن التخصصات العلمية بغياب العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحفزة لهذه التخصصات والتي ترجع الى طبيعة التنمية والهيكلية الاقتصادية السائدة

ونلاحظ في الجدول 1.3 أن معدلات التخرج في مجالات العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال والتربية هي الأعلى من مجمل خريجي التعليم العالي. غير أنّ هذه العلوم على أهميتها لا يمكن أن تحجب النقصَ الواضح في خريجي العلوم التقانية، وهو ما يدعو إلى التساؤل حول مدى مواءمة أعداد الخريجين لاحتياجات تسيير عجلة بناء مجتمع المعرفة، ومع احتياجات المجتمع لمشاركتهم في توظيف معارفهم وكفاياتهم في أسواق العمل والإنتاج المعرفي. ذلك أنّ الطموح إلى إدماج الشباب العربي بفاعلية في عملية نقل المعرفة وإنتاجها وتحريك المجتمع نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلّب مختصين في العلوم والتكنولوجيا ومجالات الهندسة والطب مثلما يتطلب مختصين في ميادين العلوم الاجتماعية والتربية وغيرها. وهذا ما لا توفره منظومات التعليم العالي في الدول العربية حاليا.[32] وبالمقابل، نلاحظ أن دول آسيا قد زادت في استثماراتها في تخصصات الهندسة والعلوم الطبيعية وعلوم الكومبيوتر، وأن عدد خريجيها في هذه التخصصات يزيد على خريجي أوربا وأميركا الشمالية مجتمعتين. فآسيا تنتج مهندسين أكثر مرتين مما تخرجه أميركا الشمالية وأوروبا مجتمعتين. وفي الولايات المتحدة الأميركية، يمثل الطلاب الأجانب ما يقارب نصف طلاب شهادة الدكتوراه في الهندسة والرياضيات وعلوم الكومبيوتر.[33]

مهارات عدد كبير من الخريجيين دون المستوى المطلوب

أكّد تقرير البنك الدولي للعام 2007 حول "الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة" أن ملاءمة نظم التعليم والتدريب في المنطقة لمتطلبات سوق العمل تبدو ضعيفة. فالتعليم يخرج عمالة منخفضة الجودة ولا يتلاءم مع الموجة العالمية للتغيير والانتقال إلى اقتصادات المعرفة التي تتطلب مهارات معرفية وقدرات التعامل مع التكنولوجيات المتقدمة ومهارات في اللغة الإنجليزية ومهارات في التفكير بعد المعرفي.[34]

الجدول 1.3

توزيع نسب خريجي التعليم العالي نسبة لميادين الاختصاص في العام 2011 أو أقرب عام إليه (%)

الدولة	تربية	علوم إنسانية وفنون	علوم	علوم اجتماعية وقانون وإدارة أعمال	زراعة	هندسة وتصنيع وإعمار	صحة	خدمات	غير ذلك غير محدد
الجزائر(2011)	1.83	23.86	11.7	41.01	1.63	13.25	3.47	1.54	1.7
جزر القمر (2012)	9.26	11.87	9.78	54.22	..	2.17	3.21	9.48	..
جيبوتي (2009)	..	30.77	27.79	17.27	..	18.68	..	5.49	..
الأردن (2011)	19.43	17.6	9.72	28.06	5.44	6.4	2.98	0.49	9.88
لبنان (2011)	5.01	12.62	10.99	46.49	0.49	12.35	11.19	0.81	0.02
المغرب (2010)	6.49	13.14	22.5	33.18	1.43	12.40	5.64	4.6	0.62
عمان (2010)	8.8	15.89	21.52	24.59	0.84	17.42	10.22	0.73	..
دولة فلسطين (2012)	34.13	9.39	8.65	31.17	0.37	7.27	8.46	0.53	0.03
قطر (2012)	5.23	18.64	6.35	34.59	...	27.22	5.49	2.49	..
السعودية (2012)	9.05	27.34	20.65	23.73	0.39	8.31	8.5	1.97	0.06
السودان (2012)	22.74	11.97	7.4	28.19	4.31	8.63	10.45	0.89	5.43
تونس (2012)	0.5	18.74	25.92	23.72	1.55	16.46	9.19	3.92	..
الإمارات (2012)	8.24	8.93	12.1	49.94	0.10	13.92	5.45	0.83	0.48

المصدر: UNESCO 2014a.

وكشفت دراسة مسحية أجريت في عدة دول حول رضا الشركات عما يوفره سوق العمل من عمالة متلائمة المهارة مع احتياجات هذه الشركات، أن الشركات في عينة الدول العربية المشاركة كانت الأكثر شكوى من عدم توفر المهارات الملائمة (الشكل 4.3).[35] وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الربط بين ارتفاع نسب البطالة الشبابية وما أطلقوا عليه "فجوة المهارات"، أو بعبارة أخرى تدني مخرجات نظم التعليم والتدريب، وعدم قدرتها على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.[36] إلا أننا نؤكد في هذا التقرير المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في تقديم برامج تدريبية مستمرة مهيأة للعمل من ناحية، وإصلاح مستمر لنظم التعليم من ناحية أخرى. إن التعليم والتدريب المستمر لا بد أن يصبح فلسفة دائمة تنظمها السياسات في الدولة التي تسعى إلى مجتمع المعرفة.

قدرات الشباب الذاتية في مجالات المعلومات والاتصالات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً محورياً في تعميم المعرفة بتكثيف منابعها وأعداد متلقيها وانتشار قواعدها في كل قطاع من نسيج الحياة المعاصرة. وأصبحت عملية إتقان مهاراتها ذات تأثيرات ملموسة وسريعة على مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية للأفراد والجماعات. ولذلك، يعد تملك الشباب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الشروط الأساسية للمشاركة في إحراز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء اقتصاد يستند إلى المعرفة ونقلها وإنتاجها وتوظيفها.

وعلى الرغم من التفاوتات من دولة إلى أخرى، فإن الشباب العربي في جميع الدول العربية قد نجحوا بشكل عام في اللحاق بموجة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها على الرغم من بقاء العديد منهم في مستويات أقل من المستوى العالمي في هذا المضمار. وتظهر بيانات البنك الدولي (2014) حول استخدام الإنترنت في الدول العربية أن معدلات النفاذ إلى شبكة الإنترنت تصل في بعض الدول إلى أقل من 10 لكل مئة شخص (جزر القمر وجيبوتي والعراق وموريتانيا والصومال)، فيما تصل إلى أكثر من 85% (في قطر والبحرين والإمارات)، وهي درجة استخدام مناسبة تقارب النسب المسجلة في الدول المتقدمة.[37]

ويعود تأخر بعض الدول العربية من حيث مستويات استخدام الإنترنت عن معدلات الدول المتقدمة وعن المعدل العالمي إلى ارتفاع تكلفة الإنترنت في الدول العربية وعدم توفير آليات تسمح باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتجارة والأعمال الحكومية، وكذلك إلى ضعف البنى الأساسية لهذه التكنولوجيا في الدول العربية وعدم وجود خطة لتيسير استخدام الشباب لها.[38]

نجح الشباب في جميع الدول العربية بشكل عام في اللحاق بموجة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها على الرغم من بقاء العديد منهم في مستويات أقل من المستوى العالمي في هذا المضمار

الشكل 4.3

نسبة الشركات التي تعتبر مستوى المهارات عقبة رئيسية (%)

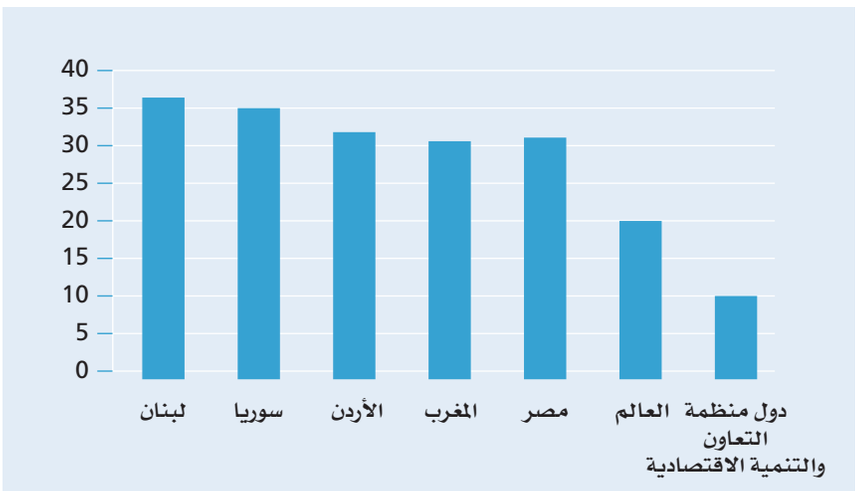

المصدر: O'sullivan et al 2012.

وحول تزايد أهمية التكنولوجيا الجديدة المتقدمة في مجالات بناء الفاعلية المعرفية للشباب، أوضحت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2011، شملت 45 بلداً، أن نحو خمس الطلاب المشاركين تقع نتائجهم دون المستوى الأساسي في كفاءة استخدام الكومبيوتر.[39] وسيقدم الفصل الرابع من هذا التقرير تحليلات أكثر تفصيلا

حول تقانة المعلومات والاتصالات ضمن تعامله مع البيئات التمكينية لنقل المعرفة وتوطينها وإدماج الشباب في عملياتها.

المشاركة الفاعلة للشباب في أنشطة البحث العلمي والابتكار

لا شكّ أنّ امتلاك الشباب لقدرات ومهارات في مجالات البحث والابتكار والتجديد من شأنه أن يساهم بجدية في تسيير دفة الأنشطة التي تؤدي إلى توسيع نطاق المعرفة ونشرها وتجديدها وتطويرها واستخدامها. وتقاس فاعلية هذه الأنشطة بمؤشرات متعددة أهمها ثلاثة: عدد البحوث المنشورة والإصدارات العلمية، وأنشطة التطوير والابتكار، وعدد براءات الاختراع المسجلة لدى المكاتب المختصة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البيانات المتاحة لا تخوّل حصر المساهمة الشبابية "الصافية" في مجال البحث والابتكار، وبالتالي تكمن أهمية المؤشرات الخاصة بهذا المجال في إعطاء فكرة عن حركة البحث والابتكار العربية باعتبارها أرضية لاندماج الشباب في نقل المعرفة وتوطينها. وتشير جميع البيانات المتاحة إلى قصور واضح في هذا المجال وفي مختلف الدول العربية مما يشير ضمنيا إلى انخفاض فاعلية الشباب على هذا المضمار.[40]

الفاعلية الثقافية للشباب العربي

إن فهم الفاعلية الثقافية للشباب العربي وما تستند إليه من مفاهيم الثقافة والقيم والمواطنة التي سبقت معالجتها مفاهيميا في الفصل الثاني، يفتح لنا نوافذ لمعرفة التحديات التي تواجه دول هذه المنطقة في أيامنا هذه في ما تواجهه من عوائق أو فرص لنقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا.

فالشباب يشكلون بعدا مهماً في عملية التفاعل الجارية على الأرض العربية بين العوامل الاجتماعية والسياسية والمعرفية المحلية والعوامل العالمية بمتغيراتها المختلفة، والتحول إلى اقتصادات المعرفة والعولمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي تحولات من شأنها أن تنبه صانعي السياسات في المنطقة إلى ضرورة تركيز الاهتمام على واقع أكثر من 100 مليون شاب في بنية ديمغرافية يجب تأهيلها ثقافيا لتلعب دورا قويا في إحداث نقلة نوعية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول، وتكون فاعلة في بناء معطيات عصر المعرفة.

الأطر العامة لثقافة الشباب في المنطقة العربية

تتسم قيم الشباب العربي وثقافتهم بكونها تركيبة تمتزج فيها شتى المصادر، إذ تتنازع الشباب العربي هويات مختلفة، وكثيراً ما تكون متناقضة مثل العرقية والنوع والجنس والروابط الأسرية والأيديولوجيات السياسية والأعراف الاجتماعية.[41, 42] ويرجع الباحثون وجود تراكيب معقدة من الثقافة والهوية ومشكلات مفهوم المواطنة إلى مجموعة من العوامل منها التاريخ السياسي للمنطقة،[43] والتاريخ الثقافي،[44] والتنمية والاقتصاد السياسي[45] والعولمة والمتغيرات العالمية وبزوغ ثورة المعرفة والاتصال،[46] ومنها طبيعة النظم السياسية والبيئات التمكينية.[47]

إن كل هذه العوامل تتداخل وتؤثر في آن واحد في تكوين هوية الشباب العربي وثقافته، وقيمه ونمط المعرفة الباطنة في أذهانهم، وبالتالي في تشكيل حقوقهم السياسية والاجتماعية كمواطنين لهم الحق في الحماية الاجتماعية والتنمية الإنسانية. من هنا، نرى أن مدخلنا إلى تحليل وفهم ثقافة الشباب وهويتهم وأوضاعهم في المواطنة إنما يكمن في فهمنا للأبعاد السياسية التاريخية الاقتصادية للمنطقة العربية، وتفاعلها مع المؤثرات الثقافية المعاصرة الآتية من العولمة.

فالمنطقة العربية أرض مفتوحة مترامية الأطراف. فهي، جغرافياً، تتوسط العالم من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلنطي

تتسم قيم الشباب العربي وثقافتهم بكونها تركيبة تمتزج فيها شتى المصادر، إذ تتنازع الشباب العربي هويات مختلفة، وكثيراً ما تكون متناقضة مثل العرقية والنوع والجنس والروابط الأسرية والأيديولوجيات السياسية والأعراف الاجتماعية

غرب أفريقيا، ومن البحر المتوسط في الشمال، الشاطئ الجنوبي لأوروبا، حتى بحر العرب والمحيط الهادي جنوباً. يشقها في المنتصف بين آسيا وأفريقيا البحر الأحمر الذي يربط بواسطة قناة السويس بين الشمال والجنوب. وفي هذا الموقع الجغرافي الفريد شهدت المنطقة العربية مهبط الأديان السماوية الكبرى الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلامية)، وشهدت حضارات متنوعة تعاقبت على مدى تاريخ طويل من الفرعونية والآشورية والرومانية والمسيحية والإسلامية. وعاش على أرضها إلى جانب العرب، كقوة محورية سكانية، أعراق من بربر وأكراد وسلالات عرقية أخرى متنوعة. وقد فتح هذا الموقع الجغرافي المفتوح المتميز بحضاراته التاريخية على المنطقة موجات استعمارية طويلة. وكانت حقبة الغزو العثماني منذ نهايات القرن السادس عشر حتى بدايات القرن العشرين، حقبة طويلة مليئة بالأحداث، ساهمت في نشر التخلف الثقافي والاجتماعي، حيث كانت الإمبراطورية في عقودها الاخيرة، بالتعبير الأوروبي، دولة الرجل المريض، أي دولة متخلفة مفككة.

ولأنه لا يمكن تبني التحديث جزئياً، كان على العثمانيين أن يأخذوا طريق الحداثة كلا متكاملاً، لكنهم لم يفعلوا.[48] وقد اختلفوا بذلك عن اليابانيين في علاقتهم بالحداثة الأوروبية، إذ لم يتخوف اليابانيون من الحداثة الأوروبية بل تفاعلوا معها بانفتاح ومزجوها بتراثهم. وفي جيل واحد تحولت اليابان من تقاليد تاريخية إلى الحداثة، ونقلت عن الغرب كل شيء من الصناعة إلى التعليم إلى الطب إلى الرعاية الاجتماعية ونظم دولة الرفاه للشعب.[49] لذلك فشل العثمانيون ونجح اليابانيون،[50] وتعطّل مشروع محمد علي في بداية القرن التاسع عشر في بناء مصر الحديثة.

وهكذا ورثت بلدان المنطقة العربية التخلف الثقافي والاجتماعي، وتوارثت الدول الأوروبية تركة الرجل المريض (العثماني). وابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، نهضت الدول العربية نحو الاستقلال والبحث عن التنمية والحداثة. وتنوعت الحركات والمداخل الاجتماعية والسياسية الباحثة عن النهضة: الناصرية، والقومية، والإسلامية والسياسية، والليبرالية، وتصاعد ظهور الإسلام السياسي الراديكالي خلال السبعينيات في المنطقة بعد هزيمة الناصرية، ونكسة يونيو/حزيران 1967. وتزايد صعود هذا التيار من خلال أحداث هزيمة السوفييت في أفغانستان، وأحداث غرب آسيا في الهند وكشمير وباكستان وأندونيسيا، وتفاعلات هذه المنطقة مع القوى العالمية الجديدة.

يضاف إلى هذه العوامل التاريخية عامل لا يقل أهمية يتمثل في الموجة الثانية من العولمة وما صاحبها من ثورات علمية وتكنولوجية (الإنترنت وشبكاته الاجتماعية، الموبايل بإمكانياته الهائلة، والميديا الإلكترونية والفضائية) جعلت العالم قرية واحدة مفتوحة على ثقافات وقيم متنوعة ومتعدّدة، ومواد ثقافية لم ينتج منها العرب سوى القدر اليسير. إلا أنّ هذه القرية الكوكبية الواحدة ما فتئت تشهد مظاهر عديدة من الانقسام وانعدام العدالة واللامساواة وغيرها، وما فتئت تتسع فيها الهوة بين الأغنياء الذين يمتلكون الاقتصاد والعلم والمعرفة والتكنولوجيا والفقراء الذين يفتقدون لكل ذلك، فالأقوياء والأغنياء يزدادون قوة وثراء والضعفاء والفقراء يزدادون فقراً وضعفاً.[51] كما أفضت العولمة، بما حملته من تنويعات سياسية وثقافية واقتصادية، إلى تأثيرات شديدة على الشباب العربي، ألقت بثقلها على سؤال الهوية والثقافة العربية الذي لم تتم الإجابة عنه حتى اليوم.

أفضت العولمة، بما حملته من تنويعات سياسية وثقافية واقتصادية، إلى تأثيرات شديدة على الشباب العربي

واليوم ازدادت الأزمة حدة، وزاد خليط الثقافة وتنوعت وتعددت مصادرها، وبالتالي زاد السؤال صعوبة. ويزيد كل ذلك من أهمية السؤال حول إمكانية تحقيق مطمح الولوج إلى مجتمع المعرفة، ونقل المعرفة وتوطينها دون مساءلة ماهية الثقافة: الهوية والقيم والمواطنة. فإلى أي حد يمتلك هذا الشباب

قيماً وهوية وحقوق مواطنة توفر لهم القدرة على التفاعل مع عصر المعرفة، متخطين ما يواجههم من عقبات، للتفاعل مع عالم القوة القائم على المعرفة والتقدم التكنولوجي؟

السمات الأساسية في القيم والثقافة المعاصرة للشباب العربي

ما زالت أساليب التنشئة التقليدية سائدة

أحدثت التفاعلات بين العوامل التاريخية والسياسية التي أشرنا إليها، وكذلك التفاعلات بين الموروثات الثقافية في الثقافات الوطنية والإقليمية والتيارات الثقافية الوافدة مع العولمة، سمات أساسية رصدتها أبحاث ودراسات عديدة.[52] فقد رصدت هذه الدراسات مجموعة من الخصائص العامة التي اتسمت بها الثقافة والهوية ومنظومة القيم لدى الشباب في المنطقة العربية. أولا، وجود هوة ثقافية بين الأجيال (الآباء والأبناء). وثانياً، مشايعة الشباب لهويات مختلفة ووجود ما يسمى "هُجْنة ثقافية" متنوعة أفقياً بين الأجيال، بحكم هذا الواقع التاريخي الثقافي السياسي. وثالثاً، أنه مهما تعدد واختلف الشباب العربي بحكم الاختلافات الجغرافية والمستويات الاقتصادية والانتماءات الثقافية، فإنه يقطع كل هذه الاختلافات الجغرافية والمستويات الاقتصادية والانتماءات الثقافية خط ثقافي قوي نابع من التراث الثقافي للمنطقة نطلق عليه ظاهرة البطريركية العربية التي ترتكز على الدين والأسرة والعرق أو الطائفة. وهو اتجاه قوي يحافظ على القيم العربية التقليدية، وما يزال هو الاتجاه الأقوى، ولا سيما في غياب سياسات تنموية ثقافية تجدد الثقافة والقيم وتكوّن ذهنية ترتبط بالعلم والحداثة لدى الشباب. ورابعاً بروز دوافع ثقافية جديدة نابعة من الحركات العالمية خصوصا في قضايا المرأة، وحقوق الإنسان والبيئة والحرية الجنسية، والمواطنة، وعولمة التجارة، وهي دوافع تتزايد باستمرار مع تزايد تأثير الفضائيات والهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، بل بتأثير قوى عالمية منظمة ومؤسسات فاعلة. ويؤثّر تزايد هذه العناصر في تكوين عناصر ثقافية وقيمية جديدة تستقر في ذهنية الشباب تارة وتتصارع مع الموروث تارة أخرى، لكنها في النهاية تزيد من ظاهرة "الهُجْنة الثقافية والقيمية للشباب في المنطقة العربية".

من أهم خصائص ثقافة الشباب وجود هوة ثقافية بين الأجيال، وهجنة ثقافية وظاهرة البطريركية العربية، إلى جانب دوافع ثقافية جديدة نابعة من الحركات العالمية

ما زال مناخ قيم المعرفة التقليدية سائداً

تؤكّد إحدى الدراسات أن النظام القبلي الذي تتّسم به معظم البلدان العربية، كما هو الشأن في معظم الدول النامية، لا يشكل فقط الممارسات المجتمعية الرئيسية في هذه البلدان، بل يربط الجماعات الاجتماعية بعلاقة النسب، ومن ثم فإن المعارف القبلية تظل معرفة دائمة تنتقل من جيل إلى جيل من خلال الوسائل التقليدية الميسرة، مثل الحكاوي والأساطير. وإلى حدّ ما تنتشر هذه المعرفة أيضاً بالقصور الذاتي، حيث قليلاً ما تتعرض هذه الثقافة وما تتضمنه من معارف وقيم لقوى التغيير، وبخاصة في غياب حركات إصلاحية هادفة إلى تنمية ثقافية وتجديد ثقافي.[53] ويظلّ النظام القبلي قائماً في غياب حركات إصلاحية، وهو كنظام ضابط لنظام المعرفة المجتمعي، حيث رئيس القبيلة أو أي وجه أبوي مثل رجل الدين، هو المصدر الطبيعي للمعرفة النابعة من الأسرة أو الدين أو القبيلة، أو هو بوابة المعرفة، وتجسيد العلاقات بين الأجيال من خلال الذاكرة الحية للقبيلة، وليس من خلال نظام مقنن حديث أو شبكة تخزين معلومات، كما نجده في المجتمعات الغربية المتقدمة.

إن نسق المعرفة القبلية المنقول من خلال التنشئة وتأثير الوجه الأبوي يمثل المعرفة المضمرة. وإذا أدخلنا شبكة معلومات حديثة في هذا النسق القبلي دون تغير بنية القيم المحايثة في هذا النسق، ودون حركة تنمية ثقافية حقيقية، فسوف تظل شبكة المعلومات والمعرفة في أنظمة المعلومات هذه تمثل معرفة صريحة في المجتمع. ومن ثم تظل شبكة

المعلومات هذه دون تأثير في حركة تشكيل فاعلية الشباب المعرفية. ذلك أن المعرفة والقيم المؤثرة التي تحتاج إليها المجتمعات لأغراض التنمية وإحداث مرحلة انتقال نوعية في المجتمعات العربية إنما توجد في المعرفة الضمنية.[54] فالمعرفة الصريحة، مهما تنوعت قواعد المعلومات وشبكات المعرفة، ليس لها تأثير في تشكيل السلوك ونظم الإدراك المعرفية الثقافية التي تشكل رؤية الناس لعالمهم وقيمهم ونمط معارفهم. ومع ذلك يعطي ميرغاني محمد [55] نظرة متفائلة من حيث قدرة المجتمعات العربية على إحداث تغيير، ذلك أن المشكلة في هذه البلاد ليست في جذور الثقافة العربية. فالجذور قد جاءت بفلاسفة وحضارة عربية في يوم ما، حينما تهيأ لهذه المنطقة فلاسفة ومفكرون استطاعوا أن يحتفظوا بالحضارة اليونانية ونقلها إلى الغرب خصوصا خلال القرنين الرابع والخامس الهجري في نطاق ما كان سائدا في تلك الحقبة، بعكس الآن، حيث خفت صوت المفكرين والعلماء وانتشرت ثقافة التطرف الديني والقبلية.

فجوة ثقافية بين الأجيال وهُجنة ثقافية بين الشباب

تتفاوت شدة الفجوة الثقافية بين الأجيال ونمطها من بلد عربي إلى آخر. لكن نشأة ثقافة الشباب تدور الآن، في معظمها، حول ثورة نظم الإعلام والتواصل الفضائية والإلكترونية (الإنترنت والتليفزيون). وكما يرى أحد المحللين، فقد خلقت هذه الميديا نوعاً من الجماعات الافتراضية التي تجمعت حول وسائل التكنولوجيا المتقدمة لترى عوالم جديدة. وظهرت قواسم مشتركة بين هذه الجماعات في شكل لغة تعبيرية يعاد إنتاجها بتزايد، وطقوس وشعارات استهلاكية، واستعمال تكنولوجيات متقدمة، أي ثقافات هجينة تتبدى في أنواع موسيقى، وماركات ملابس ولغة وترميزات تؤكّد أن ثقافة الشباب العولمية هي خليط من تأثيرات ثقافية عولمية متنوعة متفاعلة مع الأبعاد الثقافية المحلية والإقليمية".[56]

وفي هذا الصدد يؤكّد "مركز أصداء" في دراساته المسحية لعامي 2008 و2014،[57] أن الشباب العربي لديه طقوس استهلاكية وعادات حياتية شبيهة بالشباب الغربي ويستعملون تكنولوجيات مشابهة لأقرانهم في الغرب. ولعل هذه السمات المشتركة (اللغة والملابس والتكنولوجيا وعادات الحياة الغربية) هي ما يوحّد جماعات الشباب العربي ويربط بينها، ويجعل الهوة تتسع بينهم وبين الآباء. وطبيعي أن تختلف ثقافة الآباء الذين لم يعيشوا هذه الحياة عن ثقافة الأبناء الذين يتابعون تعليماً عالياً، ويتعايشون بانفتاح مع إمكانات العالم من حولهم.

ومن شأن هذا التسارع في انتشار الثقافة العولمية "الهجينة" بين الشباب أن يؤدي إلى ضعف تأثير الآباء على الشباب وضعف تأثير الأسر عليهم في المدى القريب أو البعيد، مقابل ازدياد تأثير الأقران العرب والأجانب. وهكذا تزداد الهوة الثقافية بين الآباء والأبناء اتساعاً، وسوف تتلاشى مع الزمن الترميزات البطريركية التراتبية الذكورية التي اتّسمت بها سلطة الآباء تقليدياً في الثقافة العربية. وقد يؤدي ذلك إلى ضعف نموذج التنشئة الاجتماعية التقليدي. وربما بدأت بوادر ضعف سيطرة هذا النموذج أو تآكل سلطته الثقافية تلوح في مناطق الحضر العربية. وقد فتح ذلك الباب نسبياً أمام الشباب العربي ليساهموا في صنع ثقافتهم حتى وإن كانت هجينة.

وترصد الدراسات والبحوث أن ثمة عناصر تقليدية تميز هوية الشباب العربي وتؤثر على رؤاهم وأولوياتهم. وأهم هذه العناصر الدين والأسرة والمجتمع أو بالأحرى العرقية، والطائفية. فقد بينت المسوح التي تمت على الشباب العربي في المنطقة في أعمار بين 18 إلى 24 سنة، أنّ للوالدين التأثير الأكبر حيث وصلت نسبته إلى 67%، ويليه تأثير العائلة بنسبة 58%، وتأثير الدين بنسبة 56%.[58]

تتفاوت شدة الفجوة الثقافية بين الأجيال ونمطها من بلد عربي إلى آخر. لكن نشأة ثقافة الشباب تدور الآن، في معظمها، حول ثورة نظم الإعلام والتواصل الفضائية والإلكترونية

وفي ما يتعلّق بالهوية والقيم التقليدية، وخلافا للشباب الغربي، أبدى الشباب العربي تناقضا في الآراء حيث عبّروا عن تمسكهم واعتزازهم بهويتهم العربية التقليدية من جهة، وعن تبنيهم قيماً ومعتقدات جديدة من جهة أخرى. وأعرب 4 من أصل 10 شباب عرب عن موافقتهم على أن المعتقدات التقليدية قديمة الطراز وتنتمي إلى الماضي، وعلى أنهم يفضلون اعتناق المعتقدات والقيم "العصرية". ويتزايد معدل الشباب الذين يتبنون المعتقدات والقيم "العصرية" حيث بلغت النسبة 17% في العام 2011، ثم 35% عام 2012، و40% في العام 2013، ووصلت إلى 46% في العام 2014.[59]

وفي دراسة عن الشباب المصري، أكّد نحو 96% من العينة على أهمية الدين في الحياة، وأكد 82% منهم على أهمية الحفاظ على القيم والعادات المستمدة من الدين والأسرة. كما كشفت الدراسة نفسها عن التأثير الديني على الحياة والإيمان الراسخ بالقدرية، إذ ذكر 69% من الشباب المصري، على سبيل المثال، أن كل شيء مقدر مسبقاً ومحتوم، ولم تتعد نسبة من أقروا بأنهم يحددون قدرهم بأنفسهم 7%. وقد اتخذ 25% موقفاً محايداً من القدرية وحرية الاختيار. وارتفعت هذه النسبة بين النساء والأقل تعليماً إلى 79% من العينة.[60] وفي مصر أيضا وطبقاً للمسوح التي أجراها دليل "صلتك" ومركز غالوب فإن 63% من الشباب المصري يعتبرون تكوين أسرة من أهم الأهداف بالنسبة للبنات والبنين.[61] وفي البحرين، أبدى تسعة من عشرة من الشباب تمسّكهم بالتقاليد من أجل الأجيال القادمة.[62] وفي لبنان، أبدى الشباب اهتماما بالأسرة والهوية الوطنية وأقرّوا ارتباطها الوثيق بالطائفة. وفي الدراسة نفسها، تبيّن أن المصدرين الأساسيين للقيم الحاكمة للشباب العربي هما الدين كوجه للأخلاق، والأسرة وعلاقتها بالطائفة.[63] وفي الأردن، كشف المسح الذي أنجزه معهد بحوث عصام فارس في الجامعة الأميركية أن ثلثي المبحوثين (67%) يشعرون أن تحقيق النجاح في الحياة يعتمد على مكانة أسرهم في المجتمع، وليس على مجهودهم، وأن الدين يلعب دوراً قوياً في تحديد هوية وقيم الشباب الأردني، حيث فاقت نسبة الذين يعرفون أنفسهم أولاً بأنهم ينتمون إلى الأمة الإسلامية 34% وأولئك الذي يعرفون أنفسهم أنهم أردنيون أولاً 31%. كما أعلن معظم الأردنيين 58% اعتزازهم بوطنهم وعبروا عن ثقتهم الكبيرة في مؤسسات الدولة مثل الجيش والقضاء والشرطة ولكن على نحو أقل في البرلمان والإعلام والقطاع الخاص.[64]

هناك فرق بين الأسرة الأبوية المستبدة اللاغية لهوية الفرد والأسرة التي تعلى قيمة الفرد وتنمي العقلانية والتفكير والإبداع

وقد انعكست اتجاهات الشباب التقليدية على قضايا النوع. فقد بينت دراسة في مصر أن الشباب يعتقدون أن الرجال أفضل من النساء في العمل، وتزداد هذه النسبة بين الشباب الذكور وتقل (بفارق 3 درجات فقط) بين الإناث. وقد ذكر 87% من العينة أنه في حالة ندرة فرص العمل فإنه يجب إعطاء الأولوية للرجال في الحصول عليها نظراً لأن الرجل هو المسؤول أساساً عن كسب الرزق في الأسرة. واتساقاً مع ذلك، فقد أظهرت النتائج أنّ نسباً مرتفعة من العينة، معظمها من الإناث، تؤكّد أن دور المرأة كربة بيت يمكن أن يعطيها الشعور نفسه الذي يحققه العمل خارج المنزل.[65] وبينت مسوح أخرى أن 58% من الرجال و73% من النساء بين سن 18 و24 سنة يؤمنون بالمساواة بين النساء والرجال وضرورة الحصول على فرص متكافئة في العمل.[66] وفي حين وافق 69% من الشباب الغربي الذكور على حق المرأة في الحرية وعلى تطبيق المساواة بين المرأة والرجل في مكان العمل، كانت النسبة لدى الشباب العربي الذكور في حدود 58%، وبلغت لدى الشباب الإناث 73%.[67]

وتؤكّد هذه النتائج الروحَ الأبوية الذكورية السائدةَ في المنطقة العربية. ومن الملفت للنظر أنها سائدة لدى الكثير من نساء

المنطقة، الشابات منهن والأكبر سنّا. وهذه الروح الأبوية المنحازة ضد النساء والمنتشرة في صفوف الشباب تتغلغل في منظومة القيم الاجتماعية بشكل عام حتى بين المتعلمين، مما يدفع للتساؤل عن دور التعليم في تغيير النظرة الاجتماعية القائمة على عدم المساواة بين الجنسين، ولماذا تستمر قوة مثل هذه القيم ونفوذها وتأثيرها على الرغم من وجود عوامل مهمة مثل التعليم الحديث والميديا، وجهود التحديث في العالم العربي

الإطار 1.3

الدين كمنبع للأخلاقيات والعلم والمعرفة

يجب التفرقة بين مسلكين مختلفين في الدين. المسلك الأول، مسلك الدين كمنبع للأخلاق في الحياة، يمكن الشباب من امتلاك قيم تنموية تدعم السعي إلى العلم واكتساب المعرفة العلمية عن الكون والإنسان والحياة. أما الثاني، فهو مسلك التشدد الديني (مع الذات أو مع المجتمع أفراداً أو نظماً) الذي يقاوم العلم ويرفض التسامح ولا يقبل النسبية ويستبعد الآخر. وهذا المسلك الثاني هو مسار جد مختلف. فبينما يؤدي المسلك الأول إلى تكوين أخلاقيات للعلم تساعده في تطوير إبرازه، فإن المسلك الثاني يؤدي إلى إلغاء المنهج العلمي وتقويض العلم، الأمر الذي يحد من حرية التفكير والإبداع وأولوية الحوار والتجربة كمولدين للمعرفة. وهذا المسلك يمكن أن يظهر في شكل متشدد يعادي المجتمع ويكفره أو في شكل سلوك انسحابي عن عالمه المحيط به.

بيد أن ثقافة المجتمع العربي تحمل مجموعة من القيم، والعادات والتقاليد، والأعراف، والمعايير، ونماذج سلوك التي تمجد قيم الذكورة، وبخاصة قيم البداوة القبلية أو العائلة والطائفية، وتعيد إنتاجها عبر التوظيف الخاطئ للتنشئة الدينية في العديد من الأحوال في عملية توجيه وترشيد النشء. فعلى الرغم من التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي يشهدها المجتمع، فإن منظومة العلاقات الاجتماعية الجوهرية المحددة للنسق القيمي السائد والمسيطرة حول المرأة ما زالت فاعلة في مجتمع ما بعد التحولات. وعلى الرغم من مظاهر التغير في دور المرأة من حيث تعليمها وعملها، فإنها ما زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية السائدة في تشكيل أساليب التنشئة الاجتماعية والدينية وربما السياسية التي يخضع لها الفرد"

المصدر: تقرير المعرفة العربي الثاني للعام 2011/2010.

لا شكّ أنّ الدين والأسرة عاملان مهمان في حياة البشر. لكن لا بدّ من التفريق بين تيارين بارزين في هذا المجال: فهناك الاتجاهات الدينية المتطرفة التي تضيّق الحياة وتعزلها عن العالم الخارجي، ولا تتعامل مع مجتمع المعرفة إلا باستخدام تكنولوجياته المتقدمة وفضاءاته ومواقع الاتصالات الاجتماعية لتبث فتاوى وأيديولوجيات تكبح التقدم وتكرّس الماضوية في مجتمع يسعى إلى التطور في المعرفة. وهناك، من جهة أخرى اتجاهات تمثل الدين الإسلامي السمح الذي يقدم لنا قيم العمل والتفاؤل والتفاعل مع الحياة ومع الآخر المختلف بحب وقيم إنسانية تعلي من شأن العلم والعلماء وتطلب المعرفة العلمية كأساس للبناء والتقدم. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الأسرة؛ فهناك فرق بين الأسرة البطريركية الأبوية الذكورية المستبدة المرتبطة بوشائج القيم القبلية المستحوذة على الفرد لاغية لهويته الفردية، والأسرة الراعية والرافعة لأبنائها التي تقدّم تربية مواكبة للعالم ومعطيات المعرفة، أي أسرة تمارس تنشئة تعلي من قيمة الفرد، باعتباره الوحدة الأولى في المجتمع، وتنمي قيمة العقلانية والتفكير والإبداع.

هذه مسائل تحتاج إلى دراسات، تزداد أهميتها اليوم أكثر من أي وقت مضى في التاريخ العربي، وفي عصر ذلك النشاط السياسي الجامح في أكثر من بلد عربي.

لا بدّ من التفريق بين الاتجاهات الدينية المتطرفة التي تضيّق الحياة وتعزلها عن العالم الخارجي وبين اتجاهات الدين الإسلامي السمح الذي يقدم لنا قيماً إنسانية تعلي من شأن العلم والعلماء وتطلب المعرفة العلمية كأساس للبناء والتقدم

الشباب وقيم مجتمع المعرفة

بينت بحوث مسحية أن الشباب في البلاد العربية يقدرون قيم الديموقراطية عالياً (93% في الأردن، و84% في مصر، و85% في المغرب، و91% في العراق، و75% في الإمارات)، وأن معظم الشباب العرب بين 18 و24 لديهم الرغبة في التصويت، وأن الشباب في دولة فلسطين مسيسون أكثر من غيرهم، وأن الشباب الذكور يسيطرون على الفضاء العام لحركة الشباب. وتبيّن الدراسة أيضاً أن استخدام وسائل إلكترونية جديدة خلق فضاء جديدا وأشكالاً متميزة من الاتصال والتعبير والمشاركة في الحياة المدنية العامة وأن الأنشطة الرقمية الآن

أصبحت وسيلة لتعبئة الشباب.[68] وفي مسح اتجاهات الشباب العربي في الفئة العمرية 15 إلى 25 سنة، في ستة من بلدان مجلس التعاون الخليجي (السعودية والكويت والبحرين والإمارات وقطر وعمان)، تبين مستوى عال من التفاؤل حول المستقبل. وفي حين عبر بعضهم عن المظالم والشكاوى في بعض النواحي، أكّد ما يزيد على 90% أنهم متفائلون جداً حول مستقبلهم، كما عبروا عن امتنانهم ورضاهم. وأشار المسح إلى أن الشباب اللبناني يميل إلى "الإنجاز" والتوجه الذاتي، واستقلال التفكير والفعل، وهم متأثرون كثيراً بثقافة الشباب العالمية التي تزايدت بفعل تزايد شبكات الاتصال والإعلام الجماهيري، وفي الوقت نفسه يشعرون بالإحباط إزاء الممارسات الطائفية التي تحبسهم في بيئات محددة.[69]

من المتوقع ارتفاع معدل نمو العمالة ومعدل فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، مما يشكل تحدياً مستمراً في مواجهة التنمية في المنطقة العربية

وتوضح المقارنات الدولية مع تسع عشرة دولة أن الشباب في الأردن ومصر والمغرب يحتلون المراكز 13 و14 و17 على التوالي في تصورهم عن "قيمة الإجادة في إنجاز العمل" كأولوية أولى عند البحث عن عمل. وقد بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك في الأردن 12%، ومصر 11% والمغرب 10%، مقابل النسبة العالمية 20% على مستوى كل من الدول التسع عشرة المختارة في المسح العالمي وكذلك على مستوى الدول الست والخمسين في المسح الأكبر عن الشباب والقيم الاجتماعية. وتؤثر الصعوبة في إيجاد عمل بقوة على أولويات الشباب في الدول الثلاث. فالوظيفة الآمنة والدخل أهم من قيمة الإنجاز.[70] ويبدو أن تفضيل التوظيف الحكومي لمعظم الشباب في العالم العربي قد يفسر ضعف الحافز في البحث عن قيمة الإجادة والإنجاز في العمل.

كما تفاوت اهتمام الشباب بالقطاع الخاص في ظل تزايده النسبي في أنحاء المنطقة العربية كافة، فازدادت نسبة الشباب الذين يفضلون وظائف القطاع الخاص في دول التعاون الخليجي من 24% في العام 2013 ثم إلى 31% في العام 2014.[71] كما شهدت هذه النسبة ارتفاعا أيضا خارج منطقة منظمة التعاون الخليجي، حيث ازدادت النسبة من 28% في العام 2013 إلى 31% في العام 2014.

وفيما لا يزال القطاع الحكومي يتمتع بالأفضلية لدى الشباب في المنطقة العربية، تراجع مستوى الإقبال على وظائف هذا القطاع من 55% في العام 2012 إلى 46% في العام 2013، وصولا إلى 43% في العام 2014،[72] علما بأن تفضيل القطاع الخاص يعدّ من قيم الاقتصاد الحر الذي تعتمد عليه اقتصادات المعرفة والعولمة. وفي هذه التوجهات لدى الشباب اتجاه إيجابي يمكن أن يبنى عليه لتغيير واقع استمرار الشباب العربي بالاعتماد بشكل كبير على الوظائف الحكومية التي تركز على الشهادات فقط وتغفل المعرفة والمهارات التي هي بالتالي من العوامل المؤدية إلى تنمية بشرية منخفضة وتؤثر سلبا على نقل وتوطين المعرفة.

إن العرض السابق لقيم الشباب يبيّن مختلف مظاهر الهُجْنة التي تطبع قيم الشباب وثقافتهم، وما فتئت تتزايد في ظل غياب سياسة حداثية مستنيرة لتنمية الثقافة والهوية العربية، تقوم بها الدولة وقوى التغيير المستنيرة، وفي ظل ضعف الإنتاج المعرفي العربي، وفي ظل الحاجة إلى تعظيم دور التيارات الدينية المستنيرة.

الفاعلية الاقتصادية للشباب

تناول التقرير في الأجزاء السابقة من هذا الفصل موضوعين رئيسيين، هما الفاعلية المعرفية والفاعلية الثقافية للشباب. وفي هذا الجزء من التقرير، نواصل البحث عن وضعية الشباب في المنطقة العربية ومدى فعاليته في مجال العمل والنشاط الاقتصادي للمساهمة في الانتقال من نظام اقتصادي تقليدي إلى نظام اقتصادي جديد مرتكز على المعرفة، أي اقتصادات المعرفة

التي تعدّ العصب الأساسي لبناء مجتمع المعرفة.

ويستند التقرير في تحليل الفاعلية الاقتصادية للشباب إلى مؤشرات العمالة والبطالة والفقر واللامساواة بين الشباب، باعتبارها من أهمّ المؤشرات المساعدة على فهم وتوضيح أوضاع الشباب وفعاليته الاقتصادية. فالعمالة ومستوى نوعية الحياة والمشاركة الإيجابية المستندة على العدالة تعني فعالية الشباب ومساهمته في بناء ما تسعى إليه بلاده من أجل تأسيس مجتمع المعرفة. ويفيد ارتفاع معدل هذه المؤشرات ضعف مشاركة الشباب في الحياة العامة، وعجز هذه المجتمعات عن دمج الشباب في عملية نقل وتوطين المعرفة. تأسيسا على ما سبق، سنناقش فيما يلي أوضاع الشباب العربي في أربع مسائل حيوية هي: البطالة، والفقر، واللامساواة بين الشباب، وتهميش المرأة.

بطالة الشباب

قدر "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" (2012) حجم القوى العاملة في عام 2010، بنحو 122 مليون نسمة، أي ما يقارب 34.5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. وبحسب التقرير، فإن سبب انخفاض النسبة هو تزايد عدد السكان دون سن 15 سنة، بالإضافة إلى محدودية مساهمة المرأة في سوق العمل.[73] وبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية 3.1% في الفترة 1995 إلى 2010، مما يعتبر مرتفعاً. ويتفاوت بالطبع هذا المعدل بين الدول العربية. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو العمالة ومعدل فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، مما يشكل تحدياً مستمراً في مواجهة التنمية في المنطقة العربية. ويبين التقرير الاقتصادي العربي أيضاً تركّز نحو 57% من إجمالي القوى العاملة في المنطقة العربية في خمس دول، إذ تبلغ القوى العاملة في مصر نحو 26 مليون عاملا، وفي السودان 14 مليوناً، وفي المغرب نحو 12 مليوناً، وفي الجزائر 10 ملايين، وفي العراق 8 ملايين. ولا تزال حصة النساء من القوى العاملة منخفضة، إذ لم تتجاوز 29% عام 2010، وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى مقارنة بالأقاليم الجغرافية العالمية.[74]

ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة حسب آخر بيانات متوفرة بنحو 16%، وهو الأعلى بين أقاليم العالم الأخرى. ويقدر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2011 بنحو 17 مليوناً بالمقارنة مع 197 مليون عاطل حول العالم.[75] وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية 2011، ومركز الإحصاء الأوربي 2012، تبلغ نسبة بطالة الشباب في المنطقة العربية 27% وفي العالم 12.6%. ونتيجة للأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وسورية واليمن، سجل معدل البطالة في هذه البلدان ارتفاعاً ملحوظاً سنتطرق إليه في الجزء التالي.[76]

لا تزال حصة النساء من القوى العاملة منخفضة، إذ لم تتجاوز 29% عام 2010، وتعتبر هذه النسبة هي الأدنى مقارنة بالأقاليم الجغرافية العالمية

معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى

على الرغم من تراجع معدل بطالة الشباب من 30% في تسعينيات القرن الماضي إلى 24% في معدل السنوات 2005 إلى 2011، فإنه لا يزال يمثل أكثر من ضعف المعدل العالمي البالغ 11.9%، إذ تبلغ نسبة الشباب بين السكان العاطلين عن العمل أكثر من 50% في معظم البلدان العربية.[77] وقد ساهمت الأحداث السياسية في المنطقة في ازدياد حدة البطالة فيها. ففي عام 2011 شهدت نسب البطالة، مقارنة بعام 2010، ارتفاعا يقدر بنحو 6 نقاط مئوية في تونس وسورية، و4 نقاط مئوية في اليمن، ونقطتين مئويتين في مصر (الجدول رقم 2.3).[78]

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعليم في المنطقة العربية لا يوفّر ضمانة ضد البطالة. فهي تزداد بما يقارب 15% في صفوف

الحاصلين على مؤهلات جامعية بمقارنتهم بالآخرين (مصر والأردن وتونس).[79] وتبلغ نسب العاطلين من خريجي التعليم العالي 43% في السعودية، ونحو 32% في البحرين، و24% في دولة فلسطين، و22% في المغرب والإمارات، و14% في تونس، وأكثر من 11% في الجزائر.[80]

ووفق أحد التقارير،[81] فإن نسبة خريجي الجامعات من الشباب الحاصلين على مؤهلات عالية والعاطلين عن العمل في العام 2010 بلغت 21.9% في تونس و24.8% في مصر و17.8% في المغرب و 15.5% في الأردن، بالمقارنة مع معدل الاتحاد الأوروبي (3.5%) وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (3.3%). ويوضح الشكل 5.3 أن البلاد العربية في شمال أفريقيا تأتي على قمة مناطق العالم في بطالة خريجي التعليم العالي، حيث يصل معدل البطالة بينهم إلى 25%، ثم بقية بلاد الشرق الأوسط، إلى 21%، ثم تنخفض هذه المعدلات بعد ذلك في المناطق الأخرى.[82]

أما بيانات صندوق النقد العربي (2012)، فتفيد أنّ متوسط نسبة العاطلين الذين يطلبون العمل لأول مرة، يبلغ نحو ثلثي إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية. ويبلغ متوسط معدل البطالة لدى الشباب نحو 3.6 أضعاف متوسط معدل البطالة الإجمالي عام 2012 (المعدل العام للبطالة مقابل معدل البطالة لدى الشباب). ويسجل هذا المؤشر قيمة مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، 17 في قطر، و7.8 في الكويت، و5.2 في السعودية. فيما يتراوح بين 3 و5 في كل من الجزائر والبحرين وليبيا والأردن والإمارات.

وتبلغ قيمة المؤشر أقل من 3% في الدول العربية الأخرى مثلما يبيّن الشكل رقم 6.3.[83] ومن الواضح أن المرأة العربية، على وجه الخصوص، أكثر عرضة للبطالة والعمل الهش.[84]

وتظهر بطالة الشباب العربي جملة من السمات، أهمها أنها تظهر خصوصا بين خريجي المرحلة الثانوية (المؤهلات المتوسطة)، وأنها تمسّ الشابات أكثر من الشباب، وبخاصة منهن غير المتعلمات، لأنهن أكثر عرضة للبطالة بما يعادل 4 أضعاف مقارنة بالشباب الذكور، بسبب الأعراف الثقافية وبنية سوق العمل والسياسات الاقتصادية.

كما يلاحظ ميل الشباب العربي، بصفة عامّة، إلى الوظائف الحكومية.[85] فمع أنها تقدم أجوراً أقل وترتكز على البيروقراطية والمعايير الرسمية غير المرنة، لا على معايير العرض والطلب، فإنها تظل أكثر جاذبيةً للشباب العربي، لأنهم يتصورونها أكثر أماناً، فضلا عمّا تقدمه من امتيازات. فالوظيفة الحكومية في نظرٍ أغلب الشباب هي أكثر احتراماً واستقراراً من الوظائف في القطاع الخاص.[86]

ففي سوريا، على سبيل المثال، يفضل 80%

تظهر بطالة الشباب العربي جملة من السمات، أهمها أنها تظهر خصوصا بين خريجي المرحلة الثانوية (المؤهلات المتوسطة)، وأنها تمسّ الشابات أكثر من الشباب، وبخاصة منهن غير المتعلمات، لأنهن أكثر عرضة للبطالة بما يعادل 4 أضعاف مقارنة بالشباب الذكور، بسبب الأعراف الثقافية وبنية سوق العمل والسياسات الاقتصادية

الجدول 2.3

تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية (%)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	13.1	12.7	12.9	12.5	12.9
البحرين	4	4	4	3.8	3.7
تونس	12.4	12.4	13.3	13	18.9
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10	9.8
سوريا	9.2	10.9	8.5	8.6	14.9
دولة فلسطين	21.5	21.6	21.5	26.6	26.6
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9

المصدر: صندوق النقد العربي 2012.

الشكل 5.3

بطالة الخريجين في مناطق العالم المختلفة (%)

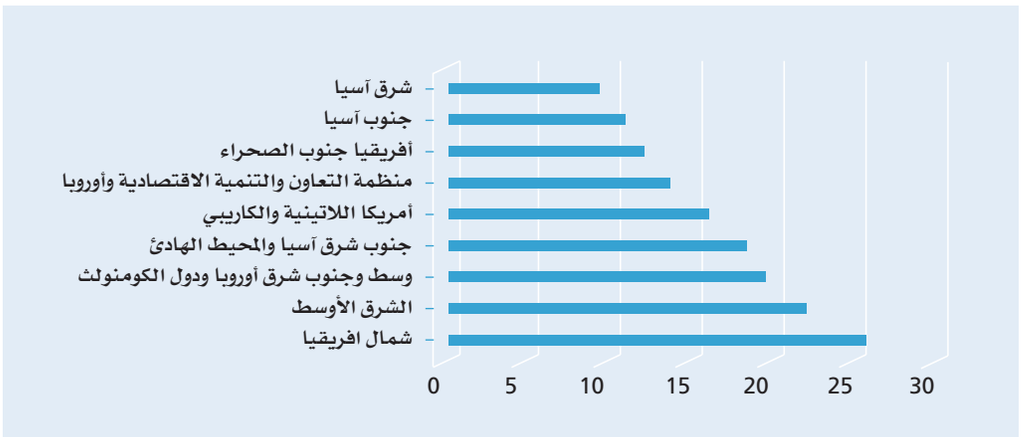

المصدر: Jaramillo & Melonio 2011.

من الخريجين العمل في القطاع الحكومي. وفي دول الخليج يتراوح حجم التشغيل في القطاع العام بين 30 و40%، ويتجاوز 50% في الكويت وعمان وقطر والإمارات وتكمن خطورة هذه الظاهرة في تفاقم احتمال توجيه رأس المال البشري بعيداً عن الوظائف التي تحفز النمو الاقتصادي.[87] وقد بينا في الجزء السابق أن ثمة اتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو العمل في القطاع الخاص في الإمارات والسعودية. رغم ذلك تبقى بنية سوق العمل على مستوى المنطقة العربية بعيدة عن عملية إدماج الشباب في توطين وتوظيف المعرفة، بحكم قلة فرص التشغيل في القطاعات التي ترتبط بالمعرفة وإنتاجها والبحث العلمي. وسيتم توضيح ذلك في الأجزاء التالية عند الحديث عن إنتاج المعرفة والبحث العلمي.

نتبيّن مما تقدّم أنّ بنية التشغيل في البلاد العربية غير مواتية لمجتمع المعرفة، وهي تساهم بشكل قوي في تهميش وإقصاء الشباب والنساء، وهم ضحايا غياب السياسات التنموية الفاعلة في هذا المجال. وبغض النظر عن التقديرات المختلفة والمتفاوتة حول بطالة الشباب، فإن جميعها يشير إلى التحدي المتعاظم أمام راسمي السياسات والمخططين العرب لتوفير فرص العمل الكريم والمنتج للأعداد المتزايدة من الشباب العربي الطامح إلى الدخول في سوق العمل والإنتاج. وثمّة العديد من القضايا التي لا بد من التعامل معها في هذا المضمار، والتي تمتد لتشمل نظم تأهيل وإعداد الشباب بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل وتحفيز ريادة الأعمال وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم.

إنّ بنية التشغيل في البلاد العربية غير مواتية لمجتمع المعرفة، وهي تساهم بشكل قوي في تهميش وإقصاء الشباب والنساء، وهم ضحايا غياب السياسات التنموية الفاعلة

الإطار 2.3

تأخر بدء الحياة المستقلة للشباب

من عواقب إقصاء الشباب دخولهم في فترة سكون ينتظرون فيها توفر الظروف التي تمكنهم من بدء حياة مستقلة. فهم يقضون فترة طويلة في صفوف البطالة، ويعيشون خلالها مع آبائهم، ويعجزون مالياً عن الزواج أو عن امتلاك مسكن مستقل. ووفقاً لدراسة مسح النشء والشباب الخاصة بسوق العمل والشباب، زادت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15 إلى 29 سنة) بدرجة كبيرة خلال الفترة من عام 1988 حتى عام 2006، مما فرض ضغوطاً هائلة على سوق العمل من حيث إمكانية توفير وظائف كافية للوافدين الجدد إلى هذا السوق. ويبدو الأثر النفسي أيضاً في أن البطالة أفضت إلى شعور الشباب باللامبالاة، الذي يتضح في الانخفاض الشديد في معدلات مشاركتهم. ومن دواعي القلق البالغ أن بعض الشباب الذين يعيشون في عزلة يتم استقطابهم من جانب الجماعات المتطرفة التي تستغل إحساسهم باليأس. وعلى الرغم من أن تأخر الزواج اتجاه تشهده كثير من المجتمعات، إلا أن عددا كبيرا من الشباب في مصر، على سبيل المثال، يلجأون إلى الزواج غير الرسمي، أو ما يسمى بالزواج العرفي، الذي لا يوفر حماية كبيرة للزوجة والأبناء من هذا الارتباط.

المصدر: UNDP and Institute of National Planning Egypt 2010.

الشكل 6.3

نسبة معدل بطالة الشباب إلىمعدل البطالة الإجمالي (%)

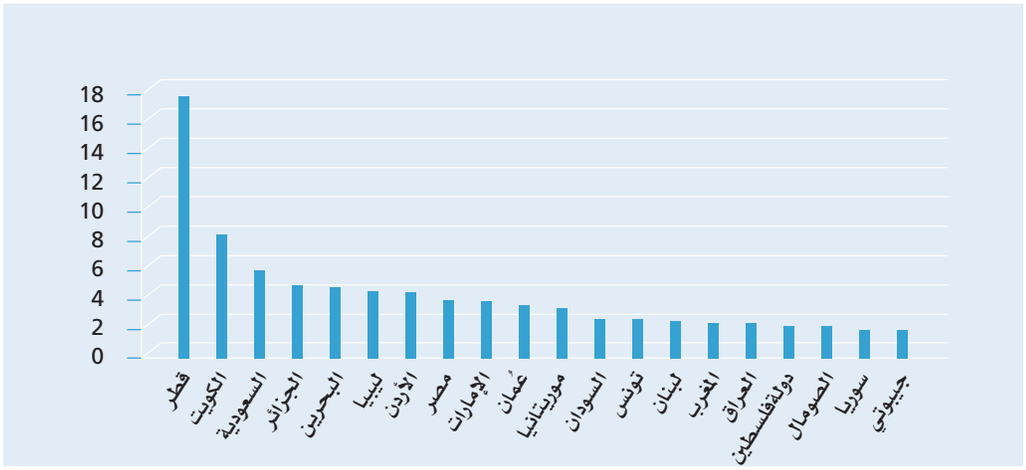

المصدر: صندوق النقد العربي 2012.

الإطار 3.3

شباب الشوارع في المنطقة العربية

يكون شباب الشوارع في الأغلب من المتسربين من المدارس، والجزء الأكبر منهم لا يمكنهم القراءة أو الكتابة. وفي اليمن تربو نسبة الأميين بين شباب الشوارع على 70 في المئة. وهذا المستوى المرتفع من الأمية له تداعيات خطيرة على فرص الرزق (وهذا يعنى أن شباب الشوارع يظلون عالقين في الغالب في المستويات الدنيا من العمالة، مثل الباعة المتجولين). ومن الأسباب الرئيسية لتسرب هؤلاء الأطفال والشباب، الذين يعملون في الشوارع، من المدارس عدم قدرة الأسر على الوفاء بالمصروفات الدراسية (37%)، واعتماد الأسر على عمل الأطفال (27%) وامتناعهم عن إرسال بناتهم إلى المدارس (12.5%).

المصدر: البنك الدولي 2007.

تبقى بنية سوق العمل على مستوى المنطقة العربية بعيدة عن عملية إدماج الشباب في توطين وتوظيف المعرفة

الفاعلية الاجتماعية: المشاركة والعمل التطوعي والانتماء

المواطنة بين الشباب العربي

جاء في تقرير مهم للأمم المتحدة عن المرأة في المنطقة العربية[88] أنه على الرغم من أن دساتير كثيرة من الدول العربية تؤكد على المواطنة والحقوق المدنية، إلا أن كثيرا من الممارسات في بعض من الدول العربية ما زالت تتعامل مع هذا المفهوم بخلط كبير مع المفهوم التقليدي "للرعية" و"العشيرة".

وبينما يشكّل الفرد وحدة المجتمع في الثقافة الغربية، حيث تعرّفه الدساتير بكونه الوحدة الأساسية في بنية المجتمع بكل ما تحمله "الفردية" من خصوصية الفرد وحقه في التعبير عن نفسه وحماية خصوصيته، وتحمله مسؤولية حقوقه،[89] تقوم الثقافة في شرق آسيا (الصين أو اليابان على سبيل المثال) على الجماعية[90] بما تتضمنه من قيم الاندماج الاجتماعي والعمل الجماعي والشعور بالسعادة في الجماعة.[91] أما في الثقافة العربية، فإنّ وحدة المجتمع هي الأسرة.[92] ومن ثم تذوب حدود حقوق الفرد وخصوصياته في المجتمع. فالرجال في المجتمع العربي هم "مواطنون" كرؤوس لأسر بطريركية. وحقوق المرأة "كمواطنة" تفهم من خلال بنية السياق الأبوي وبألفاظ مثل: المرأة أم، أو زوجة، أو أخت، أو طفلة. وارتبطت المرأة كمواطنة بالأطفال، كما يفرض على المرأة في كثير من دول المنطقة العربية الحصول على تصاريح بالسفر والزواج والعمل.

إن ثغرات البنية الثقافية التي تؤثّر في الهوية ومفهوم المواطنة في المنطقة العربية على النحو الذي عرضناه سابقا، لها أثر سلبي على تحفيز التقدم نحو مجتمع المعرفة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة. كما أن التباس فكرة المواطنة والدولة والأسرة والعشيرة والخصوصية، وتماهيها مع تيارات السياسة الاستبدادية

أحياناً، والفتاوى الدينية البعيدة عن صحيح الدين تضعف من إمكانيات الشباب في التحصن بالمعرفة وتوطين الفكر العلمي والعقلاني وبناء نماذج إدراكية ثقافية جديدة تفتح الباب إلى اقتناص التقدم الحضاري الحادث في عالم اليوم القائم على المعرفة والتكنولوجيا.

المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي

ترتبط المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي بالمواطنة، بل هما مؤشران يدلان على خبرة المواطنة النشطة بين الشباب. ويمتدّ مفهوم المشاركة إلى المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويرتبط بالعمل التطوعي الذي يحقق انتماء الفرد، ويؤسس لثقافة التسامح والاحترام المتبادل الذي يهيئ الشرط الأساسي لفعالية الشباب في نقل وتوطين المعرفة. وتقوم الأنشطة التطوعية على الغيرية وحب الغير بهدف تنمية نوعية حياة المجتمع المحلي والوطني. وهي لا تستهدف تحقيق عوائد مادية بقدر ما تروم تحقيق الشعور بالقيمة وبالاحترام الذاتي لصاحبها. وهي كذلك أسلوب ناتج عن تأكيد المفاهيم المشتركة بين المواطنين، مما يقوي الشعور بالمواطنة والانتماء ويثري الهوية.[93] كما تمثّل الأنشطة التطوعية طريقة اكتساب معارف ومهارات وخبرات الحياة الواسعة ومهارات التفكير.

وتتجلى قيم التطوعية في أنشطة وميادين متعددة بتعدد جوانب الحياة؛ من العمل إلى الصحة إلى التعليم إلى كل ما يحسن ويحقق جودة الحياة. إنها طريقة لإكساب الجماعة أو الفرد رأس مال معرفيا واجتماعيا ثريا. ومن الملاحظ في دول كثيرة من العالم المتقدم أن جزءاً كبيراً من التعليم ومهارات الحياة العامة يتم خارج نظام التعليم الرسمي، أو من خلال العمل التطوعي للشباب من خلال العمل الصيفي، أو العمل بعض الوقت في الشركات والمؤسسات، أو العمل مع المجتمع المحلي. ويجري ذلك حتى أثناء التعليم بل ومن خلاله في كثير من الأحيان، ويصبح مصدراً لبناء الملف الشخصي للفرد، ويكون له مردوده على الشخص والجماعة في صورة تقدير أو تسهيل أعمال أو أفضلية في التوظيف، إلى جانب ما يعود على المجتمع من جهود طوعية منظمة. وبذلك أصبح للعمل التطوعي نظام وقواعد واضحة المعالم.[94]

أما في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، فنجد الشباب أكثر بطالة، وعلى الرغم من الوقت المتاح، فإنّ العمل التطوعي قليل. ويفيد استطلاع اعتمده بعض الدارسين أن 11% فقط من شباب المنطقة التحقوا بعمل أو نشاط تطوعي، بينما تطوع 20.9% من الشباب الأميركي مرة أو أكثر في العام نفسه في الولايات المتحدة الأميركية.[95] ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب تربية المواطنة في نظم التنشئة العربية.[96]

إنّ ثغرات البنية الثقافية التي تؤثّر في الهوية ومفهوم المواطنة في المنطقة العربية لها أثر سلبي على تحفيز التقدم نحو مجتمع المعرفة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصاحبة

وتبين إحدى الدراسات المهمة التي أعدّت كورقة مرجعية لمؤتمر مارسيليا[97] أن 15% من الشباب في المغرب قد شاركوا (عام 2000) في أحد أنشطة المنظمات أو الجمعيات أو الأندية الرياضية. وفي دراسة للمجلس القومي للسكان في مصر (2009) تبين أنّ 3.3% من الشباب الذكور لم يشاركوا قط في أي عمل تطوعي. وعلى الرغم من أن هذه البيانات ليست حديثة العهد، فإن دلالاتها ما زالت واردة. وتؤكد دراسات مهمة أن نقص المشاركة قد ترك فراغاً كبيراً للحركات السياسية الدينية الراديكالية لتجذب الشباب إلى أنشطة ذات طابع سياسي ديني.[98]

ويمكن تفسير ضعف المشاركة التطوعية بين الشباب بما يعيشه الشباب من إحباط ومشكلات شخصية ولامساواة، إلى جانب معدلات البطالة المرتفعة، وسيادة الثقافة البطريركية التي تعلي من سلطة الكبار وسيادة الذكور وتقصي الشباب وتسيطر على الفضاء الاجتماعي. ويقدم بعض الباحثين تفسيراً بنيوياً يرتبط بنظم العمل الاجتماعي والحياة

والثقافة في المجتمع وغياب نظم الحوافز التي يُفتقد فيها هذا السلوك.[99] فالقبول في الجامعة لا يتطلب سوى الحصول على شهادة الثانوية العامة استنادا إلى مجموع قائم على الحفظ والتذكر والدروس الخصوصية. والحصول على الوظائف، خاصة في القطاع الحكومي، لا يتطلب سوى الشهادة الجامعية، دون الاستناد في أغلب الحالات إلى اختبارات أو خبرات أو مهارات حياة، ودون الاهتمام بمدى انخراط الشخص المعني في أنشطة مهنية أو اجتماعية. كل ذلك جعل المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي خارج منظومة القيم الفاعلة في الثقافة العربية وفي نظام التعليم وفي النظام الاقتصادي، خلافا لنظرائهم في سائر بلاد العالم المتقدم حيث تشجّع المشاركة والتطوعية وتُستثمر وتُمأسس.

تعتبر المشاركة في الحياة العامة والعمل التطوعي خارج منظومة القيم الفاعلة في الثقافة العربية وفي نظام التعليم وفي النظام الاقتصادي

الإطار 4.3

أهمية المشاركة في صقل الشباب

المشاركة عملية يستطيع من خلالها الفرد أن يأخذ مكاناً في صنع القرار، وفي تنفيذه في مناحي الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما يؤثر فيها. وثمة فرق بين المشاركة اللفظية التي يتم فيها التحدث إلى الشباب والاستماع إليهم ولا تأثير لها في الواقع، والمشاركة الحقيقية التي تحقق مواطنة كاملة للشباب، ويتمّ من خلالها بناء اندماج اجتماعي، وتصبح مصدراً لتعليم المعرفة والمهارات ونقلها وتوطينها وتبادل المنافع، فينمو الشعور بالانتماء، ويتزايد حافز الشباب للعمل التطوعي.

المصدر: Afifi 2011.

إن المشاركة والعمل التطوعي أساس تكوين الشعور بالانتماء والمواطنة، وهذه المنظومة المتكاملة نطلق عليها اسم المواطنة النشطة. وترتكز، كما هو واضح، على ثلاثة عوامل: أولها، توفير الفرص الداعمة لبناء قدرات الشباب في المشاركة، وتتمثل في سياقات ثقافية وتشريعات داعمة، وتوفر فرص العدالة والمساواة، وغياب سطوة البطريركية والاعتراف بقدرات الشباب واحترامهم. وثانيها، توفير نظم الحافز الذي يتضح ليس فقط في التقدير واحترام نشاط الشباب، ولكن في مأسسة أنشطة المشاركة والتطوع، بحيث

الشكل 7.3

الركائز الأساسية لتفعيل المواطنة النشطة والمشاركة الفاعلة

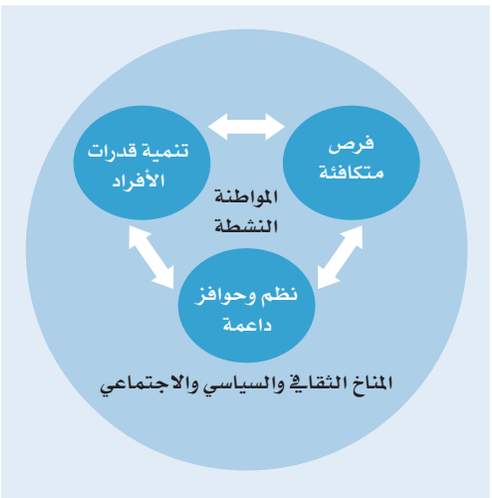

تصبح جزءاً أساسيا من الملف الشخصي الحياتي للفرد أو الجماعة، له تقديره في

فرص التعليم والعمل والقيادة والحياة العامة، بالإضافة إلى وجود مؤسسات وسياسات تضع الخطط والتوجهات. وثالثها، تنمية مهارات الشباب أنفسهم التي اكتسبوها أو يكتسبونها باستمرار في السياقات، ومن خلال التعليم والتفاعل اليومي. ومن أهمها: مهارات العمل العام، وحل المشكلات، والمهارات المهنية والاجتماعية، والشعور الإيجابي بالمسؤولية الاجتماعية، والمعارف والثقافة العامة، وقبول التعددية والتسامح ورفض إقصاء الآخر، والعمل بروح الفريق، ومهارات التعبير والفهم كتابة وشفاهة، ومهارات القيادة، ومهارات الحياة والعمل العام والوعي الاجتماعي. وتتضح هذه الفكرة من الشكل 7.3 الذي يبين أن المواطنة الفاعلة هي نتاج تفاعل ثلاثة عوامل: وجود فرص متكافئة، وأفراد لديهم القدرات على استغلال هذه الفرص وبيئة حافزة وداعمة لهؤلاء الأفراد. وبدون هذه العوامل الثلاثة لا تتحقق المواطنة النشطة في المجتمع.

المرأة بين التهميش والتمكين

ترتبط قضية المرأة بقضية التنمية وما تتضمنه من تكامل الحريات وتوفير الحقوق الإنسانية

للجميع، كحق الحرية والحياة الكريمة وإنصاف الفئات المهمشة في مجتمعاتنا العربية. فهل ساعدت النظم التعليمية في هذه المجتمعات على إنصاف المرأة وتوفير التعليم والتدريب والعمل والحرية والعدالة الاجتماعية، وعلى إخراجها من دائرة الفقر والتهميش؟

تؤكّد مختلف البيانات حول فرص التعليم والتدريب والتشغيل أن أكثر أشكال اللامساواة تجسداً في المنطقة العربية هو اللامساواة "الجنوسية"، التي تتبدى في قضية التمييز الذي يعطي الفرصة للرجل على حساب المرأة في كل مجالات الحياة. ويتضح ذلك بأجلى صوره في مجالي التعليم والتشغيل.

ففي مجال التعليم، ما زالت المرأة العربية ضحية تفشي الأمية. فإذا كانت نسبة القرائية بين الكبار (فوق 15 سنة) في المنطقة العربية وفقاً لبيانات العام 2012 تبلغ 77.5%، فإنها ما زالت تناهز 69.2% لدى الإناث.[100] وتبلغ نسبة النساء من مجمل الأميين في المنطقة العربية نحو 66%.[101]

وذلك لا ينفي أن ثمة إنجازات تاريخية أحدثت تقدماً في أوضاع المرأة العربية على صعيد التعليم والحريات وتعزيز المواطنة وزيادة مشاركتها السياسية. فمن الملاحظ ارتفاع معدلات التحاق المرأة العربية بالجامعات مقارنة بما كانت عليه في الماضي. ويشير تقرير المعرفة العربي 2011/2010 إلى أن نسبة التحاق المرأة بالجامعات في بعض الدول العربية تتراوح بين 40% و50%، بل إن عدد النساء المسجلات في الجامعات في الكويت وقطر والإمارات فاق عدد الرجال في السنوات الأخيرة.[102] وتبين إحصاءات اليونسكو تصاعد نسبة مشاركة الشابات في التعليم العالي بالمقارنة مع الطلاب الذكور في بعض الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربي. وعلى سبيل المثال كانت قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين في دولة فلسطين 1.41 وذلك على صعيد نسب الالتحاق الاجمالي في التعليم الجامعي عام 2012 مقارنة بنحو 0.95 في العقد الماضي (2002).[103] وفي السعودية، بلغت نسبة الطالبات من مجمل الملتحقين بالتخصصات العلمية 65% عام 2010 مقارنة بنسبة 40% في العقد الماضي. وفي كثير من الدول العربية، تظهر الشابات كفاءة عالية تفوق في كثير من المجالات كفاءة زملائهن من الشباب الذكور، وهو ما يشير إلى وجود فجوة نوعية معكوسة في التعليم العالي، وخصوصا في التخصصات العلمية في كثير من الدول العربية ولا سيما في دول الخليج العربي.[104]

وعلى الرغم مما حققته جهود الدول العربية من إنجازات لسد الفجوة في التعليم، وبخاصة في مشاركة المرأة في التخصصات العلمية، فإن ذلك لم ينعكس بصورة محسوسة على مشاركة المرأة في البحث العلمي. ففي عام 2011 لم تشكل المرأة سوى 1% من مجمل الباحثين في السعودية، و19% في دولة فلسطين، و22% في ليبيا، وهي نسب دون المتوسط العالمي (30%).[105] ومع أن أعداد الفتيات اللاتي يلتحقن بالتخصصات العلمية والتكنولوجية والهندسية والرياضيات والطب في ازدياد مطّرد، فإنّ عدداً قليلاً منهن يواصلن الدراسات العليا أو العمل في هذه التخصصات نفسها التي يتفوّقن فيها. كما تشير بعض الدراسات إلى وجود توجه يعتبر أن فجوة مشاركة المرأة في الاختصاصات العلمية يضر باقتصادات العلم والمعرفة وأنشطة البحث والتطوير في المجتمع، لا سيما في الاقتصادات التي لا تحظى فيها المرأة بفرص العمل. وإن لم تجد المرأة المتعلمة هذه الفرصة، فإن إعدادها كقوة رأس مال بشري مدربة لن يفيدها ولن يفيد مجتمعها. ولعل ما يفسر تقدم المرأة في مجال التعليم أن هذا الميدان يكاد يكون المسارَ الوحيدَ المفتوحَ في العديد من الدول العربية أمامها لتحطم القيود المفروضة عليها، ويكاد ارتياد المرأة للمدارس والجامعات أن يكون الوسيلة الوحيدة أمامها للخروج إلى الحياة العامة والمشاركة فيها، بل أصبح التعليم هدفاً في ذاته كي تثبت ذاتها وتنطلق في فضاء تنعم

ترتبط قضية المرأة بقضية التنمية وما تتضمنه من تكامل الحريات وتوفير الحقوق الإنسانية للجميع، كحق الحرية والحياة الكريمة وإنصاف الفئات المهمشة في مجتمعاتنا العربية

إنّ فجوة مشاركة المرأة في الاختصاصات العلمية يضر باقتصادات العلم والمعرفة وأنشطة البحث والتطوير في المجتمع، لا سيما في الاقتصادات التي لا تحظى فيها المرأة بفرص العمل. وإن لم تجد المرأة المتعلمة هذه الفرصة، فإن إعدادها كقوة رأس مال بشري مدربة لن يفيدها ولن يفيد مجتمعها

فيه بالحرية، على الرغم من السياقات المكبلة والمحيطة بها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً. وقد اتسعت مشاركة النساء نسبيا في المجالات العامّة، حيث ارتفع متوسط المشاركة في البرلمانات العربية من 3.4% في العام 2000 إلى نحو 15.9% في العام 2014،[106] فيما لم تزل هذه المشاركة تفتقد بشكل كبير للدعم المنهجيّ. وتشير الإحصائيات القليلة المتوفّرة إلى أن مشاركة النساء في المناصب الرفيعة والمهمّة لا تتعدّى نسبة 14% (الكويت) و2% في اليمن، مقارنةً بالمعدّل العالمي 25%.[107]

إن تحسن أوضاع المرأة في مجال التعليم لم يكن له المردود المطلوب في مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لأن المرأة العربية ما زالت تعاني التمييز واللامساواة.

أما في مجال التشغيل، فإن التمييز ضد المرأة في سوق العمل يمثل في نظر كثير من الباحثين حقيقة صادمة لا تنسجم مع ما يشهده عدد من دول المنطقة العربية من تحسن في مستوى تعليم المرأة. فمع أنّ فجوة النوع في التعليم في البلاد العربية لا تختلف كثيرا عمّا هي عليه في العالم وفي البلدان التي تتقارب كثيراً في مستوى نموها مع أوضاع البلاد العربية، فإنّ مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية تبقى منخفضة مقابل مشاركة الرجال (الشكل 8.3).[108] ويتضح الفرق بالمقارنة مع بلدان أخرى من العالم. فرغم استمرار الفجوات بين الذكور والإناث على صعيد الفرص الاقتصادية في جميع دول شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية والكاريبي وجنوب الصحراء الكبرى، تشارك أكثر من 50% من النساء في سن 15 عاماً فما فوق في سوق العمل.[109]

وتؤكد إحدى الدراسات أن بنية سوق العمل وبيئة الاقتصاد طاردة لعمل النساء في المنطقة العربية (التمييز ضد المرأة وبخاصة المتزوجة، بحجة إجازة الوضع والأمومة). فهي تقلص فرص عمل المرأة، خصوصا غير المتعلمة تعليما عاليا، التي تظلّ أكثر عرضة للبطالة وأقل أجراً من الشباب الذكور.[110]

كما يساهم الزواج المبكر في الحدّ من فرص تشغيل المرأة ومشاركتها في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نسبة من القوى العاملة النسائية في كثير من الدول العربية يستقطبها قطاع الزراعة، وبخاصة مصر واليمن وسوريا، خلافا للمغرب وتونس (حيث نشهد تراجع

إن تحسن أوضاع المرأة في مجال التعليم لم يكن له المردود المطلوب في مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لأن المرأة العربية ما زالت تعاني من التمييز واللامساواة

الشكل 8.3

مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة في عدد من الدول العربية ومعدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 15-64 عاما (%)

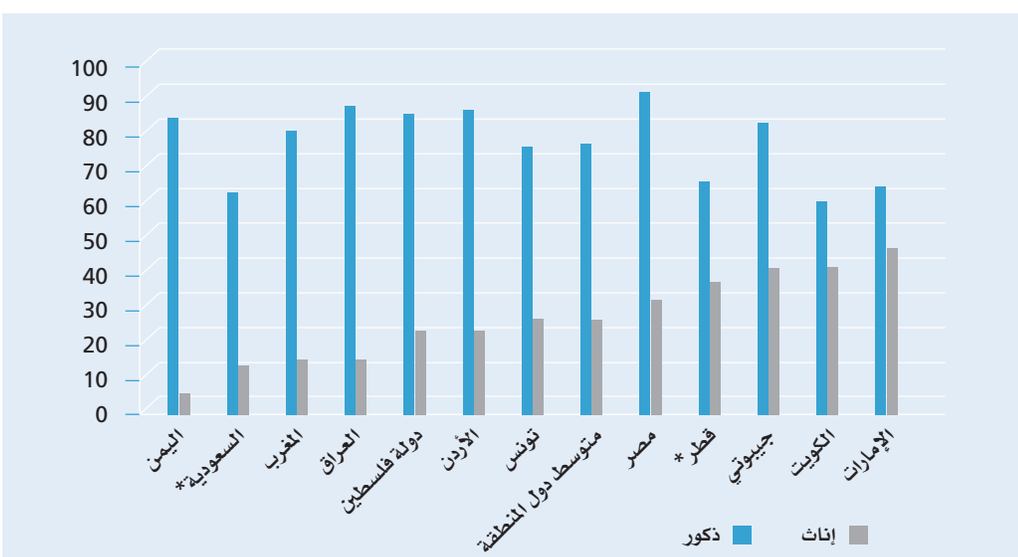

* التقديرات الرسمية للسكان من المواطنين

المصدر: البنك الدولي (2013) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فتح الأبواب، المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل 9.3

نسبة النساء في المجالس التشريعية (%)

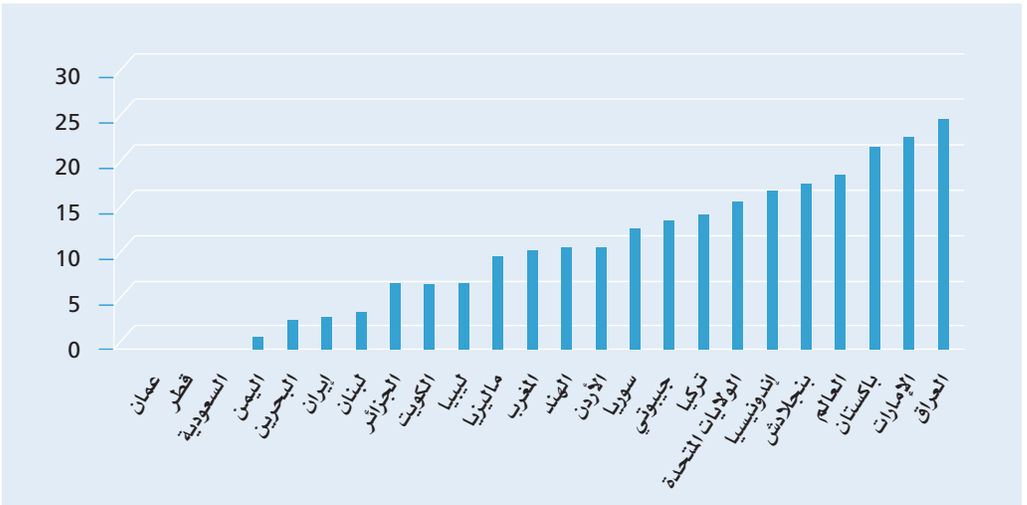

المصدر: البنك الدولي (2013) تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فتح الأبواب، المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الإقبال على هذا القطاع). ويعتبر التعليم العالي من أهم العوامل المساهمة في خروج المرأة من قطاع الزراعة للتوجّه إلى قطاعات الأعمال في مؤسسات الدولة.

ويعدّ انخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من الظواهر المهمة المرتبطة بتهميش المرأة العربية، وضعف تمكينها، وعدم تحرّرها، وإنقاص لحقوقها في المواطنة الكاملة في المجتمعات العربية. وبذلك تفقد الدول العربية نصف المجتمع الشبابي، وتحرم نفسها من فاعل في حقل تنمية المعرفة وتوطينها وإحداث التنمية الشاملة والتقدم. إن ظاهرة الجندرة في سوق العمل في البلدان العربية لا يمكن تفسيرها إلا بنمط الاقتصاد الريعي السائد في المنطقة، وبما تتسم به الثقافة العربية من طابع بطريركي ذكوري يؤكّد على سيادة الرجل ومسؤوليته عن الأسرة، فضلا عن بعض التفسيرات الدينية البعيدة عن صحيح الدين التي يمكن أن تعطي سندا قويا لهذين المعيارين الاقتصادي والثقافي. وتتضافر مجمل هذه العوامل لإفراز مزيد من اللامساواة في النوع وإضعاف فاعلية المرأة في البحث العلمي والابتكار، وتحديد مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية، وتهميش دورها في الحياة المدنية.

ولا ينفي ذلك أن الساحة العربية تحفل بقطاع واسع من النساء المتعلمات الناشطات والمناضلات، اللاتي نلن حظاً أوفر من التعليم الجيد، واكتسبن وعيا بحقوقهن المدنية، فطالبن بالحرية والمساواة في الأسرة والمجتمع، وفرضن أنفسهن في كل المجالات: علميا واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. ففي ما يتعلق بالمشاركة السياسية، تشير البيانات إلى وجود تحسّن في نسب تمثيلية المرأة في المجالس التشريعية في الفترة الأخيرة، مع تفاوت من بلد عربي إلى آخر (الشكل 9.3)، إلا أنها تظلّ دون المستوى المأمول.

تحفل الساحة العربية بقطاع واسع من النساء المتعلمات الناشطات والمناضلات، اللاتي نلن حظاً أوفر من التعليم الجيد، واكتسبن وعيا بحقوقهن المدنية، فطالبن بالحرية والمساواة في الأسرة والمجتمع، وفرضن أنفسهن في كل المجالات: علمياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

الانفتاح والتواصل

إن الانفتاح والتواصل المعرفي المنتج منهج اختطته تقارير المعرفة العربية كخط ناظم ومبدأ راسخ في عمليات إقامة مجتمع المعرفة. وهو مفهوم شامل له جوانبه الثقافية والاجتماعية والسياسية وآلياته المعرفية والتقانية. وقد تناولنا في جزء سابق الحالة الثقافية للشباب وما تنطوي عليه من سمات تدعو إلى اتخاذ إجراءات وسياسات تمكنهم من الانفتاح الحقيقي على الثقافة العالمية وتمكين هذا القطاع من الاستفادة منها والمساهمة فيها، ليكون فاعلا وليس متلقيا فقط. وفي هذا الجزء من التقرير نركز على

انفتاح الشباب العربي وتواصله مع الآخرين العرب و/أو الأجانب في أشكال مختلفة لعلّ من أهمها: التواصل الافتراضي مع الآخرين، والأسفار والرحلات، والتحرك الإقليمي والدولي للشباب الجامعي.

التواصل الافتراضي مع الآخرين

تشير إحصاءات المعهد العربي للتخطيط (تقرير التنافسية العربية 2012) وإحصاءات البنك الدولي (2013) إلى إحراز الشباب العربي تقدماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة في استخدام تقانات التواصل، وإن كانت لا تزال الفجوة بينه وبين شباب بلاد العالم المتقدم قائمة نسبيا. وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشباب على رسم اتجاهات الوظائف ودعم الفرص الجديدة وخصوصا في الأعمال الصغيرة وريادة الأعمال، مما يدعم النمو الاقتصادي. كما توفر فضاءات واسعة مفتوحة لتواصل الشباب مع العالم الخارجي، وتمكنهم من اقتناص وفرة المعرفة ونقلها توظيفها، وتساعد في تهيئتهم لتنفيذ السياسات الوطنية للولوج إلى مجتمع المعرفة المنشود.

إن الانفتاح والتواصل المعرفي المنتج منهج اختطته تقارير المعرفة العربية كخط ناظم ومبدأ راسخ في عمليات إقامة مجتمع المعرفة

فقد بينت الدراسة المسحية التي أجرتها مؤسسة أصداء بورسون مارستيلر على مدى السنوات الماضية أنّ استجابات الشباب العربي تعبر عن درجة كبيرة من الانفتاح[111] حيث أظهر تقرير العام 2010 أن نسبة الشباب الذين عبروا عن استخدامهم شبكة الإنترنت يوميا ازدادت من 56% في العام 2009 إلى 80% في العام 2010.[112] وقد أظهر تقرير 2009 أن الموبايل هو أحد الأدوات الأساسية، مثل الملابس "والموضة"، (للذكور 78% والإناث 79%). وبلغت نسبة الشباب مستخدمي الموبايل المدعم بالإنترنت، وبلاك بري، وآي فون، إلخ. 22% للذكور، و24% للإناث. أما نسبة مستخدمي اللابتوب، فقد بلغت 66% لدى الشباب الذكور، و59% لدى الإناث. وأشار التقرير نفسه إلى أن 80% من عينة الدراسة يستعملون الإنترنت أكثر من مرة أسبوعيا. ويعتبر موقع "غوغل" المفضل، إذ يحتل المرتبة الأولى بين الشباب في مصر وقطر والبحرين.[113]

وبحسب تقرير أصداء للعام 2014، ما زال التليفزيون يعتبر مصدرا كبيراً للحصول على المعلومات (75%) في العام 2014، فيما تنخفض بصورة مستمرة نسبة من يلجأون إلى الصحف، التي اختارها 3 من أصل 10 من الشباب كمصدر أساسي لمتابعة الأخبار. وأفاد 3 من أصل 5 أن الإنترنت هو منصتهم المفضلة لمتابعة الاخبار. ووضع 2 من أصل 5 من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في العام 2014 عن ثقة أكبر في وسائل التواصل الاجتماعي من حيث موثوقية الأخبار، وقد ازدادت هذه النسبة عن العام 2013 حيث كانت 1 من أصل 5.[114]

السفر إلى الخارج

أما عن السفر للسياحة والترفيه، باعتباره قناة تعبر عن انفتاح الشباب، فتبين الدراسة أن نسب الشباب الذين سافروا إلى الخارج عام 2009 كانت متفاوتة من بلد عربي إلى آخر. فكانت في مصر 10%، وفي لبنان 19%، وفي الأردن 21%. كما بيّنت أن 24% من الشباب المصري متفائلون من حيث الحصول على فرصة للسفر في المستقبل القريب، فيما عبّر 23% من الشباب اللبناني عن انهم يخططون لرحلة سفر خلال العامين المقبلين.[115]

التحرك الإقليمي والدولي للطلاب

وفيما يتعلق بالحركة الاقليمية والدولية للطلاب العرب، وهي قناة أساسية من قنوات الانفتاح التي تساهم في الاحتكاك بالآخر في مجالات الدراسة والبحث والتدريب والتفاعل مع ما لديه من معرفة مضمرة، فتشير البيانات إلى ازدياد التحرك الطلابي في العشرين عاما الأخيرة في أنحاء العالم. فهناك ما يقرب من ثلاثة ملايين طالب بالتعليم العالي في أنحاء العالم يدرسون خارج بلادهم، منهم نحو ربع مليون طالب عربي يمثلون 7.3% من الطلاب

الشكل 10.3

عدد الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج في عام 2012

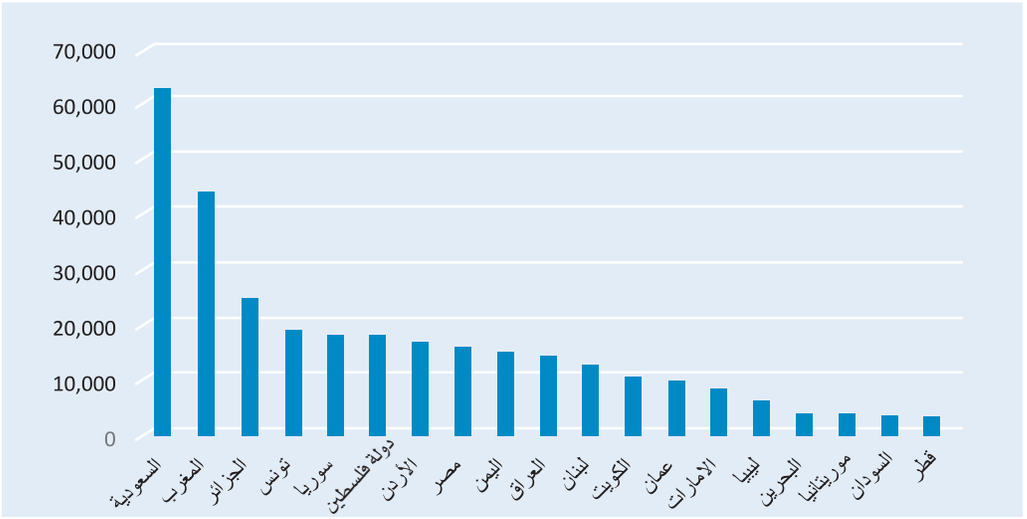

المصدر: UNESCO 2012.

الأجانب. وتفيد بيانات اليونسكو (2014) أنه في سنة 2012 كان هناك أكثر من 314000 طالب عربي يدرسون خارج بلادهم. كما أن البلاد العربية تستضيف نحو 253000 طالب دولي. فعلى سبيل المثال، استضافت الإمارات وحدها في العام 2012 أكثر من 54000 طالب من الخارج، ومصر 49000 طالب والسعودية 46500.[116] والمغرب والجزائر والسعودية هي من أكثر البلاد التي يدرس طلابها خارجها (الشكل 10.3). وبحسب بيانات اليونسكو عن العام 2012 تعتبر فرنسا الوجهة الرئيسية، حيث تستضيف حوالي 28.5% منهم، تليها الولايات المتحدة 18.8%، ثم الإمارات 10.9% والمملكة المتحدة 9.4%.[117] كما أن هناك 27% من الطلاب العرب يدرسون في مؤسسات للتعليم العالي في بلاد غير بلادهم في المنطقة العربية، وهو ما يخلق للتعليم العالي سوقا إقليمية تتسع بشكل متزايد، وتعكس أهمية اقتصادية للإقليم وتزيد توجهه نحو تحقيق استراتيجيات التداول. وتعتبر مصر والأردن ولبنان من أكثر البلاد استقبالا للطلاب العرب. وتتنوع مجالات الدراسة لهؤلاء الطلاب، وتشمل إدارة الأعمال والهندسة والإنجليزية كلغة ثانية.[118]

تفيد بيانات اليونسكو (2014) أنه في سنة 2012 كان هناك أكثر من 314000 طالب عربي يدرسون خارج بلادهم. كما أن البلاد العربية تستضيف نحو 253000 طالب دولي

الشكل 11.3

دول المقصد العشر الأولى من حيث وجهة الطلاب العرب 2010

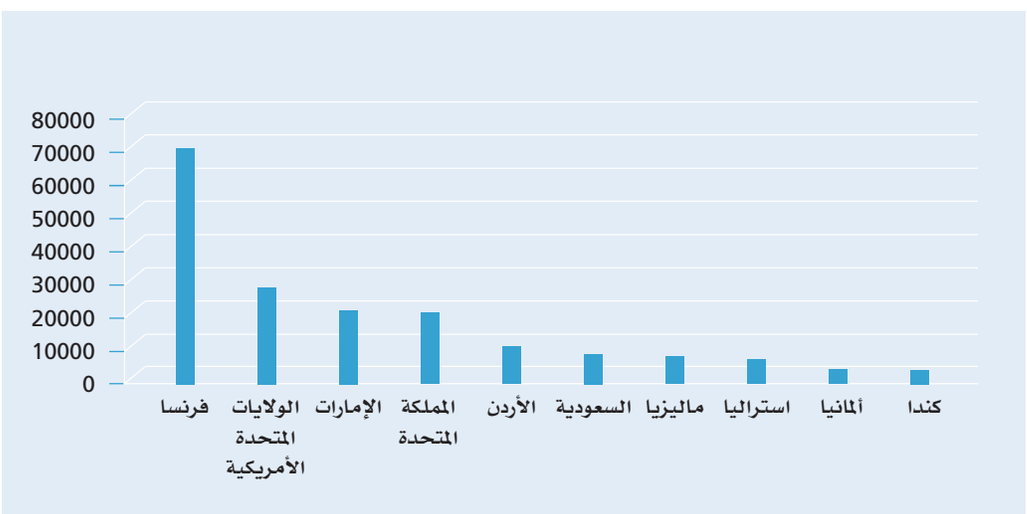

المصدر: UNESCO 2012.

ويعكس هذا التحرك الطلابي والبحثي والتعليمي وتشجيع البلاد العربية له عولمة أسواق العمل والاقتصاد وتوجهها نحو التنافسية، القائمة على تمكين الطلاب من اكتساب مهارات ومعارف عالية المستوى تجعلهم عاملين مهرة حاصلين على تأهيل عالٍ وعلى مستوى عالمي. إلا أن عدم قدرة أسواق العمل العربية على امتصاص هذه العناصر المؤهلة عالمياً، ودمجها في سوق العمل القائم على المعرفة، يجعل بيئة العمل العربية بيئة طاردة تساهم في استفحال نزيف العقول من العالم العربي. وذلك ما سنناقشه عند تحليل البيئات التمكينية في الفصل الرابع.

الخلاصة

تناول هذا الفصل وضع فاعليات الشباب في المنطقة العربية، كاشفا عمّا فيها من نقائص تؤكّد حجم الفجوة المعرفية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفصلهم عن نظرائهم في العالم المتقدّم. ومع وجود اختلافات متفاوتة الأهمية من بلد عربي إلى آخر ومن فاعلية إلى أخرى على مسار التقدّم، فإننا نرى أن الشريحة الكبرى من الشباب لم تمتلك بعد مقومات عصر مجتمع المعرفة. فعلى الرغم ما تشير إليه البيانات المتوفرة من تقدّم في بعض المجالات، في التعليم وتشغيل الشباب وتمكين المرأة، فإن الأوضاع لا تزال تثير القلق حول فعالية الشباب وجاهزيتهم للاندماج في مسيرة نقل المعرفة وتوطينها في المنطقة العربية. وإذا لم يتمّ التعجيل بوضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتجهيز الشباب بوصفهم قوة التقدم الرئيسية في المجتمع، فستخسر دول المنطقة العربية فرصة تاريخية لتحويل "طفرتها الشبابية" إلى ثروة بشرية حقيقية، ورأس مال بشري قادر على حمل مشعل التنمية في المنطقة وتحقيق آمالها في الولوج إلى مجتمع المعرفة على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى. وقد أكدت تلك النتائج الدراسات الميدانية التي ستعرض في الفصل الخامس من هذا التقرير.

إذا لم يتمّ التعجيل بوضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتجهيز الشباب بوصفهم قوة التقدم الرئيسية في المجتمع، فستخسر دول المنطقة العربية فرصة تاريخية لتحويل "طفرتها الشبابية" إلى ثروة بشرية حقيقية، ورأس مال بشري قادر على حمل مشعل التنمية في المنطقة وتحقيق آمالها في الولوج إلى مجتمع المعرفة على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى

أما تكلفة إقصاء الشباب وتهميشه من خلال استعمال مدخل رأس المال البشري لتقويم التكلفة الاقتصادية، فقد قدرت عام 2006 في مصر على سبيل المثال بنحو 53 بليون دولار أميركي ، وفي الأردن 1.5 بليون دولار أميركي. كما قدّرت تكلفة البطالة فقط في 11 دولة عربية شملها التحليل بمتوسّط يساوي 2.32% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت أعلى نسبة في المغرب 6.86%. [119] وتؤكد الدراسة أن البلاد العربية هي من بين مجموعة الدول التي تبعد كثيراً عن الحدود الآمنة في خفض درجات إقصاء الشباب. ولا شكّ أنّ هذه التكلفة مرشّحة للتفاقم تحت تأثير الحركات الاحتجاجية الشبابية الواسعة في أكثر من بلد عربي طلباً للعيش والحرية والكرامة وما تلا ذلك من عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي.

إنّ تمكين الشباب من القدرات والتأهيل، من خلال مؤسسات تعليمية فاعلة، يؤدي دوراً كبيراً في زيادة فعاليتهم الاجتماعية ، من خلال زيادة المكون المشترك من القيم والثقة والتسامح والفهم العام المشترك بين الشباب في المجتمع وتقرير السلوك والاتجاهات نحو المشاركة الفاعلة وممارسة الديموقراطية الصحيحة التي تكون "التماسك الاجتماعي". وينعكس ذلك بالطبع على الفعالية الاقتصادية للشباب في مؤسسات الإنتاج التي تحتاج إلى قيم مشتركة من التعاون ومهارات العمل في الفريق. وسيؤدي تمكّن الشباب من فعالية معرفية إلى منح دول المنطقة أيضاً ميزة تنافسية في اقتصادات المعرفة الكوكبية.[120]

ومهما كان الرأي في ذلك كله، فإنه يمكن القول بأن الواقع الحالي للمجتمع العربي بموقعه وسياقاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية مركب بطريقة لا تسمح للشباب أن يكون مؤهلاً لمستويات وعوامل التغيير. فالشباب العربي يتطلع إلى القوة من قاع الضعف، وهو يحتاج إلى سياسات تنموية تدعمه وتمكنه من عبور الضعف إلى القوة وامتلاك ناصية المعرفة، والولوج إلى مجتمع

المعرفة. فهل تمتلك المنطقة العربية البيئات التمكينية الضرورية لتجهيز الشباب العربي ليكون قادراً على تحمل مسؤولية تاريخية في نقل وتوطين المعرفة، لإحداث التقدم المطلوب الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة العربية؟ هذا ما يحاول الفصل الرابع بيانه.

الهوامش

1 كمال نجيب، ورقة مرجعيةللتقرير.
2 UNESCO 2014a، نسبة الإناث من حساب فريق التقرير بناءا على بيانات اليونسكو. انظر الملحق 4، الجدول م 4-5.
3 UNESCO 2014a.
4 نسبة الإناث من حساب فريق التقرير بناء على بيانات اليونسكو (UNESCO 2014a). انظر الملحق رقم 4، الجدول م 4-5.
5 UNESCO 2014a، معدلات القرائية الاقليمية.
6 النسب المتعلقة بالمرحلة الابتدائية. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث من حسابات فريق التقرير، بناء على قاعدة اليونسكو (UNESCO 2014a).
7 UNESCO 2014a.
8 UNESCO 2014a.
9 UNESCO 2014a. لمزيد من التفاصيل راجع الملحق 4، الجدول م 4-6.
10 Abu – Orabi 2013.
11 كمال نجيب، ورقة مرجعية للتقرير.
12 UNESCO 2014a.
13 UNESCO 2014a.
14 UNESCO 2014a.
15 UNESCO 2014a.
16 Mouhoud 2012.
17 اليونسكو 2012.
18 اليونسكو 2012.
19 Salehi-Isfahani 2010.
20 Salehi-Isfahani،2010.
21 Alissa 2007.
22 European Training Foundation 2012.
23 Kendzia 2012.
24 Angel-Urdinola et al. 2010.
25 IFC & Islamic Development Bank 2011.
26 مؤسسة الفكر العربي، 2012أ.
27 اليونسكو 2012.
28 Mullis et al. (2012 a, b and c).
29 OECD 2012.
30 البنك الدولي 2007.
31 حسابات فريق التقرير بناء على قاعدة بيانات اليونسكو 2014 (UNESCO 2014a).
32 كمال نجيب، ورقة مرجعية للتقرير.
33 Brown et al. 2008.
34 البنك الدولي 2007.
35 O'sullivan et al. 2012.
36 انظر Mohamed et al. 2008; O' Sullivan et al. 2012.
37 لمزيد من التفاصيل، راجع الملحق رقم 4، الجدول م 4-11. المصدر: Internet World Stats 2014.
38 كمال نجيب ورقة مرجعية للتقرير.
39 اليونسكو 2012.
40 انظر الفصل الرابع حول البحث العلمي والابتكار كمنظومة وبيئة حاضنة في المنطقة العربية.
41 صدرت عن يونيسيف والجامعة الأمريكية في بيروت دراسة مهمة عام 2010، استمرت عامين لتحليل أوضاع الشباب في المنطقة العربية (15-24 سنة). وكانت من أولويات الدراسة مناصرة الشباب لسياسات المعرفة والتنمية في المنطقة العربية.
42 UNICEF & AUB IFI 2010.
43 Attar 2009.
44 Barakat 1993.
45 Bush & Ayeb 2012؛ أحمد الكواز 2011؛ Chaaban 2008.
46 Mohamed et al. 2008; برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ،.2008 ,Kraidy
47 تقرير المعرفة العربي 2011/2010.
48 Attar 2009.
49 Mahbubani 2009؛ أحمد الكواز 2011.
50 Roskin & Coyle 2008. ،Attar 2009.
51 UNDP 2006.
52 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012؛ أحمد الكواز 2011؛ UNICEF & AUB IFI 2010؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002، 2004 و2005. ؛Kraidy 2008؛ ASDA'A Burson-Marsteller 2008؛ Haskell et al. 2012؛ Pratt 2005.
53 Mohamed et al. 2008.
54 Mohamed et al. 2008.
55 Mohamed et al. 2008.
56 Kraidy 2008.
57 ASDA'A Burson-Marsteller 2008 and 2014.
58 ASDA'A Burson-Marsteller 2014.
59 ASDA'A Burson-Marsteller 2013 & 2014.
60 UNDP & the Institute of National Planning 2010.
61 UNICEF & AUB IFI 2010.
62 ASDA'A Burson-Marsteller 2009.
63 UNICEF & AUB IFI 2010.
64 UNICEF & AUB IFI 2010.
65 UNDP & the Institute of National Planning 2010.
66 UNICEF and AUB IFI 2010.
67 ASDA'A Burson-Marsteller 2008.
68 UNICEF & AUB IFI 2010.
69 UNICEF and AUB IFI 2010.
70 UNDP and the Institute of National Planning 2010.
71 ASDA'A Burson-Marsteller 2014.
72 ASDA'A Burson-Marsteller 2014.
73 صندوق النقد العربي 2012.
74 صندوق النقد العربي 2012.
75 Mirkin 2013.
76 صندوق النقد العربي 2012.
قدر تقرير آخر للإسكوا صدر في العام 2013 عدد العاطلين عن العمل بنحو 20 مليونا.
77 UNDP 2011.
78 صندوق النقد العربي 2012.
79 Ahmed et al. 2012.
80 Ncube & Nanyanwn 2012.
81 Jaramillo and Melonio 2011.
82 أحمد حجي، ورقة مرجعية للتقرير.

83 صندوق النقد العربي 2012.
84 كما ذكرنا سابقا في التقرير، حصة النساء العاملات من الوظائف لم تتجاوز 29% عام 2010، وهي النسبة الأدنى بين الأقاليم كلها.
85 Chaabaan 2010.
86 Chaaban 2010; Salehi-Isfahan and Dhillon 2008.
87 Chaaban 2010.
88 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005.
89 Basok &Noonan 2006; Roy 2013.
90 Dwairy & Achoui 2006.
91 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002.
92 Anthias 2008.
93 Salehi-Isfahani & Dhillon 2008.
94 Salehi-Isfahani & Dhillon 2008.
95 Faour & Muasher 2011.
96 Marseille Conference 2010.
97 Cabras 2010.
98 Salehi-Isfahani & Dhillon 2008.
99 قاعدة بيانات اليونسكو (UNESCO 2014a). لمزيد من التفاصيل، راجع الملحق 4، الجدول م 4-5.
100 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات اليونسكو (UNESCO 2014a) عن القرائية، راجع الملحق 4، الجدول م 4-5.
101 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012، تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010.
102 UNESCO 2014a.
103 Economic Intelligence Unit 2012.
104 Economic Intelligence Unit 2012.
105 Inter-Parliamentary Union 2014.
106 UNSD 2012
107 Salehi-Isfahani 2010.
108 البنك الدولي 2013.
109 Chaabaan 2009.
110 ASDA'A Burson-Marsteller 2009, 2010, 2014.
111 ASDA'A Burson-Marsteller 2010.
112 ASDA'A Burson-Marsteller 2009.
113 ASDA'A Burson-Marsteller 2014.
114 ASDA'A Burson-Marsteller 2009.
115 UNESCO 2014b.
116 UNESCO 2014a.
117 UNESCO 2014a.
118 قدّرت الكلفة بالنسبة إلى قيمة البطالة بصفر.
119 Chaaban 2008.
120 Balatti & Falk 2002.

الفصل الرابع

البيئات التمكينية وفعاليتها في نقل وتوطين المعرفة

تقديم

استعرضنا في الفصل السابق وضع الشباب العربي من حيث فاعلياته المعرفية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويتناول الفصل الحالي تحليل أوضاع البيئات التمكينية العربية للوقوف على دورها في ما تمّ تشخيصه من نجاحات وإخفاقات، ولاستشراف مدى قدرتها على تحويل الطفرة الشبابية في المنطقة العربية من مجرد كم سكاني يشكل عبئا على عملية التنمية إلى رأس مال بشري، يكون قوة فاعلة في الإنتاج وتحقيق ثروة معرفية تطور التنمية وتنقلها إلى نموذج جديد يدخل المنطقة إلى اقتصادات المعرفة، وتأسيس مجتمع المعرفة. ومن ثم يعالج الفصل ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول: ويتناول البيئات التمكينية التي تعد الشباب مباشرة وهي الجامعة ومؤسسات ومعاهد التعليم العالي. أما الثاني، فيهتم بتحليل وضعية بيئات البحث العلمي والتطوير والابتكار. ويتناول الثالث البيئات التمكينية الأوسع، وهي البيئة الاقتصادية والسياسية بما تشمله من سياسات تنموية، وتشريعية، بالإضافة إلى الفاعلية والحوكمة.

التعليم العالي في المنطقة العربية

يلعب التعليم العالي دوراً مهماً في التنمية. فمؤسسات التعليم العالي هي الفاعل الأساسي في عملية نقل ونشر المعرفة وإنتاجها من خلال أنشطة التدريب والبحث العلمي. كما يتحمل أيضاً مسؤولية اجتماعية فريدة في تنمية القيم، والمواطنة، والانخراط في سوق العمل والإنتاج، والمشاركة في أنشطة المجتمع المدني. فهذه المؤسسات هي المنتج لرأس المال البشري الذي تتطلبه التنمية الشاملة وسوق العمل، والذي يعتبر عاملاً حاسماً ورئيسيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع.[1]

وحينما تنجح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق جودة وملاءمة عالية مع متطلبات وحاجات المجتمع، فإن فرص اندماج الشباب في سوق العمل والحياة والمجتمع تتزايد، ويتسع فضاؤها في نقل وتوطين المعرفة. وهي تساعد على تحقيق التكامل بين المؤسسات الاقتصادية والقوى المنظمة للعمل، والمؤسسات الفاعلة في حياة المجتمع المدني، ومن ثم تصبح آلية رئيسية في إحداث التغيير المجتمعي المنشود نحو تحقيق الأهداف والمرامي في تأسيس مجتمع المعرفة. كما تعتبر مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي يمكن أن تجمع أطرافا مختلفة، من طلبة باحثين وأساتذة يحملون خلفيات عريضة متنوعة، ليعملوا معاً من أجل تحقيق الآمال المستقبلية للوطن بأسره.

ساهمت ثورة المعرفة والتكنولوجيا في تفاعلها مع العولمة في إنتقال التعليم العالي من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير

وقد زادت ثورة المعرفة والتكنولوجيا، في تفاعلها مع العولمة، من أهمية وفاعلية الجامعة في تحقيق أهدافها في نشر وإنتاج وتوطين المعرفة. ومثلما فتحت أمامها فرصاً سانحة، فقد طرحت، في الوقت نفسه، إشكاليات متعددة لا بد للجامعة من التعامل معها، تأثيراً وتأثراً، بما ينعكس على بيئة وإدارة الجامعة، وحوكمتها، وطرق التدريس والتقويم، وبرامج التعليم والتدريب والبحث والابتكار، بل بعلاقتها بمؤسسات الإنتاج والصناعة والمجتمع المدني. وفتحت الجامعات أبوابها في كل بلاد العالم، بما فيها المنطقة العربية، للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي لمواكبة المتطلبات المتزايدة في أسواق العمل للعاملين من ذوي المعارف والمهارات العالية. وانتقل التعليم العالي من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير.

إن مؤسسات التعليم العالي هي الفاعل الأساسي في عملية نقل ونشر المعرفة وإنتاجها من خلال أنشطة التدريب والبحث العلمي.

والسؤال المطروح هو: كيف تفاعلت مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية مع متطلبات عوامل التغيير العالمية والإقليمية والوطنية، من حيث البرامج والبنية التعليمية والبيئة التنظيمية والمؤسسية، لتكون عاملاً فاعلاً في إدماج الشباب في سيرورة النقل والتوطين، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة ؟

نشأة الجامعة والتوسع في التعليم العالي في المنطقة العربية

شهدت المنطقة ظهور أولى الجامعات العربية

الإسلامية مع بداية القرن الثامن الهجري، حيث نشأت عدة جامعات في المشرق والمغرب، ومنها جامعة القرويين في المغرب، والزيتونة في تونس، والأزهر في القاهرة، كمدارس عليا دينية في ظل الحضارة الإسلامية. إلا أن الجامعات العربية في شكلها الحداثي الأوروبي لم تبدأ نشأتها إلا مع بداية القرن التاسع عشر، في عصر "محمد علي"، في إطار مشروعه لتحديث مصر، بما شهده من انتصارات وانتكاسات. وكانت تلك الجامعات بمثابة مدارس عليا في عدة فروع مختلفة، في الهندسة والطب والزراعة واللغات والفنون، بغرض نقل المعرفة والتكنولوجيا ونظم الإدارة الأوروبية لتأسيس مصر الحديثة.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، شهدت المنطقة، وكانت معظم دولها تحت الاحتلال، تحركات شعبية وحكومية، وبعثات أجنبية لإقامة جامعات في المنطقة العربية. فنشأت في مصر ثلاث جامعات: الجامعة المصرية عام 1908 (جامعة القاهرة الآن)، وجامعة الملك فاروق الأول (جامعة الإسكندرية الآن) عام 1938، وجامعة عين شمس 1950. وتأسست الجامعة الأميركية في القاهرة 1919 كجامعة خاصة غير هادفة للربح. وفي سوريا، نشأت الجامعة السورية (جامعة دمشق الآن) عام 1923، وفي الجزائر، نشأت جامعة الجزائر عام 1959. وتأسست جامعة الخرطوم في السودان عام 1936. وشهد لبنان تأسيس الجامعات الخاصة، مبكراً، حيث نشأت الجامعة الأميركية في بيروت سنة 1866، وجامعة القديس يوسف سنة 1875. ونشأت الجامعة اللبنانية كأول جامعة عامة في لبنان عام 1951.[2]

وتبين دراسة اتحاد الجامعات العربية، أنه حتى عام 1953 لم يتجاوز عدد الجامعات 14 جامعة، حكومية وخاصة. وتاريخياً، كانت معظم الجامعات الخاصة الأجنبية في لبنان.[3] ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، كانت هناك عوامل للنهضة، عقب حركات الاستقلال، مثل حركة التقدم في تونس التي وحدت تونس في إطار دولة وطنية، وحركة التنمية التي قادها عبد الناصر في مصر، وحركات التحديث في بلدان الخليج العربي، وتحركت كل حكومات المنطقة تقريباً في اتجاه الاهتمام بالتعليم العالي كآلية للتنمية ودعم الاستقلال في البلاد. وفي إطار هذا الزخم الوطني التاريخي تزايدت التطلعات الشعبية وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وتزايدت احتياجات التنمية.

وبتأثير ذلك كله، تضاعفت جهود حكومات البلاد العربية في التوسع في بناء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. فتزايدت أعداد الجامعات في المنطقة العربية من 233 جامعة عام 2003 إلى نحو 286 عام 2006، ومنها 153 جامعة حكومية و133 جامعة خاصة. ووصل عدد الطلاب إلى 4.4 مليون طالب، وعدد أعضاء هيئات التدريس إلى 183 ألفا. وبلغت نسبة التخصصات الإنسانية والاجتماعية 78%، والتخصصات العلمية 22%. ثم تزايدت هذه الأعداد عام 2012، حيث وصل عدد الجامعات إلى 500 جامعة، وعدد الطلاب نحو 9 ملايين، وأعضاء هيئة التدريس 220 ألفا. أما نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس فقد تحسنت نسبتها إلى قرابة 31 إلى 1. إلا أنها في بعض الجامعات وفي بعض التخصصات قد تصل إلى 100 إلى 1. وتتراوح هذه النسبة في دول الخليج بين 17 إلى 1 و41 إلى 1. وهذا يفوق بكثير المعدل العالمي النموذجي لنسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس المحدّد بنسبة 15 إلى 1.[4] ويظهر الجدول 1.4 عدد الجامعات والطلاب في دول المنطقة العربية بحسب الدراسة نفسها.[5]

تضاعفت جهود حكومات البلاد العربية في التوسع في بناء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي

خصائص التعليم العالي في المنطقة العربية

يمكن تصنيف مؤسسات التعليم العالي في دول المنطقة العربية، من حيث النشأة التاريخية وطبيعة هذه المؤسسات، إلى ثلاثة نماذج أساسية:[6] الأول هو النموذج التقليدي

الجدول 1.4

إحصاءات عن التعليم العالي في العالم العربي لعام 2011

الدول	2011				
	عدد الجامعات			عدد الطلاب	عدد أعضاء هيئة التدريس
	المجموع	خاص	حكومي		
تونس	13	19	32	360 000	21 210
العراق	25	8	33	397 784	31 990
البحرين	2	8	10	35 848	3 100
اليمن	8	13	21	300 000	10 000
الإمارات	2	19	21	59 333	1 861
المغرب	14	4	18	419 885	12 085
السودان	28	7	35	500 000	9 700
لبنان	1	19	20	205 000	12 700
عمان	1	7	8	80 000	4 100
الكويت	1	4	5	34 560	1 705
السعودية	23	8	31	667 000	21 320
سوريا	5	10	15	282 484	9 500
مصر	20	15	35	2 800 000	67 000
دولة فلسطين	2	13	15	196 625	5 900
الأردن	11	18	29	336 000	8 898
ليبيا	9	2	11	264 000	9 000
الصومال	3	11	14	4 147	195
موريتانيا	1	-	1	25 000	1 175
جيبوتي	1	-	1	15 000	580
قطر	1	6	7	15 500	1 100
الجزائر	34	2	36	1 149 899	19 500
المجموع	206	193	399	8 148 065	252 619

المصدر: Abu-Orabi 2013.

التاريخي، المركزي، العام، المجاني؛ وهو الشائع في معظم الدول العربية ما عدا لبنان ودولة فلسطين. ويوجد النموذج الثاني في لبنان ودولة فلسطين، وهو يتسم باللامركزية، والتعليم الخاص. وقد تكوّنَ النموذجان بهذه السمات بحكم النشأة والظروف التاريخية لكل من البلدين ثم انتشر النموذج في مراحل لاحقة في بلدان عربية أخرى.[6]

وتحت تأثير الاتجاهات العالمية، تبنت معظم الدول العربية، سياسة تحرير الاقتصاد اقتداء بنموذج الليبرالية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة، واتجهت نحو التوسع في خصخصة التعليم العالي، حتى تتمكن من توسيع رقعة قطاع التعليم المجاني في المراحل قبل التعليم الجامعي. وفي إطار هذه السياسة صار يُنظر إلى التعليم العالي في هذه الدول باعتباره وسيلة مهمة تساعد السياسات التنموية على دمج قوى العمل المحلية في الاقتصاد العالمي

تزايدت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، أعداد الجامعات الخاصة في المنطقة العربية حيث أصبحت تمثل 40% من عدد الجامعات في المنطقة العربية

وكانت هذه السياسة دافعاً لانتشار التعليم العالي خلال العقد الماضي، والتوسع في قطاع التعليم الخاص.

وفي إطار جهود الإصلاح، شهدت الدول التي تتبنى النموذج الأول تطوراً في إطار التفاعل العالمي أدى ببعضها إلى الأخذ بجوانب السياسات القائمة على "الليبرالية الجديدة" في تيار العولمة السائد في العالم الآن، فنشأت المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، بل إن بعض البلدان في المشرق العربي على وجه التحديد التي كانت تتبنى نموذج التعليم العالي العام، قد وصلت فيها نسبة المعاهد والجامعات الخاصة إلى 48.5%.[7] وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تزايدت أعداد الجامعات الخاصة في المنطقة العربية حيث وصل عددها عام 2011 إلى أكثر من 200 جامعة خاصة، تمثل 40% من عدد الجامعات في المنطقة العربية.[8]

والجدير بالذكر أن معظم الجامعات الخاصة في لبنان، وكذلك الجامعة الأميركية في القاهرة كانت مؤسسات غير ربحية. وظهرت أولى الجامعات الخاصة الربحية في الأردن عام 1990، ثم تبعتها دول أخرى مثل اليمن، والسودان، ودول الخليج العربي.[9] علما أن الجامعات الخاصة في الغرب عموماً هي مؤسسات غير هادفة للربح، وإن كانت "الربحية" قد بدأت في بعض الجامعات الغربية، فإنها لا تزال محدودة جداً، ولا تمثل ظاهرة، كما هي الآن في المنطقة العربية.

أما النموذج الثالث، وهو النموذج الخاص الأجنبي، فقد ظهر في سياق تطور الجهود نحو الأخذ بالليبرالية الجديدة واقتصاد المعرفة في إطار العولمة، حيث تم التوسع في إدخال فروع للجامعات الأجنبية وغالبا الغربية في كثير من الدول في المنطقة العربية. ونتج عن هذه السياسة، ليس فقط زيادة مساحة القطاع الخاص في التعليم العالي، بل زيادة التنوع في التعليم العالي، والتوسع في برامج جديدة مثل برامج التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم الموازي، الذي أتاح لكثير من الطلاب الاندماج في التعليم العالي، كما كانت هذه السياسة دافعاً للتوسع في هذا التعليم في الأردن ودول الخليج ومصر. بينما نجد دول المغرب العربي تحفظت على هذه السياسة بدرجة أو بأخرى، فأنتجت معدلات منخفضة نسبياً في الالتحاق بالتعليم العالي مقارنة بدول المنطقة.

تعاني الجامعات العربية الحكومية من طرق تدريس غير ملائمة وفقر في سياسات البحث العلمي وعدم تحديث معظم المقررات الأكاديمية

وتوضح إحدى الدراسات أن دول الخليج العربي تكاد تقدم نموذجاً جديداً في تأسيس التعليم العالي من أجل بناء مجتمع المعرفة. ويتمثل هذا النموذج في استقدام فروع للجامعات الأجنبية، الغربية على الأغلب، في تجمعات بأسماء مبتكرة مثل مدينة الدوحة للتربية، وقرية دبي للمعرفة، ومدينة الشارقة الجامعية. وبُنيت مدينة الدوحة للتربية، على سبيل المثال على 14 كم^2، وهي أكبر تجمع عالمي للجامعات في العالم، حيث تضم فروع لجامعات مرموقة عالمياً مثل جورج تاون وجامعة كارنيغي ميلون وكورنيل. وفي أبو ظبي، أنشئت جامعة "معهد ماساتشوسيتس للتقانة MIT" كمدينة جامعية هائلة الحجم. غير أنّ هذه الجامعات الخاصة تتميّز بارتفاع رسومها وبأن معظم المنتسبين إليها هم من الطلاب الأجانب أو أبناء الوافدين من البلاد العربية الأخرى.[10]

الإطار 1.4

تدويل الجامعات والتعليم العالي

أصبح وجود جامعات أجنبية، أو فروع لها، أو معاهد تعليم عالٍ أجنبية خارج بلادها الأصلية على أرض دول أخرى ظاهرة واضحة بتأثير ثورة المعرفة والتكنولوجيا، وهيمنة العولمة المتخطية لحدود الأقطار.

وتوضح الدراسات والتقارير الدولية أن الشرق الأوسط استضاف 34% من مجمل فروع الجامعات الأجنبية عام 2009.

وفي عام 2009 كان هناك مئة وستون حرما جامعيا أجنبيا – خارج بلادها الأصلية – في العالم. وافتتح معظمها خلال الخمسة عشر عاما السابقة، وبخاصة بعد عام 2000، ومعظمها فروع لجامعات أميركية. وتنوعت مصادر الجامعات الأجنبية في المنطقة العربية من أستراليا، والمملكة المتحدة، وكندا، وفرنسا، وروسيا، وكذلك الهند وسنغافورة.

ويوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقرب من ربع عدد فروع الجامعات العالمية في المنطقة، ويليها دولة قطر (نحو تسعة فروع). كما توجد فروع لجامعات عالمية في الكويت والبحرين والأردن وتونس، وجامعات مشتركة بين المحلي والعالمي مثل الجامعة الألمانية في القاهرة وباريس التاسعة في تونس. وهكذا يتنوع نمط تدويل التعليم على أرض المنطقة العربية. وقد تبنت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، نموذجاً مختلفاً، حيث انخرطت في تصميم وإنشاء جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا جامعات عالمية عالية المستوى، من حيث تطوير البرامج وبناء شراكات كوكبية في مجالات البحث العلمي، ومساعدة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على التواصل مع باحثين عالميين والحصول على تسهيلات معرفية وتبادل الزيارات والخبرات مع أعرق الجامعات والمراكز البحثية في العالم.

المصدر: World Bank 2012b.

هكذا، شهدت ساحة التعليم العالي تنوعا من حيث أصناف الجامعات والاختصاصات وتوزيع الطلاب على المؤسسات الحكومية والخاصة. وتشير بيانات اليونسكو (2010)

إلى أن نسبة الجامعات والمعاهد العليا الحكومية تبلغ 63.8% مقابل 36.2% خاصة، وأن نسبة الجامعات الحكومية تكاد تتساوى مع نسبة الجامعات الخاصة (51.5% مقابل 48.5%).[11] أما في ما يتعلق بتوزيع الطلاب، فإن القطاع الحكومي ما يزال الوجهة السائدة في المنطقة (الشكل 1.4).

الشكل 1.4

تصنيف مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية

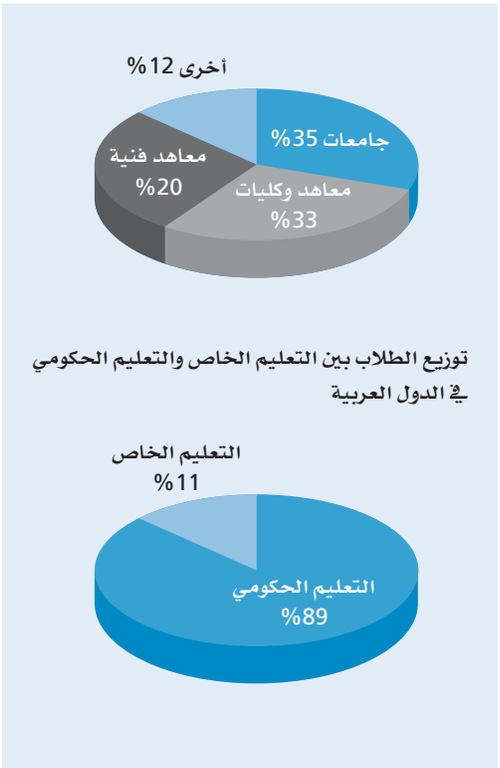

المصدر: UNESCO 2010a.

لا شكّ في أهمية هذه الجهود المبذولة في المنطقة العربية لتوسيع التعليم العالي باعتباره ضرورة تفرضها متطلبات مجتمع المعرفة من القوى العاملة عالية التأهيل، لكنّها ستظلّ عقيمة ما لم تعاضدها مجهودات مماثلة للارتقاء بجودة الخدمات التعليمية ونوعية المخرجات. من هنا يأتي السؤال: إلى أي مدى يمكن القول إن هذه السياسات في التوسع في التعليم العالي في دول المنطقة هي سياسات فاعلة في تحفيز عمليات التنمية وتسليح الشباب بالفرص والقدرات التي تمكنهم من المشاركة والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة؟[12]

مشكلات التعليم العالي في المنطقة العربية

وبالإضافة إلى أن معدلات التحاق الشباب بمعاهد التعليم العالي في البلدان العربية ما زالت دون ما هي عليه في الدول المتقدمة، يشكو التعليم العالي في عديد البلدان العربية مما يلي:

أولا: ما زال هناك قلق شديد حول ملاءمة وفعالية هذه النظم في تهيئة الشباب بالفرص والقدرات التي تمكنهم من المشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية. فالجامعات العربية، وبخاصة الجامعات الحكومية العريقة التي تستوعب معظم الطلاب العرب تعاني من طرق تدريس غير ملائمة، كما تعاني فقرا شديدا في سياسات البحث العلمي، ومقررات أكاديمية لم يُحدَّث معظمها، ولا تواكب متطلبات مجتمع المعرفة. ولذلك، فإن هذه الدول تشهد ظاهرة نزيف العقول إلى الخارج لدى أبنائها النابهين، علاوة على عدم ملاءمة التدريب التقني والتأهيل العلمي لمقتضيات التقدم في اقتصادات المعرفة الذي تنشده هذه البلاد.[13]

ثانيا: إن التوسع في دعوة الجامعات الغربية، وبخاصة في دول الخليج العربي، من شأنه أن يساعد على إدخال طرائق حديثة، ومقررات وتخصصات مواكبة لمتطلبات مجتمع المعرفة. إلا أن ذلك أيضاً قد يخلق بعض التناقضات الاجتماعية والسياسية. ومنها على سبيل المثال:

- قد يحدث تقدم في البحث العلمي في مجال العلوم الطبيعية والرياضيات والتقانة، إلا أن الثقافة المحيطة بهذه الجامعات، ستظل كما هي موروثاً ثقافياً دون تغيير. ومن ثم تواجه هذه الجامعات خطر عدم تكامل المعرفة، أو ما يسمى، في تاريخ تطور المجتمعات، عدم تكامل الثقافتين العلمية والإنسانية.
- إن الجامعات العالمية الموجودة في دول

لا شكّ في أهمية الجهود المبذولة في المنطقة العربية لتوسيع التعليم العالي باعتباره ضرورة تفرضها متطلبات مجتمع المعرفة من القوى العاملة عالية التأهيل، لكنّها ستظلّ عقيمة ما لم تعاضدها مجهودات مماثلة للارتقاء بجودة الخدمات التعليمية ونوعية المخرجات

الخليج، باهظة التكاليف، بينما تدعم سياسات هذة الدول التعليم المجاني لأبنائها في كل المراحل التعليمية وتفي بحاجاتهم الاجتماعية. وهذا من شأنه أن يلقي بالعبء الأكبر في تعليم أبنائها على الجامعات الحكومية. أما الجامعات العالمية فسوف يكون طلابها، في أغلب الأحوال، من نصيب أبناء الوافدين أو العاملين الأجانب الذين قد تصل أعدادهم إلى ما يقرب من 75% من السكان، ولديهم الثروة المالية والقدرة على إلحاق أبنائهم بهذه الجامعات.[14] وذلك من شأنه أيضاً أن يخلق فجوة امتلاك المهارات والعلوم بين المواطنين خريجي الجامعات التقليدية، و"الأجانب" خريجي الجامعات العالمية، ويعوق بدوره سياسات رفع معدلات التشغيل بين أبنائها الشباب وتوطين الوظائف التي تسعى إليها حكومات دول الخليج، كما يعوق عملية توطين المعرفة المنقولة عبر هذه الجامعات.

إن هذه النقطة الأخيرة، تجعل صورة التعليم العالي في هذه الدول العربية يتبدى في ثنائية واضحة جلية: جامعات وطنية تقليدية محلية، في مقابل جامعات أجنبية متقدمة كوكبية. وتظل الأخيرة في جزيرة منعزلة في فضاء ثقافي في البلد المقامة فيه. وما لم يحدث تطور اقتصادي كبير في هذه الدول نحو اقتصادات العولمة، تستوعب هذه التناقضات، ويرفع المجتمع كله إلى آفاق عالمية، فسوف تتفاقم المشكلة وتتحول إلى مشكلة تمس شرعية هذه المؤسسات الأجنبية المنعزلة. ان هذه التناقضات في الواقع هي وليدة هذا التأثير المتنامي للعولمة الذي انعكس في الدول العربية في ما يطلق عليه تسليع المعرفة، وليس توطينها.

التعليم العالي وبطالة الخريجين من الشباب في المنطقة العربية

سبق أن رأينا ضمن الفاعلية الاقتصادية أن معدلات البطالة بين المتعلمين تعليماً عالياً، سواء في دول الخليج العربي أو في دول المنطقة العربية بصفة عامة، قد بلغت حدّا مثيرا للقلق، مما يدعو إلى وضع المسألة موضع تفكير جدّي وبحث عميق للوقوف على مدى قدرة دول المنطقة العربية على تجهيز رأس المال البشري القادر على الوفاء بمتطلبات إدماج الشباب في سيرورة النقل والتوطين والانتقال إلى اقتصادات المعرفة. والسؤال المطروح هنا: إلامَ تعود أسباب البطالة المرتفعة بين المتعلمين؟ أو بعبارات أخرى ما مدى مساهمة بيئة العمل (سوق العمل) في استفحال ظاهرة بطالة الشباب عموما وخريجي التعليم العالي خصوصا؟

ووفقا للتقارير والمؤشرات المختلفة المتعلقة بالبطالة، تبدو القضية مركبة ومتعددة الأبعاد، تتضافر فيها العوامل الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وسياسات التعليم وغيرها، مما يجعل بنية التشغيل في البلاد العربية بنية غير مواتية لمجتمع المعرفة، بل إنها تساهم بشكل قوى في تهميش وإقصاء الشباب والنساء، وهم من ضحايا غياب السياسات التنموية. وبالتالي لا يمكن فهم حقيقة هذه الأسباب وتأثيراتها وتفاعلاتها دون تحليل السمات العامة لهذه البنية.

السمات العامة لسوق التشغيل والبطالة في المنطقة العربية

تبين الإحصاءات أن أعلى معدل للمشاركة في قوة العمل توجد في البلدان المستوردة للعمالة الفنية، حيث تُقدّر مشاركة الذكور في قوة العمل بنحو ثلاثة أضعاف مشاركة الإناث. ويعتبر قطاع الزراعة القطاعَ الأكبرَ للعمالة في مجموعة الدول الفقيرة، حيث يعمل أكثر من 50% من قوة العمل، بينما يقل هذا المعدل حتى يصل إلى 20% في الاقتصادات الغنية بالموارد. ويشكّل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية أكثر من 40% من العمل في البلاد الغنية المستوردة للعمالة، حيث تهرب العمالة من قطاع الزراعة ذات الأجور المتدنية إلى قطاع الخدمات بحثاً عن أجور أفضل.[15] كما

يُلاحظ أن العمالة تزيد عن 50% في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في مجموعة الدول التي تعاني الصراعات. وبشكل عام، فإن قطاع الزراعة يشغل عمالة تقدر 27.8% من الوظائف في المنطقة عام 2008. ويظل هذا القطاع الأكثرَ استقطاباً لعمالة النساء حيث يشكل 39.3% من وظائفهن، فيما يشكل 27.8% من عمالة الرجال.[16] ويتمركز عمل المرأة في قطاع الأنشطة الخدمية والمجتمعية في البلدان الغنية المستوردة للعمالة، وكذلك في البلدان الواقعة تحت الصراعات، بينما تكثر مشاركة المرأة في قطاع الزراعة في مجموعة الدول الفقيرة.

وما زال القطاع الحكومي يلعب دوراً كبيراً في عملية التوظيف، إذ يبين تقرير منظمة العمل في العام 2009 أن نحو 29% من مجمل العاملين في العالم العربي يوجد في القطاع الحكومي،[17] مما قد يؤدي إلى تشويه سوق العمل بسبب تركيز هذا القطاع في تشغيله للعاملين على الشهادات لا على المهارات، فضلا عن مساهمة ذلك في عدم ملاءمة المهارات المكتسبة من التعليم للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.[18] وتكمن خطورة هذه الظاهرة في تفاقم احتمال توجيه رأس المال البشري بعيداً عن الوظائف التي تحفز النمو الاقتصادي.[19]ومعنى ذلك أن بنية سوق العمل على هذا النحو بنية بعيدة عن عملية إدماج الشباب في توطين وتوظيف المعرفة، بحكم قلة فرص التشغيل في القطاعات التي ترتبط بالمعرفة وإنتاج المعرفة والبحث العلمي، وهذا ما انعكس على كميات ونوع التخصصات التي يقبل عليها الشباب العربي في الجامعات والتي تقل فيها نسب الملتحقين بالكليات العلوم والهندسة والطب وغيرها من التخصصات المطلوبة لنقل وتوطين المعرفة.

فرص العمل في المنطقة العربية

يتسم سوق العمل في معظم دول المنطقة باللوائح الجامدة غير الموائمة للعمل والتشغيل. وأصبحت هذه اللوائح من العوائق المحددة لمرونة النشاط الاقتصادي في سوق العمل.[20] وتشير دراسة إلى أن نسبة العمالة في دول المنطقة أقل من 45% بالنسبة لعدد السكان [21] وهناك تقديرات مختلفة لفرص العمل المطلوبة في المنطقة العربية. حيث قدرت إحداها بأنه، حتى تصل المنطقة إلى نسبة عمالة بحدود 64% عام 2020، فإنه يلزم خلق 80 مليون فرصة عمل. وحتى تصل إلى نسبة 70% عمالة، فإن المنطقة تحتاج 100 مليون فرصة عمل لنفس المدة الزمنية. وهذا يتطلب نمواً مستمرا بمعدل 4.4 في العام على الأقل.[22]

وتذهب بحوث أخرى إلى تقديرات أعلى من ذلك بكثير، حيث بينت إحدى الدراسات أنه لكي تستطيع الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بحلول عام 2030، الوصول إلى العمالة الكاملة ورفع مشاركة المرأة في قوة العمل إلى 35% (وهو ما يقل بـ 15 نقطة مئوية عن المتوسط في المناطق النامية) سوف يكون عليها أن تخلق 92 مليون وظيفة. وهذا يتطلب استثمار يقدر بـ 4.4 تريليون دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2005). ويعنى ذلك أن متوسط القيمة السنوية للاستثمار اللازم تبلغ 220 بليون دولار (أي ما يوازي 50% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان في عام 2009). وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً، فإن المعدل المطلوب للاستثمار أعلى من ذلك بكثير، حيث يصل إلى نحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي يتطلب بالتأكيد دعماً خارجياً كبيراً لتحقيقه. كما تقدر سيناريوهات أخرى أنه في حال خلق 29 مليون وظيفة نحتاج إلى استثمار 1.4 تريليون دولار، ويرتفع هذا المبلغ إلى 2.1 تريليون دولار في حال خلق 41 مليون وظيفة.[23] ومهما يكن الأمر، فإن جميع هذه التعديلات تشير بوضوح إلى ضخامة مشكلة البطالة وضرورة التصدي الناجح لها درءاً لتصاعد الكلفة على الأجيال الحالية والقادمة.

وثمة سمة أخرى كبيرة تتمثل في ضعف مساهمة القطاع الخاص. فعلى الرغم من

ما زال القطاع الحكومي يلعب دوراً كبيراً في عملية التوظيف، مما قد يؤدي إلى تشويه سوق العمل بسبب تركيز هذا القطاع في تشغيله للعاملين على الشهادات لا على المهارات

الجهود الكبيرة التي بذلتها دول المنطقة العربية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي لدفع القطاع الخاص للعب دور أكبر في الاقتصاد بين عامي 2002 و2008، فإنّ تأثير هذه الجهود كان محدوداً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. وقد رصدت الأبحاث أن هذه الجهود لم تؤد إلى زيادة ملموسة في تنشيط ودعم القطاع الخاص ليؤدي دوره في دمج الشباب في الإنتاج ونقل المعرفة، وتشجيع ريادة الأعمال بين الشباب، وتحسين فرص العمل ونوعية الحياة. وظلت البيئة الإدارية والسياسية للمجتمع المدني، والكيانات الخيرية الخاصة ثقيلة مرهقة لم يطلها التغيير.[24] ونتج عن هذا الخلل في الهيكل الاقتصادي، وكما بينا سابقا، ارتفاعا في معدلات البطالة في صفوف الشباب من حاملي المؤهلات العليا وضعفا في ريادة الأعمال.

عقبات أدت إلى أزمة بطالة الشباب

ضعف جودة التعليم العالي في البلاد العربية

رغم أن العديد من الدول العربية وبخاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين سعت إلى إنشاء هيئات لضمان الجودة، كما أنشئت شبكة عربية لضمان جودة التعليم العالي بدعم البنك الدولي، فإنّ هذه الهيئات التي تتبع الحكومات وتفتقد في الغالب إلى الاستقلالية تبدو إمكانياتها محدودة، ولم توجه جهودها بجدية إلى تقويم مؤسسات التعليم العالي، والنظرة الموجهة إلى الإصلاح الأساسي.[25] وتشير الدراسات إلى أن ما يعوق تحقيق متطلبات الجودة والتوجه نحو التنافسية أن نظم الحوكمة ما تزال تطبق أساليب وآليات تطبيقية بعيدة عن المتطلبات الحديثة لتحقيق التغيير والتحول. ويمكن القول بأنه في كثير من البلاد العربية تدار مؤسسات التعليم العالي باعتبارها امتداداً للسلطات العليا للدولة، مع غياب واضح للسياسات العامة والتشريعات التي تمكن وتيسر الاستقلال والشفافية، فضلا عن مساءلة هذه المؤسسات.[26]

فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

إن تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وضعف القدرة التنافسية للعمالة العربية مقابل العمالة الأجنبية يعود في جانب كبير منه إلى الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي ومتطلبات سوق العمل وضعف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني. فبينما أدركت الدول المتقدمة الارتباطات بين مؤسسات التعليم العالي وأسواق العمل المحلية والإقليمية ثم الدولية، وعملت على تحقيقها كأمر ذي أهمية للتنمية الاقتصادية المستمرة، نجد هذه الارتباطات تظلّ هشة وضعيفة للغاية في المنطقة العربية، ولا تخدم بفاعلية الأهداف الكبرى للمجتمعات العربية، مما يفسر الطلب والمناداة المتكررة لتحقق مؤسسات التعليم العالي المواءمة بين مخرجاتها التعليمية والبحثية ووظيفتها البحثية، وتنمية مجتمعاتها من حيث ربط المعرفة والبحث بأسواق العمل والتنمية البشرية وفي مقدمتها الاقتصادية.[27]

إن منظومات التعليم والتدريب التقني والمهني لم تحظ بالإصلاحات الرأسية والأفقية والحوكمة الفاعلة لتمكينها من تجاوز الفجوة بين المخرجات الكمية والنوعية وواقع المهن والمهارات في سوق العمل.

ضعف المهارات وعلاقته بضعف الارتباط بين الجامعات والقطاعين الخاص والعام

إن عدم رضا أصحاب العمل عن مهارات خريجي الجامعات، والذي سبق أن تناولناه في الفصل السابق ضمن الفاعلية المعرفية، يعدّ أحد أبرز معوقات التوظيف. وهذا الأمر لا تتحمل مؤسسات التعليم العالي لوحدها مسؤوليته، بل كذلك ضعف مشاركة القطاعين العام والخاص.

فاكتساب المهارات وتنمية الإبداع والابتكار

إن تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وضعف القدرة التنافسية للعمالة العربية مقابل العمالة الأجنبية يعود في جانب كبير منه إلى الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي ومتطلبات سوق العمل وضعف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني

والاستثمار في البحث العلمي لا يمكن أن يتحقق دون ارتباط بين التعليم العالي والقطاع الخاص، ودون إيجاد شراكات مع القطاعين العام والخاص، وإيجاد آليات تحقيق الوظيفة الثالثة للجامعة، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي[28] وكذلك إيجاد بيئات اقتصادية حافزة للشباب على اكتساب معارف ومهارات عالية المستوى مرتبطة باقتصاد ومجتمع المعرفة.

ضعف نظم التكوين والتدريب المهني والتقني في مؤسسات التعليم العالي

إذا كان عدم استجابة المهارات لمتطلبات سوق العمل عاملا من عوامل انتشار بطالة خريجي التعليم العالي، فإن ذلك يعود، إلى جانب ما سبق ذكره من الأسباب إلى غياب نظم تكوين وتدريب مهني ضمن مؤسسات التعليم العالي. صحيح أن هناك تنوعاً في نظم ومؤسسات التعليم والتدريب المهني في البلاد العربية، لكنها في معظمها تتبع وزارات التعليم قبل الجامعي، أو هيئات مختلفة سواء "زراعية" و"صناعية" و"تشييدية" أو"خدمية"، وقد توسّع تقرير المعرفة العربي الثاني في تفصيل أنواعها ومميزاتها.[29] لكن توجد حاليا في بعض البلدان العربية مبادرات متنوعة تهدف إلى تطوير نظم التعليم التقني والتدريب المهني في القطاع العام، أو بمساهمات من القطاع الخاص ومنها، على سبيل المثال: التعليم التطبيقي والتدريب في الكويت، والتعليم التقني والتدريب المهني في اليمن والبحرين وتونس، ومركز الإعداد المهني وتدريب المدربين، الذي أنشأته مؤسسة التدريب المهني في الأردن، والتعليم المزدوج المعروف باسم مبارك كول في مصر.[30]

ولغرض التكامل في التعليم التقني وإعداد اختصاصين وباحثين يجمعون بين المعرفة والمهارة العملية، استُحدثت دراسات للبكالوريوس التقني والدراسات العليا للتقنية بالتعاون مع أصحاب العمل لما لديهم من إمكانات مادية وموارد بشرية، وذلك في العقد الأخير من القرن الماضي وباختصاصات دقيقة مثل اللحام والزجاج وصناعة الأسنان والتحليلات الطبية وزراعة الأنسجة. ونجحت التجارب التي بدأت برؤى واضحة، وتعثرت تلك التي لم تستطع تجاوز النمط الأكاديمي. وفي كل الأحوال، ما تزال توجّه إلى التعليم والتدريب التقني والمهني عديد الانتقادات الحادة منها: غياب وجود استراتيجيات وسياسات وطنية في معظم الدول العربية، وضعف مساهمة القطاع الخاص سواء في ما يتعلق بالشراكة مع مؤسسات التعليم والتدريب الحكومية. كما أن من أهم مظاهر قصور هذا التدريب المهني والتقني نمطية التخصصات والمناهج التدريبية ومحدودية البرامج التدريبية وضعف صلتها بالتعليم العالي والجامعي.[31]

التعليم العالي وهجرة العقول في المنطقة العربية

أدى نمو الشركات العملاقة المتجاوزة حدود الدول، في إطار الكوكبية التي نعيشها اليوم، إلى تدويل وظائف البحث العلمي والجامعات، باحثين وطلاب ومؤسسات، وبخاصة في مجال الإلكترونيات والتعدين والأدوية. وترتب على ذلك هجرة أعداد كبيرة من الكوادر العلمية من المنطقة العربية إلى الخارج.[32] وساعد على هجرة العقول من المنطقة العربية بحثاً عن وظائف متميزة، في فضاء الشركات ومراكز البحوث العالمية، ما تعانيه المنطقة العربية من غياب البيئة المحفزة للعلم والبحث العلمي وضعف الأجور للباحثين. ولذلك أصبحت هجرة العقول، أو بالأحرى نزيف العقول، ظاهرة قوية في هذه الدول.

تعاني المنطقة العربية من غياب البيئة المحفزة للعلم والبحث العلمي وضعف الأجور للباحثين. ولذلك أصبحت هجرة العقول، أو بالأحرى نزيف العقول، ظاهرة قوية في هذه الدول

وتبين دراسة للبنك الدولي (2012) أن هناك ملايين من المهاجرين العرب، من الشباب والكبار، إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معظمهم من المغرب (1.5 مليون)، والجزائر (1.3 مليون)، وتونس (400000)، ولبنان والعراق ومصر (300000 من كل بلد). ومعظم هؤلاء المهاجرين هم من خريجي التعليم العالي (35%). وتبلغ نسبة

المهاجرين العرب 42% من إجمالي المهاجرين إلى فرنسا، ونحو 15% من إجمالي المهاجرين إلى كل من السويد وإسبانيا وألمانيا وبلجيكا، و2.6% فقط من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية.[33] وقد اعتبر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظاهرة هجرة العقول مساعدة معكوسة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية. وهي تشكل أزمة حادة في التنمية في المنطقة العربية،[34] لأنها تفقد المنطقة مصدرا مهماً من مصادر العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ومقومات فكرية وخبرات تاريخية.[35] وتدل كذلك على عدم قدرة المنطقة على الاحتفاظ بمواردها البشرية، وقد تفاوت آداء الدول العربية على هذا الصعيد.

ويظهر ذلك جليا في الجدول 2.4 حول أداء عدد من الدول العربية على مؤشر قدرة الدولة على توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والاحتفاظ بالكفاءات والمواهب الوطنية. فقد تصدرت قطر الترتيب العالمي، ثم الإمارات (المرتبة 6)، فيما يظهر عجز عدد كبير من الدول في المحافظة على قدراتها ومواهبها الوطنية مثل اليمن (المرتبة 139)، الجزائر (المرتبة 137)، موريتانيا (المرتبة 136) ومصر (المرتبة 133).

الجدول 2.4

مؤشر فرعي لقدرة الدولة على الحفاظ على ذوي المهارات 2013-2014

الدولة	قيمة المؤشر (1-7)	الترتيب العالمي (من أصل 148 دولة)
الجزائر	2.1	137
اليمن	2.1	139
مصر	2.3	133
ليبيا	3.1	87
لبنان	2.7	115
موريتانيا	2.1	136
المغرب	3.6	54
الأردن	3.7	53
الكويت	3.5	66
البحرين	4.6	22
عمان	4.8	16
السعودية	4.6	18
الإمارات	5.5	6
قطر	6	1

المصدر: World Economic Forum 2013.

ملاحظة: 1= يغادر ذوي المهارات من أجل فرص افضل في دول أخرى
7= تقدم الدولة الفرص المطلوبة لذوي القدرات

إن تدويل أسواق العمل، وتدويل المهارات وكوادر المعرفة، وتدويل مراكز البحث العلمي وإنتاج المعرفة في إطار العولمة، توجب بالضرورة إعادة النظر في ظاهرة هجرة الكفاءات العالية المهارة والمعرفة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وتحويل التفكير في هذا المفهوم من دراسة أسباب الحراك إلى دراسة الحراك نفسه وكيفية الاستفادة منه. فالدراسات تبين أن هجرة العلماء تتم حينما يكون العيش صعباً إما لأسباب مهنية أو سياسية أو اقتصادية، أو وجود فرص مهنية متقدمة، وشروط حياة أفضل لمزيد من النمو العلمي.[36]

إن للهجرة إيجابياتها، ومنها أنها تفتح الأبواب لخبرات جديدة أمام الشباب، وتساعد على تكوين رؤوس أموال معرفية واجتماعية، وتحقق عوائد مالية كانت تشكل ما بين 5% إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلاد المصدّرة للعمالة. وقد ساعدت العوائد المالية إلى البلاد الأم على توفير فرص عمل للمرأة أو توفير فرص التشغيل الذاتي في مجالات لا تحتاج إلى مهارة عالية، بمعنى أن العوائد قد شكلت رؤوس أموال تستغل في تحقيق أنشطة اقتصادية رسمية توفر تشغيل مرن (حالة مصر والمغرب).[37] لكن كل ذلك لا يحجب ما لها من أبعاد سلبية تتمثل في ظاهرة "استنزاف العقول" وخفض الإنتاج على المستوى الوطني. كما يلاقي كثير من المهاجرين مشكلات ترتبط بنوع السياسات التي تطبّق عليهم في دول المهجر. وهذا من شأنه أن يلقي على الدول والحكومات مسؤوليات أكبر لتهيئة الظروف الملائمة وتوفير الحوافز الكفيلة بتشجيع مهاجريها من المفكرين والعلماء والباحثين والمبدعين للعودة لتوطين ما لديهم من رأس مال معرفي والمساهمة في النهوض ببلدانهم ورفع مستويات التنمية فيها.

على الدول والحكومات مسؤوليات أكبر لتهيئة الظروف الملائمة وتوفير الحوافز الكفيلة بتشجيع مهاجريها من المفكرين والعلماء والباحثين والمبدعين للعودة لتوطين ما لديهم من رأس مال معرفي والمساهمة في النهوض ببلدانهم ورفع مستويات التنمية فيها

ويمكن في هذا المجال الاستنارة بتجارب بلدان نامية كثيرة، وبخاصة تلك التي تطلعت إلى

بناء التقدم على أساس المعرفة والاهتمام بالبحث العلمي (دول شرق آسيا)،[38] التي نجحت في الاستفادة من هجرة أبنائها العلماء والباحثين وذوي المهارات العالية محوّلة الخسارة إلى مكسب. فقد قامت هذه الدول بتجميع المهارات العلمية المهاجرة في شبكات عمل مؤسسية، تيسر توزيع الكوادر والمعلومات، وتبادر بأبحاث وبرامج علمية مشتركة بين التجمعات والمؤسسات البحثية في الداخل والخارج. وانتفعت بأبنائها المهاجرين بما يتجاوز كثيراً الحصول على عوائد مالية من هؤلاء الشباب المهاجر.[39] فعلى سبيل المثال، قامت الهند ببناء روابط منظمة وقوية في الخارج بأبنائها المهاجرين، وامتدت بهذه الروابط إلى الداخل في شبكات عمل ومشروعات مشتركة، إلى جانب تشجيع مواطنيها العلماء المهاجرين على العودة للاستثمار في الاقتصاد الوطني جالبين معهم مدخراتهم وخبراتهم العالمية رفيعة المستوى التي أفادت مؤسسات الوطن اقتصادياً وسياسياً. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الصين التي شجعت مهاجريها على العودة من خلال توفير تعليم وسكن لهم ولأطفالهم، وفتحت أمامهم مراكز البحث العلمي والوظائف عالية المهارة. وتشير الدراسات أن لدى الهند مليون عالم مهاجر من ذوي المهارات العالية لا يمثلون سوى 3.43% من علمائها في الداخل، كما يوجد أكثر من 600000 عالم صيني مهاجر من ذوي المهارات العالية في الخارج يمثلون أقل من 3% من علمائها، فيما نجد في المقابل أكثر من نصف علماء لبنان في الخارج.[40]

منظومة البحث العلمي والتطوير في المنطقة العربية

تهدف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى إحداث تراكم معرفي يحقق إنتاج معرفة، في صورة اكتشافات علمية أو تطبيقات تكنولوجية جديدة أو اختراعات. وتشمل منظومة البحث العلمي نظم البحث والتطوير، ونظم العلم والتكنولوجيا، ونظم الابتكار والتجديد، ونظم التعليم والتدريب، والبنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتشمل هذه المنظومة ثلاث أنشطة هي البحث العلمي الأساسي، والبحث العلمي التطبيقي، والتطوير التكنولوجي. وتعمل هذه المنظومة بأنشطتها المتنوعة في كل مجالات العلوم الطبيعية والهندسية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية.[41] والبحث العلمي في منظومته الكلية هو الكفيل بتوليد المعرفة والنظريات والأفكار والمساهمة في تكوين رأس المال المعرفي وبناء كوادر المعرفة. ويعتبر التطوير التكنولوجي هدفا ووسيلة باعتباره الوسيط بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج. وهو في الوقت نفسه منتج يجسد تقدم البحث العلمي لابتكار أدوات وتصميمات وأساليب مبتكرة ومنتجات جديدة.

وفي هذا المحور من الفصل الرابع نستهدف تحليل وضعية نظم البحث العلمي ورصد مدى التقدم العلمي والتطوير والابتكار في المنطقة العربية. ويرمي ذلك إلى الوقوف على جوانب القوة والضعف في هذه النظم، مما قد يساعد على تحديد الاحتياجات العربية التي تفرضها ضرورة مواصلة تنمية هذه المنظومة وتفعيل قدراتها وتعزيز دورها في عملية نقل وتوطين المعرفة، وإرساء نموذج جديد للتنمية يرتكز على المعرفة والإبداع والتجديد.

إن وضع البحث العلمي في المنطقة العربية ما زال أحد المعوقات الأساسية الكابحة لعلاقة هذه المنطقة بالمعرفة، ومن ثم إعاقة الجهود نحو إنجازات حقيقية لبناء مجتمع المعرفة

مؤسسات البحث العلمي

يتفق معظم الباحثين على أن وضع البحث العلمي في المنطقة العربية ما زال أحد المعوقات الأساسية الكابحة لعلاقة هذه المنطقة بالمعرفة، ومن ثم إعاقة الجهود نحو إنجازات حقيقية لبناء مجتمع المعرفة.[42] وتكمن المعوقات التي تواجه جهود بناء منظومة بحث فاعلة في عدد من المشكلات، أهمها: غياب ثقافة داعمة للبحث العلمي والإبداع، وضعف حوكمة مؤسسات البحث العلمي، وغياب السياسات الشاملة لبناء نظم متكاملة للبحث والتطوير، بالإضافة إلى ضعف التمويل والمصادر البشرية.

والمشكلة الأولى، ناجمة عن الميراث الثقافي

التاريخي في المنطقة، إذ تشير الدراسات إلى أن ثمة قلقا حول ملاءمة الأبعاد الثقافية في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية لبناء منظومة متقدمة للبحث العلمي في المنطقة العربية، تنجز مهمة توطين المعرفة من حيث النقل والتوظيف والإنتاج (انظر الفصل الثالث "الفاعلية الثقافية"). فالدول التي أحرزت نجاحات في التقدم نحو الحداثة والنهضة، وبناء مجتمع المعرفة (مثل اليابان وسنغافورة، وماليزيا)، هي التي نجحت في إعادة هيكلة البنى الثقافية في مجتمعاتها، واستطاعت إحداث مواءمات ثقافية كبيرة، نشرت على إثرها ثقافة العلم، والتفكير العلمي، والتفكير الناقد، وقيم البحث والتجريب والنسبية، والتغيير، والانفتاح على المستقبل والعالم، والحرية الفردية، والحرية الأكاديمية، ما مكّنها من تحقيق نهضتها المذهلة في اقتصادات المعرفة.[43] ولا يتوفر ذلك في البلدان العربية التي ما تزال فيها المعرفة المضمرة [44] المستمدة من الموروث الثقافي العربي ذي الطابع البطريركي أكثر تأثيراً من نظم المعرفة الصريحة التي تحاول أن تنشرها الجامعات والمدارس.

بقدر ما تكون الدولة قوية، وذات إرادة سياسية تجاه البحث العلمي، تتقدم أنشطة البحث وتزدهر

والمشكلة الثانية الناجمة عن هذا الميراث التاريخي لعهود الاستعمار الطويلة وتأثيرها السلبي على البحث العلمي، هي مشكلة حوكمة البحث العلمي. فبعد الاستقلال منذ أواسط القرن العشرين، أخذت دول المنطقة على عاتقها تأسيس الجامعات ونشر العلم كأحد آليات دعم الاستقلال ووحدة الأوطان. وقد لعبت الدولة دورا أساسيا في ذلك، مما جعلها تكتسب قوة كبيرة، بوصفها الداعم الأساسي في التوسع في التعليم والبحث العلمي. وتبعا لذلك اتسمت النشأة التاريخية لأنشطة البحث العلمي في دول المنطقة بسمتين أساسيتين: الأولى هي نشأتها في كنف الجامعات التي أنشأتها الدولة، باستثناء مراكز بحث متفرقة أنشأتها الدولة أيضاً خارج الجامعات لتواجه بها بعض المشكلات في الزراعة والصحة، كما حدث في مصر ولبنان وبعض دول المغرب العربي. وتتمثل السمة الثانية في تلك النشأة الحكومية التي وجهت جهود الأنشطة البحثية منذ البداية مع إغفال العديد من المواضيع السياسية والعلمية المهمة.[45]

الإطار 2.4

المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات في نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة

المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا .http://www astf.net، مؤسسة أهلية غير حكومية، غير هادفة للربح، تعمل على دعم البحث العلمي والابتكار التكنولوجي، للمساهمة في جهود بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يوجد المقر الرئيسي للمؤسسة في مدينة الشارقة. تأسست في أبريل 2000، بناء على توصية من 375 عالما عربيا داخل الدول العربية وفي بلاد المهجر. أولت المؤسسة اهتماما كبيرا بجهود نقل وتوظيف المعرفة وإنتاجها في دولة الإمارات العربية المتحدة، قامت المؤسسة العربية بتأسيس أكثر من 30 شركة، ودعمت 750 باحثا، يعملون في 142 مشروعا بحثيا. وتهتم المؤسسة كذلك ببرنامج Technology Transfer Offices TTO (مكاتب نقل التكنولوجيا)، وكذلك برامج استخراج الابتكار والا بداع، http:// adenobserver.com/read-news/4315

كما تهتم المؤسسة بتحويل البحث العلمي والابتكار التكنولوجي إلى شركات ناشئة. ونذكر هنا حالة شركة Vestec.http://www.vestec.com. وكذلك شركة فيستيك التي تقدم منتجاتها التكنولوجية حاليا في مجال توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وهناك شركات أخرى، قامت المؤسسة بتأسيسها، منها شركة أكوفيس بايو .http://www.accuvisbio com، التي تعد "ذراع ترويج منتجات البحث العلمي للمؤسسة" بالتعاون مع جامعة أبوظبي وصندوق خليفة لتطوير المشاريع، كأول وأكبر حاضنة للتكنولوجيا الحيوية من نوعها في الإمارات والمنطقة العربية، ومقرها حرم جامعة أبوظبي. وتهدف الحاضنة لتسويق براءات الاختراع الإماراتية، استثماريا لدى الشركات الإقليمية والدولية، التي تعمل في منتجات مناظرة.

المصدر: المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا 2013.

إن هذا الوجود القوي لدور الدولة في إدارة قطاع البحث العلمي في معظم دول المنطقة العربية، أسفر بشكل عام عن وجود سلطة مركزية دائمة تكون في شكل وزارة أو مؤسسة حكومية مركزية، وبقدر ما تكون الدولة قوية،

وذات إرادة سياسية تجاه البحث العلمي، تتقدم أنشطة البحث وتزدهر. وتؤكد الدراسات أن أغلب الدول العربية لا تزال تعتمد على وزارات التعليم العالي والبحث العلمي للإشراف مباشرة على مراكز البحث العلمي وبرامج التطوير.[46]

الإطار 3.4

عن التقرير العالمي للبحث الصادر عن تومسون رويترز

يشير التقرير إلى أن نجاح مبادرات طويلة المدى مثل مبادرة جامعة الملك عبد الله في السعودية،[48] ومدينة التعليم في قطر، ومركز مصدر في أبو ظبي، إنما يجب أن يعتمد على قدراته الخاصة لتنمية فضاء من الجودة العالية داخل البلاد، وتنمية باحثين وخريجين محليين، وأعضاء هيئة تدريس.

إن استمرارية الاستثمار والتنمية في كل مستويات النظام التعليمي هي شرط ضروري لنجاح مثل هذه الكيانات ذات المستوى العالي. فالتعليم الابتدائي والتعليم الأساسي والثانوي، يجب أن يدعم ويجهز بمعلمين أكفاء قادرين على حفز تلاميذهم وتنمية طموحاتهم الأكاديمية نحو مزيد من التعليم وتسليحهم بالقدرات التي تمكنهم من مواصلة التعليم. ويحتاج الخريجون إلى بيئة بحثية نابضة بالحيوية وأنشطة ريادة الأعمال، تعزز طموحهم العلمي وتمكنهم من استمرار العمل فيها، وليس خارج البلاد، وتنطوي هذه المعاني على ضرورة البحث عن المواهب والقدرات القابلة في كل أنحاء المنطقة العربية، لإدماجهم في مثل هذه المشروعات.

فإذا كان التكامل الاقتصادي ضرورة بين دول المنطقة العربية فإن التكامل في أنشطة البحث العلمي، ودمج الشباب العربي أينما كان، ومن أي مكان في المنطقة في عمليات نقل وتوطين المعرفة، لا يقل أهمية وضرورة عن التكامل الاقتصادي.

وبدون ذلك سوف تظل هذه الجهود على الأقل في تلك الدول قليلة الكثافة السكانية، مشروعات تشكل جزراً وفضاءات منعزلة في أحسن أحوالها، وتبعث القلق على استمراريتها.

المصدر: Thomson Reuters 2011.

واتخذت هذه السمة العامة أبعادا نسبية من دولة عربية إلى أخرى. ففي مصر ودول المغرب العربي، تم إنشاء هيئات حكومية للبحث العلمي توظف باحثين دائمين للبحث في المجالات المهمة التي تتولى الدولة مسؤولياتها للعمل في مجالات الزراعة والصحة بشكل عام موزعة على وزارات وهيئات متعددة تابعة للدولة. ولا يوجد سوى أعداد صغيرة من مراكز البحث المتخصصة في وضع استراتيجيات أساسية للبحث العلمي. وقد نجحت أوروبا وفرنسا على وجه التحديد في إنشاء هذا النمط من المراكز الذي يضمن التخطيط المستقبلي للبحث العلمي ومراقبة مجال الاهتمام العام مع تطبيق النتائج بدون تأخير في مجال الزراعة والصحة وعلوم البحار والدفاع والفضاء والطاقة، وغيرها من المجالات الحيوية العامة.[48]

الإطار 4.4

القرى الذكية والأكاديمية في الوطن العربي

القرى الذكية في مصر

تتبنى مصر، منذ زمن، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من برنامج تنمية وطني بخطة رئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعدت عام 2009. وقد كان لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دور حيوي في إقامة القرية التكنولوجية بالمعادي جنوبي القاهرة والقرية الذكية في إحدى ضواحي القاهرة الغربية. ومن المتوقع أن يؤدي مركز اتصالات المعادي دور مصدر رئيسي للتعاقد الخارجي وأن يهيئ 40 ألف فرصة عمل. أما القرية الذكية، والتي أنشئت عام 2003، فتضم ما يزيد على 120 شركة و28 ألف متخصص.

مدينة دبي الأكاديمية العالمية، الإمارات العربية المتحدة

أطلق هذا المشروع الكبير في مايو 2006 وسيكون مركزاً لمدارس وكليات وجامعات. ويتوقع أن يرتاد مدينة دبي الأكاديمية العالمية بحلول عام 2015 أكثر من 40 ألف طالب.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات 2012 أ.

وتوجد مثل هذه المؤسسات بشكل محدود جداً في دول المشرق العربي، خصوصا في سوريا، ولبنان، والأردن. وهي تستخدم خبراء يختلفون عن الأكاديميين في مراكز البحوث الجامعية، ومن ثم تأتي نتائجهم أقرب إلى التطبيقات منها إلى الابتكار والتجديد. أما في تونس والمغرب، وإلى حد ما في الجزائر، فقد لعبت الدولة دوراً كبيراً في تكوين مؤسسات بحثية قوية. وقد تزايدت ميزانية البحث العلمي نسبياً في هذه الدول. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحرير البحث العلمي والتطوير والابتكار من سيطرة البيروقراطية، مما قد يفضي إلى فعالية واستدامة التنمية.

كما شهدت بعض دول المنطقة تأسيس قرى

إذا كان التكامل الاقتصادي ضرورة بين دول المنطقة العربية فإن التكامل في أنشطة البحث العلمي، ودمج الشباب العربي أينما كان لا يقل أهمية وضرورة عن التكامل الاقتصادي.

أو مدن علمية، أو استيراد الجامعات ومراكز البحوث الأجنبية بصفة عامة. وقد اختلفت مواقف المهتمين بمجال البحث العلمي تجاهها، مثلما هو الشأن بالنسبة لفروع الجامعات الأجنبية على الأرض العربية. ويدور هذا الاختلاف بالنسبة لدول الخليج في معظمه حول "الاستدامة" ومن ثم توطين المعرفة. فبينما يؤيد أحد التيارات هذا الاتجاه، معتبرا هذه التجربة أساسية وحيوية لتحقيق الربط بين مواقع إنتاج المعرفة في العالم ودول الخليج مباشرة في إطار تدويل المهارات والمعرفة، في خضم حركة العولمة وما أحدثته من تدويل لمعايير ووظائف البحث العلمي، نجد فريقا آخر يتحفظ بسبب غياب أو ضعف وجود الكوادر الوطنية في هذه القرى والمراكز قادرة على نقل المعرفة. يضاف إلى ذلك احتمال عودة الباحثين الأجانب إلى بلادهم في كل لحظة، وما يمكن أن ينتج عنه من تهديد للاستدامة بسبب استنزاف المعرفة المضمرة المكتسبة التي تؤدي إلى التوطين الحقيقي للمعرفة.

لم تخصص الدول العربية مجتمعة للبحث والتطوير خلال السنوات الأخيرة سوى مبالغ ضئيلة ومتواضعة من ناتجها المحلي الإجمالي تتراوح بين 0.03 و0.73

الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير

تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية لا تفي بمتطلبات هذا القطاع. إذ لم تخصص الدول العربية مجتمعة للبحث والتطوير خلال السنوات الأخيرة سوى مبالغ ضئيلة ومتواضعة من ناتجها المحلي الإجمالي تتراوح بين 0.03 و0.73.[49] ويبين الجدول 3.4 أن مخصصات الدول العربية للبحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى نحو 2.13%. وتتبين الفجوة بجلاء إذا ما قارنا الدول العربية بدول الاتحاد الأوروبي الذي تصل معدلات إنفاقه على البحث والتطوير إلى 1.98% أو اليابان التي تصل نسبة إنفاقها على البحث العلمي نحو 3.39% من إجمالي الناتج القومي.

كما يبين الشكل 2.4 أن نصيب الدول العربية مجتمعة من الإنفاق العالمي على البحث العلمي لم يتجاوز 0.5% من جملة الإنفاق العالمي في العام 2009 مع أنها تضم أكثر من 5% من سكان العالم، الأمر الذي لا يتناسب إطلاقاً مع طموحات المواطنين العرب التنموية وقدراتهم وإمكاناتهم وطاقاتهم البشرية والمادية.[50] إن هذا الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية لا يكفي لتوليد الثروات ومعالجة الاحتياجات المتعلقة بتأمين الغذاء والمياه والطاقة اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين العرب ولتحسين الخدمات والبنى الأساسية.

وفيما يتعلق بإنفاق القطاع الخاص العربي على البحث العلمي، فإن هذه المعدلات لا تزال ضئيلة جداً. فمن بين 131 دولة شملتها دراسة اليونسكو، احتلت تونس المركز رقم 36، واحتلت قطر والإمارات العربية المتحدة كلاهما المركز رقم 42، وجاءت الأردن في المركز 96، ومصر 99، وسوريا 108، والبحرين 119. ولا شك أن تدني مشاركة القطاعات الإنتاجية والخدمية الخاصة في تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يفسر إلى حد ما محدودية

الجدول 3.4

معدل الإنفاق على البحث والتطوير (2010– 2012)

الدولة مجموعة الدول	معدل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
كوريا الجنوبية (2011)	4.04
فنلندا (2012)	3.55
اليابان (2011)	3.39
ألمانيا (2012)	2.92
المتوسط العالمي (2012)**	2.13
سينغافورة (2012)	2.1
الاتحاد الأوروبي (28 دولة) (2012)*	1.98
الصين (2012)	1.98
تركيا (2012)*	0.92
إنجلترا (2012)	1.72
المغرب (2010)	0.73
اليونان (2012)	0.69
الإمارات (2011)	0.49
الموزامبيق (2010)	0.46
مصر (2011)	0.43
سريلانكا (2010)	0.16
عمان (2011)	0.13
الكويت (2011)	0.09
العراق (2011)	0.03

المصادر: UNESCO 2014a * OECD 2014 ** World Bank 2014a

الشكل 2.4

نصيب الدول العربية مجتمعة من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير مقارنة بمناطق ودول أخرى من العالم (2009)

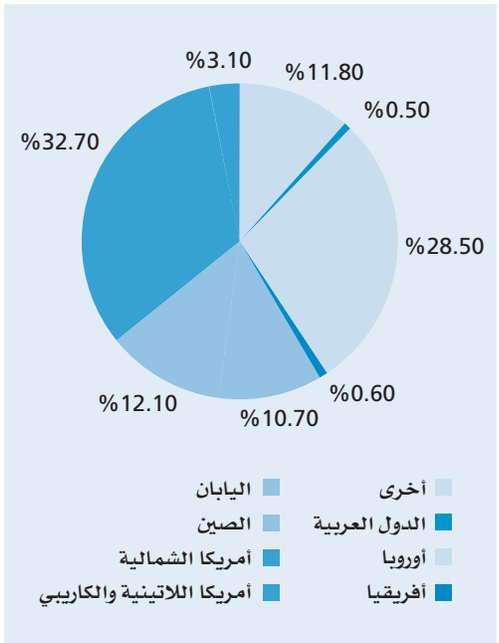

المصدر: Akoum and Renda 2013.

النشاط الابتكاري في البلدان العربية.[51]

القوى البشرية العاملة في مجال البحث والتطوير

تشير بيانات منظمة اليونسكو إلى أن أعداد الباحثين المتفرغين لكل مليون من المواطنين وصل في العام 2011 إلى 864 في المغرب و524 في مصر، و132 في الكويت، و426 في العراق، و160 في عمان.[52] كما وصل عدد الباحثين غير المتفرغين الذين يعملون في البحث العلمي بعض الوقت لكل مليون من السكان إلى 290 في السودان، و61 في ليبيا، و42 في المملكة العربية السعودية. ولا يزيد متوسط أعداد الباحثين المتفرغين لكل مليون من السكان في الدول العربية على 373 باحثاً، في حين أن المتوسط على المستوى العالمي يبلغ 1081 باحثاً، ويصل في الدول النامية إلى أكثر من 500 باحث لكل مليون من السكان (الجدول 4.4). ومن هذه البيانات، وربما باستثناء الأردن وتونس، يمكن استنتاج أن أعداد العاملين المتفرغين في مجال البحث والتطوير في الدول العربية قليلة بالمقارنة بأعداد العلماء والباحثين المتفرغين في نفس السنة في دولة مثل الأرجنتين على سبيل المثال، حيث يصل عددهم إلى 1236 باحثاً لكل مليون من السكان، وفي إسبانيا 2800 أو فنلندا 7423.[53] وتسجل الإحصاءات المتعلقة بنصيب الدول العربية من الباحثين، مقارنة بدول العالم المختلفة، انخفاضاً ملحوظا. ويمكن من خلال الشكل 3.4 مقارنة نصيب الدول العربية من الباحثين مع مجموعات دول تتمتع بمواصفات اقتصادية ومعرفية مشابهة (أميركا اللاتينية ودول البحر الكاريبي)، حيث يصل نصيبها من الباحثين على الصعيد العالمي إلى 4%، في حين يتراوح نصيب الدول العربية بين 0.2% و0.5%، كما يبلغ نصيب أفريقيا من الباحثين 0.9%، أي نحو ضعف نصيب الدول العربية.

أما المؤسسات البحثية القائمة في الدول العربية، فإن ظروف عملها لا تساعد العلماء على تحقيق مستويات علمية متقدمة في مجالات الإنتاج المعرفي والابتكارات التقنية. ولذلك يشير تقرير اليونسكو حول العلم في العالم للعام 2010 إلى أن عدداً محدوداً جداً من الباحثين في العالم العربي هم الذين حصلوا على تقدير المؤسسات العلمية الدولية.

لا يزيد متوسط عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون ساكن عربي عن 373 باحثاً مقابل 1081 كمتوسط عالمي

إن ظروف عمل المؤسسات البحثية القائمة في الدول العربية لا تساعد العلماء على تحقيق مستويات علمية متقدمة في مجالات الإنتاج المعرفي والابتكارات التقنية

الإطار 5.4

ندرة العلماء في العالم العربي

إن عالماً واحداً فقط من بين أفضل 100 عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، وهو بودجيما سامرادي بجامعة عنابة في الجزائر. ومن بين 13 باحثة حصلت على جائزة اليونسكو للمرأة في العلوم في أفريقيا والمنطقة العربية بين عامي 1998 – 2010، والتي تمنح 100,000 دولار أميركي لخمس نساء، إحداهن من كل قارة من القارات الخمس، فازت من الدول العربية خمس فقط: الباحثة المصرية في مجال طب المناعة "رشيقة الريدي" (2010)، وعالمة الفيزياء المصرية "كريمة السيد"(2004)، وعالمة الفيزياء التونسية "زهرة بن لخضر"(2005)، وحبيبة بو حامد شابوني (2007)، و"لحاظ الغزالي" من دولة الإمارات العربية المتحدة (2008). وقد حصلت الباحثتان الأخيرتان على الجائزة عن عمل كل منهما في مجال الاختلالات الجينية (منظمة اليونسكو، 2010). ولم يحصل على جائزة نوبل في مجال العلوم في الدول العربية سوى العالم المصري أحمد زويل، الذي نالها عن أعماله في مجال الكيمياء في عام 1999 أثناء عمله في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأميركية.

المصدر: UNESCO 2010b.

الجدول 4.4

المؤشرات الرئيسية لإجمالي عدد الباحثين في الدول العربية ودول العالم الأخرى (2002 و2007)

مناطق العالم المختلفة	الباحثون (بالآلاف)		الحصة من عدد الباحثين في العالم (%)		الباحثون لكل مليون نسمة		الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير* لكل باحث	
	2002	2007	2002	2007	2002	2007	2002	2007
العالم	5810.7	7209.7	100	100	926.1	1080.8	136	158.9
البلدان المتقدمة	4047.5	4478.3	69.7	62.1	3363.5	3655.8	161.3	195
البلدان النامية	1734.4	2696.7	29.8	37.4	397.8	580.3	78.5	100
أقل البلدان نمواً	28.7	34.7	0.5	0.5	40.5	43.4	37.6	43.8
الدول العربية	105.2	122.8	1.8	1.7	354.9	373.2	34.3	38.4

ملاحظة: الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير* لكل باحث (بالآلاف الدولارات الأمريكية، استخدام أسعار تعادل القوة الشرائية)
المصدر: UNESCO 2010b.

الإنتاج والنشر العلمي

في ما يتعلق بإنتاج الدول العربية من أوراق الأبحاث المنشورة، تشير الدراسات إلى أنها متواضعة بالمقارنة مع غيرها من دول العالم المختلفة. ووفقا لنتائج دراسة منظمة اليونسكو في تقريرها عن البحث العلمي في العالم 2010، والتي تتبعت أنشطة النشر العلمي في دول العالم خلال عامي 2000 و2008، ارتفع عدد النشرات العلمية في الدول العربية من 7446 في عام 2000 إلى 13574 في عام 2008.[54] ويبلغ متوسط إنتاج الدول العربية من البحوث لكل مليون من السكان 41 بحثاً فقط، مقارنة بمتوسط عالمي قيمته 147 بحثا، وفي هذا الصدد تحتل الكويت المركز الأول، وتتبعها تونس (الملحق 4 الجدول 6.4). كما تشير نتائج تقرير "واجهات البحث"[55] الذي استعرض أبرز الاعمال البحثية في مئة مجال في العلوم والعلوم الاجتماعية حول العالم في العام 2013، إلى الغياب التام للجامعات العربية ومع أن جميع الدول العربية، باستثناء موريتانيا، عرفت خلال الفترة 2002 – 2008، زيادة ملحوظة في أعداد المقالات العلمية المؤلفة،[56] فإنها تبقى متخلفة عن الدول النامية بل وعن أقل البلدان نمواً. ولم يتغير الوضع كثيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث تشير الإحصاءات العلمية إلى أن الإنتاج العلمي للدول العربية ما زال قليلاً ولا تشكل البحوث المنشورة سوى 0.8% من المتوسط العالمي.[57]

تشير الإحصاءات العلمية إلى أن الإنتاج العلمي للدول العربية ما زال قليلاً ولا تشكل البحوث المنشورة سوى 0.8% من المتوسط العالمي

الشكل 3.4

نصيب الدول العربية من الباحثين مقارنة بدول العالم المختلفة (2009)

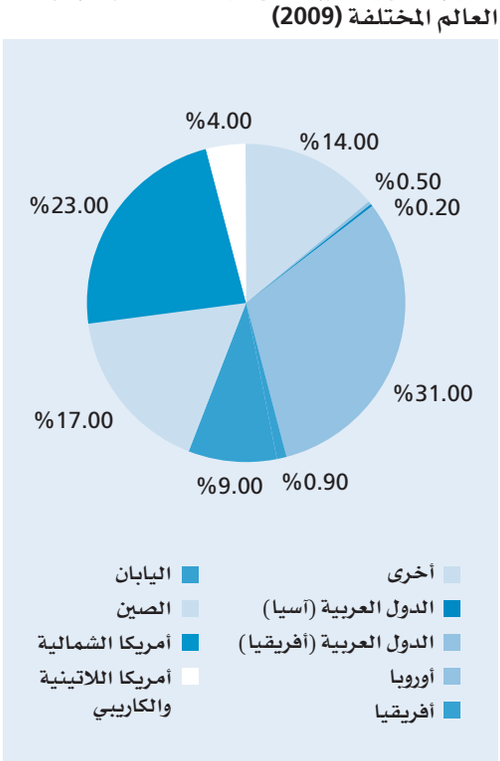

المصدر: Akoum & Renda 2013.

وقد أكّد تقرير البحث العالمي للعام 2011 ضعف الإنتاج العلمي العربي، وذلك من خلال تحليل المخرجات البحثية في 14 دولة عربية وشرق أوسطية هي: البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. حيث تشكل هذه الدول، من وجهة نظر التقرير مجموعة إقليمية تتقارب من حيث المفهوم من مجموعة دول الاتحاد الأوربي، ومع المجموعة الأفريقية والأسيوية. ويكشف الشكل 4.4

مدى التفاوت في مجال التقدم في البحث العلمي بين مجموعة الدول العربية والدول المناظرة والمجاورة لها مثل تركيا وإيران.[58]

وتعدّ تركيا من أكبر منتجي البحث العلمي في هذه الدول، فبين عامي 2000 و 2009، ارتفعت إنتاجيتها من 5000 بحث إلى ما يقرب من 22000، كما ارتفعت حصتها من الناتج العالمي للبحث العلمي من 0.7 إلى 1.9%. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيران، حيث بدأت

الشكل 4.4

الانتاج البحثي السنوي لثلاث دول عربية ودول مقارنة (تركيا- إيران)

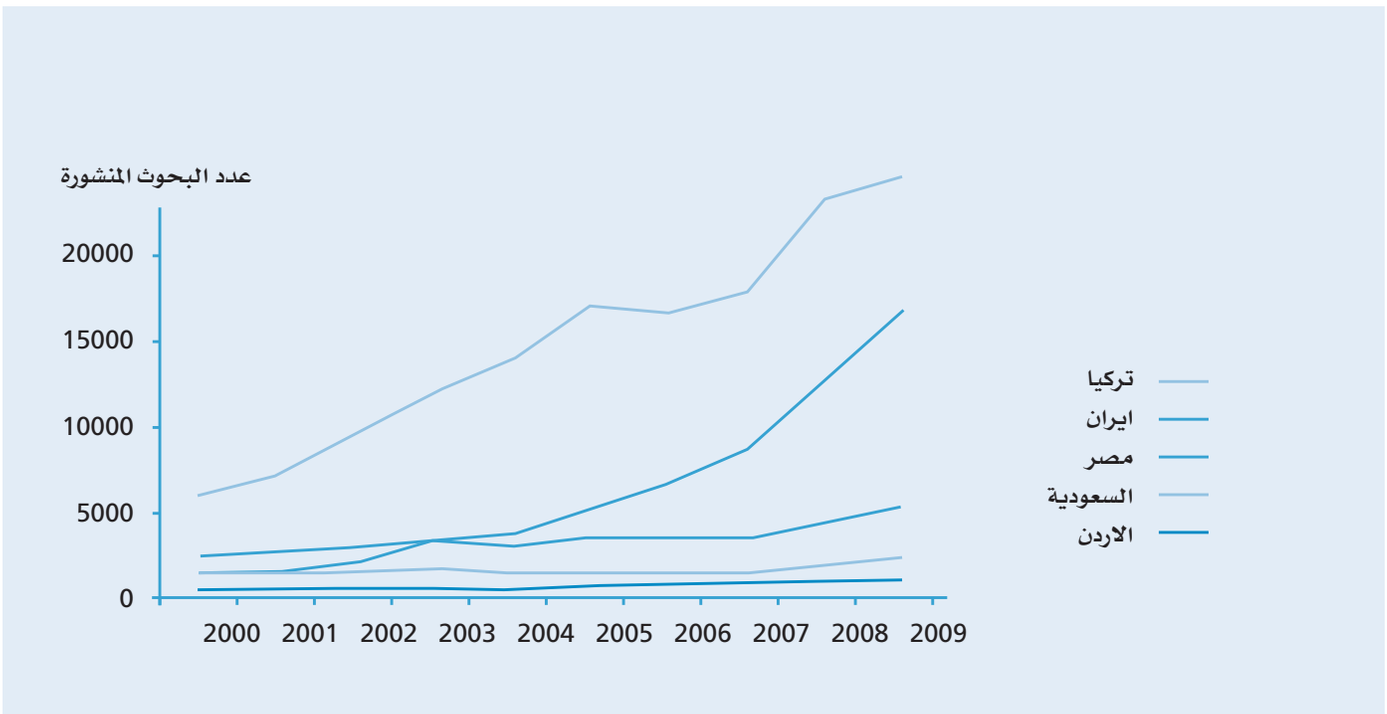

المصدر: Thomson reuters 2011.

الدول العربية التسع الأقل انتاجاً لمخرجات البحث السنوية

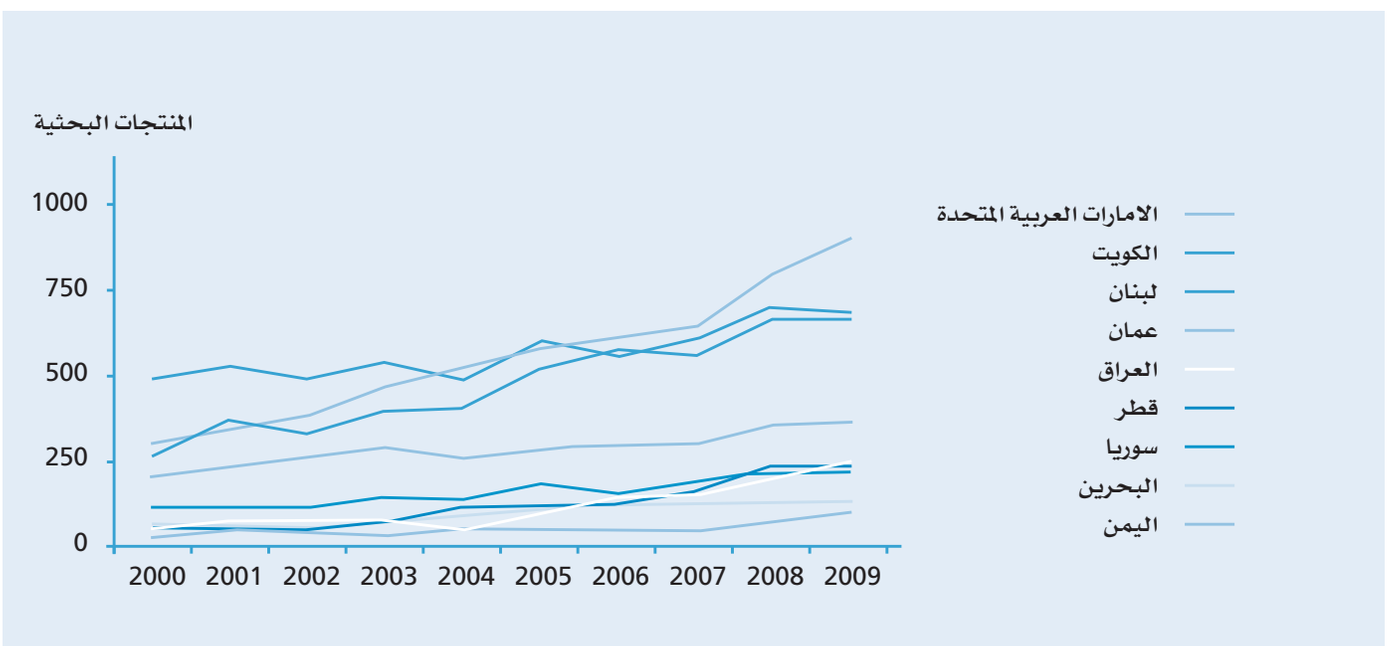

المصدر: Thomson Reuters 2011.

من 1300 بحث عام 2000 لتصل إلى 15,000 عام 2009، وارتفعت حصتها من الناتج العالمي للبحث العلمي من 0.2 إلى 1.3% خلال الفترة نفسها. كما تشير الإحصاءات الواردة في الشكل 4.4 إلى أن مصر والسعودية والأردن قد حققت تقدماً طفيفاً خلال العقد الماضي، وزادت حصة الدول الثلاث بما يعادل ثلث إنتاج كل منها. وبرزت الإمارات على رأس هذه المجموعة بإنتاج 900 بحث علمي عام 2009 مع اطراد معدل الزيادة منذ عام 2000، وذلك مؤشر على استمرار التقدم، ويأتي بعدها في الترتيب الكويت ولبنان وعمان والعراق وقطر وسوريا والبحرين واليمن.[59]

الإطار 6.4

مبادرات رقمنة منشورات ووثائق عراقية

لدى العراق تاريخ عريق في المنشورات الصحفية والعلمية التي تعتبر أدوات أساسية للدراسات والبحوث الإنسانية في المنطقة العربية، بخاصة في دراسات التاريخ والأدب والسياسة. وعلى الرغم من عراقة هذه المجلات وقيمتها العلمية والتاريخية والتوثيقية، لا تزال محدودة من حيث سهولة الوصول إليها ومن حيث توفرها بشكل نسخ رقمية متاحة على نطاق واسع. وفي هذا الإطار، أطلقت جامعة ييل الأميركية منذ عام 2006 وبالتعاون مع مكتبة جامعة ولاية بنسلفانيا، ومكتبة الإسكندرية في مصر مشروع الرقمنة المنشورات العراقية الذي يسعى إلى رقمنة مجموعة مختارة تصل إلى نحو 600 مجلة علمية عراقية من أجل تسهيل الوصول إلى محتويات نادرة في المنطقة العربية

المصدر: Yale Library 2006.

الشكل 5.4

توزيع عدد المقالات العلمية المنشورة في عدد من دول المنطقة (2005-2009)

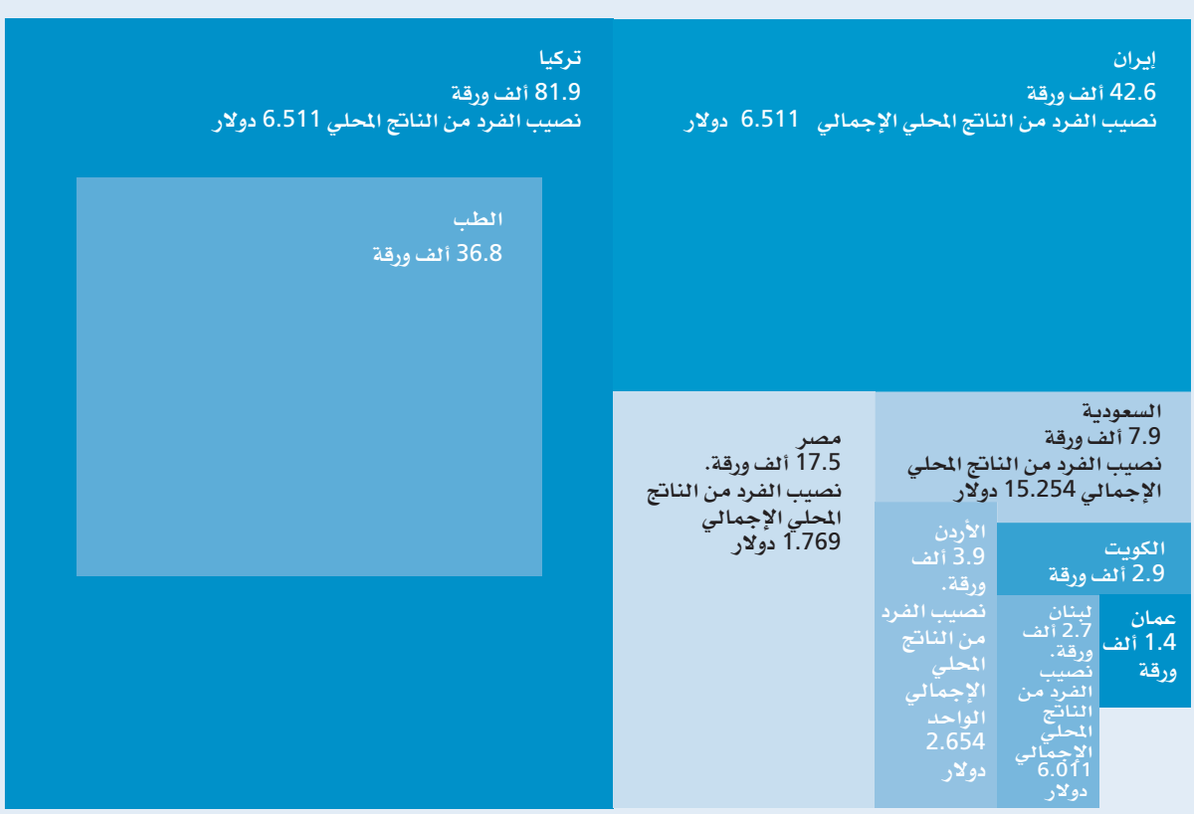

المصدر: Thomson Reuters 2011.

ويبين الشكل 5.4 أن تركيا تنتج نحو نصف إصدارات الدول المقارنة التي تتضمن 6 دول عربية بالإضافة إلى إيران وتركيا. وهيمن مجال العلوم الطبية على مجمل الإصدارات التركية. وتبلغ حصة إيران نحو ربع إنتاج المجموعة، وتنتج مصر ثمن إنتاج المجموعة ونحو ما تنتجه الدول العربية الخمس الأخرى مجمعة، فيما تنتج السعودية نحو نصف هذا المجموع.[60]

ضعف التعاون العربي في مجال البحث العلمي

أصبح التعاون البحثي ميزة غالبة في مجال البحوث العلمية، مما يساعد الدول على التشارك الخبرات والتكاليف والموارد من خلال العمل معاً، ويسهل تبادل واستغلال المعارف الجديدة. ويكشف تقرير البحث العالمي لعام 2011 بتحليله التفاعل البحثي في الشرق الأوسط، وضمنه دول عربية بالإضافة إلى ايران وتركيا، عن انخفاض مستوى التعاون في المنطقة. وعلى الرغم من الوضع العام للمنطقة، تعتبر بعض الدول العربية، مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، دولا ذات تعاون بحثي جيّد حيث تبلغ نسبة الأبحاث المنتجة بالتعاون مع باحثين وكتاب من دول أخرى نحو 40%، فيما تسجل إيران وتركيا مستويات أقل بكثير، كما يعتبر مستوى التعاون في سوريا واليمن وسلطنة عمان وقطر متدنياً جداً. ويشير التقرير إلى ضرورة توسيع شراكات التعاون البحثي التي من شأنها تعزيز النمو وتطوير العمل المشترك مع الدول الأكثر تقدماً.

وفي المنطقة العربية، وكما هو الحال عالمياً، فإن شريك التعاون الأكثر شيوعا في البحوث العلمية هو الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى الشراكة الخاصة والمتكررة بين السعودية ومصر، حيث تعتبر السعودية الشريك الرئيسي لمصر بعد الولايات المتحدة الأميركية، بينما تمثل الأردن الدولة الأكثر تعاوناً، حيث ارتفعت نسبتها في التعاون البحثي إلى 43%. ويبدو أن مصر تلعب دورا محوريا في الربط داخل المنطقة ومع أوروبا وشمال أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية واليابان. ومن جهة أخرى، تشير التحليلات إلى أن المملكة المتحدة وألمانيا هما أيضا شريكان متكرران.[61]

توزيع نسبة الأبحاث في التخصصات

وفقا لبيانات منظمة المجتمع العلمي العربي حول الإنتاج العربي في العام 2012، شهد عدد الأوراق البحثية في مجالات الهندسة والكيمياء والجيولوجيا والموارد المائية والفيزياء تزايدا ملموسا، مقابل تراجع بعض المجالات مثل الصيدلة والعلوم. فالموارد المائية، على سبيل المثال، احتلت المرتبة 14 في العام 2013 مع نشر 250 ورقة بحثية بينما كانت في المرتبة 20 في سنة 2012 مع 164 ورقة بحثية. من ناحية أخرى، تفاوتت الجامعات العربية في عدد الأوراق المنشورة لعام 2013، فقد حازت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة مع 993 ورقة بحثية منشورة في جامعة الملك سعود و 835 ورقة من جامعة القصيم و738 من جامعة الملك عبد العزيز و368 من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا (الشكل 6.4). ويظهر الجدول 5.4 توزيع نسبة الأبحاث التخصصية – التي شاركت فيها 5 بلدان منها ثلاثة بلدان عربية – في الإنتاج العالمي في الفترة من 2005 – 2009 والذي يكشف عن وجود بعض أوجه التشابه في الاهتمامات البحثية بين هذه الدول، مع ظهور نوع من التوجه الخاص بكل دولة من هذه الدول الخمس.

استخدامات مخرجات البحث العلمي

إن الجهود المبذولة من دول المنطقة العربية في التعليم العالي والبحث العلمي، على الرغم من أهميتها، لم تنعكس بعد على مخرجات البحث العلمي بشكل متميز، مقارنة بالعالم. ومن المؤمل أن تتزايد الجهود وتتحسن مخرجات العلم

على الرغم من الوضع العام للمنطقة، تعتبر بعض الدول العربية، مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، دولا ذات تعاون بحثي جيّد حيث تبلغ نسبة الأبحاث المنتجة بالتعاون مع باحثين وكتاب من دول أخرى نحو 40%

الجدول 5.4

نصيب الدولة من نشر الأوراق البحثية لثلاث دول عربية ودولتين مقارنة

تركيا		إيران		مصر		السعودية		الأردن	
التخصص	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية	التخصص	النسبة المئوية
الزراعة	2.87	الهندسة	1.71	الصيدلة	0.71	الرياضيات	0.32	البيئة	0.16
الطب	2.84	الكيمياء	1.68	علوم المواد	0.66	الهندسة	0.31	الهندسة	0.15
الهندسة	2.22	علوم المواد	1.19	الكيمياء	0.64	الطب	0.26	الزراعة	0.15
علوم النبات والحيوان	2.17	الزراعة	1.19	الهندسة	0.57	الصيدلة	0.22	الرياضيات	0.13
البيئة	1.82	الرياضيات	1.16	الزراعة	0.48	علوم المواد	0.19	الصيدلة	0.12
علوم المواد	1.67	الصيدلة	1.05	الفيزياء	0.4	علوم الأرض	0.16	الكيمياء	0.11
الكيمياء	1.34	النبات والحيوان	0.93	الميكروبيولوجي	0.35	الكيمياء	0.15	علوم الحاسب الآلي	0.11
الرياضيات	1.30	علوم الحاسب الألى	0.79	علوم الأرض	0.34	علوم الحاسب الآلي	0.15	علوم الأرض	0.10
الصيدلة	1.29	الفيزياء	0.76	علوم النبات والحيوان	0.32	الفيزياء	0.14	علوم النبات والحيوان	0.09
علم الأعصاب	1.25	الطب	0.60	الرياضيات	0.31	الميكروبيولوجي	0.13	الطب	0.07
جميع التخصصات	1.70	جميع التخصصات	0.87	جميع التخصصات	0.36	جميع التخصصات	0.17	جميع التخصصات	0.08

ملاحظة: تحليل المجالات الأكثر تمثيلاً لكل دولة

المصدر: Thomson Reuters 2011.

الشكل 6.4

ترتيب الجامعات العربية حسب عدد الأوراق المنشورة منها في النصف الأول من 2013

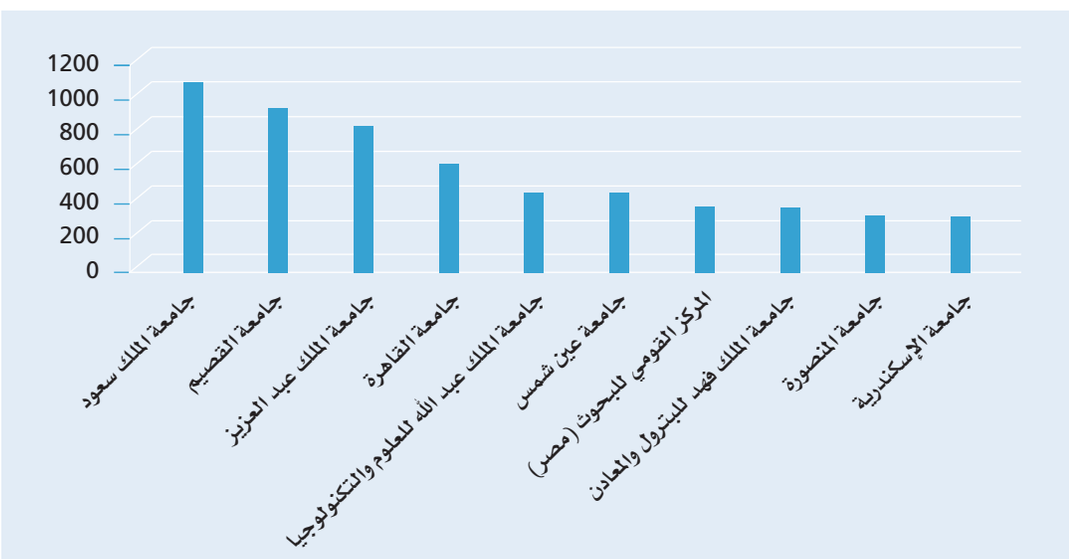

المصدر: منظمة المجتمع العلمي العربي 2013.

والبحث العلمي، قياساً على ما حققته هذه الدول من تقدم خلال العقد الماضي. ويبين تقرير البحث العالمي أن نسبة الاستخدام للمخرجات، والمقاسة بعدد الاستشهادات العلمية في الدول العربية، تتزايد وفق قياسات المعرفة. وقد تبين أن الدول الخمس، تركيا وإيران ومعها الدول العربية الثلاث الأكثر إنتاجاً في البحث العلمي، وهي مصر والسعودية والأردن، لم تكن الاستشهادات بأبحاثها خلال التسعينيات من القرن الماضي تتعدى ربع المعدل العالمي، وارتفع معدل الاستشهاد عام 2009 لهذه الدول الخمس حتى بلغ نصف المتوسط العالمي.

ويتفاوت هذا المعدل بين الدول من جهة، وبين مجالات البحث العلمي من جهة أخرى. وعلى المقياس نفسه، نجد أنه من بين أعلى الاستشهادات على مستوى

العالم، تمثل حصة الأردن 0.28%، ومصر 0.26%، والسعودية 0.25%.[62]

براءات الاختراع

تعتبر براءات الاختراع المسجلة لدى المكاتب المختصة في الولايات المتحدة وأوروبا معياراً مناسباً لمدى مشاركة الشباب والعلماء عموماً في مجال المبتكرات التكنولوجية الجديدة الذي يكشف عنه في بلدان العالم المختلفة. وتشير البيانات في الجدول 6.4 إلى أن عدد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية تبقى ضئيلة مقارنة بإنتاج بلدان أخرى، ما عدا السعودية (التي تخطت بمجموع البراءات منذ العام 1963 دولا مثل تركيا واليونان). وبلغ مجموع البراءات المسجلة في 18 دولة عربية منذ العام 1963 حتى عام 2013 1821 براءة اختراع، ويمثل ذلك أقل من مجموع دولة واحدة مثل ماليزيا.[63]

ويبدو أن الابتكار لا يمثل مكوناً رئيساً من المشروعات العربية في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد يعزى ذلك إلى ضعف الترابط الكلي بين البحث والتنمية في القطاعين العام والخاص، كما يدل على ذلك ضعف المخرجات من البراءات المسجلة. وقد تناول الفصل الأول مقدار تقدم الدول العربية على صعيد التنافسية العالمية من حيث الابتكار والتطوير ومن حيث دليل الابتكار العالمي الذي يطلق عليه مؤشر الابتكار العالمي.

على أن ذلك لا ينفي وجود تقدم في هذه المجالات. وتظهر التحليلات ان بعض الدول العربية حققت تقدماً في الانتقال إلى اقتصادات تتسم نسبيا بقدر أكبر من الارتكاز على المعرفة والابتكار والتنوع الاقتصادي لا سيما الإمارات والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية والكويت فضلاً عن الأردن وتونس ولبنان.

الجدول 6.4

تسجيل براءات الاختراع لدى المنظمة الأمريكية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية للدول العربية وبعض الدول المقارنة

الدول	براءات الاختراع (2013)	براءات الاختراع (1963 إلى 2013)
السعودية	237	858
الكويت	84	272
مصر	34	212
الإمارات	18	120
لبنان	7	101
المغرب	1	78
تونس	4	37
الأردن	6	36
سوريا	0	22
عمان	3	18
قطر	7	18
الجزائر	0	14
العراق	0	10
البحرين	2	8
السودان	0	7
ليبيا	0	4
اليمن	0	3
موريتانيا	0	3
مجموع الدول العربية*	403	1821
ماليزيا	214	1892
فنلندا	1221	19513
جمهورية كوريا	14548	118443
ألمانيا	15498	375692
اليونان	65	815
تركيا	74	417
الفلبين	27	509

المصدر: U.S. Patent and Trademark Office 2014.
*حسابات فريق التقرير

بلغ مجموع البراءات المسجلة في 18 دولة عربية منذ العام 1963 حتى عام 2013 1821 براءة اختراع، ويمثل ذلك أقل من مجموع دولة واحدة مثل ماليزيا

حققت بعض الدول العربية تقدماً في الانتقال إلى اقتصادات تتسم نسبيا بقدر أكبر من الارتكاز على المعرفة والابتكار والتنوع الاقتصادي

وقد شهدت هذه البلدان عدة مبادرات سياسية أسهمت بشكل إيجابي في بناء قدرات الابتكار الوطنية لإصلاح التعليم، وجامعات جديدة، ومؤسسات بحث جديدة، ودعم لرواد الأعمال، وحضانات لشركات تجارية وليدة، ونشر بنى تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت أوضح التغيرات في منطقة الخليج، حيث أتاحت وفرة الموارد المالية تنفيذ مبادرات للبناء المعرفي والابتكار بجداول زمنية أسرع.

الإطار 7.4

خطوات دعم الابتكار وريادة الأعمال في مصر

1. وضع برنامج لدعم الحاضنات التكنولوجية من خلال تقديم مجموعة من الحوافز المالية لهذه الحاضنات التي توظف عدداً كبيراً من الخريجين.
2. إنشاء عدد من مراكز البحث والتطوير بالتعاون مع شركات عالمية. ومن أهم هذه المراكز:
   - مركز لأبحاث النانو تكنولوجي بالتعاون مع شركة آي بي إم وجامعة القاهرة وجامعة النيل؛
   - مركز أورانج للشبكات اللاسلكية بالتعاون مع المعهد القومي للاتصالات؛
   - مركز مايكروسوفت للإبداع المتخصص في التعريب ووضع الحلول التكنولوجية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا؛
   - مركز شركة فاليو الفرنسية المتخصص في برمجيات المركبات العالمية وتطبيقاتها.
3. دعم مشاريع البحث في إطار مبادرة "دعم التعاون البحثي بين الجامعات والمراكز البحثية وشركات نظم المعلومات (Information Technology Academia Collaboration – ITAC) من خلال أربعة برامج فرعية لتشجيع البحث العلمي على الخروج بمنتجات أو أفكار قابلة للتطبيق ويمكن أن تستفيد منها الصناعة عن طريق دعم مالي يصل في حالة برنامج Advanced Development Project إلى 3 ملايين جنيه مصري للمشروع الواحد.
4. إنشاء مركز تميّز للبحث والتطوير في مجال استقراء المعلومات ونماذج الحاسوب في مجال السياحة والبترول بالمشاركة مع الجامعات المصرية والشركات المتخصصة والمصريين العاملين في الخارج. وسيتم إنشاء مركز تميز آخر للتكنولوجيا اللاسلكية والإلكترونيات ومركز للخدمات المحمولة بالتعاون مع الجامعات المصرية.
5. إنشاء مركز تميّز لهندسة البرمجيات بالتعاون مع الشركات العالمية لتقديم الدعم الفني للشركات ومساندتها للحصول على شهادات الاعتماد الدولية (Capability Maturity Model Integration-CMMI).
6. تأسيس صندوق تنمية التكنولوجيا الذي يهتم بتطوير التكنولوجيا ودعم الشركات الصغيرة العاملة في مجال الابتكار والبحث والتطوير.

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) 2011.

الإطار 8.4

نماذج عربية في دعم الابتكار والمعرفة

إصلاح التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة: الأردن

التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة مبادرة أردنية رئيسية تستهدف تعييناً الاقتصاد القائم على المعرفة. وتستمر المرحلة الثانية من المبادرة حتى 2015. وقد فازت مبادرة التعليم الأردنية (JEI)، التي أطلقت عام 2003، بجائزة اليونسكو لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وبلغ الآن عدد الخريجين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات المنضمين إلى القوة العاملة سنوياً 6000 خريج.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات 2012ب.

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية: السعودية

تمثل هذه المدينة الوكالة العلمية الوطنية في المملكة العربية السعودية ومختبراتها الوطنية في آن معاً. وتشمل وظيفة الوكالة العلمية وضع السياسات العلمية والتكنولوجية، وجمع البيانات، وتمويل البحوث الخارجية، وخدمات مثل مكتب براءات الاختراع، ومن بين المسؤوليات الرئيسية للمدينة دعم الابتكار الوطني ونقل التكنولوجيا بين معاهد البحوث والصناعة.

المصدر: مدينة عبد العزيز للعلوم والتقنية 2014.

برنامج الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تونس

تتمثل الدوافع الأساسية إعطاء دفعة لأنشطة البحث والتطوير بقيادة الفاعلين في المجال الإنتاجي والإسهام في مشروعات ذات قيمة تكنولوجية مرتفعة، وبخاصة في الاقتصاد الرقمي.

أما الأهداف الرئيسية فتتضمن تطوير أنواع جديدة من شراكات القطاعين العام والخاص، وإنشاء أو تطوير شركات موجهة بالابتكار تشتمل على أنشطة بحث وتطوير في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل؛ والإسهام في بناء نظام إيكولوجي مهيكل يتيح تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومساعدة المشغلين في الوصول بأنشطتهم التقنية إلى المستوى الأمثل وصياغة عروض تجارية جديدة من خلال حلول ابتكارية من أجل تلبية متطلبات المستخدمين (الأمن وجودة الخدمة والجوانب الإرغونومية وما إلى ذلك) وترجمة الابتكار إلى تميز تنافسي.

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات 2012ب.

التنمية في المنطقة العربية وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية

أكدنا من قبل أن إشكالية العلاقة في قضية الشباب وتوطين المعرفة "إنما تكمن في مسألة التنمية العربية، ومدى نجاحها في توسيع فرص الشباب وتنمية قدراته". فجاهزية الشباب لنقل وتوطين المعرفة هي قضية تنموية في الأساس الأول. كما أن مطلب نقل وتوطين المعرفة لا ينفصل عن مطلب التنمية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن ثم فإن التنمية العربية مطالبة بالانتقال إلى معنى واسع جديد، يرتكز على المعرفة وعلى متطلبات الحرية، والعدالة الاجتماعية التي تمكن الشباب من الاندماج الفاعل في نقل وتوطين المعرفة ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وقد أسهمت تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 حتى الآن، في تطوير مفهوم التنمية. فلم يعد تطور التنمية يقاس بحصة الفرد من الدخل أساساً، بل بالمستوى الصحي والتعليمي. ثم طورت تقارير الأمم المتحدة ذلك المفهوم ليشمل مؤشرات تتعلق بمساهمة المرأة، وبمقاييس مختلفة لفقر الأمم. كما طور أمارتيا سن[64] هذا المفهوم بربط التنمية بالحرية.

وقد اعتمد تقرير المعرفة العربي الحالي مفهوما للتنمية يركز على بُعد في غاية من الأهمية لا تتحقق التنمية من دونه ألا وهو العدالة الاجتماعية الذي يرتكز على ثلاثية: 1) تنمية قدرات الأفراد 2) تنمية سياسات الحماية والبيئات التمكينية في التعليم والاقتصاد والصحة 3) تنمية المواطنة الإيجابية المرتكزة على المساواة والمشاركة وعدم التمييز. إن مفهوم العدالة الاجتماعية بهذا المعنى يتضمن شروط "أمارتيا سن"، ويتجاوزها في الوقت نفسه لتحقيق شرط ثالث هو المواطنة، بما ينطوي عليه هذا الشرط من المساواة والمشاركة وعدم التمييز.
بناء على ذلك، يقدم هذا الجزء من التقرير تحليلاً لواقع التنمية في المنطقة العربية، في أبعادها الاقتصادية والسياسية، مركزاً على توضيح فلسفة التنمية العربية وبناء مؤسساتها. وبهذا التحليل نستكمل الأبعاد التي استهدفناها في هذا الفصل من دراسات وضعية البيئات التمكينية وفعالياتها في نقل وتوطين المعرفة.

واقع وتحديات النمو الاقتصادي العربي: تفاوت في الأداء بين دول المنطقة، ومع العالم

يبين تقرير التنمية البشرية للعام 2014 تفاوت الأداء بين الدول العربية، حيث حلت خمس دول عربية ضمن لائحة مؤشر التنمية المرتفع جداً واحتلت قطر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 31 عالمياً، تلتها السعودية في المرتبة 34، ثم الامارات التي جاءت في المرتبة 40، ثم البحرين والكويت اللتان جاءتا في المركزين 44 و46، في حين تقع موريتانيا، في أواخر الترتيب (161)، تليها السودان (166)، ثم جيبوتي (170). ويشير التقرير إلى أن المنطقة العربية تضم ست دول عربية في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، هي ليبيا وعمان ولبنان والاردن وتونس والجزائر (المراتب 55، 56، 65، 77، 90، 93 على التوالي) . كما يوجد خمس دول عربية في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وهي فلسطين ومصر وسوريا والعراق، والمغرب (المراتب 107، 110، 118، 120، 129 على التوالي). أما الدول التي تقع في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة فهي اليمن وجزر القمر وموريتانيا والسودان وجيبوتي (المراتب 154، 159، 161، 166، 170 على التوالي).[65]

وأشار التقرير إلى أن مستوى الأداء للمنطقة العربية يقل عن مستوى الأداء لمناطق العالم الأخرى في ما يتعلق بنمو السكان، ومتوسط سنوات الدراسة، ونسبة السكان الحاصلين على التعليم الثانوي، ودليل التنمية البشرية، والذي يتضمن عدة مؤشرات هي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، معدلات الالتحاق بالتعليم ومتوسط العمر

حلت 5 دول عربية ضمن قائمة مؤشر التنمية المرتفع جداً وهي على التوالي قطر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت

الشكل 7.4

مؤشر دليل التنمية البشرية في العالم العربي والعالم (1980-2013)

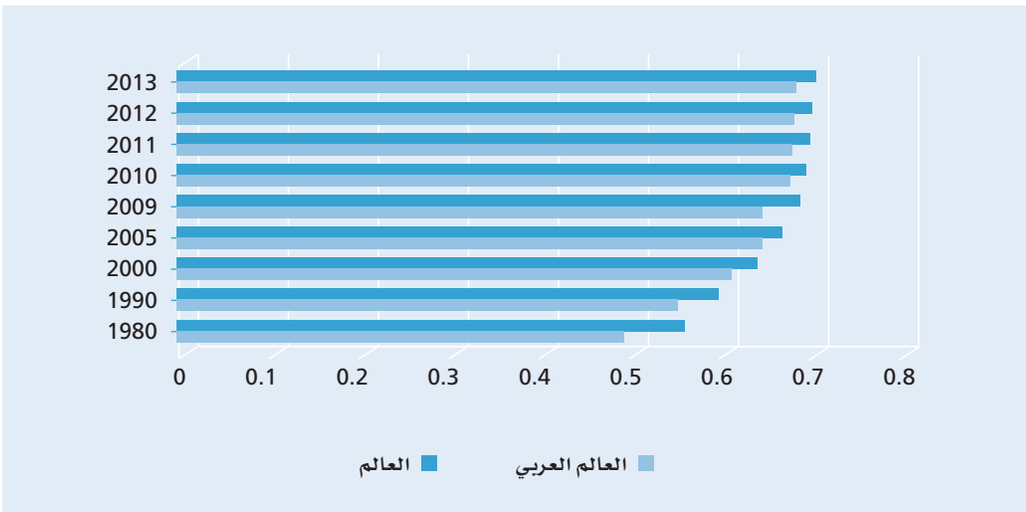

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.

خلقت الأحداث والتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 تداعيات اقتصادية واجتماعية أثرت على النمو

المتوقع عند الولادة. ولم تتخط معدلات المنطقة العربية المعدل العالمي إلا على صعيد مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقاً لدليل التنمية البشرية للعام 2014، فقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية نحو 0.682، وهو ما يزيد على نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة البالغ 0.614 والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.493. إلا أنه يقل عن مؤشر دول العالم البالغ 0.702 ويقل عن مؤشر الدول ذات التنمية البشرية العالية البالغ 0.735 وكذلك يقل كثيراً عن مؤشر الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً البالغ 0.89.[66]

لكن ما شهدته المنطقة العربية – وما زالت – من أحداث وتغيرات خلقت حالة من عدم الاستقرار والتدهور الاقتصادي في البلدان التي شهدت هذه الأحداث.[67] وتكشف التقديرات الأولية للتأثير في سورية واليمن، وهما البلدان اللذان شهدا التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الأشد، وجود تأثير سلبي قوي على النمو، والعجز المالي، والعمالة والفقر، وتعرقل التقدم في أنشطة اقتصادية أخرى. وبالمثل تشير التقارير إلى تباطؤ اقتصادي تقريباً في الدول العربية المتوسطة الدخل والمستوردة للنفط التي شهدت هذه الأحداث – تحديداً مصر وتونس. وبينما الحال كذلك في هذه البلدان، فقد أدى الارتفاع الأخير في أسعار النفط إلى أداء إيجابي للاقتصاد الكلي في 2011-2012 في البلدان المصدرة للنفط بشكل رئيسي، فضلاً عن توقعات اقتصادية أكثر إشراقاً على المدى المتوسط. وقد قادت اتجاهات التقرير السنوي عن المسح الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الإسكوا إلى استنتاج مفاده أنه مع التفاوت الملحوظ في النمو في دول المنطقة، خصوصا إذا استمر إلى ما بعد 2015، من المؤكد أن ينتج المزيد من التفاوتات بين هذه الدول، على سجل الأهداف الإنمائية للألفية.[68]

معضلة الثروة والتنمية: الفجوة والفقر واللامساواة

تكاد إنجازات الدول العربية في مجال التنمية تنحصر في معظمها في الإنجازات الكمية، ففي مجال التعليم بينما تشهد نسب الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية تحسنا مطردا، لا تزال مؤشرات النوعية بعيدة عن المستويات العالمية (وقد أوضحنا ذلك في الفصل الثالث حول الفاعلية المعرفية).

وفي مجال الصحة نجد تحسنا في توقع الحياة منذ الميلاد، من 51 عام إلى 71 عام في الفترة بين 1960 إلى 2012. كما سجلت دول المشرق والمغرب انخفاضا في وفيات الأمهات بنسبة

الشكل 8.4

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية

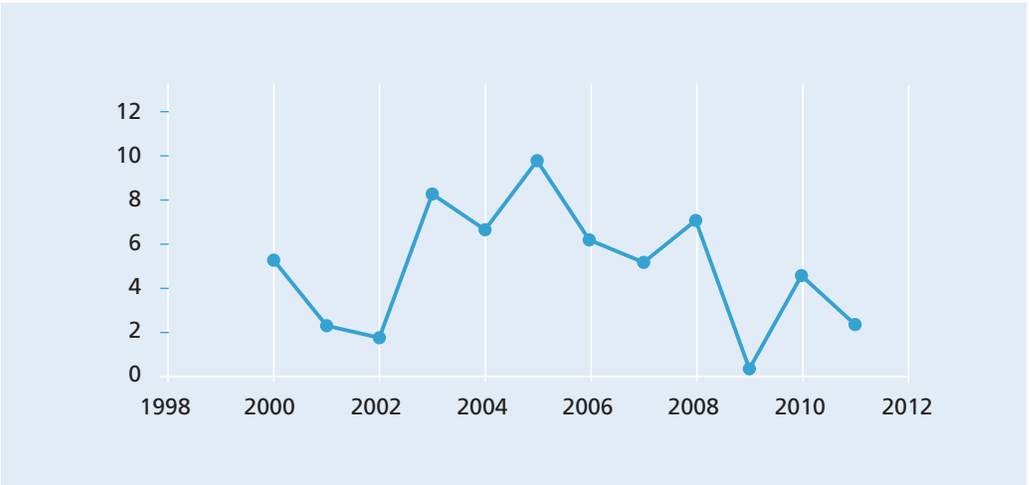

المصدر: صندوق النقد العربي 2012

60%، وسجلت دول الخليج نسبا تشابه نسب الدول المتقدمة. لكن الدول الأقل نموا في المنطقة العربية لا تزال تسجل نسب وفيات تعادل ضعف معدل المنطقة. وكذلك الأمر بالنسبة لفرص الحصول على المياه الآمنة، وبشكل أكبر في الحد من الجوع وسوء التغذية.[69]

والأمر كذلك من منظور مؤشرات تنموية أخرى، حيث بينت تقارير التنمية البشرية أن غالبية الدول العربية ما زالت تواجه صعوبات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتضح تلك الصعوبات في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي (الشكل 8.4).[70]

إلى جانب ذلك، تظهر الدول العربية تفاوتاً ملحوظاً في ما يتعلق بتوزيع الدخل وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فبينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية ككل هو 16367 دولار أميركي في العام 2012، فإنه في الدول ذات الاقتصاد النفطي (التي تمثل 13.3% من السكان العرب و50.3% من الناتج المحلي الإجمالي العربي) يتراوح بين 40658 و133713 دولار أميركي. وبالمقابل، لم يتعد 3996 دولار أميركي في أي من الدول المعتمدة على صادرات المواد الأولية والتي تشكل 18.6% من السكان و4.6% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. وبلغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و14527 دولار أميركي في الدول ذات الاقتصاد المختلط والتي تمثل 21.6% من السكان العرب و18.9% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. ويصل نصيب الدول ذات الاقتصاد المتنوع التي تمثل 43.7% من السكان العرب إلى 25.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويسجل قيمة 16509 دولار أميركي كحد أقصى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.[71]

لا تزال الدول العربية تواجه صعوبات لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة

أظهر تقرير السعادة للعام 2013 أن الإمارات احتلت المركز الرابع عشر عالميا والأول عربيا بمعدل 7.144

الإطار 9.4

مؤشر السعادة العالمي

يصدر هذا المؤشر بالشراكة مع مؤسسة الأرض التابعة لجامعة كولومبيا وشبكة حلول التنمية المستدامة من أجل الأمم المتحدة. وقد بني المؤشر على عدد من المؤشرات التنموية المهمة، بما فيها مؤشرات صحية مثل توقع الحياة، ومؤشرات تتعلق بالحوكمة حول الانطباعات حول الفساد وأخرى حول الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشرات أخرى مثل حرية الاختيار والدعم المجتمعي. ويقاس المؤشر على مقياس من 10 درجات. وأظهر تقرير السعادة للعام 2013 أن الدنمارك حصلت على المركز الأول عالميا بمعدل 7.693، واحتلت الإمارات المركز الرابع عشر عالميا والأول عربيا بمعدل 7.144 بفرق لا يتعدى 0.56 درجة عن صاحب المركز الأول. وجاءت عمان في المركز 23 عالميا والثاني عربيا بمعدل 6.853، وجاءت قطر في المركز 27 عالميا والثالث عربيا بمعدل 6.666، بينما جاءت مصر في المركز 130 واليمن في المركز 142 وسوريا في المركز 148 من أصل 156 دولة.

المصدر: Helliwell et al. 2013.

فجوة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين البلاد العربية وتبعاته

تشير البيانات إلى أن تأثير توزيع المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية قد أحدث فجوة في الدخل القومي بين البلاد العربية. ويظهر ذلك جليّا في الجدول 7.4 الذي يكشف عن تفاوت كبير في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من دولة إلى أخرى. ففي حين يبلغ في قطر نحو 133.713 ألف دولار أميركي للفرد، لا يتجاوز في جزر القمر 1493 دولارا أميركيا للفرد.[72]

الجدول 7.4

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2012

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي 2012 بالمليارات/ دولار أمريكي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد2012 /دولار أمريكي
البحرين	53.6	40658
الكويت	273.7	84188
قطر	274.2	133713
السعودية	1436.8	50791
الإمارات	525.1	57045
العراق	473.3	14527
الجزائر	491.7	12779
مصر	862.5	10685
الأردن	71.6	11340
لبنان	73.1	16509
المغرب	227.5	6818
تونس	74.4	10612
جزر القمر	1.1	1493
موريتانيا	11.2	2938
السودان	125.4	3370
اليمن	95.3	3996
المنطقة العربية	5098	16367

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
بأسعار تعادل القوة الشرائية للعام 2011.

فشلت المنطقة العربية في بناء آليات فعالة، وسياسات ناجزة للحماية الاجتماعية كفيلة بحماية قطاعات كبيرة من البشر من خطر الوقوع في براثن الفقر

الفقر

وفقاً لمستوى الفقر الدولي (1.25 دولار أميركي للفرد الواحد يومياً)، تبدو نسبة السكان في المنطقة العربية الموجودين تحت هذا الخط منخفضة جداً، لا تتجاوز 7.4%.[73] كما يشير مقياس الفقر إلى تراجع ملحوظ في مستويات الفقر منذ عام 1990. إلا أن هذا الانخفاض الشديد لخط الفقر يحول دون المقارنة الموضوعية في مجال الفقر المادي بين البلدان العربية والمناطق النامية الأخرى. والملاحظ أنّه عند تقدير خط الفقر بدولارين أميركيين للفرد يومياً، ترتفع هذه النسبة بشكل كبير.[74] ولذلك فإن القياس الكمي للفقر لا بد أن يتضمن قيمة الأمن الغذائي والحاجات الضرورية التي تضمن الكرامة الإنسانية التي هي حق من حقوق المواطنة.

وتبين تقارير التنمية البشرية، وفقاً لنتائج المسوح الوطنية للدّخل وإنفاق الأسر المعيشية، أن القيم الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي للفرد لم يرتفع في معظم البلاد العربية بما يحقق نتائج ملموسة للحد من الفقر. كما لم يظهر توزيع الدخل أي علامات على وجود تحسن كبير. ومن المثير أن تلك الحقيقة تتعارض مع وجود مؤشرات تدل على زيادة كبيرة في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 1990 حتى الآن.[75] ويدلّ ذلك على أن المنطقة العربية فشلت في بناء آليات فعالة، وسياسات ناجزة للحماية الاجتماعية كفيلة بحماية قطاعات كبيرة من البشر من خطر الوقوع في براثن الفقر، نظراً لاحتلال الفقراء موقعاً هامشياً في نظم اقتصادية تريد العدالة الاجتماعية وتفشل في تأسيس آليات للمشاركة والمساءلة.

ويبين الشكل 9.4 أن اختيار خط الفقر يوثر بوضوح على معدلات الفقر في جميع المناطق، إلا أن تأثيره أكبر بكثير في الدول العربية. إذ يلاحظ أن معدلات الفقر تقفز بحده عند خط الثلاثة دولارات في اليوم. وتبين التقارير أن معدل انخفاض الفقر في العالم العربي هو من بين الأبطأ عالمياً، ولا يكفي لإحداث أثر كبير في الفقر في المستقبل القريب. ويرتكز الفقر في المناطق الريفية في العالم العربي، مما يعكس شدة التفاوت الكبير بين التنمية الريفية

الشكل 9.4

نسب الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية بحسب عدد من خطوط الفقر (2000 - 2009)
(بأسعار تعادل القوة الشرائية للعام 2005)

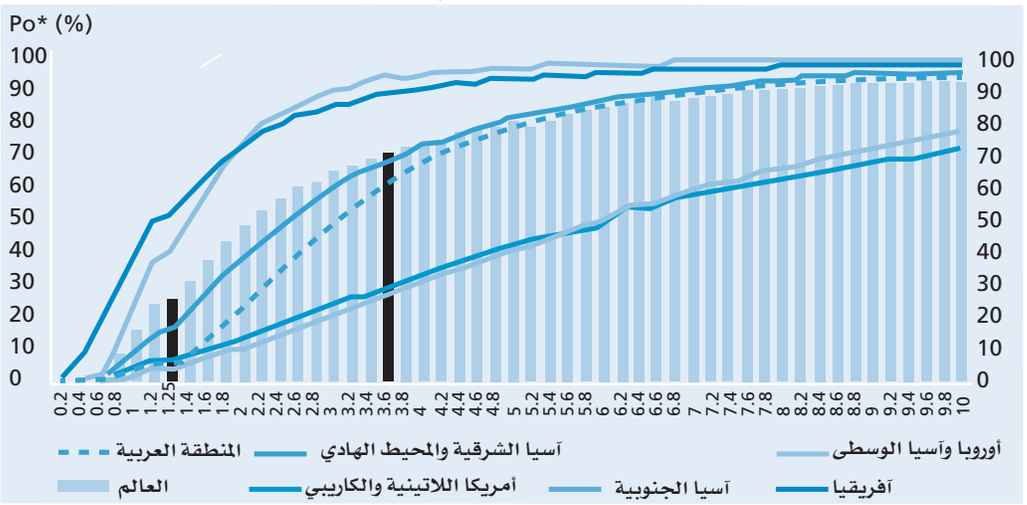

المصدر: الاسكوا وجامعة الدول العربية 2013

الشكل 10.4

معدلات الفقر في الدول العربية بحسب خط فقر 1.25 دولار أمريكي للفرد في اليوم (%)

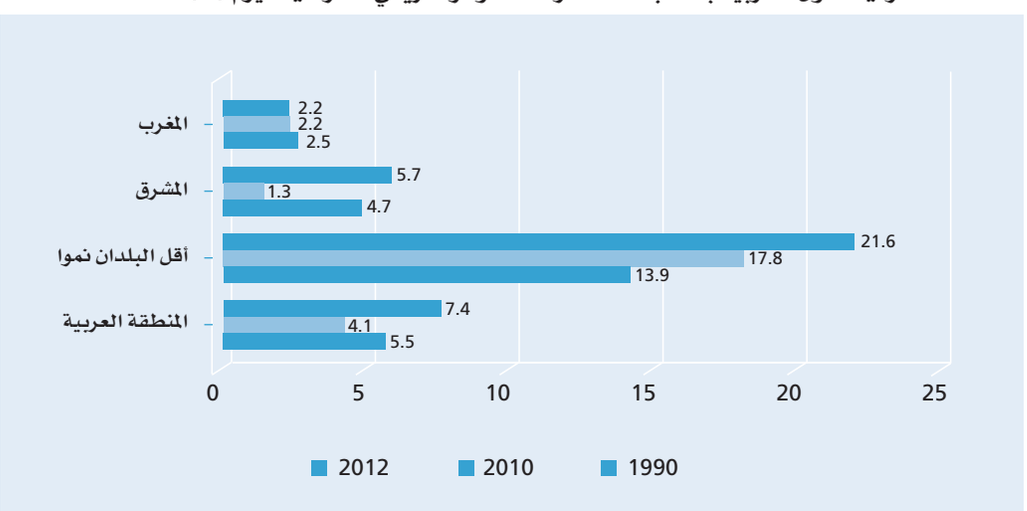

المصدر: الاسكوا وجامعة الدول العربية 2013

تبين تقارير التنمية البشرية، وفقاً لنتائج المسوح الوطنية للدّخل وإنفاق الأسر المعيشية، أن القيم الحقيقية للإنفاق الاستهلاكي للفرد لم يرتفع في معظم البلاد العربية بما يحقق نتائج ملموسة للحد من الفقر

والحضرية. ولكن على الرغم من أنّ غالبية السكان العرب يعيشون في المناطق الريفية، فإن الزراعة، النشاط الرئيسي الاقتصادي في هذه المناطق، لا تتعدّى مساهمتها 15% من إجمالي الناتج المحلي العربي.[76]

وقد قدّم تقرير تحديات التنمية العربية 2011 مقارنة جيدة لها دلالاتها بين أداء الدخل القومي الإجمالي للفرد ومؤشرات التنمية البشرية، إذ تبين أن جميع الدول العربية، باستثناء تونس والأردن وجزر القمر، تقع أسفل خط الانحدار الذي يفصل من جهة بين الدول التي يتمتع دخلها القومي الإجمالي بترتيب أعلى مقارنة بترتيب مؤشر التنمية البشرية الخاص بها، ومن جهة أخرى تلك الدول التي ينخفض دخلها القومي الإجمالي مقارنة بترتيب مؤشر التنمية البشرية لديها. وباستثناء تونس (عام 2010)، ما تزال جميع الدول العربية التي تم تصنيفها في تقرير التنمية

الشكل 11.4

انتشار الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار (%)

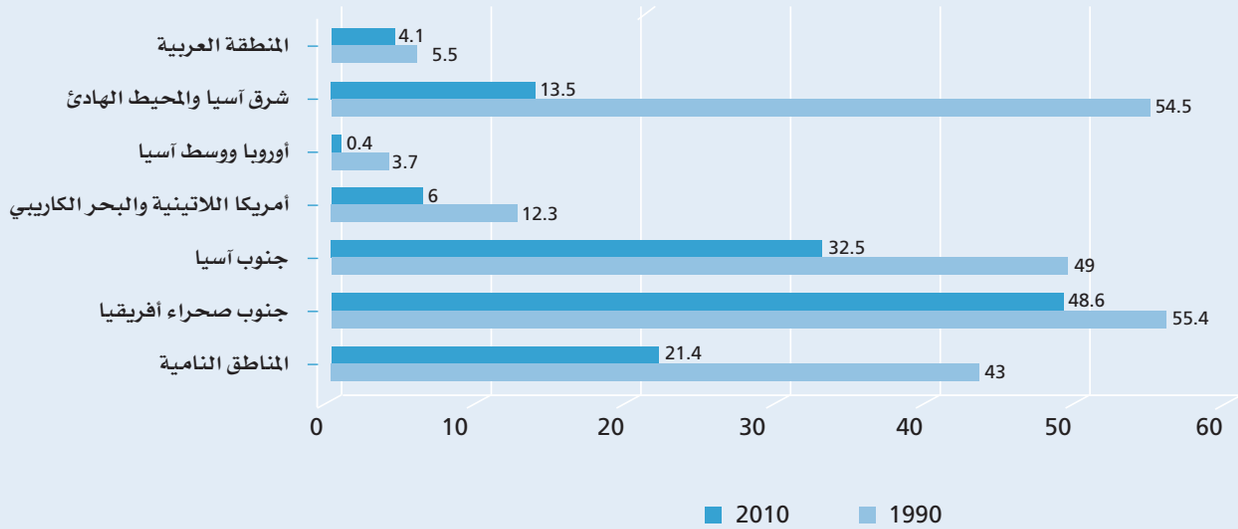

المصدر: الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.

البشرية العالمي على أنها أعلى مركزاً، متخلفة في مجال التنمية البشرية مقارنة بمستويات دخلها. ويعنى ذلك أنه كان يمكن لمعظم الدول العربية تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية، لو أنها كانت في الدرجة نفسها من الفعالية التي اتسم بها نظراؤها في العالم النامي.[77]

يمكن لمعظم الدول العربية تحقيق مستويات أعلى من التنمية البشرية، لو أنها كانت في الدرجة نفسها من الفعالية التي اتسم بها نظراؤها في العالم النامي

وبالرجوع إلى مقياس الفقر البشري (غير الفقر المادي) الذي يتضمن ثلاث جوانب هي الصحة والتعليم ومستوى (أو نوعية) الحياة، فإننا نجد أن معدل الفقر البشري في المنطقة العربية انخفض من 31% عام 1997 إلى 23% عام 2007.[78] وقد انخفض معدل الفقر البشري بمعدل أبطأ في الدول العربية الأقل نمواً، حيث انخفض المعدل (من 40% في عام 1991 إلى 34% فقط عام 2007). وحققت دول الخليج أعلى معدلات الانخفاض في مؤشر الفقر البشري 45% مع حدوث تقدم ملحوظ في كل من الكويت وقطر وعُمان والإمارات. لكن رغم هذا الانخفاض ترى تقارير الأهداف التنموية للألفية أنّ المؤشر ما يزال مرتفعاً مقارنة بالدخل القومي للفرد.[79]

الجدول 8.4

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية (%)

الدولة	العام	نسبة الفقر (%)
المشرق		
مصر	2011	25.2
العراق	2012	18.9
الأردن	2010	14.4
لبنان*	2005	8
دولة فلسطين	2011	25.8
سوريا*	2007	12.3
المغرب العربي		
المغرب*	2007	9
تونس	2010	15.5
البلدان أقل نمواً		
موريتانيا*	2008	42
السودان	2009	46.5
اليمن	2005	34.8

المصادر: World Bank Data 2014a و *Abu-Ismail et al 2011.

اللامساواة

تعدّ قضية المساواة حاليا من القضايا التي تحظى بالأولوية في أي حوار وطني حول العدالة الاجتماعية في كثير من دول المنطقة

العربية أو غيرها من الدول الساعية إلى النمو. فقضية المساواة والعدالة الاجتماعية ترتبط مباشرة بقضية التماسك الاجتماعي المرتبط ارتباطا شديداً بالنمو الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري القادر على المساهمة الفاعلة في الاقتصاد والمعرفة والمجتمع. وترتبط اللامساواة الاجتماعية أيضاً بقضية النوع الاجتماعي. ذلك أن عدم المساواة ينعكس بقوة على وضع المرأة اقتصادياً واجتماعياً، كما ينعكس على قضايا مهمة مثل نوعية الحياة والتعليم والمواطنة والبيئة الاجتماعية. وكثيرا ما تؤدّي اللامساواة الحادة، وبخاصة بين الشباب، في مختلف هذه المجالات إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي.

وتميل معظم الدراسات الدولية إلى قياس اللامساواة بمقياس "جيني". وتعتبر الدول العربية وفقاً لهذا المقياس من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل، حيث يقدر متوسط معامل "جيني" حالة توزيع الدخل في دول المنطقة العربية بنحو 39.5%، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إذا تمت مقارنتها بما هي عليه في بعض الدول الأسيوية مثل الصين (48.2%)، والفلبين (45%)، وتايلاند (40%).[80] إلا أن البعض ينتقد هذا المقياس على أساس انه لا يمكن الاعتماد على تقديرات مقياس جيني فقط، لأنها تتمّ من خلال مسوح الاستهلاك التي تنزع إلى استبعاد 5% الأعلى دخلا فتفضي إلى نسب عدم مساواة معتدلة نسبياً.[81]

ما زالت بنية الاقتصاد ريعية

من أهم التحديات التي تواجه نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية، عدم توفير البنية التحتية، وضعف الهياكل الاقتصادية العامة في المنطقة العربية التي يتسم بها نمط الاقتصاد الريعي السائد في دول المنطقة، والذي لا يحفز عمليات نقل وتوطين المعرفة، والاندماج الفاعل للشباب في هذه العمليات. وقد أدى الاعتماد الكبير على إنتاج النفط وتصديره إلى مخاطر الاعتماد على مصدر اقتصادي وحيد غير متجدد، كما أدى ما أحدثه هذا الاقتصاد الريعي من وفرة اقتصادية إلى كثير من إهمال الاهتمام ببناء بيئات تمكينية اقتصادية تهتم باقتصادات المعرفة، التي تعتمد على المعرفة كمورد اقتصادي متجدد يتسم بقابليته للنقل والانتشار وتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، ويتميز بكثافة استخدام التكنولوجيا والتقانة الرقمية ذات التطور السريع، وضخامة عوائد الإنتاجية، والتأثير في شكل نمط الحياة المعاصرة في المجتمعات. فقد دعمت إيرادات النفط نمطاً من التنمية يقوده قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما يجعل المنطقة بين المناطق النامية الأقل صناعية، بما في ذلك أفريقيا جنوب الصحراء، كما أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد وصلت بالفعل إلى الحد الأدنى.[82]

وعلى الرغم من أن اقتصادات الدول غير الخليجية يهيمن عليها النفط والغاز بدرجة أقل، فإن التعدين والمرافق العامة مازالتا تستأثران بنسبة 31% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، في حين أنهما لا يوفران فرص عمل لأكثر من 1% من السكان، وفي الوقت نفسه لا يزال التصنيع هامشياً بدرجة كبيرة، إذ يساهم بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم 8% فقط من قوة العمل. وتتمثل إحدى المآسي في المساهمة المحدودة للزراعة (12%) في الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يزال نحو 13% من السكان يعملون في هذا القطاع، وهو ما يعكس الركود المعرفي والتكنولوجي لهذا القطاع. أما قطاع الخدمات فيساهم بأعلى حصة في الإنتاج المحلي الإجمالي حيث يمتص أعلى حصة من العمالة (52%)، وتنخفض هذه النسبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي (42%). وتحتل أنواع الخدمات المتوفرة في الدول العربية أدنى حلقات سلسلة القيمة، ومن ثم تسهم بصورة ضئيلة في تطوير المعرفة المحلية.[83]

إن أهم التحديات التي تواجه نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية، عدم توفير البنية التحتية، وضعف الهياكل الاقتصادية العامة في المنطقة العربية التي يتسم بها نمط الاقتصاد الريعي السائد في دول المنطقة، والذي لا يحفز عمليات نقل وتوطين المعرفة، والاندماج الفاعل للشباب في هذه العمليات

الإطار 10.4

خصائص مشتركة بين الدول العربية ترتكز على سمات الاقتصاد الريعي:

على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين دول المنطقة العربية من حيث المستوى الاقتصادي والبنى الاجتماعية، فإنه توجد مجموعة من الخصائص تكوّن سلسلة من المتشابهات، تمثل قاسماً مشتركاً، تجمع بين كل الدول العربية. ومن أهم هذه الخصائص ضعف التنوع الاقتصادي والتركز الشديد في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية، والإدارة الريعية للمصادر، وبينها المصادر غير الطبيعية، والمعدلات المنخفضة للتشغيل مع ارتفاع معدلات العمالة الوافدة من الشباب ذوي المهارة العالية.[84] وكذلك تضخم القطاع الحكومي، وضعف مناخ الاستثمار، ونزيف العقول، وخلل الميزان التجاري لصالح الاستيراد والتركيز في الصادرات على سلع ذات قيمة مضافة منخفضة تعبر عن ضعف اقتصادات المعرفة وسيادة الاقتصاد الريعي.

المصدر: Havlik 2012.

ضعف صادرات الدول العربية من المنتجات الصناعية المتقدمة

بصفة عامة، تبلغ نسبة التصدير من الدخل المحلي الإجمالي في دول المنطقة 28%، ومن ثم فإن الانفتاح التجاري لهذه الدول ما زال ضعيفاً. وتلعب نظم حماية التجارة الخارجية دوراً سلبياً، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.[85] إلا أن المشكلة الأساسية في ضعف الصادرات ليست في الحماية الزائدة في حد ذاتها، لكنها تكمن أساساً في ضعف الصناعات التصديرية من حيث التنافسية، وتركيز الصادرات على منتجات منخفضة القيمة المضافة، وفجوة المهارة لدى العمالة التي يمكن أن تمكن من النهوض بصناعات تصديرية. وقد انعكس الخلل الماثل في البنية الاقتصادية الريعية لاقتصادات المنطقة، كما بينا، سلباً على حجم وبنية التجارة الخارجية.[86] وما زالت الموارد الأولوية تهيمن على هيكل الصادرات العربية، حيث تشكل صادرات الوقود 70% من صادرات المنطقة، وتمثل هذه الصادرات نسبة أكبر في دول النفط 80%. أما بنية صادرات الدول الفقيرة بترولياً، فهي الأكثر تنوعاً، ومع ذلك، فقد هيمنت عليها صادرات الغزل والنسيج والملابس حتى عام 2005.[87]

تكمن أهمية تزايد قطاع الصناعة ذات القيمة المضافة العالية، وما ينتجه من مردود اقتصادي ينعكس على معدلات تصدير هذه المنتجات، في أنها تعتبر العملية المحورية في نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة وتوطينها

وتكمن أهمية تزايد قطاع الصناعة ذات القيمة المضافة العالية، وما ينتجه من مردود اقتصادي ينعكس على معدلات تصدير هذه المنتجات، في أنها تعتبر العملية المحورية في نقل وتوظيف وإنتاج المعرفة وتوطينها. ومن ثم يعتبر تحول المستجدات المعرفية والابتكارية ووضعها في أطر وقوالب تسهل استخدامها من قبل قطاع الصناعة ومؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية، وإنتاج سلع ومعدات تستند إلى التقانات المتقدمة وتصديرها من المؤشرات المهمة لقياس قدرة المجتمع المعرفية والابتكارية. وتستخدم كثير من المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي هذا المؤشر الذي يتضمن نسبة صادرات دول العالم من السلع والمعدات التي تتضمن مدخلات تكنولوجية متقدمة بالنسبة إلى إجمالي صادرات كل منها للمقارنة بين المستويات التي وصلت إليها الدول المختلفة في مجال القدرات المعرفية والابتكارية.

وتقاس جاهزية المنطقة العربية من حيث الإنتاجية التقانية وقدرتها وثقلها التجاري في سلسة الإنتاج التقاني من خلال عدد من المؤشرات التي يصدرها البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمية والتي يظهرها الجدول 9.4. ويقيّم مؤشر"الوجود على صعيد سلسلة القيمة" لتقرير التنافسية العالمية مدى "وجود"، بمعنى اتساع مشاركة الدولة، في جميع مراحل سلسلة القيمة [88] ويعني ذلك على مقياس 1 إلى 7 أن الدول التي اقتربت من درجة 7 كان لها دور واسع في مراحل سلسلة القيمة. وتظهر نتائج العام 2013-2014 أن العديد من الدول العربية سجلت درجة أعلى من المتوسط 3.5، واحتلت بعض الدول العربية (قطر 10، الإمارات 18، السعودية 28، ولبنان 41) مراتب أعلى من الصين (43) وتركيا (42) وكندا (57).[89]

أما على صعيد توفر رأس المال المبادر، حسب تقرير التنافسية 2013-2014، فقد احتلت قطر المرتبة الثانية عالميا وتبعتها الامارات

الجدول 9.4

مؤشرات تجارة منتجات التقانة

الدولة	الوجود على صعيد سلسلة القيمة (مقياس 1-7) 2013-2014 (أ)		توفر رأس المال المبادر (مقياس 1-7) 2013-2014 (أ)		صادرات منتجات التقانة العالية (% من مجمل المصادرات المصنعة) 2011 (ب)	التجارة في الموارد المصنعة 2009 (ت)	
	الدرجة	المرتبة عالمياً (من اصل 148)	الدرجة	المرتبة عالمياً (من اصل 148)		نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر كام
قطر	5.2	10	4.5	2	0	-	-
الإمارات	4.9	18	4.1	10	***3	-	-
السعودية	4.5	28	3.4	25	*1	13.25	0.36
لبنان	4.1	41	2.7	62	2	38.01	6.22
عمان	3.9	49	3.9	14	3	36.09	5.86
الأردن	3.9	51	3	45	3	52.18	8.38
البحرين	3.9	53	3.8	15	0	-	-
تونس	3.8	61	3	44	6	63.59	9.01
المغرب	3.7	76	2.8	56	*8	32.54	5.32
مصر	3.6	79	2.9	51	1	-	-
موريتانيا	3.2	111	1.9	132	-	-	-
الكويت	3.1	121	2.6	71	**1	-	-
اليمن	3.2	113	1.9	134	0	16.54	1.17
ليبيا	2.7	143	2	128	-	-	-
الجزائر	2.6	145	2	123	0	23	2.28
سوريا	-	-	-	-	*1	-	-
السودان	-	-	-	-	-	13.82	0.54
جيبوتي	-	-	-	-	**0	30.74	4.86

*قاعدة بيانات البنك الدولي عن عام 2010 ** قاعدة بيانات البنك الدولي عن عام 2009 ***بيانات البنك الدولي كام عن 2009

المصادر: أ- تقرير التنافسية العالمية 2013-2014، World Economic Forum 2013.

ب- قاعدة بيانات البنك الدولي، World Bank2014a.

ت- قاعدة بيانات البنك الدولي كام 2012، World Bank2014a.

الشكل 12.4

تكوين صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم

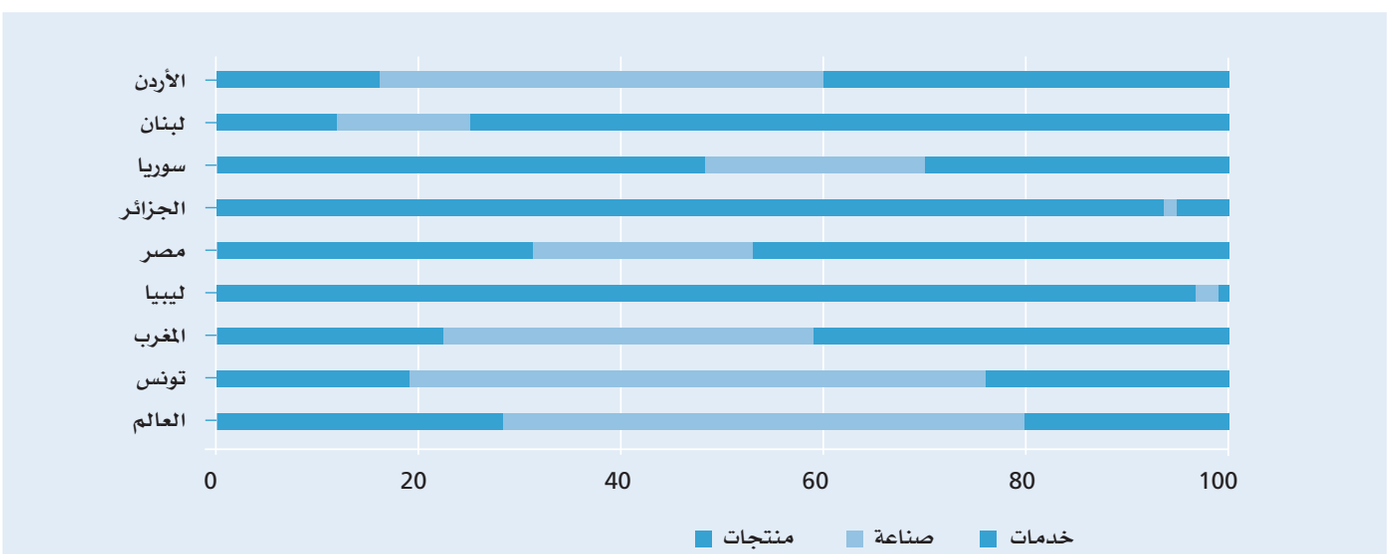

المصدر: Havlick 2012.

(10) وعمان (14) والبحرين (15) مما يعكس الاتجاه الذي اتخذته دول الخليج في هذا المجال، فيما سجلت اليمن مرتبة متدنية (134).[90] ومن حيث صادرات المنتجات ذات التقانة العالية كنسبة مئوية من مجمل الصادرات المصنعة لعام 2011، يظهر شبه انعدام حجم هذه الصادرات في بعض الدول مثل قطر والبحرين واليمن وجيبوتي، فيما سجلت المغرب النسب الأكبر عربياً (6%). وهي نسب تعتبر متواضعة على الصعيد العالمي، حيث سجلت الفلبين وسنغافورة النسب الأعلى (49% و45%)، بينما سجلت الولايات المتحدة الأميركية 18% وألمانيا 16% والهند 7%.[91]

ضعف سوق العمل، ومناخ الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر[92]

ناقش التقرير سابقا قضيتين مهمتين تدلان على ضعف سوق العمل بوجه عام في المنطقة العربية. تتعلق القضية الأولى بجمود سوق العمل واللوائح وما يرتبط به من مؤسسات المال والبنوك، والقضية الثانية هي عدم ملائمة أو بالأحرى الفجوة بين المهارات والمعارف لدى الشباب (مخرجات التعليم) وما يتطلبه سوق العمل مما أدى إلى بطالة الشباب وتهميشه.[93]

ونناقش في هذه الجزئية من هذا التقرير مناخ الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بينت الدراسات أن مناخ الاستثمار يرتبط بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإصلاح التشريعات واللوائح المنظمة للعمل، وتقليص الفساد والمراوغة في حل المشكلات، ومراجعة دور القطاع الحكومي وإعادة هيكلته لتحقيق مناخ التنافسية والشفافية. من هنا، فإن تأسيس اقتصاد السوق، يحتاج إلى إصلاح وتنمية تراث المنطقة العربية في مهارات التسويق والتجارة وريادة الأعمال، ومؤسسات التمويل والبنوك، وحوكمة القطاع الحكومي، ويتطلب ذلك أيضاً، إتاحة الوصول إلى تمويل المشروعات وفق لوائح مشجعة وداعمة. وإن كانت دول المنطقة العربية لا تبدأ من فراغ، إلا أنه يتحتم عليها توسيع نطاق الإصلاح لكل هذه الهياكل لتوسيع قواعد البنى الموجودة، وتحقيق فعالية توطين المعرفة وبناء فرص تشغيل الشباب ودمجه في عملية بناء مجتمع المعرفة المنشود.[94] وتبين الدراسة التي قام بها البنك الدولي عام 2013 استناداً إلى مؤشرات تسهيل الأعمال[95] في أكثر من 180 دولة من دول العالم، أن الدول العربية لم تحقق ترتيباً جيداً، وفق هذه المؤشرات (الجدول 10.4).

الجدول 10.4

ترتيب الدول العربية وفق مؤشر سهولة القيام بالأعمال

الدولة	العام 2013
الإمارات	23
السعودية	26
البحرين	46
عمان	47
قطر	48
تونس	51
المغرب	87
الكويت	104
لبنان	111
الأردن	119
مصر	128
اليمن	133
دولة فلسطين	138
السودان	149
العراق	151
الجزائر	153
جزر القمر	158
جيبوتي	160
سوريا	165
موريتانيا	173
ليبيا	187

ملاحظة: مؤشر تسهيل الأعمال يصنف الدول في ترتيب من 1 إلى 189 حيث أن الدول التي تنال المراتب الأولى تتمتع ببيانات عمل مواتية

المصدر: The World Bank & the International Finance Corporation 2014.

والاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وبالتالي تحسين حالة الحياة الاقتصادية للشباب. وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في المنطقة منذ عام 2002، إلا أنه تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، فانخفضت

إن تأسيس اقتصاد السوق، يحتاج إلى إصلاح وتنمية تراث المنطقة العربية في مهارات التسويق والتجارة وريادة الأعمال، ومؤسسات التمويل والبنوك، وحوكمة القطاع الحكومي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة في نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وبالتالي تحسين حالة الحياة الاقتصادية للشباب

نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 7% في بعض الدول العربية منذ عام 2011. إلا أنه يلاحظ ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، بسبب تركيزه في قطاعات البتروكيماويات والعقارات، وهي القطاعات التي تعتبر قواعد خصبة للنمو السريع في توسيع فرص العمل للشباب، وليس في نقل وتوطين المعرفة التي تحتاج إليها هذه الدول في سعيها إلى بناء مجتمع المعرفة، وتطوير العلم والابتكار.[96]

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية انخفاضا من 68.6 بليون دولار في العام 2010 إلى 43 بليونا لعام 2011 وبنسبة تراجع بلغت 37.4%. وقد مثلت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 1.5 تريليون دولار، ونحو 6.3% من حجم الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية البالغ 684.4 بليون دولار. وقد تباين أداء الدول العربية في ما يتعلق بحجم التدفقات حيث ارتفعت التدفقات في كل من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، والعراق، والأردن، والكويت، والمغرب، ودولة فلسطين، والإمارات، في حين انخفضت تدفقات الاستثمار في كل من لبنان، وموريتانيا، وعمان، والسعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس. وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر

الشكل 13.4

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية

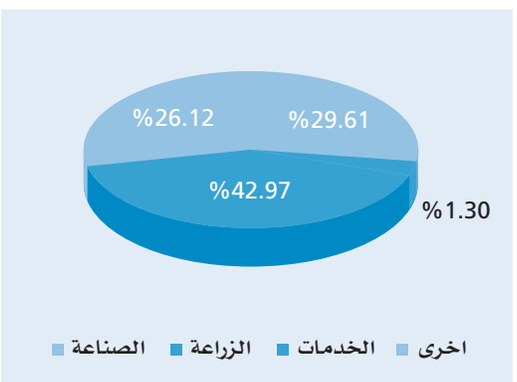

المصدر: خالد الوزني، ورقة مرجعية للتقرير.

دولة عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 16400 مليون دولار وبحصة بلغت 38.2% من الإجمالي، تليها الإمارات بقيمة 7679 مليون دولار وبحصة 17.9%، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 3381 دولار وبحصة 7.9%، فالسودان في المرتبة الرابعة بقيمة 2692 مليون دولار وبحصة 6.3% من الإجمالي.[97 98]

ويوضح الشكل 13.4 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية حيث يتبين أنّ معظم هذه الاستثمارات تتوجه نحو القطاعات الخدمية أولا مع توجه أقل نحو القطاعات الإنتاجية وبخاصة تلك المرتبطة بالقطاعات الصناعية والإنتاج ذي الأثر المباشر والارتباط بعمليات نقل وتوطين المعرفة.

الإطار 11.4

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يوضح مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2012 أن العديد من الدول العربية (18 دولة عربية) قامت في السنوات الست الأخيرة بإجراء تحسينات على قوانينها وتشريعاتها لتكون أكثر تحفيزا وجذبا للاستثمارات، وأن مستويات البطالة التي تتجاوز حسب تقديرات منظمة العمل العربية نسبة 16% في المنطقة العربية وكذلك انخفاض مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل يعتبران من أوجه الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه المنطقة العربية، وكلاهما مؤثر سلبي على جذب الاستثمارات الخارجية، ولعل من المهم أن تُعنى المنطقة العربية بالقوانين الناظمة لتحسين مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني عبر وسائل تكافؤ الفرص وتحفيز مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما وأن المرأة تشكل نسبة النصف في الكتلة السكانية العربية. وقد انعكست المعطيات السابقة على قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية النافعة لجهة نقل وتوطين المعرفة على الرغم من من دورها المحوري في توليد الطاقة عالميا نظرا لاحتوائها على نحو 58% من احتياطيات النفط عالميا وما يقرب من 30% من احتياطيات الغاز الطبيعي أيضا. حيث انحصرت حصة المنطقة العربي في أقل من 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية عالميا للعام 2012 ولم تتجاوز 6.3% من إجمالي ما حصلت عليه دول العالم النامي من استثمارات أجنبية.

المصدر: خالد الوزني، 2013.

يلاحظ ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، بسبب تركيزه في قطاعات البتروكيماويات والعقارات، وهي القطاعات التي تعتبر قواعد خصبة للنمو السريع في توسيع فرص العمل للشباب، وليس في نقل وتوطين المعرفة

الإطار 12.4

التجربة التركية في تمكين الشباب من الإنتاج والمعرفة

بدأت تركيا سياسات إعادة الهيكلة في الاقتصاد منذ عام 2001، غطت مجالات كثيرة ابتداءً من تحرير الاقتصاد إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار، وتحسين أداء الاقتصاد الكلي. وحققت تركيا معدل نمو سنوي 5% بين عامي 2002 و 2012. كما حققت جذباً كبير للاستثمار الأجنبي المباشر من 36 بليون دولار عام 2002 إلى 153 بليون دولار في نهاية عام 2012. وتزايدت عوائد السياحة من 8.5 بليون عام 2002 إلى 25 مليون 2012. ويقع نصف سكان تركيا تحت عمر 30 عاما. ومعدل نمو السكان هو الأعلى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث يبلغ عدد السكان 76 مليون نسمة عام 2012.

اعتمدت تركيا على العلم والتكنولوجيا والابتكار والتجديد، وقد تزايد الإنفاق على البحث والتطوير بمعدل وصل إلى نحو 260% بين عامي 2002 و2011، من 3 بليون دولار إلى 10.8 بليون دولار على التوالي. ويتركز اهتمام تركيا حول سياسات تنمية العلم والتكنولوجيا المعتمدة على البحث. والاتجاه الآن هو زيادة حجم الابتكار والتجديد من خلال ريادة الأعمال في التكنولوجيا، وكذلك من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا. أما دائرة الاهتمام الثاني، فيتمثل في تنمية المصادر البشرية، لا سيما الشباب المنخرط في الابتكار والتجديد. ومن ثم فمحور الاهتمام هو تركيز الجهود على البحث والتطوير، والابتكار والتجديد، كآلية أساسية في تطوير الاقتصاد. وتقوم التجربة التركية، بوجه عام في اهتمامها بالبحث العلمي، على الركائز الآتية:

- سياسات تنمية المصادر البشرية
- تحديد المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص ومراجعة المناهج الدراسية في كل المراحل التعليمية.
- توجيه نظم التعليم والتدريب للتركيز على أنشطة البحث والتطوير.
- تبنى البرامج المشتركة بين شركات القطاع الخاص والجامعات في البحث والتطوير، وتدريب الطلاب.
- تبني مشروع التدريب الوظيفي لخريجي الجامعات إجبارياً لشركات القطاع الخاص.
- تبني سياسات التدريب الإجباري العملي لطلاب الجامعات في ميادين العمل، أثناء الدراسة.
- توجيه التعليم الثانوي لدراسة مقرر في التصميم والتكنولوجيا، إجباري.
- تشجيع مشاريع مشاركة القطاع العام والخاص.
- تقييم مؤسسات العمل ومنح التسهيلات بناء على أربعة معايير:
  1. المستوى التكنولوجي والفكر المتجدد في المشروع،
  2. مستوي البنية والتكامل في خطة المشروع،
  3. تأثير المشروع في مستوى التنافسية والتنمية،
  4. تحليل مواءمة السوق واستراتيجيات التسويق.
- تقييم التلاميذ والطلاب في المدارس والجامعات وفق معايير المهارات والمعارف المتقدمة.
- تحسين مستويات وبرامج التعليم والتدريب المهني.

المصدر: Sirin Elci، ورقة مرجعية للتقرير.

الإطار 13.4

المفهوم الخاطئ لتحرير الاقتصاد في الدول العربية

تبين الدراسات أن معظم الدول العربية في جهودها نحو إعادة هيكلة الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، قد فهمت "تحرير الاقتصاد" بمعنى الخصخصة، وفهمت الخصخصة بمعنى محدود، وهو الانتقال من الملكية العامة للدولة إلى الملكية الخاصة. إلا أن الخصخصة في جوهرها إنما تعني الانتقال إلى فلسفة حرية السوق ودمجه في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فهي عملية شاملة تتجه بها الدول إلى الحداثة في شكلها المعاصر وبناء أسس اقتصادات المعرفة ومجتمع المعرفة. إن فلسفة تحرير السوق تعني الانطلاق من البنى الاقتصادية الحالية في المنطقة العربية في إطار إصلاحات شاملة تعمل على تعظيم الميزات التنافسية، وإعادة هيكلة التجارة لزيادة التصدير، وبناء الشبكات العالمية في البحث والتطوير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصلاح سوق العمل، وبناء مؤسسات ديموقراطية قوية.[99] كما تؤكد الدراسات أن رأس المال الأجنبي المباشر لا غنى عنه لأنه مكون أساسي في عملية الانتقال إلى فلسفة السوق الحر، ونجاح جهود التحديث، وتنمية القطاع الخاص، ونقل وتوظيف المعرفة، وخلق وظائف جديدة تعتمد على مستويات من المعارف والمهارات العالية. ويحقق كل ذلك الاندماج في سياسات السوق العالمية. إلا أن هذا الاندماج والتحول إلى اقتصادات المعرفة، يحتاج إلى مساعدة الكتل الاقتصادية العالمية والدول الكبرى، والدول المتقدمة في مسار مرحلة الانتقال إلى اقتصاد متقدم، من خلال معاهدات ثنائية واتفاقيات تسهيل عملية التبادل التجاري ورفع الحواجز أمام حرية التجارة، والدخول في ترتيبات تؤدي إلى التكامل والاندماج، وفي هذا الصدد تؤكد الدراسات أن الدول العربية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحقق تكاملا إقليميا يمكنها من تحقيق استثمار ثرواتها في توطين المعرفة في المنطقة العربية، والاندماج الكامل مع السوق العالمية. وتكامل الاقتصاد العربي يحقق له ميزة تنافسية، من حيث الأيدي العاملة، والثروة، والسوق التجارية الكبيرة، ويحقق له ميزة تفاوضية مع مختلف الكتل الاقتصادية العالمية الأخرى.

المصدر: Saidi 2005.

الحوكمة وجودة إدارة المؤسسات

يعني مفهوم الحوكمة، أو إدارة الحكم، ممارسة السلطة لإدارة شئون الدولة أو أحد مؤسساتها الوطنية السياسية، والاقتصادية، والإدارية. والحوكمة الرشيدة مفهوم يشير إلى قدرة "المؤسسة" العامة أو المجتمع المدني على إدارة الموارد العامة من أجل تحقيق متطلبات التنمية والتقدم لصالح الرفاه الإنساني.

ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحكم الرشيد من أهم المقومات التي تؤدي إلى تنمية بشرية مستدامة، بشرط أن يتضمن ثلاث ركائز هي: المساءلة والشفافية، والمشاركة، وسيادة القانون.[100] ويستخدم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ستة مؤشرات أساسية لقياس الحوكمة الرشيدة والجودة المؤسسية في العالم، وهي: سيادة القانون، والتمثيل والمساءلة، وفعالية الحكومة، والاستقرار

الشكل 14.4

مؤشر السيطرة على الفساد

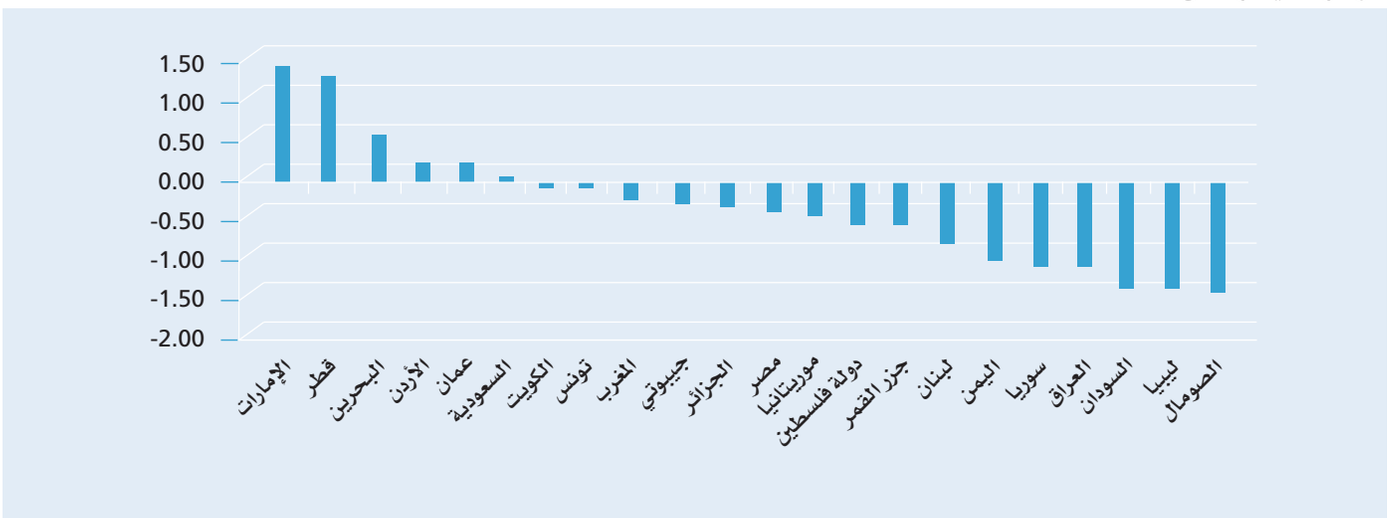

المصدر: World Bank 2014b.

الشكل 15.4

مؤشر فعالية الحكومة

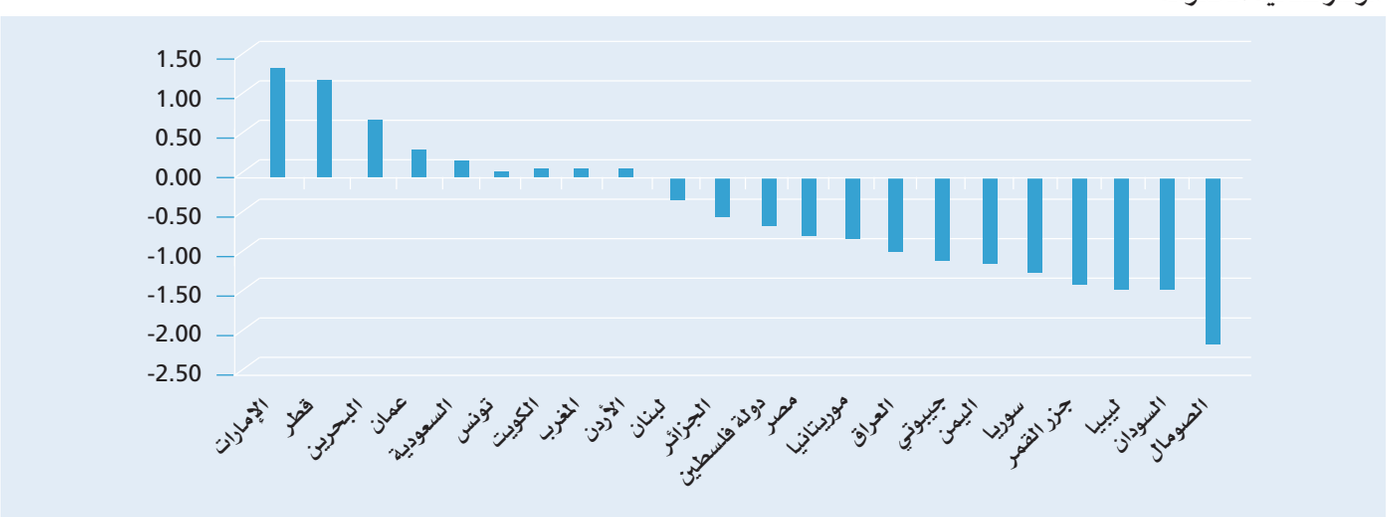

Source: World Bank 2014b.

المصدر: World Bank 2014b.

السياسي، وجودة التشريعات، والسيطرة على الفساد.[101]

وتشير الدراسات إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل معدلات منخفضة في هذه المؤشرات.[102] فمنذ بدء البنك الدولي بقياس مؤشرات الحوكمة الرشيدة وحساب هذه المعدلات في عام 1996، لم تتغير الرتبة المئوية لمعظم الدول العربية على الرغم من التفاوت بينها. وتشير آخر الإحصائيات للعام 2013 من البنك الدولي أنه وعلى الرغم من التقدم تبقى العملية تسير ببطء مقارنة بدول أوروبا الشرقية وشرقي آسيا، وتدل الأرقام على ضعف مستوى وجودة المؤسسات في القدرة على إدارة وممارسة الحكم. فرغم التقدم المتحقق في بعض دول المنطقة فإن معدلات المنطقة العربية ككل أعلى من دول أفريقيا فقط وهي من أدنى المعدلات عالمياً.[103]

غير أن هناك تفاوتاً شديداً بين الدول العربية في مختلف المؤشرات. فإذا نظرنا إلى مؤشر السيطرة على الفساد نرى أن قطر والإمارات تسجلان معدلين مرتفعين يصلان إلى 1.24 و1.29. فالمرتبة التي تتصدرها هاتان الدولتان قريبة من المعدلات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية (1.28) وفرنسا (1.3) فيما حققت الدنمارك المرتبة الأولى بقيمة 2.41. بينما يصل معدل ليبيا للمؤشر ذاته إلى 1.52- والصومال إلى 1.58-

يتفق كثير من الباحثين على أن غياب الحوكمة الرشيدة، وضعف إدارة الاقتصاد وغياب الجودة المؤسسية هو السبب الرئيسي وراء فشل كثير من الدول العربية في تشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو من أدنى النسب عالمياً. ويعني ذلك أن هناك مدركات في الحوكمة في حاجة ماسة إلى التطوير والدعم في دول محددة.[104]

أما في مؤشر سيادة القانون فتشير معدلات العام 2013 إلى تسجيل اليمن وليبيا والعراق ولبنان وجيبوتي أدنى النسب، على عكس قطر وعُمان والكويت التي تسجل أعلى المعدلات. علماً أن مؤشر سيادة القانون يقيس وجود الأطر القانونية العادلة التي تكفل الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، ولا سيما بين الأقليات. فهو عبارة عن مؤشر لوجود سلطة قضائية مستقلة ومحايدة. فإذا نظرنا إلى الدول ذات المعدلات المنخفضة، يمكن أن نرى علاقة وثيقة بين الاستقرار الأمني وشعور المواطنين بقوة القانون وبحفظ حقوقهم. ومن هنا يمكننا الانتقال إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي هو الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي والأدنى في اليمن ولبنان والعراق، كما شهدنا مع مؤشر سيادة القانون.

وفعالية الحكومة هي أيضاً من المؤشرات المتفاوتة جداً بين الدول العربية، فالإمارات وقطر تتصدران القائمة بمعدلات 1.17 و1.07. بينما ظلت الصومال والسودان وليبيا في المراتب الأخيرة منذ عام 1996 بمعدلات تتراوح بين 2.21- (الصومال) و1.53- (السودان) و1.5- (ليبيا).[105] وبذلك تبين

الشكل 16.4

مدركات الفساد

يتراوح المقياس من 0 إلى 100، والإقتراب من 0 يدل على درجة عالية من الفساد.
المصدر: Transparency International 2013 .

النتائج أن هناك علاقة وطيدة بين الدخل الفردي السنوي وترتيب الدول على مؤشر فعالية الحكومة.

ولا يمكن التحدث عن المساءلة دون التطرق إلى مكافحة الفساد. فالدرجات المنخفضة التي حصلت عليها الدول العربية في مؤشرات الحوكمة ترتبط مباشرةً بالمراتب التي حصلت عليها في مدركات الفساد التي تنشرها منظمة الشفافية العالمية. ويتراوح المقياس من 0 إلى 100، حيث أن الاقتراب من الصفر يدل على درجات عالية من الفساد، وقد جاءت معدلات جميع الدول العربية دون 50 درجة، ما عدا الإمارات وقطر اللتين حصلتا على 69 و68 على التوالي. وقد يعود هذا إلى عوامل متعددة بما فيها تبني ممارسات الحكومة الإلكترونية والاستغلال الكثيف لشبكة الإنترنت.[106]

ويتفق كثير من الباحثين على أن غياب الحوكمة الرشيدة، وضعف إدارة الاقتصاد وغياب الجودة المؤسسية هو السبب الرئيسي وراء فشل كثير من الدول العربية في تشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم القدرة على استثمار الموارد المتاحة على النحو الأمثل الذي يمكن هذه الدول من تحسين سوق العمل، والقضاء على البطالة والفقر.[107] وفي هذا الصدد، يؤكد أحد الباحثين أن كثيراً من الدول الخليجية المنتجة للنفط قد نجحت نجاحاً كبيراً في جذب مصادر بشرية عالية التدريب للتغلب على نقص الكوادر المدربة لديها، لتحسين مناخ العمل وتسريع النمو الاقتصادي. إلا أن هذه الجهود تمت في مجال قطاع البترول فقط، وظلت الأوضاع في القطاعات الأخرى بعيدة عن التغيير المطلوب، بل وتبرهن على التأثير العكسي لتوفر مصادر البترول، كثروة طبيعية، على إدارة الاقتصاد،[108] وكما تعاني الدول غير المصدرة للنفط من فجوة التنمية، مع أنها لا تعتبر فقيرة في مصادرها، فلديها وفرة في الأيدي العاملة والزراعة. وقد أخذت بعض هذه الدول مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب في تحسين عوامل التنمية عن طريق تحرير الاقتصاد من أجل دفع عجلة التنمية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن معدلات التنمية ظلت متدنية في هذه الدول، مقارنة بالدول المناظرة التي حققت بعض التقدم. ويشير الباحثون إلى أن بطء النمو، في معظم دول المنطقة، من المصدرة للنفط وغير المصدرة له، لا يرجع إلى نقص في الموارد، بل يرجع إلى سوء إدارة الاقتصاد، وضعف الجودة المؤسسية.[109]

وتبين دراسات مختلفة العديد من الأسباب لسوء الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية ويشمل ذلك عدم مواتاة الإصلاحات في أداء الحكومات؛ وتبني سياسات غير محابية للإنتاجية علاوة على نقص الكفاءة في إدارة الاقتصاد.

بنية التشريعات وسيادة القانون

لا شك في أن بنية التشريعات وسيادة القانون لحماية الملكية الفكرية، وضمان الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، تمثل آليات فعالة لضمان نقل المعرفة والمساعدة على توطينها. فالقوانين وسائل ناجحة لاستقامة الحياة الاجتماعية، وضبط علاقات الأفراد والجماعات وحفز الجميع على الشعور بالعدالة عند الخضوع لسلطانها.[110]

وجدير بالذكر أن مجمل الدول العربية أقدمت بكثافة على إقرار مبدأ سيادة القانون وإقرار قوانين الحماية،[111] ومع ذلك، تسجل بيانات البنك الدولي التفاوت الكبير بين دول المنطقة العربية في مقياس جودة التشريعات ومقياس سيادة القانون.[112]

ومن حيث جودة التشريعات تتقدم قائمة الدول العربية الإمارات (0.78) والبحرين (0.60) وعمان (0.47) ويأتي في الترتيب الأدنى ليبيا (1.83-) والصومال (2.21-) (الشكل 17.4). أما على صعيد سيادة القانون فتتصدر قطر(1.11) والإمارات (0.64) الترتيب فيما سجلت سوريا (1.61-) والصومال (2.21-) النتائج الأدنى.

لا شك في أن بنية التشريعات وسيادة القانون لحماية الملكية الفكرية، وضمان الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد، تمثل آليات فعالة لضمان نقل المعرفة والمساعدة على توطينها

الشكل 17.4

مقياس جودة التشريعات في المنطقة العربية في عام 2013

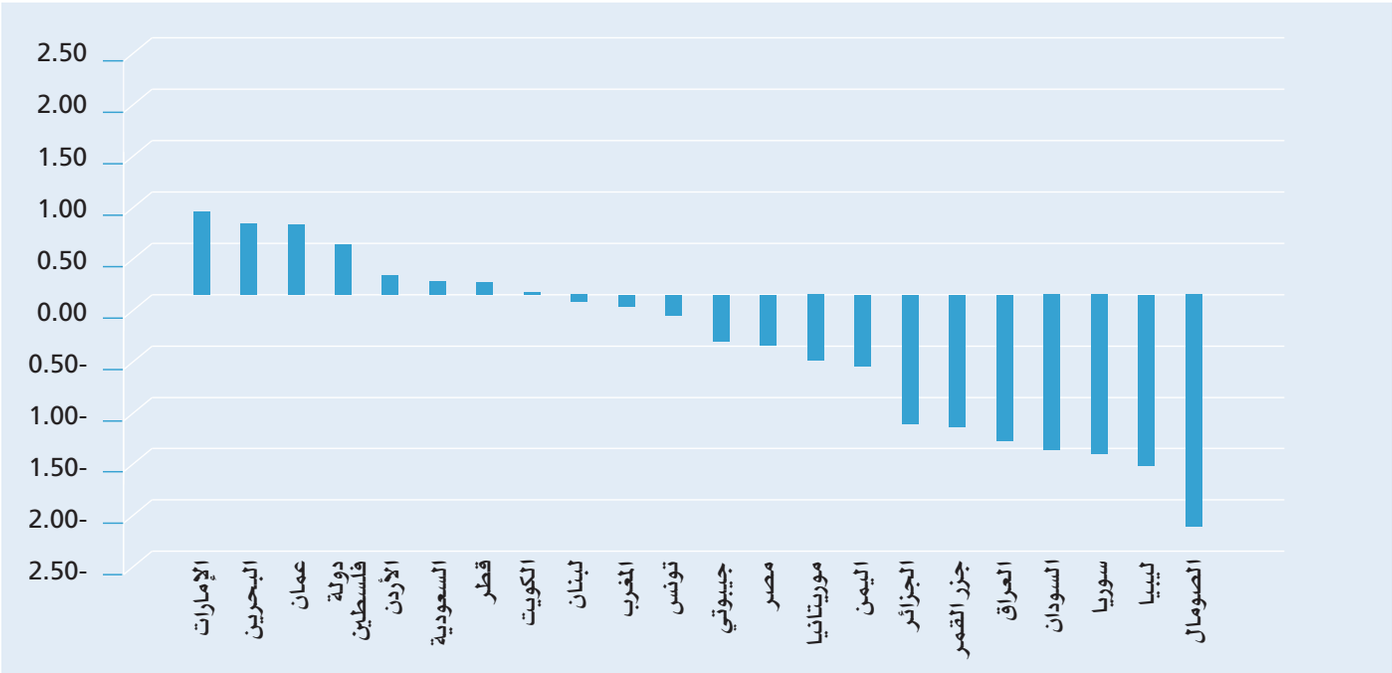

المصدر: World Bank 2014b.

الشكل 18.4

مقياس سيادة القانون في المنطقة العربية في عام 2013

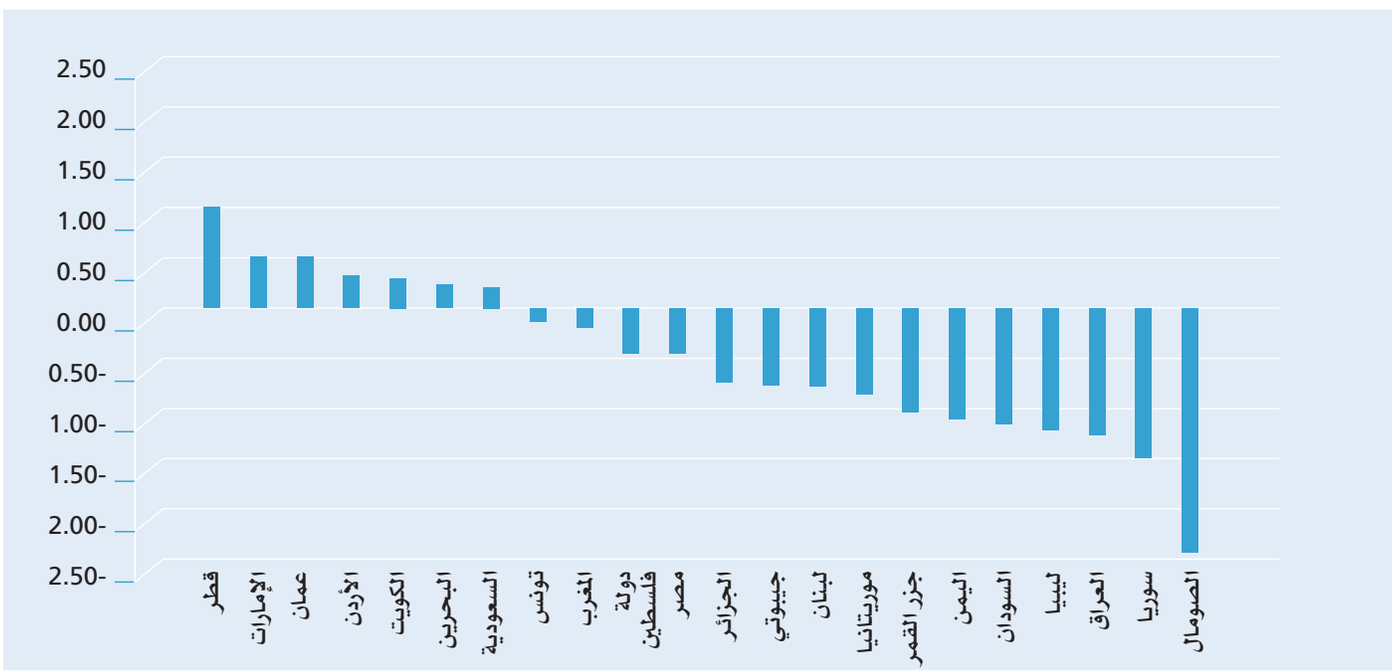

المصدر: World Bank 2014b.

البنية التحتية لتقانة المعلومات: الجاهزية والتوظيف

الجدول 11.4

النسبة المئوية للأسر التي يتوفر لديها حاسوب شخصي

الدولة	النسبة المئوية
الجزائر (2010)	20
البحرين (2012)	92.7
جيبوتي (2010)	13.01
مصر (2012)	37.92
العراق (2008)	18.2
الأردن (2012)	54.6
الكويت (2012)	82.31
لبنان (2011)	71.50
موريتانيا (2010)	2.99
المغرب (2012)	43.06
عمان (2011)	58
دولة فلسطين (2012)	53.94
قطر (2012)	91.51
السعودية (2010)	57.3
السودان (2012)	14
سوريا (2010)	40.37
تونس (2010)	19.10
الإمارات (2012)	85.2
اليمن (2010)	3.96

المصدر: ITU Statistics 2014.

إنّ البنية التحتية في تقانة المعلومات والاتصالات مكون أساسي في اقتصادات المعرفة. فهي المحدد الأساسي لبنية ومستوى التنافسية للاقتصاد الكلي القائم على المعرفة وصناعة الابتكار والتجديد. وكفاءة البنية التكنولوجية عامل أساسي في تحقيق الشفافية وانسيابية المعلومات، وتحسين مناخ إدارة الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي يدعم عمليات نقل وتوطين المعرفة ودمج الشباب. ونجاح التكنولوجيا في تحقيق هذه الأهداف يتوقف على جاهزية البنية التحتية، ومدى إتاحتها للجميع، وكفاءة توظيفها في المجتمع، وقد قطعت الدول العربية أشواطاً طويلة ناجحة لبناء شبكة الإنترنت واستخدام الحاسوب والمحمول. ومع ذلك، ما زالت هناك فجوة أشرنا إليها في الفصل الأول من هذا التقرير.

فلا يزال انتشار الحاسوب في العالم العربي أقل بكثير مما هو في الدول المتقدمة، باستثناء دول الخليج لا سيما البحرين وقطر والإمارات التي تناهز بمعدلاتها الدول الأكثر تقدما من حيث عدد الحواسيب لكل مئة من السكان. فقد سجلت البحرين المرتبة الأولى عربيا، حيث بلغت النسبة المئوية للأسر التي يتوفر لديها حاسوب شخصي 92.7%، تليها قطر في المرتبة الثانية مع 91.51%، ثم الإمارات مع 85.2%. وكما يبين الجدول 11.4، فإن معظم الدول العربية الأخرى شهدت مستويات منخفضة مقارنةً مع دول الخليج وباقي دول العالم. كما لا تزال نسبة المنازل الموصولة بالإنترنت في المنطقة العربية نحو 36% بنهاية العام 2014، وهو أقل من المعدل العالمي (43.6%). وتختفي الفجوة إذا نظرنا إلى عدد مستخدمي الإنترنت والذي يبلغ نحو 40.4% في العالم بينما هو 40.6% في المنطقة العربية؛ وقد يرجع هذا الإختلاف في النتائج إلى ضعف توصيل المنازل بخطوط التليفون الثابت في المنطقة العربية مما يجعل العديد من الشباب يستخدمون الإنترنت خارج المنزل أو عن طريق المحمول. وقد حققت ثلاث دول عربية المراكز 23 و24 و29 على العالم من حيث دليل الجاهزية الشبكية للعام 2014 وهي قطر والإمارات والبحرين على التوالي.[113]

لا يزال انتشار الحاسوب في العالم العربي أقل بكثير مما هو في الدول المتقدمة، باستثناء دول الخليج لا سيما البحرين وقطر والإمارات التي تناهز بمعدلاتها الدول الأكثر تقدما من حيث عدد الحواسيب لكل مئة من السكان

وبالنظر إلى بعض مؤشرات هذا الدليل، يتسنى لنا رسم صورة لوضعية المنطقة العربية من حيث (1) مؤشرات البنية التحتية لشبكات الإنترنت ودرجة وأسعار النفاذ، و(2) شبكات الاتصالات والمحمول والتي باتت تشكل أهمية متزايدة في استخدامات الإنترنت عن طريق الهواتف الذكية والجيل الثالث للمحمول، و(3) حجم استخدامات الإنترنت في خدمات الحكومة أو الخدمات المجتمعية.[114]

أما مؤشر سلة أسعار الإنترنت الذي يتكون من أسعار الهواتف الثابتة، والمحمولة والاشتراك بشبكة الإنترنت، ويحدد كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للفرد، فيتراوح في عام

الجدول 12.4

استخدام تقانات الاتصالات والمعلومات في الخدمات العامة للمجتمع

البلد	مدى استخدام الشركات للتقنيات الحديثة		نفاذ المدارس إلى الإنترنت	
	الترتيب (من أصل 148 دولة)	القيمة*	الترتيب (من أصل 148 دولة)	القيمة*
الجزائر	147	3.2	-	-
البحرين	30	5.5	45	5.0
مصر	110	4.2	125	2.7
الأردن	27	5.6	44	5.0
الكويت	57	4.9	66	4.4
ليبيا	142	3.6	146	1.8
لبنان	86	4.5	107	3.4
موريتانيا	109	4.2	141	2.0
المغرب	95	4.4	113	3.1
عمان	53	5.0	47	4.9
قطر	10	5.9	15	6.0
السعودية	15	5.8	49	4.8
تونس	70	4.7	-	-
الإمارات	4	6.1	21	5.8
اليمن	119	4.1	146	1.7

على مؤشر من 1إلى7 (7 هي الأعلى) وفقا لاستطلاعات رأي المستخدمين وأصحاب العلاقة

المصدر: World Economic Forum 2013.

الجدول 13.4

بعض مؤشرات تقانات المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية

البلد	دليل الجاهزية الشبكية*		دليل التنمية لتقانات المعلومات والاتصالات**		
	الترتيب العالمي (من أصل 148دولة)	قيمة المؤشر 2014	القيمة في العام 2012	الترتيب العالمي (من أصل 155 دولة) 2012	القيمة في العام 2011
الجزائر	129	2.98	3.07	106	2.98
البحرين	29	4.86	6.3	39	5.79
جزر القمر			1.7	138	1.68
جيبوتي			1.77	131	1.71
مصر	91	3.71	3.85	86	3.65
الأردن	44	4.36	4.22	76	3.9
الكويت	72	3.96			
لبنان	97	3.64	5.37	52	4.62
ليبيا	138	2.75			
موريتانيا	142	2.61			
المغرب	99	3.61	3.79	89	3.59
عمان	40	4.56	5.36	54	48
قطر	23	5.22	6.54	31	6.41
السعودية	32	4.78	5.69	50	48
تونس	87	3.77	3.7	91	3.58
الإمارات	24	5.2	6.41	33	5.68
اليمن	140	2.73	1.89	127	1.76

المصادر: *World Economic Forum 2014 **ITU statistics 2013.

ما زالت خدمات الحكومة الإلكترونية غير متجذرة في المنطقة العربية؛ فمعظم الدول العربية لم تتعد نصف المؤشر لخدمات الحكومة الإلكترونية، باستثناء بعض الدول التي تولى أهمية كبرى لتقانات المعلومات والاتصالات على سلم أولويات الحكومة، مثل الإمارات والبحرين وقطر

2012 بين 0.4 في قطر التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً و0.5 في الإمارات التي تحتل المرتبة السابعة عالمياً و21.8 في موريتانيا التي تحتل المرتبة 134 من بين 161 دولة.[115]

ما زالت الفجوة الرقمية قائمة بين دول المنطقة وما زال يحددها مستوى دخل الدول

استخدام الهواتف الجوالة في المنطقة العربية

لا تعاني المنطقة العربية بشكل عام من نقص تغطية شبكات المحمول للعديد من المناطق، فهناك 13 دولة عربية تخطت فيها نسبة مشتركي الهواتف النقالة 100% في العام 2013.[116] والملاحظ أن هناك بلداناً عربية لا تعد من الدول ذات الدخل المرتفع ولكنها حققت مستويات جيدة في أسعار دقيقة المحمول مثل مصر.

استخدامات تقانات الاتصالات والمعلومات في الدولة والحكومة

ما زالت خدمات الحكومة الإلكترونية غير متجذرة في المنطقة العربية؛ فمعظم الدول العربية لم تتعد نصف المؤشر لخدمات الحكومة الإلكترونية، باستثناء بعض الدول التي تولى أهمية كبرى لتقانات المعلومات والاتصالات على سلم أولويات الحكومة، مثل الإمارات والبحرين وقطر التي حققت مراكز متقدمة عالميا في هذا الصدد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير استطلاع الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة يقيس رغبة وقدرة الحكومات على استخدام تقانات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة من خلال نشر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية. وهو دليل مركب يقارن الدول بعضها ببعض على مؤشر من صفر إلى 1 (1 هو الأعلى). وهو يتكون من حجم استخدام وجودة الخدمات الإلكترونية، ووضعية بنية الاتصالات في الدولة ورأس المال البشري المطلوب في هذا المجال. وفي هذا الدليل تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي المشهد، حيث حلت جميعها ضمن أول خمسين دولة

من أصل 193 دولة. فاحتلت البحرين المرتبة 18 (0.8089) والإمارات المرتبة 32 (0.7136) والسعودية المرتبة 36 (0.69) وقطر المرتبة 44 (0.6362) وعمان المرتبة 48 (0.6273) والكويت 49 (0.6268) بينما تقع دول عربية أخرى أسفل السلم وهي الدول ذات التنمية المنخفضة جداً مثل جيبوتي (148) والصومال التي جاءت بالمرتبة الأخيرة، بينما لا تتعدى دول مثل ليبيا درجة الصفر في هذا الدليل لأنها لا تقدم أية خدمات عامة عن طريق الإنترنت.

وباستثناء دول الخليج، لا توجد دولة عربية واحدة تتعدى مصاف الدول النامية من حيث خدمات الحكومة الإلكترونية. والدليل الآخر هو دليل المشاركة الإلكترونية الذي يوضح مدى استخدام هذه التقانات في عملية صنع القرار.[117]

استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة

حققت دول مجلس التعاون الخليجي وتونس مراكز متقدمة على العالم في استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في الخدمات العامة الأساسية كالمستشفيات، وبخاصة قطر التي نالت المرتبة الثانية على العالم في هذا المجال والسابعة من حيث نفاذ المدارس إلى الإنترنت.

وبالنظر إلى ما سبق، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في العديد من الدول العربية للارتقاء بمستوى النفاذ إلى الإنترنت واستخدام تقانة المعلومات والاتصال، ما زالت الفجوة الرقمية قائمة بين دول المنطقة وما زال يحددها مستوى دخل الدول؛ فدول مجلس التعاون الخليجي ما زالت تتصدر النتائج من حيث مؤشرات تقانات الاتصالات والمعلومات (الجدول 13.4)، بل تحتل مراكز متقدمة على العالم، في الوقت الذي تبقى فيه الدول ذات الدخل المنخفض في ذيل القائمة.

إشكاليات وتحديات اللغة العربية والترجمة

إن القول بأن اللغة هي الوعاء الحاضن والمغذّي والداعم للمعرفة والثقافة، يستدعي بالضرورة توجيه الجهود نحو رعاية وتطوير هذه اللغة حتى تكون قادرة على حمل المضامين المستجدة والمتزايدة لمجتمعات واقتصادات المعرفة. وهذا ينطبق تماما على اللغة العربية التي تجد نفسها مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التخلص من القوالب الجامدة التي قيّدت حركة تطورها لتلج فضاءات التجديد والابداع والمساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة. وضمن هذا المنظور العام، تواجه اللغة العربية عددا من التحديات في عصر المعرفة والعولمة، منها تحديات مجهرية: مثل "الحصر في دائرة الأدبيات/التحنيط والتهجين، وتقهقر المستوى في المنظومات التربوية"، ومنها ما هي مضمرة: مثل "الادعاء بعدم قابلية تمثل العلوم، التهميش من الداخل والخارج، وسطوع نجم العاميات".[118]

تجد اللغة العربية نفسها مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى التخلص من القوالب الجامدة التي قيّدت حركة تطورها لتلج فضاءات التجديد والابداع والمساهمة الفاعلة في إنتاج المعرفة

وتعتبر الترجمة من أهم القنوات التي تساعد على تطوير اللغة العربية كعملية تفاعل معززة للتواصل ولتقاسم مكاسب المعرفة. فهي تساهم في تطوير المنتج الفكري المحلي، وتجعله ينفتح على ممكنات أخرى في النظر إلى الظواهر والأشياء من زاوية جديدة. إلا أنه لم تظهر حتى اليوم أية مبادرات جدية تفتح مساحة الحوار والنقد البناء لمراجعة اللغة العربية بهدف إنشاء قواعد بديلة وأنساق لغوية جديدة تتماشى مع متطلبات الإبداع وإنتاج المعرفة من جهة، إضافة إلى نقلها وتوطينها من جهة أخرى. وهذه مبادرة من شأنها أن تخاطب التيارات الفكرية على اختلافها من حيث موضوع اللغة وأن تكسر الذهنيات المتحجرة. ويشير غياب هذا النوع من المبادرات إلى فجوة أخرى من فجوات أنظمتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية، وهي فجوة يحتاج التعامل معها إلى سياسة إصلاح لغوي تشمل جميع

المجالات المعنية وتحدد الأوليات والخطوات المطلوبة. إن إصلاح اللغة، وبالتالي نظم التعليم باللغة العربية والاستفادة من مكاسب تقنيات المعلومات في هذا المجال، لا بد من أن ينشأ ضمن رؤية الإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة.

لابد أن ينشأ إصلاح اللغة ضمن رؤية الإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة

تحديات الترجمة

ومن أبرز التحديات التي تعيق استخدام اللغة العربية والترجمة ما يسمى "بالفراغ المصطلحي" وبخاصة ما يتعلق بالمصطلحات العلمية الحديثة التي قد يصعب إيجادها بخاصياتها بطريقة سلسة في اللغة العربية وبما يسمح بتطويع اللغة لخدمة العلم. ومسألة الفراغ المصطلحي تعني الترجمة بشكل كبير، ويواجهها بشكل متزايد نشوء مصطلحات متعددة ومختلفة جدا للمعنى الواحد والدلالة الواحدة. وتأتي الحاجة هنا إلى مدونة عربية[119] يمكن تحديدها بـ" مجموعة هائلة (تعد كلماتها بالبلايين) من عينات النصوص المكتوبة أو المنطوقة

الجدول 14.4

ترتيب اللغات من حيث عدد الكتب التي تمت الترجمة إليها ومنها

الرتبة	أعلى 30 لغة مستهدفة (تتم الترجمة اليها)	عدد الكتب	الرتبة	أعلى 30 لغة أصلية (تتم الترجمة منها)	عدد الكتب
1	الألمانية	301934	1	الإنجليزية	1264944
2	الفرنسية	240043	2	الفرنسية	225744
3	الإسبانية	228557	3	الألمانية	208060
4	الإنجليزية	164499	4	الروسية	103587
5	اليابانية	130649	5	الإيطالية	69538
6	الهولندية	111270	6	الإسبانية	54535
7	الروسية	100806	7	السويدية	39976
8	البرتغالية	78905	8	اليابانية	29241
9	البولندية	76705	9	الدنماركية	21250
10	السويدية	71209	10	اللاتينية	19951
11	التشيكية	68921	11	الهولندية	19659
12	الدنماركية	64864	12	اليونانية القديمة	18049
13	الصينية	63123	13	التشيكية	17154
14	الإيطالية	59937	14	البولندية	14655
15	المجرية	55214	15	النرويجية	14273
16	الفنلندية	48311	16	الصينية	14065
17	النروجية	35161	17	العربية	12407
18	اليونانية	30459	18	البرتغالية	11566
19	الكورية	28168	19	المجرية	11294
20	البلغارية	27457	20	العبرية	10272
21	الصربية	23732	21	لغات متعددة	8727
22	الإستونية	20508	22	الفنلندية	8525
23	الرومانية	20468	23	الكتالونية	7991
24	الكرواتية	19729	24	الصربية	5632
25	السلوفاكية	19644	25	الرومانية	5546
26	السلوفانية	18692	26	الإستونية	5517
27	الكتالونية	17972	27	اليونانية الحديثة	5113
28	الليتوانية	15389	28	الصربية-الكرواتية	5002
29	العربية	12711	29	الكورية	4701
30	التركية	11919	30	السنسكريتية	4387

المصدر: UNESCO 2014c.

الشكل 19.4

نسبة الكتب التي تترجم من العربية في دول الاتحاد الأوروبي (%)

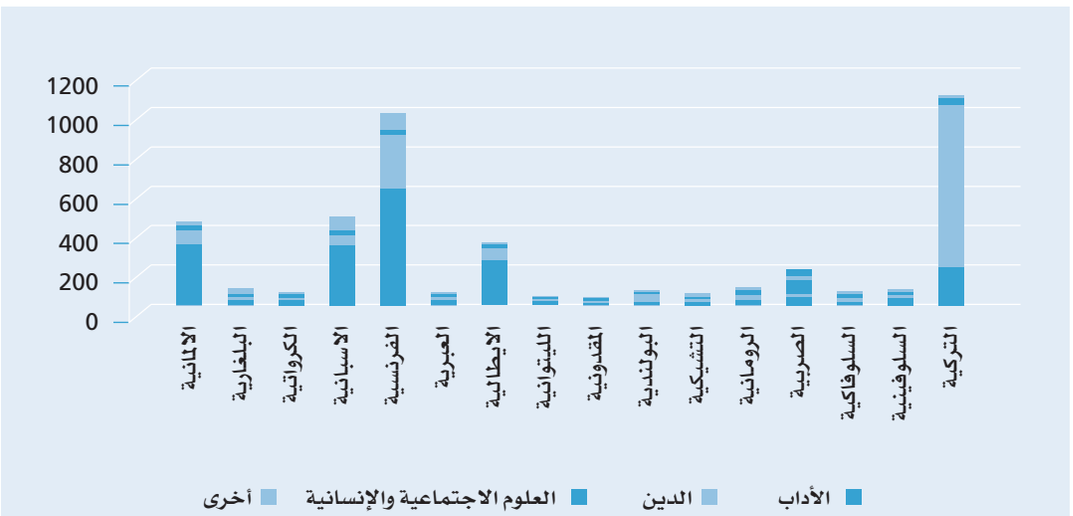

المصدر: Transeuropéennes and the Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures 2012.

الآتية من قطاع متنوع عريض محايد من المصادر. وهي تعطي صورة دقيقة كاملة عن اللغة في أشكالها المختلفة واستعمالاتها اليومية والعلمية والعملية والأدبية خلال مرحلة زمنية معينة".[120] وتلعب هذه المدونة دور "المختبر" الذي تستنبط منه الدراسات اللغوية المتنوعة لبنية اللغة وظواهرها ومختلف دلالات كلماتها".[121]

ومن العناصر الفعالة في العملية الإصلاحية تطوير ما يعرف بالمتعرف الضوئي الآلي للأحرف[122] وهو برنامج تمتلكه اللغات الأساسية الأخرى، يتيح تحويل النص المتوفر بشكل صورة أو مسح إلى نص رقمي من الممكن تعديله وأرشفته. ومن التحديات الأخرى التي تواجه الترجمة بشكل خاص واللغة بشكل عام غياب الإحصائيات الدقيقة من حيث الكمية والنوعية، والاقتصار على ترجمة الآداب والإنسانيات، وانعدام الاحترافية في ممارسة المهنة، وضعف التنسيق بين دور ومؤسسات الترجمة والنشر العربية، بالإضافة إلى ضحالة الترجمة العلمية.[123] ويشير الجدول 14.4 إلى أن اللغة العربية تحتل مراتب متدنية على سلم اللغات التي يترجم منها وإليها على الرغم من حجم الكتل السكانية وعدد الدول التي تتخذ العربية كلغة الرسمية.

وفي دراسة غطت دول المتوسط ورسمت خريطة الترجمة في المنطقة، يظهر أن ترجمة الأعمال من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى في المنطقة لا زالت ضعيفة، وإن كان قطاع الترجمة قد شهد بعض الإتساع. ويظهر الشكل 19.4 توزيع الترجمات من اللغة العربية بحسب المواضيع وبحسب اللغة التي تتم الترجمة إليها.

وتشير الدراسة نفسها إلى أن نسبة الكتب التي تترجم من العربية في دول الاتحاد الأوروبي لا تتخطى الواحد في الألف، من مجمل الكتب المترجمة. أما عن الترجمات إلى اللغة العربية، فتشير التقديرات إلى أن معدل الكتب المترجمة يتراوح بين 1500 و2000 كتاب سنويا خلال العشر سنوات السابقة للعام 2012، وتشكل حصة المنشورات العربية من أصل النصوص المترجمة 6% فقط من المجموع العالمي. ويأتي الاستثمار برأس المال البشري كأولوية على صعيد الترجمة واللغة في المنطقة. ويشير تقرير الترجمة في منطقة المتوسط إلى أن وضع رأس المال البشري في الترجمة في المنطقة العربية يعاني من عدم إعطاء الاعتبار المعنوي والمادي المطلوب والمستحق للمترجم.[124]

تحتل اللغة العربية مراتب متدنية على سلم اللغات التي يترجم منها وإليها على الرغم من حجم الكتل السكانية وعدد الدول التي تتخذ العربية كلغة الرسمية

الشكل 20.4

اللغات التي تتم الترجمة إليها من العربية (%)

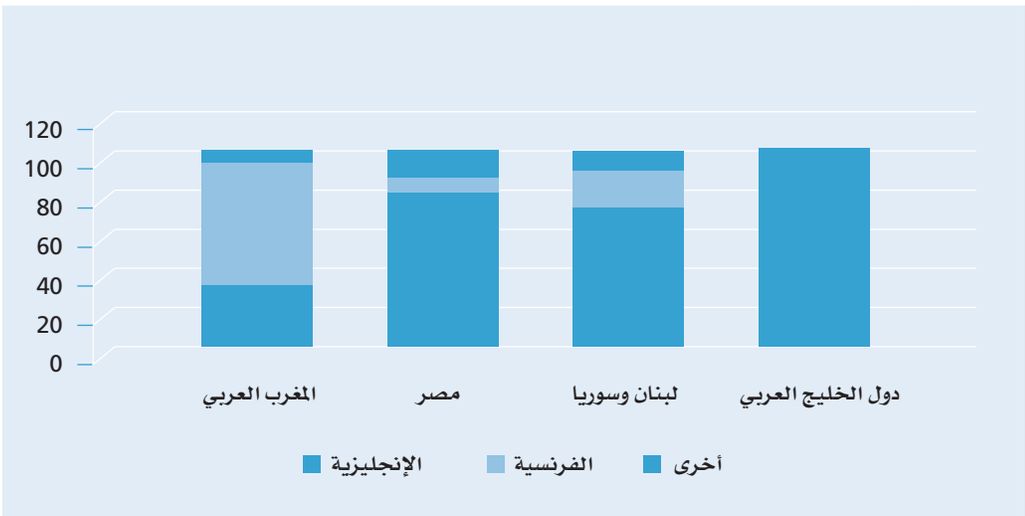

المصدر: Transeuropéennes and the Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures 2012.

يستوجب نشر المحتوى العربي عبر الإنترنت تطويع عدد من التقانات المتاحة لتتلاءم مع اللغة العربية

المحتوى الرقمي العربي

تعترض إنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي عقبات كثيرة ومتنوعة، تصبح أشد وطأة عندما يتطلب الأمر تخطي عقبة جديدة هي النفاذ إلى الإنترنت. ذلك أن نشر المحتوى العربي عبر الإنترنت يستوجب تطويع عدد من التقانات المتاحة لتتلاءم مع اللغة العربية، كما يتطلب أيضاً تطوير حلول تقانية لقضايا يمكن تصنيفها في مجموعتين؛ تتصل الأولى باللغة العربية ذاتها، والثانية بإعداد المحتوى العربي للمعالجة المعمقة.

وتمهيداً للقيام بالفهرسة والبحث مثلاً، يحتاج إعداد النصوص العربية للمعالجة الآلية المعمقة إلى تطوير برمجيات تسمح بالتحليل الصرفي والتشكيل التلقائي وتحليل الإعراب الآلي. ويعدّ نظام الإعراب الآلي

الشكل 21.4

خيارات اللغة في وسائل التواصل والإعلام في المنطقة العربية

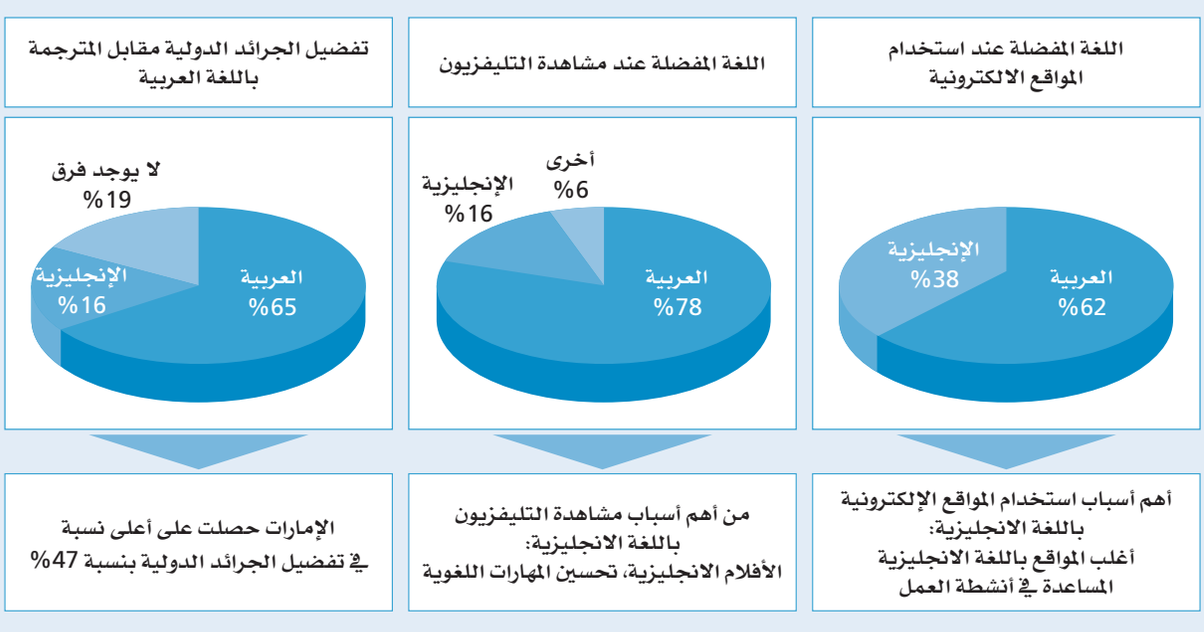

المصدر: ESCWA 2012.

الشكل 22.4

تغلغل النطاق العريض في الدول العربية ومناطق أخرى

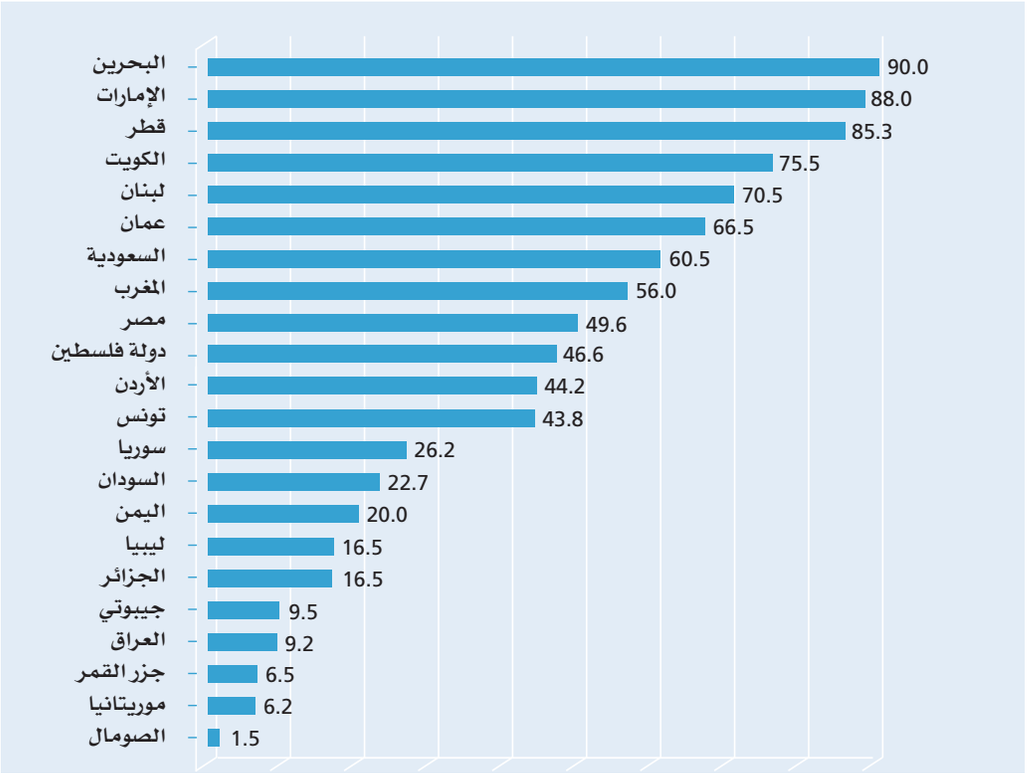

المصدر: ITU Statistics 2014.

لا يزال استخدام اللغة العربية ووجودها في العالم الافتراضي ضئيلا وضعيفا مقارنة بالوزن الذي تستحقه هذه اللغة من حيث وزنها السكاني وقدراتها التواصلية وقيمتها الثقافية والجمالية

للجمل العربية من المتطلبات الرئيسة للحاق اللغة العربية بالجيل الثاني من تطبيقات معالجة اللغات الإنسانية، التي تتضمن نظم الفهم الآلي وتحليل بنية السرد المستمر للغات. وتقوم بعض مؤسسات الأعمال العربية والأجنبية بأنشطة ملموسة في هذه المجالات، إلا أن وتيرة العمل والنتائج التي تم الوصول إليها ما زالت غير كافية.

إن المسافة التي لا تزال تفصل اللغة العربية عن عصر الرقمنة والإنترنت تسهم في زعزعة اللغة وعزلها عن مجتمع المعرفة وتقدمه، ويقال "إن اللغة هي الوجود ذاته، وقد أصبح هذا الوجود مرتبطاً بثقل الوجود اللغوي على الشبكة العنكبوتية".[125] ولا يزال استخدام اللغة العربية ووجودها في العالم الافتراضي ضئيلا وضعيفا مقارنة بالوزن الذي تستحقه هذه اللغة من حيث وزنها السكاني وقدراتها التواصلية وقيمتها الثقافية والجمالية.

ويبين الجدول رقم 15.4 موقع اللغة العربية بين لغات العالم العشر الأولى من حيث عدد سكان العالم الذين يتكلمونها ومعدل نموها على شبكة الإنترنت. وتحتل اللغة العربية المركز الرابع بين لغات العالم العشر الأولى على الشبكة العنكبوتية، حيث بلغ عدد مستخدمي اللغة العربية على الإنترنت في عام 2011 نحو 135.6 مليون [126] مقابل نحو 60 مليون في عام 2008.[127] وقد سجلت اللغة العربية أكبر معدلات النمو على الإنترنت خلال الفترة 2000-2013، حيث نمت اللغة العربية بنحو 5296 %.

كما يبين الشكل 23.4 عدد مستخدمي اللغة العربية على الإنترنت بين الدول العربية العشر الأولى لعام 2013، حيث تسجل مصر العدد الأكبر وهو 43.5 مليون مستخدم، تليها المغرب مع 18.5 مليون مستخدم، والسعودية مع 16.5 مليون مستخدم.[128]

لقد سمح الإعلام المرئي والمسموع لعصر المعرفة الحالي بناء صيغ جديدة غير معهودة عززتها مظاهر تزايد المطبوعات والمنشورات الإلكترونية ومنحت التعبير باللغة العربية

الجدول 15.4

موقع اللغة العربية بين لغات العالم الأكثر استخداما على شبكة الإنترنت 2013.

اللغات العشر الأولى في شبكة الإنترنت	عدد مستخدمي الإنترنت حسب اللغة بالملايين	انتشار الإنترنت كنسبة من السكان	نمو عدد مستخدمي الانترنت (2011-2000)	نسبة مستخدمي اللغة على الانترنت من المجموع العالمي %	عدد السكان اللذين يستخدمون هذه اللغة (تقديرات 2014) بالملايين
الإنجليزية	800.6	%58.4	%468.8	%26.6	1371
الصينية	649.4	%46.6	%1910.3	%23.2	2139
الإسبانية	222.4	%50.6	%1123.3	%7.9	439
العربية	135.6	%36.9	%5296.6	%4.8	367
البرتغالية	121.8	%46.7	%1507.4	%4.3	261
اليابانية	109.6	%86.2	%132.9	%3.9	127
الروسية	87.5	%61.4	%2721.8	%3.1	142
الألمانية	81.1	%85.7	%194.9	%2.9	95
الفرنسية	78.9	%20.9	%557.5	%2.8	377
الملايو	75.5	%26.6	%1216.9	%2.7	284
اللغات العشر الأولى	2362	%48.5	%696.1	%84.3	4857
باقي اللغات	440	%19	%585.2	%15.7	2325
مجموع العالم	2802	%39	%676.3	%100	7182

المصدر: Internet World Stats 2014.

الشكل 23.4

عدد مستخدمي الإنترنت بين الدول العربية العشر الأولى من حيث استخدام اللغة العربية

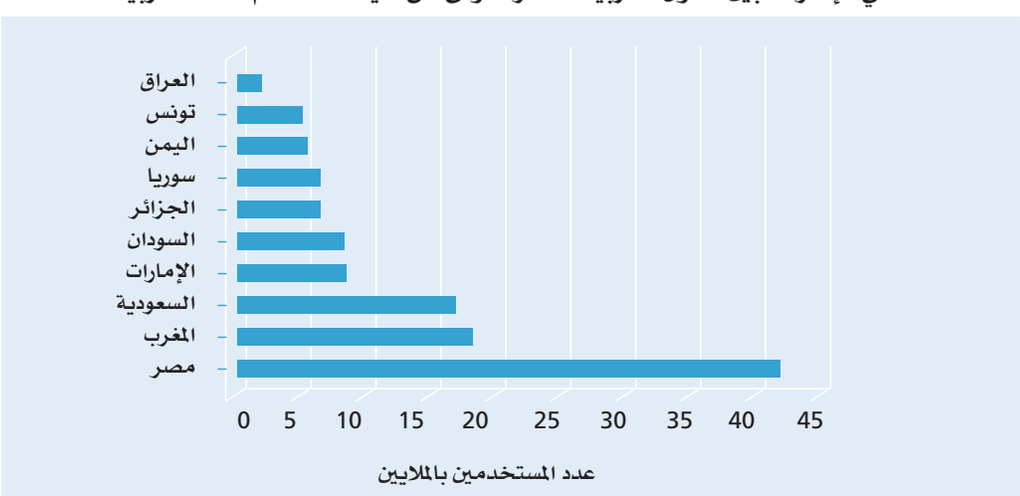

المصدر: Internet World Stats 2014 .

يتمثل إصلاح اللغة في الحفاظ على القدر المطلوب من القيم النحوية والصرفية والمتانة، لا سيما في ظلّ تيارات الركاكة اللغوية التي تعصف بالمجال الافتراضي ومجالات التواصل الاجتماعي

إمكانات وكفاءات جديدة في مجال الإمساك بالموضوعات ومقاربتها بآليات جديدة في التعبير والتركيب.

وهنا يأتي دور الإصلاح مجدداً ليضمن سلامة هذه الآليات الجديدة وحسن استعمالها وليمكنها من الحفاظ على القدر المطلوب من القيم النحوية والصرفية والمتانة، لا سيما في ظلّ تيارات الركاكة اللغوية التي تعصف بالمجال الافتراضي ومجالات التواصل الاجتماعي. إن تاريخ اللغة العربية بعيد عن صرامة القواعد المطلقة المتشددة التي تولد بالمقابل انفلاتاً لغوياً وترجمات بعض المحدثين. وإن كانت تؤدي هذه الترجمات في بعض الأحيان إلى توليد ما يغني اللغة، فإنها يمكن أن تنذر بالفوضى إن لم يتم التعامل معها بالشكل المطلوب.

السؤال المطروح اليوم هو: هل ستؤدي التقانات الراهنة والمقبلة إلى تراجع في مكانة الهوية الحضارية العربية أم أنها تطرح من الفرص ما يمكّن من الحفاظ عليها وترسيخ موقعها على خارطة الحضارة الإنسانية؟

الشكل 24.4

نسبة استخدام وسائل التواصل الإجتماعي في الدول العربية (%)

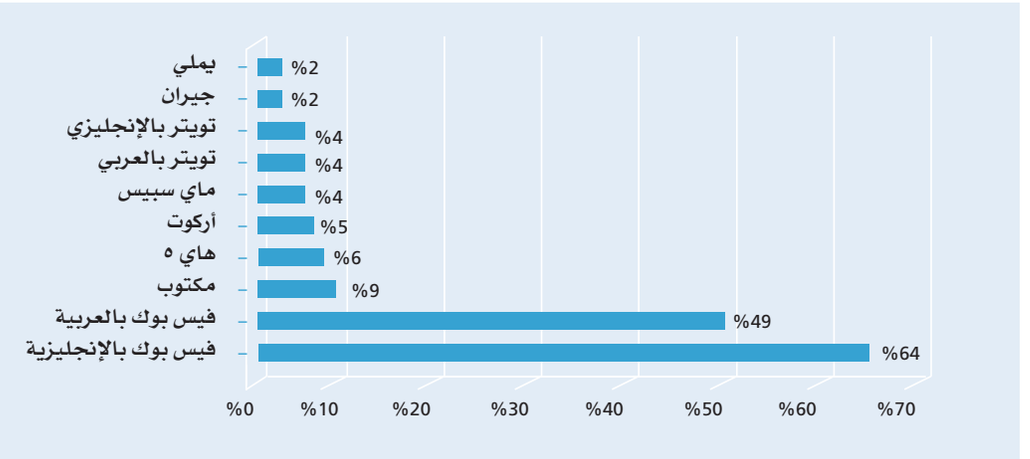

المصدر: ESCWA 2012 .

إن الجواب بالإيجاب مشروط بالحضور الرقمي للدول العربية ومواطنيها على شبكة الإنترنت الحالية وعلى أجيالها المقبلة. فإذا ما قدّمت الجامعات العربية، مثلاً، خدماتها التعليمية إلكترونياً، وصمّمت بنى الاتصالات الأساسية لتتلاءم مع التطبيقات متعددة الوسائط، وأتيح لجميع شرائح المجتمع النفاذ إلى الوسائط جميعها، فمن المرجح أن تحتفظ الهوية العربية بكيانها، بل أن تحرز مكاسب ملموسة، تكفل لها فرصاً للتواصل والإبداع والتقدم، وضمن هامش زمني أبعد.

خلاصة

إن ما أنتجته الدول المتقدمة في حضارة المعرفة من معرفة وإبداع وابتكار وتجديد، إنما تحقق بفضل ما تملكه من رأس مال بشري كثيف المعرفة، عالي المهارة، أعدته وجهزته بيئات تعليمية وتدريبية، ومراكز بحثية في العلوم والتكنولوجيا وفي الابتكار والتطوير، تعاضدها بيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية فعالة تكونت عبر مراحل طويلة من التغيير والتطوير الاجتماعي. وثمة حقيقة مهمة أكدتها تقارير المعرفة السابقة، في خصوص البيئات التمكينية التي يتم بها ومن خلالها إعداد رأس المال البشري لنقل المعرفة وإنتاجها، وهي أنّ هذه البيئات وما تتسم به من خصائص يمكن أن تكون محفزة داعمة للتطوير أو تكون كابحة للتقدم.

في هذا الإطار، يأتي اهتمام هذا الفصل بتحليل البيئات التمكينية في البلدان العربية ذات العلاقة بموضوع إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وتشير البيانات والتحليلات المتعلقة بمختلف المحاور التي تمّ تسليط الضوء عليها (منظومة التعليم العالي، ومنظومة البحث العلمي، ونمط التنمية في المنطقة العربية) إلى أن الدول العربية، على الرغم من إنجازاتها الكثيرة للارتقاء بفعالية هذه البيئات التمكينية، ما زالت مطالبة بحفز الخطى والسعي لتطويرها لتكون داعمة لعمليات نقل وتوطين المعرفة ولإدماج الشباب في هذه العمليات بشكل فاعل. ولعل بناء هذه البيئات يمثل الخطوة الأساس والقاعدة التي لا بد من الانطلاق منها نحو الأهداف المرجوة.

إن الدول العربية، على الرغم من إنجازاتها الكثيرة للارتقاء بفعالية هذه البيئات التمكينية، ما زالت مطالبة بحفز الخطى والسعي لتطويرها لتكون داعمة لعمليات نقل وتوطين المعرفة ولإدماج الشباب في هذه العمليات بشكل فاعل

الهوامش

1 Wilkins 2011.
2 Abu-Orabi 2013.
3 Abu-Orabi 2013.
4 Abu-Orabi 2013.
5 Abu-Orabi 2013.
6 Buckner 2011.
7 UNESCO 2010a.
8 Abu-Orabi 2012.
9 Abu-Orabi 2012.
10 Buckner 2011.
11 UNESCO 2010a.
12 في مناقشة قضية إنشاء فروع للجامعات في بلاد أخرى خارج أوطانها الأصلية، انظر في هذا السياق: Altbach & Salmi 2011 ; Mazawi 2011; Donn & Monthri 2010.
13 Romani 2009.
14 Romani 2009.
15 Chaaban 2010.
16 Chaaban 2010.
17 Chaaban 2010.
18 Ahmed et al. 2012.
19 Ahmed et al. 2012.
20 لمزيد من التفاصيل حول أوضاع الشباب في المنطقة العربية انظر الفصل الثالث، حول الفعالية الاقتصادية للشباب.
21 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
22 Cabras 2010، ولمزيد من البيانات حول البطالة، انظر الملحق 4، الجدول م4-3.
23 UNDP 2011.
24 Abdou et al. 2012; Dhillon et al. 2009.
25 أحمد حجي 2012.
26 Wilkens 2011.
27 Wilkens 2011.
28 Jaramillo & Melonio 2011.
29 انظر تقرير المعرفة للعام 2011/2010.
30 أحمد حجي 2012.
31 أحمد حجي 2012.
32 في تأثير العولمة / الكوكبية على تدويل الجامعات والمهارات والمعرفة، وتأثير ذلك في إحداث حراك عالمي لرؤوس الأموال البشرية عبر حدود العالم، أسوة بالحراك الحادث في رؤوس الأموال المالية، راجع الفصل الثاني، الجزء الخاص بالعولمة.
33 World Bank 2012b.
34 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.
35 Mohamed et al 2008.
36 World Bank 2012b.
37 World Bank 2012b.
38 NICs تشير إلى مجموعة البلاد حديثة التصنيع التي لا تصنف نامية أو متقدمة من حيث الدخل ومستويات المعيشة والتنمية البشرية والتصنيع (Newly Industrialized Countries NICs)، وتشمل هذه المجموعة جنوب أفريقيا، والمكسيك، والصين، وماليزيا، والبرازيل، والهند، والفلبين، وتايلاند، وتركيا.
39 Gaillard 2010.
40 Gaillard 2010.
41 Gaillard 2010.
42 تقرير المعرفة العربي 2009 و2011/2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009 و 2012.
43 كيشور محبوباني 2009.
44 انظر الفصل الثاني حول التفرقة بين أنماط المعرفة الصريحة والضمنية وأهمية كل نمط وطريقة نقله.
45 Arvantis & M'henni 2010.
46 UNESCO 2010b.
47 KAUST 2010.
48 Waast 2010.
49 UNESCO 2014a.
50 Akoum & Renda 2013.
51 UNESCO 2010b.
52 UNESCO 2014a.
53 UNESCO 2014a.
54 UNESCO 2010b، وكمال نجيب، ورقة مرجعية للتقرير.
55 King & Pendlebury 2013.
56 UNESCO 2010b.
57 Gaillard 2010.
58 Thomson Reuters 2011.
59 Thomson Reuters 2011.
60 Thomson Reuters 2011.
61 Thomson Reuters 2011.
62 Thomson Reuters 2011.
63 U.S. Patent and Trademark Office 2014.
64 Sen 2004.
65 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
66 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
67 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
68 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
69 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
70 صندوق النقد العربي 2012.
71 حسابات فريق التقرير بناء على بيانات تقرير التنمية البشرية 2014 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014). وتضم مجموعة الدول ذات الاقتصاد النفطي كل من البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات وعمان (لم تتوفر بيانات الدخل عن عمان). تضم مجموعة الدول المعتمدة على صادرات المواد الأولية: جزر القمر وموريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي (لم تتوفر بيانات الدخل عن جيبوتي). تضم مجموعة الدول ذات الاقتصاد المختلط: الجزائر والعراق وليبيا (لم تتوفر بيانات الدخل عن ليبيا). تضم مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع: مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس.
72 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014.
73 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
74 الإسكوا وجامعة الدول العربية 2013.
75 UNDP 2011.
76 UNDP 2011.
77 UNDP 2011.

78 UNDP 2011.
79 UNDP 2011.
80 صندوق النقد العربي 2012.
81 UNDP 2011.
82 UNDP 2011.
83 UNDP 2011.
84 Mouhoud 2012.
85 Havlick 2012.
86 O' Sullivan et al. 2012; Havlick 2012.
87 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011.
88 سلسلة القيمة تتضمن الأنشطة التي تساهم في إضافة قيمة للمنتج تتخطى تكلفته. ومن مراحل السلسلة مثلا مراحل البحث والتطوير وهندسة التصميم والنقل إلى سوق المستهلك.
89 World Economic Forum 2014.
90 World Economic Forum 2014.
91 World Bank 2014a.
92 يعتمد هذا الجزء على ورقة مرجعية أعدها خالد الوزني.
93 انظر الفصل الثالث.
94 خالد الوزني، ورقة مرجعية للتقرير.
95 The World Bank & the International Finance Corporation 2014.
96 Abdou 2012.
97 خالد الوزني، ورقة مرجعية للتقرير.
98 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2011.
99 O' Sullivan et al. 2012; Havlick 2012.
100 أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج إدارة الحكم في الدول العربية عام 2000، انظر الموقع الإلكتروني(http://www.pogar.org/arabc/).تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 15 أغسطس 2014.
101 تتراوح الدرجات على مقياس الحوكمة، بمؤشراته الستة، بين (2.5-) و(+ 2.5). والصفر يشير إلى الدرجة الوسط، والدرجة الأعلى الموجبة تشير إلى الوضع الأفضل على هذا المقياس.
102 انظر Kaufman 2011.
103 انظر ليلى قبلان، ورقة مرجعية للتقرير.
104 World Bank 2014b.
105 راجع الملحق 4، الجدول م 4-18.
المصدر: World Bank 2014b.
106 ليلى قبلان، ورقة مرجعية للتقرير.
107 Kaufman 2011.
108 Kandil 2009.
109 Kandil 2009.
110 محمد مالكي، ورقة مرجعية للتقرير.
111 محمد مالكي ، ورقة مرجعية للتقرير.
112 راجع الملحق 4، الجدول م 4-12.
113 يتكون دليل الجاهزية الشبكية من ثلاث مكونات: البيئة المهيأة لتقانات الاتصالات والمعلومات، وجاهزية الأفراد والأعمال والحكومات لاستخدام التقانات، وحجم استخدامهم لهذه التقانات. وتتراوح قيمة الدليل على سلم من الدرجات من 1 (الأسوأ) إلى 7 (الأفضل) وتعتبر الدولة من الأفضل على العالم إذا حازت درجة بين 5.5-7. مراجعة الملحق 4، الجدول م 4-12 المصدر: World Economic Forum 2014.
114 دينا أبو الفتوح، ورقة مرجعية للتقرير.
115 ITU 2013.
116 راجع الملحق 4، الجدول م 4-11 المصدر: ITU 2014.
117 United Nations 2014.
118 إنعام بيوض 2010.
119 أو ما يعرف بـ" Corpus" .
120 حبيب سروري 2009.
121 إنعام بيوض 2013.
122 أو ما يعرف بـ (OCR)
Optical Character Recognition
123 إنعام بيوض 2010.
124 Transeuropéennes and the Anna Lindh
Euro-Mediterranean Foundation 2012.
125 ابراهيم صلاح الهدهد 2013.
126 Internet World Stats 2014.
127 تقرير المعرفة العربي 2009 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2009.
128 Internet World Stats 2014.

الفصل الخامس

نتائج البحث الميداني: واقع إدماج الشباب العربي في توطين المعرفة

تقديم

مواصلة للتحليلات التي قدمتها الفصول السابقة عن أوضاع وآليات نقل وتوطين المعرفة وفاعلية الشباب العربي في هذه العملية إضافة إلى البحث في البيئات التمكينية المحيطة، وتمشيا مع نهج الدراسة الميدانية التي اعتمدتها تقارير المعرفة العربية للتواصل المباشر مع قضايا التقرير من خلال استقراء آراء وأوضاع ذوي العلاقة الأول ألا وهم الشباب، يقدم هذا الفصل نتائج الدراسات والمسوح الميدانية التي أجريت على عينات من الشباب العربي في المراحل النهائية من التعليم الجامعي. وقد أجريت تلك المسوح الميدانية خلال عام 2013 في أربع دول عربية (الإمارات، والأردن، وتونس، والمغرب) شارك فيها أكثر من 3800 شاب عربي. وكان الهدف الأساسي من هذه الاستطلاعات التعرف على واقع مهارات الشباب الجامعي العربي الأساسية المطلوبة لإدماجهم بشكل فاعل في نقل وتوطين المعرفة، وكذلك استكشاف آرائهم المباشرة حول أهم الموضوعات ذات العلاقة بما فيها القيم والممارسات، وتصوراتهم حول البيئة التمكينية المحيطة. وقد صممت لهذا الغرض أدوات استعملت لأول مرة لأغراض إعداد هذا التقرير. وفي هذا النهج الميداني ما يميز هذا التقرير ويجعله أكثر اقترابا من الواقع من حيث التشخيص وبالتالي أكثر دقة وواقعية من حيث التوصيات والتوجهات المقترحة.

التوضيحات المنهجية

توافقا مع محور اهتمام التقرير، يهدف البحث إلى استكشاف ما يتميّز به الشباب الجامعي من ملامح معرفية وقيمية وعملية ذات علاقة بموضوع نقل وتوطين المعرفة، واستطلاع آرائهم حول ذلك الموضوع، لا سيّما ما يتعلّق بالآليات والبيئات التمكينية اللازمة ومدى توفرها، وتصوراتهم حول دورهم في تحقيق هذا الطموح والصعوبات التي تعيقهم وكيفية تجاوزها.

توضيحات حول الأساس المفاهيمي

قبل الدخول في التفاصيل المنهجية والتقنية المتعلقة بعملية تصميم الأدوات، من المفيد التذكير بعدد من المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها التقرير وما تنطوي عليه من دلالات عامة أو خاصة:

- المهارات: بالرجوع إلى الأدبيات العالمية وبعض الدراسات الإقليمية التي اهتمت بمهارات طلاب الجامعات والراشدين بصورة عامة في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة نتبيّن أن هناك جملة من المهارات الأساسية المتفق عليها وهي:
  - مهارات فهم واستخدام لغة أجنبية واحدة على الأقل
  - المهارات التكنولوجية وتتمثل في التوظيف الهادف والمنتج للتقانات الحديثة
  - المهارات التواصلية وتتمثل في امتلاك أدوات التواصل الكتابي
  - المهارات القرائية وتتمثل في مهارات معالجة المعلومات بشتى أنواعها (النصوص والجداول والرسوم والمخططات)
  - مهارات حلّ المشكلات وتتمثل في القدرة على توظيف المعرفة بشتى أنواعها في حلّ مشكلات الحياة اليومية.

- "آليات النقل والتوطين": ويطلق هذا المصطلح في الدراسات المستقبلية والخطط العملية على الوسائل التنفيذية والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الهدف، وهذا المعنى الأخير هو الذي يتبنّاه التقرير الحالي. فالآليات التي يركّز عليها هي الأساليب والطرق والإجراءات المحدّدة التي تسخّر من أجل بلوغ الهدف المنشود وهو نقل وتوطين المعرفة.

- "البيئات التمكينية": تواصلا مع ما تمّ ضبطه في التقريرين السابقين بخصوص

إن في النهج الميداني ما يميز هذا التقرير ويجعله أكثر اقترابا من الواقع من حيث التشخيص وبالتالي أكثر دقة وواقعية من حيث التوصيات والتوجهات المقترحة

مفهوم البيئات التمكينية، فإننا نقصد بذلك "شروط الاحتضان والدعم، بمختلف بنياتها وأشكالها"، أو بعبارة أخرى، "الأدوات المعرفية والأدوات المالية والتشريعات المؤطرة والمؤسسات الداعمة والحريات بمفهومها الأوسع".[1]

توضيحات حول تصميم الأدوات

طبقا للنموذج المفاهيمي الأولي المعتمد في تقرير المعرفة العربي للعام 2014، تمثلت الأدوات المطلوبة لجمع البيانات الضرورية لمعالجة موضوع نقل وتوطين المعرفة في: اختبار المهارات واستبيان لجمع أراء الطلبة وتصوراتهم حول آليات نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية المرتبطة بها.

استبيان الطالب

انطلاقا من المفاهيم المعتمدة وما حددته من مواضيع مرتبطة بمحور التقرير "نقل وتوطين المعرفة"، حدّدت مجموعة من الفقرات تعلقت بالخصوص بالجوانب التي تمس الطالب مباشرة والتي يمكن من خلالها الخروج بجملة من التوجهات حول مدى قابليته للاندماج في عمليات نقل وتوطين المعرفة ومدى رضاه على ما توفرّه له بيئته بمفهومها الواسع، من ظروف تساعده على تحقيق هذا الاندماج.وفي ضوء ذلك، تمّ وضع الصيغة الأولية التي اشتملت على 55 سؤالا توزعت على المحاور الرئيسية التي ينبني عليها النموذج المفاهيمي للتقرير بشكل عام وهي:

- وضع الشباب العربي (رأس المال البشري)
- آليات نقل وتوطين المعرفة
- البيئات التمكينية

وفيما يخصّ القيم، كان التركيز بالخصوص على القيم والاتجاهات ذات الصلة المباشرة بموضوع اكتساب المعرفة ونقلها وتوطينها، وذلك من خلال دعوة الشباب من أفراد العينة إلى التعبير عن مدى قبولهم أو رفضهم لجملة من المواقف والسلوكيات الحاملة لقيم معينة. وقد استهدفت 20 قيمة مختلفة.

القيم المستهدفة من الاستبيان

الأمانة العلمية	الاجتهاد والمثابرة
حرية الفكر والإبداع	المرونة (ضدّ التعصّب)
حب المعرفة والاطلاع	التعاون والغيرية (نبذ الأنانية)
التعاون والعمل الجما	
تقدير العمل	التسامح الديني
الموضوعية في ا	تقدير الذات
التواضع العلمي	الطموح العلمي
الجدية والانضباط	احترام الملكية الفكرية
احترام التعددية	المبادرة والتجديد
والا	روح المسؤولية
إتقان العمل	الولاء للوطن

اختبار المهارات

يهدف هذا الاختبار إلى قياس عدد من المهارات المستوجبة، أي تلك التي يفترض أن يمتلكها طلاب الجامعات بمختلف تخصصاتهم. فهي مهارات أفقية لا ترتبط بتخصّص بعينه بقدر ما ترتبط بالمعارف والمهارات الذهنية التي يحتاجها كل راشد بصورة عامة وكل طالب علم ومعرفة بصورة خاصة ليكون قادرا على الاستجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة (نقلا وتوطينا وإنتاجا ونشرا...).

في ضوء ذلك، تمّ وضع اختبار يتكون من خمسة تمارين مختلفة تستهدف المهارات المشار إليها آنفا:

- التمرين الأول: يستهدف قياس المعارف الأساسية المتعلقة بمهارة توظيف التقانات الحديثة في عملية اكتساب المعرفة ونقلها وتوطينها. ونظرا لطبيعة الجمهور المستهدف والمرحلة التعليمية المقصودة لم يقع التركيز على المعارف والعمليات الأولية المتعلقة باستخدام الكمبيوتر أو البرامج التي يتضمنها، بل وجهنا كل الأسئلة نحو الأدوات والبرامج التي تتطلبها عمليات التواصل المعرفي والتعلّم عن بعد وتبادل المعلومات والعمل التعاوني الافتراضي.
- التمرين الثاني: يستهدف قياس مهارة

أجريت تلك المسوح الميدانية في أربع دول عربية (الإمارات، والأردن، وتونس، والمغرب) شارك فيها أكثر من 3800 شاب عربي

التواصل الكتابي، وقد اقترحنا للغرض وضعية ذات دلالة بالنسبة للطالب تتمثل في كتابة خطاب لطرف ذي مكانة علمية من أجل غرض معرفي. وتعتبر هذه الوضعية من الوضعيات المهمة التي يمكن أن يعيشها الطالب خلال مسيرته الجامعية، أيا كان تخصّصه، والتي يمكن أن تتحكّم في حظوظ نجاحه في فتح آفاقه العلمية واندماجه في الحياة المهنية.

– التمرين الثالث: يستهدف قياس مهارة حل المشكلات اليومية. وتتمثل الوضعية المقترحة في وضع الطالب إزاء حاجة معينة ومجموعة من الضاغطات المحيطة بها، حيث يُطلب منه إيجاد أفضل صيغة للاستجابة لتلك الحاجة. وهذا يتطلب من الطالب تحليل الوضعية ودراسة مجموعة من الحلول الممكنة للوصول إلى أفضلها، ولذلك حرصنا على أن يشرح الطالب طريقة الوصول إلى الحلّ حتى نتمكّن من الوقوف على استراتيجياته. وحتى لا نخرج عن إطار اهتمامات طلبة الجامعة ومشاغلهم اقترحنا وضعية متعلقة بالحياة الجامعية تتمثل في إدارة الوقت.

– التمرين الرابع: يستهدف قياس مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها. واعتمدنا في ذلك على وضعية تتكون من 3 أنواع من النصوص: نص مسترسل ورسم (أو شكل) بياني وجدول، مرفقة بمجموعة من الأسئلة التي تتعلق باستخراج معلومات موزعة على النصوص الثلاثة، بهدف تحليلها والمقارنة بينها. وهذه أيضا من الوضعيات التي يواجهها الطالب باستمرار في مسيرته التعليمية والبحثية، وبخاصة في ظل التدفق الكبير للمعلومات وتعدد مصادرها.

– التمرين الخامس: يستهدف قياس مهارة الطالب في استخدام لغة أجنبية فهما وكتابة. وقد اعتمدنا للغرض نصا قصيرا يتحدث عن انتشار التقانات الحديثة في العالم، أرفقناه بسؤالين للوقوف على مدى فهمه لأفكار النص وسؤال في شكل موضوع حول وسائل التواصل الاجتماعي لإبداء رأيه فيها. وتجدر الإشارة أننا اعتمدنا النص نفسه والأسئلة نفسها في نسختين: باللغة الفرنسية لطلبة تونس والمغرب، وباللغة الإنجليزية لطلبة الإمارات والأردن.

هدف البحث الميداني استكشاف ما يتميز به الشباب الجامعي من ملامح معرفية وقيمية وعلمية ذات علاقة بموضوع نقل وتوطين المعرفة واستطلاع آرائهم حول ذلك الموضوع

تجريب الأداة وتعديلها

تم بناء أداة البحث على مراحل؛ فقد كانت البداية بتحديد المواضيع والقضايا التي سيسلط عليها الضوء وذلك خلال ورشة عمل متخصصة. وفي ضوء ذلك وضعت الصيغة الأولية التي تمّ من خلال الإجراءات العلمية المتبعة التحقق من صدق فقراتها ومن ثم إجراء بعض التعديلات المطلوبة وصولا إلى الصيغة النهائية للتجريب في نسختين: نسخة حملت ترجمات فرنسية لاستخدامها في تونس والمغرب ونسخة حملت ترجمات إنجليزية لاستخدامها في الإمارات والأردن. على إثر ذلك تم تجريب الأدوات ميدانيا في البلدان المعنية. وشملت العينة التجريبية 393 طالبا وطالبة في التخصصات المعنية (العلوم الإنسانية والهندسة والإدارة والطبّ) (الجدول 1.5).

الجدول 1.5

توزيع العينة التجريبية

البلد	الأردن	الإمارات	المغرب	تونس
عدد الطلبة	76	113	147	57

وقد أفضت عملية التجريب الميداني إلى جملة من التعديلات في الشكل والمضمون، فكانت الحصيلة وضع كراس يتكون من جزأين: الأول يضمّ اختبار المهارات والثاني يشمل الأسئلة المتعلقة بالقيم وتصورات الطلبة حول الآليات والبيئات التمكينية موزعة كما هو مبيّن في الجدول 2.5.

أما التحاليل الإحصائية التي اعتمدت لدراسة مختلف الارتباطات الداخلية (بين الفقرات التي تنضوي تحت الفئة نفسها)

الجدول 2.5

تركيبة النسخة النهائية لأداة البحث الميداني

	محاور الاهتمام
وضع الشباب رأس المال المعرفي	بيانات خاصة بالمستجيب القيم والاتجاهات الانتماء والمواطنة الفاعلية الثقافية الفاعلية الاقتصادية المشاركة/الاتجاهات السياسية الفاعلية المجتمعية الانفتاح والتواصل العالمي
آراء الشباب حول آليات النقل والتوطين	الترجمة البحث العلمي استخدام وسائل المعلومات والاتصال الاتفاقيات والشراكات
آراء الشباب حول البيئات التمكينية	المؤسسات الشبابية البيئة المعرفية (منظومة التعليم الجامعي) البيئة السياسية البيئة الاقتصادية البيئة المجتمعية البنية التقانية الأدوات المالية
تصوراتهم وأحكامهم المسبقة حول مسألة نقل وتوطين المعرفة	
اقتراحاتهم حول مساهمة الشباب في نقل وتوطين المعرفة	

والخارجية (بين الفئات المكونة للأداة) والتثبت من اتساق مضمون الأدوات وثباتها فقد تمثلت في احتساب معاملات ألفا كرنباخ[2] ومعاملات ارتباط بيرسون أو سبيرمان. وقد مكّنت عمليات التحليل المختلفة من الحصول على عدد من المؤشرات التي أثبتت وجود درجات عالية من الثبات، نعرضها في الجدول 3.5.

الجدول 3.5

توزيع المهارات المعرفية وثباتها

	معامل الثبات (ألفا كرنباخ)
حل المشكلات	0.82
التواصل الكتابي	0.99
البحث عن المعلومات ومعالجتها	0.93
استخدام التكنولوجيا	0.88
استخدام لغة أجنبية فهما وكتابة	0.92
المهارات مجمعة	**0.882**

الفئة المستهدفة و انتقاء العيّنة

استهدف البحث الميداني جمهور الشباب الجامعي باعتبارهم أهم أركان مجتمع المعرفة، "رأس المال المعرفي". وتكمن أهمية هذه الشريحة، كما سبق توضيحه في الفصول السابقة، في كونها تشكّل جزءا كبيرا من القوى العاملة والمنتجة علاوة على تمتعهم بأهم متطلبات إقامة مجتمع المعرفة والمتمثلة في الطاقة والقدرة المطلوبة للتغيير والإبداع. أجريت هذه الدراسة على عينة استرشادية تشتمل على 3822 طالبا وطالبة، من الجامعات الحكومية في دول الحالة الأربعة.

وكما هو مبيّن في الجدول 4.5، نلاحظ في هذه العينة أن عدد الطالبات يفوق بكثير عدد الطلبة، لا سيما في الإمارات وتونس والأردن، حيث تتجاوز نسبة الطالبات ضعف نسبة الطلبة (في الإمارات نحو أربعة أضعاف نسبة الطلبة). وهذا التوزيع يتماشى مع الواقع باعتبار أنه يوافق التوجه العام لتوزيع الطلبة والطالبات في التعليم

استهدف البحث الميداني جمهور الشباب الجامعي باعتبارهم أهم أركان مجتمع المعرفة، "رأس المال المعرفي"

العالي، إذ تظهر الإحصائيات الرسمية في كل دول العالم بما في ذلك الدول العربية أن حضور الإناث في تزايد مستمر. وقد يعود ذلك إلى أن التعليم لا يزال بالنسبة للمرأة البوابة الرئيسية التي من خلالها تضمن تحقيق ذاتها وفرض وجودها في الساحتين الاجتماعية والاقتصادية.

وتكشف عدة دراسات أخرى أن المراتب العليا من التعليم لم تعد تستهوي الذكور نظرا لتفشي البطالة في صفوف خريجي الجامعات وعدم اقتران الشهادة العلمية بفرص التشغيل أو الجاه أو الثراء.

كما تتفاوت نسب الطلبة من تخصّص إلى آخر في كل البلدان المشاركة في الدراسة (الجدول5.5)، وهذا يعود إلى أسباب موضوعية وأخرى ظرفية. أما الموضوعية فتتمثل في التوزيع الفعلي للطلبة في الجامعات المعنية (في تونس مثلا يتجاوز عدد طلبة العلوم الإنسانية واللغات عدد الطلبة في تخصص الهندسة أو الطب). أما الأسباب الظرفية فتعود لبعض الظروف الطارئة خلال فترة إنجاز البحث الميداني (في تونس مثلا تعطلت عملية جمع البيانات بسبب إضرابات في كلية العلوم).

أما بالنسبة للسنّ فقد جاءت متوسطات أعمار الطلبة المشاركين في الاستقصاء في حدود 21 و22 سنة، علما بأننا سجلنا في كل البلدان وجود طلبة تفوق أعمارهم 30 سنة، ومع قلة هذه الفئة فإن وجودها يدل على أن منظومة التعليم العالي على ما يبدو غير محدّدة بسنّ قصوى، وهذا إن صدق فهو مؤشر إيجابي على فسح المجال لتعلّم مدى الحياة، على أن يتم التثبت مما إذا كانت هذه الحالات هي تأخرّ في الدراسة (رسوب، انقطاع) أم هي حالات ناتجة عن رغبة في استكمال التعليم الجامعي.

إن هذه الدراسة الميدانية الاسترشادية هي نقلة نوعية تعزّز التحاليل المكتبية لهذا التقرير وتلامس الواقع من خلال مقاربة ميدانية تشمل فئة من الشريحة الشبابية، وبالتالي فإن التقرير يروم الوصول إلى نتائج تساعدنا على فهم وضع الشباب وآرائهم ومواقفهم بعيدا عن كل تعميم.

الجدول 4.5

توزيع العينة حسب النوع (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
الطلبة	%28.6	%19.5	%27.65	%45.1	%31.6
الطالبات	%71.4	%77.8	%72.35	%54.9	%68.1
عدم الإجابة	%0	%2.7	%0	%0	%0.3

الجدول 5.5

توزيع العينة حسب التخصص (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
علوم إدارية	%21.4	%41.7	%18.6	%7.6	%19.8
علوم إنسانية ولغات	%33.4	%20.1	%42.7	%39.6	%35.6
علوم هندسية	%19.5	%37.5	%5.3	%16.7	%17.5
علوم طبية	%25.7	%0.7	%33.4	%36.1	%27.1

الجدول 6.5

توزيع العينة حسب السن

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
متوسط الأعمار	21.42	22	21.82	21.11	21.52
الانحراف المعياري	1.05	1.29	1.71	1.57	1.46
أقل سنّ	19	18	18	18	18
أكبر سنّ	37	29	35	27	37

معالجة البيانات والتحليل الإحصائي

بعد عملية التصحيح وإدخال البيانات وفقا لدليل التصحيح الذي تمّ تصميمه، تمت تهيئة قاعدة المعطيات للتحليل الإحصائي ومن ثم القيام بالتحليلات الإحصائية من خلال:

- الوسط (المتوسط الحسابي) والانحراف المعياري والحدّان الأدنى والأقصى، وذلك للوقوف على التوجّه العام للمجموعة ومدى تجانسها أو تنافرها بالنسبة للبيانات المتعلقة

بالجزء المسمى في النموذج المفاهيمي "وضع الشباب رأس المال المعرفي"

- مقارنة النتائج التي حصل عليها الطلبة حسب متغيري الجنس والتخصص للوقوف على النزعة العامة للفروق
- تحليل وصفي لإجابات الطلبة المتعلقة بالجزء المسمى في النموذج المفاهيمي " آراء الشباب وتصوراتهم حول البيئات التمكينية".

من الجدير بالذكر أن في هذه الأدوات (أي الاستبيان والاختبارات) التي استحدثناها في هذا التقرير، تمثل إضافة نوعية وكمية قوية لما يحتاجه العالم العربي ويفتقر إليه من مقاييس لجاهزية الشباب لمجتمع المعرفة من حيث المهارات والقيم والمعارف.

إن إجراء مثل هذه الدراسات باستحداث مثل هذه الأدوات واستعمالها ربما لأول مرة في المنطقة العربية محاولة لملء الفراغ والتصدي للحاجة الملحة في قياس جاهزية النشء والشباب العربي للتعرّف على نقاط الضعف والقوة ذات العلاقة، والتي يجب أن تشكل الأساس في مجمل العمليات التخطيطية والتنظيمية الهادفة إلى قيادة المنطقة العربية نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة.

وتأتي إضافة الدراسة الميدانية في هذا التقرير على نحو خاص متمثلة في بناء الأدوات التي تعاملت مع الفئة العمرية للشباب في المرحلة الجامعية، مستكملة للأدوات التي استحدثت للتقرير السابق والتي تعاملت مع النشء العربي في المرحلة النهائية من التعليم المدرسي/قبل الجامعي.

وبذلك نكون قد أسهمنا في تقديم أدوات متكاملة للمنطقة العربية ينبغي التوسع في استعمالها والبناء عليها. وهذه مسألة مهمة جدا إذا ما قارنا المنطقة العربية بالعالم المتقدم ولا سيما أوروبا الذي أنجز أدواته لقياس مثل هذه الأبعاد لدى الشباب، لتكون موضوعا مستمرا للدراسة يتمكن من خلالها المخططون وصناع القرار من رسم السياسات التي تجهز وتمكن الشباب لمواجهة المتغيرات العالمية.

إن هذه الدراسة الميدانية الاسترشادية هي نقلة نوعية تعزّز التحاليل المكتبية لهذا التقرير وتلامس الواقع من خلال مقاربة ميدانية تشمل فئة من الشريحة الشبابية

عرض النتائج: رأس المال المعرفي

النتائج الإجمالية للمهارات المعرفية

عموما، نلاحظ أن الطلبة تراوحت درجاتهم بين 17.13 و92.85. أما المتوسط الحسابي (الوسط) فيساوي 55.81، فإذا افترضنا أن المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك

الجدول 7.5

النتيجة الإجمالية للطلاب للمهارات المعرفية مجمعة

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	51.25	11.81	18.05	81.20
الإمارات	64.01	11.08	18.67	92.85
تونس	51.83	11.55	20.63	81.20
المغرب	61.21	11.28	17.13	92.33
العينة الكلية	55.81	12.66	17.13	92.85

تتراوح الدرجات الكلية للمهارات المعرفية الخمس مجمّعة بين 0-100

المهارات في الحدّ الأدنى هو الحصول على درجة 50 من 100 فإننا نستنتج أن أداء أفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط. وقد بلغت نسبة الذين حصلوا على درجة 50 فما فوق 68.2% بينما لم تتجاوز نسبة الذين حصلوا على 75 درجة فما فوق 6% من الطلبة. ولا تعكس قيمة الانحراف المعياري وجود تشتّت كبير بين أفراد العينة بما يعني وجود درجة من التجانس في النتائج. أما بالنسبة لأداء كل دولة منفردة فنلاحظ أن الطلبة الإماراتيين تقدموا على نظرائهم في البلدان الأخرى، يليهم طلبة المغرب ثم في مرتبة ثالثة طلبة تونس والأردن.

ويمكن تفسير هذا المستوى المتقدم لطلبة الإمارات بالرجوع إلى الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة للأعوام 2011 و2013 والتي تضمنت سبع أولويات، من أهمها التحول إلى اقتصاد المعرفة، لبناء قدرات رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة التي هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية المستدامة.

وفي ما يتعلّق بحالة الأردن، تشير النتائج إلى ضعف تأهيلي في مستويات التعليم المختلفة للطلبة وبخاصة في مجالات التواصل المعرفي عبر الكتابة واستخدام اللغات والتكنولوجيا، مما انعكس بشكل واضح على نتائج العينة التي برهنت أن أداء الطلبة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط، بل أن نحو 46% من الطلبة احتلوا مراكز ما دون المتوسط في مجال المهارات المعرفية، ناهيك من أن 2% فقط حصلوا على درجة أعلى من 75%. وهو

الشكل 1.5

نتائج الدول في المهارات المعرفية مجمعة

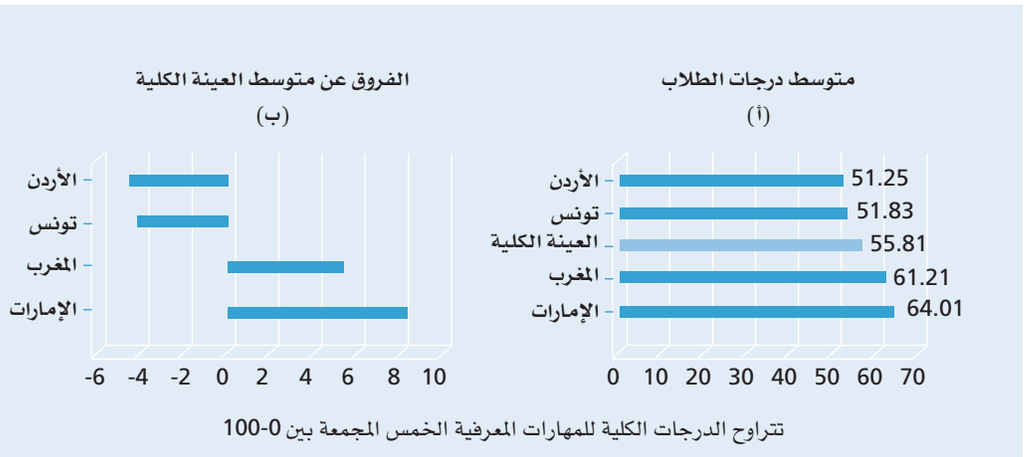

تتراوح الدرجات الكلية للمهارات المعرفية الخمس المجمعة بين 0-100

ما يشير إلى أن امتلاك المهارات المعرفية العالية جاء في حالات فردية من العينة. ولعل تلك الفروق الفردية تشير إلى اعتماد بعض الطلبة على اهتمامات ذاتية وشخصية في تنمية المهارات المعرفية بمجالاتها المختلفة في اللغات والتكنولوجيا.

وإذا كان غياب دراسات تقييمية سابقة مشابهة يحول دون مقارنة هذه النتيجة بغيرها، فإن التوجه العام الذي كشفته دراسات تيمس وبيرلز وبيزا، مع اختلاف محاور اهتمامها والشرائح العمرية التي تُعنى بها، يؤكّد تأخر الدول العربية في المهارات المعرفية عامّة سواء تلك المتعلقة بالرياضيات أو العلوم أو القرائية، مع وجود تفاوت بين هذه البلدان. ففي تيمس، على سبيل المثال، جاءت الإمارات على رأس الدول العربية بينما ظلت المغرب إلى غاية آخر دورة في 2011 في المراتب الأخيرة، وبينهما نجد الأردن وتونس تتقدمان دورة وتتأخران دورة أخرى (في 2007 تقدمت الأردن وتأخرت تونس، وفي 2011 تأخرت الأردن وتقدمت تونس).

النتائج التفصيلية للمهارات المعرفية

مهارة حل المشكلات

حصل 85 طالبا على درجة الصفر (ما يساوي نسبة 2.2% من مجمل العينة)، بينما لم يحصل على درجة 20 سوى 851 طالبا (ما يعادل 22.3%). أما المتوسط الحسابي (الوسط) فقد بلغ 14.12 من أصل 20 درجة متجاوزا بما يفوق 4 درجات، ما يُفترض أنه المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك المهارة (أي الحصول على درجة 10 من 20). من هنا نستنتج أن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في مهارة حل مشكل من مشكلات الحياة اليومية مقبول، مع الإشارة إلى وجود نسبة تباين 34% حسب ما تفيد به قيم الوسط والانحراف المعياري، مما يعني وجود تفاوت في مستويات الطلبة في التعامل مع مشكلات الحياة اليومية على الرغم من أهميتها في إرساء قواعد التفكير المنهجي واستخدامه في جميع شؤون الحياة.

وتعدّ مهارة حل المشكلات من المهارات الأساسية للنجاح الاجتماعي والاقتصادي والمهني، بل يعتبرها بعض التربويين والمختصين في التدريب المهني مهارة حاسمة[3] من المهارات العليا التي يكتسبها الفرد عبر التكوين المدرسي والتي يتعيّن تعزيزها في إطار الاكتساب المستمر للمعرفة. فالقدرة على تحديد المشكل وتعرّف مختلف العوامل المساهمة فيه وبلورة خطة محكمة للحلّ أمر مطلوب للتعامل مع مشكلات الحياة اليومية فضلا عن المشكلات المرتبطة بالمهنة.

تقدم الطلبة في الإمارات في المهارات المعرفية على نظرائهم في البلدان الأخرى المشاركة، يليهم طلبة المغرب ثم تونس ثم الأردن

الجدول 8.5

النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة حل المشكلات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	13.95	4.83	0	20
الإمارات	14.65	4.81	0	20
تونس	13.65	4.72	0	20
المغرب	14.54	4.83	0	20
العينة الكلية	14.12	4.81	0	20

تتراوح درجات مهارة حل المشكلات بين 0-20 درجة

وبالرجوع إلى دراسة [4] مشابهة تمت في بلدان غربية (أستراليا، كندا، المجر، إيطاليا، النروج، نيوزيلندا، هولندا، سويسرا، جزر برمودا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية) بين 2003 و2008، نجد تأكيدا على وجود ارتباط بين مهارة حلّ المشكلات ومهارة القرائية. فحل مسألة أو مشكل مكتوب يتحدّد بمدى قدرة الشخص على قراءة المكتوب وفهمه وتأويله. كما أثبتت الدراسة أن هاتين المهارتين ترتكزان على الموارد المعرفية نفسها، وهي كفاءة ذاكرة العمل، وسرعة المعالجة، والمكتسبات السابقة. وهذا من شأنه أن يخلق صعوبة منهجية في قياس مهارة حل المشكلات التي تعتمد في الغالب على اختبارات كتابية تضع المختبر أمام وضعيات مصطنعة. وانتهت هذه الدراسة إلى أنّ البلدان التي يشكو أفرادها من خلل في مهارة حل المشكلات مهدّدة بعدم القدرة على التكيف مع التحولات التي يشهدها مجال العمل، وصعوبة إرساء ثقافة مستدامة للحصول على المعرفة.

لا يعقل ونحن نتحدث عن ولوج مجتمع المعرفة ونبحث عن سبل نقل توطين المعرفة أن يكون مستوى طلبة جامعيين على أبواب التخرج بهذا الضعف في اللغة العربية وكذلك في اللغات الأجنبية

مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية

تراوحت الدرجات التي حصل عليها الطلبة بين صفر و 20 درجة، ولم يحصل على هذه الأخيرة سوى 53 طالبا (ما يعادل 1.4%). وفي المقابل بلغ عدد من حصلوا على درجة الصفر 193 طالبا (ما يساوي نسبة 5% من مجمل العينة). أما المتوسط الحسابي فهو 9.78 من أصل 20 درجة، وهذا يدلّ على أن أداء الطلبة في هذه المهارة دون المتوسّط. كما نلاحظ وجود تشتت كبير بين أفراد العينة حيث بلغت نسبة التباين 48.67% مما يعكس وجود مستويات متفاوتة في القدرة على الكتابة (من الرديء جدّا إلى الممتاز). وتستدعي هذه النتيجة الوقوف عندها والبحث في أسبابها وسبل تجاوزها، لأنه لا يعقل ونحن نتحدث عن ولوج مجتمع المعرفة ونبحث عن سبل نقل توطين المعرفة أن يكون مستوى طلبة جامعيين على أبواب التخرج بهذا الضعف في اللغة العربية وكذلك في اللغات الأجنبية كما سيأتي ذلك لاحقا، بالإضافة إلى عن مكانة اللغة العربية بالمفهوم الشامل للكلمة، كعنصر من عناصر الهوية والدور الذي يفترض أن تلعبه في تحقيق التنمية.

ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى عدة عوامل، منها أن النظام التعليمي المدرسي والجامعي لا يعمل بشكل جيد على بناء قدرات كتابية مناسبة للطلبة عبر كتابة الأبحاث أو المقالات القصيرة أو غيرها من مجالات التعبير الكتابي، ويظهر ذلك جليا من خلال المطالب التي يتقدمون بها للحصول على الوظائف. ولعل من أسباب تراجع القدرات الكتابية هو ارتفاع أعداد الطلبة في الصفوف في الكليات الجامعية، ما جعل إمكانية التركيز على البحث العلمي والكتابة معضلة في العديد من الكليات والجامعات.[5] وينبغي الإشارة إلى الدور الذي باتت تلعبه ثقافة الصورة والتعبيرات الرمزية الناتجة عن استعمال وسائل الاتصال الحديثة، والتي تفيد الدراسات بوجود صلة بينها وبين تراجع مستويات المهارات اللغوية كشكل من أشكال التعبير. فالكتابة كشكل من أشكال التواصل ذات الصلة الوثيقة باللغة وبمهارات التواصل الاجتماعي ما فتئت تتكمش لتفسح المجال لأشكال بديلة قائمة على التعبير الرمزي والرقمي.

كما أن الواقع اللغوي المتقلب في كثير من الأنظمة التعليمية العربية كثيرا ما يساهم في إفراز حالة من الاضطراب في المهارات اللغوية. ففي المغرب، مثلا، تدرّس المقررات

بالكامل في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية باللغة العربية، لكن في الكليات العلمية والإدارية وكذلك كليات الهندسة والطب يصبح التدريس بالكامل باللغة الفرنسية مما ينعكس سلبيا على مستوى تملّك اللغتين العربية والفرنسية. وتتعمق آثار هذا التدهور اللغوي على التخصصات التي تدرس باللغة العربية، ولا سيما العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي تخصصات تقتضي جهدا نظريا ومفاهيميا لا يتأتى إلا بإتقان جيد للغة البحث والتدريس، مما ينعكس سلبا على المستوى العام لهذه التخصصات، وبصفة خاصة على الإنتاج العلمي والبحثي المنشور.

في هذا الصدد، يفيد عمر برمان أن "اللغة يجب أن تكون أداةً للتنمية، ولن تكون كذلك، إلا إذا أنتجت معرفةً يُنتفع بها، ولاسيّما أننا في عصر اقتصاد المعرفة، القائم على استثمار المعرفة ونشرها في عالم متكوكب ... إننا نريد من فعل اللغة، أي استعمالها أداة للتنمية، أن نُثبت فعاليّتها في تسريع النهوض، باعتبارها هي ذاتها مُنتجة لأُطر المعرفة وسياقاتها الذهنية".[6]

وحول علاقة اللغة بالتنمية والنهوض المعرفي، يرى أحد المنظرين العرب أنّ "من له أدنى قدر من الحصافة يعرفُ أن من المتعذّر على أيّ مُجتمع أن يؤسّس منظومة معرفية، من دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذّرة، حمّالة للأبعاد المتنوّعة فكراً وروحاً وإبداعاً، فاللغة هي الحامل الضروري المُحايث لكل إنجاز تنموي".[7]

إن أمل البلدان العربية في إنتاج المعرفة ونشرها لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة اللسان العربي في هذه العملية، كما أن هذه المشاركة لا يمكن أن تكون جادة ومجدية دون امتلاك هذا اللسان كفاءة استعمال اللغة العربية استعمالا سليما في البحث والتطبيق والتواصل المعرفي المنتج مع المؤسسات البحثية، ومع الآخرين. ويكفي أن ننظر إلى من حولنا من الأمم التي استطاعت في ظرف زمني وجيز تحقيق نقلة

الجدول 9.5

النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة التواصل الكتابي باللغة العربية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	9.64	4	1.25	20
الإمارات	10.90	5.56	0	20
تونس	9.93	4.12	1.25	20
المغرب	9.22	5.59	0	20
العينة الكلية	9.78	4.76	0	20

تتراوح درجات مهارة التواصل الكتابي بين 0-20 درجة

نوعية، لنرى المكانة التي أولتها للغتها الوطنية لا من باب الانغلاق والبحث عن تعويض لأزمة في الهوية، لكن يقينا بقدرتهم على النهوض بها وجعلها أداة معرفية جادّة.

مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها

بلغ المتوسط الحسابي (الوسط) لهذه المهارة 12.94 درجة. فإذا اعتبرنا أن المستوى الأدنى المطلوب لإقرار امتلاك المهارة هو الحصول على درجة 10 من أصل 20 درجة، فإن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار يتجاوز هذه العتبة بما يقارب 3 درجات. وقد فاقت نسبة الذين تعدّوها نحو 80%، ومن ناحية أخرى تعكس قيمة الانحراف المعياري وجود تباين بين نتائج الطلبة قدّرت نسبته بنحو 40%.

أن الواقع اللغوي المتقلب في كثير من الأنظمة التعليمية العربية كثيرا ما يساهم في إفراز حالة من الاضطراب في المهارات اللغوية

وهذه النتيجة جديرة بالاهتمام، لأنها تؤشّر على تمتّع الطلبة الجامعيين الذين شملهم البحث بمستوى مقبول في مهارة البحث عن المعلومات، وهي المهارة التي تعدّ أساسية لاكتساب المعرفة وتطويرها. وهي مهارة أفقية

الجدول 10.5

النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	12.50	5.04	0	20
الإمارات	13.74	5.14	0	20
تونس	12.57	4.90	0	20
المغرب	13.43	5.34	0	20
العينة الكلية	12.94	5.14	0	20

تتراوح درجات مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها بين 0-20 درجة

مشتركة بين جميع التخصصات، إذ في غياب أو ضعف القدرة على البحث عن المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتقييمها في ضوء هدف معيّن لا يمكن لأي طالب علم مهما كان مجال دراسته وبحثه أن يستفيد من الكمّ الهائل من المعلومات المتاحة ويوظفها للارتقاء بمعارفه. علاوة على أنها الضامن الوحيد لإرساء قواعد مجتمع متعلّم مدى الحياة.

ولعل تواضع النتائج يعود إلى عدم اهتمام الكليات الإنسانية والإدارية بالبحث والتطوير بشكل جوهري واعتماد المواد التي تدرّس على الأطر النظرية التلقينية على حساب التعليم التطبيقي العملي الذي يقوم على إعداد البحوث واستخدام المراجع. ويمكن القول هنا إن الضغط الكبير على الإمكانيات اللوجستية للجامعة، والتراكم العددي للطلبة في معظم الكليات الجامعية وفي الكليات الإنسانية والإدارية بشكل خاص يعد سببا واضحا في ما آلت إليه النتائج السابقة.

يعود تواضع نتائج مهارة البحث عن المعلومات ومعالجتها إلى إعتماد التدريس على الأطر النظرية التلقينية على حساب التعليم التطبيقي العملي

فلو رجعنا إلى الدراسات المهتمة بهذه المهارة مثل دراسة بيرلز التي تهتم بتقييم مهارة القراءة المرتبطة باكتساب الخبرة الأدبية والقراءة لاكتساب المعلومات واستخدامها، نجد أنّ نتائج الدورة الأخيرة 2011 أظهرت وجود تفاوت كبير بين البلدان المشاركة. ففي ما يخص دبي "أظهر الطلبة قوة نسبية وذات دلالة إحصائية في القراءة لاكتساب المعلومات واستخدامها، حيث وصل معدل إنجازهم إلى 488 نقطة. في حين كان إنجازهم 466 نقطة في القراءة بغرض اكتساب الخبرة الأدبية". كما أظهرت المقارنات تأخر أداء الطلبة الإماراتيين عن زملائهم من غير الإماراتيين في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم.[8] وعموما، جاءت نتائج الدول العربية المشاركة في مستوى الصف الرابع دون المتوسط الدولي، وسبقت الإمارات (المرتبة 40 دوليا والأولى عربيا بمتوسط يساوي 439) المغرب (المرتبة 45 والأخيرة دوليا وعربيا بمتوسط يساوي 310) بينما جاءت السعودية وقطر وعمان على التوالي في المراتب 41 و43 و44 بمتوسطات تساوي 430 و425 و391). ولا يتسنى إدخال الأردن وتونس في هذه المقارنة لعدم مشاركتهما في الدراسة. وقد شاركت دبي وأبو ظبي ضمن قائمة المشاركات المستقلة وهي تسع، فجاءت الأولى في المرتبة السادسة بمتوسط يساوي 476 والثانية في المرتبة الثامنة بمتوسط يساوي 429.[9]

مهارة استخدام التكنولوجيا

تراوحت نتائج العينة الكلية بين 1.03 و18.46 بمتوسط حسابي يساوي 11.86 من أصل 20 درجة، وهذا يعني أن الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار يعتبر في حدود المتوسط. وهنا نشير إلى أنّ 22.8% من الطلبة لم يبلغوا المستوى الأدنى المطلوب مقابل 10.2% ممن حصلوا على درجة 15 فما فوق. ومن ناحية أخرى تكشف قيمة الانحراف المعياري عن تجانس أفراد العينة أي عدم وجود تفاوت كبير بين الطلبة المختبرين.

بناء على نتائج هذه العينة، يمكن القول إن أمام الطلبة العرب شوطا مهمّا لاكتساب مهارة استخدام التقانات. ولا نقصد بذلك الاستخدام العادي اليومي لأدوات الاتصال بل الاستخدام المتقدّم الموظّف للبحث عن المعرفة وتطويرها وتنمية الذات. فمن المهمّ في هذا الإطار التأكيد على عدم النظر إلى استخدام التقانات كمجال مستقل بذاته بقدر التركيز على تنمية قدرات النشء على البحث عن المعلومات والمعارف وفهمها وتحليلها والتواصل في شأنها عبر الوسائل والتطبيقات التي تتيحها التقانات المتطورة. ومقارنة بما ورد في تقرير المعرفة العربي السابق (تقرير 2011/2010) من نتائج حول تملك طلبة الصف الأخير من المرحلة الثانوية لمهارة استخدام التكنولوجيا نتبيّن

وجود تحسّن نسبي في النتائج، إذ لم يكن متوسط العينة الكلية يتجاوز 11 درجة من 25، مع وجود فوارق بين البلدان المشاركة. أما بالنسبة لحالتي الإمارات والأردن فإننا نسجّل حصول تحسن لدى الأولى وتراجع لدى الثانية.

وتثير هذه النتائج في الواقع عدة تساؤلات، خاصة إذا ما نظرنا إليها في ضوء حجم الميزانيات التي تخصصها الدول العربية عامة، بما فيها الدول المعنية بالدراسة، لاستيراد التقانات وتجهيز المؤسسات التعليمية بالحواسيب والمساعي الحثيثة في مجال رقمنة المناهج والدروس، فضلا عن إدراج المعلوماتية في جميع المراحل التعليمية تقريبا (في شكل حصص مدرسية رسمية أو في نوادٍ)، والانخراط في عمليات تجديد بهدف إدماج تقانات التربية في عمليات التدريس. ويشير الوضع إلى وجود خلل في العلاقة بين المُخرَج وحجم الموارد المخصصة لهذا الغرض.

ففي ما يتعلّق بحالة الأردن، تشكل هذه النتيجة صدمة حقيقية في ظل التوجهات الوطنية نحو نشر استخدام التكنولوجيا في شتى مجالات الحياة العملية والعلمية في البلاد. ولعل النتيجة تشير إلى ضعف اهتمام الجامعات في حث الطلبة على الاستخدام الأكاديمي للتكنولوجيا على الرغم من مستوى انتشار الإنترنت في البلاد وانتشار الحرية النسبية في مجالات الاستخدام. وكذلك الشأن بالنسبة للإمارات فإن المتوسط الذي حصلت عليه في هذه الدراسة، يعكس حقيقة ما تتميّز به من تقدّم في هذا المجال؛ فهي تأتي في المراتب المتقدمة في المنطقة العربية، وفي مراكز متقدمة أيضاً على المستوى العالمي في تقرير عام 2013 لمقياس دليل التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[10] وهذا يؤكّد مرّة أخرى أنّ مهارة استخدام التكنولوجيا لا تعني على الإطلاق الاستخدامات السطحية لها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو استخدام الأجهزة التقنية، وإنّما يتطلّب الاستخدام الحقيقي للتكنولوجيا وعيا بأهميتها وكيفية استخدامها والاستفادة منها وتحويل المجتمع بأكمله إلى مجتمع معرفي.

أما بالنسبة إلى المغرب فإن المستوى الذي أظهره الطلاب في مهارة التكنولوجيا مثير للتساؤل إذا تمت مقارنته بأرقام أخرى، مثل التزايد السريع لنسب الربط بالإنترنت، لا سيما لدى فئة الشباب. فقد أفاد تقرير الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات بأن حظيرة الإنترنت في المغرب ما فتئت تنمو سنة بعد أخرى، حيث استطاعت أن تحقق نسبة نمو فاقت 70% خلال سنة 2012 فقط، مسجلة 3.18 ملايين مشترك في الإنترنت إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2013، مقابل 1.8 مليونا في 2010، واستطاعت تقنية الجيل الثالث "3.جي" الاستحواذ على 81.4 بالمئة من حظيرة الإنترنت في المغرب، مقابل 18.5 بالمئة في 2010.

أمام الطلبة العرب شوطا مهمًا لاكتساب مهارة استخدام التقانات. ولا نقصد بذلك الاستخدام العادي اليومي لأدوات الاتصال بل الاستخدام المتقدّم الموظّف للبحث عن المعرفة وتطويرها وتنمية الذات

الجدول 11.5

النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة استخدام التكنولوجيا

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	11.08	2.45	3.08	17.95
الإمارات	13.12	2.64	1.03	18.46
تونس	11.56	2.29	4.62	17.95
المغرب	12.50	2.85	1.03	18.46
العينة الكلية	11.86	2.66	1.03	18.46

تتراوح درجات مهارة استخدام التكنولوجيا بين 0-20 درجة

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الثقافة اليومية لاستخدام البيانات وفهم المعلومات واكتساب الخبرات تُعتبر أكثر أهمية من المعرفة الفنية، وبالتالي من المهم أن يعرف الفرد أنواع التقانات ومختلف استخداماتها ونظم اشتغالها، والبرمجيات الإلكترونية ولكن الأهم من ذلك هو كيفية توظيفه لها في مسيرته التعلمية وحياته المهنية، والذهنية العلمية التي ينميها عبر استخدامه الواعي

لها، والثقافة التكنولوجية التي يكتسبها تقوده للتميز والتفوق والإتقان.

مهارة استخدام لغة أجنبية (الإنجليزية/ الفرنسية)

جاء الأداء العام لأفراد العينة المشاركة في الاختبار ضعيفا جدا إذ لم يتجاوز متوسط العينة 7.09 من 20 درجة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذين حصلوا على درجة الصفر قد بلغت 28.6% مقابل 34.4% ممن حصلوا على درجة 10 فما فوق، مما يدلّ على وجود نقص في امتلاك مهارة استخدام اللغة الإنجليزية/الفرنسية فهما وكتابة. وتكشف قيمة الانحراف المعياري عن وجود تباين كبير بين أفراد العينة بلغت نسبته 85%. وفي حين جاءت النتائج في الإمارات والمغرب مقبولة إلى حد ما (أعلى من 10)، فكانت النتائج في الأردن وتونس منخفضة بشكل ملحوظ.

ولا شك أن رواسب هذا الضعف تعود في جانب كبير إلى منظومة التعليم الثانوي ومكانة اللغات الأجنبية فيها. ففي الأردن مثلا، وعلى الرغم من أن تعليم اللغة الإنجليزية يبدأ منذ الصفوف الأولى في المدارس الحكومية، فإن هناك شكوى عامة من تدني مهارات اللغة الأجنبية لدى طلاب هذه المدارس الحكومية، خلافا لطلبة المدارس الخاصة. وبما أن الغالبية العظمى من طلاب الجامعة الأردنية يأتون من التعليم المدرسي الحكومي، فإن مستويات الطلبة خريجي الجامعة في مهارات اللغة الإنجليزية تظل في حاجة إلى مزيد من الدّعم. أما في تونس، فقد كشفت الدراسات عن وجود تفاوت بين الطلبة في القدرة على استخدام اللغات الأجنبية، يرتبط بالفئة الاجتماعية والتخصّص. ففي دراسة أنجزت سنة 2013 تبيّن أنّ طلبة جامعتي صفاقس وسوسة يمتلكون مهارات لغوية جيدة أو على أقل تقدير فوق المتوسط.[11]

وفي المغرب، كما هو الحال في تونس ودول المغرب العربي على العموم، لا تزال اللغة الفرنسية هي الحامل التواصلي الأكثر استعمالا في مجالات الاقتصاد والعلوم والمعرفة بشكل عام. وبصرف النظر عن مدى ملاءمة هذا الاختيار لمتطلبات العولمة ومجتمع المعرفة، يلاحظ أن ظاهرة "الانهيار اللغوي" في استعمال اللغة الفرنسية بشكل سليم لا تقلّ فداحة عمّا هو عليه في المهارات التعبيرية والتواصلية باللغة الأم، خصوصا إذا أخذنا بالاعتبار البساطة اللغوية للتمرين وكونه لا يستدعي سوى قدرتين هما الفهم العام للنص وكتابة إنشائية لفقرة لا تتجاوز 100 كلمة. ويمكن إرجاع هذا التدهور اللغوي إلى تراكم مواطن القصور في مراحل التعليم السابقة. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة لليونسيف أن نسبة تمكنّ التلاميذ المغاربة من الرصيد المفترض للغة الفرنسية، بالنظر إلى المواد المدرسة فعليا بهذه اللغة لا يتجاوز 2.2%.[12]

إن هذا التدنّي في مستوى المهارات اللغوية لدى طلبة الجامعات، في اللغة العربية واللغة الأجنبية على حدّ السواء يدعو للقلق، بل والشكّ تجاه واقعية طموح الدول العربية نحو نقل المعرفة وتوطينها: ما مدى قدرة الطلبة على الاستيعاب السليم للمواد المدرسُة، ناهيك من القدرة على استعمال مراجع أجنبية أو الانخراط في البحث العلمي الذي تهيمن عليه هذه اللغة بصفة شبه كلية؟ بأية أداة سيتحقّق هذا الطموح؟ إذا كان شباب الجامعات الذين يفترض أن تتشكّل منهم الكتلة الحرجة التي تحتاجها عملية إنتاج

إن التدنّي في مستوى المهارات اللغوية لدى طلبة الجامعات، في اللغة العربية واللغة الأجنبية على حدّ السواء يدعو للقلق، بل والشكّ تجاه واقعية طموح الدول العربية نحو نقل المعرفة وتوطينها

الجدول 12.5

النتيجة الإجمالية للطلاب لمهارة استخدام لغة أجنبية

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	4.07	5.11	0	20
الإمارات	11.58	4.20	0	20
تونس	4.09	5.15	0	20
المغرب	11.50	4.32	0	20
العينة الكلية	7.09	6.03	0	20

تتراوح درجات مهارة استخدام التكنولوجيا بين 0-20 درجة

المعرفة يفتقدون القدرة على التواصل بلغتهم الأصلية، ويعجزون على فهم لغة الآخر واستخدامها للتواصل مع الثقافات الأخرى وللحصول على المعرفة فكيف سيتمّ إذن نقل المعرفة وتوطينها في بلدانهم؟

فعلى سبيل المثال في المغرب، وعلى الرغم من الاهتمام الذي تحظى به اللغة الفرنسية (تليها اللغة الإنجليزية)، فإنّ تقييم التحصيل الدراسي في المغرب لسنة 2008 كشف عن حصيلة هزيلة؛ إذ تراوح متوسط التحصيل الدراسي في اللغة الفرنسية بين 28% و35% في الابتدائي والإعدادي والثانوي.[13] وفي هذا المضمار، أكّد المجلس الأعلى للتعليم في المغرب خلال الندوة التي نظمها في سنة 2009 على "اعتبار إشكالية تدريس اللغات وتعلمها إحدى القضايا الأفقية الأساسية للمنظومة التربوية، ذات الانعكاس المباشر على مردوديتها الداخلية والخارجية"، وأن عدم اكتساب الكفايات والمهارات اللغوية الأساسية بالقدر المطلوب وفق الأهداف المحددة لتعلمها يعود إلى التخبط والالتباس وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، خصوصا بتعليم اللغات في المغرب.[14] وقد خلص تقرير الندوة إلى أنّ" التحكم في الكفايات اللغوية وجودة تدريسها يعتبر مسألة محورية لتحقيق تكافؤ الفرص والولوج إلى مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وتحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها ومستوياتها".[15]

أما في دول المشرق والخليج العربي، فتكتسب اللغة الإنجليزية أهمية قصوى فاقت في بعض البلدان أهمية اللغة العربية، حيث تكاد تصبح لغة التواصل الأولى، وفي المقابل، تشير الدراسات والتقارير إلى تراجع في درجة التحكّم فيها لدى الشباب المدرسي والجامعي. ففي الندوة التي عقدت في المملكة العربية السعودية في 2011 (ندوة تعليم اللغات الأجنبية والعولمة الثقافية)، لمناقشة قضايا تدريس اللغات الأجنبية في المملكة، وقعت الإشارة إلى "غياب رؤية واضحة لتعليم اللغات الأجنبية لدينا، فاختيار اللغات الأجنبية وتحديد طرق تعليمها وتعلمها لا زال يخضع لإسهامات عشوائية واجتهادات فردية غير مقننة، ومحاولات تفتقر للتأصيل العلمي، ومبادرات غير مخطط لها".[16]

اختيار اللغات الأجنبية وتحديد طرق تعليمها وتعلمها لا زال يخضع لإسهامات عشوائية واجتهادات فردية غير مقننة، ومحاولات تفتقر للتأصيل العلمي، ومبادرات غير مخطط لها

تحليل الفروق بين المهارات المعرفية

إن دراسة النتائج المسجلة في مختلف المهارات المستهدفة تبيّن النقاط التالية:

1- وجود ارتباطات موجبة بين كل المهارات المستهدفة مما يعني أنّها تخدم بعضها بعضا. وقد كان أعلى ارتباط بين مهارتي استخدام التكنولوجيا واستخدام اللغة الأجنبية، وهذه نتيجة منطقية، نظرا لسيطرة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية على لغة التكنولوجيا.

2- وجود فروق دالة إحصائيا بين كل المهارات، وعلى أساس ذلك جاء ترتيبها تنازليا كالآتي: مهارة حل المشكلات، مهارة معالجة المعلومات، مهارة استخدام التكنولوجيا، مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية، مهارة استخدام اللغة الأجنبية: الإنجليزية/الفرنسية

غير أن هذه الفروق تفقد بعضا من دلالتها إذا أخذنا بالاعتبار الطابع النسقي للمهارات، أي طابعها التفاعلي. فعلى الرغم من استقلالها النسبي، فإن مختلف هذه المهارات لا تشتغل بكيفية خطية منفصلة، وإنما بكيفية دائرية- تفاعلية، مما يعني أن درجة امتلاك مهارة ما سوف يؤثر بالضرورة على درجات امتلاك المهارات الأخرى. ويمكن أن يؤدّي ضعف المهارات التواصلية، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، والتي تعتبر بمثابة المدخلات الأساسية للمعرفة، إلى أسبقية في المهارات العملية – التطبيقية على حساب المهارات النظرية – التحليلية التي لا تتأتى إلا بدرجة عليا من التمكن اللغوي.

في هذا الإطار، تفيد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي أن ضعف المهارات الأساسية لدى فئة الكبار يقترن عادة بضعف في المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن الأشخاص

الشكل 2.5

نتائج الطلبة في المهارات المعرفية

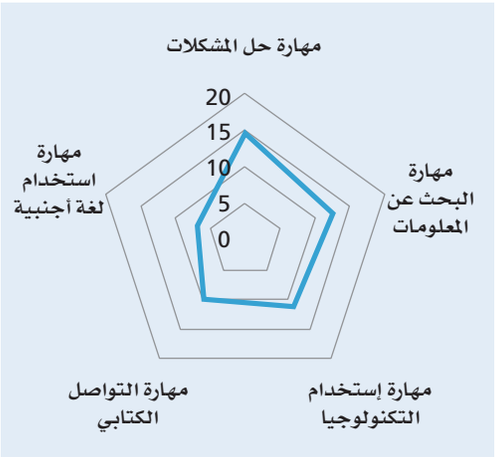

الذين يمتلكون مستوى معين من المهارات القرائية والحسابية وحل المشكلات (المستوى الثالث على الأقل في سلّم المهارات الذي يتكون من 5 درجات حسب دراسة منظمة التعاون الاقتصادي) هم أوفر حظا في الحصول على شغل مستقر كامل الوقت، وفي ضمان مرتبات محترمة، وكذلك في الانخراط ضمن منظمات مجتمعية والمشاركة في الحياة العامة.[17]

من ناحية أخرى، تميّز الدراسات بين 3 مستويات من المهارات بحسب نوعها وقابليتها للتحويل:

– في القاعدة نجد المهارات "القاعدية" وهي التي يفترض أن يمتلكها كل الناس بغض النظر عن تخصصاتهم ومجالات أعمالهم، وهي: التواصل، والقدرة على التعلّم، والقراءة والكتابة، والرياضيات، والقدرات الحركية.

– في المستوى الثاني نجد المهارات المهنية القابلة للتحويل وهي: المهارات بين شخصية في العمل، والحل التحليلي للمشكلات، ومهارات تقنية عامة.

– وفي رأس الهرم نجد المهارات المهنية غير القابلة للتحويل لأنها خاصة بمجالات عمل دون غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية اكتساب هذه المهارات لا تنتهي بانتهاء مسيرة الشخص التعليمية أو بحصوله على الشهادة، وإنما تظلّ في حاجة مستمرّة إلى التحديث والتطوير في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية ووفق الاحتياجات التي تفرضها طبيعة كل نشاط مهني. من هنا تتأتى أهمية ما يمكن اعتبارها أم المهارات وهي "أن نتعلّم كيف نتعلّم" باعتبارها الضمانة الوحيدة لإرساء قواعد مجتمع "تعلّم". فبالنظر إلى ما تبشّر به الدراسات الاستشرافية من تدفق مستمر للمعارف الجديدة وتطوّر في الأدوات فلن يكون التكوين منحصرا في نشاط معيّن يمكن أن يصبح في المدى القصير دون فائدة، بل سيتجه الطلب نحو الحاجة إلى إعادة التأهيل

إن عملية اكتساب المهارات المعرفية لا تنتهي بانتهاء مسيرة الشخص التعليمية أو بحصوله على الشهادة، وإنما تظلّ في حاجة مستمرّة إلى التحديث والتطوير في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية ووفق الاحتياجات التي تفرضها طبيعة كل نشاط مهني

الشكل 3.5

مثلث المهارات

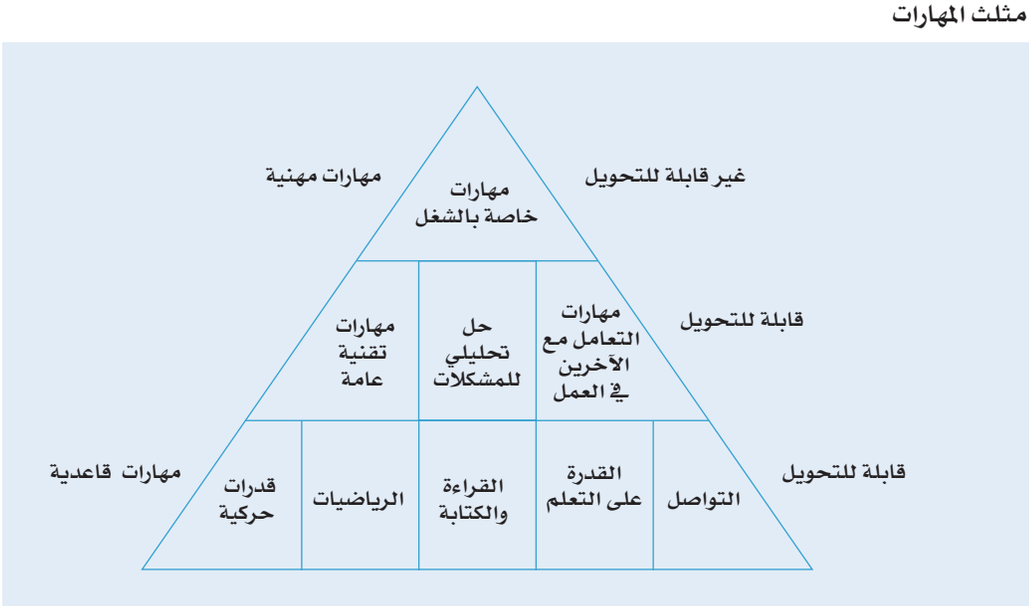

المصدر: OECD & Statistique Canada2011

المتجدّد باستمرار، وستفرض ثقافة التجديد على الشهادات العلمية نفسها تحديد تاريخ بطلانها أو انتهاء صلاحيتها وذلك لمقاومة جمود المهارات المعرفية وللاستجابة للطلب المستمر بمهارات جديدة.

القيم

بلغ متوسط درجات الطلبة في سلّم القيم 69.24 من 100. وقد حصل قرابة 92% منهم على 50 فما فوق، ومن بينهم 46.3% حصلوا على 75 درجة فما فوق. وهذا يدلّ على أن أغلب الطلبة أظهروا امتلاكهم لجلّ القيم المدروسة، وتشير قيمة الانحراف المعياري إلى وجود تفاوت بين أفراد العينة يقدّر بنحو 30%. وإذا ما قارنا هذه النتيجة بما توصّل إليه تقرير المعرفة السابق فإننا نجد توافقا ملحوظا من حيث ارتفاع درجات القيم مقارنة بالمهارات، ومن حيث ترتيب البلدان المشاركة. فقد حافظت المغرب على الصدارة وتلتها الإمارات ثمّ الأردن.

لكن من المهمّ أخذ هذه النتائج، وفي جميع الدول، بكثير من الحذر لأننا نتحدّث هنا عمّا صرّح به الطلبة وهو قد لا يطابق بالضرورة ما يمتلكونه أو ما يمارسونه فعلا من قيم، خصوصا إذا ما نظرنا إليها في ضوء ما تكشف عنه الدراسات من تراجعٍ للقيم

الجدول 13.5

النتيجة الإجمالية للطلاب في القيم

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	69.03	9.96	0	92.31
الإمارات	70.80	27.45	0	100
تونس	65.68	31.77	0	95.38
المغرب	72.22	7.81	30.77	92.31
العينة الكلية	69.24	20.50	0	100

تتراوح درجات القيم بين 0-20 درجة

الإنسانية والأخلاقية وتزايد النزعة إلى العنف، لا في العالم العربي وحده بل في العالم بأسره. فعلى سبيل المثال أصدر الباحث الفرنسي دانييل مرتان سنة 2009 دراسة بعنوان "مجتمع عدم الثقة: كيف تتمّ عملية تدمير النموذج المجتمعي الفرنسي لذاته" رصد فيها بالملاحظة والأرقام والبراهين تراجع القيم الأخلاقيّة في فرنسا، مثل فقدان معنى الالتزام الفردي، وفقدان معنى الواجب وغيرها من القيم الأخلاقيّة والمجتمعيّة.[18]

وأيا كانت الصورة في البلدان العربية، فليس بوسع أحد اليوم أن ينكر وجود مخاوف إنسانيّة ومجتمعيّة عميقة تجاه المسألة القيمية في ظلّ استفحال ظواهر التقاتل ونبذ الآخر والظلم والتمييز وغيرها من السلوكيات التي تشهد على اختلال منظومة القيم الإنسانية. لذلك تزداد الدعوات إلى إبرام اتفاقيات وتنظيم ملتقيات ومؤتمرات وإصدار إعلانات

اظهرت النتائج ارتفاع درجات القيم مقارنة بالمهارات

الشكل 4.5

نتائج الدول في القيم

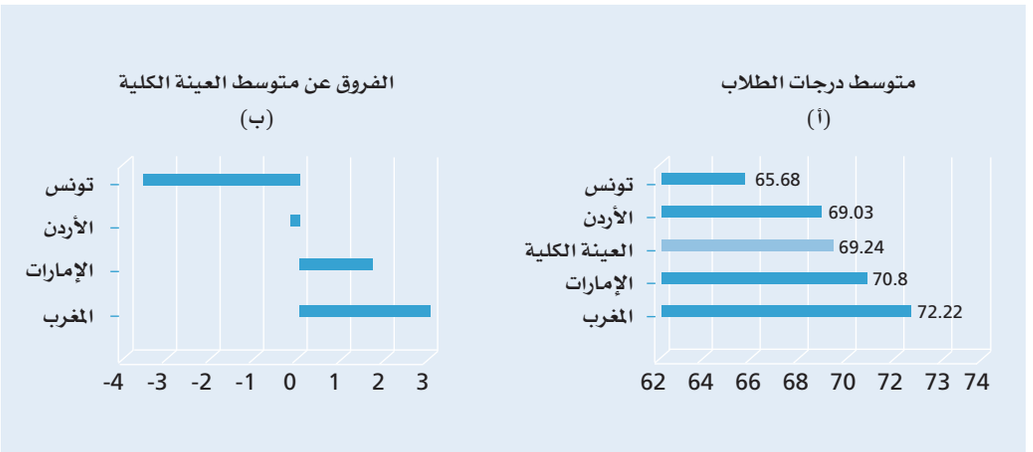

تدعو إلى تعزيز الحوار والتفاهم والانسجام والتعاون بين الشعوب والأديان والثقافات، وإلى حماية التنوّع الثقافي،[19] بهدف بناء ثقافة جديدة تكرّس ثقافة الحوار والمواطنة واحترام الاختلاف والتسامح والعدالة وغيرها من القيم الإنسانية العليا اللازمة لإحلال سلام حقيقي بين الأفراد والجماعات والشعوب والدول والحضارات.

وفي هذا المضمار، تتضاعف مسؤولية المؤسسات التربوية في بناء المنظومة القيمية للنشء عبر المشروعات المدرسيّة وبرامج التعليم باعتبارها أهمّ ناقل للقيم، وخاصّة من خلال آليات التفاعل والتحاور بين مختلف الأطراف التربوية، ومن خلال توجيه الممارسات التعليمية نحو استبطان القيم الإنسانيّة بدل تلقينها عبر تعليمات تقوم على الإرشاد والوعظ، تغدو معها القيم مجرّد شعارات يتم استظهارها عند الحاجة، دون أن تترجم إلى سلوكات محسوسة تعبّر عن نفسها حتى في غياب الرقابة والعقوبة.

ومن بين الفعاليات التي بادرت إليها الدول والمنظمات لنشر القيم والمعايير الإنسانية وتعميمها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة سعودية تتمثل في تبنّي "مدارس المناهج" مشروع بناء وتعزيز القيم كمبدأ مهم وأساسي في تحقيق رسالتها التربوية والتعليمية؛ ومبادرة "إدارة التنمية المحلية في قطر الخيرية" الرامية إلى الاهتمام بالقيم السامية تعليماً ونشراً وتأهيلاً، وخصوصاً في نفوس الجيل الصاعد؛ ومبادرة مؤسّسة الفكر العربي بالاشتراك مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في بيروت عبر "مشروع الحوار والتماسك الاجتماعي من خلال دعم القيم الإنسانيّة المشتركة"(جداريات) من أجل رفع مستوى الوعي حول دور منظومة القيم الإنسانيّة في تحديد المواقف والسلوك على المستويات الإقليميّة والوطنيّة والمحليّة.[20]

يمتلك الشباب الذين شملتهم الدراسة مستوى مقبولا من الثقافة العامة، أي لديهم اطلاع على الخصائص المتعلقة ببلدانهم (التاريخية والجغرافية وأعلامها الأدبية والفنية)

فاعلية الشباب

قبل تقديم النتائج، نشير إلى أن المقصود بالفاعلية في هذا التقرير هو المشاركة الفعلية والمسترسلة للمستجوبين من المجالات المدروسة (الثقافي، والاقتصادي، والمجتمعي، والسياسي). وهذه الفاعلية هي محصلة لتفاعل الرأي والسلوك، بمعنى أن الفاعلية هي موقف مبني على سلوك إرادي مفكر فيه وليست، سلوكا عفويا أو مضمرا. ومن هذا المنطلق فقد تم قياس الفاعلية الثقافية من خلال أسئلة استهدفت التعرف على ثقافة الطالب مثل تلك المتعلقة بالأحداث التاريخية ببلده وبالمنطقة، والطبيعة الجغرافية وأسماء مؤلفات تم قراءتها سواء كانت عربية أو أجنبية إضافة إلى الاستفسار عن الأنشطة الثقافية الممارسة ونوعيتها. وقيست الفاعلية الاجتماعية من المنطلق نفسه ومن خلال أسئلة حول المشاركة في الأنشطة التطوعية والمجتمعية وأنواع هذه الأنشطة. كما قيست

الجدول 14.5

مستويات الطلاب في الفاعليات

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
الفاعلية الثقافية	0.65 (0.17)*	0.58 (0.25)	0.60 (0.17)	0.54 (0.24)	0.60 (0.21)
الفاعلية المجتمعية	0.38 (0.31)	0.30 (0.32)	0.24 (0.31)	0.33 (0.32)	0.32 (0.32)
الفاعلية الاقتصادية	0.38 (0.48)	0.60 (0.48)	0.42 (0.49)	0.41 (0.49)	0.43 (0.49)

* المتوسط الحسابي من 1 يليه مباشرة بين قوسين الانحراف المعياري،

الفاعلية الاقتصادية من خلال أسئلة حول المشاركة والعمل بمقابل مادي أو في أي من المشاريع.

وتيسيرا للمقارنة، تمّ توحيد درجات مختلف أنواع الفاعلية التي قيست على سلّم يتراوح بين 0 و1؛ فكلما اقتربت القيمة من 1 دلّت على درجة قوية من الفاعلية.

بينت النتائج أن مستوى فاعلية الشباب يتفاوت من مجال إلى آخر، وكان أضعفها

في مجال المشاركة السياسية وأعلاها في مستوى الفاعلية الثقافية، باستثناء حالة الإمارات التي تقدمت في مستوى الفاعلية الاقتصادية. ويدلنا ذلك على أن عينة الشباب الذين شملتهم الدراسة يمتلكون مستوى مقبولا من الثقافة العامة، أي لديهم اطلاع على الخصائص المتعلقة ببلدانهم (التاريخية والجغرافية وأعلامها الأدبية والفنية)، والأمر أكثر ضعفا بالنسبة إلى نشاطاتهم ومشاركاتهم ذات الطابع المجتمعي. وتجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير جدا بين المستجيبين تعكسه قيمة الانحراف المعياري التي تجاوزت في بعض الحالات قيمة المتوسط الحسابي.

ولئن بدا مؤشر الفاعلية الثقافية أفضل نسبياً من باقي الفاعليات، فإنّ ذلك لا ينبغي أن يحجب عنّا ما تشهده المنطقة، حكومات وشعوب، من تراجع كبير في الاهتمام بالجوانب الثقافية لا سيما في السنين الأخيرة. ولا شكّ أن الأوضاع التي تعيشها المنطقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في إطار ما يطلق عليه "الربيع العربي" قد لعبت دورا مهما في هذا التراجع، وذلك بسبب طغيان الهواجس الأمنية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالاستقرار الاجتماعي.

أما في ما يتعلق بالفاعلية الاجتماعية، عموما تتّفق الدراسات على عزوف الشباب عن العمل التطوعي، وعدم نضوج مفهوم الثقافة التطوعية وتأثر ذلك بالعادات الاجتماعية، إلى جانب ضعف ثقافة مفاهيم التنمية والشراكة ودور الجمعيات في التنمية المجتمعية في المجتمعات العربية. ففي دراسة ميدانية قامت بها "الشبكة العربية للمنظمات الأهلية" تبين أن الشباب العربي من سن 15 إلى 30 عاما هم أقل الفئات اهتماما بالعمل التطوعي مقارنة بنظرائهم في دول العالم المختلفة (في كندا على سبيل المثال تبلغ نسبة المشاركة الفعالة في العمل التطوعي 91% من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة).

كما أظهر تقرير للبنك الدولي صدر في 2012 ضعف المشاركة المباشرة للشباب المغربي في الشأن العام.[21]

أما ضعف الفاعلية السياسية التي تتعلق من جهة بالمشاركة السياسية المنظمة التي تؤطرها أحزاب وحركات سياسية تتمايز عن بعضها بمواقف وإيديولوجيات مختلفة، ومن جهة أخرى بدرجة الثقة في تلك الأحزاب والمنظمات، فيبدو متناقضا مع درجة الاهتمام بالشأن السياسي الذي عكسه الحراك العربي المتعارف على تسميته بالربيع العربي والذي لعب فيه الشباب دورا محوريا سواء على مستوى الواقع العيني (المظاهرات والمسيرات) أو الواقع الافتراضي (الإنترنت، مواقع التواصل الاجتماعي). غير أنّ هذا الدور الكبير للشباب في تحريك المياه السياسية الراكدة، سرعان ما تراجع ليجدوا أنفسهم في أدوار تنظيمية هامشية لا تختلف كثيرا عما كان متاحا لهم من قبل. إذ تحولت القوى "الثورية الشبابية" التي كانت وراء الأحداث، بعد شهور قليلة، إلى قوى تتجاذبها الأحزاب الكبرى ومجموعات ضعيفة التأثير، كما أنها لم تتمكن من إنتاج الحد الأدنى من الأدبيات أو الوثائق الأساسية التي توضح موقفها واختياراتها ذات الأولوية، سواء أثناء أو بعد فورة الربيع العربي.

هناك ضعف في ثقافة مفاهيم التنمية والشراكة ودور الجمعيات في التنمية المجتمعية في المجتمعات العربية.

وفي خصوص الفاعلية الاقتصادية، يؤكّد المؤشر المحتسب في مستوى هذه العينة ضعفا في انخراط الشباب الجامعي في أنشطة ذات عائد مادي. وهذا أمر غير مستغرب في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تفاقم لأزمة البطالة في صفوف الخريجين فما بالك في صفوف الطلبة الذين لا يتخرّجوا بعدُ. وقد سبق تسليط الضوء على هذه القضية بمختلف تجلياتها وأسبابها وانعكاساتها في الفصول السابقة.

وبصفة عامة، من الضروري التأكيد على أنّ فاعلية الطلبة في أي مجال تتوقّف، في وتيرتها وأشكالها، على مستوى الوعي والإدراك الذي يتوافر لديهم عن طريق الأسرة أو المجتمع

بمؤسساته المختلفة من مدارس أو جامعات أو وسائل الإعلام. وتجدر الإشارة هنا أن ضعف درجات مشاركة الشباب في الحياة العامة بأنواعها لا يقلل من أهمية المشاركة من خلال القيم السياسية الاقتصادية اللاشكلية وغير النظامية. من هذا المنظور، تبدو فاعلية الشبكات الاجتماعية الافتراضية أكبر بكثير من فاعلية الروابط الاجتماعية الكلاسيكية، ذلك أن الفاعليات السياسية والاجتماعية يمكن أن تقاس من خلال المشاركة غير المباشرة من خلال أشكال التعبئة الإلكترونية (الفيسبوك مثالا).

المواطنة والانتماء

الجدول 15.5

درجات الطلاب في المواطنة والانتماء

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	0.43	0.24	0	1
الإمارات	0.53	0.28	0	1
تونس	0.42	0.30	0	1
المغرب	0.45	0.27	0	1
العينة الكلية	0.45	0.27	0	1

تبدو معرفة الشباب الذين شملتهم الدراسة بأسس المواطنة الصحيحة محدودة، إذ لم يبلغ المتوسط الحسابي درجة 0.5 وهي المستوى الأدنى المقبول. وعندما نتأمل طريقة السلّم نلاحظ أن نسبة الذين حصلوا على أقل درجة (0) تساوي 14.2% مقابل 2.2% فقط ممن حصلوا على أعلى درجة (1).

لا شك أن هناك ارتباطا بين الفاعليات التي سبق الحديث عنها وهذا السؤال عن المواطنة، ذلك أن للمواطنة أبعادا عدة متكاملة ومترابطة، منها السياسي (كل ما له علاقة بالحقوق والحريات)، والاقتصادي (ما له علاقة بتوزيع الثروة والإنتاج)، والاجتماعي (ما له علاقة بالعدالة الاجتماعية)، والثقافي (حماية اللغة والخصوصيات الثقافية للأفراد والجماعات). ولئن أكّدت عديد الدراسات على أهمية هذه الأبعاد، فإنها تضع البعد السياسي على رأسها، مؤكّدة أن الواقع السياسي للبلدان العربية لا يخدم الشعور بالمواطنة.[22] فإذا سلّمنا بصحة ما سبق فإننا نفهم السبب في ضعف مؤشر درجة استيعاب الشباب الذين تمّ استجوابهم لمفهوم المواطنة. وفي ما يتعلق بالشعور بالانتماء، تسير النتائج التي كشف عنها البحث الحالي في التوجه نفسه الذي ظهر في دراسات أخرى مثل النسخة الخامسة من الاستطلاع السنوي الذي تنجزه "أصداء-بيرتسون مارستيلر" في العالم العربي.[23]

وقد أشار الاستطلاع إلى ازدياد الاعتزاز بالهوية العربية الوطنية لدى شباب المنطقة بالتزامن مع ازدياد تبنيهم للقيم والأفكار المعاصرة ولا سيما منذ أحداث 2011.[24]

الانفتاح والتواصل العالمي

يبدو مستوى انفتاح الشباب عالميا ضعيفا جدّا، فلم يتجاوز متوسط درجة هذا المتغير 0.30 من 1، وحصل 83.6% من أفراد العينة على درجات دون 0.5 من 1. وتؤشر هذه النتيجة على وجود نقص كبير لدى شباب

هناك نقص كبير لدى شباب العينة في مستوى الانخراط في الجمعيات والنشاطات ذات الطابع الإقليمي والعالمي، والاحتكاك بأشخاص من خارج بلدهم والدخول في منافسات علمية أو ثقافية معهم

الجدول 16.5

درجات الطلاب في الانفتاح والتواصل العالمي

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أصغر درجة	أكبر درجة
الأردن	0.30	0.15	0	1
الإمارات	0.28	0.16	0	0.83
تونس	0.24	0.16	0	0.83
المغرب	0.26	0.15	0	0.92
العينة الكلية	0.27	0.16	0	0.92

العينة في مستوى الانخراط في الجمعيات والنشاطات ذات الطابع الإقليمي والعالمي، والاحتكاك بأشخاص من خارج بلدهم والدخول في منافسات علمية أو ثقافية معهم. ويعتبر هذا الوضع نتيجة "طبيعية" ومحصلة للنقص الذي سبقت الإشارة إليه، خصوصا في ما يتعلق بالكفاءات والمهارات اللغوية والتكنولوجية الضرورية للانفتاح والتواصل. وإذا كان هناك إقبال متزايد من طرف

الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي فذلك يعود في جانب كبير إلى إلغائها للحاجز اللغوي وتبنيها للغة ورموز وإشارات دالة تتحرر بالكامل من قيود اللغات، وإلى سيادة استعمال لغات نوعية هجينة تخلط ما بين اللغات وتلجأ في الغالب إلى استعمال اللغات الدارجة السائدة، سواء بالحرف العربي أو باستعمال الحرف اللاتيني وتطعيمه برموز وأرقام تعوض نقص العلامات الصوتية الخاصة باللغة العربية.

ومن العوامل التي ساهمت في ضعف انفتاح الشباب الجامعي عدم إيلاء مسألة حركة الطلاب ما تستحقه من العناية باعتباره خيارا أكاديميا إضافيا أمام الطلاب الوافدين والمبعوثين خاصّة إذا ما توفرت شروط النوعية وتقلصت العراقيل البيروقراطية. فالجامعات العربية من هذه الزاوية بقيت شبه معزولة عن فضائها الإقليمي والدولي، ولم تستفد من تحرك الطلاب الذي أصبح خلال، العقدين الأخيرين، اتجاها ثابتا وقويا، بل موردا ماليا إضافيا في أكثر الجامعات شهرة، إذ لا تتجاوز نسبة الطلاب الأجانب المقيدين في البلدان العربية وفق تقديرات اليونيسكو للعام 2012 26% من المجموع العالمي للطلاب الذي يدرسون خارج بلدانهم، وذلك لا يزال منخفضاً مقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية (37%) على سبيل المثال.[25] وهذا دليل على ضعف العلاقات الجامعية مع الخارج، على الرغم من إدخال برامج عالمية جديدة إلى المستويات التعليمية في عدد من الدول العربية منها الأردن، وبخاصة على مستوى الدراسات العليا.

وفي غياب هذا الحراك تبقى وسائل الاتصال الحديثة من البدائل المهمة للتواصل مع العالم، وفي هذا الصدد. أظهر البحث الميداني أن شبكة الفيسبوك تأتي في صدارة شبكات التواصل الاجتماعي المستعملة في الأردن وتونس والمغرب، بينما تتقدّم تويتر في الإمارات. وجاءت المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الشخصية في صدارة المواضيع التي يتداول حولها الشباب على هذه الشبكة، بينما لم تتجاوز المواضيع ذات الصلة بالمعرفة نسبة 13.5%. وقد يكون ذلك دليلا على ضعف تركيز البرامج الدراسية على قضايا التواصل العلمي والمعرفي مع العالم الخارجي ومع آخر ما تم عرضه أو نشره على شبكات التواصل للإلكتروني. كما يمكن أن يضعنا هذا الإقبال الكثيف والمتزايد على المواقع الاجتماعية مقابل القصور المسجل في معرفة التكنولوجيا الحديثة واستخدامها لأغراض البحث أمام تساؤلات حقيقية بصدد نجاعة سياسات الاستخدام الفعلي للتقانات الحديثة في التعليم العالي، ومدى استعداده وقدرته على توفير شروط اندماج فاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة.

الإطار 1.5

شبكات التواصل الإجتماعي ومجتمع المعرفة

خلال المنتدى الاستراتيجي العربي المنعقد في دبي في شهر آذار/مارس 2013 تحت عنوان "شبكات التواصل الاجتماعي ومجتمع المعرفة" بتنظيم مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أكّد الحاضرون على أهمية هذه الشبكات وتأثيرها في الشباب داعين إلى العمل على تسخيرها لخدمة الشباب العربي، وتوظيفها للانتقال إلى مجتمعات معرفة، وتعميق القيم وأفكار المواطنة الصالحة، ونقل الثقافات الانفتاح على العالم الغربي. كما نبّه المنتدى إلى سلبيات هذه الشبكات ومخاطر تحولها إلى قنوات لتسريب الأفكار الهدامة والمضرة بالشباب وأوطانهم.

المصدر: يونيم 2013

تحليل النتائج في ضوء متغيري النوع والتخصص

- بالنسبة للنوع، ظهرت الفروق الدالة بين الطالبات والطلاب في مستوى المهارات التالية:
- مهارة التواصل الكتابي باللغة العربية لصالح الطالبات
- مهارتي استخدام التكنولوجيا واللغة الإنجليزية لصالح الطلاب

وتصب هذه النتيجة في التوجه نفسه الذي

أظهر البحث الميداني أن شبكة الفيسبوك تأتي في صدارة شبكات التواصل الاجتماعي المستعملة في الأردن وتونس والمغرب، بينما تتقدّم تويتر في الإمارات. وجاءت المواضيع ذات الصلة بالعلاقات الشخصية في صدارة المواضيع التي يتداول حولها الشباب على هذه الشبكة، بينما لم تتجاوز المواضيع ذات الصلة بالمعرفة نسبة 13.5%

الشكل 5.5

مقارنة بين مختلف مكونات فاعلية الشباب

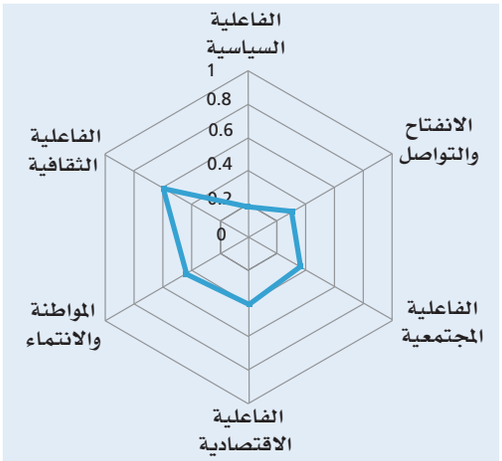

كشفت عنه آخر دورة لدراسة بيزا في 2012، حيث ظهر واضحا تفوّق الطالبات من فئة 15 سنة في كل المجالات خاصة في الأردن وقطر ثم بدرجة أقل في الإمارات وأخيراً تونس.[26]

أما في بقية المتغيرات فقد تقدمت الطالبات في متغير القيم ومتغير المواطنة، بينما تقدم الطلبة في كل من الفاعلية الاقتصادية والانفتاح والفاعلية السياسية. وتعكس الاتجاهات التي اتخذتها النتائج وجود أثر للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي، خصوصا في ما يتعلّق بقضايا الانفتاح الثقافي والسياسي والاقتصادي. فالتركيبة السكانية التي تتسم بالمحافظة والتقسيم التقليدي للأدوار تجعل مساهمة شريحة الشباب الذكور في الحياة الثقافية السياسية والاقتصادية أكبر مما هي عليه لدى الطالبات، نظرا لارتباط تلك النشاطات بفعاليات تتجاوز المجتمع الجامعي.

- بالنسبة للتخصص، تبين النتائج ما يلي:
- في مهارة حل المشكلات غابت الفروق الدالة إحصائيا،
- في مهارة التواصل باللغة العربية تقدم طلبة الإدارة على باقي التخصصات،
- في مهارة معالجة المعلومات تقدم طلبة الإدارة على باقي التخصصات،
- في مهارة استخدام التكنولوجيا تقدم طلبة الهندسة على باقي التخصصات الأخرى، كما تقدم طلبة الطب على طلبة العلوم الإنسانية، وتقدم طلبة الإدارة على طلبة العلوم الإنسانية،
- في مهارة استخدام اللغة الأجنبية تقدم طلبة الهندسة على باقي التخصصات، وتقدم كل من طلبة الطب وطلبة الإدارة على طلبة العلوم الإنسانية.

أما في باقي المتغيرات فقد ظهرت فروق دالة في متغير القيم حيث تقدّم طلبة الهندسة على طلبة الإدارة، وفي متغيري الفاعلية الاقتصادية والثقافية تقدم فيهما طلبة الإدارة والهندسة والعلوم الإنسانية على طلبة الطب، وفي متغير الانفتاح حيث تقدّم طلبة الهندسة على زملائهم في الإدارة والطب والعلوم الإنسانية. وغابت الفروق الدالة في متغيري الفاعلية السياسية والفاعلية المجتمعية.

أما في خصوص المقارنة بين مختلف هذه المكونات لفاعلية الشباب فقد ظهرت فروق متفاوتة الأهمية بينها يجسدّها الشكل 5.5.

إن في هذه النتائج ما يدعو إلى مزيد من الدراسات للعوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الفروق ودلالة الفروق نفسها وما ينبغي العمل إزاءها من قبل صانعي السياسات التربوية.

آراء الشباب حول مسألة نقل وتوطين المعرفة والبيئات التمكينية الضرورية

إن أكثر من 60% من عينة الطلاب غير مطلعين على ما يترجم من كتب ومراجع ذات علاقة بتخصصاتهم

الجدول 17.5

اطلاع الطلبة على ما يترجم من كتب أجنبية ذات صلة بتخصصاتهم (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
نعم	39.3	28.1	31.1	28.7	32.8
لا	59.2	65	56.9	71.3	62.6
عدم الإجابة	1.5	6.9	12	0	4.6

نتبيّن من خلال النسب الموضحة بالجدول 17.5 أن أكثر من 60% من عينة الطلاب في الأربع دول المعنية بالدراسة (بلغت 71% في المغرب) غير مطلعين على ما يترجم من

كتب ومراجع ذات علاقة بتخصصاتهم، وهذا قد يعود إما لافتقاد مكتبات الجامعات لهذه الكتب والمراجع أو لرغبة الطلبة في الاطلاع على المصادر الأصلية وإن كان مستوى الأداء في مهارة اللغة الأجنبية يجعلنا نشكّك في مدى قدرتهم على فهمها واستيعاب محتواها. كما أنّ اعتماد العملية التعليمية في أغلب الجامعات العربية على ما يطلبه النظام التعليمي وما يقدّمه الأساتذة من كتب لا يشجّع الطلبة على البحث عن مراجع أخرى. ويمكن أن نضيف إلى ذلك عدم وعي الشباب بأهمية ما يكتب من علوم ومعارف، وعدم اهتمامهم بالاطلاع على ثقافة مجتمعات أخرى. كما يوجد نوع من التقصير في قيام المؤسسات التعليمية بدورها المأمول في تشجيع الطلبة على البحث والدراسة والتنقيب في ما يكتب في تلك الكتب واعتبار الاطلاع على ما يترجم من كتب أجنبية جزء من العملية التعليمية.

وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التي أعدتها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في دبي[27] حول الاتجاهات المعرفية السائدة لدى الشباب الإماراتي في الفئة العمرية بين 18 و23 سنة. وقد أثبتت الدراسة عزوف الشباب عن ارتياد المكتبات العامة والاطلاع على المعارف العامة.

أما في تونس، فيبدو الأمر مرتبطا بمسألتين: الأولى تتعلق بمدى جدية الخيارات المتصلة بموضوع الترجمة العلمية، فعلى الرغم من العمل الذي تقوم به المؤسسة الوطنية للترجمة فلا يزال الإنتاج ضعيفا. أما في المستوى الثاني، فإن السؤال يتعلق بمدى سعي الطلبة إلى اكتساب العلم خارج إطار المقررات الرسمية التي غالبا ما تكون باللغة الفرنسية في ما عدى مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. إلا أن كلّ هذه العوامل لا يمكن أن تجعلنا نغفل مشكلا آخر لا يقلّ أهمية في التنفير من الكتب المترجمة، وهو "رداءة" الترجمة أحيانا واختلاف ترجمة المصطلحات من مكان إلى آخر أي عدم وجود معجم مصطلحات موحّد لكل تخصّص.

وقد أثيرت في أكثر من مناسبة مسألة الاختلاف في استخدام المصطلحات في المغرب والمشرق العربي، ممّا أثر تأثيرا بارزا في الترجمة ونقل المحتوى العربي. كما نوقشت أسباب عدم التوافق بين المشرق والمغرب والصراع في هذا الجانب. ودعا الباحثون إلى وضع سياسة ملزمة لكل البلدان العربية لكتابة المصطلح لمواكبة التقدم الدولي الحاصل في العلوم. وكما ذكرنا سابقا، وكما أكد أحد الدارسين "أن اللغة العربية لا يمكن أن تستند إلى قاعدة قوية ما لم تكن لغة علمية يجد الباحث والمتعلم حاجة فيها لتعلمها. وعلاوة على تحقيق الظروف الداعمة الأخرى ذات العلاقة، فإن هذا الأمر لا يمكن اتقانه إلا بالتركيز على ترجمة العلوم، سواء كانت علوم إنسانية أو أساسية. ذلك أن العلوم تعمل على استجلاب الكلمات التي أصبحت قاموسية وفي عداد النسيان...، فتعود الكلمات العربية إلى أرضيتها الحقيقية في الاستخدام والتداول".[28]

ووفقا لنتائج الجدول 18.5 لا تمثل الكتب والمراجع المترجمة بالنسبة لنحو 45% من

الجدول 18.5

آراء الطلبة حول مدى استفادتهم من الكتب المترجمة (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
سدّت نقصا كبيرا في المراجع العربية	26.0	21	37.9	27.7	26.3
أضافت لما توفّر لدي من مراجع عربية	44.3	55.9	44.9	44.1	45.7
أفادتني لكن لم تكن حاجةً ضرورية	26.8	19.6	25.2	23.1	24.7
لم تفدني في شيء	2.9	3.5	2	5.1	3.3

البقية هم من أجابوا "لا" ومعهم حالات عدم الإجابة على هذا السؤال تحديدا

الطلبة سوى معين لما توفره لهم المراجع باللغة العربية من استفادة. ولو أضفنا إليهم زملاءهم ممن أجابوا بأنها تفيدهم ولكنها ليست ضرورية، فإننا نستنتج أن الأغلبية الكبيرة من الطلبة المستجيبين لديهم ميل للاكتفاء بالمراجع العربية. ويمكن تفسير هذا الوضع بإحدى الفرضيتين التاليتين: الأولى عدم توفّر هذه المراجع بالقدر الكافي مقارنة بالمراجع العربية مما يجعل اعتمادهم الأكبر على هذه الأخيرة أو لعدم تمكنهم من اللغة الأجنبية كما أسلفنا ذلك. إضافة إلى أن الاستفادة من هذه الكتب والمراجع ترتبط بلغة التدريس، لأنّه لا شكّ أن هناك الكثير من الكتب والمراجع المترجمة الجيدة، لكن الطلبة يعزفون عنها لأن ذلك سيكلفهم جهدا إضافيا في ترجمة المحتوى إذا كانوا مطالبين بإعداد عروض أو بحوث أو الإجابة في الامتحان باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

ومهما يكن العامل الكامن وراء ذلك، فإن الاستنتاج واحد، يتمثل في أن الطلبة لا ينهلون المعرفة من مصادرها وبلغتها الأصلية وهذا في حدّ ذاته يعدّ عائقا لنقل المعرفة وتوطينها، خصوصا في ظل غياب مشروع ترجمة منظم ومدروس في إطار رؤية لتوطين المعرفة. وهنا لا بدّ من التنويه بدور عدد من الهيئات المعنية بقضايا الترجمة، ومنها سلسلة ترجمان[29] الريادية الناشطة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، والمركز القومي للترجمة في مصر، والمنظمة العربية للترجمة في لبنان. وقد أثرت هذه المراكز المكتبة العربية بعدد مهم من الكتب المرجعية المترجمة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة خاصة. وتظل الحاجة ملحة لمبادرات أخرى مماثلة تثري المكتبة العربية بإصدارات ذات فائدة في شتى مجالات المعرفة.

إن الطلبة لا ينهلون المعرفة من مصادرها وبلغتها الأصلية وهذا في حدّ ذاته يعدّ عائقا لنقل المعرفة وتوطينها، خصوصا في ظل غياب مشروع ترجمة منظم ومدروس في إطار رؤية لتوطين المعرفة

يؤشر ضعف إنجاز البحوث في الجامعات على أن التعليم الجامعي لا يزال إلى حدّ ما تعليما كتبيا يقوم على إلقاء المحاضرات وتخزين المعرفة بطريقة استهلاكية لا تساهم في تخريج أفراد قادرين على التفكير الحرّ والبحث

آراء الطلاب حول البحث الأكاديمي

الجدول 19.5

إنجاز أعمال بحثية أو عروض منذ الدخول إلى الجامعة (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
نعم	65.5	79.3	52.3	54.5	61
لا	33.0	14	35.6	45.5	34.4
عدم الإجابة	1.5	6.7	12.1	0	4.6

إذا ما نظرنا إلى نسب الذين صرحوا بإنجاز بحوث أو عروض منذ دخولهم الجامعة كما يوضح الجدول 19.5، فإنها إجمالا تبدو مقبولة، وأعلاها في الإمارات ثم الأردن، بينما ظلت في المغرب وتونس في حدود 50%. غير أن علينا أن لا نغفل عن نسب الطلبة الذين أجابوا بالنفي وهي تفوق 30%، باستثناء الإمارات.

وهذا أمر مستغرب لأنه أيا كان التخصّص، فلا يعقل أن ينهي الطالب مسيرة التعليم الجامعي دون أن يمارس العمل البحثي أو يتدرب على إنجاز العروض وإلقائها، إضافة إلى أن هذه الإجابات، إن صدقت، تقدّم شهادة على أن التعليم الجامعي لا يزال إلى حدّ ما تعليما كتبيا يقوم على إلقاء المحاضرات وتخزين المعرفة بطريقة استهلاكية لا تساهم في تخريج أفراد قادرين على التفكير الحرّ والبحث عن المعلومات ونقدها وتوظيفها لإنتاج المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إنجاز البحوث أو العروض يرتبط بالنظام المعمول به في الجامعة وبطبيعة التخصّص، وفي الغالب تكون الأعمال المنجزة في المراحل الأولى من التعليم الجامعي أقرب إلى التقارير ولا ترقى إلى مستوى البحوث العلمية ذات المنهج العلمي المتكامل، ولا سيما في التخصصات التي لا تقدم دروساً حول أنواع البحوث العلمية ومنهجياتها. بل إن معظم البحوث يكون على شكل تجميع من بعض الأبحاث أو الدراسات السابقة سواء من الكتب والمجلات أو من خلال البحث في الإنترنت. ولا تظهر

الجدول 20.5

آراء الطلبة حول أنواع الصعوبات التي اعترضتهم أثناء إنجاز هذه البحوث (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
صعوبات متعلقة بضعف التكوين/التأهيل العلمي الذي نتلقاه	37.7	21.9	33.9	38.2	33.9
صعوبات متعلقة بضعف التأطير والتوجيه من قبل المشرف	24.9	20.9	24.2	37.0	31.6
صعوبات متعلقة بقلة الموارد المادية	33.3	14.8	30.7	32.9	29
صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية (المكتبات، المخابر...)	25.2	9.2	35.8	23.2	24
صعوبات متعلقة بقلّة المراجع	24.6	43.9	37.9	35.0	33.7
صعوبات أخرى	8.2	8.3	9.1	7.5	8.2

في تلك الأبحاث أو التقارير شخصية الباحث ووجهة نظره في الموضوع المطروح ولا يمثل في النهاية إضافة معارف كبيرة للباحث.

وكما يوضح الجدول 20.5 يبدو أن طريق البحث الأكاديمي، من وجهة نظر الطلبة، حافل بالصعوبات، وبخاصة في ما يتعلق بضعف التأهيل العلمي الذي يتلقاه الطلبة، وقلة الموارد المادية، ونقص المراجع. وهو ما يشير إلى أن البحوث والعروض هي في الغالب غاية لتحقيق متطلبات جامعية أكثر منها وسيلة لبناء معرفة حقيقية. والملفت في إجابات الطلبة هو تأكيد نسبة كبيرة منهم على نقص المراجع، الأمر الذي قد لا يطابق الواقع، على الأقل في الجامعات التي تمّ فيها الاستقصاء. بل أن بعض الكليات في الإمارات على سبيل المثال لديها مكتبات خاصة ترتبط بطبيعة التخصص، وهي تتيح الفرصة للطلبة لاستعارة الكتب والمراجع أو الحصول عليها من خلال المواقع الإلكترونية للمكتبات.

وربّما ينبع موقف هؤلاء الطلبة من عدم معرفتهم بمخزون المكتبات أو عدم تملّكهم لتقنيات البحث الببليوغرافي، وهنا لا بدّ من الاعتراف في المقابل أن كثيرا من المكتبات الجامعية لم تهبّ عليها بعدُ رياح التقانات الحديثة، وهي للتزال تعتمد طرق البحث اليدوي في سجلات متراكمة، فلا غرابة أن ينفر الطلبة من اللجوء إليها وهم يدركون أن محركات البحث على شبكة الإنترنت يمكن أن توفر لهم حاجاتهم بأقل جهد وفي أقصر وقت.

آراء الطلاب حول الشراكات والاتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات خارجية

الجدول 21.5

معرفة الطلبة بوجود شراكات واتفاقيات بين الجامعة ومؤسسات خارجية (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
نعم	56.9	48	26.3	28.4	40
لا	42.6	44.7	61	71.6	55.5
عدم الإجابة	0.5	7.3	12.7	0	4.5

يوضح الجدول 21.5 أن هناك نوع من الانقسام في إجابات الطلبة حول معرفتهم بوجود شراكات بين الجامعة ومؤسسات أخرى. ففي كل من الأردن والإمارات صرح حوالي نصف الطلبة بمعرفتهم بوجود هذه الشراكات بينما مالت الأغلبية في المغرب وتونس لنفي ذلك.

وفي كل الحالات تعتبر نسبة الطلبة الذين يجهلون هذا الأمر جديرة بالاهتمام سواء كان ذلك بسبب عدم وجود هذه الشراكات والاتفاقيات فعلا أو بسبب غياب المعلومة في أوساطهم. فلو أخذنا المغرب، نجد أنّ نسبة 71.6% من الطلبة الذين نفوا علمهم بهذه الشراكات لا تتوافق مع الإصلاح الجامعي سنة 2003 الذي يعتبر الشراكات مؤشرا على انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والثقافي ومعيارا لتصنيفها الوطني والدولي، ومؤشرا رئيسا لتقويم مستواها وفعاليتها.[30] وبالتالي، فإن هذه النسبة تعكس ضعفا في مستوى التواصل المؤسساتي للجامعة، والتي قد يعزى إلى محدودية مواقعها الإلكترونية أو لعدم تحديثها المستمر. وتعتبر هذه النتيجة

كثير من المكتبات الجامعية لم تهبّ عليها بعدُ رياح التقانات الحديثة، وهي لا تزال تعتمد طرق البحث اليدوي في سجلات متراكمة

الجدول 22.5

معرفة الطلبة بالمؤسسات التي لديها اتفاقيات وشراكات مع الجامعة (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
جامعات أخرى من داخل البلد	49.5	41.4	33.5	39.5	43.5
جامعات أجنبية	59.6	55.8	66.2	64.3	61
مؤسسات اقتصادية	20.3	41.4	15	16.5	22.1
مراكز بحث	55.9	48.6	41.7	41.6	49.5
مختبرات خارج البلد	10.4	13.1	19.9	11.3	12.7
مؤسسات أخرى	5.4	6.8	3	2.7	4.7

مثيرة للاهتمام، لأن جزءا من البحث العلمي ومن الدراسات يُموَّل بواسطة منح وشراكات مع جامعات أجنبية ومنظمات دولية ومقاولات من القطاع الخاص الوطني والدولي. وأيا كان السبب، فإن ذلك يدل على عدم وجود انتفاع شامل بما يمكن أن يوفره انفتاح الجامعة على المؤسسات الأخرى (الجامعية والاقتصادية وغيرها) من فوائد على تكوين الطلبة وتهيئتهم للحياة النشيطة.

ويعدّ التواصل بين الجامعات والمؤسسات، ولا سيما الصناعية والمالية، ضرورة لا غنى عنها لكل بلد يروم أن ينتج معارف تعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع. وهذا يتطلب تحسين سبل التعامل بين المؤسسات الخارجية والباحثين وتعزيز الثقة في العلماء والباحثين وما يتوصلون إليه من حقائق وما ينتجونه من إبداعات وابتكارات. كما يحتاج الأمر إلى استصدار التشريعات اللازمة لضمان تمويل المختبرات الجامعية، واتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية والحرص على أن يكون مستواها على درجة عالية من الكفاية، وتحفيز أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في البحث العلمي التطبيقي. وبذلك تتحوّل نتائج البحوث والاكتشافات والابتكارات العلمية إلى ثروات اقتصادية مهمة.

إن عقد شراكات واتفاقيات تعاون بين الجامعات والمؤسسات الأخرى بأنواعها، والتفكير في إنشاء شركات وشراكات في صلب الجامعات يعدّ مطلبا أساسيا من مطالب بناء الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة

والجدير بالملاحظة أن معرفة الطلبة في موضوع الشراكات والاتفاقيات تنحصر في طرفين: الجامعات الأجنبية أولا، ومراكز البحث ثانيا. وبعيدا عنهما نسبيا في مرتبة ثالثة تأتي المؤسسات الاقتصادية، بينما تحتل المرتبة الأخيرة مختبرات البحوث خارج البلد. وهذا انعكاس فعلي للواقع؛ ففي هذه المرحلة من التعليم العالي تكون فرص الانفتاح على مختبرات البحوث، ولا سيما في الخارج، غير متاحة باعتبار الحيّز المحدود المخصص للبحث في هذه المرحلة. أما الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية، فإنه كثيرا ما يكون حكرا على بعض التخصصات ويتّخذ في الغالب شكل تدريب مؤقت لاستكمال وحدة تعليمية، كما يفتقد في أغلب الحالات إلى مرافقة ومتابعة جدية تضمن الاستفادة الحقيقية.

إن عقد شراكات واتفاقيات تعاون بين الجامعات والمؤسسات الأخرى بأنواعها، والتفكير في إنشاء شركات وشراكات في صلب الجامعات يعدّ مطلبا أساسيا من مطالب بناء الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة؛ فإضافة إلى مساهمتها إلى جانب القطاع الحكومي في تمويل المشاريع الجامعية يمكن أن تشكّل عائدات هذه الشراكات والشركات دعامة مادية أو خدماتية تساهم في حلّ مشكل وطني أو تلبية احتياجات أساسية في المجتمع فضلا عن خلق فرص عمل. في هذا الإطار نذكر من الشركات التي تم إنشاؤها من داخل جامعات وقدمت منتجات ناجحة عالمياً جايتوريد، جينين تك، وأر أي إم.[31]

الجدول 23.5

معرفة الطلبة بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
نعم	35.2	23.5	18.2	17.2	24.3
لا	63.9	68.8	68.9	82.8	70.9
عدم الإجابة	0.9	7.7	12.9	0	4.8

الإطار 2.5

المرصد العربي للشباب

تشهد الساحة العربية انتشارا لعديد من التنظيمات والمؤسسات التي تستهدف الفئة الشبابية، نذكر منها على سبيل المثال المرصد العربي للشباب الذي أنشئ تحت مظلة جامعة الدول العربية في إطار تنفيذ قرار قمة الملوك والرؤساء العرب بالخرطوم عام 2006 وتفعيل التوجهات الاستراتيجية للإعلان العربي لتمكين الشباب وتدعيم مشاركتهم في جهود التنمية، وقد أسهم في إعداده وإقراره عديد من المسؤولين وممثلي المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية، الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال الشباب في الإقليم العربي. ويراد من خلاله توفير إطار توجيهي ومرجعي رئيسي في إعداد السياسات الإقليمية والوطنية الهادفة تمكين الشباب. وهو يستهدف كما ينص على ذلك الإعلان: (1) جمع ونشر البيانات الموثوقة والحديثة وذات الدلالة المعنية بالشباب على الصعيد الإقليمي العربي وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية شاملة ومتجددة، (2) بلورة رؤية عربية لتمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته في الاستراتيجيات والسياسات السكانية التنموية، (3) دعم قدرات المؤسسات والمنظمات الوطنية الشبابية والمعنية بتمكين الشباب، وتنمية قدرات القيادات الشبابية، (4) تفعيل الحوار بين مختلف الأطراف ذات العلاقة وكسب دعم متخذي القرار والمسؤولين لصالح سياسات تمكين الشباب وتفعيل مشاركتهم.

المصدر: جامعة الدول العربية 2012

وفي ما يتعلق بمعرفة الطلبة بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل المعرفة وتوطينها، تبدو النتيجة ملفتة للانتباه لخطورة ما تتضمنه من دلالات حول موضوع إعداد الشباب للمساهمة في نقل وتوطين المعرفة. فأكثر من 70% من الشباب المستجيب نفوا علمهم بوجود مؤسسات شبابية ذات صلة بمسألة نقل وتوطين المعرفة، وهذا يؤكّد إما أن هذه المؤسسات غير موجودة أو أنها غير فعالة بالشكل المطلوب في الواقع، أو أنها موجودة لكن الشباب غير مطلعين عليها. وتؤشر جميع الحالات على وجود إخفاق في رسم أو تنفيذ سياسة فاعلة لتفعيل دور الشباب ومؤسساته في نقل وتوطين المعرفة. والملاحظ أن العقدين الأخيرين قد شهدا تزايدا كبيرا في المنظمات الشبابية وبخاصة إثر الأحداث التي شهدتها الساحة العربية في 2011. فقد ظهرت إلى الوجود في كثير

الجدول 24.5

معرفة الطلبة بأنواع الخدمات* التي تقدمها المؤسسات الشبابية ذات الصلة بالمعرفة (%)

	الأردن	الإمارات	تونس	المغرب	العينة الكلية
مادية	14.3	26.6	11.4	39.5	14.8
استشارية	29.5	40.3	29.2	64.3	30.4
توجيهية	52.9	54	67.6	16.5	59.8
تدريبية	66.3	72.6	38.9	41.6	56.2
وساطة للهجرة إلى الخارج	11.7	12.9	20.5	11.3	12.8
خدمات أخرى	2.6	1.6	3.8	2.7	2.8

* قد تقدم للمؤسسات خدمة أو أكثر.

من البلدان العربية العديد من المنظمات الشبابية المتخصصة والمؤسسات المهتمة بالشأن الشبابي. بيد أنّ المتابعين لهذا التحرّك يلاحظون أن العديد من المؤسسات الشبابية ما زالت تواجه صعوبات تتعلق بالتأسيس أو بتعزيز الاستقلالية وصعوبات تمويلية إضافة إلى تحدي تعزيز مهنية واحترافية الكوادر العاملة في هذه المنظمات.

تواجه العديد من المؤسسات الشبابية صعوبات تتعلق بالتأسيس أو بتعزيز الاستقلالية وصعوبات تمويلية إضافة إلى تحدي تعزيز مهنية واحترافية الكوادر العاملة

وفي خصوص نوع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الشبابية في البلدان الأربعة: توزعت الإجابات وانحصر أغلبها بين تدريبية وتوجيهية في كل من الإمارات والأردن وتونس (مع تفاوت في النسب)، وبين استشارية وتدريبية في المغرب. علما أن السؤال هنا يتعلّق بالخدمات التي تقدّمها المؤسسات الخارجية لا تلك التي توفرها الجامعات للطلاب المسجلين فيها مثل الخدمات المتعلقة بالصحة والنقل والسكن وغيرها.

إن الشباب، باعتبارهم رصيد المستقبل، يحتاجون، حتى يكونوا بحق طاقة منتجة ومساهمين فاعلين في صناعة المعرفة وتحقيق التنمية، إلى إحاطة جيّدة توفّر لهم ما يلزمهم من الخدمات والمساعدات النفسية والاجتماعية والأكاديمية التي تمكّنهم من تجاوز الصعاب وتنمية إمكانات تحقيق التوافق بشتى صوره.

لذلك نرى الجامعات في شتى أنحاء العالم

تحرص على إنشاء مراكز للتوجيه والإرشاد بهدف توفير الرعاية بصورة منظمة وفق أسس ومبادئ مدروسة ومقننة. ولا بدّ أن تعزّز هذه المساعي في اتجاه توسيع دائرة اهتمام هذه المؤسسات والمنظمات لتشمل الخدمات المتعلقة بالكشف عن الطاقات الإبداعية وتقديم الدعم اللازم للمشاريع البحثية الرائدة وتمكين الطلاب المتفوقين من أسباب التميّز وتقوية قدراتهم التنافسية.

تصورات الطلبة حول فاعلية البيئة الجامعية من حيث مساهمتها في تأهيل الطلبة لنقل وتوطين المعرفة

تصورات الطلبة حول منظومة التعليم العالي السائدة حاليا

الجدول 25.5 أ

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	4.9	25.5	53.1	16.5
الإمارات	2.6	5.8	43.3	48.3
تونس	15.9	50.6	31.5	2
المغرب	19.9	41.7	29.2	9.2
العينة الكلية	11.5	33.4	40	15.1

لا يمكن تغيير النظرة القاصرة للبحث إلا بتحسين منظومة البحث الأكاديمي وتمتين علاقتها بواقع كل بلد وحاجاته التنموية

تبيّن نتائج الجدول 25.5أ تفاوتا في درجة الرضا عن منظومة التعليم العالي في مجملها من بلد إلى آخر، فقد مالت الأغلبية في تونس والمغرب إلى التصريح بضعف فعالية المنظومة السائدة بينما اعتبرها الطلبة الأردنيون، مقبولة وتوزعت لدى الطلبة الإماراتيين بين عالية بالدرجة الأولى ثم مقبولة ثانيا. وكانت أعلى نسب عدم الرضا (المصرحون بضعف الفعالية أو عدمها) في تونس (60.5%)، ثم في المغرب (61.6%)، ثم الأردن (30.4%).

ولئن تعلّق السؤال بمنظومة التعليم العالي ككل، فإنّ العديد من التقارير والدراسات السابقة تؤكّد أن الضعف عام يكاد لا يستثني مكونا من مكوناتها. فقد أشار "التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية" الذي أعدته مؤسسة الفكر العربي في أواخر العام 2008 إلى ضعف نوعية التعليم العالي في المنطقة العربية من منظار دولي، وإلى مجموعة التحديات التي تواجه قضايا نوعية التعليم في العالم العربي (انظر الفصل الرابع). كما جاء في مقال لأحد المختصين المكلف بتنسيق التدخلات المتعلقة بالتعليم العالي في مجموعة البنك الدولي[32] في محاضرة بعنوان "التعليم العالي عند مفترق طرق"، أن التعليم العالي في كل أنحاء العالم يواجه جملة من التحديات العديدة منها: الصلة بين التعليم العالي وصلاحية التوظيف، ضمان الجودة، والتمويل، وتكافؤ فرص الحصول على التعليم العالي واستكماله، وإدارة المؤسسات، والتدويل، والتنويع المؤسسي، والشد والجذب بين البحث والتعليم، داعيا إلى "أن يكون التعليم العالي قادرا على التكيف أسرع وبمزيد من الكفاءة مع خدمة الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية بشكل أفضل".[33]

تصورات الطلبة حول منظومة البحث الأكاديمي

الجدول 25.5 ب

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	5.4	29.1	48.2	17.3
الإمارات	2.6	9.9	46.8	40.7
تونس	16.5	36.2	36.4	10.9
المغرب	21.0	42.9	26.6	9.5
العينة الكلية	12.1	32.2	39	16.7

وفي ما يتعلق بدرجة رضا الطلاب عن فعالية منظومة البحث الأكاديمي، جاءت الإجابات متوزّعة في أغلبها بين "فعالية ضعيفة" و"فعالية مقبولة"، باستثناء الإمارات حيث مالت الإجابات إلى "فعالية مقبولة" و"فعالية كبيرة". وهذا يشير إلى درجة من عدم الرضا في صفوف الطلبة على منظومة البحث الأكاديمي. إذ لا يزال الكثير من الطلبة ينظرون إلى البحث كمجرّد إجراء لاستكمال مرحلة تعليمية أو الحصول على شهادة عليا، ولا تزال تسود حالة من سوء الفهم بين الباحثين والممارسين الميدانيين يعيب بمقتضاه

الفريق الأول على الثاني عدم تقديرهم للبحث والباحثين، ويعيب فيه الفريق الثاني على الأول "جلوسهم في أبراج عاجية" وسعيهم إلى إرضاء فضولهم العلمي بغض النظر عن فائدة أبحاثهم ومدى استفادة المجتمع منها. ولا يمكن تغيير هذه النظرة القاصرة للبحث إلا بتحسين منظومة البحث الأكاديمي وتمتين علاقتها بواقع كل بلد وحاجاته التنموية.

تصورات الطلبة حول طرق التدريس المتبعة في الجامعات

الجدول 25.5 ج

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	7.0	36.0	45.6	11.4
الإمارات	1.3	9.2	48.3	41.2
تونس	17.5	48	32.7	1.8
المغرب	47.6	19.5	16.9	16.0
العينة الكلية	20.4	30.5	34.7	14.4

نلاحظ أن الأغلبية تأرجحت بين الإقرار بفعالية طرق التدريس بشكل مقبول أو كبير كما هو في حالة الإمارات، على نقيض أغلبية الطلبة في المغرب التي تراوحت بين فعالية منعدمة وضعيفة. بينما ظلّت هذه الأغلبية في حالتي الأردن وتونس موزعة بين فعالية ضعيفة ومقبولة. وإجمالا، وباستثناء الطلبة الإماراتيين، تبدو نسبة الرضا عن الطرق التدريسية المتبعة بالجامعات محدودة، وهذا أمر لا يمكن أن يفاجئ أي متابع لواقع التعليم العالي أو التقارير الصادرة في شأنه. إذ لا تزال أساليب التدريس في أغلب الجامعات العربية مشدودة إلى الفلسفة التعليمية القديمة، المبنية على اعتبار أن عقل الطالب وعاء لحفظ المعلومات واسترجاعها، ولا تزال طرق التدريس لدى غالبية الأساتذة تقليدية ذات طابع عمودي تقوم على الدروس والمحاضرات التي تلقى وفق نمط "من واحد إلى مجموعة" يكاد يخلو من كل أشكال التفاعل البيداغوجي الحقيقي. وقد تعزز تلك المحاضرات سلسلة من المطبوعات أو الكتب التي تعدّ المصدر الأساسي للطالب ليشحن دماغها بمعلومات يتمّ تفريغها يوم الامتحان في ورقة الاختبار لتنتهي بذلك علاقته بالمعرفة المضمنة فيها. وكثيرا ما تكون المعلومات التي تقدم في تلك المحاضرات أو المذكرات أو الكتب ثابتة تتكرر دون تطوير أو تحديث.

لكن هذا لا ينفي وجود بعض المبادرات الفردية من قبل بعض الأساتذة الجامعيين الذين يمارسون طريقة الحوار والمناقشة وتنويع أساليب مشاركة الطلبة في بناء الدروس، مما يساهم في تطوير القدرات الذهنية والمهارات البحثية وترسيخ ثقافة الحوار والمناقشة التي من شأنها تنمية شخصية الطالب الجامعي، وتفجير طاقاته الإبداعية، لكن هؤلاء لا يشكلون سوى النسبة الأقل وبالتالي تبقى قدرتهم على إحداث نقلة نوعية حقيقية في أساليب التدريس الجامعي محدودة. وفي غياب تطوّر نوعي في الممارسات التعليمية بالجامعات العربية من المتوقّع أن تتفاقم ظواهر كسل الطلبة الجامعيين ونفورهم من القراءة والاطلاع وعدم إقبالهم على البحث العلمي والاستكشاف، وعزوفه عن المكتبات الجامعية، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى انتشار الاتجاهات والسلوكات المعرفية السلبية مثل الاتكالية والغش في الاختبار والتعامل النفعي مع المحتويات المعرفية، وعدم تقدير قيمة العلم والمعرفة.

باستثناء الطلبة الإماراتيين، تبدو نسبة الرضا عن الطرق التدريسية المتبعة بالجامعات محدودة

تصورات الطلبة حول أساليب التقويم المعمول بها في الجامعات

الجدول 25.5 د

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	10.7	35.6	42.5	11.2
الإمارات	4.5	14.8	46.4	34.3
تونس	19.9	49.8	27.5	2.8
المغرب	24.4	32.2	25.1	18.3
العينة الكلية	15.9	35.1	34.6	14.4

إن مسألة تقويم مكتسبات طلبة الجامعات من معارف ومهارات وغيرها هي مسألة هامة، ذلك إنها تمس قضية نظم التقويم المعتمدة

في الجامعات. إجمالا، تأرجحت الأغلبية بين الإقرار بأن أساليب التقويم المعمول بها إما ضعيفة أو مقبولة. مثلما هو الحال في الفقرة السابقة (المتعلقة بطرق التدريس المتبعة في الجامعات)، فصلت النتائج بين الأردن والإمارات من جهة (أسبقية في مستوى "فعالية مقبولة") وتونس والمغرب من جهة أخرى (أسبقية في مستوى "فعالية ضعيفة"). وهذا يعني في كل الحالات أن هناك نسبة من الطلبة تتراوح بين 19.3% و69.7% غير راضية عن التقويم الجامعي.

وفي الواقع، تعدّ مسالة تقويم التعلمات الجامعية من أهم المعضلات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي، نظرا لارتباطها المباشر بمسألة نوعية المخرجات التي يفرزها التعليم العالي إلى سوق العمل وإلى المجتمع ككلّ. ذلك أنه إذا كانت منظومة الفرز أو الانتقاء التي يفترض أن تمنح جواز العبور للحياة النشيطة وأهلية المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مختلّة أو أن مصداقيتها (بمعنى قدرتها على قياس ما ينبغي قياسه) غير مؤكّدة فإنّ فعاليتها تظل محلّ شكّ. وهذا ربّما من الأسباب التي تكمن وراء انتشار اتجاهات عدم الرضا لدى أصحاب المؤسسات وأرباب العمل على إعداد الخرجّين وضعف استجابات مؤهلاتهم لمتطلبات الإنتاجية العالية والتنافسية العالمية.

تعدّ مسالة تقويم التعلمات الجامعية من أهم المعضلات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي، نظرا لارتباطها المباشر بمسألة نوعية المخرجات التي يفرزها التعليم العالي إلى سوق العمل وإلى المجتمع ككل

إنّ المشكل في مسالة التقويم ليس منفصلا عن الصعوبات الأخرى التي تشكو منها منظومة التعليم العالي عموما، وعلى رأسها قضية الممارسات التعليمية الجامعية. فطالما أن أهداف التعليم العالي وممارسات المدرسين التعليمية لا تزال خاضعة لمقاربة المحتويات، وتركّز بالخصوص على تلقين المعارف واسترجاعها أو التدريب على بعض المهارات الأولية وغير القابلة للنقل والتطوير، ولا تولي اهتماما حقيقيا بالأبعاد الشخصية والسلوكية، ولا تتنزّل ضمن رؤية متكاملة حول الملامح المستوجبة لخرّيجي التعليم العالي، فإنّ أساليب التقويم ستظل بدورها حبيسة الاجتهادات الفردية للمدرسين ورؤاهم الخاصة حول ما يعتقدون أنه الأهمّ تعليما وتقويما.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ المعلومات المتوفرة حول التقويم الجامعي ناقصة، ومشتتة، وبالتالي لا تمكّن من تشخيص مواطن الضعف، وذلك بسبب قلة الدراسات المهتمة بالموضوع (وطنيا ودوليا) خاصّة وأنّ الممارسات التقييمية الجامعية الفعلية ليست صريحة بالقدر الكافي. وهذا ما أشارت إليه وثيقة صادرة عن المجلس الأعلى للتقويم بفرنسا حول وضع تقويم الطلبة الجامعيين،[34] حيث أثيرت جملة من الإشكاليات التي تعاني منها منظومة التقييم الجامعي، والتي تنطبق تماما على ما يجري في الجامعات العربية؛ مثل: غياب رؤية موحدة حول انسجام التقويم ووسائله ومعاييره وأشكال توظيف نتائجه حتى في صلب الاختصاص الواحد، تداخل الوظائف المنوطة بعهدة التقويم، غياب معرفة دقيقة حول تصوّرات الطلبة للتقويم وتأثيرها في علاقتهم بالمعرفة، تتالي عمليات التقويم وما تتطلبه من إعداد مسبق يستهلك من الوقت والطاقة ما ينعكس سلبيا على عملية التعلم وجودة التقويم. وقد خلص التقرير إلى أنّ هذه العوامل من شأنها أن تضع موضع شكّ مفهوم "الشهادة الوطنية" في العديد من بلدان العالم. وفي هذا الإطار، تطرح بجدية فكرة وضع نظام جدارة قادر على تحديد مستويات، الكفاءة في جميع التخصصات، كفيل بضمان معادلات صادقة للشهادات تفسح المجال للتنقل والتبادل المثمر للكفاءات على المستويين الداخلي والخارجي.

تصورات الطلبة حول الكتب والمراجع المتوفرة للطلبة

كما هو معلوم، تشكّل المراجع المختلفة مكونا أساسيا من مكونات إعداد الطالب، سواء كانت هذه المراجع كتبا تؤسّس المعرفة النظرية أو مذكرات وكراسات تستكمل الجوانب التطبيقية وتدعم التكوين النظري. ولأنّه غالبا ما تكون هذه المراجع باهظة الثمن تتجاوز قدرات الطلبة أو مستوردة من الخارج فإن مسؤولية توفيرها تقع على عاتق الجامعات من خلال المكتبات

الجدول 25.5 هـ

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	5.2	20.5	44.6	29.7
الإمارات	1.9	9.3	40	48.8
تونس	15.4	37.1	37.6	9.9
المغرب	24.8	25.9	24.5	24.8
العينة الكلية	12.7	24.5	36.6	26.2

الجدول 25.5 و

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	8.5	37.5	40.8	13.2
الإمارات	1.4	3.6	28.5	66.5
تونس	23.3	48.2	25.2	3.3
المغرب	23.9	32.5	25.6	18.0
العينة الكلية	15.4	33.9	31.2	19.5

الجامعية. غير أنّ الطلبة كثيرا ما يشكون من افتقار هذه المكتبات للمراجع الضرورية، أو عدم توفرها بالقدر الكافي الذي يسمح للجميع للاستفادة منها في الوقت المناسب. وربما هذا ما يفسّر تفاوت درجات الرضا التي عبّر عنها الطلبة المستجيبون تجاه هذه الكتب والمراجع. ففي ما يتعلق بدرجة الرضا عن الكتب والمراجع المتوفرة للطلبة في الجامعات، جاءت أعلى نسبة رضا (فعالية مقبولة وكبيرة) لدى الطلبة الإماراتيين، ثمّ الطلبة الأردنيين، يليهم زملاؤهم في المغرب وأخيرا في تونس.

وأيا كانت العوامل الكامنة وراء عدم رضا نسبة معتبرة من الطلبة على ما توفره لهم الجامعات من كتب ومراجع، فإن الأمر يتطلّب مزيدا من العناية بالمكتبات الجامعية والحاجة إلى تحديث المقتنيات وإغنائها بما يستجدّ من مؤلفات جيّدة وملائمة لاحتياجات مختلف التخصصات. كما يتعيّن الاستفادة مما توفّره التقانات الحديثة من برمجيات توثيقية تساعد الطلبة على البحث وتتيح لهم الاطلاع عن بعد عبر الاشتراكات في مكتبات افتراضية. هذا دون إغفال الحاجة إلى تشجيع حركة التأليف والإنتاج وتنشيط عملية النشر للمؤلفات التي تتوفر فيها مواصفات الجودة، إذ يظل نصيب المنطقة العربية الأضعف على مستوى المنشورات العالمية.[35]

تصورات الطلبة حول التجهيزات والوسائل التعليمية

في خصوص التجهيزات والوسائل التعليمية المتوفرة بالجامعات، تأتي الإمارات على رأس الدول المشاركة في البحث الميداني من حيث أعلى نسب الرضا لدى الطلبة (95% بين فعالية مقبولة وفعالية كبيرة)، على عكس الطلبة التونسيين الذين صرحوا بنسبة 71.6% بأن فعالية التجهيزات والوسائل التعليمية بجامعاتهم إما ضعيفة أو منعدمة تماما. وبين الاثنين تأتي الأردن والمغرب بنسب رضا تساوي على التوالي 54% و43.6%.

لا شكّ أن مسالة توفير التجهيزات والوسائل التعليمية في المؤسسات الجامعية ترتبط بالإمكانيات المادية المحلية لكل بلد وقدرته على إبرام اتفاقيات مع المانحين والجهات المعنية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ التوسّع المتزايد في أعداد الطلاب والطالبات في الجامعات وضع العديد من الجامعات أمام الحاجة الملحّة والمستعجلة إلى توفير الفضاءات التعليمية الضرورية لتأمين عملية التعليم والتعلّم، ولمواجهة هذه الضغوط تمّ تحويل أو إنشاء قاعات يفتقد كثير منها إلى أبسط مقومات البيئة التعليمية الأكاديمية مما يؤثر سلبا في جودة التعليم ونوعية المهارات المكتسبة.

ويتفاوت تأثير نقص أو غياب التجهيزات والوسائل تتفاوت خطورته من تخصّص إلى آخر. ذلك أن هذه الأدوات وإن كانت مطلوبة لكل المجالات لمزيد التوضيح ولتحسين الموقف التعليمي التعلمي، فإن عدم توفرها بالقدر الكافي والنوعية الجيدة يمكن أن يشكّل إعاقة حقيقية أمام التعلمات ذات الطابع التطبيقي والتقني والتي تستوجب المعالجة اليدوية والتجريب والتفكيك والتركيب، إلخ، مثل المجالات العلمية والتقنية. وتزداد اليوم أهمية هذه المسألة في ضوء الدور الأساسي الذي باتت تلعبه الوسائل والوسائط التكنولوجية في تجويد الفعل التعليمي وإكسابه مزيدا من المرونة والفعالية.

في خصوص التجهيزات والوسائل التعليمية المتوفرة بالجامعات، تأتي الإمارات على رأس الدول المشاركة في البحث الميداني من حيث أعلى نسب الرضا لدى الطلبة (95% بين فعالية مقبولة وفعالية كبيرة)، على عكس الطلبة التونسيين الذين صرحوا بنسبة 71.6% بأن فعالية التجهيزات والوسائل التعليمية بجامعاتهم إما ضعيفة أو منعدمة تماما. وبين الاثنين تأتي الأردن والمغرب بنسب رضا تساوي على التوالي 54% و43.6%

تصورات الطلبة حول المستوى العلمي والبيداغوجي (التربوي) للأساتذة الجامعيين

الجدول 25.5 ز

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	5.0	19.7	50.9	24.4
الإمارات	1.8	6.4	41.6	50.2
تونس	9	22.6	53.8	14.6
المغرب	25.0	25.5	26.0	23.5
العينة الكلية	11.3	20.3	43.1	25.3

ونلاحظ من خلال توزيع النسب في الجدول 25.5 ز أنه باستثناء طلبة المغرب يوجد اتجاه لدى نحو نصف الطلبة المستجيبين للإقرار بأن المستوى العلمي والبيداغوجي للأساتذة مقبول الفعالية (الأردن وتونس) أو كبير الفعالية (الإمارات). ولكن هذا الاتجاه على أهميته لا ينبغي أن يغفل وجود نسبة أخرى من الطلبة تراوحت بين 7.1% (طلبة الإمارات) و 50.4% (طلبة المغرب) مالت إلى التشكيك في هذه الفعالية من خلال التصريح بضعفها أو انعدامها تماما.

يشكو التعليم العالي من عدد من المعوقات بما فيها: ارتفاع مؤشر عدد الطلبة لكل مدرّس، والقصور في التجهيزات والمعدات والمخابر، وغياب رقابة الجودة على عمل المدرسين في الجامعات

يتعلق الأمر هنا بمسألة حيوية في منظومة التعليم العالي تتمثل في الكفاءة العلمية والبيداغوجية لهيئة التدريس الجامعي، نظرا لما لها من تأثير كبير في نوعية النواتج المفرزة. وقد تضاعف الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع تأهيل الأساتذة الجامعيين لا سيما في ما يتعلق بالممارسات التعليمية في إطار ما يُعرف بالبيداغوجيا الجامعية. ذلك أن انتقاء هذا الصنف من المدرسين في أغلب البلدان العربية يخضع لمعيار أساسي وهو الحصول على شهادة الدراسات العليا، الماجستير والدكتوراه، وهي شهادات تشهد على قدرة الشخص على إنجاز بحث أكاديمي أكثر مما تشهد على قدرته على التدريس، وبالتالي تبقى المسائل المتعلقة باختيار طرق التدريس المناسبة وأساليب الإدارة التعليمية وكيفية تنظيم المعارف ونقلها رهينة الاجتهادات الفردية. أضف إلى ذلك الكثافة الطلابية وما ينجم عنها من اختلال في نسب التأطير الذي يظهر من خلال ارتفاع مؤشر عدد الطلبة لكل مدرّس، والقصور في التجهيزات والمعدات والمخابر، وغياب رقابة الجودة على عمل المدرسين في الجامعات... كلّ هذه العوامل وغيرها لا يمكن أن تمرّ دون أن تلقي بظلالها على عمل المدرس وتؤثر في قدرته على القيام بمهمته التدريسية على أكمل الوجوه.

تصورات الطلبة حول منظومة الحوافز المادية والمعنوية الممنوحة للطلبة

الجدول 25.5 ح

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	35.2	36.9	20.9	7.0
الإمارات	9.7	19	36.4	34.9
تونس	47	39.5	11.2	2.3
المغرب	26.5	25.4	24.6	23.5
العينة الكلية	32.1	31.8	21.7	14.4

باستثناء الطلبة الإماراتيين، مالت الأغلبية في كل من الأردن وتونس والمغرب للتعبير عن عدم رضاها على منظومة الحوافز الممنوحة للطلبة

وباستثناء الطلبة الإماراتيين، مالت الأغلبية في كل من الأردن وتونس والمغرب للتعبير عن عدم رضاها على منظومة الحوافز الممنوحة للطلبة. وإذا كان لغياب أو ضعف الحوافز المادية ما يبرّره باعتبار ارتباط المسالة بمشكلة التمويل في التعليم العالي ومحدودية الميزانية المخصصة له، وبخاصة في الدول "الفقيرة"، فإن غياب أو نقص الحوافز المعنوية إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على نقص في الوعي أو الاهتمام بموضوع التحفيز ودوره في استنهاض دافعية الطلبة وتحسين علاقتهم بالمعرفة، هذا مع التركيز على الأهمية المتزايدة لهذا العامل في ظلّ تراجع قيمة العلم والمعرفة في تصورات الشباب بسبب انتشار البطالة في صفوف الخريجين أو عدم حصولهم على الوظيفة التي تتوافق مع شهادتهم العلمية.

وفي هذا الإطار تفيد الدراسات أنّ هناك تراجعاً في دافعية الإنجاز لدى الطلبة، فكثير منهم يجدون أنفسهم بسبب نظام التوجيه

والقبول في الجامعات في تخصصات لا يميلون إليها أو لا تتوافق مع قدراتهم، وكثير منهم يدخلون الجامعة دون أن يكون لهم مشروع "حياة" محدّد فيقضون فيها سنوات الدراسة وهم لا يدركون قيمة المعرفة التي يتلقوّنها ولا فائدتها بعد تخرّجهم. بل هناك من الباحثين من يرى أن كثير من الطلبة يفقدون دافعيتهم شيئا فشيئا.[36]

وللحفاظ على درجة مرتفعة من دافعية الطلبة لا بدّ أن تكون الأنشطة البيداغوجية المقترحة عليهم قابلة للتأثير في إدراكهم لفائدة المعارف التي تقدّم إليهم، وفي إدراكهم لمهاراتهم وإدراكهم قدرتهم على التحكّم في مجرياتها.[37] لذلك من الضروري إيلاء نظم الحوافز لفائدة الطلبة الأهمية التي تستحقّ من خلال تنظيم حملات توعية ونشاطات متنوعة داخل الكليات والجامعات وفي محيطها لجعل الطلبة ينخرطون بوعي أكثر في المشروع التربوي ويواجهونه برغبة قوية في الإنجاز والتميّز. وتتضاعف أهمية التحفيز في مواجهة مشكلة عزوف الطلبة عن بعض التخصصات ذات الأهمية التنموية، مثل التخصصات التقنية.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة تحفيز الطلبة، ماديا ومعنويا، لا تتحمل مسؤوليتها الجامعة وحدها، بل كل المؤسسات المعنية بمخرجات الجامعة وكل منظمات المجتمع المدني لأنها مسألة متعدّدة الأبعاد وتحتاج إلى تنسيق وتكامل بين البيئة الأسرية والبيئة التعليمية والبيئة المجتمعية.

تصورات الطلبة حول نظم التدريبات العملية أثناء الدراسة

من خلال الاتجاهات التي اتخذتها إجابات الطلبة، حول التدريبات العملية أثناء الدراسة تبدو هذه التدريبات من نقاط ضعف منظومة التعليم العالي، فهي تفتقد في نظرهم إلى الفعالية أو هي ضعيفة الفعالية بنسب تراوحت بين 56% في المغرب

الجدول 25.5 ط

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	20.2	37.6	29.8	12.4
الإمارات	5	17.9	42.2	34.9
تونس	32.7	42.6	20.6	4.1
المغرب	25.1	30.9	25.5	18.5
العينة الكلية	22.5	34.3	28.1	15.1

و57.8% في الأردن لتصل إلى 75.3% في تونس، على خلاف الإمارات حيث لم تتجاوز النسبة 22.9%. ويمكن تفسير هذه النزعة من عدم الرضا لدى الأغلبية بنقص فرص التدريب التي تتيحها الجامعات لطلابها بسبب غياب اتفاقيات التعاون والشراكات الرسمية بين أقسام الكليات والمؤسسات (الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص...) ذات العلاقة بالتخصصات التي تغطيها. وبالتالي يجد الطالب نفسه مجبرا على مواجهة هذه الحاجة بمفرده فينخرط في مسيرة بحث عن المؤسسة التي تقبل استقباله؛ وتبقى مسألة الاستفادة من هذه التدريبات رهينة مدى جدية المؤسسات الحاضنة ورغبتها في تحقيق إضافة حقيقية للطالب.

ففي الجامعات العريقة، كما بين التقرير في الفصل الرابع، تعدّ هذه التدريبات العملية جزءا لا يتجزّأ من إعداد الطالب، وهي تتم بشكل منظّم ووفق اتفاقيات واضحة مع المؤسسات المعنية، وتخضع لإجراءات صارمة انطلاقا من اختيار المؤسسة، وتحديد المشروع الذي يشتغل عليه الطالب، وتحديد دور كل طرف، ونوعية المخرج المنتظر إلى غير ذلك من التفاصيل التي يمكن أن تصل إلى حدّ تحديد ملكية المنتج وقيمة المكافأة.

لكن لا بدّ من التنويه هنا إلى أنّ هذه الشراكة والتعاون بين الجامعات والمؤسسات الخارجية ذات العلاقة تتوقف على مدى استجابة المناهج والمقررات الجامعية للاحتياجات الملحة لهذه المؤسسات أو

أن مسألة تحفيز الطلبة، ماديا ومعنويا، لا تتحمل مسؤوليتها الجامعة وحدها، بل كل المؤسسات المعنية بمخرجات الجامعة وكل منظمات المجتمع المدني لأنها مسألة متعدّدة الأبعاد وتحتاج إلى تنسيق وتكامل بين البيئة الأسرية والبيئة التعليمية والبيئة المجتمعية

الشركات (من القطاعين العام والخاص) والثقة في إمكانية تحقيق الاستفادة المتبادلة وضمان حقوق كل الأطراف. ففي فرنسا على سبيل المثال توجد نصوص قانونية واضحة البنود في ميثاق العمل تحدّد شروط التدريبات العملية التي ينتفع بها الطلبة، كما يوجد في كل جامعة "مكتب مساعدة على الاندماج المهني"، مهمته حصر المؤسسات التي توفر تدريبات للطلبة، وربط الصلة بين الطرفين في إطار اتفاقيات معترف بها. ولا بدّ أن تتوّج هذه التدريبات بتقرير يعده الطالب يحدّد في مكتسباته ويبدي رأيه في نوعية الرعاية التي قدّمت له خلال فترة تدريبه من قبل المؤسسة الحاضنة. وتعتبر هذه التدريبات جزءا أساسيا في مسيرة الطالب التعليمية.[38]

آراء الطلبة حول ارتباط المعارف التي تقدمها الجامعة بمتطلبات سوق العمل

جاءت إجابات الطلبة مؤكدة ضعف الارتباط بين المعارف التي تقدمها الجامعات ومتطلبات سوق العمل

الجدول 25.5 ي

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	16.5	40.7	34.0	8.8
الإمارات	4.5	14.3	46.4	34.8
تونس	30.5	43.4	22.4	3.7
المغرب	27.4	25.2	25.2	22.2
العينة الكلية	21.3	33.4	30.4	14.9

هناك اليوم ما يشبه الإجماع على وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية. وتتخذ هذه الفجوة شكلين: من ناحية، إغراق سوق العمل بتخصصات لا علاقة لها باحتياجات المجتمع إلى كفاءات عالية، ومن ناحية أخرى تخريج إطارات في الميادين المطلوبة لكنها لا تملك أدنى المهارات اللازمة للتخصّص المدروس.[39] في هذا الإطار جاءت إجابات الطلبة مؤكّدة ما أشار إليه الفصل الثالث من وجود خلل في نسب توزيع الطلبة بين التخصصات التطبيقية والتخصصات الأدبية، وضعف الارتباط بين المعارف التي تقدمها الجامعات ومتطلبات سوق العمل. فقد كانت نسب المستجيبين الذين أقروا بضعف أو انعدام فعالية هذا الارتباط في كل من الأردن وتونس والمغرب على التوالي 57.2% و74% و52.6%. أما إجابات الطلبة الإماراتيين فقد كانت أكثر إيجابية إذ لم تتجاوز نسبة غير الراضين عن هذا الارتباط 18.8%.

آراء الطلبة حول النظام الحالي للدخول إلى الجامعة

الجدول 25.5 ك

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	15.5	35.8	38.6	10.1
الإمارات	3.8	10.7	48.5	37
تونس	19.6	38.3	37.7	4.4
المغرب	27.6	25.9	24.9	21.6
العينة الكلية	18.4	30.3	35.7	15.6

باستثناء الطلبة الإماراتيين الذين أجمعوا تقريبا على فعالية النظام المعتمد للدخول إلى الجامعات، انقسم باقي الطلبة إلى فئتين: واحدة تتجه إلى نفي هذه الفعالية وأخرى تتّجه إلى تأييدها، مع أسبقية طفيفة للفئة الأولى. وهذا في حدّ ذاته انعكاس طبيعي للواقع الذي يفرزه هذا النظام (رضا لدى من ساعده نظام القبول على التوجه نحو التخصص الذي يتوافق مع رغبته وقدراته مقابل سخط لدى من حال هذا النظام دون الحصول على مبتغاهم).

فلا شكّ أن التوجيه الجامعي من القضايا الشائكة التي يشتكي منها خريجو المرحلة الثانوية. فوفقا لتقرير المرصد العربي للتربية (الألكسو 2012) فإن جلّ البلدان العربية (مصر والسودان وسوريا والأردن والعراق وسلطنة عمان وتونس والجزائر) يتمّ توجيه الطلاب وقبولهم في مختلف الجامعات والاختصاصات بطريقة مركزية، عن طريق الحاسب الآلي. بينما يكون القبول بطريقة لامركزية من قبل مؤسسات التعليم العالي في قطر والبحرين ولبنان.

كما تضع دول أخرى شروطا إضافية لدخول الجامعات. من ذلك أن السعودية تجري اختبارات أخرى للمتقدمين للدراسة الجامعية على مستوى البلد، عن طريق المركز الوطني للقياس والتقويم، كما تطلب بعض الكليات الحكومية في لبنان شروطا أخرى مثل مباراة الدخول والتمكّن من اللغة الأجنبية. هذا في الجامعات الحكومية، أما الجامعات الخاصة فهي ملزمة أساسا بعدم قبول من لم يحصلوا على شهادة نهاية المرحلة الثانوية، وفي ما عدا ذلك تتمتع بأكثر حرية ومرونة في تحديد شروط قبولٍ خاصة بها. وبما أن القبول يستند في الغالب أساسا إلى نتيجة الطالب في امتحان ختم المرحلة الثانوية ورغبته إذا كانت تتوافق مع درجاته، مع الأخذ بالاعتبار طاقة استيعاب الكليات والمعاهد، فإن هذا النظام يمكن أن يؤدّي، رغم ما فيه من إيجابيات، إلى أشكال مختلفة من الهدر والإقصاء.[40]

آراء الطلبة حول النشاطات التي تنظمها الكلية أو الجامعة

الجدول 25.5 ل

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	14.7	33.0	39.6	12.7
الإمارات	2.8	14.1	40.6	42.5
تونس	41.1	33.9	20.3	4.7
المغرب	27.0	25.0	25.0	23.0
العينة الكلية	22.9	28.4	31	17.7

قد بات معلوما اليوم أن إعداد الطالب لا يتمّ حصريا داخل قاعات المدارج، ولا يمكن أن يكتفي بالدروس والمحاضرات والأنشطة الصفية فحسب، وإنّما يحتاج التمكين الحقيقي إلى مضامين ونشاطات تتجاوز مجرّد الإعداد للمهنة ليكون إعدادا للحياة. لذلك فضلا عن الأنشطة التعليمية والأنشطة الأكاديمية، نجد في الأنظمة المتقدّمة اهتماما كبيرا بالأنشطة والفعاليات غير المنهجية، اللاصفية، على خلاف الوضع في كثير من الجامعات العربية التي تبدو أقرب إلى مؤسسة تقدم الدروس النظرية وينتهي دورها بنهاية المحاضرات، وحيث تشكو الأحرمة الجامعية من نقص في الفضاءات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية، وغياب لبرمجة مدروسة تحقق التكامل بين الأنشطة الأكاديمية ومختلف الأنشطة الموازية. وهذا ربّما ما يفسّر مسحة عدم الرضا الغالبة على إجابات الطلبة وبخاصة لدى الطلبة التونسيين، وبدرجة أقل في المغرب والأردن. وعلى العكس من ذلك، مالت إجابات الطلبة الإماراتيين إلى التسليم بفعالية الأنشطة التي تنظمها الجامعات بالتوازي مع الأنشطة التدريسية (83.1% بين فعالية مقبولة وفعالية كبيرة).

آراء الطلبة حول إتاحة استخدام الانترنت

الجدول 25.5 م

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	6.9	15.6	40.2	37.3
الإمارات	0.9	4.1	20.1	74.9
تونس	42	26.1	23.6	8.3
المغرب	29.7	27.8	20.2	22.3
العينة الكلية	20.9	20	28	31.1

تبين إجابات الطلبة وجود تفاوت ملحوظ بين الدول المعنية بالدراسة من حيث إتاحة فرص استخدام الإنترنت، فقد جاء الطلبة الإماراتيون في المرتبة الأولى بنسبة ناهزت 95%، يليهم الطلبة الأردنيون بنسبة 77.5%، ثمّ الطلبة المغاربة بنسبة 42.5% وأخيرا الطلبة التونسيون بنسبة 31.9%. وأيا كانت نسبة توفير خدمات الإنترنت للطلبة فإن السؤال الأهم يبقى: فيمَ يستخدمونها؟ وما نصيب الجوانب المعرفية في هذا الاستخدام؟

هنا تفيد النتائج التي كشف عنها البحث الميداني الذي أنجز في سياق الإعداد لهذا التقرير حول استخدام الإنترنت أن المواضيع ذات العلاقة بالمعرفة لا تتجاوز 19.4%، بينما تحتل المواضيع الاجتماعية المرتبة الأولى بنسبة 29.4% والعلاقات الشخصية المرتبة الثانية بنسبة 26.3%، وتأتي المواضيع

تفيد النتائج التي كشف عنها البحث الميداني حول استخدام الإنترنت، أن المواضيع ذات العلاقة بالمعرفة لا تتجاوز 19.4%، بينما تحتل المواضيع الاجتماعية المرتبة الأولى بنسبة 29.4% والعلاقات الشخصية المرتبة الثانية بنسبة 26.3%، وتأتي المواضيع السياسية في المرتبة الخامسة بنسبة 6.3%

السياسية في المرتبة الخامسة بنسبة 6.3%. وفي الإمارات، أظهرت دراسة قامت بها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع مع مركز دعم واتخاذ القرار بشرطة دبي 2012 حول واقع استخدام الإنترنت بين الشباب الإماراتي وأثره في التكوين المعرفي، أن 1% فقط من الوقت الذي يقضيه الشباب في استخدام الإنترنت بغرض البحث عن المعلومات والسعي لاكتشافها.

أما في تونس، فتشير التقارير إلى أن تزايد الاعتماد على الإنترنت قد ساهم في تحسين أساليب البحث في المراجع والمصادر الإلكترونية وخصوصا المحركات الأكثر استعمالا. على أن هذا الاعتماد لم يرتق إلى مستوى التمكن من المصادر الإلكترونية المتخصصة من قبيل قواعد البيانات والمكتبات الافتراضية، على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به بعضها في الأوساط الجامعية.

آراء الطلبة حول وسائل التفاعل الإلكترونية التي تتيح التواصل التعليمي عن بعد بين الطلبة والأساتذة

بإستثناء الطلبة في الجامعات الإماراتية أبدى المشاركون نسبة من عدم الرضى حول وسائل التفاعل الإلكتروني التي تتيح لهم التواصل مع اساتذتهم

الجدول 25.5 ن

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	22.9	34.9	28.1	14.1
الإمارات	2.6	6.4	32.2	58.8
تونس	42.3	31	20.3	6.4
المغرب	23.1	28.4	26.9	21.6
العينة الكلية	24.8	28.4	26.5	20.3

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لتقانات الإعلام والاتصال والتأكيد المتزايد على أهمية إدماجها في عملية التعليم والتعلّم، نلاحظ أن هذا التوجّه لا يزال يتحسّس طريقه في كثير من البلدان العربية. وهذا ما تكشف عنه إجابات الطلبة حول وسائل التفاعل الإلكترونية التي تتيح لهم التواصل عن بعد مع أساتذتهم. فإذا كانت نسبة الرضا عن هذه الوسائل تصل إلى 91% في الإمارات (بين "فعالية مقبولة" و"فعالية كبيرة")، فإنها لم تتجاوز 26.7% في تونس، وكانت على التوالي 42.3% و48.5% في الأردن والمغرب.

ويعتبر التعليم الإلكتروني من الاتجاهات التربوية والتقنية الواعدة، التي يتوقّع أن تحدث ثورة كبيرة في المفاهيم التربوية والوسائل التعليمية والعلاقة بين طلاب العلم ومسدي الخدمة التعليمية، مما جعل الدول الكبرى تتنافس في امتلاك هذه الوسائل والاستفادة منها، وتخصّص لها ميزانيات ضخمة. وتشير الإحصائيات إلى أن حجم سوق التعليم الإلكتروني في العالم يقدر بأكثر من 11 بليون دولار سنويا تتركز نسبة بين 60 إلى 70% منها في الولايات المتحدة الأميركية. وتشير الإحصائيات إلى أن 30% من التعليم والتدريب المهني في أوروبا بصفة عامة يتم إلكترونيا. وفي حين تصل هذه النسبة في بعض الدول الأوروبية إلى حدود 10 - 15% فإن هذه النسبة تصل إلى 50% في الدول الإسكندنافية. وتأتي دول فنلندا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي تحقق نسبة إيرادات مهمة من التعليم الإلكتروني. أما عربيا فتأتي دولة الإمارات العربية المتحدة على رأس الدول العربية الرائدة في هذا المجال من حيث الحجم والاستثمار حيث يتوقع أن يبلغ استثمارها في هذا المجال في السنوات القليلة المقبلة 24 مليون دولار.

وقد أولى المؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني الذي عقد في حزيران/ يونيو 2013 في القاهرة تحت عنوان "التعلم الإلكتروني في الوطن العربي: تحدياته وآفاق تطويره"، أهمية كبيرة إلى تدارس المشكلات التي يواجهها التعلم الإلكتروني في الوطن العربي، والتحديات التي يواجهها في مجتمع المعرفة ودوره في تحقيق مبدأ التعليم المستمر. وأفضت عملية التشخيص إلى ضرورة ربط واقع التعليم الإلكتروني في الوطن العربي بخدمات الاتصالات بالمنطقة وما يرتبط بها من بنية تحتية وشبكات وخدمات وأجهزة بحكم أن هذه العوامل

تلعب دورا مهما في مدى انتشار وإمكانية نمو التعليم الإلكتروني. كما بيّنت دراساته وضع قطاعات الاتصالات في الدول العربية عموما أن معظم هذه القطاعات عانت ولسنوات طويلة من سيطرة القطاع العام أو الحكومي مع ما نتج عن ذلك من احتكار قطاع الاتصالات من قبل جهة حكومية وبنية تحتية ضعيفة للاتصالات بسبب غياب المنافسة وانتشار البيروقراطية في القطاع العام العربي عموما. كما أن الاحتكار أدى إلى عدم وجود المنافسة في القطاع مما نتج عنه بنية تحتية وخدمات لا ترقى إلى المستويات المطلوبة.

آراء الطلبة حول الموارد المالية لدعم مشاريع البحوث الجامعية التي ينجزها الطلبة

الجدول 25.5 س

	فعالية منعدمة %	فعالية ضعيفة %	فعالية مقبولة %	فعالية كبيرة %
الأردن	29.2	41.6	20.7	8.5
الإمارات	7.2	17.1	37	38.7
تونس	59.2	28.2	6.5	6.1
المغرب	26.5	22.5	24.1	26.9
العينة الكلية	30.6	29.9	20.4	17.1

كشف البحث الميداني عن تفاوت كبير في آراء الطلبة حول فعالية الموارد المرصودة لدعم المشاريع البحثية الجامعية التي ينجزها الطلبة، حيث بلغت نسبة من رأوا أنها فعالة (فعالية مقبولة أو فعالية كبيرة) 75.7% في الإمارات مقابل 12.6% في تونس، وبين الاثنين نجد على التوالي الأردن والمغرب بـ 29.2% و51%. ولا شكّ أنّ مسالة توفير الموارد تظل من المشكلات الكبيرة التي تواجه منظومة التعليم العالي في البلدان منخفضة الدخل، وبخاصة بالنسبة للأنظمة المركزية التي تحدّد فيها سلطة الإشراف الميزانية الخاصة وبنود صرفها، ولا يكون للمؤسسة مصادر تمويل ثانوية في شكل هبات أو اتفاقيات تعاون وشراكات.

ومعلوم أن حجم الدعم المالي الذي يمكن أن يحتاجه الطالب لإنجاز أو استكمال بحثه يتفاوت من تخصص إلى آخر، وهو يتزايد بقدر ما ينحو التخصص نحو المجالات العلمية التطبيقية والتقانات. لذلك لا بدّ من إيجاد قنوات للحصول على موارد إضافية تسخّر لتعزيز الجهد البحثي والارتقاء بنوعيته.

فعلى سبيل المثال، بدأت جامعة أبو ظبي، كخطوة لتعزيز البحث العلمي للطلاب خلال السنة الجامعية 2009-2010، بإسناد منحة بحث لطلبة البكالوريوس، وتمويل عدد من المشروعات البحثية المختارة. كما انطلقت جامعة السلطان قابوس بعُمان منذ 2011 في تطبيق برنامج لدعم بحوث الطلاب يستهدف طلاب المرحلة الجامعية الأولى ممن يدرسون في مؤسسات التعليم العالي والكليات والجامعات داخل السلطنة، ولإتاحة الفرصة لهم لتنفيذ مشاريع بحثية ضمن مجالات اهتمامهم داخل مؤسساتهم التعليمية، أو بالتعاون مع مؤسسات تعليمية أخرى داخل السلطنة.

إن مسالة توفير الموارد تظل من المشكلات الكبيرة التي تواجه منظومة التعليم العالي في البلدان منخفضة الدخل، وبخاصة بالنسبة للأنظمة المركزية التي تحدّد فيها سلطة الإشراف الميزانية الخاصة وبنود صرفها

تصورات الطلاب حول فعالية بعض البيئات التمكينية في نقل وتوطين المعرفة

سيناقش هذا الجزء تصورات الطلاب لبعض جوانب البيئات التمكينية، أو بالأحرى تصورات الطلاب المتعلقة بقضايا إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة منها قدرة ومساهمة بعض الهيئات والمنظمات، ووضع الحريات والحقوق، بالإضافة إلى دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية، إلى جانب تصوراتهم فيما يخص قضايا متعلقة بموضوعات نقل وتوطين المعرفة، والعوامل المحفزة والمعيقة من وجهة نظرهم.

الشعور بالثقة في قدرة الهيئات والمنظمات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة

استنادا على ما ورد في الجداول الإحصائية الواردة في الملحق[41] حول ثقة الطلاب في قدرات الهيئات والمنظمات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة،

الشكل 6.5

مستوى ثقة الطلاب في قدرة بعض الهيئات على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%)

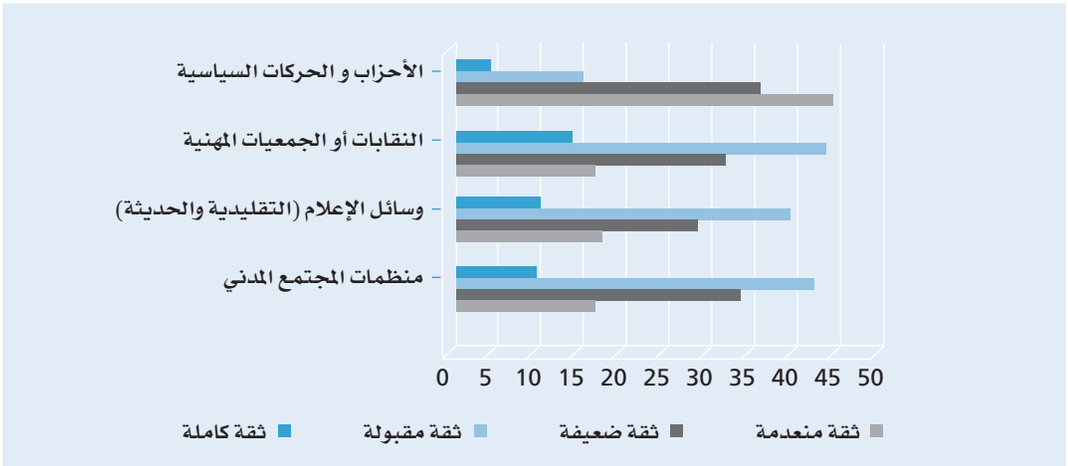

نجد أن طلاب العينة قد عبروا عن مستويات متفاوتة من الثقة، من دولة إلى أخرى ومن هيئة إلى أخرى؛[42] وعموما، ظهر نوع من التقارب بين حالتي الإمارات والأردن من جهة وبين تونس والمغرب من جهة أخرى. فالأغلبية من طلبة الأردن والإمارات يميلون إلى إبداء قدر من الثقة (بدرجة مقبولة أو كبيرة) في قدرة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنقابات أو الجمعيات المهنية على المساهمة في نقل المعرفة وتوطينها، على عكس الطلبة التونسيين والمغاربة الذين اتجهت النسبة الغالبة منهم إلى التشكيك في هذه الهيئات (ثقة ضعيفة أو منعدمة). أما فيما يتعلق بالأحزاب والحركات السياسية فقد أجمع الطلبة الأردنيون والتونسيون والمغاربة على التعبير عن ضعف أو انعدام ثقتهم فيها بنسب كانت على التوالي: 66.8% و87% و91.9%.

أبدى الشباب المستجيبون اتجاهات إيجابية تجاه وضع الحريات في دولهم، إذ انحصرت الأغلبية بين "وضع ممتاز" أو "وضع جيّد"، مع وجود تفاوت في النسب. وكان أعلاها لدى الطلبة الإماراتيين

آراء الطلبة حول وضع الحريات والحقوق

بصفة عامة، أبدى الشباب المستجيبون اتجاهات إيجابية تجاه وضع الحريات في دولهم، إذ انحصرت الأغلبية بين "وضع ممتاز" أو "وضع جيّد"، مع وجود تفاوت

الشكل 7.5

تصورات الطلبة حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية (%)

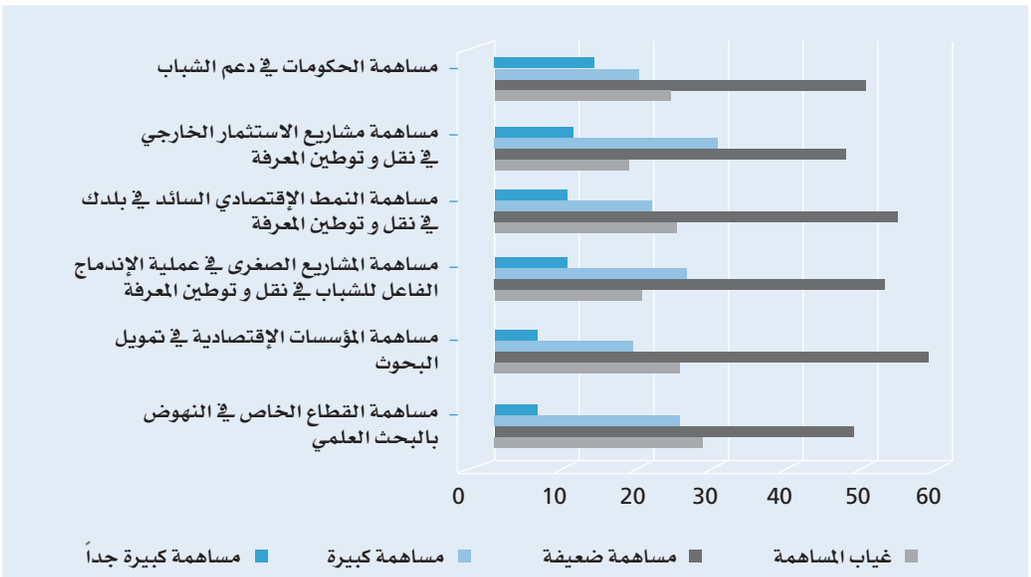

في النسب. فكان أعلاها لدى الطلبة الإماراتيين وأدناها لدى الطلبة التونسيين. وتبدو النسب الخاصة بحالة تونس مثيرة للانتباه، لأن المتتبع للشأن التونسي بعد ما يسمّى بثورة الربيع العربي، يلاحظ التوسّع الكبير الذي شهدته مساحة الحرية المتاحة في كل المستويات ولكل الشرائح. فأن يأتي الشباب التونسي في المرتبة الرابعة من حيث تقييمهم لوضع الحريات فهذا يدفع للتساؤل: فهل حقا وضع الحريات في تونس هو الأسوأ أم أن الوضع ما بعد "الثورة" قد جعل سقف مطالبهم أعلى مما هو لدى غيرهم؟

وقد حافظ الطلبة على اتجاهاتهم الإيجابية في ما يتعلّق ببعض الأوضاع الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. أما في ما يتعلق بالشأن العام وبالممارسة السياسية فقد سادت الاتجاهات السلبية في كل من الأردن والمغرب وتونس (الأغلبية تركزت في "وضع سيئ" أو "سيئ جدا")، لا سيما في موضوع إدماج الشباب في الحياة السياسية حيث بلغت هذه الأغلبية 53.1% في الأردن و63.1% في تونس و72% في المغرب، وكذلك في مسألة محاربة الفساد وإمكانية المساءلة والتي تعتبر من أساسيات الحوكمة الرشيدة.

آراء الطلبة حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية

واستنادا إلى الجداول في الملحق الخاص بنتائج الاستبيان[43] والشكل 7.5، وباستثناء الطلبة الإماراتيين الذين أكّدوا وجود المساهمة الإيجابية (كبيرة أو كبيرة جدّا) لعديد الأطراف والعوامل في ما يتعلّق بالشباب، وبتطوير المعرفة، فإن سائر الشباب المستجيبين من الأردن وتونس والمغرب اتخذوا اتجاها معاكسا معبرين عن غياب أو ضعف مساهمة هؤلاء الأطراف وتلك العوامل وبنسب مرتفعة ناهزت في عدد من المواضيع 90%. فكل مكونات المشهد الاقتصادي (المؤسسات الاقتصادية، القطاع الخاص، النمط الاقتصادي، مشاريع الاستثمار) تبدو في نظر الشباب متخلفة عن أداء دورها في تمويل البحث العلمي ونقل المعرفة وتوطينها، وكما بدت لهم الحكومات مقصرة في عملية دعم الشباب.

تصورات الطلاب حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة

يوضح الشكلان 8.5 و9.5، وكذلك الجدول في الملحق الخاص بالاستبيان، [44] إجابات الطلبة حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة، حيث كشفت عن وجود تقارب في تصوراتهم حول عديد القضايا المتعلقة بنقل المعرفة وتوطينها، مثل مساهمة عملية النقل والتوطين في "الحد من البطالة" و"تنشيط حركة الإبداع" و"انتفاء الحدود بين البلدان"، و"تعزيز المنافسة"، و"تقليص الفوارق الاجتماعية".

كما ظهر توجّه لدى الطلبة في الأربع دول في نفي فكرة أن عملية النقل والتوطين تساهم في "تكريس مزيد من التبعية للبلدان المتقدمة"، وأنّ هذه العملية "لا تدخل ضمن مشاغلهم الحالية".

وفي المقابل ظهرت اختلافات في تصوراتهم حول القضايا التالية:

- "مساهمة نقل المعرفة وتوطينها في تغيير الخاصيات الثقافية للبلدان العربية": ففي حين اتجه الطلبة الأردنيون والإماراتيون إلى التعبير عن موافقتهم للفكرة اتّجه نظراؤهم في تونس والمغرب إلى نفيها.
- "مساهمة نقل المعرفة وتوطينها في تهميش المنتجات المحلية": لاقت الفكرة رفضا من قبل أغلب الطلبة في الأردن والإمارات وتونس بينما لقيت موافقة لدى أغلبية طلبة المغرب.
- "مساهمة نقل المعرفة وتوطينها في تنشيط الاقتصاد" واعتبار "مسألة النقل والتوطين حيوية لمستقبل الدول العربية": حظيت بموافقة أغلب الطلبة في الأردن والإمارات وتونس، على خلاف طلبة المغرب.

ظهر توجّه لدى الطلبة في الأربع دول في نفي فكرة أن عملية النقل والتوطين تساهم في "تكريس مزيد من التبعية للبلدان المتقدمة"

الشكل 8.5

تصورات الطلاب حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (أ) (%)

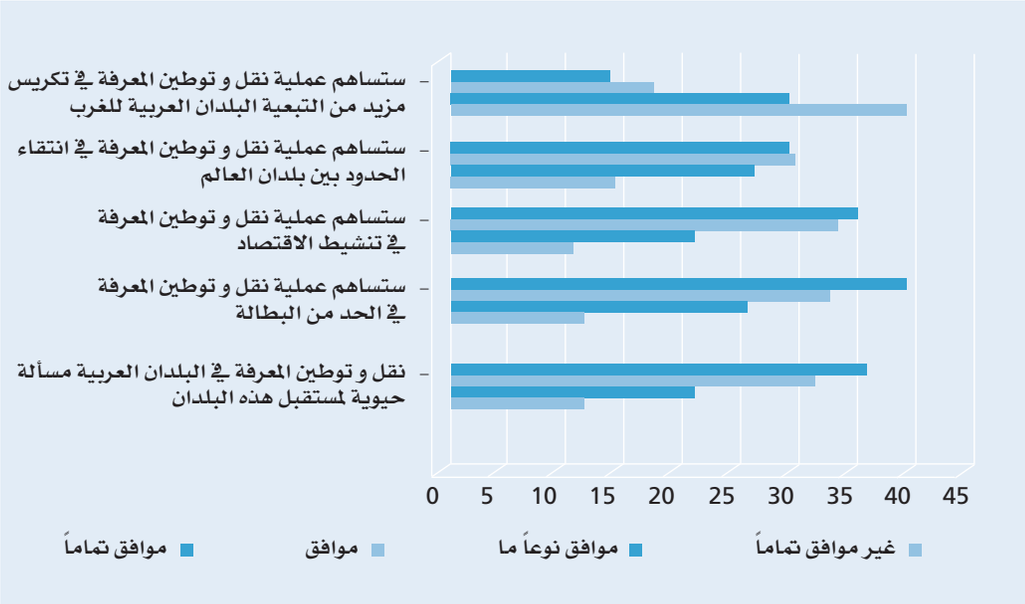

الشكل 9.5

تصورات الطلاب حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (ب) (%)

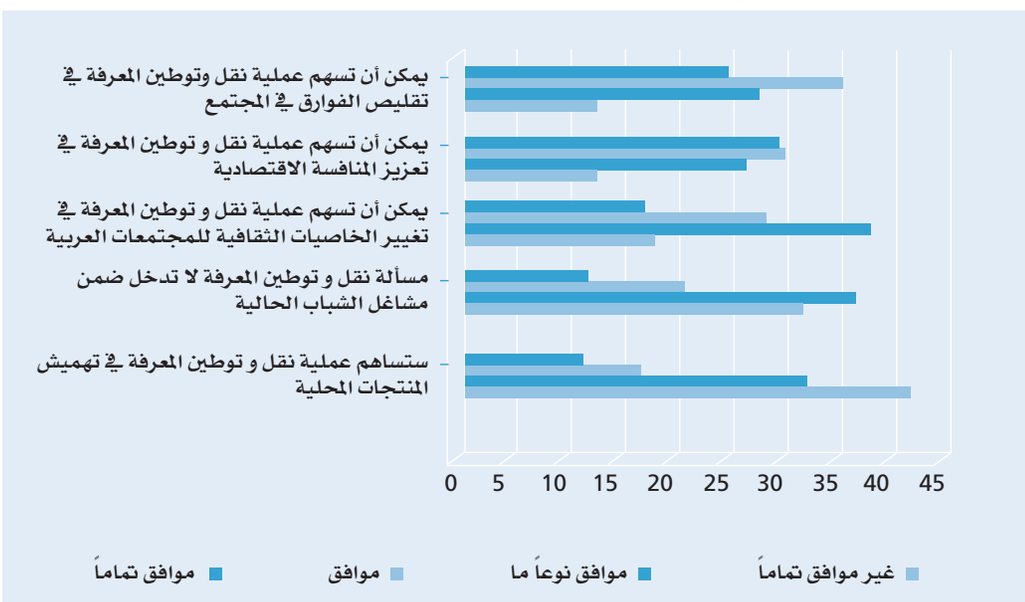

برزت قضية العمل والتشغيل كقضية جامعة لطلبة الأردن وتونس والمغرب، الجميع بأنها مطلوبة ولكنّها غير متوفرة

العوامل المحفّزة والعوامل المعيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين

كما يوضح أيضا الشكلان 10.5 و11.5، والجداول الواردة في الملحق الخاص بالاستبيان،[45] أن ثمة اتفاقاً لدى أغلبية الطلاب المعنيين بالدراسة في الدول الأربع على اعتبار مجمل العوامل (التي يتناولها السؤال المطروح المتعلق بجملة العوامل المحفزة المقبولة أو غير المقبولة) مطلوبة لتسهيل عملية إدماج الشباب في النقل والتوطين بنسب فاقت في أغلب الحالات 80%، باستثناء 3 منها اعتبرتها الأغلبية في المغرب غير مطلوبة وهي: "المشاركة الثقافية"، و"المساواة الكاملة بين الجنسين"، و"احترام العادات والتقاليد". لكن تفاوتت النسب من دولة إلى أخرى في ما يتعلق

الشكل 10.5

تصورات الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة أو معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (أ) (%)

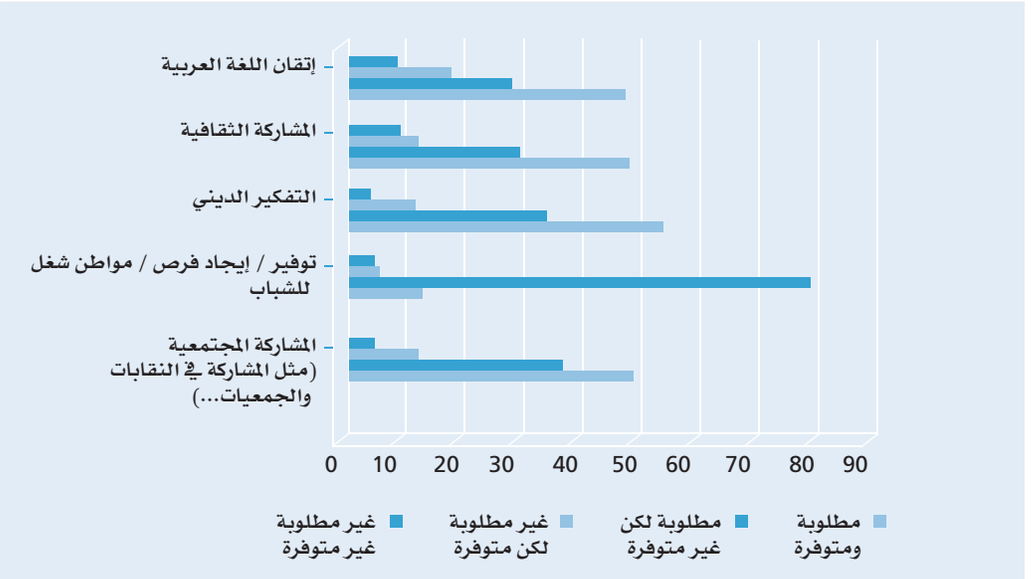

الشكل 11.5

تصورات الطلاب حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة أو معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (ب) (%)

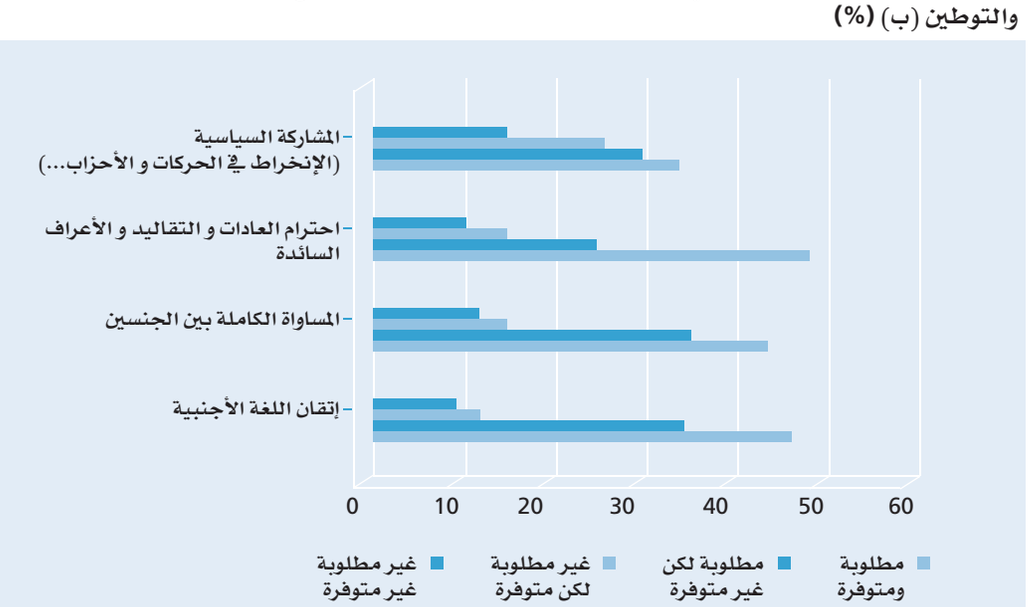

نفى نحو نصف العينة في تونس والمغرب والأردن وجود المساواة على الرغم مما اتخذته هذه الدول من إجراءات أو تشريعات، متفاوتة الأهمية، من أجل الحدّ من التمييز بين الجنسين

بتوفر هذه العوامل التي اتُّفق على أنها مطلوبة، حيث لم تقل عن 60% في الإمارات ولم تتعدّ 28% في المغرب.

وبرزت قضية العمل والتشغيل كقضية جامعة لطلبة الأردن وتونس والمغرب، أقرّ الجميع بأنها مطلوبة ولكنّها غير متوفرة، بنسب عالية كانت على التوالي: 78.7% و84.9% و89.8%. ومن الطبيعي أن تحتل مسألة العمل نسبة متقدمة جدا ومتميزة عن ما عداها من الحوافز المطلوبة وغير المتوفرة، لأن مسألة البطالة ومدى مطابقة التأهيل الجامعي لسوق العمل هما من بين أهم التحديات التي يواجهها الشباب والمجتمع حاليا، ويقعان في مقدمة اهتماماته. أما النتيجة الجديرة بالاهتمام فتتمثل في اعتبار قرابة 50% من الطلبة المغاربة أنّ

التفكير الديني مطلوب لكنه غير متوفر. وتعدّ هذه المسألة ملفتة للانتباه، خصوصا مع انتشار الحركات الإسلامية بين الطلاب. وهي تتطلّب مزيدا من التعمق في دراستها لمعرفة كيفية تمثلهم العملي لمساهمة الفكر الديني في نقل وتوطين المعرفة، وكذلك نوع المعارف المطلوبة في هذا الإطار.

ومن النتائج الملفتة للانتباه أيضا، نسب الطلبة الذين صرحوا بأن "المساواة بين الجنسين غير متوفرة" (بغض النظر إن كانت مطلوبة أو غير مطلوبة)، فقد وقفت في حدود 18.8% في الإمارات بينما بلغت في تونس 44%، وفي المغرب 50.4% وفي الأردن 50.9%. وهذه مسألة لا بدّ من الوقوف عندها للبحث عن الأسباب التي تدفع نحو نصف العينة في ثلاث دول لنفي وجود المساواة على الرغم مما اتخذته هذه الدول من إجراءات أو تشريعات، متفاوتة الأهمية، من أجل الحدّ من التمييز بين الجنسين.

خلاصة البحث والاستنتاجات

مكّنت نتائج البحث الميداني من رسم صورة واضحة عن وضع عينة من الشباب الجامعي من الجنسين ومن تخصصات مختلفة، تمّ انتقاؤها من أربع دول عربية وهي الإمارات والأردن وتونس والمغرب. وجاءت نتائج هذه الدراسة الميدانية متناغمة بدرجة عالية مع ما أوردته الدراسات التحليلية والأدبيات المرتبطة بها والتي تم تقديمها في هذا التقرير على مدار فصوله السابقة. فقد كشفت البيانات التي تمّ تجميعها عبر اختبار للمهارات المعرفية، واستبيان للقيم والفاعليات والبيئات التمكينية عمّا يلي:

المهارات المعرفية: يوجد تفاوت كبير في مستويات تملك المهارات المعرفية مع ظهور ضعف خاصة في مهارات الإنتاج الكتابي لغاية التواصل، وذلك باللغة العربية والأجنبية على حدّ السواء. وحتى التقدّم النسبي في مهارة حل المشكلات، فإنه، نظرا إلى سهولة الوضعية المقترحة، يبقى في حاجة للإثبات في وضعيات أخرى أكثر تعقيدا. أما مهارة استخدام التكنولوجيا لأغراض البحث والمعرفة فقد جاءت في حدود المتوسّط. وتبدو هذه النتائج، والتي تسير في الاتجاهات نفسها التي كشفت عنها دراسات سابقة على الصعيدين الإقليمي والدولي (مع اختلاف محاور اهتمامها ومنهجياتها)، باعثة على القلق، وبخاصة إذا ما نظرنا إليها من منظور بناء القدرات لنقل المعرفة وتوطينها. فهي تقيم الدليل مرة أخرى على ضعف جاهزية الشباب المعرفية للمشاركة بفعالية في جهود امتلاك ناصية المعرفة واستنباتها في أوطانهم، بسبب عدم امتلاكهم للأدوات الضرورية لذلك وفي مقدمتها في المهارات اللغوية والتكنولوجية.

إن هذه المهارات تشكّل القاعدة الأساسية لإدارة شؤون الحياة اليومية ومجابهة متطلبات حياة مهنية نشطة. ومن ثم فإنه عدم تملكها بالقدر الكافي من قبل طلاب جامعيين على أبواب التخرّج وغياب هذه المهارات من شأنه أن يعمّق الهوّة التي تفصل البلدان العربية عن البلدان المتقدّمة، مما يدفعنا للتساؤل عن إمكانية تحوّل المجتمعات العربية إلى مجتمعات متعلّمة قادرة على أن تنافس في مجال نقل المعرفة وتوطينها.

المنظومة القيمية: يبدو وضع الشباب القيمي أفضل بكثير من وضعه المعرفي، فقد كشفت النتائج عن وجود اتجاهات إيجابية تجاه مجموعة من القيم المعرفية (مثل تقدير العلم، والأمانة العلمية، والاجتهاد...)، والاجتماعية (التواضع، التعاون...)، الكونية عموما (احترام الحريات، التسامح الديني...). وإن كان هذا التعلّق بالقيم السامية مستمدا حقّا من قناعات راسخة ومجسّدا في سلوكات يومية، فإنه يعتبر مؤشراً إيجابيا يتعيّن استثماره وتعزيزه لمزيد من نشر ثقافة مستنيرة وقيم إنسانية نبيلة كفيلة بخلق قوة ردع ضد قيم الجهل والتواكل والعنف والإقصاء.

يبدو وضع الشباب القيمي أفضل بكثير من وضعه المعرفي

الفاعليات: باستثناء الفاعلية الثقافية، أظهر الطلبة المستجيبون ضعفا عاما في مختلف الفاعليات مع تفاوت نسبي حسب المجالات، وكانت أضعف الدرجات في الفاعلية السياسية والفاعلية الاجتماعية. وهي نتيجة جديرة بالاهتمام نظرا لما يمكن أن يكون لهذا الضعف من انعكاس سلبي على بناء رأس المال الاجتماعي. إن المشاركة في الشأن العام بشتى مظاهرها (أنشطة تطوعية، مشاركة سياسية، انخراط في جمعيات...) تعدّ من المقومات الأساسية لإرساء المجتمعات الديمقراطية. وربما كان ما تشهده المجتمعات العربية التي عرفت ما يسمى بالربيع العربي من تعثّر في التحوّل الديمقراطي دليلاً على غياب ثقافة المشاركة الإيجابية في الحياة العامة وعدم نضج الممارسات المتصلة بها.

المواطنة: بيّنت النتائج أنّ مفهوم المواطنة لم ينضج بعد لدى أغلبية الطلبة المستجيبين باستثناء ما سجلته حالة الإمارات من درجة أعلى نسبيا.

بصفة عامة، كانت إجابات العينة متشتتة، فهناك من ربط مفهوم المواطنة بالمكان، ومن ربطه بالتاريخ، ومن ربطه بالمعتقد. ويبعث هذا التشتت على القلق حول ترسيخ هذا المفهوم في عقول الشباب لإدماجهم في عملية نقل وتوطين المعرفة. وهنا تبرز حاجة ملحة لبذل الجهود التوعوية من أجل تصحيح المفاهيم أولا، وتجسيدها في شكل مواقف وأفعال في الواقع.

الانفتاح العالمي: إن السعي إلى نقل المعرفة وتوطينها يمرّ بالضرورة عبر الانفتاح على الأطراف التي تنتج هذه المعرفة وتمتلك أسرارها وآلياتها، لذلك تعدّ القدرة على التواصل والانفتاح على الغير وعلى الثقافات الأخرى من المؤشرات المهمّة التي يمكن أن تنبئ بقدرة الطالب على التفاعل إيجابيا مع المنتجات المعرفية للاستفادة منها والمساهمة في تطويرها. إلا أن نتائج البحث الحالي كشفت عن تدنّي درجة الانفتاح لدى الطلبة المستجيبين، وهذا يعود لعدة أسباب سبقت الإشارة إليها.

وحتى تتحقق الفائدة المرجوة، لا بدّ أن تتوسع وتتدعم الجهود الرامية إلى تنمية أفق الانفتاح لدى الشباب في إطار سياسة مدروسة وفق أهداف واضحة ومعايير مضبوطة لاختيار وجهات الانفتاح (من جامعات ومخابر أكاديمية ومراكز تدريب ومؤسسات بحث ونوادٍ وجمعيات علمية...) الكفيلة بتوسيع خبرات الطلبة وتقوية قدراتهم التنافسية.

البيئات التمكينية: إجمالا، عبّر الطلبة عن درجات متفاوتة من الرضا عن البيئات التمكينية المتوافرة لهم. وقد ظهرت أسبقية ملحوظة في هذا الخصوص لدى الطلبة الإماراتيين شملت مختلف الأبعاد التي تناولها الاستبيان، ويليهم الطلبة الأردنيون. أما الطلبة التونسيون والمغاربة فقد مالت إجاباتهم إلى "عدم الرضا"، مبدين في الغالب مواقف نقدية متفاوتة بلغت ذروتها في المسائل المتعلقة بمساهمة الحكومة في دعم الشباب، ومساهمة القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية في تمويل البحث العلمي والنهوض به. كما عبّرت نسبة كبيرة من الطلبة المستجيبين عن عدم رضاهم التّام عن منظومة التعليم الجامعي، وعلى رأسها طرق التدريس، ومنظومة البحث الأكاديمي، سواء من حيث التمويل أو توفرّ المراجع والتأطير المناسب، والتجهيزات والوسائل التعليمية. ولا شكّ أن هناك عدة عوامل أدّت إلى هذا الموقف السلبي، من بينها الاكتظاظ الطلابي الذي يخلق ديناميته الخاصة المؤثرة على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي ككل، سواء من حيث النجاعة أو الجودة. مما يضطر الأستاذ إلى الإملاء والتلقين أو طبع الدروس، ويلغي موضوعيا أية إمكانية لإشراك الطلبة والتفاعل معهم ومتابعة بحوثهم. هذا فضلا عن غياب كلّي لأي إعداد أو تأهيل لمدرسي التعليم العالي في مجال البيداغوجيا الجامعية (طرق التدريس الجامعي).

تقيم نتائج الدليل على ضعف جاهزية الشباب المعرفية للمشاركة بفعالية في جهود امتلاك ناصية المعرفة واستنباتها في أوطانهم، بسبب عدم امتلاكهم للأدوات الضرورية لذلك

وتكتسب هذه النتائج أهمية كبيرة لأنها تمثّل عينة من العراقيل التي تواجه عملية نقل المعرفة وتوطينها وقابلية الشباب للمساهمة في ذلك.

ومن المفترض أن توضع هذه النتائج أمام السلطات الأكاديمية، ومن ورائها السلطات السياسية، لمناقشة مدى جاهزية النظم الجامعية القائمة لمواجهة تحددين أساسيين، أولهما مباشر وقصير المدى متعلق بقدرة النظام على توفير نواتج ذات جودة عالية تستجيب لمتطلبات سوق العمل، وثانيهما استراتيجي، بعيد المدى، يتمثل في قدرة الجامعة، باعتبارها الحاضنة الأساسية للبحث والابتكار، على توفير الشروط الضرورية لتحقيق قيمة مضافة ترسخ آليات نقل المعرفة وتوطينها، وتفسح المجال للشباب لينخرطوا في هذه العملية بأقصى درجات الفعالية.

قضية الجودة والنوعية: وهي وثيقة الارتباط بما سبقت الإشارة إليه من نقائص. ويلاحظ على العموم أن مجهودات عديدة بُذلت لوضع الإطار المؤسسي لضمان الجودة في عديد الدول العربية، كما شكّلت لجان وهيئات وطنية للجودة، وحصل عدد من الجامعات العربية على الاعتماد المؤسسي أو البرامجي من قبل وكالات دولية مختصة.[46] لكن لا بدّ من الاعتراف أنّ المؤشرات الأساسية لقياس الجودة ظلت دون المستويات الدولية، خاصة في ما يتعلّق بنسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، وجودة العملية التعليمية ونوعية المرافق وتجهيزات مخابر البحث ومواءمة المخرجات لحاجيات مؤسسات التشغيل. فضلا غياب منظومة حوافز أو مساءلة مدروسة من شأنها أن تشجّع مختلف الفاعلين على تجويد أدائهم والارتقاء بالفعالية الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم العالي.

وفي هذا الإطار، يؤكّد التقرير الحالي أن على المنطقة العربية بذل جهود أكبر لجمع المعلومات عن مؤشرات الأداء مثل نواتج تعلم الطلبة والمهارات التي يتم تطويرها وقدرات البحث ودخول سوق العمل. كما أنها مطالبة باتخاذ خطوة بالغة الأهمية تتمثل في ربط نماذج الحوكمة بمؤشرات الأداء لتتمكن من بناء سياساتها على معلومات دقيقة.

مسألة نقل وتوطين المعرفة وتصورات الطلبة تجاهها: بوجه عام، بدت تصورات الشباب إيجابية تجاه موضوع نقل المعرفة وتوطينها، حيث صرّحوا باهتمامهم بهذه المسالة، وأقروا بانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، ودورها في تنشيط حركة الإبداع وتقليص الفوارق الاجتماعية وفتح الحدود والحدّ من البطالة. وفي الوقت ذاته اتجهت الأغلبية للإقرار أيضا بإمكانية تأثير نقل المعرفة وتوطينها في تغيير الخاصيات الثقافية للبلدان العربية وتهميش المنتجات المحلية، بينما انقسمت المواقف في شأن إمكانية مساهمة عملية النقل والتوطين في تكريس التبعية للغرب.

وتعكس هذه التوجهات وجود استعدادات إيجابية لدى الشباب للتعامل مع مسالة نقل المعرفة وتوطينها والمشاركة فيها. إلا أن هذا الاستعداد على أهميته، سيظلّ عقيما ما لم يعزّز باكتساب مهارات معرفية وتكنولوجية منتجة تطوّر لدى هؤلاء الشباب ثقافة الاجتهاد والاعتماد على الذات، وتَمثُّل فلسفة الإبداع والابتكار والتجديد.

بوجه عام، بدت تصورات الشباب إيجابية تجاه موضوع نقل المعرفة وتوطينها، حيث صرّحوا باهتمامهم بهذه المسالة، وأقروا بانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، ودورها في تنشيط حركة الإبداع وتقليص الفوارق الاجتماعية وفتح الحدود والحدّ من البطالة

إنّ العرب أمام فرصة وتحد في الوقت نفسه. والنتيجة مرتبطة بما سنفعله الآنَ وفي المستقبل. والمستقبل ليس مكانا نذهب إليه، بل خيار نصنعه بأنفسنا اعتمادا على كيفية استثمارنا لطاقاتنا ومدى قدرتنا على الاستفادة منها ومن تجارب الآخرين

المصدر: عبد الله التركمان 2009

الهوامش

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم 2012.
2 Cronbach's Alpha.
3 Reeff et al. 2005.
4 OECD and Canada Statistique 2011.
5 خالد الوزني، ورقة مرجعية للتقرير.
6 مؤسسة الفكر العربي 2012ب.
7 عبد السلام المسدي 2011.
8 هيئة المعرفة والتنمية البشرية 2012.
9 Mullis et al. 2012a.
10 لمزيد من التفاصيل، مراجعة الملحق رقم 4، الجدول م 13.4.
11 نقلا عن الدكتور عبد الوهاب بن حفيظ، بحسب دراسة قيد النشر للمرصد الوطني للشباب والبنك الدولي تتناول إدماج ومشاركة الشباب الإجتماعية والإقتصادية في تونس.
12 El Ghordaf 2005.
13 عبد المجيد التجدادي 2012.
14 عبد المجيد التجدادي 2012.
15 عبد المجيد التجدادي 2012.
16 موقع تواصل 2011.
17 OECD & Canada Statistique 2011.
18 Martin 2005.
19 اليونسكو 2005.
20 رفيف رضا صيداوي 2013.
21 World Bank 2012c.
22 عبد المالك الوزاني 2010.
23 Arab Youth Survey. وقد شمل هذا الاستطلاع المنجز خلال الفترة الممتدة بين ديسمبر 2012 ويناير 2013 باستخدام طريقة المقابلة الشخصية وجها لوجه، 3 آلاف مشارك من الشبان والشابات العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً في 15 بلداً عربياً (الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والبحرين وتونس، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، وعمان، والعراق، ولبنان، وليبيا، والمغرب، ومصر، واليمن).
24 Burson-Marsteller 2013b ’A ASDA.
25 UNESCO 2014a.
26 OECD 2012.
27 وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في الإمارات 2009.
28 هيثم غالب الناهي 2013.
29 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012 و2013.
30 L'Universite´ Mohammed V - Agdal 2006.
31 Gatorade وGenentech وRIM.
32 Francisco Marmolejo.
33 البنك الدولي 2013ب.
34 Romainville 2003.
35 انظر الفصل الرابع من هذا التقرير.
36 Wicht 2009. Viau 2006.
37 McCombs & Pope 1994. Brophy 1998. Viau 2006.
38 Ministère de l'Education Nationale en France 2014.
39 World Bank 2008.
40 المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم 2012.
41 الملحق رقم 3، الجدول م 1.3 .
42 لمزيد من التفاصيل، مراجعة الملحق رقم 3، الجدول م 1.3 .
43 الملحق رقم 3، الجدول رقم م 2.3 .
44 الملحق رقم 3، الجدول رقم م 3.3 .
45 الملحق رقم 3 .
46 عدنان الأمين 2008.

الفصل السادس

التحرك نحو إدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية

تقديم

أوضحت الفصول السابقة حال الشباب العربي من حيث الفاعليات المعرفية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ووضعية البيئات التمكينية المتوفرة في المنطقة العربية وما تثيره من إشكاليات وتحديات وفي استثمار الطفرة الشبابية العربية لتكون موردا وثروة داعمة لتحقيق التنمية الشاملة. كما عرض الفصل السابق نتائج الدراسات الميدانية حول واقع وإشكاليات التنمية والمعرفة والشباب في المنطقة العربية، وما بُنيَ على ذلك من التحليلات والاستنتاجات ذات العلاقة. وينتقل هذا الفصل الختامي من السؤال عن "ما هو الوضع العربي؟" إلى "وماذا بعد؟"... و"ما العمل؟". وتمتد التحليلات في هذا الفصل لتصل إلى ضبط أهم محاور وآليات التحرك المستقبلي للتعامل مع هذه القضية المحورية، وتنتهي بتجسيد رؤية مقترحة حول منظومة التحرّك المطلوبة لإدماج الشباب في نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية، ليتوج الفصل بتقدم نموذج مجازي يبرز مكونات هذه المنظومة وتفاعلاتها المختلفة.

وانسجاما مع المبدأ الناظم في تقارير المعرفة العربية، فإن طرح هذه التصورات لا يعني بأي حال من الأحوال أنها كلية وبأنها تجيب عن الأسئلة كافة. ذلك أنها، وبعد أن تم طرح المواضيع والإشكاليات، تقدّم إطارا لرؤية مقترحة للتحرك المستقبلي لصانع القرار والمواطن العربي. وكما أكدنا مرارا، فإن سلسلة تقارير المعرفة العربية، تهدف إلى خلق حالة من الحوار المجتمعي حول هذه الموضوعات التي تطرحها التقارير وصولا إلى تشكيل رؤية عربية متفق عليها من الأطراف ذات العلاقة، ليصار من ثم إلى ترجمتها إلى سياسات معتمدة في برامج ومشاريع على أرض الواقع. وستعين هذه البرامج على تحقيق هدف الإدماج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وذلك ضمن الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة في المنطقة العربية.

التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية

في معالجته لموضوع الإدماج الفاعل للشباب في توطين المعرفة، انطلق التقرير العربي الثالث للمعرفة للعام 2014 من فهم نقدي واضح يحدد مفاهيم ومعاني العلاقة الإشكالية المركبة بين ثلاثية المعرفة والشباب والتنمية المستدامة، ومن التراكم المعرفي المتأتي من أهم التقارير والأدبيات العالمية ذات العلاقة، ومن الناتج عن تقارير المعرفة العربية السابقة التي حددت رؤية شاملة وناقدة لمعنى المعرفة ومجتمع المعرفة ومعنى التنمية الشاملة في المجتمع العربي وسبل تحقيق كل من هذه الأولويات.

وقد توصّل هذا التقرير إلى استنتاجات مهمة مفادها أن التنمية الإنسانية وبناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية يواجهان تحديات كثيرة، أهمها التعامل مع "الفجوة المعرفية"، وثانيها "الطفرة الشبابية" وما تنطوي عليه من أبعاد تتعلق بفرص العمل والبطالة وبناء القدرات. أما التحدي الثالث فهو إصلاح "البيئات التمكينية الداعمة" بما تشمله من نظم التعليم والتدريب، وبما فيها الحريات بمفهومها الأوسع والنظم والقوانين الناظمة والحامية لعمليات الإدماج الفاعل للشباب العربي في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وعلى الرغم من الإنجازات في بعض الدول، فإن الفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية بشكل عام، تعني غياب المحرك الرئيس للولوج إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة لإحداث تنمية حقيقية. وترتبط المعرفة بالتنمية في علاقة عضوية وديناميكية. فالمعرفة أداة وناتج للتنمية، كما أن النمو الداخلي المتوقع على المدى الطويل مرتبط بالعناصر المعرفية بما فيها فاعلية أنشطة البحث والتطوير ونمو رأس المال البشري الذي يعد العمود الأساسي والمحور في اقتصادات ومجتمعات المعرفة. إن نقل وإنتاج المعرفة، بمختلف أشكالها وتجلياتها، بما فيها التقانية والعلمية والثقافية والعلوم

إن طرح التصورات لا يعني بأي حال من الأحوال أنها كلية وبأنها تجيب عن الأسئلة كافة. ذلك أنها، تقدّم إطارا لرؤية مقترحة للتحرك المستقبلي لصانع القرار والمواطن العربي. فإن سلسلة تقارير المعرفة العربية، تهدف إلى خلق حالة من الحوار المجتمعي حول هذه الموضوعات وصولا إلى تشكيل رؤية عربية متفق عليها من الأطراف ذات العلاقة

الانسانية، والقدرة على استعمالها وتوظيفها قد أصبحت عوامل استراتيجية حاسمة للنمو وللنهوض الاقتصادي لدول المنطقة العربية، ولا سيما مع زيادة العولمة والمنافسة الاقتصادية.

غير أن معظم المؤشرات والتقارير لا تسجل إلا تطورا طفيفا في الوضع المعرفي في المنطقة، واستمرارا، بل تعاظما، في حدة الفجوة بين البلدان العربية ومناطق العالم الأخرى، علاوة على التفاوت بين الدول العربية نفسها. وقد ألقى هذا التقرير الضوء على اتساع هذه الفجوة وبين أهميتها وخطورتها على استدامة التنمية، وذلك باستخدام التحليلات المستندة إلى المؤشرات العالمية والإقليمية المختلفة. وكما بينا سابقا، وحسب أحدث البيانات المتاحة، فان مؤشرات البنك الدولي، التي تشمل مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة (بمرتكزاته الأربعة: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، ومرتكز التعليم والموارد البشرية، ومرتكز نظام الإبداع، ومرتكز تقنية المعلومات والاتصالات)، تشير إلى انخفاض ترتيب العالم العربي على هذه المقاييس، فترتيب المنطقة العربية لا يعلو إلا جنوب آسيا (الترتيب السابع) وأفريقيا (الترتيب الثامن). ويحصل العالم العربي حسب دليل اقتصاد المعرفة على درجة 4.17، وهي قيمة أقل من المتوسط العالمي (5.12).[1] وفي الاتجاه نفسه، أكد تقرير التنافسية العربية 2012 أن الدول العربية مقارنة بمجموعة من الدول النامية المناظرة (13 دولة) تعاني فجوة في مجال التنافسية الكامنة (الطاقة الابتكارية وتوطين المعرفة ورأس المال البشري، والتقانة) تصل إلى 30%.[2] وفي كل هذه المؤشرات ما يؤكد على محدودية القدرة على إنتاج ونشر وتطويع المعرفة في مجالات التنمية الإنسانية. وهذا يتطلب اعتماد الاستراتيجيات المثلى لدعم تطوير المعرفة في المنطقة العربية.

ويأتي تحدي الفجوة المعرفية متزامنا مع "طفرة شبابية" تعد من أهم سمات المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية. وتشير الإحصاءات[3] إلى أنّ نسبة الفئة العمرية الأقل من 15 سنة ستبلغ نحو 32% في العام 2015،[4] وأن واحدا من أصل 5 أشخاص في المنطقة العربية يقع في الفئة العمرية بين 15-29 سنة.[5] ويعنى ذلك أن الواقع الديموغرافي للبلاد العربية يطرح واحدة من أعقد الإشكاليات. فهناك، من جهة، شريحة سكانية كبيرة ومتنامية باطراد من الشباب الذي يفترض أن يشكل بطاقاتهم ومقدراتهم الفرصة الحقيقية للتقدم. ويقابل ذلك، من جهة أخرى، عجز الدول عن تحويل هذه الفئة الشبابية إلى رأسمال بشري منتج، علاوة على التهميش والإقصاء الذي تتعرض له هذه الفئة وما يستتبعه ذلك من اضطرابات واهتزازات شهدنا الكثير منها في العديد من المجتمعات العربية في السنوات الثلاث الأخيرة، ولا يمكن بعد التنبؤ بما ستؤدي إليه. ولا ينفصل التعامل مع هذه الإشكالية الدقيقة عن تحديات إيجاد البيئات الحاضنة والداعمة في السعي إلى الانتقال إلى مجتمعات واقتصادات المعرفة. وتتنوع تحديات البيئات الحاضنة هذه، سواء في نوعها أو حجمها أو حدتها، بين دولة عربية وأخرى. على أن السمة العامة لتحديات البيئات الحاضنة في الدول العربية تتمثل بشكل عام في ضعف مؤسسات بناء رأس المال البشري وعلى رأسها مؤسسات التعليم والتدريب والبحث العلمي، وتضخم القطاع العام الحكومي في التشغيل غير المنتج الهادر لطاقات الشباب، ناهيك من قدرات الدولة المستندة على التوجهات الريعية المتبناة في معظم الدول العربية، وما يرافق ذلك من تأثير سلبي مضاعف على عمليات التنمية، وضعف القطاع الخاص الذي ينعكس بدوره على ضعف الصناعات التحويلية، وضعف قطاع ريادة الأعمال، وبطالة الشباب، وهجرة الشباب أو نزيف العقول العربية، وأخيراً، فجوة الحريات بمفهومها الأوسع المشتمل على ضعف المساءلة والشفافية وضعف حوكمة المؤسسات.

يأتي تحدي الفجوة المعرفية متزامناً مع طفرة شبابية تعد من أهم سمات المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية

لا يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في حال عجز الدول عن تحويل الفئة الشبابية إلى رأسمال بشري منتج

متغيرات وإشكاليات دمج الشباب والمعرفة في المنطقة العربية

ضمن هذا الإطار العام والرؤية الشمولية لمواضيع إقامة مجتمع واقتصادات المعرفة، يتضح بشكل جلي أن العلاقة المتضمنة في موضوع "إدماج الشباب العربي في نقل وتوطين المعرفة" ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي بالأحرى علاقة مركبة ديالكتيكية تنطوي على إشكاليات عميقة وعدد من المتغيرات المتفاعلة وأبرزها: المعرفة، والعولمة والشباب والتنمية.

فالمعرفة من حيث نقلها وتوطينها وما يحيط بها من سياقات عالمية ومحلية هي أيضاً إشكالية في ذاتها. فاقتصادات المعرفة لها سمات وخصائص متنوعة لا بد من الوعي بها، وهي تمتد لتشتمل على كثافة المعرفة من حيث الإنتاج والإتاحة، وكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور المعرفة كمنتج اقتصادي، مع نمو الاتجار في المعرفة استناداً إلى حق الملكية الفكرية، وتزايد نسبة العاملين في المعرفة، وزيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية، وظهور إدارة المعرفة كنظم وممارسات متزايدة الأهمية، وظهور نظم الابتكار والتجديد، وقابلية المعرفة للنقل والتطوير.

كما أكدت تحليلات هذا التقرير، بما فيها التحليلات الميدانية، أن الشباب ليسوا كتلة واحدة صماء. إلا أنه، ومع اختلاف مكونات هذه الكتلة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً من دولة عربية إلى أخرى، وحتى داخل البلد الواحد، فثمة قيم وعناصر وسمات مشتركة بين كل هذه التكوينات الشبابية في الوطن العربي، لعل أهمها القدرة على التحديث والابتكار.

أما العولمة، وبصرف النظر عن أي خلاف حول تحديدها وتوصيفها ، فهي حقيقة واقعة تشكل جوهر الحضارة التي نعيشها، وعلينا التعامل معها. ومن مفارقات العولمة أن بعض عناصرها الإيجابية تشكل الملامح والدعائم الأساسية لمجتمع المعرفة المأمول. كما يشيد بعض المحللين بالتنافسية التي كثفتها العولمة على صعيد الدول والشركات فحفزت الإبداع والابتكار والتطور. وبالمقابل، يرى فريق آخر أن للعولمة اليد الطولى في تعزيز سيطرة دول دون الأخرى على الأسس المعرفية للعالم، وتتجلى في العديد من الحقائق، وأبرزها هيمنة دول الشمال على قطاعات إنتاج المعرفة وعلى شبكات الاتصال العالمية. ويحذر الكثيرون من مخاطر اقتصادات المعرفة في ظل العولمة لأنها، كغيرها من الاقتصادات الرأسمالية، تتجه نحو سيطرة الربح والمصلحة الذاتية دون أن تعير الانتباه المطلوب لقضايا العدالة الاجتماعية، مما يؤدي في الكثير من الأحوال إلى توسع فجوات الفقر.

وكان لذلك التأثير الأكبر على تشكيل ماهية الشباب العربي ووعيه. فقد وصلت العولمة وتجلياتها المختلفة، إلى حد التنميط العولمي الواضح لمواد الإعلام وشتى أشكال المأكل والمشرب والملبس التي تتصادم في العديد من الأوضاع مع واقع الشباب العربي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقيمية، وتفرز في الكثير من الأحوال ما يمكن أن يسمى "الثقافة الهجينية". وتمتد آثار العولمة، السلبية منها والإيجابية، لتشمل الآلية الرئيسة في تشكيل وعي ومهارات وقيم الشباب العربي، والمتمثلة في نظم التعليم والتأهيل، وبخاصة في الجامعات والتعليم الثانوي. ففي إطار عولمة المهارات والمعرفة، نشأت البرامج والمعايير الدولية وحركة تدويل التعليم، بل وأصبح التعليم نفسه منصة لإطلاق قوة العولمة داخل البلاد. كما فرضت العولمة بقوة قضايا تمكين الشباب من اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الإنجليزية. وتفرض حركة العولمة كذلك تمكين الشباب من فهم ما يدور من حولهم في العالم. ويتطلب ذلك من الدول العربية الاهتمام بحركة ترجمة ونشر واسعة ليمتلك ناصية العلوم المتجددة في فضاء العالم. كما يفرض أيضا الاهتمام باللغة العربية كحاضنة لعملية التنمية الثقافية التي تمثل بدورها أحد الشروط لنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة.

كغيرها من الاقتصادات الرأسمالية، تتجه اقتصادات المعرفة نحو سيطرة الربح والمصلحة الذاتية دون أن تعير الانتباه المطلوب لقضايا العدالة الاجتماعية، مما يؤدي في الكثير من الأحوال إلى توسع فجوات الفقر

مع اختلاف مكونات الكتلة الشبابية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، فثمة قيم وعناصر وسمات مشتركة بين كل هذه التكوينات الشبابية في الوطن العربي، لعل أهمها القدرة على التحديث والابتكار

إن المعرفة مفهوم ومنتج يشمل كل أنواع العلوم والثقافة والفنون في شتى الفروع. والمعرفة سواء كانت مضمرة أو صريحة مجسدة في تكنولوجيات أو مكوَّدة في برامج، ومهما كانت صورتها فيمكن نقلها بوسائل متنوعة ومن ثم استخدامها وتوظيفها. والمعرفة أيضا "عملية وسيرورة"، يمكن نقلها وتوطينها. والمعرفة كعملية ترتكز على منظومة البحث العلمي، في التعليم والجامعات ومراكز البحث العلمي، ومراكز التطوير والابتكار في المؤسسات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تشكل ركيزة التطوير والترابط والعمل بفعالية ومرتكز التطور في العلم والإنتاج في هذا العصر. كما أن الارتباط بين مؤسسات الإنتاج ومراكز إنتاج المعرفة في إطار شبكات تكنولوجيا الاتصالات ضرورة لضمان استمرار نقل وتوطين المعرفة، ليس كمنتج فقط، بل أيضا كعمليات تضمن التوظيف والإنتاج. أما العولمة فهي في تفاعل متبادل مع التقدم في المعرفة كمنتج وكعملية، وفي ما تحققه من نمو اقتصادي يوسع من فرص بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وعلى الدول العربية أن تتعامل مع مرتكزات المعرفة جميعاً، وهو ما يوفر ويخلق فرص العمل والاندماج الفاعل للشباب. وتلعب الإصلاحات الضرورية لمؤسسات الإنتاج، وبناء السياسات وتنمية الثقافة، دوراً كبيراً كبيئات تمكينية حاضنة لكل هذه المتغيرات. فالثورة المعرفية التي نعيشها أبرزت أهمية رباعية المعرفة والشباب والتنمية والعولمة. وتوطين واستخدام المعرفة ودمج الشباب لضمان الفاعلية الإيجابية لعلاقات الارتباط بين أطراف هذه الرباعية، يتطلب سياسات واستراتيجيات إدارة المعرفة وإدارة المؤسسات، وتأسيس نظم الحكم الرشيد والعدل الاجتماعي. ويكمن النجاح في بناء مجتمع المعرفة في المنطقة العربية في مدى قدرة الدول الساعية إلى تحقيق هذا الهدف، في بناء تنظيمات وآليات وشبكات لاستدامة نشر المعرفة المضمرة والصريحة، وبناء الشبكات وتقديم نماذج اقتصادية متقدمة.

إن غالبية دول المنطقة العربية ما زالت عاجزة عن تحويل ثروتها السكانية من الشباب إلى ثروة معرفية تعزز عبور الفجوة المعرفية والانطلاق إلى تأسيس اقتصادات المعرفة ومجتمع المعرفة

أما بنية التنمية العربية وبيئتها فهي التي تحدد التفاعل بين الشباب وعمليات نقل وتوطين المعرفة، من خلال سياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية واعتمادا على مدى ما يتيحه هذا الواقع للشباب من قدرات واختيارات، وبما ينطوي عليه من فرص وتحديات. وفي هذا السياق تتأكد أهمية العدالة الاجتماعية في التنمية المرتكزة على المعرفة، وهي التي تعني ارتباط مطلب نقل وتوطين المعرفة ارتباطا وثيقا بمطلب الحريات العامة والمجتمعية. كما أن اعتبار التنمية سبيلا لتوسيع خيارات الشباب إضافة إلى تنمية قدراتهم يجعل العلاقة بين بيئة التنمية والشباب وتوطين المعرفة علاقة تبادلية وثيقة ومتلازمة. فالشباب هو حامل المعرفة وصانع التنمية. وفي الوقت نفسه، توفر بنى التنمية وبيئاتها مزيدا من الفرص لتجهيزه لتحقيق تنمية مستدامة، وتَمكُنه من المساهمة في الولوج إلى مجتمع المعرفة.

تفاوت أداء الدول العربية في دمج الشباب وفاعليته في نقل و توطين المعرفة

بينت تحليلات هذا التقرير تفاوتا في أداء الدول العربية في ما يتعلق بالدمج الفاعل للشباب العربي في عمليات إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة. وجاء ذلك خلال استقصاء فاعلية الشباب العربي في أربعة محاور رئيسية هي: الفاعلية المعرفية، والفاعلية الثقافية والفاعلية الاقتصادية والانفتاح والتواصل.

فمن حيث الفاعلية المعرفية، يتعين تمكين الشباب وتسليحهم بالمهارات وتأهيلهم بالمعرفة التي تمكنهم من استيعاب التكنولوجيا ونقلها وتوظيفها وتوطينها، وكذلك تمكينهم من امتلاك مهارات اللغة العربية واللغات الأجنبية، مما يساعدهم على التواصل الفاعل المحلي والعالمي. وثمة أربعة مستويات أساسية في تحديد الفاعلية المعرفية للشباب العربي لتكوين رأس مال بشري فاعل من حيث القدرات وينعم بالكفاية والعدالة في مجال نقل وتوطين المعرفة. يتعلق المستوى الأول بتحصيل المعرفة والتدريب وتكوين رأس المال المعرفي الأساسي المطلوب لنقل المعرفة ونشرها، ومدى تحقق عدالة توزيع فرص المعرفة بين الشباب، ومدى قدرة أنظمة التعليم والتدريب على تحقيق هذه المهمة. وقد أوضحت التحليلات أن غالبية دول المنطقة العربية ما زالت عاجزة عن تحويل ثروتها السكانية من الشباب إلى ثروة معرفية تعزز

عبور الفجوة المعرفية والانطلاق إلى تأسيس اقتصادات المعرفة ومجتمع المعرفة.

كما بينت إحصاءات اليونسكو للعام 2014 وجود حوالي 7 ملايين شاب أمي، وما يقارب 51.8 مليون أمي من الكبار (15 عاماً فما فوق).[6] وهؤلاء الأميون ليسوا خارج حسابات اقتصاد المعرفة فحسب، بل هم كذلك خارج الحد الأدنى من الحياة الإنسانية التي تحقق العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية. وإذا كانت الدول العربية قد حققت إنجازات كمية ملائمة في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، فالبيانات تشير إلى عجزها عن توفير فرص التعليم التي توفر الحد الأدنى من المستويات المعرفية للانطلاق إلى تأسيس مجتمع المعرفة. ففي التعليم الثانوي كان معدل الالتحاق الإجمالي في هذه المرحلة من التعليم يساوي 74.2% في العام 2012، ولا تزال هذه المعدلات دون النسب الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادئ (84.5%) وأوروبا الوسطى والشرقية (93%) وآسيا الوسطى (98.6%) على الرغم من كونها قريبة من المعدل العالمي الذي يساوي (73%).[7] وكذلك الأمر بالنسبة للتعليم العالي والجامعي حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المنطقة العربية 26% في العام 2012، وهو يقل عن المتوسط العالمي الخاص بالتعليم العالي (32.01%) ناهيك عن المتوسط في أوروبا الوسطى والشرقية (70.94%) وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (78.95%) وكوريا (98.37%)، واليابان (61.46%).[8]

أما المستوى الثاني في فاعلية الشباب فيتعلق بمدى تحقيق نوعية متقدمة من المعارف المكتسبة من التعليم والتدريب ومدى نجاحها في الارتقاء بفاعلية الشباب المعرفية. وعلى الرغم من التقدّم الحاصل في عدد من الدول العربية، والخليجية منها بالخصوص، فإن أغلب الدراسات تتفق على أن نوعية المخرجات، وبخاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي، لا تزال دون المستوى المأمول. أما مخرجات التعليم العالي، فإن غياب الدراسات والتقييمات العلمية تجعل معيار الحكم على جودتها ينحصر في مدى رضا أرباب العمل عن مهارات خريجي الجامعات. وهذا ما نفته نتائج الدراسات المهتمة بالموضوع. مما يعني تدني نوعية المخرجات وعدم استجابتها لاحتياجات سوق العمل. ويتعلق المستوى الثالث بتنمية القدرات الذاتية في مجال المعلومات والاتصال، والهادف إلى الوقوف على المدى الذي وصل إليه الشباب العربي في امتلاكه لقدرات استخدام تقانة المعلومات باعتبارها ركيزة التقدم في نقل وتوطين المعرفة. وقد كشفت مختلف البيانات أن هناك انتشارا لتكنولوجيات الإعلام والاتصال بشكل متفاوت، وتقدّما في امتلاك الشباب للمهارات التكنولوجية، وتوسّعا في استخدامها في المنطقة العربية. ومع ذلك، فما زالت هناك فجوة نسبية بين الشباب في المنطقة العربية وأقرانهم في بلاد العالم المتقدم، وما زال توظيفها لغايات الحصول على المعرفة ضعيفا. وما تزال هناك تحفظات على نوعية توظيف التكنولوجيا ومدى نجاح الشباب في إدماجها كآلية أساسية في البحث والتطوير والابتكار، والتعامل معها باعتبارها بنية أساسية في منظومة البحث العلمي. ويرتبط المستوى الرابع بالمشاركة الفاعلة للشباب في أنشطة البحث العلمي، والابتكار والذي يلقي الضوء على المحددات والمعوقات التي تقف أمام فاعلية الشباب في نشر وتوطين المعرفة. وفي هذا المجال، ورغم صعوبة التحديد الدقيق لمساهمة الشباب الصافية في منتجات البحث والابتكار والتطوير، إلا أن الوضع العام لأنشطة البحث والابتكار في الدول العربية يشير إلى أن دول المنطقة بشكل عام لا تزال خارج دائرة المنافسة العالمية رغم بعض النجاحات ووجود خطى متفاوتة السرعة نحو إرساء بيئة بحث وابتكار حاضنة. فمتوسط إنتاج الدول العربية من مقالات البحث العلمي لكل مليون نسمة من السكان في المنطقة العربية هو 41 بحثاً فقط، مقارنة بمتوسط عالمي قيمته 147 بحثا.[9] وأنفقت الدول العربية في العام 2012 ما يتراوح بين 0.03% إلى 0.07% من

إن الوضع العام لأنشطة البحث والابتكار في الدول العربية يشير إلى أن دول المنطقة بشكل عام لا تزال خارج دائرة المنافسة العالمية رغم بعض النجاحات ووجود خطى متفاوتة السرعة نحو إرساء بيئة بحث وابتكار حاضنة

الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي والتطوير، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.13%. [10] كما أن الابتكارات المسجلة للدول العربية تعد ضئيلة بالمقارنة بالمعايير العالمية. إن البحث العلمي والابتكار في حاجة إلى اهتمام خاص وسياسات موجهة تضعه على أولويات التنمية، إذا أرادت الدول العربية الانتقال إلى نظم اقتصادات قائمة على المعرفة والإنتاج كثيف المعرفة.

وعند النظر في الفاعلية الثقافية التي تتعلق بقضايا الثقافة والهوية والقيم والمواطنة، وهي دوائر مفاهيمية متداخلة ومتفاعلة، نتبين العديد من الإشكاليات والقضايا المتشابكة، التي ما زال التعامل معها في المنطقة العربية غير واضح في أكثر الأحيان وفي العديد من المواضيع الهيكلية الأساسية. ولا بد من بناء وعي جمعي حول تبايناتها وتداخلاتها، بما فيها إشكاليات التعامل مع ثنائيات متعددة مثل الحداثة والأصالة، والانفتاح والحفاظ على التقاليد، وصولا إلى تشكيل واعتماد قناعات عامة لتحديد التوجهات والأسس المطلوبة للتعامل مع قضايا العصر. وفي مقدمة هذه القضايا في المنطقة العربية بناء مجتمعات واقتصادات المعرفة والإدماج الفاعل للشباب في هذه العمليات.

أدّى الصراع بين تيارات تدفع نحو الحداثة وأخرى تشدّ إلى ظواهر تراثية تصب غالباً في اتجاه الماضوية إلى تشكل "ثقافة هجينة" وتيارات فكرية متباينة في صفوف الشباب

الإطار 1.6

العولمة والهوية الثقافية العربية

إن كل حديث عن العولمة ومجتمع المعرفة وتداعياتهما في موضوع الهوية الثقافية العربية، يغفل أن مجتمع المعرفة، في الأساس، يتطلب عقلانية في التدبير الاقتصادي، ويستند إلى بناء اجتماعي مؤطر بثقافة عصرية، وقدرات كبيرة على التواصل. فقد خلقت الثقافة الحديثة المؤسسةَ الاقتصادية، كما طورت تقنيات المعلومات، وذلك من أجل مجتمعات أكثر تواصلا وأكثر إنتاجاً.

كمال عبداللطيف – ورقة مرجعية للتقرير

وقد ألقت التحليلات الضوء على أنّ التاريخ السياسي والثقافي للمنطقة العربية، بما فيه الإرث العثماني، وحركات الاستقلال العربية المختلفة، وظهور التيارات الفكرية والدينية المتشدّدة، وصعود تيارات العولمة، قد لعب دوراً بارزاً كقوى ثقافية في تشكل العقل العربي والشباب على وجه خاص. وأدّى الصراع بين تيارات تدفع نحو الحداثة وأخرى تشدّ إلى ظواهر تراثية تصب غالباً في اتجاه الماضوية إلى تشكل "ثقافة هجينة" وتيارات فكرية متباينة في صفوف الشباب. كما كشفت المعطيات عن غياب سياسات شاملة لتنمية الثقافة في واقع البلدان العربية لبناء هياكل ثقافية جديدة تتواءم مع ضرورة نقل وتوطين المعرفة على غرار ما تم في بلدان العالم المتقدمة والنامية المناظرة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافوره. فقد نجحت هذه البلدان في تأسيس بنى ثقافية جديدة مؤازرة للتطورات العلمية والتكنولوجية والاجتماعية فأحدثت تنمية شاملة في واقعها الثقافي والتنموي.

ثمة ضرورة أمام كل دول المنطقة العربية لإحداث التنمية الثقافية المستنيرة الداعمة للحداثة وطرق التفكير العلمي والناقد والإبداع، وكذلك بناء القواعد الاجتماعية والسياسية التي تمكن الشباب من توسيع فرص اختياراته واندماجه في الاقتصاد التنافسي العالمي. ومن شأن ذلك استكمال مشروع النهضة الذي سيكون من الصعب بدونه بناء مجتمع المعرفة، وإنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة لتحقيق هذا الهدف.

أما بالنسبة للفعالية الاقتصادية للشباب، فقد تبيّن أن الشباب العربي لا يزال بعيدا عن توظيف المعرفة في أنشطة المجال الاقتصادي، وعن المشاركة بالشكل المطلوب في الإنتاج والتنمية. وتعزو كثير من الدراسات ضعف الفاعلية الاقتصادية للشباب إلى عدة عوامل، منها تدني نوعية التعليم وعدم التوافق بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، وكذلك بنية وظروف الاقتصاد الكلي غير المواتية التي تحول دون الاستثمار في رأس المال الثابت ونمو الإنتاجية. وترافق ذلك مع نمط ثقافي غير مؤاتٍ لقيم العمل، علاوة على التحيز الاجتماعي ضد المرأة التي لا تشارك بالشكل المطلوب في سوق العمل وفي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

على الرغم مما تحقق من إنجازات كبيرة في في سد فجوة النوع الاجتماعي، وبخاصة في مجال التعليم. كما ترتبط الفاعلية الاقتصادية للشباب العربي بالعديد من القضايا الهامة، وفي مقدمتها قضية الفقر بأبعاده المختلفة. وإذا ربطنا فقر الدخل بأبعاده الأخرى مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة، نجد أن المنطقة العربية فشلت في بناء آليات فعالة، وسياسات ناجزة للحماية الاجتماعية، وبناء أسس العدالة الاجتماعية. وينعكس ذلك بشكل واضح إذا نظرنا إلى قضية المساواة وتوزيع الدخل. والتي ترتبط بدورها بتوزيع المعرفة والمهارات وفرص التعليم.

وتشكل مسألة الانفتاح والتواصل مطلباً رئيسياً وخطاً ناظماً في مجمل النشاطات الساعية إلى الإدماج الفاعل للشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها. ويتمحور الانفتاح والتواصل بين الشباب حول عدة عوامل منها: عامل الانفتاح الثقافي على معطيات العصر من معرفة وثقافة وعلوم وفنون، وقبول الآخر المختلف والمساهمة الفاعلة في إنتاج الحضارة العالمية، وعامل قدرة الشباب العربي على استخدام التقنيات الحديثة في التواصل مع ما يعيشه من تفاعلات حضارية في عالمه المحيط. يضاف إلى ذلك عامل حرية الهجرة والتنقل الداخلي والخارجي. وفي هذا المجال، كشفت البيانات المتاحة عن توسع في دائرة الانفتاح والتواصل في صفوف الشباب في شكل السفر للسياحة أو في نطاق التبادل الإقليمي أو العالمي. وهذا من شأنه أن يساهم في توسيع خبرات هؤلاء الشباب وإتاحة الفرصة أمامهم للاستفادة، إلى جانب المعرفة الصريحة، من رصيد المعرفة المضمرة الموجودة لدى الآخرين في البلدان المتقدّمة، مما يساهم بدوره في نقلها وتوطينها في بلدانهم الأصلية.

أما البيئات التمكينية الأساسية فهي من الركائز الرئيسة لدمج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وتشمل منظومة التعليم العالي، ومنظومة البحث العلمي، والبيئة التنموية عموما، بما فيها من بنى تحتية، ومناخ أعمال، ومشاريع استثمارية، وقوانين وتشريعات. وقد كشفت التحاليل عن عدد من العقبات يتعلق بعضها بتخلف نظم التعليم والتدريب (نظم الالتحاق، طرق التدريس، ندرة الأنشطة البحثية، الكثافة الطلابية...)، وأخرى بضعف منظومة البحث العلمي (ضعف ميزانية البحث، فقدان الحوافز، غياب شبكات تعاون وشراكة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص...). وهي، في واقع الأمر، عقبات ترتبط بتعثر المنظومة التنموية ككل في العديد من بلدان المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، تؤكّد مختلف المؤشرات التنموية تقدّم دول الخليج العربي ذات الاقتصاد النفطي، مقابل الدول العربية الأضعف دخلا التي تحتل مراتب متأخرة عربيا وعالميا، مما يشير إلى وجود فجوة عربية-عالمية، إلى جانب وجود فجوة أخرى لا تقلّ أهمية، وهي فجوة عربية-عربية على عدة مستويات. وقد ساهمت هذه العوامل في استفحال ظاهرة هجرة العمالة، لا سيما تلك العالية المهارة، التي ما فتئت تستنزف العقول ومعها الإنتاج الوطني على الرغم مما تحققه من عوائد مادية.

تؤكد مختلف المؤشرات التنموية وجود فجوة عربية-عالمية، إلى جانب وجود فجوة أخرى لا تقلّ أهمية، وهي فجوة عربية-عربية على عدة مستويات

الإطار 2.6

هجرة الشباب من "نزيف العقول"إلى"مكسب داعم" في نقل وتوطين المعرفة

نجحت الهند والصين والفلبين في الاستفادة من أبنائها المهاجرين في الخارج بفضل جهود واستراتيجيات جادة. فقد نجحت، أولاً، في بناء جماعات علمية ديناميكية في الداخل، تجذب أبنائها المهاجرين، إما للعودة أو المشاركة في أبحاث ومشاريع وبرامج. وثانياً، في تأسيس شبكات وروابط بين الجماعات العلمية في الداخل والجماعات العلمية في الخارج، وربط ذلك كله بمراكز البحث والجماعات العلمية العالمية في الدول المتقدمة. وثالثاً، في زيادة الفعالية العلمية في الوطن، من خلال التعليم المستمر والتدريب، وتحسين بيئات التعلم في الجامعات والمعاهد. ورابعاً في الحفاظ على الأجيال الجديدة بالتحفيز والدعم المستمر. وخامساً، في الاهتمام باللغات الأجنبية، وبخاصة اللغة الإنجليزية.

المصدر : فريق التقرير

نتائج ميدانية تشير بقوة إلى ضرورة التحرك...

تتكامل الصورة عن وضع الشباب العربي في علاقته بعملية نقل وتوطين المعرفة بما وفرته المسوح الميدانية من معطيات مستقاة من الشباب أنفسهم. فلقد بينت المسوح الميدانية التي أجريت في سياق إعداد هذا التقرير في أربع دول عربية (هي الأردن، الإمارات، تونس والمغرب)، وجود تفاوت كبير بين الشباب العربي في المراحل النهائية من الجامعة في مستويات تملكهم للمهارات المعرفية، مع ظهور ضعف خاص في مهارات التواصل الكتابي باللغتين العربية والأجنبية على حدّ السواء. ومع وجود اختلافات من دولة إلى أخرى، تسير هذه النتائج في الاتجاهات نفسها التي كشفت عنها دراسات سابقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي مدعاة للقلق، خصوصا إذا ما نظرنا إليها من منظور بناء القدرات لنقل المعرفة وتوطينها.

أنّ النهوض بفاعليات الشباب ومنظوماتهم القيمية هو مسؤولية جماعية، تلعب فيها البيئة الأسرية والمدرسية والجامعية والاجتماعية دورا حاسما. وينبغي ألا نغفل هنا عن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني

أما في الجانب القيمي، فقد بدا وضع الشباب أفضل بكثير من وضعه المعرفي؛ إذ كشفت استجاباتهم عن اتجاهات إيجابية تجاه مجموعة من القيم المعرفية والاجتماعية والكونية والشخصية. وهذا على نقيض الفاعليات، حيث أظهر الطلاب موضوع الدراسة ضعفا عاما في مختلف الفاعليات (وبخاصة منها الفاعلية السياسية والفاعلية الاجتماعية) باستثناء الفاعلية الثقافية. كما بينت النتائج أنّ مفهوم المواطنة قد تشتت بين من يربطه بالمكان ومن يربطه بالتاريخ أو بالمعتقد، مما يدلّ على عدم نضج هذا المفهوم بعد لدى أغلبية هؤلاء الطلاب.

إن السعي إلى نقل المعرفة وتوطينها لا بد أن يمر عبر الانفتاح على الأطراف التي تنتج هذه المعرفة وتمتلك أسرارها وآلياتها، وفي إطار بيئة تمكينية حاضنة توفرّ للشباب فرص تنمية مؤهلاتهم. إلا أن نتائج البحث الحالي كشفت عن تدنّي درجة الانفتاح لدى الطلاب موضوع الدراسة. كما عبّرت نسبة مهمة منهم عن عدم رضاهم التّام عن منظومة التعليم الجامعي، وعلى رأسها طرق التدريس، ومنظومة البحث الأكاديمي. وفي ما يتعلق بتصورات الطلاب تجاه مسألة نقل وتوطين المعرفة، جاءت الإجابات إيجابية بوجه عام، حيث صرّح الشباب المشاركون باهتمامهم بهذه المسألة، وأقروا بانعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع، ودورها في تنشيط حركة الإبداع وتقليص الفوارق الاجتماعية والحدّ من البطالة. وفي الوقت ذاته، اتجهت الأغلبية للإقرار أيضا بإمكانية تأثير نقل المعرفة وتوطينها في تغيير الخاصيات الثقافية للبلدان العربية وتهميش المنتجات المحلية، بينما انقسمت المواقف في شأن إمكانية مساهمة عملية النقل والتوطين في تكريس التبعية للغرب.

إن السعي إلى نقل المعرفة وتوطينها لا بد أن يمر عبر الانفتاح على الأطراف التي تنتج هذه المعرفة وتمتلك أسرارها وآلياتها، وفي إطار بيئة تمكينية حاضنة توفرّ للشباب فرص تنمية مؤهلاتهم

وانطلاقا من النتائج التي أوجزناها آنفا، يؤكّد التقرير أنّ النهوض بفاعليات الشباب ومنظوماتهم القيمية هو مسؤولية جماعية، تلعب فيها البيئة الأسرية والمدرسية والجامعية والاجتماعية دورا حاسما. وينبغي ألا نغفل هنا عن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني من خلال ما تكرّسه من أبعاد قيمية في نشاطاتها وما تتخذه من مبادرات مختلفة تنمي مهارات الشباب وقدرتهم على توظيف معارفهم لخدمة اقتصاد بلدانهم والمساهمة في النهوض بمجتمعاتهم. ولا بد أن يدور ذلك في إطار حياة مدنية تستند إلى قيم ومبادئ الأديان السمحاء وثقافة حقوق الإنسان والمثل والأخلاق الحميدة القائمة على الاعتدال والاحترام المتبادل وقبول التنوّع والاختلاف.

أما تشكّل الوعي السياسي وما يتبعه من اتجاهات إيجابية تجاه الممارسات الديمقراطية فيظلّ محكوما بعدة عوامل تأتي على رأسها المنظومة التعليمية، لأنّ الديمقراطية، بمضامينها الإنسانية المختلفة، لا يمكن أن تنفصل عن وعي الناس وإدراكهم، ولا بد لها من أن تتحقق في الذهنيات عبر التربية قبل أن تتجسد في الواقع. وهذا يتطلّب توجيه عناية أكبر للفعل

التربوي، ويضاعف مسؤولية الحكومات في توفير التعليم للجميع ومسؤولية المدرسة ومناهج التعليم في تنمية الاتجاهات الإيجابية تجاه الأنشطة التطوعية، وفي إنشاء الشبكات الاجتماعية وإرساء روح المواطنة ورفدها بقاعدة صلبة من المعايير الاجتماعية.

وفي سيرورة تجديد البنى الثقافية للمجتمع العربي، تفرض المواطنة نفسها كإحدى ركائز تشكيل الهوية، وكمدخل أساسي للممارسة الديمقراطية القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات، والعدالة الاجتماعية، وسيادة القانون وغيرها من القيم التي تحترم الذات الإنسانية وتكفل حقها في العيش الكريم والمشاركة الفاعلة في بناء الحضارة الإنسانية. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال نشر ثقافة المواطنة الإيجابية منذ الطفولة وإتاحة الفرصة، عبر الأنشطة الصفية واللاصفية في كل مراحل التعليم، لممارسة مختلف أبعاد هذه المواطنة واستيعابها لتصبح جزءا من وعي الشخص بذاته الفردية والاجتماعية والعالمية.

وفي هذا الإطار، تتحمّل النظم الجامعية مسؤولية كبيرة في ما يتعلق باكتساب الفاعلية المعرفية وتأهيل الشباب للانخراط بفاعلية في سوق العمل وفي الحياة العامة. كما أن مسؤولية المنظمات والمؤسسات الشبابية عموما، الحكومية منها وغير الحكومية، لا تقل أهميّة باعتبارها من الروافد المعزّزة لدور نظم التعليم والتدريب. ويمكن للتواصل مع شباب آخرين، في الواقع أو افتراضيا، والانفتاح على ثقافات أخرى أن يعزّز اكتساب الشباب لمهارات الحياة. وحتى تتحقق الفائدة المرجوة، لا بدّ أن تبذل البلدان جهودا رامية إلى تنمية أفق الانفتاح لدى الشباب في إطار سياسة مدروسة وفق أهداف واضحة ومعايير مضبوطة لاختيار جهات الانفتاح (من جامعات ومخابر أكاديمية ومراكز تدريب ومؤسسات بحث ونواد وجمعيات علمية...) الكفيلة بتوسيع خبرات الطلاب وتقوية قدراتهم التنافسية.

التحرك المستقبلي: نحو تمكين فاعل للشباب العربي في نقل وتوطين المعرفة

تمر المنطقة حاليا بمنعطف تاريخي تتمتع فيه بالثروة الشبابية إلى جانب الثروة المالية. وهو منعطف يتميز أيضا بتصاعد الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يموج بها العالم المتقدم من حولنا، والمتاحة بحكم الطبيعة العولمية للمعرفة والتي يمكن الوصول إليها إن توفرت الإرادة السياسية والمجتمعية الحقيقية وبحكم طبيعة الواقع الليبرالي السائد في العالم على الرغم من العديد من العوائق والمعيقات. وثلاثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثورة المعرفية العالمية تعني أن فرصة العالم العربي لإحداث انطلاقته متاحة، لا بل مطلوبة وبقوة، وهي فرصة لتنتقل فيها دول المنطقة من اقتصاد ريعي تقليدي إلى اقتصادات المعرفة ومن طفرة شبابية إلى كنز ديموغرافي يتمثل في الشباب الفاعل اقتصادياً واجتماعياً بما يمتلكه من تجهيزات وفعاليات معرفية مبنية على أسس المعرفة والمهارة والقيم، لبناء إنسان عربي جديد في عالم جديد، ينعم بالحرية والعزة والرفاهية.

تعني ثلاثية الثروة المالية والثروة الإنسانية-الشبابية والثورة المعرفية العالمية أن فرصة العالم العربي لإحداث انطلاقته متاحة، لا بل مطلوبة وبقوة

الإطار 3.6

نقاط مضيئة في البحث العلمي العربي

توضّح الدراسات أن ثمة عوامل قوة يمكن البناء عليها. وتتمثل أولا في وجود جامعات ومؤسسات ومراكز بحث علمي تضم كوادر علمية فاعلة ومنتشرة فيها، حتى وإن لم تشكل بعد الكتلة الحرجة المطلوبة، إلا أنها عناصر فاعلة. كما أن هناك نقاطا مضيئة قوية في العديد من المجالات. ففي مجال البحث العلمي، على سبيل المثال لا الحصر، تقدمت المغرب في علوم الأعصاب، وتونس في علوم الاتصالات، ومصر في علوم الزراعة والبيوتكنولوجيا. كذلك تقدمت مصر والأردن في علوم الصيدلة وصناعة الأدوية. وتقدمت دول الخليج العربي في الطب والصيدلة. وما زالت هذه النقاط المضيئة في مرحلة نمو واضح مقارنة بالمستويات العالمية، إلا أنه يمكن البناء عليها بالتعامل الجاد مع نقاط الضعف التي يعاني منها مجال البحث العلمي، وبخاصة ما يتعلق بتنمية حوكمة المؤسسات، وبناء نظم حوافز ووضع استراتيجيات شاملة للبحث العلمي وربطه بالتنمية في المنطقة.[11]

المصدر : فريق التقرير

الإطار 4.6

تعليم جديد لبناء كوادر بشرية جديدة

تغيرت خريطة الوظائف وكيفية إدارتها. فالوظائف الجديدة تحتاج إلى أشخاص متنوعي الخبرة، يتعاملون بسلاسة مع القضايا الفنية المتباينة والمتشابكة، فضلا عن تلك المتعلقة بالإدارة. فالمشتغل بتكنولوجيا المعلومات لا بد أن يكون شخصا متمكنا من التقنية وحاميا لها، ولا بد أن يكون خبيرا بإدارة الأعمال... وقد أكدت الدراسات العلمية العلاقة الطردية بين تحصيل التلاميذ للعلوم والرياضيات والتقدم الاقتصادي للمجتمع، ففي البلاد التي ارتفع فيها مؤشر تحصيل التلاميذ في العلوم والرياضيات، وتوجهت إلى أساليب التعليم المعتمدة على التحليل والتفكير، وغرست التعليم التعاوني بين الصغار – زادت كفاءة الإنتاج بها، وارتفع دخلها القومي وازدهر اقتصادها. ويعزى ذلك إلى تأهيل وتمكين القوى العاملة فيها.

المصدر: شريف قنديل– ورقة مرجعية للتقرير.

محاور وآليات التحرّك

إن التحليلات والدراسات الميدانية التي عرضها هذا التقرير على امتداد صفحات فصوله والتي كشفت عن وجود مشكلات ومعضلات تعوق حركة وجهود التقدم، تضع راسمي السياسات والاستراتيجيات أمام مسؤولية جسيمة تتمثل في ضرورة العمل على مواجهتها قبل أن تتفاقم وتهدّد معها الاستقرار والنموّ.

كشفت التحليلات والدراسات الميدانية وجود مشكلات ومعضلات تعوق حركة وجهود التقدم، ويضع هذا راسمي السياسات والاستراتيجيات أمام مسؤولية جسيمة تتمثل في ضرورة العمل على مواجهتها قبل أن تتفاقم وتهدّد معها الاستقرار والنمو

حتى يصبح الشباب قوة معرفية واقتصادية واجتماعية فاعلة، في بناء نهضة تنموية على أسس المعرفة والعلم، لا بد من بناء تماسك اجتماعي على أسس قوية من العدل الاجتماعي، وتنمية ثقافية مستنيرة تغير المنظور الاجتماعي إلى الإنسان، والمعرفة، والمرأة، والتوزيع العادل للمهارات والمعارف والقدرات، والتعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتعزيز إرادة المشاركة النشطة، وتجديد نظم الابتكار وتشجيعها بين الشباب. إن التماسك الاجتماعي يفرض العدل الاجتماعي باعتباره شرطاً ضرورياً لتقدم الأوطان، وينهي التهميش والإقصاء، ويدمج الشباب كطاقة فاعلة في نقل وتوطين المعرفة وتقدم الأوطان.

وتستدعي هذه الحقائق ضرورة التحرّك على محاور واضحة لإحداث تحولات عميقة تترجم في شكل سياسات واستراتيجيات ناجزة يمكن أن تشمل ما يلي:

بناء مؤسسات وطنية لدمج الشباب

إن عملية إدماج الشباب في مجال إنتاج المعرفة ونشرها تقتضي بالضرورة، إلى جانب مؤسسات التدريب والتأهيل، إنشاء مؤسسات تنموية تتوافق مع قطاعات الإنتاج والخدمات الحكومية والقطاع الخاص في شتى مجالات الحياة (الصحة والتعليم والغذاء والعمل والتشغيل والتقانة والفنون، والبيئة والعلم والتكنولوجيا...). وينبغي أن تمنح هذه المؤسسات الشباب فرص التعامل مع منظومة تعليم وتدريب غير رسمية، تمكنهم من الحصول على شهادات وخبرات تعترف بها الحكومة والقطاع الخاص، وتكون بمثابة نظم حافزة للاندماج والمشاركة الإيجابية، وتحول فترة انتظار انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل والحياة العامة من حالة فراغ مدمّر للمهارات المكتسبة إلى مرحلة استثمار واختبار لهذه المهارات على أرض الواقع مما يساهم في استثمارها وتعزيزها. ولعلّ غياب هذه المؤسسات على نحو خاص، بل وغياب آليات إدماج الشباب في المجتمع بصفة عامة في المنطقة العربية من أهم أسباب طول فترات انتظار الشباب بعد التخرج ليدخل إلى الحياة العامة.

كما أن الدول العربية مطالبة بالعمل على تجهيز وبناء برامج الخدمات الوطنية للشباب التي تمكنهم من الشروع في مشاريعهم الخاصة المحلية، وبرامج تعمل على تنمية ريادة الأعمال وتستجيب للاحتياجات المحلية للشباب وتمكنهم من فرص التدريب الرسمية وغير الرسمية، وإكسابهم الخبرات والمعارف الواسعة والخبرات والمهارات النافعة. يضاف إلى ذلك برامج تتيح المعلومات عن سوق العمل، وأدلة إرشادية للمسارات المهنية، ومعرفة فرص العمل المتاحة وخاصة في القطاع الخاص، ومتطلبات الحصول.

الإطار 5.6

تجربة الهند في بناء المؤسسات والتنظيمات الديمقراطية لتمكين الشباب

في المؤسسات التي أنشأتها الهند إبان حكم نهرو، يتعلم الشباب ويتدربون ويعملون في التخطيط ووضع الاستراتيجيات والتنفيذ في مجالات الصحة والغذاء والتعليم والتدريب والعمل والتشغيل والثقافة والفنون والسلوك وقيم الحياة والمواطنة والمشاركة والتعامل بكفاءة مع مشكلات البيئة والتكنولوجيا وريادة الأعمال. وهم يتعلمون من خلال العمل والتدريب المباشر والممارسة الجماعية للمعرفة وهذه المؤسسات بمثابة مؤسسات تربوية، نظامية غير رسمية تعمل بالتوازي مع التعليم النظامي الرسمي، التعليم الجامعي والثانوي. وبينما تحدّد الدولة السياسات العامة والأولويات والاحتياجات والرؤية لهذه المؤسسات، يتولّى الشباب من خلال المؤسسات، عمليات التخطيط والتنفيذ والعمل والتعلّم والتدريب والارتباط بسوق العمل. ويتم الاعتراف بمخرجات التعلم، من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وفق قواعد تحقق التحفيز والثقة المتبادلة. وقد سعت هذه المؤسسات نحو: أولاً، تمكين الشباب من خلال العمل والمشاركة والتعليم والتدريب والثقافة والمعرفة وتنمية القدرات. ثانياً، تحقيق المساواة وعلاج التفرقة النوعية (الجندرة) ودعم المرأة في الصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية. ثالثاً، إيجاد روابط وعلاقات قوية مؤسسية بين قطاعات التنمية في المجتمع، مثل التعليم والصحة والعمل والتدريب وغيرها من القطاعات. رابعاً، بناء شبكات المعلومات، وأنظمة البحث والتطوير في مجال تنمية الشباب وبناء القدرات. خامساً، خلق مناخ فاعل من ريادة الأعمال مرتبط بالمعرفة والتكنولوجيا، واقتصادات المعرفة.

المصدر: Kumar 2009.

على هذه الفرص. فضلاً عن برامج لتعزيز مهارات التواصل، والتسويق باعتبارها من المهارات الأساسية للشباب التي تمكن من دعم ثقتهم بأنفسهم وبمجتمعهم وتعميق الانتماء والتحفيز نحو المستقبل. كما يطرح هذا التقرير المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في تقديم برامج تدريبية مستمرة مُهيئة للعمل من ناحية، وإصلاح مستمر لنظم التعليم من ناحية أخرى. فلا بد أن يصبح التعليم والتدريب المستمر فلسفة دائمة تنظمها السياسات في الدول التي تسعى إلى مجتمع المعرفة.

إصلاح الجامعات

تعاني أغلب الجامعات العربية من مشكلات عديدة، في مقدمتها قضية الكثافة الطلابية التي لا تتناسب مع القدرات الاستيعابية للجامعات، وضعف الموارد المتاحة والتسهيلات العلمية، إلى جانب القضية المتعلقة بأوضاع أفراد الهيئة التعليمية وفرص تطويرهم، وأيضا الافتقار إلى التقاليد الراسخة في البحث العلمي وغياب الخطط البحثية التي أفرزت نوعية من المخرجات دون المستوى المأمول.

إزاء ذلك يتعين على الدول العربية الاستجابة للتطورات العالمية المترتبة عن ظاهرة العولمة وما رافقها من اشتداد المنافسة على أسواق التعليم العالي وارتفاع تكاليف الاستثمارات فيه. فقد بات من الضروري اتخاذ إجراءات لإصلاح نظم التعليم العالي حتى تكون مواكبة للمعايير العالمية، وتضمن شروط الجودة العالية وإجراءات الاعتماد من أجل رفع نوعية رأس المال البشري وقدراته التنافسية، إلى جانب التركيز على فلسفة ونظم التعليم المستمر مدى الحياة. ذلك أنّ التعليم العالي على مدى سنواته المحدودة لا يمكن أن يفي بمتطلبات الحياة العملية وبمتطلبات توفير بيئات اقتصادية واجتماعية دائمة التغير، وأسواق عالمية مدفوعة بالتكنولوجيات المطردة التطوّر، ما لم يكن الخريج قادراً على مُتابعة المتغيرات والمستجدات بنفسه وبشكل مُستقل بعد التخرج.[12]

بات من الضروري اتخاذ إجراءات لإصلاح نظم التعليم العالي حتى تكون مواكبة للمعايير العالمية، وتضمن شروط الجودة العالية وإجراءات الاعتماد من أجل رفع نوعية رأس المال البشري وقدراته التنافسية

ويتطلب التصدي لهذه التحديات بالضرورة زيادة في الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، ووضع أهداف واستراتيجيات وخطط عمل قابلة للتنفيذ، وإنشاء قواعد بيانات دقيقة وذات مصداقية، وشبكات ربط ذات قدرات عالية، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في البحث العلمي والتعليم الجامعي.

الإطار 6.6

الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي كآلية

يمكن اعتبار الحصول على الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي بمثابة "الحد الأدنى" لضمان جودة العديد من المكونات المتعلقة بتأهيل الطلاب لنقل وتوطين المعرفة وحصولهم على المهارات المعرفية المطلوبة لهذه العملية.

وبحسب الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي السعودية "اعتماد" (www.ncaaa.org.sa) [على سبيل المثال]، تشمل معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي 11 معياراً تشمل السياق المؤسسي وجودة التعلم والتعليم، ودعم تعليم الطلاب ودعم البنية التحتية والإسهامات المجتمعية.

وبلا شك، فإن الوفاء بهذه المعايير والحصول على الاعتماد المؤسسي من قبل الجامعات العربية سيسهم بشكل فاعل في ضمان جودة التعليم العالي وضمان نوعية المنتج النهائي وتأهيله ليكون قادرا على المساهمة في نقل وتوطين المعرفة.

المصدر: وليد زيباري – عضو لجنة قراء التقرير

تتطلب الإدارة الناجعة للمعرفة بالضرورة التحول من البيروقراطية والبنية الهرمية إلى حوكمة قائمة على المعرفة الكثيفة

تحتاج المنطقة العربية في إدارتها لمؤسساتها العلمية إلى قيادة جديدة، بسمات فكرية، ومهارات تواصل وتعاون مع العالم المفتوح، إلى جانب القدرات الشخصية في إدارة المعرفة

تفعيل وإعادة هيكلة منظومة البحث العلمي

إن النشأة الحكومية التي ارتبطت بدور الدولة القوي في إدارة أنشطة البحث العلمي في المنطقة، وارتباط هذه الأنشطة بالجامعات الحكومية في غالبية الدول العربية، قد فتح الباب أمام سيطرة البيروقراطية ومركزية الإدارة، وهرمية البناء التنظيمي على مؤسسات البحث العلمي وهذا لا يتلاءم مع متطلبات بناء المجتمع، ويحول دون إدارة المعرفة إدارة علمية تتيح التواصل مع العالم، ووضع أطر التعاون مع جامعات ومراكز بحوث عالمية متقدمة. وتتطلب الإدارة الناجعة للمعرفة بالضرورة التحول من البيروقراطية والبنية الهرمية إلى حوكمة قائمة على المعرفة الكثيفة. فمؤسسات البحث العلمي ومراكز البحث والتطوير والابتكار والتجديد ينبغي أن تعمل في عالم مفتوح،[13] وأن تمارس التفاعل الحي بأخلاقيات ومعايير علمية من ناحية، وأن ترتبط نظم المعرفة ببرامج وخطط التنمية الوطنية من ناحية أخرى.

إن التغيير المتسارع والكبير الحادث عالميا في التكنولوجيا والعمل والتنافسية، والكوكبية، قد فرض تغييرا مواكباً في بيئة المؤسسات والمنظمات العالمية العاملة في نقل وإنتاج المعرفة. ويتطلب ذلك بالضرورة نمطاً جديدا من القيادة يمتلك قدرات وإمكانيات ونماذج عقلية جديدة. فالمنطقة العربية في إدارتها لمؤسساتها العلمية (الجامعات ومراكز البحث العلمي، ومراكز الابتكار والتجديد) تحتاج إلى قيادة جديدة، بسمات فكرية، ومهارات تواصل وتعاون مع العالم المفتوح، إلى جانب القدرات الشخصية في إدارة المعرفة. ويستهدف ذلك بناء منظومة متكاملة للبحث العلمي والتطوير تشكل كلاً متكاملاً لعلاقات الارتباط الشاملة مع البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والتشريعات وقواعد المعلومات والمعرفة في تأثيراتها التبادلية مع منظومة البحث العلمي والتطوير على مستوى المؤسسات محلياً وإقليمياً وعالمياً. إن إدارة المعرفة الناجحة هي التي تعبر عن العلاقات الكلية للمعرفة في ارتباطاتها في مجال العلاقات الفاعلة في المجتمع.

ومن الضروري كذلك بناء هيئات مسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات عن أنشطة البحث العلمي، ومؤسساته وسياساته، وتكلفته، والإنفاق عليه. فقد كان من نتائج ضعف أو حتى غياب هذه النوعية من المؤسسات أن أصبحت جهود البحث العلمي غير مخططة وغير مرتبطة بالاحتياجات الآنية والمستقبلية للمنطقة. ومنها، على سبيل المثال، النقص في بحوث الطاقة وتحلية المياه والحفاظ على البيئة. كما أن غياب مثل هذه المؤسسات من شأنه إعاقة جهود التدريب، وتغييب المعايير العلمية المتفق عليها، وتأخير توطينها بطرق وأساليب علمية.

والخلاصة أن هنالك حاجة ملحة لبناء سياسات واستراتيجيات داعمة وحافزة لإشراك الدولة والقطاع الخاص في تنمية منظومة البحث العلمي، بما يتضمنه ذلك من إصلاح الجامعات ونظم التعليم قبل الجامعي، ومؤسسات التعليم العالي، وبناء نظم الابتكار والتجديد على مستوى المؤسسات والمستوى الوطني، ودعم البنية التحتية التكنولوجية

الإطار 7.6

حدائق التكنولوجيا وحاضنات الأعمال: نحو إحداث بيئات داعمة وتكنولوجيا لتوطين المعرفة

منذ خمسينيات القرن الماضي، برز ما سمي بالحدائق أو الأقطاب التكنولوجية التي قامت على أساس تركيز الصناعات ومؤسسات البحث في الفضاء نفسه بما يحقق الترابط بين منظومتي البحث والإنتاج. واستئناسا بهذه التجارب، ظهر منذ بداية القرن الحالي اهتمام محدود لدى بعض الدول العربية لإطلاق مثل هذه المبادرات قرب الجامعات والمناطق الصناعية، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فمنها الحديقة التكنولوجية في الغزالة في تونس التي اختصت في إنتاج التطبيقات الاتصالية، وتضم هذه الحديقة مركزا بحثيا ومؤسسة تعليمية وحاضنة أعمال وشركات ناشئة ترتبط بشراكات مع مؤسسات أجنبية من الهند والولايات المتحدة وغيرها. وفي مصر أقيمت مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية بمنطقة برج العرب الجديدة والإسكندرية، وهي هيئة بحثية تهدف لربط الصلة بين الشركات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي من خلال تركيز حاضنات تكنولوجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة. كما أقيمت في دولة الإمارات العربية المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومقرها الشارقة لتوثيق الصلة بين عالم الإنتاج والجامعات ومراكز البحوث داخل وخارج الوطن العربي من خلال تشجيع الشركات على توفير التمويلات اللازمة لتوظيف الأبحاث في المجالات ذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية. وعلى مستوى آخر، تركزت داخل الجامعات أو في المدن التكنولوجية حاضنات للأعمال. وهي عبارة عن بيئة وسيطة بين المؤسسة التعليمية ومجال العمل المستقل. ويمثل مرور خريجي الجامعات بحاضنات الأعمال مرحلة انتقالية محددة في الزمن بين فترة الدراسة ومرحلة دخول عالم الإنتاج. وقد راهنت دول كثيرة مثل الصين وماليزيا على هذه البنى لدعم أنشطة البحث والتطوير وتوليد التكنولوجيا من خلال خلق نسيج من المؤسسات الابتكارية في شتى الاختصاصات.

ويتمثل دور الحاضنات في تبني رواد الأعمال من خريجي المؤسسات الجامعية بتوفير مكان مجهز للاستغلال لفترة زمنية محددة وتوفير الحد الأدنى من الخدمات لمساعدتهم على نقل أفكارهم وإبداعاتهم إلى منتج قابل للتسويق. وتدوم فترة الحضانة عادة ثلاث سنوات تختم بخروج المشروع من الحاضنة واستقبال مبتكرين ومشروعات جديدة.

ولا تزال المعلومات شحيحة بخصوص قصص النجاح التي حققتها هذه الحاضنات في العالم العربي لأن إنتاج المعلومة الإحصائية الدقيقة لم يدخل بعد في تقاليد هذه المؤسسات. ولذلك لا تتوفر بيانات كافية عن عدد فرص العمل التي يقع إحداثها سنويا بحاضنات الأعمال في الدول العربية أو أية إحصائيات عن المؤسسات التي تم احتضانها بعد أن حققت بعض النجاح بعد خروجها من الحاضنة.

المصدر: نور الدين الدقي، عضو لجنة قراء التقرير

في التدريب والبحث العلمي، ودعم فعالية مؤسسات الإنتاج في تنمية التدريب وإنشاء نظم حوافز للشباب في البحث والتطوير.

تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي

أكدت الدراسات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين المعرفة. وثمة دروس مستفادة ينبغي أخذها في الاعتبار من خبرات الدول المناظرة التي حققت تقدماً نحو بناء اقتصادات المعرفة، والتي تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحد من سلبياته، وتعظيم إيجابياته، وبناء معايير واعية للتكامل والتعاون بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجهود المحلية في التنمية وبناء صناعات تكنولوجية متقدمة تحفز على توظيف الشباب، ونشر ثقافة الابتكار والبحث العلمي والتطوير. ولكي تتقدم بلدان المنطقة نحو الحداثة وبناء مجتمع المعرفة مثل الدول المناظرة في شرق آسيا وشرق ووسط أوروبا التي حققت تقدما في هذا المضمار، فإن عليها أن تأخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مكونا رئيسا لا غنى عنه في عملية نقل وتوطين المعرفة، والانتقال إلى الحداثة، وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات وبناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة.

أكدت الدراسات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين المعرفة. وثمة دروس مستفادة ينبغي أخذها في الاعتبار من خبرات الدول المناظرة التي حققت تقدماً نحو بناء اقتصادات المعرفة، والتي تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحد من سلبياته، وتعظيم إيجابياته

دعم وتشجيع القطاع الخاص

من الضروري تشجيع القطاع الخاص ودعمه وتحفيزه في خلق فرص عمل للشباب، ونقل وتوظيف المعرفة والانتقال التدريجي من سياسة التوظيف الحكومي إلى التحول في تنمية القدرات الذاتية للشباب وتشجيع ريادة الأعمال، وبناء الآليات التي تدمج الشباب في سوق العمل. ويتطلب ذلك من دول المنطقة تحسين بيئة العمل، وحوكمة القطاع الحكومي إضافة إلى تخفيض حجم القطاع الحكومي وتشجيع القطاع الخاص في الإنتاج وتنمية

الاقتصاد. ولا بد أن يتزامن ذلك مع بناء آليات الربط بين الشباب وسوق العمل والتعليم من خلال أطر الجدارة الوطنية التي ينبغي العمل على بنائها، ومع إقامة مؤسسات لدعم الشباب في الاستفادة من نظم التعلم المستمر الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بشكل وثيق بالقطاع الخاص واحتياجاته المتطورة. غير أن تشجيع القطاع الخاص ودعمه، لكن ذلك لا يلغي دور الدولة في بناء السياسات التي تكفل الحماية والعدالة الاجتماعية والمواطنة. وعلى القطاع الخاص أن يدعم سبلاً تنموية قائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودمج الاقتصاد، وتقوم على إرساء ركائز التماسك الاجتماعي، دون تهميش أو إقصاء، وتدعم كذلك مشاركة وحرية المرأة، وتوسيع فرص الاختيار أمامها بشكل عام وفي مجال نقل وتوظيف المعرفة بشكل خاص.

من الضروري تشجيع القطاع الخاص ودعمه وتحفيزه في خلق فرص عمل للشباب ونقل وتوطين المعرفة مع بناء آليات الربط بين الشباب وسوق العمل والتعليم من خلال أطر الجدارة الوطنية التي ينبغي العمل على بنائها، ومع إقامة مؤسسات لدعم الشباب في الاستفادة من نظم التعلم المستمر

دعم برامج التدريب وبناء القدرات

ومن الضروري كذلك دعم القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي لتكون قادرة على المساهمة في بناء برامج التدريب وبناء القدرات في ضوء التجارب الناجحة كما هو الحال في الهند وسنغافورة. وينبغي أن يكون التعليم والتدريب المستمر للتأهيل للعمل، والتدريب أثناء العمل ومدى الحياة شعاراً اجتماعياً يتبناه المجتمع بأسره. ومن شأن هذه البرامج أن تضمن مواصلة إعادة التأهيل وتجديد وبناء المعارف والقدرات للفرد تكيفاً مع متغيرات سوق العمل المهني، وهي تغيرات متسارعة بحكم ثورة المعرفة والتكنولوجيا.

ولتأمين التعليم والتدريب عالي الجودة وتأهيل الشباب لسوق عمل، لا بد من التزام عالي المستوى من أرباب العمل يستند إلى أطر قانونية ومؤسسية متطورة. فالتدريب في مؤسسات العمل عملية يجب أن ينظمها القانون وأن تتم في إطار سياسات حكومية، ومؤسسات ذات حوكمة مستنيرة. وهنالك ضرورة لجعل التدريب جزءا من الاتفاقيات الرسمية بين الشركات والجامعات، مع وجود مراكز إرشاد للطلاب في كل جامعة تيسر لهم الالتحاق بالتدريب في الشركات الموقعة على الاتفاقيات، على أن تكون شهادات التدريب معترفا بها من القطاع الخاص والحكومي والجامعة.

وينبغي أن يتركز التدريب والتأهيل على تزويد الشباب بالمهارات العامة القابلة للتحول، مثل مهارات حل المسائل والتفكير النقدي المبدع والتأملي، والتفكير المنطقي، والتمتع بالخيال الواسع والمبادرة والمرونة وتحليل المسائل من وجهات نظر مختلفة. وتشمل هذه المهارات تجربة أفكار مبدعة وخلاقة، واتخاذ قرارات على أسس من الخبرة والأدلة التجريبية واستخدام اللغة العربية والأجنبية للتأكيد على التواصل والانفتاح.

إن النظر في قضية التدريب يحيلنا مباشرة إلى قضية التعليم الفني الثانوي في المنطقة العربية. والملاحظ أن هذا التعليم إما أن يكون متضخماً كما هو الحال في مصر، أو موجودا بدرجات تقل عن الاحتياجات، ومتفاوتة، سواء من حيث الكم والنوعية. وهو، في كلتا الحالتين، تعليم مواز للتعليم الثانوي ومنته لا يؤدي إلى الجامعة. ومن هنا، فإنه يتحول إلى تعليم من الدرجة الثانية اجتماعياً، وخارج عن نطاق الاحتياجات الجديدة لأسواق عمل يجب أن تنهض على أسس المعرفة والتكنولوجيا الحديثة. وترى اليونسكو في تقريرها "التعليم للجميع" للعام 2012 أن الفصل العام بين المسار العام والفني في التعليم الثانوي إنما يعزز عدم تكافؤ الفرص، ويزيد من التسرب، ويسيء إلى الإمكانات المهنية للشباب. ولا بد أن يعامل التعليم الثانوي، بشقيه الفني والعام، على أسس توفر قاعدة معرفية ومهارية واسعة تهيئ الشباب إما لدخول سوق العمل أو مواصلة التعليم في الجامعات. وبالتالي يكون التعليم الثانوي مصدراً جيداً لإمداد الجامعات بشباب مهيأ بالمهارات العامة التي تكتسب مزيداً من المهارات المتخصصة. ولا يبنى التخطيط الجيد إلا على قاعدة عريضة

من المعارف والمهارات العامة. وتلك مهمة الإعداد في التعليم الثانوي منذ البداية، وهذا المنظور من شأنه أن يهيئ السبل لتبني فلسفة التعلّم المستمر للجميع مدى الحياة.

إن بناء نظم التعليم والتدريب وإنتاج المعرفة وتشجيع القطاع الخاص وحده غير كاف، فما زال على الدولة في المنطقة العربية مسؤولية تهيئة المناخ العام للانتقال إلى اقتصاد إنتاجي يقوم على المعرفة والبحث العلمي. وستندمج حينئذ تروس المعرفة والاقتصاد والشباب ليتحقق النمو الاقتصادي، ويؤسس لبناء مجتمع واقتصادات المعرفة.

بناء أطر عربية للجدارة

تشير رسالة للأمم المتحدة "الإنفاق على الأبناء كاستثمار" إلى أن استثمار الشباب والأسر في المنطقة العربية يتركز بشكل أساسي على التعليم والتدريب. ومع ذلك، فإن غالبية الشباب لا تستطيع الاستفادة من هذه الاستثمارات أو حتى استخدام مهاراتها، بسبب القيمة المنخفضة للمهارات المكتسبة التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، علاوة على عدم إيلاء أهمية كبيرة لعامل الجدارة في الحصول على وظيفة. من هنا تأتي الحاجة إلى اعتماد نظم الجدارة في الحصول على التعليم والتوظيف، وتوافر المجالات التعليمية المتعددة، وإتاحة خيارات الفرصة الثانية كعناصر أساسية تدخل في تطوير القوى العاملة المنتجة. فالمجتمع الذي يقوم على الجدارة يعكس بشكل أوضح حاجات السوق لأنظمة التعليم والتدريب. وهو بذلك يوجه الطلب على المهارات "المناسبة" في المجالات "المناسبة"، ويردم الهوة بين حاجات السوق ونواتج النظام التعليمي والتدريب.

وتؤكد تجربة دول الاتحاد الأوروبي، منذ تسعينيات القرن الماضي، وتجربة دول شرق آسيا في الوقت الحاضر، أهمية وضرورة بناء إطار وطني للجدارة، لدمج القوى البشرية، وبخاصة الشباب، في اقتصاد المعرفة. إن على العالم العربي أن يتخذ أيضا من أطر الجدارة الوطنية وسيلة للالتحاق بأسواق التنافسية العالمية. ذلك أن أطر الجدارة الوطنية هي الآلية التي تربط بين مستويات المعرفة والمهارة التي تقدمها مراحل ومستويات وبرامج التعليم المختلفة، من جهة، ومستويات المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل في المؤسسات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى. وينبغي بالتالي أن تكون عنصرا مهما في عمليات التوظيف لما تتضمنه من معايير ناظمة للمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل في مستوياته المختلفة، ولقدرتها على المساهمة في تطوير التعليم والتدريب وأدوات التقويم. فضلا عن دورها المحفز لتفعيل الإنتاج في القطاع الخاص وتشجيع بناء الثقة في الشباب وما يكتسبونه من قدرات ومعارف ومهارات.

تجمع أكثر الدراسات على ضرورة تدخل الدولة بآليات فاعلة لدعم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدمج الشباب في فضاء سوق العمل. ويتم ذلك من خلال تزويد هذا القطاع بالمعارف والمهارات والتدريب الفني وإكسابه مهارات الحياة والتواصل الاجتماعي، وتقنين هذه العلاقة في ضوء "أطر جدارة وطنية" تربط بين مستويات المهارات والمعرفة ومستويات سوق العمل. كما ويتم ذلك من خلال بناء مؤسسات لدعم الشباب بعد التخرج، بل وأثناء تعليمه، والربط بين التعليم الثانوي الفني والعام بالجامعة. وهي كلها آليات مهمة، لكن تفعيلها يتطلب مأسسة هذه الآليات في شكل إقرار حقوق دستورية وتشريعية وقانونية تحمي حق الشباب وتحفز القطاع الخاص، وتمكن الآليات من العمل على أسس من الحوكمة الرشيدة.

التحول إلى تنمية ترتكز على المعرفة

تفرض التغيرات العالمية الحادثة الآن من حولنا علينا النظر في تأثير كثير من هذه المتغيرات على واقع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية. وعلينا التفاعل مع هذه المتغيرات والاستفادة مما تطرحه من فرص، وتجنب ما تنطوي عليه من مخاطر. وتتمثل أهم تداعيات المتغيرات العالمية على الاقتصاد في تلك التحولات الكامنة في سوق العمل وبنية الاقتصاد المتجلية في تغيرات كيفية في سلوك

إن المجتمع الذي يقوم على الجدارة يعكس بشكل أوضح حاجات السوق لأنظمة التعليم والتدريب. وهو بذلك يوجه الطلب على المهارات "المناسبة" في المجالات "المناسبة"، ويردم الهوة بين حاجات السوق ونواتج النظام التعليمي والتدريب

وبنية التنظيم المؤسسي لسوق العمل. فقد تحولت مؤسسات الإنتاج والخدمات في سوق العمل إلى السعي إلى تحقيق أداء مؤسسي عالي الكفاءة، ونظم مؤسسية عالية المرونة، تركز على تحقيق جودة بمعايير متميزة، وتنوع في البنى الاقتصادية، ورفع الإنتاجية وتشجيع سلوك المبادرة والإبداع وحل المشكلات، وبناء نظم البحث العلمي والتطوير والابتكار والتجديد. وفي إطار العولمة وثورة المعرفة والتكنولوجيا، ارتكزت هذه النظم الجديدة على شبكة اتصال ومعلومات مباشرة بين كل العاملين، وأنتجت أنماطاً جديدة من العلاقات الاجتماعية والثقافية، واعتمدت على المباشرة وإتاحة المعلومات والشفافية وتوسيع قاعدة المشاركة والمساءلة وسيادة القانون. كما أتاحت هذه الأوضاع تدويل المعارف والمهارات، وانتقال رؤوس الأموال. وإذا أرادت المنطقة العربية أن تتقدم، فلن تكون في معزل عن هذه التغيرات، بل إن عليها بناء السياسات والاستراتيجيات لإنجاز تقدم اجتماعي اقتصادي ثقافي تاريخي، يربطها بالحضارة العالمية، ويجعلها شريكاً منافساً.

الإطار 8.6

تجربة سنغافورة

تؤكد تجربة سنغافورة على ركائز مهمة، وهي الارتكاز على رأس المال البشري العالي المهارة والكثيف المعرفة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحافظة على علاقات مستقرة وسلمية مع الجيران (الصين وماليزيا أساساً)، مع الاهتمام بتحسين مناخ العمل والمال ومحاربة الفساد. ويقترن ذلك بالاهتمام بالبحث والتطوير، وإنشاء شهادة الجدارة الوطنية (إطار المؤهلات الوطني) لتوفير احتياجات الصناعة بالمقاييس المطلوبة وإدخاله برامج التدريب المستمر. ويستظل ذلك كله بمبدأ العدالة الاجتماعية وليس "الرعاية الاجتماعية"، بداية من توفير سكن لكل مواطن وبناء نظام تعليمي يوفر تعليم عالي الجودة للمجتمع، وتقديم الدعم الحكومي للتعليم والصحة.

المصدر: أحمد الكواز 2011

إن الدول العربية مطالبة بتبني نموذج دولة تنموية تقوم على أسس وركائز بناء مجتمع المعرفة، واستبعاد نموذج الدولة التي تقوم على الاقتصاد الريعي، حتى تمتلك القدرة على تحويل الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية في المنطقة إلى قاعدة لتنمية الاندماج والتماسك الاجتماعي، وتعمل على نقل وتوطين المعرفة. ذلك أن توطين المعرفة هو من أبرز الروافع في النمو الاقتصادي الذي يكفل حقوق الإنسان العربي ورفاهه، ويحد من الفقر، ويخلق فرصاً للعمل اللائق، ويرى في الإنفاق الاجتماعي استثماراً حقيقياً للمستقبل، وإنفاذاً لحقوق المواطنين في التعليم والصحة والعمل. ولا بد أن تصبح الدولة داعمة لمؤسسات فاعلة، وحوكمة رشيدة، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأشد قوة في تطبيق القانون، ومساندة لمشاركة الأفراد، وتأكيداً على المواطنة الإيجابية. كما أن التنمية، بهذا المعنى، تحقق التنافسية الفاعلة والاندماج الإيجابي في الحضارة العالمية، بمعناها الكوكبي الذي نعيشه.

العدالة الاجتماعية والمواطنة والحفاظ على التماسك الاجتماعي

إن مفهوم العدالة الاجتماعية محور أساسي في التنمية التي تسعى إلى بناء مجتمع المعرفة. كما أن بناء هذا المجتمع لا يقتصر على إقامة اقتصاد المعرفة، على الرغم من أهميته. فاقتصاد المعرفة، بحكم طبيعته، معني أساسا بالنمو الاقتصادي، ويعنيه الربح، كأي اقتصاد رأسمالي، أكثر مما تعنيه قضية المساواة والمواطنة. ومن هنا جاء التركيز على بعد العدالة الاجتماعية وتجاوز اقتصاد المعرفة بمعناه الضيق، والسعي إلى إقامة مجتمع المعرفة الذي هو" حالة "متكاملة من التقدم وتحقيق الرفاه الإنساني. ولذلك نؤكد على رباعية المعرفة، والتنمية المرتكزة على العدالة الاجتماعية، والعولمة والشباب، كأبعاد أربعة لا بد من تكاملها لإنجاح عمليات نقل المعرفة وتوطينها، وتحقيق مجتمع المعرفة والتقدم. كما نؤكد على مسألة المواطنة لما تتضمنه من مساواة ومشاركة فاعلة وتمكين للمرأة في المنطقة العربية، باعتبار ذلك من مؤشرات

لابد من تجاوز اقتصاد المعرفة بمعناه الضيق، والسعي إلى إقامة مجتمع المعرفة الذي هو" حالة "متكاملة من التقدم وتحقيق الرفاه الإنساني. ولذلك نؤكد على رباعية المعرفة، والتنمية المرتكزة على العدالة الاجتماعية، والعولمة والشباب، كأبعاد أربعة لا بد من تكاملها لإنجاح عمليات نقل المعرفة وتوطينها، وتحقيق مجتمع المعرفة والتقدم

العدالة الاجتماعية كركيزة للتنمية التي تحقق اندماج الشباب وتأكيد فاعليته وتنمية قدراته المعرفية والاقتصادية.

إن التنمية التي ترتكز على المعرفة، وتسعى إلى بناء مجتمع المعرفة القائم على العدالة الاجتماعية، لن تجد تعارضاً على الإطلاق بين حرية السوق والدولة. فالسوق والدولة متكاملان في تحقيق التنمية بهذا المعنى. والدولة مسؤولة عن دعم وتنمية القطاع الخاص ليؤدي دوره في تحقيق تنمية شاملة غير إقصائية تشجع الجميع، ويضطلع بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال، وتوفير فرص العمل اللائقة، وتشجيع المشاركة لكل المواطنين دون تمييز أو إقصاء. والدولة كذلك مسؤولة عن توفير سياسات الحماية والتشريعات التي تكفل إنفاذ الحقوق، وتوفر البنية الأساسية للتكنولوجيا ونقل المعرفة وتوطينها. وفي إطار حرية السوق ودعم الدولة، يعزز القطاع الخاص التنافسية في استثمار رأس المال البشري في توطين وإنتاج المعرفة ورفاه الإنسان.

الإدارة والحوكمة الرشيدة للمؤسسات

ومن الضرورة الانتقال إلى إصلاح المؤسسات المستند إلى الحوكمة الرشيدة، وتطوير بنية مرنة تحتفي بالخبرة والقدرات الفردية والتعددية. إن إحدى المعوقات للتقدم في نقل وتوطين المعرفة وإدماج الشباب للتقدم نحو الحداثة في الحضارة العالمية في المنطقة العربية إنما يكمن في تلك العلاقة المتفاعلة بين بنى الثقافة التقليدية، والبنى الاقتصادية الريعية، والتي تكون خليطاً ثقافياً اقتصادياً متخلفاً، يقصي ولا يدمج، ويدعم التفكك ولا يحقق التماسك، ويفرض بنى معرفية تعوق مسار المؤسسات الحديثة من جامعات ومراكز للبحوث وسواها عن التقدم في نقل وتوطين المعرفة الذي يمكن المنطقة من استكمال مشروع الحداثة والنهضة وتأسيس مجتمع المعرفة. كما أن التغيرات في ثورة المعرفة والتكنولوجيا والعولمة تفرض إصلاحات مؤسسية ترتكز على البحث العلمي والتطوير والابتكار والتجديد، إلى جانب الشفافية ومحاربة الفساد، وإدارة المعرفة، والانفتاح على العالم على أسس الاعتماد المتبادل. وتتأكد فاعلية هذه المؤسسات في زيادة الإنتاجية، والانفتاح على العالم ثقافياً وعلمياً واقتصادياً.

دعم برامج إصلاح اللغة العربية والارتقاء بها لمجتمع المعرفة

لا بد من النظر إلى إصلاح استعمال اللغة ودورها في مجتمع المعرفة على أنها فرصة لازدهار وجه آخر من التعاون والتكامل الإقليمي ولتمتين أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية على الأصعدة المختلفة، من خلال إشراك التخصصات والخبرات المعنية على تنوعها داخل البلدان العربية وفي ما بينها. كما تشكل الترجمة وإصلاح اللغة مجال للشراكات خارج المنطقة العربية أيضا، إذ قد تكون شراكات النشر والترجمة والتوزيع فرصة لإعادة إحياء حركة الترجمة من منظار نقل وتوطين المعرفة ومن منظار التعاون العالمي وكذلك من حيث دعم مجالات النشر والثقافة في المنطقة العربية.

لا بد من النظر إلى إصلاح استعمال اللغة ودورها في مجتمع المعرفة على أنها فرصة لازدهار وجه آخر من التعاون والتكامل الإقليمي ولتمتين أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية على الأصعدة المختلفة

ومن المتوقع أن تُحدث تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات في هذا المجال آثاراً اجتماعية عميقة وواسعة النطاق. إلا أن طبيعة هذه الآثار ومداها رهن بما ستقوم به الجهات الفاعلة لبناء وتدعيم فئات وأنماط المحتوى العربي المختلفة. وإذا لم تفلح الحكومات والجهات الأخرى المعنية بتوليد ونشر المحتوى المعرفي الوثيق الصلة بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والبنى الثقافية وتطلعات المواطنين، فمن المرجح أن تكون لمعظم هذه الآثار تداعيات سلبية. فالفرص التي تطرحها التقانات الجديدة تصحبها مخاطر جمة، وتستوجب مقاربات مستنيرة تجاري التطور التقاني المتسارع وتسخّره في السعي نحو تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة ومتوازنة وشاملة. ويمكن للدول العربية آنذاك أن تتطلع إلى مستقبل أفضل تؤدي التقانات الجديدة في إحرازه دوراً مؤازراً في التصدي لأزمات المنطقة المزمنة بحدّيها: المعرفيّ والتنمويّ.

الإطار 9.6

جهود الجامعة العربية في تطوير اللغة العربية

ما فتئت الجامعة العربية تحث على الاهتمام باللغة العربية في المدارس، والجامعات، وفي الشارع، والبيت، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، تعلما وتعليما. فهي توصي بضرورة إيلاء مناهج اللغة العربية عناية خاصة للارتقاء بمستوى تعليمها، وإكساب مهاراتها بوصفها اللغة الأم، وأداة التواصل التاريخي، والاجتماعي، والثقافي، والعلمي. وعلى سبيل المثال، يدعو مؤتمر "اللغة العربية في التعليم بين الهوية والإبداع" إلى ضرورة التأكيد على الخصوصية الثقافية، وتنمية اعتزاز الدارسين بالهوية العربية والإسلامية، ودعم ثقتهم باللغة العربية وقدرتها على استيعاب العلوم الحديثة، وتلبية حاجات الاتصال في الحياة دون حصرها في أغراض محددة، ودعم الجهود المبذولة والهادفة لاستخدام التقنيات الحديثة، والإفادة منها في مجالات تعليم اللغة. كما يوصى أيضا بدعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تبني إنشاء مركز يُعنى بتطوير تعلم اللغة العربية وتعليمها، ودراسة واقعها، وتطوير مناهجها وطرق تدريسها، والعناية بتأهيل معلميها.[16]

المصدر: أحمد كنعان 2004

الإطار 10.6

تعزيز اللغة وتطويرها

لا تكفي المطالبة بتعزيز تعليم اللغة وتطويرها. فلا بد من التأسيس لمبادرات واضحة المعالم على أسس إقليمية ووطنية ومؤسسية. وينبغي أن تتضمن الغايات إصلاح اللغة ذاتها... ودون مثل هذه المبادرات لن يكون لمتكلميها أي حظ في استثمار ما تطرحه تقانات الإنترنت الحالية والمقبلة من إمكانات.

المصدر: عمر البزري، عضو لجنة قراء التقرير

ينبع التأكيد على اللغة العربية من ارتباطها بمسالة الهوية والتماسك الاجتماعي وتمكين الناس من تحقيق التقدم والارتباط بالتكنولوجيا الحديثة والحضارة الرقمية

إن البقاء في حلبة المنافسة العالمية سياسياً واقتصادياً يتطلب انتشار الثنائية والتعددية اللغوية بين أفراد الشعوب كواحد من متطلبات التنافسية العالمية

تعلّم اللغات الأجنبية كبوابة للتفاعل البنّاء مع العالم

ينبع التأكيد على اللغة العربية من ارتباطها بمسالة الهوية والتماسك الاجتماعي وتمكين الناس من تحقيق التقدم والارتباط بالتكنولوجيا الحديثة والحضارة الرقمية. إلا أن هذا التأكيد يحيلنا بالضرورة إلى أهمية اكتساب الشباب مهارات اللغات الأجنبية، وفي مقدمتها اللغة الإنكليزية قراءة وكتابة وفهما، والتي أصبحت اللغة الأولى للتواصل في القطاعات العلمية والتجارية والإنترنت، لتكون رافعة وأداة لتحقيق التواصل المباشر مع العالم.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أو يتجاهل الأهمية القصوى لتعليم اللغات الأجنبية في هذا العصر لما يتيحه تعلم هذه اللغات من معرفة العلوم الأخرى والتواصل معها وتحقيق التواصل والتثاقف مع العالم. ولا يصدق ذلك على الدول العربية فحسب بل كذلك على كل دول العالم. فعلى الرغم من احتلال اللغة الإنجليزية المرتبة الأولى من بين لغات العالم في نسبة متعلميها، تشير التقارير إلى وجود إقبال متزايد على اللغات الأخرى مثل اللغات الألمانية والفرنسية والصينية واليابانية والروسية والإسبانية، وكذلك اللغة العربية. فقد بدأت دول العالم المتقدم كالولايات المتحدة وبريطانيا بتشجيع تعليم اللغات الأجنبية في مراحل التعليم العام والعالي، إذ يرى السياسيون ورجال المال والأعمال أن البقاء في حلبة المنافسة العالمية سياسياً واقتصادياً يتطلب انتشار الثنائية والتعددية اللغوية بين أفراد الشعوب كواحد من متطلبات التنافسية العالمية.[14]

إلا أنّ مصير تعليم وتعلّم اللغات في البلدان العربية يبقى من وجهة نظرنا رهين بمعطيين:

- الأول ذاتي يتمثل في المخاوف التي عبّر عنها كثير من المتخصصين من أن يؤدّي تعليم اللغات الأجنبية إلى تهميش اللغة العربية، بما يضر بالنسيج الثقافي الواحد والتماسك الاجتماعي بين الشعوب العربية.
- أما الثاني فموضوعي يتمثل في توفير رؤية استراتيجية لتعليم اللغات وتوفير الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وهي كثيرة لعل منها أو من أهمها الإعداد الجيد للمدرسين والمعلمين وتهيئة البنية التحتية اللازمة مثل الأدوات التعليمية ومخابر اللغات.

وتفيدنا التجارب التي نجحت في شرق آسيا للانتقال إلى مجتمعات المعرفة واقتصادات المعرفة بأن احد العوامل التي ساهمت ودعمت نجاح تجاربهم هو اهتمامهم باللغة الإنكليزية كما حصل في ماليزيا والهند والصين. وتجدر

الإشارة في هذا الصدد إلى أن تعلّم اللغات داخل الفصول الدراسية النظامية لم يعد وحده كافيا لبلوغ مستويات عالية من الإتقان اللغوي الذي يخول استخدامها استخداما سليما، بل إن ذلك يتطلب توفير فرص لاستخدامها في مواقف مختلفة من الحياة اليومية. وهناك بعض المبادرات العالمية الواعدة في هذا المجال، نذكر منها على سبيل المثال تجربة سنغافورة. ففي سياق جهودها المتواصلة لتشجيع الاستخدام الصحيح للغة الإنجليزية، خشية أن يؤثر ضعف المهارات اللغوية على شهرتها كمركز لأنشطة الأعمال، أطلقت حركة تسمى "تحدث لغة إنجليزية سليمة" للنهوض بمستوى اللغة. ولهذا الغرض استعانت بأشهر ممثل كوميدي في سنغافورة يقلد النساء يدعى كومار ليقوم بدور "ملكة القواعد" في سلسلة من شرائط الفيديو التي توبخ فيها الملكة رعاياها بسبب طريقة استخدامهم للغة.[15]

التنمية الثقافية

إن الاهتمام بالشباب وإكسابهم المعارف والمهارات وتكوينهم كرأس مال معرفي هو العامل الحاسم في تمكين الدول النامية، ومنها الدول العربية، من عبور فجوة المعرفة والسير قدماً نحو تأسيس اقتصادات المعرفة ومجتمع المعرفة. ونظرا لارتباط هذه الفعالية المعرفية بأنظمة التنشئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، فإن دراسة هذه الأخيرة هي من الموضوعات الملحة التي تفرض نفسها لفهم السياق التنظيمي لعمليات التنشئة العلمية التي يخضع لها الشباب العربي ومدى استجابتها لمقتضيات المشاركة في عمليات نشر المعرفة وإنتاجها والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ولذلك، ينبغي التأكيد على ضرورة إحداث تنمية ثقافية مستنيرة تدعم التفكير العلمي الناقد، وروح البحث والتجديد والإبداع، وقيم الاجتهاد والإتقان والتميّز، وكذلك بناء القواعد الاجتماعية والسياسية التي تمكن الشباب من توسيع فرص اختياراتهم واندماجهم في الاقتصاد التنافسي العالمي، لاستكمال مشروع الحداثة الذي بدونه سيكون من الصعب إنجاح عمليات نقل وتوطين المعرفة وبناء مجتمع المعرفة. يضاف إلى ذلك إرساء ثقافة مواطنة إيجابية في البلدان العربية، لا تختزل المفهوم في مجرد الانتماء إلى رقعة جغرافية أو التمتّع الشكلي ببطاقة تعريف أو جواز سفر وطني، أو مجرّد شعور الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين بقية أفراد الجماعة، كالدم والجوار والموطن وطريقة الحياة، وإنما تتسع لتشمل تمكين المواطن من الحقوق والواجبات. وستكون هذه المنظومة الثقافية إطارا لتنظيم العلاقات بين المواطنين أنفسهم، وبينهم وبين الدولة، ولدعم القيم الأخلاقية. كما ينبغي التأكيد على ضرورة تحفيز المشاركة النشطة في مجالات الحياة العامة.

ينبغي التأكيد على ضرورة إحداث تنمية ثقافية مستنيرة تدعم التفكير العلمي الناقد، وروح البحث والتجديد والإبداع، وقيم الاجتهاد والإتقان والتميّز

الإطار 11.6

التنمية الثقافية شرط لإحداث التنمية المستدامة في المنطقة العربية

قد لا يفاجأ متخذو القرار بأن أهم محددات التنمية هي غير اقتصادية بالأساس، مثل: سيادة الأعراف والتقاليد وفقدان الحياة الدستورية رغم وجود دستور (كيف تكون هناك سيادة للمؤسسات الدستورية وفقدان الحياة الدستورية في آن واحد)، وغياب مشروع للنهضة بشكل عام، وعدم وجود نظام تعليمي راق يخدم مشروع النهضة بشكل خاص. والحل الاقتصادي في البلاد النامية غالباً ما يكون تابعاً لمتغيرات أخرى منها الثقافي والاجتماعي والسياسي. وهذه الشروط ضرورية للنمو والتنمية، وفي حال استمرار غيابها قد يصعب الحديث عن مراحل تحول، وإن حصلت فإنها غير مستدامة.

المصدر: أحمد الكواز 2011

تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية

أصبح تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي ضرورة تنموية مهمة لبلدان المنطقة العربية، مما يستدعي تسريع الجهود وتعظيمها في هذا الاتجاه. ذلك أن عوامل التكامل بين دول المنطقة ما زالت تتمثل في

أصبح تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي الإقليمي ضرورة تنموية مهمة لبلدان المنطقة العربية، مما يستدعي تسريع الجهود وتعظيمها في هذا الاتجاه

اللغة والدين، علاوة على التاريخ والجغرافيا، وهي في مجموعها تمثل سمات هوية مشتركة. لكن هذه الهوية لم تحقق حتى الآن تكاملا يعتمد على عوامل مؤسسية، أو برامج تنموية، أو رؤية مستقبلية مشتركة في خطط متكاملة، كما حدث في دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. ويعتمد الانتقال إلى اقتصاد متنوع على المعرفة كمصادر غير محدودة، وعلى التعامل مع مقتضيات العولمة وما تفرضه من تكتلات، ومناخ تنافسي عاتٍ يفرض التكتل والاندماج الإقليمي في المنطقة العربية على غرار التكتلات الاقتصادية العالمية. من هنا، فإن تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة العربية يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات شاملة، تدعمها بنية تحتية وشبكة طرق، وخطط حماية مدنية لربط دول المنطقة بعضها ببعض وبالتكتلات الأخرى، مثل أوروبا، وبناء خطط داعمة للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال للشباب. كما يستند هذا التكامل إلى اهتمامات مشتركة لإقرار السلام في المنطقة وترسيخ عوامل الاستقرار والرخاء وحقوق الإنسان، وإدارة الهجرة وانتقال العمالة بين البلدان. كما يقتضي تقويم مشروعات العمل والمؤسسات في ربوع المنطقة العربية وفقا لما توفره نظم التدريب والبحث التكنولوجي المتقدم.

لابد أن يستند التكامل العربي إلى اهتمامات مشتركة لإقرار السلام في المنطقة وترسيخ عوامل الاستقرار والرخاء وحقوق الإنسان، وإدارة الهجرة وانتقال العمالة بين البلدان

وهذا الاندماج هو القادر على أن يضمن للدول العربية تنمية مستدامة تقوم على التنوع الاقتصادي وتنوع مصادر النمو، وبناء اقتصادات تقوم على المعرفة، وتفتح الباب أمام الحداثة، وتأسيس مجتمع المعرفة، وتحقيق نهضة شاملة تؤمن للإنسان الرفاه والكرامة الإنسانية في ربوع المنطقة العربية.

نموذج مجازي للتحرك إلى المستقبل

من هنا، فإن التحرك المستقبلي نحو تحقيق الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة يعتمد على توفر العناصر الأربعة الرئيسة التي ذكرناها آنفا؛ وأولها تعزيز نظم تمكين الشباب العربي، وثانيها تقوية نظم توطين المعرفة بما في ذلك عمليات نقلها وإنتاجها وكذلك توظيفها بشكل ناجع لتعزيز التنمية الإنسانية. أما العنصر الرئيس الثالث فيتمثل في توفير البيئات الحاضنة والداعمة لكل من العنصرين السابقين. ويتمثل العنصر الرابع والأخير في الآليات المطلوبة على أرض الواقع لتحقيق التفاعل الإيجابي بين النظم الثلاثة السابقة للتحرك الفاعل المؤثر من جانب الشباب العربي لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها، وصولا إلى الهدف الأسمى وهو بناء مجتمعات واقتصادات المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في أرجاء المنطقة العربية.

ويمثل الشكل 1.6، سفينة تمخر عباب بحار المعرفة بما تمتلكه من بنية قوية، وقاعدة متينة ومحركات تعمل بانتظام، وشراع يقود السفينة إلى شواطئ التقدم والنهضة. ونستخدم هذا الشكل في تشبيه مجازي يصور مسيرة المجتمعات العربية في غمرة التحديات المحلية والإقليمية والعالمية. أما بنية السفينة، فهي البيئات التمكينية القوية الحاضنة والداعمة لكل مفردات النهضة التي نتطلع إليها. وتمثل قاعدة السفينة منظومة البنى والعمليات والمؤسسات الأساسية لنقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها. ويرتكز على قاعدة السفينة شراع يمثل الشباب، وهم أيضا بمثابة الربان في هذا التصور المجازي. أما محركات السفينة فهي الآليات التي تمكّن الشباب من المهارات والمعارف والقدرات المؤهلة في هذه السيرورة المعرفية.

إن الشباب هم الشراع في سفينة المجتمعات العربية، والآليات هي المحركات التي تضمن التناغم وتؤمن فاعلية الشباب وتيسر اندماجهم في عمليات نقل وتوطين المعرفة. وبذلك تمتلك سفينة المجتمعات العربية ميزات تنافسية بفضل سواعد أبنائها الشباب. وهي سفينة قادرة على الإبحار ومواجهة التحديات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشق البحار بفضل المعرفة والامكانات، وتتوجه برؤى وسياسات واستراتيجيات سليمة في مسارها بفضل ما يمتلكه أبناؤها الشباب

الشكل 1.6

التحرك نحو الاندماج الفاعل للشباب في عمليات نقل و توطين المعرفة

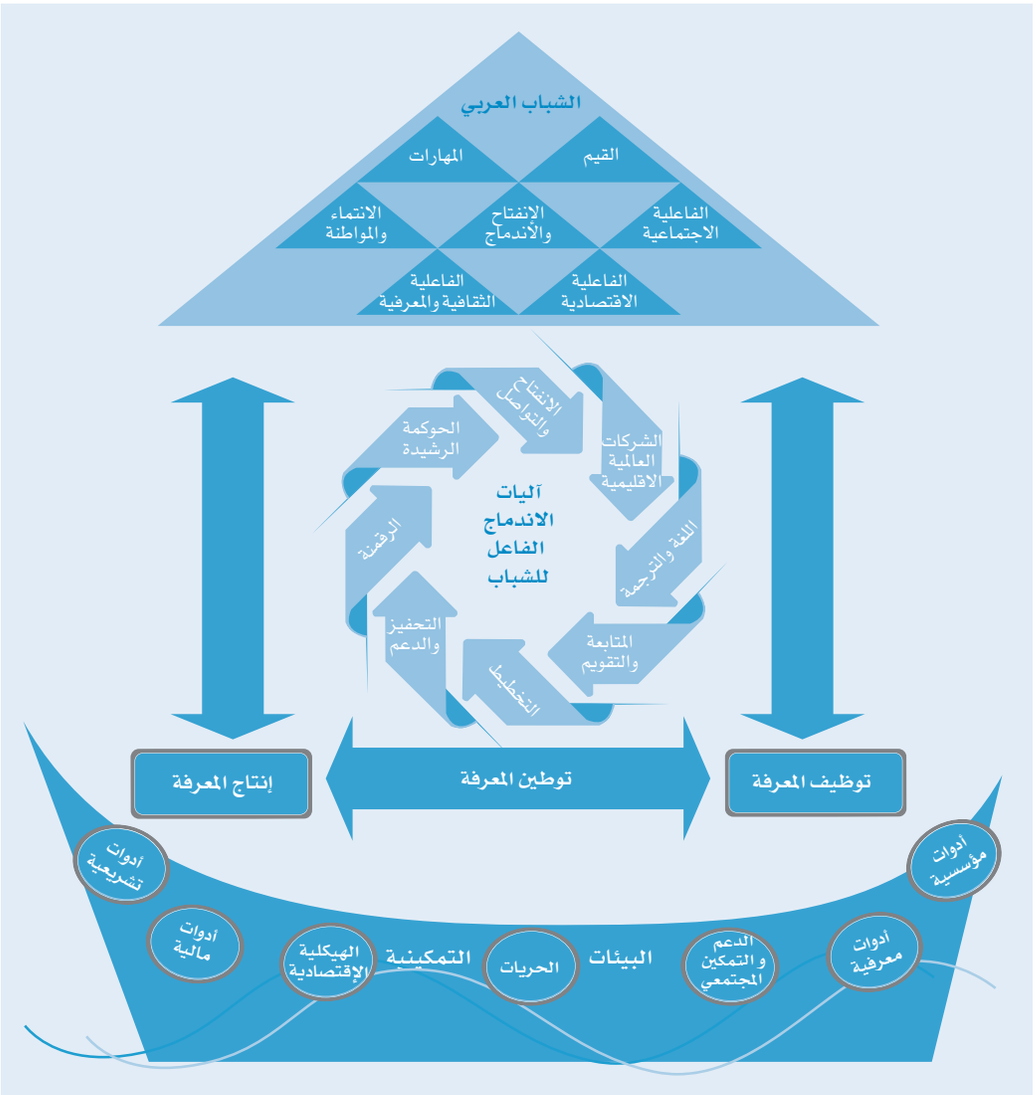

إن الرؤية النقدية الإيجابية المتبناة في تقرير المعرفة العربي الثالث هذا هي دعوة ملحة لاغتنام الفرصة السانحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي بوصفها رافعات للتنمية، مع التركيز على قطاع الشباب والأجيال الناشئة

من قدرات ومهارات. سفينة قوية بجسمها وشراعها، وقاعدتها من نظم العلم والمعرفة والبحث والتطوير. سفينة تحقق الرخاء للإنسان في المنطقة العربية على مرتكزات المعرفة وأسس العدالة الاجتماعية.

وختاما..

إن الرؤية النقدية الإيجابية المتبناة في تقرير المعرفة العربي الثالث هذا هي دعوة ملحة لاغتنام الفرصة السانحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي بوصفها رافعات للتنمية، مع التركيز على قطاع الشباب والأجيال الناشئة. وعلى الرغم مما أفضت إليه الأحداث والتغيرات الأخيرة في بعض الدول العربية من عدم استقرار نسبي، سياسياً واقتصاديا، وما أحدثه الشباب من حراك سياسي واجتماعي في هذه البلدان، فإنّ هذه الأحداث تفتح فرصا حقيقية لتحقيق الإصلاح المنشود، وبناء حوكمة أكثر شفافية وفاعلية، ومؤسسات أكثر كفاءة تطلق الطاقات الاقتصادية للدول العربية، تستنهض إمكانات الشباب فيها، وتحول تلك الطفرة الشبابية الهائلة من مجرد كتلة بشرية متضخّمة مهدّدة بالانفجار إلى رأس مال بشري وثروة حقيقية تكون رافعة لنقل المعرفة وتوطينها، والانطلاق نحو تأسيس

اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة في آفاق تنموية شاملة ومستدامة. فالإصلاح الذي ترنو إليه شعوب المنطقة العربية لا يمكن أن يحقق مطالب الشباب إلا إذا ارتبط بمعايير أفضل للحياة والمواطنة الإيجابية للشباب. وذلك هو المدخل إلى تحقيق إصلاح شامل، يتحول فيه الاقتصاد العربي الريعي القائم على المصادر الطبيعية والعوامل التقليدية للإنتاج إلى اقتصاد يقوم على المعرفة بالمعنى المنظومي الذي أوضحناه. ويتطلب ذلك توفير شروط النجاح ومستلزماته، ومن أهمها بناء ثقافة عقلانية مستنيرة، وبيئات تمكينية حاضنة وداعمة للتقدم في التعليم والبحث العلمي وتأسيس معايير قوية في العدالة الاجتماعية والإصلاح. وفي جميع الأحوال، ما زالت الفرصة قائمة وقوية لإعداد الشباب وتكوينهم ودمجهم دمجاً فاعلا في توطين المعرفة، والمساهمة في بناء التقدم. فالمعرفة هي الرافعة في بناء مجتمع جديد يسهم بفاعلية في حركة تقدم العالم في إطار العولمة الجديد. وامتلاك الشباب معارف العولمة ومهاراتها وقيمها في إطار رؤية عربية للولوج إلى مجتمع المعرفة، هو الطريق الصحيح لتحقيق إدماج الشباب في سيرورة النقل والتوطين، بما يحقّق تقدم دول المنطقة العربية في اتجاه إرساء التنمية الإنسانية المستدامة القائمة على أسس المواطنة الإيجابية والعدالة الاجتماعية.

الهوامش

1 حسابات فريق التقرير بناءً على بيانات البنك الدولي :World Bank 2012a.
2 المعهد العربي للتخطيط 2012. لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الأول.
3 لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الأول.
4 حسابات فريق التقرير بناءً على بيانات مكتب الإحصاء الأميركي (US Census Bureau 2014). راجع الملحق 4، جدول م 1.4.
5 UNPY & ESCWA 2011.
6 لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الرابع، والملحق 4 ، الجدول م 5.4 ، UNESCO 2014a.
7 لمزيد من التفصيل، راجع الفصل الثالث، والملحق 4، الجدول م 7.4 ، UNESCO 2014a.
8 لمزيد من التفصيل، راجع الملحق رقم 4، الجدول م 7.4 ، UNESCO 2014a.
9 UNESCO 2010b.
10 راجع الفصل الرابع، الشكل رقم 3.4.
11 لمزيد من التفصيل، راجع الفصل 4.
12 ابن عبد العزيز العقل، 1432هـ.
13 Flat World.
14 موقع تواصل 2011.
15 رويترز 2014.

المراجع والأوراق المرجعية

المراجع بالعربية

ابن عبد العزيز العقل. (1432هـ). *التحديات المستقبلية للتعليم العالي*. Faculty.mu.edu.sa./download.php?Fid:20173

الاتحاد الدولي للاتصالات. (2012أ). *الابتكار يصبح في طليعة جدول أعمال السياسات العامة*. https://itunews.itu.int/Ar/Note.aspx?Note=2518 تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

---. (2012ب). *قمة توصيل العالم العربي- الابتكار: ورقة المعلومات الأساسية*. http://www.itu.int/ITU-D/CDS/gq/generic/asp-reference/file_download.asp?FileID=636. تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

أحمد علي كنعان. (2004). *دور التربية في مواجهة العولمة وتحديات القرن الحادي والعشرين وتعزيز الهوية الحضارية والانتماء للأمة*. جامعة الملك سعود. كلية التربية. ندوة (العولمة وأولويات التربية) 20-2004/4/22.

أحمد الكواز. (2011). *لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً ؟ حلقة نقاشية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. ex44.pdf_221/http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/221 تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

الاسكوا وجامعة الدول العربية. (2013). *التقرير العربي للأهداف الانمائية للألفية 2013*. الامم المتحدة.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). (2011). *تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة*. نقلا عن الهيئة العامة للاستعلامات في مصر 2010.

إنعام بيوض. (2010). *الندوة الدولية: الترجمة والوساطة الثقافية*. عرض بعنوان: الترجمة من العربية وإليها: رهانا التنمية والتواصل. https://www.google.com.lb/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB0QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.unesco.org%2Ffileadmin%2FMULTIMEDIA%2FHQ%2FCLT%2Flanguages%2Fpowerpoint%2FBIOUD_1.ppt&ei=L8YrVPPVHc3d7QbHwoEI&usg=AFQjCNHXReFx3Zwngenhdz_BEwpobVF4fA&sig2=EEkdXtY-xJFExHgQBOy5KQ&bvm=bv.76477589,d.ZGU تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

---. (2013). *دور الترجمة في تطوير اللغة العربية*. مداخلة مؤتمر دبي 7-9 أيار/مايو 2013. http://www.alarabiah.org/uploads/pdf-1188-%D8%A5%D920%85%86%D8%B9%D8%A7%D9%88%D8%B6.pdf%8A%D9%%D8%A8%D9 تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). *تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: *نحو إقامة مجتمع المعرفة*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2004). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: *نحو الحرية في العالم العربي*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2005). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005: *نحو نهوض المرأة في الوطن العربي*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2009). تقرير التنمية الانسانية العربية، *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2013). تقرير التنمية البشرية 2013: *نهضة الجنوب: التقدم البشري في عالم متنوع*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

---. (2014). تقرير التنمية البشرية 2014: *المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2009). تقرير *المعرفة العربي 2009*. دبي: دار الغرير.

---. (2012). تقرير *المعرفة العربي 2010-2011*. دبي: دار الغرير.

البنك الدولي. *(2007). الشباب ثروة لم تنل قيمتها المستحقة نحو أجندة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*. البنك الدولي.

---. (2013أ). *فتح الأبواب، المساواة بين الجنسين والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. البنك الدولي

---. (2013ب). *التعليم العالي عند مفترق طرق: قصص من مختلف أنحاء العالم*. أصوات. فرانشيشكو مارموليجو. http://blogs.worldbank.org/voices/ar/education/tertiary-education-crossroads-tales-different-parts-world?cid=EXT_FBWBAR_D_EXT تم الدخول للموقع بتاريخ 21 تموز/يوليو 2014.

جامعة الدول العربية. (2012). *المرصد العربي للشباب*. إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة. القطاع الاجتماعي- جامعة الدول العربية. http://www.poplas.org/ar/page.php?page=2 تم الدخول للموقع بتاريخ 21 تموز/يوليو 2014.

حبيب عبد الرب سروري. (2009). *ست فجائع وثلاث مقترحات: حول مأساة واقع اللغة العربية في الزمن الرقمي*. http://my-last-articles-and-texts.blogspot.com/2009/03/blog-post_23.html تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2014.

حسن البيلاوي. (2013). *العدالة الاجتماعية، وضرورتها التنموية*، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس عشر للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة خلال الفترة 13-15 أيار/مايو.

رفيف رضا صيداوي. (2013). القيم الإنسانية، نعم للممارسة... لا للشعارات http://ofoq.arabthought.org/?p=306 . تم الدخول للموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2014.

رويترز. (2014). *احذر المنافسة... سنغافورة تواصل جهودها لتحسين مستوى اللغة الإنجليزية*. http://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARAKBN0EA0L220140530 تم الدخول للموقع بتاريخ 5 آب/أغسطس 2014.

السيد يسين السيد. (2000). *العولمة والطريق الثالث*. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

شريف دلاور. (2012). *السطو على العالم التنمية والديمقراطية فى قبضة اليمين المتطرف*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابراهيم صلاح الهدهد. (2013). الفجوة الرقمية وتعليم اللغة العربية الواقع والمأمول. http://azhar-ali.com/go/%84%D8%%89-%D8%A7%D9%82%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB/%D8%A7%D9%/84%88%D9%A3%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%81%D8%AC%D9%84%D9%%D8%A7%D9%85-%8A%D9%84%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%82%D9%%84%D8%B9%D8%B1%D8-%84%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%%D8%A7%D9%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%%8A%D8%/ . تم الدخول للموقع بتاريخ 5 أب/أغسطس 2014.

صندوق النقد العربي. (2012). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. صندوق النقد العربي

عبد السلام المسدي. (2011). *العرب والانتحار اللغوي*. دار الكتاب الجديد المتحدة.

عبدالله التركماني. (2009). *دور التعليم في تنمية الموارد البشرية العربية*. موقع الحوار المتمدن. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=223317 تم الدخول للموقع بتاريخ 15 أب/أغسطس 2014.

عبد المالك الوزاني. (2010). *المواطنة في الوطن العربي بين الهوية والبناء الديمقراطي*. مراكش: أشغال الندوة المنظمة من قبل مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، مراكش 13-15 آذار/مارس 2009.

عبد المجيد التجدادي. (2012). *وجهة نظر في تعليم اللغات بالمغرب*. http://www.oujdacity.net/national-article-67005-ar تم الدخول للموقع بتاريخ 5 آب/أغسطس 2014.

عدنان الأمين ورمزي سلامة. (2008). *دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية*. مكتب اليونسكو الإقليمي. بيروت.

كيشور محبوباني. (2009). *نصف العالم الأسيوي الجديد*. (ترجمة وتحقيق: غادة وحيد وسمير كريم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

محمود قمبر. (1989). *دراسات في اصول التربية*. دار الثقافة والنشر والتوزيع.

مدينة عبد العزيز للعلوم التقنية. (2014). http://www.kacst.edu.sa تم الدخول للموقع بتاريخ 30 آذار/مارس 2014.

مشروع اعادة جمع العراق. مكتبة ييل. (2003). http://www.library.yale.edu/digIraq/project/2NEHproposal_rev90605.pdf تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/اغسطس 2014.

مراد وهبة. (1980). *الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 9-20.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2012). *وحدة ترجمة الكتب*. http://www.dohainstitute.org/content/8e9c-252076bcc1ce-4677-c856c3ed-d4c4 تم الدخول للموقع بتاريخ 21 تموز/يوليو 2014.

---. (2013). *مشروع قياس الرأي العام العربي*. المؤشر العربي 2013/2012.

المعهد العربي للتخطيط. (2012). *تقرير التنافسية العربية*. الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2013). *التعليم في العالم العربي*. نسخة أولية، المرصد العربي.

منظمة المجتمع العلمي العربي. (2013). البحوث العلمية العربية النصف الاول من 2013. http://www.arsco.org/file/73ef-47be-a6d4-b8557b1109f7-Get/b4eaf940. تم الدخول للموقع بتاريخ 15 آب/اغسطس 2014.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2011). تقرير *مناخ الاستثمار في الدول العربية* .

المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة. (2013). *الأخبار تتنافس: صباحك علوم وتكنولوجيا*– أخبار المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا. http://www.astf.net/monthly-newsletter/615-issue-16 تم الدخول للموقع بتاريخ 30 آذار/مارس 2014.

مؤسسة الفكر العربي. (2011). *التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية*. ملف التعليم الجامعي وسوق العمل، اختلالات على الجانبين 193-398. بيروت. مؤسسة الفكر العربي.

---. (2012أ). *التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية*. مؤسسة الفكر العربي.

---. (2012ب). *لا تنمية من دون اللغة وسيادتها* . نشرة أفق. http://ofoq.arabthought.org/?p=82. تم الدخول للموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2014.

موقع تواصل للمؤتمرات والفعاليات العلمية والخدمات الأكاديمية. (2011). *ندوة تعليم اللغات الأجنبية والعولمة الثقافية في جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية*. http://www.tawasul.sa.com/ArabicDetails.aspx?ID=92653717-c8ef-40e6-858f-5469304934bb تم الدخول للموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2014.

ندوة التعليم اللغات الأجنبية والعولمة الثقافية. الرياض. (2011).

هيثم غالب الناهي. (2013). *الترجمة في الوطن العربي بين ضعف الإمكانات وكثرة التحديات*. المؤتمر الثاني للمجلس الدولي للغة العربية في دبي.

هيئة المعرفة والتنمية البشرية. (2012). تقرير دبي في دراستي TIMSS وPIRLS 2011.

وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان. (2013). مؤتمر *"التعليم وكفايات القرن الحادي والعشرين"* . (22-24 سبتمبر 2013). سلطنة عمان. http://home.moe.gov.om/~mmoe/showpage.php?CatID=3&ID=20ID%3D19 تم الدخول للموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2014.

وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في الامارات. (2009). ملخص دراسة الاتجاهات المعرفية لدى الشباب في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة.

اليونسكو. (2005). *اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي*. باريس، 20 اكتوبر 2005. اليونسكو.

---. (2012). *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2012: الشباب والمهارات: تسخير التعليم لمقتضيات العمل*. اليونسكو.

---. (2014). *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014: التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع*. اليونسكو.

يونيم. (2013). *دبي تناقش أثر الشبكات الاجتماعية على الشباب العربي*. موقع المظلة المهنية والقانونية للإعلام الإلكتروني في العالم (UNIEM). http://www.uniem.org/index.php?action=show_page&ID=4267&lang=ar تم الدخول للموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2014.

المراجع بالإنكليزية

Abbott, P.G. (1985). *Technology Transfer in the Construction Industry Infrastructure and Industrial Development.* (Special Report No.223). The Economist Intelligence Unit. London: The Economist Publications Ltd.

Abdou, E., Fahmy, A., Greenwald, D. & Nelson, J. (2012). *Social Entrepreneurship in the Middle East. Toward Sustainable Development for the Next Generation.* Dubai: Wolfensohn Center for Development at Brookings, and Dubai School for Development.

Abramovitz, M., David, P. (1996). "Technological Change and the Rise of Intangible Investments: The US Economy's Growth-path in the Twentieth Century". *Employment and Growth in the Knowledge-based Economy*. Paris: OCDE.

Abu-Ismail, K., Abou Taleb, G. & Ramadan, R. (2011). *The ADCR 2011: Towards More Sensible Poverty Measurement.* Arab Development Challenges Report Background Paper 2011/ 2012. UNDP.

Abu-Orabi, S.T. (2013). *Scientific Research and Higher Education in the Arab World.* Higher Education Leadership Forum 2013.

---. (2013). *Scientific Research & Higher Education in the Arab World.* Clicks- MENA-Higher Education Leadership Forum 2013.

Afifi, R. (2011). *Youth as Agents of Change in Arab Youth: Civic Engagement & Economic Participation.* UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States- Beirut.

Aghion, P., & Howitt, P. (2004). *Growth with Quality-Improving Innovations: An Integrated Framework.*

Ahmed, M., Guillaume, D., & Furceri, D. (2012). *Youth Unemployment in the Mena Region Determinants and Challenges.* International Monetary Fund. In World Economic Forum (2012): addressing the 100 million Youth Challenge –Perspectives on Youth Unemployment in the Arab World.

Akoum, I., & Renda, A. (2013). *Profile of RDI in the Arab Region and Opportunities for the ICT Sector.* Expert Group Meeting on Investment. Hammamet, Tunisia: Research, Development and Innovation in the ICT Sector.

Albino, V., Garavelli, A.C., & M. Gorgoglione. (2004). *Organization and Technology in Knowledge Transfer.* Benchmarking: An International Journal 11 (6): 584- 600.

Alissa, S. (2007). *The School-to-Work Transition of Young People in Syria.* Employment Policy Paper, no. 2007/ 3. Geneva: Employment Policy Department, ILO.

Allen, W. R., Teranishi, R. T. and Hammarth, M. B. (ed.) *As the World Turns: Implications of Global Shifts in Higher Education for Theory, Research and Practice (Advances in Education in Diverse Communities: Research, Policy and Praxis, Volume 7) emerald Group Publishing Limited, pp. 7- 40*

Altbach, P. & Salmi, J. (eds). (2011). *The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities.* The World Bank. Washington, DC.

Angel-Urdinola, D. F., Semlali, A., & Brodmann, S. (2010). *Non-public Provision of Active Labor Market Programs in Arab-Mediterranean Countries: An Inventory of Youth Programs.* Social Protection & Labor Discussion Paper NO. 1005. The World Bank.

Anthias, F. (2008). *Thinking through the Lens of Translocational Positionality: An Intersectionality Frame for Understanding Identity and Belonging.* Translocations: Migration and Social Change- An Inter-Disciplinary Open Access E-Journal. Winter 2008, Volume 4, Issue 1, pp. 5- 20.

Arvanitis, R., & M'henni, H. (2010). *Monitoring Research and Innovation Policies in the Mediterranean Region.* Science, Technology and Society (15:2), 233- 269. Sage Publications.

ASDA'A Burson-Marsteller. (2008). *The Arab Millennials: Understanding the Aspirations and Attitudes of Middle East Youth.* A White Paper on the Findings of the ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey 2008. ASDA'A Burson-Marsteller.

---. (2009). *Understanding the Aspirations and Attitudes of Middle East Youth.* A White Paper on the Findings of the Second ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey 2009. ASDA'A Burson-Marsteller

---. (2010). *3rd Annual ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey.* ASDA'A Burson-Marsteller.

---. (2013a). *Our Best Days are Ahead of Us.* A White Paper on the Findings of the ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey 2013. ASDA'A Burson-Marsteller.

---. (2013b). Press Release. Retrieved March 31, 2014, from Arab Youth Survey http://arabyouthsurvey.com/press-release-1/.

---. (2014). *6th Annual ASDA'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey.* Summary of Findings. ASDA'A Burson-Marsteller.

Attar, R. A. (2009). *Arms and Conflict in the Middle East Contributions to Conflict Management, Peace Economics and Development: Chapter 2 The Political Economy of the Middle East* (13), 15 -33. Emerald Group Publishing Limited.

Azarmi, N., & Al Rubaie A. (2010). *Building a Knowledge Economy.* ETISALAT BT Innovation Center in Partnership with Khalifa University.

Balatti, J., & Falk, I. (2002). *Socioeconomic Contributions of Adult Learning to Community: A Social Perspective.* Adult Education Quarterly (52:4), 281- 298.

Banya, K. (2005). *Globalization and Higher Education Policy Changes*, in Zajda, J. (ed.) International Handbook on Globalization, Education and Policy Research, Dordrecht: Springer, 147–164.

Barakat, H. I. (1993). *The Arab World: Society, Culture and State*. Berkeley, California: University of California Press.

Basok, T., Ilcan, S. & Noonan, J. (2006). *Citizenship, Human Rights, and Social Justice.* Citizenship Studies (10:3), 267- 273.

Bercovitz, J., & Feldman, M. (2006). *Entrepreneurial Universities and Technology Transfer; A Conceptual Framework for Understanding Knowledge Based Economic Development.* Journal of Technology Transfer (31), 175- 188.

Bozeman, B. (2000). *Technology Transfer and Public Policy: A Review of Research and Theory.* Research Policy 29 2000 627–655.

Brinkley, I. (2006). *Defining the Knowledge Economy: Knowledge Economy Programme Report.* London: The Work Foundation.

---. (2008). *The Knowledge Economy: How Knowledge Is Reshaping the Economic Life of Nations.* London: The Work Foundation.

Brophy, J. (1998). *Motivating Students to Learn.* New York: McGraw Hill.

Brown, P., Lauder, H., & Ashton, D. (2008). *Education, Globalisation and the Knowledge Economy: A Commentary by the Teaching and Learning Research Programme.*

Bsaiso, R. N. (2012). *Case Study on Knowledge Transfer in MENA Countries* – Jordan. Retrieved March 11, 2014, from http://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID21514 85_code1822363. pdf?abstractid=2151485&mirid=3.

Buckner, E. (2011). *The Role of Higher Education in the Arab State and Society: Historical Legacies and Recent Reform patterns.*

Bush, R., & Ayeb, H. (2012). *Marginality and Exclusion in Egypt*. London: Zed Books.

Cabras, A. (2010). *The Implication of the Youth Bulge in Middle East and North African Populations.* Mediterranean and Middle East Special Group Annual Report. Retrieved November 27, 2012 from www.nato-paint/default .asp ?shortcut=2342.

Callon, M. (1999). *Some Elements of a Sociology of Translation: Domestication of the Scallops and the Fishermen of St. Brieuc Bay.* In Biagioli, M. (ed.) "The Science Studies Reader". 1999. New York: Routledge.

Carnoy, M. (2005). *Globalization, Educational Trends and the Open Society.* Paper Presented at the Open Society Institute Education Conference 2005: Education and Open Society, Budapest, Hungary, June-July 2005.

Cava, G. L., Morgandi, M., Jilson, I, Serajjudin, U., Vishwanath, T., & Ivanic, M. (2010). *Investing in Youth in the MENA Region: Lessons Learned and the Way Forward.* World Bank.

Caves, R. (1974). *Multinational Firms, Competition and Productivity in the Host Country.* Economica (41), 176 -193.

Chaaban, J. (2008). *The Costs of Youth Exclusion in the Middle East.* Wolfensohn Center for Development Dubai School of Government.

---. (2010). *Job Creation in the Arab Economics: Navigating Through Difficult Waters.* Arab Human Development Report, Research paper series. UNDP, Regional Bureau for Arab States.

---. (2012). *Youth Integration and Job Creation in the Middle East and North African Region.* Norwegian Peacebuilding Resource Centre (NOREF). Policy Brief.

Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2014). *The Global Innovation Index 2014: The Human Factor In innovation, Fontainebleau,* Ithaca, and Geneva.

Cowan, R., Soete, L. & Tchervonnaya, O. (2001). *Knowledge Transfer and the Services Sector in the Context of the New Economy.* Adviesraad Voor Het Wetenschaps En Technologiebeled (AWT).

Chomsky, N. (1986). *Knowledge of Language,* New York: Praeger.

Dancy, J., & Sosa, E. (eds). (1992). *A Companion to Epistemology*. Blackwell Reference.

David, D. A. & Foray, D. (2002). *Economic Fundamentals of the Knowledge Society.* Policy Futures In Education.An e-Journal, 1(1).

Dhillon, N., Dyer, P. & Youssef, T. (2009). Generation in Waiting: An Overview of School to Work and Family Formations in: Dhillon, N. and Yousef, T. (edrs). Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East. 2009 Washington: Brookings Institute.

Donn, G. & Al Manthri, Y. (2010). *Globalization and Higher Education in the Arab Gulf States.* UK. : Symposium Books Ltd.

Drucker, P. F. (1998). *The Discipline of Innovation.* Harvard Business Review 76 (6), 149- 157.

Dwairy, M., and Achoui, M. (2006). *Introduction to Three Cross-Regional Research Studies on Parenting Styles, Individuation, and Mental Health in Arab Societies.* Journal of Cross-Cultural Psychology (37:3), 221 -229.

Economic Intelligence Unit. (2012). *Accelerating Growth: Women in Science and Technology in the Arab Middle East.* The Economist.

Erikson, E. H. (1968). *Identity, Youth, and Crisis.* New York: W. W. Norton.

ESCWA. (2012). *Status of the Digital Arabic Content Industry in the Arab Region.*

European Commission. (2000). *Innovation Policy in a Knowledge – Based Economy,* A MERIT Study commissioned by the European Commission, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.

European Training Foundation. (2012). *Transition from Education to Work in Syria:* Results of the Youth Transition Survey 2009.

Faour, M., & Muasher, M. (2011). *Education for Citizenship in the Arab World: Key to the Future.* The Carnegie Papers: Washington DC: Carnegie Middle East Center.

Fiegenbaum, A. (ed). (2007). *The Take-off of Israeli High-Tech Entrepreneurship during the 1990s (Technology, Innovation, Entrepreneurship and Competitive Strategy) (12), 21-31.* Emerald Group Publishing Limited.

Fornahl, D., Christian Z., & David B. A. (2005). *The Role of Labour Mobility and Informal Networks for Knowledge Transfer.* New York: Springer Science + Business Media.

Friedman, T. L. (2006). *The World is Flat: a Brief History of the Twenty-First Century.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Gaillard, J. (2010). *Measuring Research and Development in Developing Countries: Main Characteristics and Implications for the Frascati Manual. Science, Technology & Society (15:1*), 77–111. Sage Publications.

Gorman, M. E. (2002). *Types of Knowledge and their Role in Technology Transfer.* Journal of Technology Transfer (27), 219 – 23.

Grondona, M. (2000). *A Cultural Typology of Economic Development.* In Harrison, L.E & Huntington, S.P. (eds.), Culture Matters : How Values Shape Human Progress. New York . Basic Books.

Haskell, D. L., Haskell, J. H. & Jessica J. P. (2012). *Harnessing Values for Impact Beyond Profit in MENA.* Palgrave Macmillan.

Havlik, P. (2012). *Economic Transitions in Central and Eastern Europe: Any Lessons for the Arab Spring?* Tokyo, Japan: Russian Research Center Institute of Economic Research.

Helliwell, J., Layard, R., & Sachs, J. (2013). *World Happiness Report.* United Nations.

Hicks, R.C., Ronald D., & Stuart D. G. (2006). *The Five-tier Knowledge Management Hierarchy.* Journal of Knowledge Management. (10:1), 19- 31.

Hoogvelt, A. M. M. (2001). *Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development.* John Hopkins University Press.

Hotaran, I., & Zamfir, A. (2011). *Impact of Transition to Knowledge – based Economy on Quality Management International Conference Risk in Contemporary Economy.* 155 N 2067-0532. XIIth Edition, 2011, University Of Galti, Romania.

Howlett, P., & Morgan, M. S., (eds). (2011). *How Well do Facts Travel? : The Dissemination of Reliable Knowledge.* Cambridge University Press, Cambridge, UK.

IFC & the Islamic Development Bank. (2011). *Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential.* The International Finance Corporation: The World Bank Group.

ILO. (2013). *Global Employment Trends for Youth: 2013 Update.*

Inter-Parliamentary Union. (2014). *Women in National Parliaments.* Retrieved June 30, 2014 from: http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm .

Internet World Stats. (2014). Retrieved August 5, 2014 from: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

ITU. (2014). *ITU Statistics. International Telecommunication Union.* Retrieved July 20, 2014 from http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

ITU. (2013). *Measuring the Information Society.* International Telecommunication Union. Geneva: ITU. Retrieved August 15, 2014 from http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf

Internet World Stats. (2014). *Internet World Users by Language: Top 10 Languages.* Retrieved August 5, 2014 from http://www.internetworldstats.com/stats7.htm

Jaramillo, A. & Melonio, T. (eds.) (2011). Breaking Even or Breaking through, Reaching Financial Sustainability While Providing High Quality Standards in Higher Education in the Middle East and North Africa- The World Bank- Washington, DC.

Johnson, B., Lorenz, E., & Lundvall, B. (2002). *Why All this Fuss about Tacit and Codified Knowledge?* Industrial and Corporate Change, (11:2), 245 -262.

Kamens, D. H. (2012). *Beyond the Nation-State: The Reconstruction of Nationhood and Citizenship.* Research in Sociology of Eduation (Volume 18). Emerald Group Publishing Limited.

Kandil, M. (2009). *Determinations of Institutional Quality and Their Impact on Economic Growth in the MENA Region.* International Journal of Development Issues (8:2), 134- 167. Emerald Group Publishing.

Kaufman, D. (2011). *Governance and the Arab World Transition: Reflections, Empirics and Implications for the International Communities.* Global Economy and the Development. Brookings. Retrieved September 26, 2013, from www.Brookings.edu/n/medical/research/files/blogssept.

Kendzia, M. J. (2012). *Combating Youth Unemployment in the Middle East and North Africa (MENA).* The Institute for the Study of Labor (IZA).

King, C. & Pendlebury, D. A. (2013). *Web of Knowledge- Research Fronts 2013: 100 Top-Ranked Specialties in the Sciences and Social Sciences.* Thomson Reuters.

Klette, T. J., & Griliches, Z. (1998). Empirical Patterns of Firm Growth and R&D Investment: a Quality Ladder Model Interpretation, 23. Working Paper Memorandum, Department of Economics, University of Oslo.

Kneller, R., Pantea, S., Upward, R. (2010). *Does Absorptive Capacity Affect Who Benefits from International Technology Transfer?*

Korres, G. (2008). *Technical Change and Economic Growth: Inside the Knowledge Based Economy* (2. ed.). Aldershot [u.a.]: Ashgate.

Kraidy, M. M. (2008). *Youth, Media and Culture in the Arab World.* Pennsylvania: University of Pennsylvania, Annenberg School for Communication, Departmental Papers (ASC).

Kuhn, T. (1970). *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago: The University of Chicago Press.

Kumar, S. P. (2009). *Development Institution in Knowledge and Dissemination: A case Study in the Context of National Youth Policy.* Ministry of Youth Affair & Sport. Govt. of India.

Levine, D. I., & Gilbert, A. (1998). *Knowledge Transfer: Managerial Practices Underlying One Piece of the Learning Organization.* Center for Organization and Human Resource Effectiveness Briefing Paper.

Lopez Segrera, F. (2012). *The Political Economy of Higher Education,* in Walter R. Allen, Robert T. Teranishi, Marguerite Bonous Hammarth (ed.) *As the World Turns: Implications of Global Shifts in Higher Education for Theory, Research and Practice (Advances in Education in Diverse Communities: Research, Policy and Praxis, Volume 7) Emerald Group Publishing Limited, pp. 7- 40*

Li – Hua, R. (2006). *Examining the Appropriateness and Effectiveness of Technology Transfer in China.* Journal of Technology Management in China (1:2), 203 -223.

Lundvall, B. (2004). *The Economics of Knowledge and Learning,* in Jesper L. Christensen and Lundvall, B. (ed.) *Product Innovation, Interactive Learning and Economic Performance* (Research on Technological Innovation, Management and Policy) (8), 21- 42, Emerald Group Publishing Limited.

Mahbubani, K. (2009). *The New Asian Hemisphere: the Irresistible Shift of Global Power to the East.* New York: Public Affairs.

Mahroum, S. (2001). *Europe and the Immigration of Highly Skilled Labour.* International Migration (39), 27–43.

---. (2002). *Highly Skilled Globetrotters: Mapping the International Migration of Human Capital.* R&D Management, R&D Management (30:1), 23–32, January 2002, Wiley and Blackwell.

Marais, H. (1997). *'The RDP: Is There Life After Gear?.* Development Update. 1(1).

Marseille Conference Paper. (2011). *Young People in Arab Countries: Promoting Opportunities and Participation.* Background Paper to the Marseille Conference, April 28- 2010.

Marginson, S. and Van der Wende, M. (2005). *Globalisation and Higher Education.* OECD. Markusen, J. R. (2002). *Multinational Örms and the Theory of International Trade.* MIT Press, Cambridge, MA.

Mazawi, A. E. (2011). *The Arab Spring: A Higher Education Revolution Yet to Happen.* International Higher Education. The Center for International Higher Education. Number 65: Fall 2011.

McCombs, B. L., & Pope, J. E. (1994). *Motivating Hard to Reach Students.* Washington, D.C.: American Psychological Association.

Mirkin, B. (2013). *"Arab Spring: Demographics in a Region in Transition".* Arab Human Development Report Research Paper Series 2013. UNDP.

Mohamed, M. S., O'Sullivan, K. J., & Ribie`re, V. (2008). *A Paradigm Shift in the Arab Region Knowledge Evolution.* Journal of Knowledge Management (12:5), 107- 120, Q Emerald Group Publishing Limited, ISSN 1367 -3270.

Mouhoud, E. M. (2012). *Political Economy of the Arab Revolutions.* Analysis and Prospects for North-African Countries. Monde en Development, 2012, no. 158, pp 35- 50. Retrieved February 19, 2013, from http://www.univ-paris13.fr/cepn/IMG/pdf/texte_cepn_290313.pdf.

Mowery, D. and Rosenberg, N. (1989). *Technology and the Pursuit of Economic Growth.* Cambridge University Press.

Mullis, I. V. S., Martin, M. O., Foy, P., & Drucker, K. T. (2012a). *PIRLS 2011 International Results Reading.* IEA: TIMSS & PIRLS International Study Center. Boston College.

---. (2012b). *TIMSS 2011 International Results in Mathematics.* TIMSS & PIRLS International Study Center. Boston College.

---. (2012c). *TIMSS 2011 International Results in Sciences.* TIMSS & PIRLS International Study Center. Boston College.

Ncube, M. and Anyanwu, J.C. (2012). *Inequality and Arab Spring Revolutions in North Africa and the Middle East.* African Development Bank (AFDB), African Economic Brief (3:7).

Nelson, R. R., & Winter, S. G. (1982). *An Evolutionary Theory of Economic Change.* Cambridge: Belknap Press/Harvard University Press.

Nour, S. S. (2011). *"Arab Regional Systems of Innovation: Characteristics and Implications".* UNU-MERIT Working Paper, 58. Maastricht.

OECD. (1996). *The Knowledge- Based Economy.* Organisation for Economic Co-Operation and Development. Paris.

---. (1997). *Executive Summaries and Highlights of the Second European Report on S&T Indicators.* Luxembourg: European Commission.

---. (2012). *PISA 2012 Results: What Students Know and Can Do – Student Performance in Mathematics, Reading and Science.* (Volume I, Revised edition, February 2014), PISA, OECD Publishing.

---. (2014). *Main Science and Technology Indicators.* Volume 2014 Issue 1.

O' Sullivan, A., Rey, M., & Mendez, J. G. (2012). *Opportunities and Challenges in the MENA Region.* In: the "Arab World Competitiveness Report 2011- 2012". World Economic Forum & OECD. Retrieved February 19, 2013, from http://www.oecd.org/mena/49036903.pdf.

Oylavan-Oyeyinka, B. (2005). *System of Innovation and Underdevelopment: An Institutional Perspective.* United Nations University- INTECH Institute for New Technologies- Discussion Paper Series.

Powell, W. W. and Snellman, K. (2004). *The Knowledge Economy.* Annual Review of Sociology. August (30), 199 -220.

Pratt, N. (2005). *Identity, Culture and Democratization: The Case of Egypt.* New Political Science (27:1), 69- 86.

Psarras, J. (2006). *Education and Training on the Knowledge-based Economy.* VINE (36:1), 85- 96. VINE: The Journal of Information and Knowledge Management System.

Rawls, J. (1971). *A Theory of Justice*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Raza, G. (2009). *Introduction: Mapping Public Understanding of Science*. Science Technology Society 2009 14: 211

Reeff. J. P., Zabal, A., & Klieme, E. (2005). *All Problem Solving Framework*. In Murray, T.S., Clermont, Y., & Binkley, M. (2005). *Measuring Adult Literacy and Life Skills: New Frameworks for Assessment.* Ottawa: Statistique Canada.

Richards, A., & Waterbury, J. (2008). *A Political Economy of the Middle East.* (3rd ed). Westview Press.

Roberts, J. (2009). *The Global Knowledge Economy in Question.* Critical Perspectives on International Business (5:4), 285- 303. ISSN 1742- 2043.

Romani, V. (2009). *The Politics of Higher Education in the Middle East: Problems and Prospects.* Middle East Brief. Massachusetts: Braneis University Crown Center for Middle East Studies, No. 36.

Roskin, M. G., & Coyle, J. J. (2008). *Politics of the Middle East: Cultures and Conflicts.* Upper Saddle River, N.J.: Pearson/Prentice Hall.

Roy, A. (2013). *Citizenship and Rights. Centers for Women's Development Studies.* Delhi: University of Delhi.

Saddi, J. (2012). *Staying on the Road to Growth: Why Middle East Leaders Must Maintain Their Commitment to Economic Reform.* Booz & Co.

Saidi, N. (2005). *Arab Economic Integration: An Awakening to Remove Barriers to Prosperity.* Economic Research Forum, ERF Working Paper Series 0322.

Salehi – Isfahani, D., & Dhillon, N. (2008). *Stalled Youth Transition in The Middle East.* Wolfensohn Centre for Development, and Dubai School of Government, Working Paper, No. 8, October 2008.

Salehi – Isfahani, D. (2010). *Human Development in the Middle East and North Africa.* UNDP, Human Development Report, Research Paper 2010.

Sandhawalia, B. S. & Dalcher, D. (2011). *Developing Knowledge Management Capabilities.* A Structured Approach. Journal of Knowledge Management (15:2), 313 -328.

ScImago Journal and Country Rank. (2014). The Number of Scientific Publications in the World. Retrieved July 17, 2014 from http://www.scimagojr.com/countrysearch.php?w=Asiatic%20Region.

Sellens, J. T. (2009). *Knowledge, Networks and Economic Activity.* Revisiting the network effects in the knowledge economy. UOC paper, No. 8.

Sen, A. (2004). Rationality and freedom. Cambridge, Mass: Harvard University Press.

---.(2009). The idea of justice. Cambridge, Mass: Belknap Press of Harvard University Press.

Sharma, R. S., Samule, E. M. and Elaine W. J. N. (2009). *Beyond the Digital Divide: Policy Analysis for Knowledge Societies.* Journal of Knowledge Management (13:5), pp. 373- 386. Q Emerald Group Publishing Limited, ISSN 1367- 3270.

Shiva, V. (2007). *Biodiversity, Intellectual Property Rights and Globalization.* In de Sousa Santos, B. (eds), Another Knowledge is Possible: Beyond Northern Epistemology Verso, London / New York (272). Science and Technology (15: 2), 339 -370. Sage Publication.

Thomson Reuters (2011). Global Research Report: Middle East, Exploring the Change Landscape of Arabian Persian, Turkish Research, Thomson Reuters, Feb. 2011.

Transeuropéennes and the Anna Lindh Euro-Mediterranean Foundation for the Dialogue between Cultures. (2012). 'A Mapping of Translation in the Euro-Mediterranean region' and carried out in partnership with Paris-based 'Transeuropéennes'.

Transparency International. (2013). *Corruption Perception Index.* Retrieved 18 July, 2014 from: http://www.transparency.org/research/cpi/overview

UNDP. (2006). *Arab Youth Strategising for the Millennium Development Goals (MDGs).* Regional Bureau for Arab States (RBAS).

---. (2011). *Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab region.* United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States.

UNDP & the Institute of National Planning (Egypt). (2010). *Egypt Human Development Report 2010-Youth in Egypt: Building our future.* Egypt: UNDP and INP.

UNESCO. (2010a). *Towards an Arab Higher Education Space: International Challenges and Societal Responsibilities.* In: Proceeding of the Arab Regional Conference on Higher Education. Cairo 31 May, 1- 2 June 2009 : pp11-58.

---. (2010b). *UNESCO Science Report. The Current Status of Science around the World.*

---. (2014a). *UNESCO Institute of Statistics: Data Centre.* Retrieved August 15, 2014 from: http://data.uis.unesco.org/

---. (2014b). UNESCO Institute of Statistics: Global Flow of Tertiary-level Students. Retrieved August 15, 2014, from: http://www.uis.unesco.org/Education/Pages/international-student-flow-viz.aspx

---. (2014c). *Culture Sector. Index Translationum.* Retrieved 18 July, 2014 from http://www.unesco.org/xtrans/bsstatexp.aspx?crit1L=4&nTyp=min&topN=50.

UNICEF & AUB Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs. (2010). A Generation on the Move: *Insights into the Conditions, Aspirations and Activism of Arab youth.*

United Nations. (2014). *E-Government Survey 2014.* UN Department of Economic & Social Affairs.

UNPY & ESCWA. (2011). *Regional Overview: Youth in the Arab Region.* The International Year of Youth. August 2010- 2011.

UNSD. (2012). *Millennium Development Goals Indicators.* Retrieved December 2013 from http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx .

U.S. Census Bureau. (2014). I*nternational Data Base.* Retrieved August 1, 2014 from: http://www.census.gov/population/international/index.html

U.S. Patent and Trademark Office. (2014). *Patents by Country, State, and Year – Utility Patents (December 2013).* Retrieved 18 June, 2014 from: http://www.uspto.gov/web/offices/ac/ido/oeip/taf/cst_utl.htm

Utz, A., & Aubert, J. E. (2013). *Transforming Arab Economies: The Knowledge and Innovation Road.* Washington, D.C.: World Bank. Retrieved February 24, 2014 from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/ 16134.

Viale, R. (2006). *Cognition, Types of Tacit Knowledge and Technology Transfer, in Bernard Walliser (ed.) Cognitive Economics: New Trends (Contributions to Economic Analysis) (280), 205- 224.* Emerald Group Publishing Limited.

Waast, R. (2010). *Science in West Asia and North Africa: An Introduction.* Science Technology and Society (15:2), 181 -186.

Wilkens, K. (2011). *Higher Education Reform in the Arab World.* Brookings: The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World 2011. U.S. Islamic World Forum Papers; Convened by Safwan Masri & Katherine Wilkens.

Williams, A. M. (2009). *International Migration, Uneven Regional Development and Polarization,* London Metropolitan University, UK.

World Bank. (1998). *World Development Report 1998- 99: Knowledge for Development.* The World Bank

---. (2008). *The Road Not Traveled; Education Reform in the Middle East and North Africa.* The World Bank.

---. (2010). Investing in Youth in the MENA Region: Lessons Learned and the Way Forward. Gloria La Cava, et al.

---. (2012a). *Knowledge Assessment Methodology 2012, KAM.* Retrieved August 15, 2014 from:www.worldbank.org/kam

---. (2012b). *Internationalization of Higher Education in MENA. Policy Issues Associated with Skills Formation and Mobility.* Washington, DC: World Bank, Report No: 63762 – MENA.

---. (2012c). *Kingdom of Morocco: Promoting Youth Opportunities and Participation.* Middle East and North Africa Region Sustainable Development Department. The World Bank.

---. (2014a). *World Bank Open Data.* Retrieved August 15, 2014 from http://data.worldbank.org/

---. (2014b). *World Governance Indicators.* Retrieved August 15, 2014 from: www.govindicators.org/

The World Bank & the International Finance Corporation. (2014). *Economy Rankings.* Retrieved August 5, 2014, from http://www.doingbusiness.org/rankings

World Economic Forum. (2012). *Addressing the 100 Million Youth Challenge: Perspectives on Youth Employment in The Arab World in 2012.* Geneva: World Economic Forum. Retrieved September 2012 from www.policy.co.uk/giddens5/news/moor/intro_edusociety.pdf

---. (2013). *The Global Competitiveness Report 2013–2014.* Geneva: World Economic Forum. Retrieved July 17, 2014, from http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_201314-.pdf.

---. (2014). *The Network Readiness Index 2014.* Retrieved August 15 from: http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index

Yale Library. (2006). *Iraq Re-collection: A Proposal for Preserving Iraq's Cultural Heritage.* Retrieved 30 March 2014 from http://www.library.yale.edu/digIraq/project/2NEHproposal_rev90605.pdf

المراجع بالفرنسية

Centre Nord-Sud du Conseil de l'Europe. (2008). *Guide Pratique sur l'Education à la Citoyenneté Mondiale.*

El Ghordaf, A. (2005). *Projet « Analyse de la situation des enfants » A Fes, Marrakech et Tanger : Evaluation Des Acquis Scolaires Des Elèves De 4e Année Primaire Indicateur « Education Pour Tous »*. In UNICEF. (2005). *Situation des Enfants à Fès, Marrakech et Tanger.* Comité Régionale de Coordination du Project Analyse de la Situation de L'Enfant- Fès, Marrakech et Tanger.

Martin, D. (2005). *La Société de Défiance: Comment le Modèle Social Français S'autodétruit.* Retrieved July 18, 2014, from http://www.danielmartin.eu/Cours/SocieteDefiance.htm

Ministère de l'Education Nationale en France. (2011). *Note D'information: PIRLS 2011- Étude internationale sur la lecture des élèves au CM1-Évolution des performances à dix ans.* Retrieved August 6, 2014 from:http://cache.media.education.gouv.fr/file/20120/68//DEPP-NI-201221--PIRLS-2011-Etude-internationale-lecture-eleves-CM1_236680.pdf

---. (2014). *Les Stages Étudiants en Milieu Professionnel.* Retrieved August 6, 2014 from: http://travail-emploi.gouv.fr/informations-pratiques,89/les-fiches-pratiques-du-droit-du,91/acces-et-accompagnement-vers-l,651/les-stages-etudiants-en-milieu,3904.html

OCDE & Canada Statistique. (2011). *La Littératie, un Atout pour la Vie: Nouveaux Résultats de l'Enquête sur la Littératie et les Compétences des Adultes.* Deuxième rapport international de l'ELCA. Editions OCDE.

Romainville, M. (2003). *L'évaluation des Acquis des Etudiants.* Haut Conseil de l'évaluation à l'école (HCEE).

UNESCO. (2005). *Vers les Sociétés du Savoir*. Rapport mondial de l'UNESCO. Editions UNESCO.

L'Université Mohammed V-Agdal. (2006). *Bilan Exhaustif des Réalisations 2002 -2006.* Retrieved August 15, 2014 from: http://www.um5a.ac.ma/pdfs/Publications/PremierePartie.pdf and http://www.um5a.ac.ma/pdfs/Publications/DeuxiemePartie.pdf

Viau, R. (2006). *La Motivation des Etudiants à l'Université: Mieux Comprendre pour Mieux Agir.* Canada: Université de Sherbrooke. Retrieved July 18, 2013 from www.ifres.ulg.ac.be/texte_motivation_viau.doc.

Wicht, C. (2009). *Motiver les Etudiant(e)s en Enseignement Supérieur: un Défi.* Faculté des lettres.

الأوراق المرجعية

أحمد الشقران. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب في الأردن (15-39).

أحمد حجي. التعليم العالى فى المنطقة العربية منظور الاتجاهات العالمية المعاصرة.

تامر طه. تمكين المعرفة في السوق المصري وتوطينها وتوظيفها: نحو تنمية اقتصادية مبنية على المعرفة.

حسين أباظة. تنمية وإنتاج المعرفة من أجل التنمية المستدامة في الوطن العربي.

خالد واصف الوزني. الاستثمارات الأجنبية في البلاد العربية ودورها في نقل وتوطين المعرفة.

دينا أبو الفتوح. الشباب، تقنيات المعلومات والاتصالات، ونقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية.

سارة حشاش. الشباب و توطين المعرفة دراسة حول الوضعية العامة للشباب في مصر و البيئات الداعمة.

سامية ساتي نور. الأهمية الاقتصادية لنقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية. نحو اندماج فاعل للشباب في توطين المعرفة.

سامية ساتي نور. تطور الوضع المعرفي في المنطقة العربية 2008 – 2012.

شريف قنديل. نقل وتوطين المعرفة في العالم العربي في إطار ثورة المعرفة.

شكري فيضة. آليات نقل المعارف في مجالات التعليم: منبر التعليم عن بعد للجامعة الافتراضية التونسية نموذجا.

عبد الرحيم العطري. دور طرق الإعلام والتواصل والتقنيات الحديثة في نقل وتوطين المعرفة. (حالة المغرب).

عبد الرحيم المصلوحي. الشباب وتوطين المعرفة: الحالة المغربية.

عبد الغني منديب. قيم توطين المعرفة لدى الناشئة بالمجتمع المغربي.

كمال عبد اللطيف. الشباب وتوطين مجتمع المعرفة في المفاهيم والسياقات وشروط التوطين.

كمال نجيب. الشباب في العالم العربي ودورهم المأمول في التنمية وفي نقل وتوطين المعرفة.

كمال نجيب. منظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار في الوطن العربي: الواقع والتطلعات.

ليلى قبلان. الحكم الرشيد، توطين المعرفة وتمكين الشباب في العالم العربي: تمكين الشباب وإدماجه في توطين المعرفة.

ماجد الشربني. تمكين الشباب فى توطين المعرفة بالابتكار فى مصر (مبادرة مبتكرون).

ماهر تريمش. الدورات التدريبية المتأتية من دعم دولي وأثرها في الرفع من القدرات الانسانية والمعرفية للشباب في تونس.

محمد مالكي. التشريعات ودورها في نقل وتوطين المعرفة في العالم العربي.

Elci, Sirin. *Empowering Youth in the Production and Use of Knowledge: The Case of Turkey. INOMER.*

Zebian Mohammad. *Strategies for Knowledge Transfer and Localization in the Arab World.*

Sayyah, Awatef. *Le Rôle des Universités et des Instituts de Recherche dans le Transfert des Connaissances et leur localisation (Cas du Maroc).*

Trabelsi, Salwa. *Le Retour de Diplômés et Insertion Socioprofessionnelle : cas de la Tunisie.*

الملاحق

الملحق رقم 1 : منهجيات قياس المعرفة

الشكل م1-1

منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة

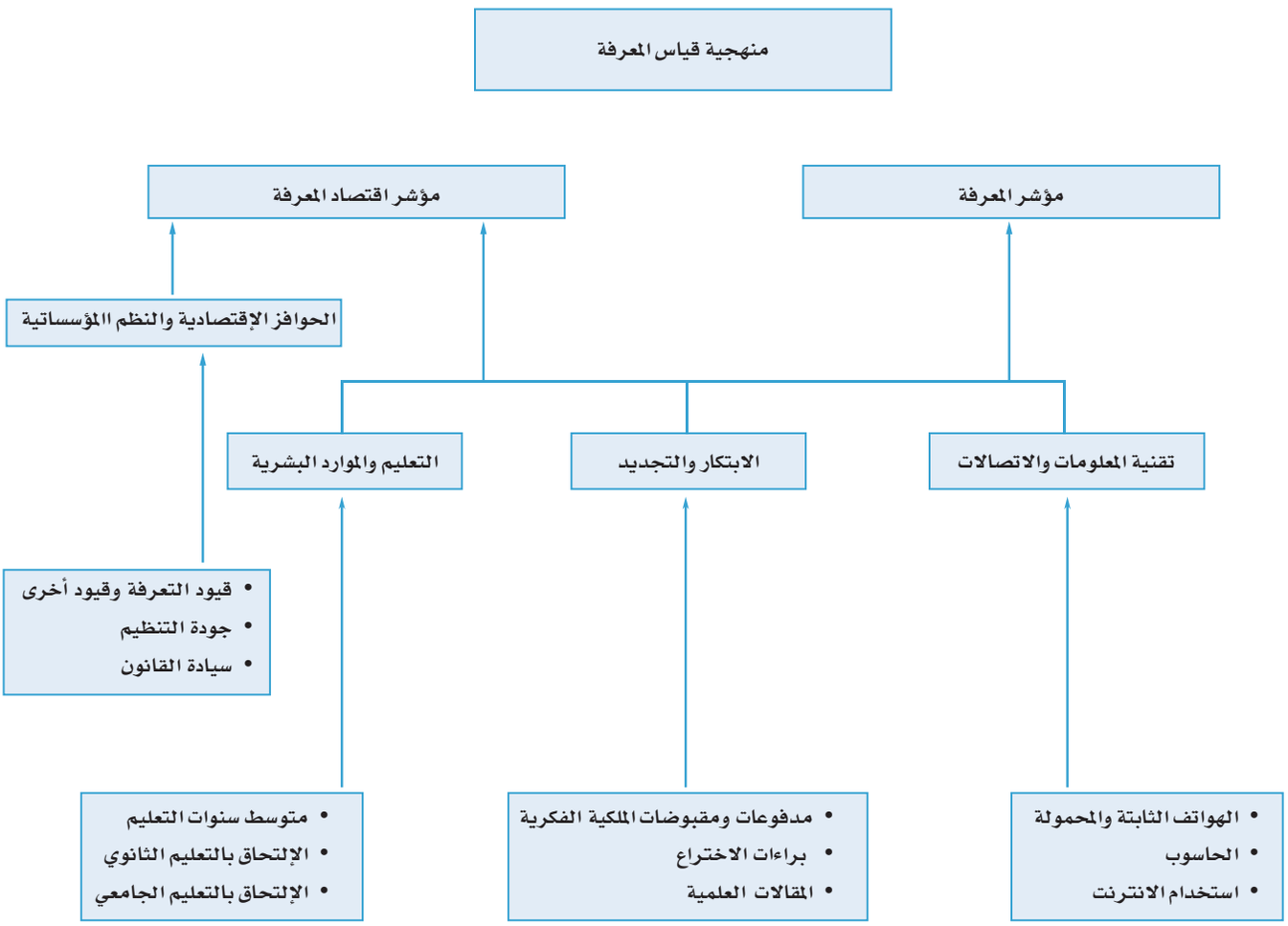

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM).

الشكل م1-2

الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

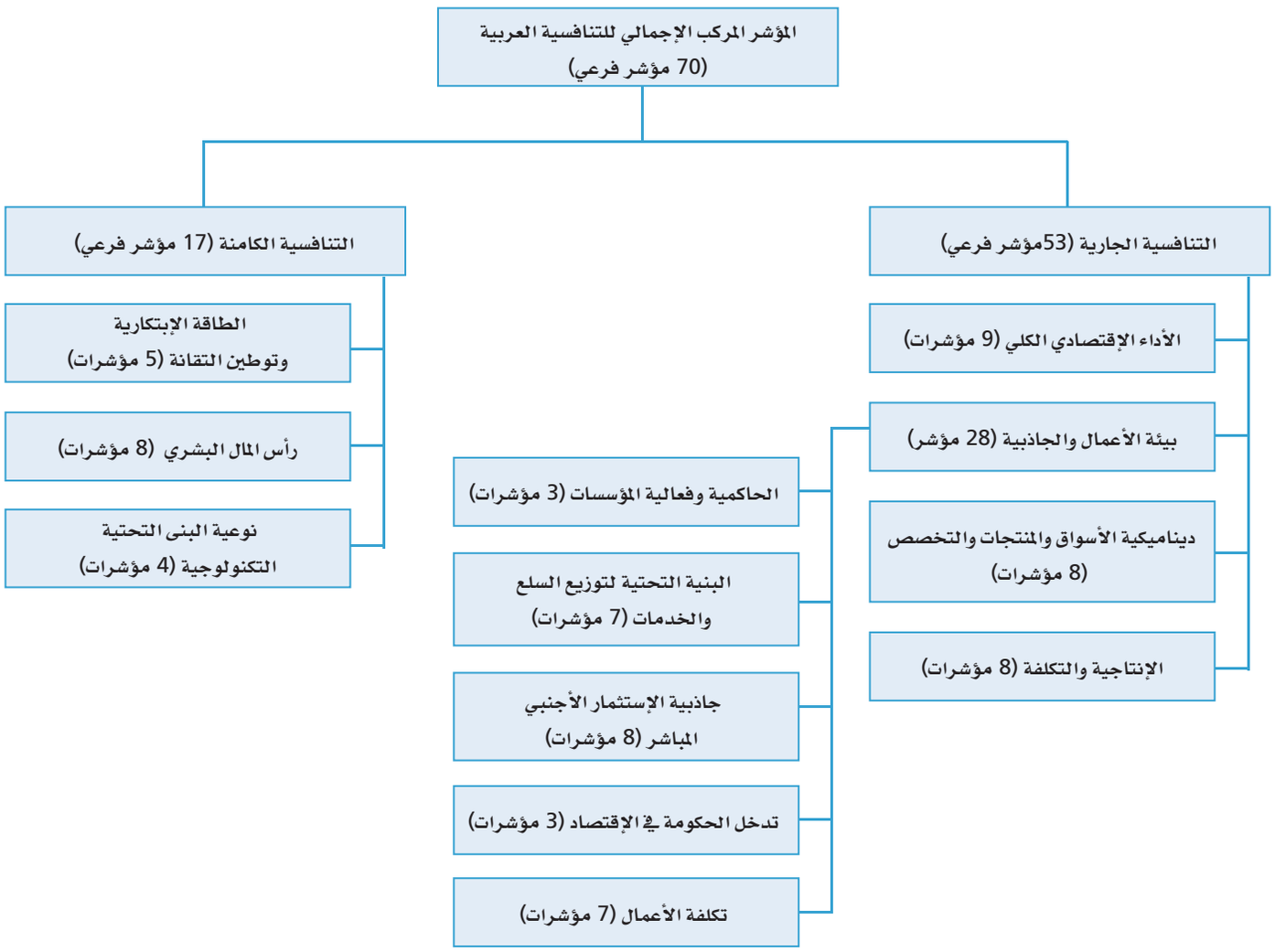

المصدر: المعهد العربي للتخطيط. (2012)، تقرير التنافسية العربية .الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الشكل م1-3

دليل الإبتكار العالمي

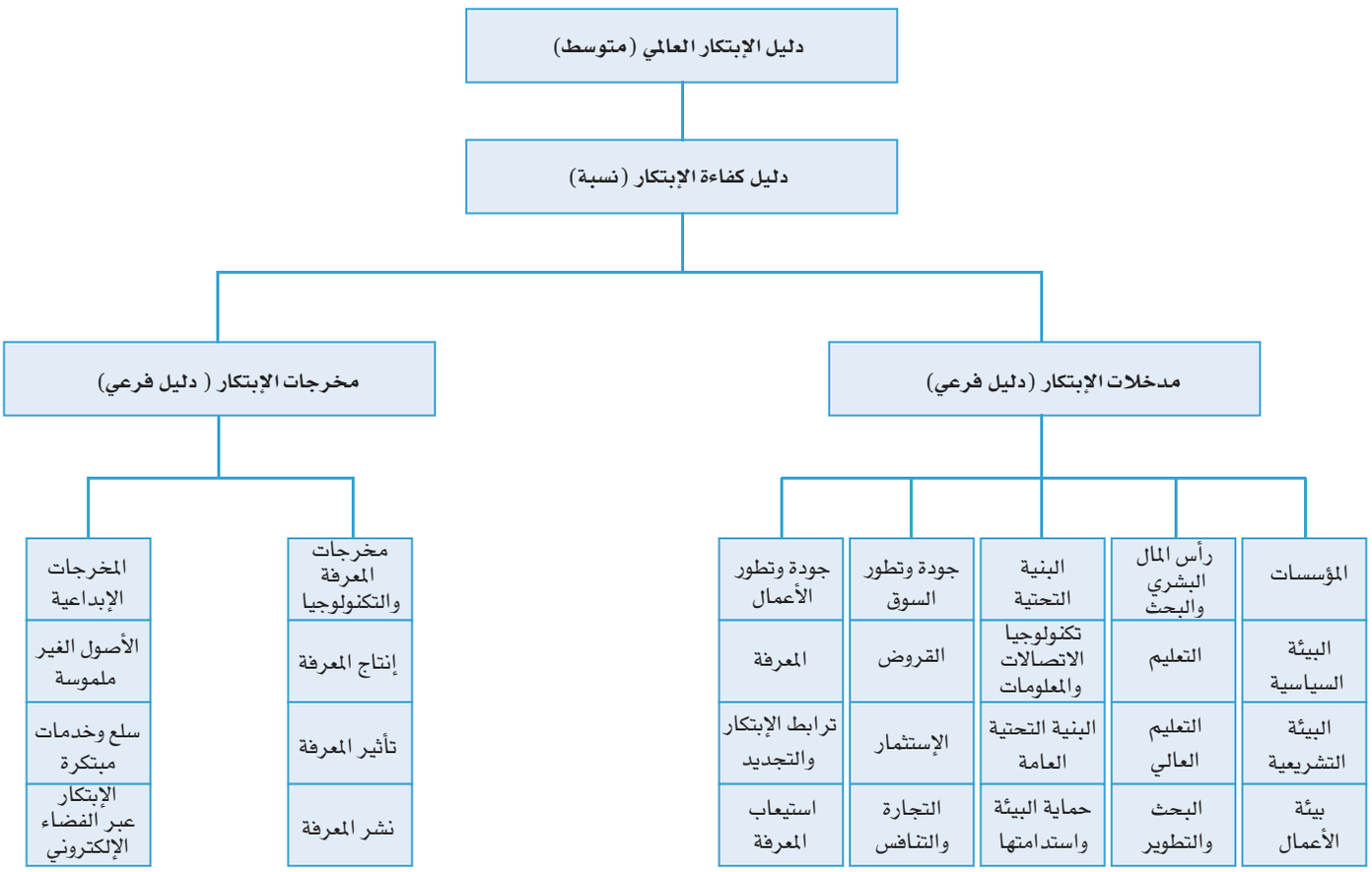

المصدر: Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2014).
The Global Innovation Index 2014: The Human Factor in Innovation. Fontainebleau, Ithaca, and Geneva.

الملحق رقم 2: تطور الوضع المعرفي في المنطقة العربية ومناطق أخرى

الشكل م2-1

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية ومناطق العالم للأعوام (2000-2012)

مرتكز الإبداع 2000 - 2012

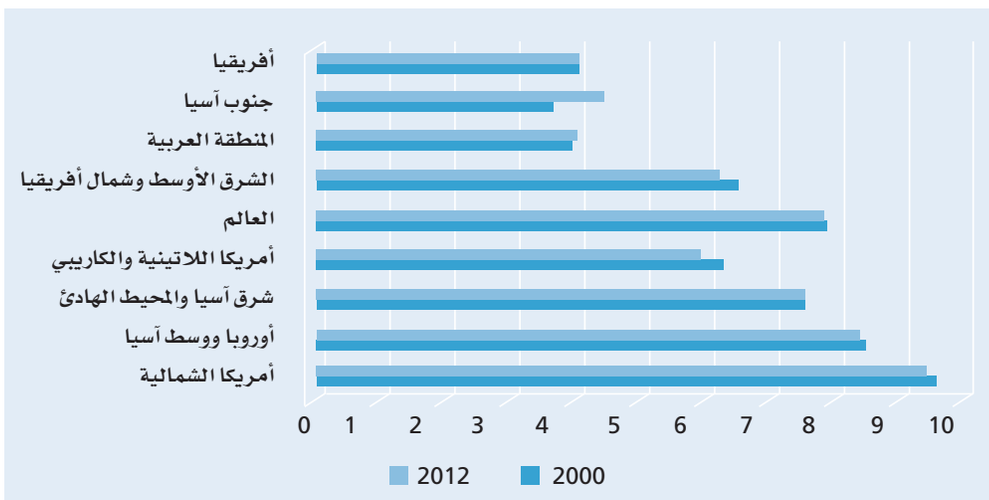

مرتكز الحوافز الإقتصادية 2000 - 2012

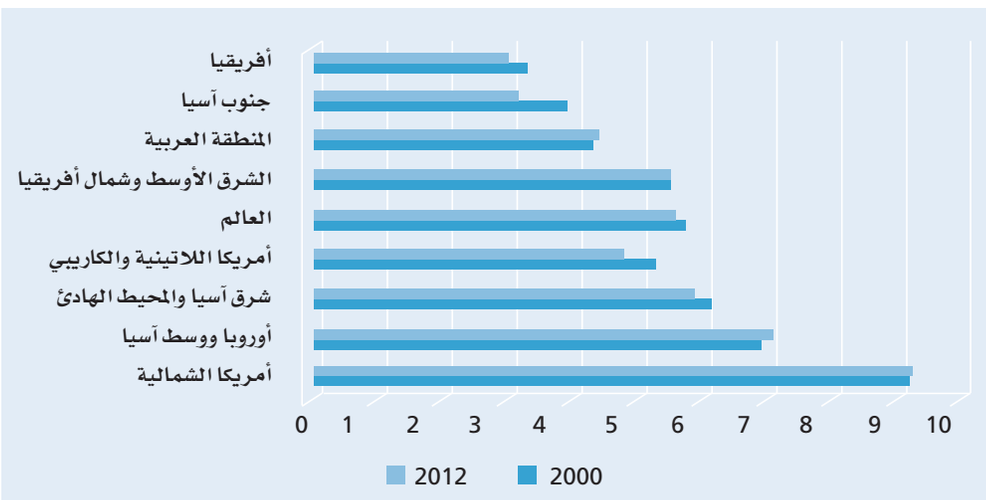

مرتكز التعليم والموارد البشرية 2000 - 2012

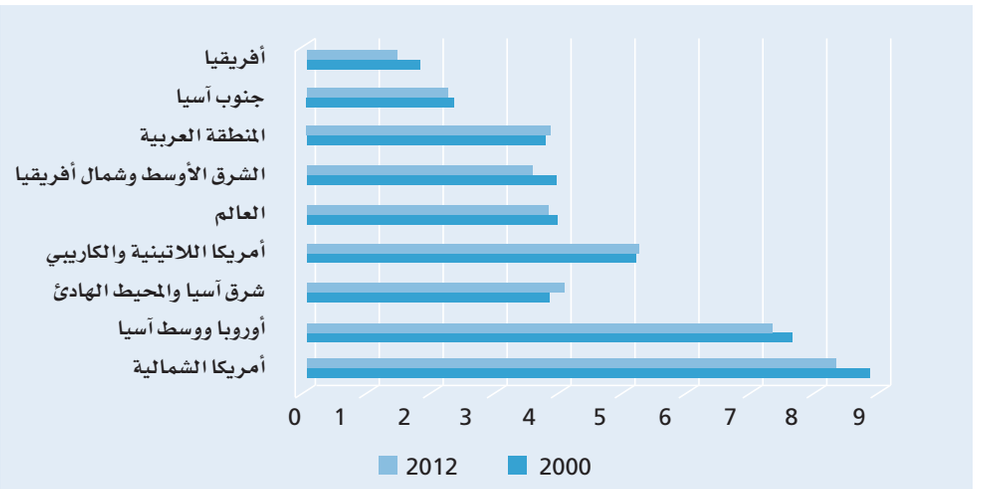

مرتكز تقانة المعلومات 2000 - 2012

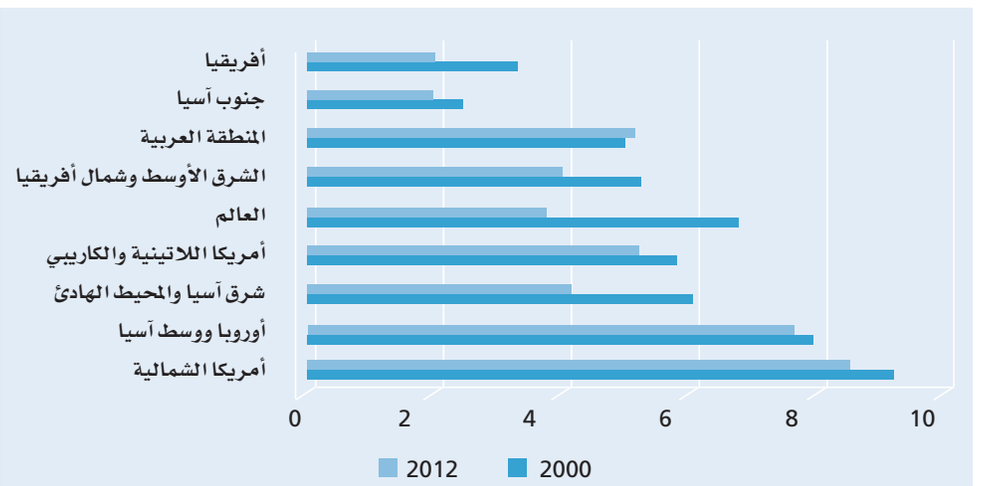

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM). Retrieved August 1, 2014, from: worldbank.org/kam .
ملاحظة: احتسبت احصاءات المنطقة العربية بناء على بيانات الدول العربية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (سامية الساتي، ورقة خلفية للتقرير).

الشكل م2-2

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية حسب نوع الاقتصاد للأعوام (2000-2012)

تطور مؤشر الحوافز الإقتصادية 2000 - 2012

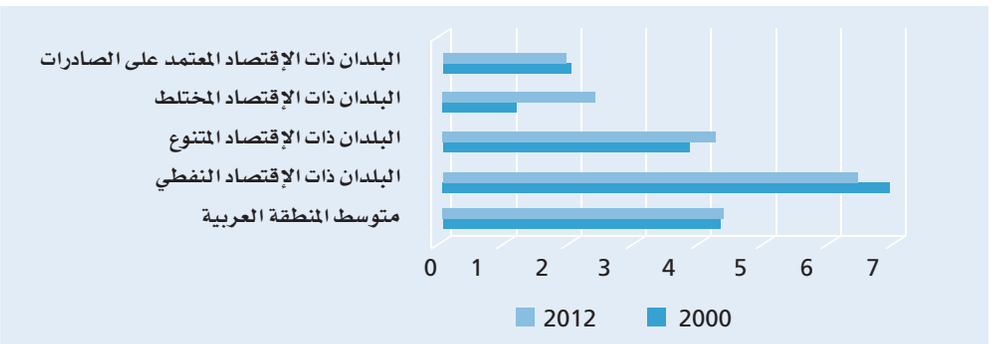

تطور مؤشرالإبداع 2000 - 2012

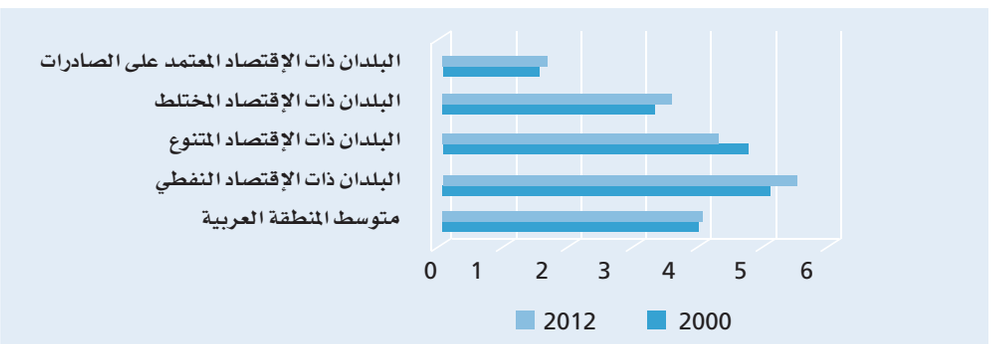

تطور مؤشر التعليم 2000 - 2012

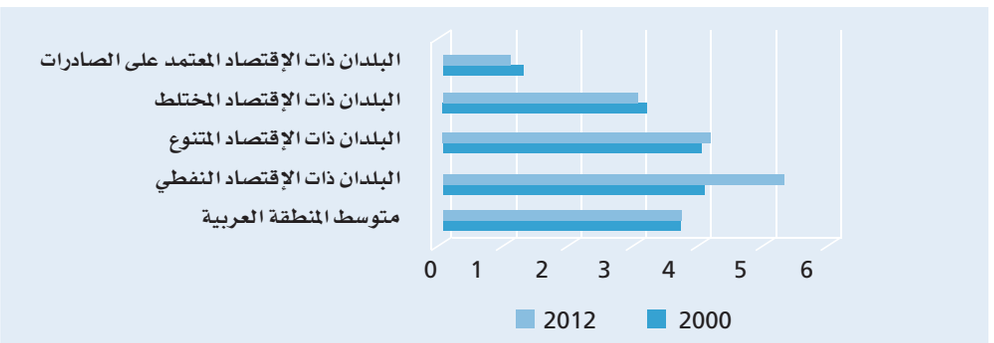

تطور مؤشر تقنية المعلومات 2000 - 2012

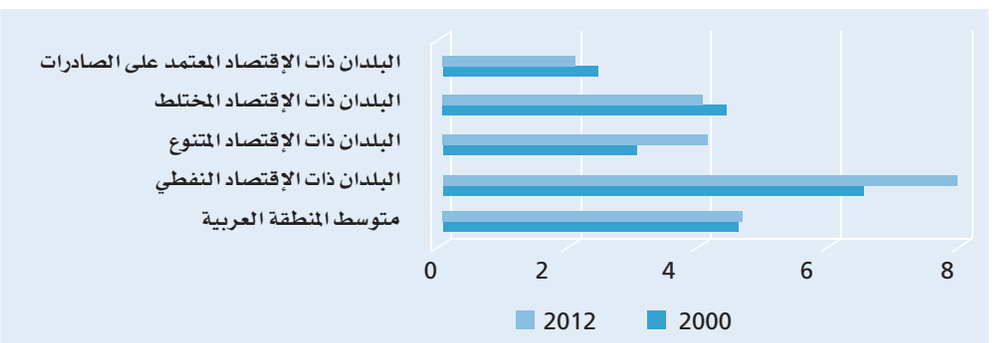

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM). Retrieved August 1, 2014, from: worldbank.org/kam

ملاحظة: احتسبت هذه الاحصاءات بناء على بيانات الدول العربية المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (سامية الساتي، ورقة خلفية للتقرير).

الشكل م2-3

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة في عدد من الدول العربية للأعوام (2000-2012)

مرتكز نظام الإبداع 2000 - 2012

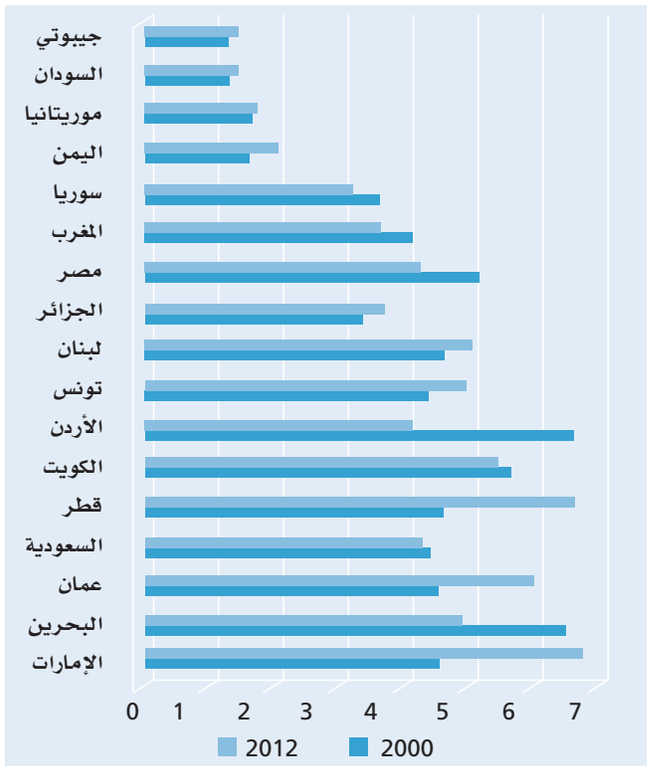

مرتكز التعليم والموارد البشرية 2000 - 2012

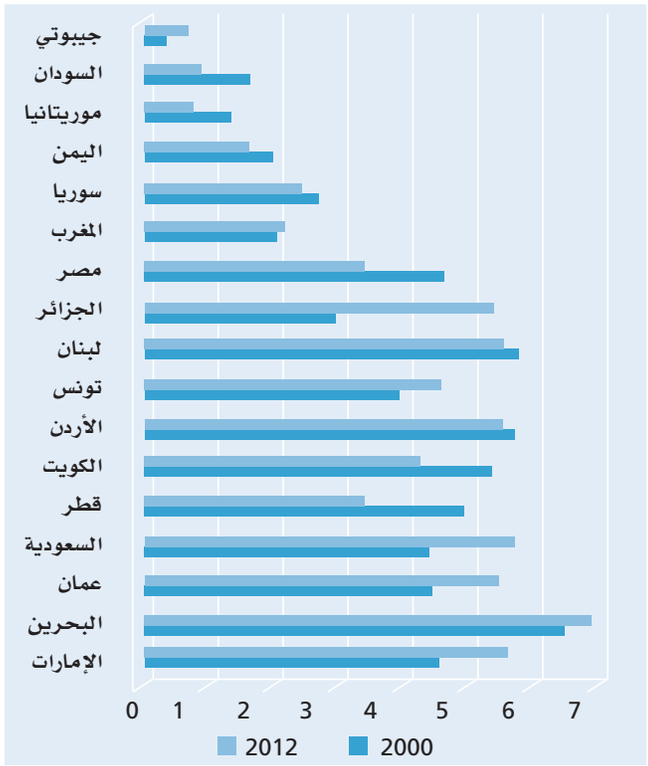

الحوافز الإقتصادية والنظم المؤسساتية 2000 - 2012

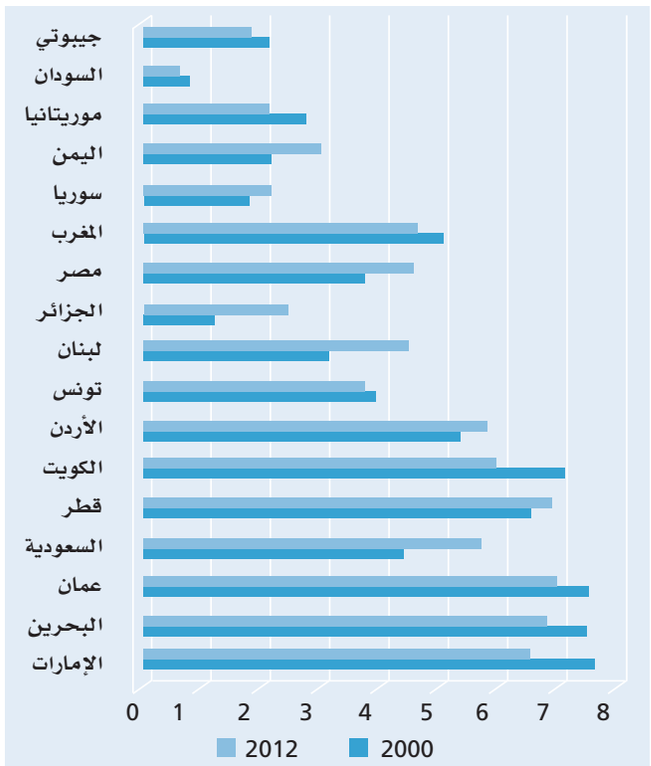

مرتكز تقنية المعلومات والاتصالات 2000 - 2012

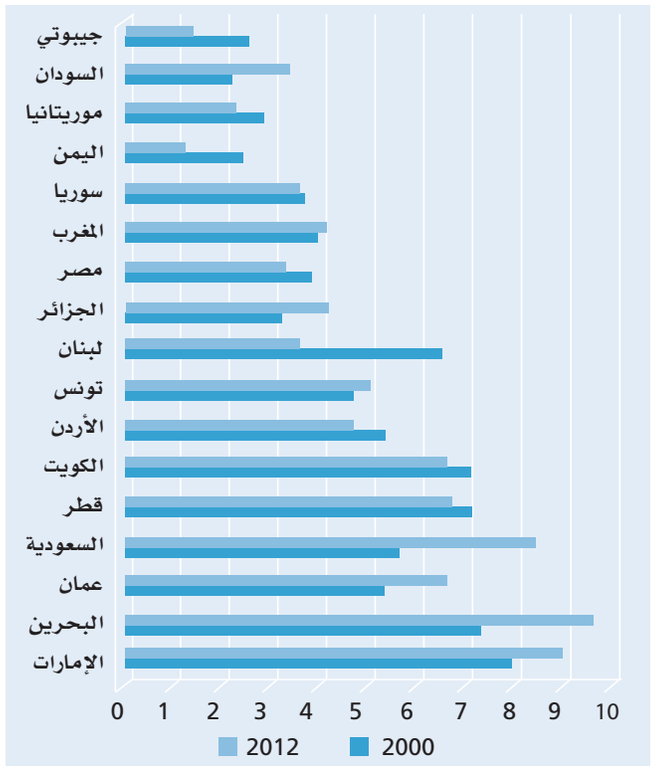

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM). Retrieved August 1, 2014, from: worldbank.org/kam .

الملحق رقم 3: ملحق الدراسات الميدانية

الجدول م3-1

آراء الطلبة حول مدى الشعور بالثقة في قدرة الهيئات التالية على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة (%)

الدولة	منظمات المجتمع المدني				وسائل الإعلام (التقليدية والحديثة...)			
	ثقة منعدمة	ثقة ضعيفة	ثقة مقبولة	ثقة كاملة	ثقة منعدمة	ثقة ضعيفة	ثقة مقبولة	ثقة كاملة
الأردن	8.4	34.6	50.0	7.0	6.7	26.8	47.9	18.6
الإمارات	3.3	9.4	55.1	32.2	3.1	11.8	43.3	41.8
تونس	20.9	42.1	33.1	3.9	25.7	34.9	33.2	6.2
المغرب	26.8	35.2	29.9	8.0	31.6	31.1	31.1	6.2
العينة الكلية	15.9	33.3	41	9.8	17.8	28	39.1	15.2

الدولة	النقابات أو الجمعيات المهنية				الأحزاب والحركات السياسية			
	ثقة منعدمة	ثقة ضعيفة	ثقة مقبولة	ثقة كاملة	ثقة منعدمة	ثقة ضعيفة	ثقة مقبولة	ثقة كاملة
الأردن	7.8	31.9	48.7	11.5	25.8	41.0	26.6	6.7
الإمارات	3.7	10.7	57.2	28.3	-	-	-	-
تونس	25.4	38.9	30.7	5	59.5	27.5	10.3	2.7
المغرب	27.4	35.6	22.3	14.7	55.1	36.8	5.7	2.4
العينة الكلية	17	31.9	38	13.1	44.4	36	15.3	4.2

الجدول م3-2

آراء الطلبة حول دور ومساهمات القطاع الخاص والمؤسسات والأنماط الاقتصادية والحكومية (%)

الدولة	مساهمة القطاع الخاص في النهوض بالبحث العلمي				مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحوث				مساهمة المشاريع الصغرى في عمليات الإدماج الفاعل للشباب في نقل وتوطين المعرفة			
	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا
الأردن	15.0	51.0	30.5	3.6	14.4	62.2	21.3	2.1	11.4	52.2	32.7	3.8
الإمارات	9.6	31.1	44.2	15.1	5.9	26	47.6	20.5	2.4	18.2	48.1	31.3
تونس	36.4	49.1	12.8	1.6	36.4	49.1	12.8	1.6	22.2	58.4	16.7	2.7
المغرب	40.5	44.7	11.9	2.8	31.4	60.7	5.8	2.2	26.2	56.8	14.8	2.3
العينة الكلية	26.6	46.2	22.8	4.4	23.2	55.7	16.8	4.3	17	50.5	25.8	6.7

الدولة	مساهمة النمط الاقتصادي السائد في بلدك في نقل وتوطين المعرفة				مساهمة مشاريع الاستثمار الخارجي في نقل وتوطين المعرفة				مساهمة الحكومات في دعم الشباب			
	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا	غياب المساهمة	مساهمة ضعيفة	مساهمة كبيرة	مساهمة كبيرة جدا
الأردن	16.3	55.7	24.1	3.9	11.0	44.0	37.5	7.5	15.6	49.5	28.3	6.6
الإمارات	3.1	12.4	50	34.5	4.6	19.9	46.4	29.1	2.6	9.3	34.5	53.6
تونس	31.7	56.9	10.3	1.1	21	51.3	23.5	4.2	36.4	52.5	8.5	2.6
المغرب	26.6	61.0	9.7	2.7	25.6	52.0	18.2	4.2	25.1	61.1	9.5	4.3
العينة الكلية	21.1	51.9	20.2	6.9	16.7	44.8	29.8	8.6	21.4	48.3	19.2	11.1

الجدول م3-3

آراء الطلبة حول مواضيع نقل وتوطين المعرفة (%)

الدولة	نقل وتوطين المعرفة في البلدان العربية مسألة حيوية لمستقبل هذه البلدان				ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في الحدّ من البطالة				ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تنشيط حركة الإبداع والابتكار			
	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما
الأردن	6.6	20.3	31.4	41.7	4.6	24.3	34.4	36.7	4.3	14.0	33.4	48.3
الإمارات	3.6	24.4	36	36	3.4	22.1	37.4	37.2	2.7	16	34.3	47
تونس	6.9	16.8	36.6	39.7	12.1	29.4	35	23.5	4.4	19.1	38.1	38.4
المغرب	26.1	25.8	24.0	24.1	23.8	26.1	24.3	25.8	24.0	22.7	26.7	26.6
العينة الكلية	12	21.7	31	35.4	11.7	25.7	32	30.6	9.9	18	32.6	39.6

الدولة	ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تنشيط الاقتصاد				ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في انتفاء الحدود بين بلدان العالم				ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تكريس مزيد من التبعية البلدان العربية للغرب			
	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما
الأردن	4.4	17.6	34.8	43.1	9.4	26.2	29.9	34.6	45.4	33.7	14.0	6.9
الإمارات	2.9	16.6	34.6	45.8	6.2	25,3	36.5	32	24	31.5	25.8	18.7
تونس	4.1	27.1	37.1	31.8	13.2	27.9	31.8	27.1	52.1	26.1	11.3	10.5
المغرب	26.1	24.0	27.4	22.5	25.1	24.6	25.9	24.4	27.2	26.1	23.7	23.0
العينة الكلية	10.5	21.5	33.1	34.9	14.5	26	30	29.6	38.9	29.5	17.7	13.9

الدولة	ستساهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تهميش المنتجات المحلية				مسألة نقل وتوطين المعرفة لا تدخل ضمن مشاغل الشباب الحالية				يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تغيير الخاصيات الثقافية للمجتمعات العربية			
	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما
الأردن	47.0	36.7	12.5	3.8	29.8	44.8	18.6	6.8	12.6	42.4	32.5	12.4
الإمارات	33.4	29.8	24.6	12.2	25.2	38.6	25.4	10.9	8.2	36.6	35.9	19.3
تونس	60.2	30.9	5.6	3.3	45.9	33.9	13.5	6.6	20.9	43.8	24.6	10.7
المغرب	21.3	27.9	25.5	25.2	25.3	27.7	25.5	21.4	25.5	26.6	23.0	24.9
العينة الكلية	40.7	32	16.3	11	31.5	36.5	20.4	11.6	17.7	37.3	28.4	16.6

الدولة	يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تعزيز المنافسة الاقتصادية				يمكن أن تسهم عملية نقل وتوطين المعرفة في تقليص الفوارق في المجتمع			
	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما	غير موافق تماما	موافق نوعا ما	موافق	موافق تماما
الأردن	6.8	27.3	43.5	22.4	7.5	30.4	39.3	22.8
الإمارات	2.2	25.4	39.6	32.8	5.2	24.3	40.9	29.7
تونس	7.5	31.2	42.4	18.9	12	28.1	38.1	21.8
المغرب	26.2	23.1	27.3	23.4	24.8	24.2	26.1	25.0
العينة الكلية	12.1	26.7	38	23.2	12.3	27.3	35.4	24.1

الجدول م4-3

آراء الطلبة حول العوامل التي يعتبرها بعضهم محفّزة ويعتبرها بعضهم الآخر معيقة لإدماج الشباب في عمليات النقل والتوطين (%)

الدولة	المشاركة المجتمعية (مثل المشاركة في النقابات والجمعيات...)				توفير/ إيجاد فرص/مَواطن شغل للشباب				التفكير الديني			
	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة
الأردن	52.3	35.4	10.7	1.6	14.8	78.7	4.6	1.9	60.5	24.4	13.6	1.5
الإمارات	63	22.3	11.5	3.2	54	42.1	3.2	0.7	77.4	16.4	5.5	0.7
تونس	46.1	35.3	14	4.6	5.7	84.9	3.2	6.2	47.5	31.9	17.6	3
المغرب	40.2	43.8	11.5	4.4	3.8	89.8	3.0	3.3	36.9	49.6	10.2	3.3
العينة الكلية	48.6	36.4	11.8	3.3	14.5	78.7	3.6	3.1	52.7	32.6	12.4	2.3

الدولة	المشاركة الثقافية				إتقان اللغة العربية				إتقان اللغات الأجنبية			
	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة
الأردن	56.4	32.1	9.3	2.1	60.1	25.2	13.1	1.6	47.2	44.4	6.5	1.9
الإمارات	79.5	13.6	6.2	0.7	60.6	30.5	8.2	0.7	68.7	23.6	7	0.7
تونس	46.9	40.9	9	3.3	47.5	26.4	18.8	7.2	51.3	39.4	6.9	2.4
المغرب	24.3	24.2	25.7	25.8	25.0	27.1	25.5	22.3	28.0	22.5	22.8	26.7
العينة الكلية	47.7	29.3	13.8	9.3	47	26.7	17.4	8.9	45.2	34.1	11.5	9.2

الدولة	المساواة الكاملة بين الجنسين				احترام العادات والتقاليد والأعراف السائدة				المشاركة السياسية (الانخراط في الحركات والأحزاب...)			
	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة	مطلوبة ومتوفرة	مطلوبة لكن غير متوفرة	غير مطلوبة لكن متوفرة	غير مطلوبة وغير متوفرة
الأردن	40.0	44.5	9.0	6.4	61.6	26.9	9.5	1.9	32.2	35.5	24.5	6.8
الإمارات	75.1	15.6	6.2	3.2	80.9	14.8	3.4	0.9	-	-	-	-
تونس	47.5	39.4	8.6	4.6	43.9	38.2	12.2	5.8	41	24.8	25.4	8.8
المغرب	23.9	25.6	25.7	24.8	23.1	24.5	25.0	27.5	25.5	25.1	24.0	25.3
العينة الكلية	41.3	34.1	13.5	11.1	48.8	27.1	13.9	10.2	32.5	29.3	24.6	13.6

الملحق رقم 4: الملحق الإحصائي

الجدول م4-1

أعداد السكان، النمو السكاني و نسبة الشباب في المنطقة العربية

الدولة	عدد السكان (بالآلاف) (2013)(أ)			وسيط العمر(2013)(أ)	نسبة السكان دون 15 سنة من إجمالي السكان (2013)(ب)	نسبة السكان في الفئة العمرية 15-24 سنة من إجمالي السكان (2013)(ب)	نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 سنة من إجمالي السكان (2012)(ج)	نسبة النمو السكاني (2013)(د)
	الذكور	الإناث	المجموع					
الجزائر	19822	19386	39208	26.90	28.40	17.40	66.40	1.90
البحرين	828	504	1332	30.10	19.70	15.90	77.60	1.10
جزر القمر	370	365	735	19.10	41.30	18.80	54.90	2.40
جيبوتي	438	434	873	22.80	32.90	22.00	63.50	1.50
مصر	41206	40850	82056	25.20	32.10	17.80	62.90	1.60
العراق	17069	16696	33765	19.70	36.70	19.60	60.00	2.50
الأردن	3712	3562	7274	23.40	34.50	19.60	60.40	2.20
الكويت	2014	1355	3369	29.20	25.40	15.30	72.30	3.60
لبنان	2450	2372	4822	29.80	21.80	17.00	68.70	1.00
ليبيا	3101	3100	6202	26.60	26.90	18.20	69.10	0.80
موريتانيا	1959	1931	3890	19.80	39.50	20.00	56.90	2.40
المغرب	16292	16716	33008	27.00	26.70	17.70	66.90	1.50
عمان	2309	1323	3632	26.30	30.40	19.90	66.30	9.20
دولة فلسطين	2196	2131	4326	19.10	33.70	21.70	62.50	3.00
قطر	1660	509	2169	31.70	12.50	13.40	86.70	5.60
السعودية	16567	12262	28829	27.50	27.60	19.30	69.20	1.90
الصومال	5221	5275	10496	16.30	44.00	18.90	53.70	2.90
السودان	19046	18918	37964	19.20	40.80	20.20	55.90	2.00
سوريا	11155	10743	21898	22.40	33.20	20.50	62.80	2.00
تونس	5451	5545	10997	30.30	23.00	16.00	69.10	1.00
الإمارات	6549	2797	9346	30.00	20.70	13.70	78.30	1.50
اليمن	12304	12103	24407	19.10	41.70	21.10	55.70	2.30
المنطقة العربية (حسابات فريق التقرير)	191719	178877	370598		32.5	18.6	63	2.06

المصادر: (أ) Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat (2013). World Population Prospects: The 2012 Revision. New York: United Nations. http://esa.un.org/unpd/wpp/Documentation/pdf/WPP2012_%20KEY%20FINDINGS.pdf (2013).

(ب) U.S. Census Bureau, International Data Base 2014. Retrieved on August 7, 2014 from: http://www.census.gov/population/international/data/idb/region.php?N=%20Results%20&T=4&A=both&RT=0&Y=2014&R=-1&C=AG,BA,CN,DJ,EG,IZ,JO,KU,LE,LY,MR,MO,MU,QA,SA,SO,SU,SY,TS,AE,WE,YM

(ج) U.S. Census Bureau, International Data Base 2014. Retrieved on August 7, 2014 from: http://www.census.gov/population/international/data/idb/region.php?N=%20Results%20&T=1&A=both&RT=0&Y=2014&R=

(د) World Bank Data 2014. Retrieved on August 7, 2014 from: http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW

الجدول م4-2

مؤشرات التنمية الإنسانية

الدولة	ترتيب الدول حسب مؤشر التنمية الإنسانية	دليل التنمية الإنسانية (2013)	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار 2011) (2013)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) (2013))	دليل الفوارق بين الجنسين (2013)	
			السنة	قيمة المؤشر			ترتيب الدول	قيمة الؤشر
الجزائر	93	0.717		..	12555	71	81	0.425
البحرين	44	0.815		..	32072	76.6	46	0.253
جزر القمر	159	0.488		..	1505	60.9	...	...
جيبوتي	170	0.467	2006	0.127	3109	61.8	...	...
مصر	110	0.682	2008	0.036	10400	71.2	130	0.580
العراق	120	0.642	2011	0.052	14007	69.4	120	0.542
الأردن	77	0.745	2009	0.004	11337	73.9	101	0.488
الكويت	46	0.814		..	85820	74.3	50	0.288
لبنان	65	0.765		..	16263	80	80	0.413
ليبيا	55	0.784		..	21666	75.3	40	0.215
موريتانيا	161	0.487	2007	0.362	2988	61.6	142	0.644
المغرب	129	0.617	2007	0.048*	6905	70.9	92	0.460
عمان	56	0.783		..	42191	76.6	64	0.348
دولة فلسطين	107	0.686	2006 و2007	0.007	5168	73.2	...	...
قطر	31	0.851		..	119029	78.4	113	0.524
السعودية	34	0.836		..	52109	75.5	56	0.321
الصومال	..	..	2006	0.500	..	55.1	...	...
السودان	166	0.473		..	3428	62.1	140	0.628
سوريا	118	0.658	2006	0.024	5771	74.6	125	0.556
تونس	90	0.721	2011 و2012	0.006	10440	75.9	48	0.265
الإمارات	40	0.827			58068	76.8	43	0.244
اليمن	154	0.500	2006	0.191	3945	63.1	152	0.733
المنطقة العربية	...	0.682			15817	70.2	-	0.546

المصادر: برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر.

ملاحظات: *الحد الادنى للتقدير، بيانات برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2013). تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: التقدم البشري في عالم متنوع."بناء المنعة لدرء المخاطر. "

الجدول م4-3

مؤشرات سوق العمل والبطالة

الدولة	حجم القوى العاملة (2012)	نسبة المشاركة في القوى العاملة (2012)			نسبة التوظيف لعدد السكان (15 سنة وأكثر) (2012)	نسبة البطالة (15 سنة وأكثر)(2012)			نسبة بطالة الشباب (15-24 سنة)(2012)		
		الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الجزائر	12,205,635	72	15	44	39	8	18.6	9.8	18.8	36	21.6
البحرين	741,723	87	39	71	65	4.8	18	7.4	25.4	32.3	27.5
جزر القمر	239,019	80	35	58	54	6.8	7.5	7	12.4	13.4	12.7
جيبوتي	294,586	67	36	52							
مصر	27,193,916	75	24	49	43	7	27.1	11.9	23.8	64.9	35.7
العراق	8,178,832	70	15	42	36	13.6	22.5	15.1	28.6	53.7	32.1
الأردن	1,718,877	66	15	41	36	10.3	21	12.2	26.4	51.1	31.3
الكويت	1,662,315	83	43	68	67	1.6	1.2	1.5	10.7	6.1	9.2
لبنان	1,636,637	71	23	47	43	8.3	10.6	8.9	23.3	21.8	22.8
ليبيا	2,305,489	76	30	53	48	6.3	15.6	8.9	18.8	34.4	23.9
موريتانيا	1,220,963	79	29	54	37	32.7	26.5	31	48	38.2	45.3
المغرب	11,732,701	57	43	50	46	8.7	9.9	9	18	15.7	17.4
عمان	1,595,244	82	29	64	58	6.9	14.7	8.1	18.1	30.6	20.6
دولة فلسطين	983,864	66	15	41	32	24.1	18	23	33.5	40	34.6
قطر	1,541,663	96	51	87	86	0.2	3.8	0.6	0.5	10.4	1.7
السعودية	10,382,733	76	18	52*	49**	3.1	20.8	5.6	21.2	55.5	27.8
الصومال	3,011,344	76	37	56	52	7.4	8.1	7.6	12.5	13.2	12.7
السودان	11,645,635	76	31	54	46	12.7	19.8	14.8	22.1	26.5	23.8
سوريا	6,313,323	73	13	44	40	5.8	22.3	8.3	15.4	41	19.3
تونس	3,930,458	71	25	48	41	12.3	14.3	12.8	30.2	27.2	29.3
الإمارات	6,248,007	91	47	79	76	2.4	11.6	3.8	8.4	21.5	11
اليمن	6,858,155	72	27	49	40	14.3	27.1	17.6	28.1	51.7	34.8

المصدر: World Bank. (2014). World Bank Open Data. Retrieved August 5, 2014, from http://data.worldbank.org/

ملاحظات: * 43.5 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية للعام 2013

** 51.1 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية للعام 2013

الجدول م4-4أ

مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة والترتيب العالمي للدول العربية ودول المقارنة ومناطق العالم

الدولة	مؤشر اقتصاد المعرفة					مؤشر المعرفة			مرتكز الحوافز الإقتصادية		
	(2000)		(2012)		التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر							
الإمارات	48	6.05	42	6.94	0.89	5.56	7.09	1.53	7.51	6.5	-1.01
البحرين	41	6.85	43	6.9	0.05	6.66	6.98	0.32	7.45	6.69	-0.76
عمان	65	5.28	47	6.14	0.86	4.53	5.87	1.34	7.51	6.96	-0.55
السعودية	76	4.6	50	5.96	1.36	4.67	6.05	1.38	4.4	5.68	1.28
قطر	49	6.01	54	5.84	-0.17	5.81	5.5	-0.31	6.64	6.86	0.22
الكويت	46	6.16	64	5.33	-0.83	5.88	5.15	-0.73	7	5.86	-1.14
الأردن	57	5.58	75	4.95	-0.63	5.68	4.71	-0.97	5.28	5.65	0.37
تونس	89	4.15	80	4.56	0.41	4.24	4.8	0.56	3.89	3.81	-0.08
لبنان	68	4.95	81	4.56	-0.39	5.58	4.65	-0.93	3.04	4.28	1.24
الجزائر	109	2.85	96	3.79	0.94	3.44	4.28	0.84	1.09	2.33	1.24
مصر	88	4.29	97	3.78	-0.51	4.49	3.54	-0.95	3.68	4.5	0.82
المغرب	92	3.74	102	3.61	-0.13	3.33	3.25	-0.08	4.99	4.66	-0.33
سوريا	110	2.85	111	2.77	-0.08	3.23	3.01	-0.22	1.72	2.04	0.32
اليمن	127	1.98	121	1.92	-0.06	1.95	1.58	-0.37	2.07	2.91	0.84
موريتانيا	122	2.09	133	1.65	-0.44	1.89	1.52	-0.37	2.72	2.05	-0.67
السودان	138	1.35	137	1.48	0.13	1.62	1.82	0.2	0.54	0.48	-0.06
جيبوتي	135	1.59	138	1.34	-0.25	1.43	1.17	-0.26	2.07	1.85	-0.22
دول مقارنة											
ايران	95	3.6	94	3.91	0.31	4.05	4.97	0.92	2.25	0.73	-1.52
تركيا	62	5.42	69	5.16	-0.26	5.18	4.81	-0.37	6.13	6.19	0.06
قبرص	32	7.53	35	7.56	0.03	6.46	7.5	1.04	7.73	7.71	-0.02
ماليزيا	45	6.37	48	6.1	-0.27	6.45	6.25	-0.2	6.11	5.67	-0.44
الهند	103	3.14	109	3.06	-0.08	3	2.89	-0.11	3.56	3.57	0.01
الصين	91	3.83	84	4.37	0.54	4.17	4.57	0.4	2.82	3.79	0.97
دول ذات مراتب مرتفعة											
السويد	1	9.65	1	9.43	-0.22	9.73	9.38	-0.35	9.42	9.58	0.16
فنلندا	8	9.22	2	9.33	0.11	9.12	9.22	0.1	9.5	9.65	0.15
الدنمارك	3	9.32	3	9.16	-0.16	9.38	9	-0.38	9.15	9.63	0.48
هولندا	2	9.34	4	9.11	-0.23	9.36	9.22	-0.14	9.27	8.79	-0.48
كندا	10	9.07	7	8.92	-0.15	9.21	8.72	-0.49	8.64	9.52	0.88
الولايات المتحدة الاميركية	4	9.28	12	8.77	-0.51	9.35	8.89	-0.46	9.07	8.41	-0.66
المملكة المتحدة	12	8.89	14	8.76	-0.13	8.83	8.61	-0.22	9.06	9.2	0.14

(يتبع)

الدولة	مرتكز نظم الإبداع			مرتكز التعليم والموارد البشرية			مرتكز تقنية المعلومات		
	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)
الإمارات	4.32	6.6	2.28	4.44	5.8	1.36	7.92	8.88	0.96
البحرين	6.37	4.61	-1.76	6.34	6.78	0.44	7.26	9.54	2.28
عمان	4.25	5.88	1.63	4.22	5.23	1.01	5.12	6.49	1.37
السعودية	4.24	4.14	-0.1	4.28	5.65	1.37	5.49	8.37	2.88
قطر	5.51	6.42	0.91	4.85	3.41	-1.44	7.05	6.65	-0.4
الكويت	5.38	5.22	-0.16	5.17	3.7	-1.47	7.09	6.53	-0.56
الأردن	6.2	4.05	-2.15	5.62	5.55	-0.07	5.22	4.54	-0.68
تونس	4.24	4.97	0.73	3.92	4.55	0.63	4.54	4.89	0.35
لبنان	4.47	4.86	0.39	5.77	5.51	-0.26	6.49	3.58	-2.91
الجزائر	3.25	3.54	0.29	3.96	5.27	1.31	3.11	4.04	0.93
مصر	5.03	4.11	-0.92	4.66	3.37	-1.29	3.77	3.12	-0.65
المغرب	4.04	3.67	-0.37	2.02	2.07	0.05	3.93	4.02	0.09
سوريا	3.53	3.07	-0.46	2.57	2.4	-0.17	3.58	3.55	-0.03
اليمن	1.58	1.96	0.38	1.96	1.62	-0.34	2.3	1.17	-1.13
موريتانيا	1.66	1.68	0.02	1.19	0.71	-0.48	2.81	2.18	-0.63
السودان	1.38	1.44	0.06	1.38	0.84	-0.54	2.1	3.16	1.06
جيبوتي	1.34	1.44	0.1	0.35	0.73	0.38	2.6	1.33	-1.27
دول مقارنة									
ايران	2.62	5.02	2.4	4.42	4.61	0.19	5.1	5.28	0.18
تركيا	5.23	5.83	0.6	4.05	4.11	0.06	6.26	4.5	-1.76
قبرص	7.4	7.71	0.31	6.95	7.23	0.28	8.04	7.57	-0.47
ماليزيا	6.62	6.91	0.29	5.41	5.22	-0.19	7.34	6.61	-0.73
الهند	3.83	4.5	0.67	2.3	2.26	-0.04	2.85	1.9	-0.95
الصين	4.35	5.99	1.64	3.36	3.93	0.57	4.8	3.79	-1.01
دول ذات مراتب مرتفعة									
السويد	9.72	9.74	0.02	9.67	8.92	-0.75	9.79	9.49	-0.3
فنلندا	9.68	9.66	-0.02	8.31	8.77	0.46	9.37	9.22	-0.15
الدنمارك	9.52	9.49	-0.03	8.99	8.63	-0.36	9.63	8.88	-0.75
هولندا	9.53	9.46	-0.07	9.03	8.75	-0.28	9.53	9.45	-0.08
كندا	9.39	9.32	-0.07	9.22	8.61	-0.61	9.03	8.23	-0.8
الولايات المتحدة الاميركية	9.55	9.46	-0.09	9.04	8.7	-0.34	9.47	8.51	-0.96
المملكة المتحدة	9.38	9.12	-0.26	8.11	7.27	-0.84	9.02	9.45	0.43

المصدر:- World Bank. (2012).Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM). Retrieved August 1, 2014, from: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/KFDLP/EXTUNIKAM/0,,menuPK:1414738~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1414721,00.html

الجدول م4-4ب

مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة والترتيب العالمي لمناطق العالم

المنطقة	مؤشر اقتصاد المعرفة						مؤشر المعرفة			مرتكز الحوافز الإقتصادية		
	(2000)		(2012)		التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)		(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)
	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر								
ترتيب مناطق العالم الجغرافية												
أمريكا الشمالية	1	9.18	1	8.8	-0.38		9.2	8.7	-0.5	9.1	9.11	0.01
أوروبا وآسيا الوسطى	2	7.56	2	7.47	-0.09		7.84	7.64	-0.2	6.72	6.95	0.23
آسيا الشرقية والمحيط الهادئ	3	5.79	3	5.32	-0.47		5.69	5.17	-0.52	6.07	5.75	-0.32
أمريكا اللاتينية	4	5.54	4	5.15	-0.39		5.67	5.31	-0.36	5.14	4.66	-0.48
العالم	5	5.95	5	5.12	-0.83		6.06	5.01	-1.05	5.61	5.45	-0.16
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6	5.16	6	4.74	-0.42		5.07	4.51	-0.56	5.41	5.41	0
المنطقة العربية*	...	4.14	...	4.21	0.07		4.12	4.17	0.05	4.21	4.30	0.09
جنوب آسيا	7	2.98	7	2.84	-0.14		2.7	2.77	0.07	3.79	3.05	-0.74
افريقيا	8	3.04	8	2.55	-0.49		3	2.43	-0.57	3.13	2.91	-0.22
ترتيب مجموعات الدول بحسب مستوى الدخل												
دول ذات اقتصاد مرتفع الدخل	1	8.84	1	8.6	-0.24		8.97	8.67	-0.3	8.45	8.39	-0.06
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأعلى)	2	5.13	2	5.1	-0.03		5.15	5.07	-0.08	5.07	5.18	0.11
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأدنى)	3	3.44	3	3.42	-0.02		3.55	3.45	-0.1	3.11	3.32	0.21
دول ذات اقتصاد منخفض الدخل	4	2	4	1.58	-0.42		1.99	1.58	-0.41	2.03	1.61	-0.42

(يتبع)

المنطقة/السنة	مرتكز نظم الإبداع			مرتكز التعليم والموارد البشرية			مرتكز تقنية المعلومات		
	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)	(2000)	(2012)	التغيير بالمؤشر (حسابات فريق التقرير)
ترتيب مناطق العالم الجغرافية									
أمريكا الشمالية	9.54	9.45	-0.09	8.67	8.13	-0.54	9.39	8.51	-0.88
أوروبا وآسيا الوسطى	8.38	8.28	-0.1	7.38	7.13	-0.25	7.78	7.5	-0.28
آسيا الشرقية والمحيط الهادئ	7.43	7.43	0	3.68	3.94	0.26	5.98	4.14	-1.84
أمريكا اللاتينية	6.14	5.8	-0.34	5.07	5.11	0.04	5.8	5.02	-0.78
العالم	7.75	7.72	-0.03	3.89	3.72	-0.17	6.53	3.58	-2.95
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.44	6.14	-0.3	3.8	3.48	-0.32	4.97	3.92	-1.05
المنطقة العربية*	3.93	3.98	0.05	3.69	3.72	0.03	4.73	4.83	0.10
جنوب آسيا	3.56	4.23	0.67	2.22	2.17	-0.05	2.33	1.9	-0.43
أفريقيا	3.96	3.95	-0.01	1.7	1.44	-0.26	3.36	1.9	-1.46
ترتيب مجموعات الدول بحسب مستوى الدخل									
دول ذات اقتصاد مرتفع الدخل	9.2	9.16	-0.04	8.81	8.46	-0.35	8.88	8.37	-0.51
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأعلى)	5.89	6.21	0.32	4.32	4.72	0.4	5.23	4.28	-0.95
دول ذات اقتصاد متوسط الدخل (الأدنى)	4.07	4.9	0.83	3.03	2.84	-0.19	3.54	2.62	-0.92
دول ذات اقتصاد منخفض الدخل	2.06	2.13	0.07	1.8	1.54	-0.26	2.1	1.05	-1.05

المصدر: World Bank. (2012). Knowledge Assessment Methodology 2012 (KAM). Retrieved August 1, 2014, from: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/WBI/WBIPROGRAMS/KFDLP/EXTUNIKAM/0,,menuPK:1414738~pagePK:64168427~piPK:64168435~theSitePK:1414721,00.html

مؤشرات المنطقة العربية من حسابات فريق التقرير بناء على بيانات البنك الدولي

الجدول م4-5

مؤشرات القرائية في المنطقة العربية

الدولة	عدد الأميين الكبار (15 سنة وأكثر)			مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل القرائية للكبار	النسبة المئوية للإناث من مجموع الأميين الكبار	عدد الأميين الشباب (15- 24 سنة)			مؤشر التكافؤ بين الجنسين في معدل القرائية للشباب	النسبة المئوية للإناث من مجموع الأميين الشباب
	إناث*	ذكور	المجموع			إناث*	ذكور	المجموع		
الجزائر (2006)	4,440,405	2,335,540	6,775,946	0.79	65.53	426,602	228,680	655,282	0.94	65.10
البحرين (2010)	29,278	25,235	54,513	0.95	53.71	1,930	1,416	3,346	0.99	57.67
جزر القمر (2012)	59,875	39,917	99,713	0.88	60.00	8,710	9,075	17,785	1.00	48.98
مصر (2012)	9,531,257	5,058,888	14,590,145	0.81	65.33	1,043,211	591,643	1,634,854	0.93	63.81
العراق (2012)	2,716,243	1,381,670	4,097,912	0.84	66.28	619,927	546,022	1,165,948	0.96	53.17
الأردن (2012)	59,013	36,417	95,430	0.99	61.80	5,252	6,882	12,234	1.00	43.75
الكويت (2012)	45,828	63,636	109,464	0.99	41.87	2,657	3,659	6,316	1.00	42.07
لبنان (2007)	207,478	103,975	311,452	0.92	66.62	3,930	6,278	10,208	1.01	38.50
ليبيا (2012)	354,160	85,416	439,576	0.87	80.57	651	284	935	1.00	69.66
موريتانيا (2011)	634,072	416,059	883,870	0.62	60.38	117,190	101,613	218,803	0.72	60.08
المغرب (2011)	5,054,346	2,679,936	7,734,282	0.76	65.35	802,312	351,321	1,153,633	0.83	69.55
عمان (2010)	142,378	122,181	264,560	0.91	53.82	4,831	9,443	14,275	1.01	33.85
دولة فلسطين (2012)	79,479	22,844	102,323	0.95	77.67	3,520	3,103	6,623	1.00	53.15
قطر (2012)	14,839	43,741	58,580	0.99	25.33	114	3,156	3,270	1.01	3.48
السعودية (2013)	714,426	422,535	1,136,961	0.95	62.84	18,395	18,044	36,438	1.00	50.48
السودان (2012)	2,796,145	1,985,170	5,781,315	0.80	65.66	527,905	358,972	886,876	0.95	59.52
سوريا (2012)	1,448,467	662,890	2,111,358	0.87	68.60	116,400	77,027	193,426	0.98	60.18
تونس (2011)	1,184,584	496,005	1,680,590	0.82	70.49	35,285	17,681	52,965	0.98	66.62
الإمارات (2005)	78,472	252,118	330,590	1.02	23.74	8,787	27,289	36,076	1.04	24.36
اليمن (2012)	3,523,513	1,232,105	4,755,618	0.61	74.09	601,806	92,133	693,939	0.80	86.72
الدول العربية (2012)	34,210,871	17,563,026	51,773,897	..	66.08*	4,440,803	2,497,466	6,938,269	..	156.24
العالم (2012)	496,005,365	284,676,303	780,681,668	..	..	76,705,770	48,884,827	125,590,597	..	..

(يتبع)

(تابع الجدول م4-5)

الدولة	معدل القرائية لدى الكبار (15 سنة وأكثر)			معدل القرائية لدى الشباب (15-24 سنة)		
	إناث*	ذكور	المجموع	إناث*	ذكور	المجموع
الجزائر (2006)	63.92	81.28	72.65	89.14	94.38	91.78
البحرين (2010)	91.61	96.14	94.56	97.58	98.62	98.16
جزر القمر (2012)	71.15	80.73	75.94	86.52	86.31	86.41
مصر (2012)	65.76	81.68	73.87	86.05	92.36	89.28
العراق (2012)	72.16	85.84	79.00	80.56	83.68	82.16
الأردن (2012)	97.37	98.44	97.89	99.20	99.00	99.11
الكويت (2012)	94.97	95.84	95.51	98.84	98.74	98.78
لبنان (2007)	85.97	93.38	89.61	99.08	98.40	98.71
ليبيا (2012)	83.70	96.06	89.88	99.88	99.95	99.92
موريتانيا (2011)	35.35	57.40	45.50	47.71	66.40	56.12
المغرب (2011)	57.64	76.07	67.08	74.03	88.83	81.51
عمان (2010)	81.80	90.24	86.94	98.17	97.41	97.74
دولة فلسطين (2012)	93.58	98.19	95.91	99.23	99.35	99.29
قطر (2012)	95.77	96.92	96.68	99.83	98.69	99.06
السعودية (2013)	91.37	96.53	94.43	99.14	99.30	99.22
السودان (2012)	65.27	81.68	73.44	85.46	90.31	87.91
سوريا (2012)	79.19	90.78	85.08	94.49	96.58	95.56
تونس (2011)	71.73	87.76	79.65	96.32	98.24	97.30
الإمارات (2005)	91.47	89.48	90.03	97.00	93.63	95.01
اليمن (2012)	50.16	82.58	66.37	77.81	96.71	87.41
الدول العربية (2012)	69.17	85.15	77.50	86.41	92.78	89.69
العالم (2012)	80.20	88.59	84.27	86.91	92.08	89.42

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/
ملاحظات: *حسابات فريق التقرير بناء على بيانات اليونسكو.

الجدول م4-6

متوسط سنوات الدراسة المتوقع لعدد من الدول العربية والدول المقارنة ومناطق العالم

الدولة/ المنطقة	متوسط سنوات الدراسة المتوقع (عدد السنوات)		
	إناث	ذكور	المجموع
الجزائر (2011)	14.19	13.75	14.0
جزر القمر (2012)	12.25	13.25	12.8
جيبوتي (2011)	5.88	6.90	6.4
مصر (2012)	13.28	13.76	13.5
الأردن (2012)	13.69	13.33	13.5
لبنان (2012)	13.00	13.33	13.2
موريتانيا (2012)	8.09	8.37	8.2
المغرب (2010)	10.61	11.62	11.1
عمان (2011)	13.90	13.42	13.6
دولة فلسطين (2012)	13.98	12.52	13.2
قطر (2005)	14.04	13.86	13.8
السعودية (2012)	15.91	15.42	15.6
السودان (2011)	6.60	7.26	6.9
سوريا (2011)	11.97	12.11	12.0
تونس (2011)	14.99*	14.04*	14.6
اليمن (2011)	7.71	10.55	9.2
الدول العربية (2012)	11.52	12.17	11.8
العالم (2012)	11.85	12.16	12.0
الدول المتقدمة (2012)	16.82	15.90	16.4
الدول النامية (2012)	11.26	11.73	11.5
الدول التي تمر بمرحلة انتقالية (2012)	14.01	13.63	13.8
أوروبا الوسطى والشرقية (2012)	14.91	14.61	14.8
آسيا الوسطى (2012)	12.45	12.54	12.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ (2012)	12.98	12.83	12.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (2012)	13.77	13.08	13.4
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية (2012)	16.97	15.94	16.4
جنوب وغرب آسيا (2012)	10.92	11.56	11.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2012)	8.76	9.98	9.4
النمسا (2012)	16.06	15.45	15.7
الصين (2012)	13.21	12.95	13.1
المجر (2012)	15.66	15.12	15.4
تركيا (2012)	14.03	15.06	14.5
الولايات المتحدة الاميركية (2012)	17.22	15.67	16.4

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

ملاحظة:* بيانات العام 2010

الجدول م4-7

نسب القيد الإجمالية في التعليم لعدد من الدول العربية ومناطق العالم (2010-2013)

الدولة	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي			التعليم العالي		
	السنة	معدل الالتحاق الإجمالي	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	السنة	معدل الالتحاق الإجمالي	مؤشر التكافؤ بين الجنسين	السنة	معدل الالتحاق الإجمالي	مؤشر التكافؤ بين الجنسين
الجزائر	2012	117.4	0.94	2011	97.6	1.04	2012	31.5	1.48
البحرين	..	..	..	2012	95.5	1.02	2012	33.5	1.98
جزر القمر	2012	117.4	0.91	2012	73.5	0.96	2012	11.4	0.84
جيبوتي	2013	68.2	0.88	2013	46.2	0.77	2011	4.9	0.68
مصر	2012	113.4	0.96	2012	86.3	0.98	2012	30.1	0.96
الأردن	2012	98.4	0.98	2012	87.8	1.03	2012	46.6	1.15
لبنان	2012	106.6	0.91	2012	74.0	1.01	2012	46.3	1.07
موريتانيا	2012	96.7	1.05	2012	26.8	0.85	2012	5.1	0.43
المغرب	2013	116.9	0.95	2012	68.9	0.86	2011	16.2	0.89**
عمان	2012	109.0	1.01	2012	93.5	0.95*	2011	28.1	1.45
دولة فلسطين	2012	94.4	0.99	2012	82.8	1.10	2012	49.1	1.41
قطر	2010	..	..	2011	111.6	1.10	2012	12.1	6.76
السعودية	2013	106.4	1.03	2013	116.2	1.01	2012	50.9	1.06
السودان	2011	68.6	0.89	2011	37.0	0.92	2012	15.1	1.13
سوريا	2012	122.3	0.97	2012	74.4	1.00	2011	25.6	1.01
تونس	2012	109.7	0.98	2011	91.1	1.05	2012	35.2	1.59
الإمارات	2012	108.3	0.97	..	..		..		
اليمن	2012	96.9	0.83	2012	46.9	0.65	2011	10.3	0.44
المنطقة العربية	2012	103.6	0.93	2012	74.2	0.95	2012	26.1	1.08
العالم	2012	108.4	0.97	2012	72.9	0.97	2012	32.0	1.08
أوروبا الوسطى والشرقية	2012	99.8	1.00	2012	93.0	0.97	2012	70.9	1.19
آسيا الوسطى	2012	99.4	0.99	2012	98.6	0.98	2012	24.5	1.10
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2012	117.1	0.99	2012	84.5	1.01	2012	30.6	1.09
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2012	108.7	0.97	2012	88.1	1.07	2012	42.8	1.27
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	2012	100.9	0.99	2012	100.6	0.99	2012	79.0	1.32
آسيا الجنوبية والغربية	2012	110.4	1.00	2012	63.9	0.93	2012	22.8	0.81
جنوب صحراء أفريقيا	2012	101.8	0.92	2012	41.4	0.84	2012	7.8	0.61

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

ملاحظة:* بيانات العام 2011

** بيانات العام 2010

الجدول م4-8

الإنفاق العام على التعليم لعدد من الدول العربية

الدولة	الانفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		الانفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من اجمالي الانفاق العام	
	السنة	النسبة	السنة	النسبة
الجزائر	2008	4.34	2008	11.43
البحرين	2012	2.58	2012	8.87
جزر القمر	2008	7.61	2008	29.23
جيبوتي	2007	8.41	2010	12.48
مصر	2008	3.76	2008	9.86
الكويت	2006	3.76	2006	13.37
لبنان	2012	2.2	2012	7.11
موريتانيا	2011	3.69	2011	12.99
المغرب	2009	5.38	2009	17.3
عمان	2009	4.32	2009	10.95
قطر	2008	2.45	2008	7.36
السعودية	2008	5.14	2008	17.74
السودان	2009	2.23	2009	10.77
سوريا	2009	5.13	2009	19.18
تونس	2012	6.17	2012	17.34
اليمن	2008	5.15	2008	12.49

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

ملاحظة: التقديرات الرسمية

الجدول م4-9

مؤشرات التعليم الابتدائي (2007-2013)

الدولة	معدل الالتحاق الصافي		النسبة المئوية لاساتذة التعليم الابتدائي المدربين من عدد الاساتذة الاجمالي		معدل عدد الطلاب لكل أستاذ	
	السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
الجزائر	2012	97.3	2007	98.86	2012	23.16
البحرين	..	..	2012	82.06	2012	11.77
جزر القمر	2007	83.33	2011	55.15	2011	27.75
جيبوتي	2013	57.84	2013	96	2013	34.22
مصر	2011	95.1	...	...	2010	27.73
العراق	2007	91.75	...	...	2007	16.96
الأردن	2012	97.11	...	...	...	...
الكويت	2007	92.11	2012	77.74	2012	8.60
لبنان	2012	93.25	...	...	2012	14.34
ليبيا	...	...	...	...	...	..
موريتانيا	2012	69.56	2012	100	2012	40.13
المغرب	2013	97.51	2013	100	2013	25.98
عمان	2012	96.35	...	...	...	...
دولة فلسطين	2012	90.37	2012	100	2012	24.41
قطر	2005	92.39	2009	48.89	2012	9.60
السعودية	2013	96.49	2007	91.50	2013	10.39
الصومال	...	...	...	...	2007	35.52
السودان	2011	51.55	2009	59.72	2009	38.38
سوريا	2010	93.1	...	...	...	...
تونس	2012	98.87	2012	100	2012	17.15
الإمارات	2012	91.19	2012	100	2012	17.97
اليمن	2012	86.27	...	...	2011	30.25
المنطقة العربية	2012	88.37	...	...	2012	18.86
العالم	2012	89.08	...	...	2012	24.24

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

الجدول م4-10

الالتحاق في التعليم المهني لعدد من الدول العربية والعالم

الدولة	السنة الدراسية	نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني من مجموع طلاب المرحلة الثانوية	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني (المرحلة الثانوية)
الجزائر	2011	8.33	380890
البحرين	2012	7.31	6204
جزر القمر	2012	0.51	387
جيبوتي	2013	4.09	2338
مصر	2012	19.88	1560440
الأردن	2011	3.49	25076
الكويت	2012	1.72	4715
لبنان	2012	14.59	56167
المغرب	2012	6.09	155414
دولة فلسطين	2012	0.40	2803
قطر	2012	0.67	518
السعودية	2008	3.58	103555
السودان	2011	1.45	28025
سوريا	2012	4.47	128675
تونس	2011	13.96	160841
الإمارات	2012	1.12	3997
اليمن	2012	0.73	12229
المنطقة العربية	2012	9.11	2854835
العالم	2012	10.49	57858737

المصدر: UNESCO. (2014). UNESCO Institute for Statistics Data Centre. Retrieved August 15, 2014, from: http://data.uis.unesco.org/

الجدول م4-11

مؤشرات التقانة في الدول العربية

الدولة	الأسر التي تملك حاسوب (أ)		عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 فرد (2013)(ب)	عدد المشتركين بالهاتف الثابت لكل مئة فرد (2013)(ج)	نسبة مستخدمي الانترنت لكل 100 فرد (2013) (%)(د)	عدد مستخدمي الفايسبوك لكل 100 فرد (ديسمبر 2012)(هـ)
	السنة	النسبة المئوية				
الجزائر	2010	20.00	102.01	7.98	16.5	4,111,320
البحرين	2012	92.70	165.91	21.78	90.0	413,200
جزر القمر		...	47.28	3.13	6.5	19,940
جيبوتي	2010	13.01	27.97	2.37	9.5	50,140
مصر	2012	37.92	121.51	8.31	49.6	12,173,540
العراق	2008	18.20	96.10	5.63	9.2	2,555,140
الأردن	2012	54.60	141.80	5.20	44.2	2,558,140
الكويت	2012	82.31	190.29	15.08	75.5	890,780
لبنان	2011	71.50	80.56	18.04	70.5	1,587,060
ليبيا		...	165.04	12.72	16.5	781,700
موريتانيا	2010	2.99	102.53	1.39	6.2	106,200
المغرب	2012	43.06	128.53	8.86	56.0	5,091,760
عمان	2011	58.00	154.65	9.67	66.5	584,900
دولة فلسطين	2012	53.94	73.74	9.29	46.6	966,960
قطر	2012	91.51	152.64	19.02	85.3	671,720
السعودية	2010	57.30	176.50	16.37	60.5	5,852,520
الصومال		...	49.38	0.61	1.5	123,480
السودان	2012	14.00	72.85	1.09	22.7	..
سوريا	2010	40.37	55.97	20.22	26.2	..
تونس	2010	19.10	115.60	9.29	43.8	3,328,300
الإمارات	2012	85.20	171.87	21.32	88.0	3,442,940
اليمن	2010	3.96	69.01	4.68	20.0	495,440
المنطقة العربية						45,805,180

المصادر: (أ) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2013/Core_Indicators.xls

(ب) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Mobile_cellular_2000-2013.xls

(ج) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Fixed_tel_2000-2013.xls

(د) ITU Statistics. (2014). Retrieved August 15, 2014, from: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2014/Individuals_Internet_2000-2013.xls

(هـ) Internet World Stats. (2014). Retrieved August 5, 2014, from: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

الجدول م4-12

مؤشر الجاهزية الشبكية لعدد من الدول العربية

الدولة	قيمة المؤشر (2014)	الترتيب العالمي (148 دولة)
الجزائر	2.98	129
البحرين	4.86	29
مصر	3.71	91
الأردن	4.36	44
الكويت	3.96	72
لبنان	3.64	97
ليبيا	2.75	138
موريتانيا	2.61	142
المغرب	3.61	99
عمان	4.56	40
قطر	5.22	23
السعودية	4.78	32
تونس	3.77	87
الإمارات	5.2	24
اليمن	2.73	140

المصدر: World Economic Forum (2014). The Network Readiness Index 2014. Retrieved August 15, from: http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/the-great-transformation/network-readiness-index

الجدول م4-13

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) (2011 و2012)

الدولة	المرتبة (2012)	الدليل (2012)	المرتبة (2011)	الدليل (2011)
قطر	31	6.54	30	6.41
الإمارات	33	6.41	45	5.68
البحرين	39	6.3	42	5.79
السعودية	50	5.69	48	5.46
لبنان	52	5.37	61	4.62
عمان	54	5.36	58	4.8
الأردن	76	4.22	77	3.9
مصر	86	3.85	87	3.65
المغرب	89	3.79	89	3.59
تونس	91	3.7	92	3.58
سوريا	102	3.22	99	3.13
الجزائر	106	3.07	105	2.98
السودان	119	2.33	118	2.19
اليمن	127	1.89	129	1.76
جيبوتي	131	1.77	131	1.71
جزر القمر	138	1.7	134	1.68

المصدر: International Telecommunication Union (ITU). (2013).Measuring the Information Society. Geneva: ITU. Retrieved August 15, 2014, from http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/mis2013/MIS2013_without_Annex_4.pdf

ملاحظة: يتضمن الترتيب 157 دولة مشمولة في تقرير العام 2013 ويتراوح الدليل من 0 (أسوأ أداء) إلى 10 (أفضل أداء).

الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة بحسب تقرير التنافسية العربية 2012

الترتيب	الدولة	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	نسبة واردات المعدات والآلات من اجمالي الواردات	صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	الانفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا كنسبة من الانتاج	عدد الباحثين لكل مليون من السكان	عدد براءات الاختراع	عدد المقالات العلمية والتقانية	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة
1	كوريا الجنوبية	0.65	0.38	0.01	1.00	1.00	1.00	1.00	0.67	0.71
2	ايرلندا	0.62	0.66	0.06	0.78	0.40	0.67	0.39	1.00	0.57
3	ماليزيا	1.00	0.98	0.23	0.96	0.20	0.12	0.04	0.05	0.45
4	البحرين	0.00	0.08	0.67	0.40	0.00	0.03	0.00	0.09	0.16
5	الإمارات	0.04	0.40	0.64	0.51	0.00	0.00	0.01	0.08	0.21
6	البرتغال	0.18	0.39	0.16	0.99	0.31	0.55	0.01	0.57	0.40
7	التشيك	0.28	0.69	0.30	0.84	0.47	0.61	0.03	0.62	0.48
8	الصين	0.60	0.73	0.11	...	0.44	0.23	0.01	0.07	0.31
9	تشيلي	0.13	0.47	0.53	0.98	0.21	0.21	0.01	0.18	0.34
10	اليونان	0.19	0.35	0.07	0.92	0.16	0.43	0.02	0.78	0.37
11	السعودية	0.01	0.79	0.44	0.59	0.01	0.00	0.01	0.04	0.24
12	الأرجنتين	0.15	0.85	0.16	0.70	0.15	0.21	0.01	0.15	0.30
13	قطر	0.00	0.91	0.32	0.58	0.00	0.00	0.01	0.08	0.24
14	الكويت	0.01	0.59	0.00	...	0.03	0.04	0.02	0.18	0.12
15	المكسيك	0.38	0.81	0.16	0.84	0.16	0.11	0.01	0.07	0.32
16	تونس	0.11	0.36	0.37	0.91	0.32	0.37	0.01	0.12	0.32
17	عُمان	0.01	0.91	0.48	0.55	0.00	0.00	0.00	0.09	0.25
18	الأردن	0.02	0.25	1.00	0.75	0.11	0.00	0.00	0.10	0.28
19	جنوب أفريقيا	0.12	0.59	0.15	0.37	0.29	0.09	0.02	0.10	0.22
20	البرازيل	0.24	0.54	0.19	0.63	0.31	0.14	0.01	0.11	0.27
21	تركيا	0.04	0.38	0.19	0.62	0.19	0.14	0.00	0.22	0.22
22	لبنان	0.03	0.00	0.82	0.65	0.00	0.00	0.01	0.10	0.20
23	ليبيا	0.00	0.66	0.29	...	0.00	0.00	0.00	0.01	0.14
24	الجزائر	0.03	0.63	0.08	0.51	0.00	0.04	0.00	0.02	0.16
25	مصر	0.01	0.13	0.55	...	0.08	0.15	0.00	0.04	0.14
26	سوريا	0.03	0.14	0.21	...	0.00	0.01	0.00	0.01	0.06
27	المغرب	0.19	0.32	0.15	0.61	0.20	0.15	0.00	0.02	0.21
28	السودان	0.01	1.00	0.43	...	0.09	0.06	0.00	0.00	0.23
29	موريتانيا	0.00	0.50	0.73	0.12	0.00	0.00	0.00	0.00	0.17
30	اليمن	0.01	0.20	0.21	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.05
متوسط الدول العربية		0.03	0.46	0.43	0.51	0.05	0.05	0.00	0.06	0.19
متوسط دول المقارنة		0.35	0.60	0.18	0.80	0.33	0.35	0.12	0.35	0.38
حجم الفجوة بين المنطقة العربية ودول المقارنة		-91%	-23%	139%	-36%	-85%	-86%	-100%	-83%	-50%

المصدر: المعهد العربي للتخطيط. (2012). تقرير التنافسية العربية. الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/310/310_compissue2012.pdf تم الدخول الى الموقع بتاريخ 21 أغسطس 2014.

ملاحظة: تتضمن الدراسة 30 دولة ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 1 (أفضل أداء).

الجدول م4-15

دليل الإبتكار العالمي

الدولة	الإمارات	السعودية	قطر	البحرين	الأردن	الكويت	عمان	لبنان
مؤشر الإبتكار العالمي 2014	43.3	41.6	40.3	36.3	36.2	35.2	33.9	33.6
مؤشر الابتكار العالمي 2013	41.9	41.2	41.0	36.1	37.3	40.0	33.3	35.5
مؤشر الابتكار العالمي 2012*	44.4	39.3	45.5	41.1	37.1	37.2	39.5	36.2
المرتبة العالمية 2014	36	38	47	62	64	69	75	77
المرتبة العالمية 2013	38	42	43	67	61	50	80	75
المرتبة العالمية 2012*	37	48	33	42	56	55	47	61
المرتبة العربية 2014	1	2	3	4	5	6	7	8
المرتبة العربية 2013	1	2	3	6	5	4	9	8
المرتبة العربية 2012*	2	5	1	3	7	6	4	9
المؤشر الفرعي: مدخلات الابتكار	56.2	47.8	50.4	45.5	40.3	39.4	42.8	42.2
المؤسسات	76.6	60.0	75.5	67.9	64.3	60.2	70.8	58.1
البيئة السياسية	75.0	46.4	76.2	43.5	51.5	60.2	61.2	42.3
البيئة التنظيمية	82.0	64.6	70.8	80.2	77.5	55.9	80.9	67.1
بيئة الأعمال	72.9	69.1	79.5	80.1	64.0	64.6	70.3	64.9
رأس المال البشري والبحث	62.1	35.6	33.6	27.0	28.3	23.3	28.3	34.4
التعليم	66.3	48.1	33.8	40.7	35.5	45.1	33.4	32.1
التعليم العالي	100.0	43.7	58.5	34.1	35.9	22.0	45.8	48.3
البحث والتطوير	19.9	15.1	8.3	6.0	13.5	2.6	5.5	22.7
البيئة التحتية	55.9	47.0	53.2	48.1	31.1	39.0	39.8	34.9
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	71.2	61.8	66.5	68.0	29.6	38.3	52.4	43.8
البنية التحتية العامة	53.7	46.9	58.8	45.1	31.7	45.0	42.2	24.8
الاستدامة البيئية	42.7	32.3	34.0	31.2	31.9	33.7	24.8	36.2
جودة وتطور السوق	46.2	59.0	46.3	48.5	39.9	47.0	48.1	44.6
الاعتماد	37.3	39.9	27.2	32.9	19.0	31.5	34.3	26.9
الاستثمار	25.2	54.3	28.8	36.7	26.0	38.0	29.9	28.7
التجارة والتنافسية	76.2	82.8	83.1	76.0	74.9	71.6	80.2	78.1
جودة وتطور التجارة والاعمال	40.3	37.6	43.4	35.7	37.8	27.7	27.2	39.1
العاملين في مجال المعرفة	37.6	49.2	37.2	43.4	34.5	47.9	19.2	65.5
روابط الابتكار	63.8	45.9	71.8	50.3	53.4	25.7	53.4	27.7
استيعاب المعرفة	19.5	17.7	21.4	13.5	25.5	9.5	8.9	24.0
المؤشر الفرعي: مخرجات الابتكار	30.3	35.4	30.2	27.1	32.1	30.9	24.9	25.0
المعرفة والتكنولوجيا	14.3	25.7	20.4	28.4	29.4	33.8	21.2	22.6
خلق المعرفة	7.7	10.0	4.7	3.0	19.6	7.7	5.3	16.3
تأثير المعرفة	34.9	42.3	29.5	42.8	35.3	37.3	32.8	24.7
نشر المعرفة	0.3	25.0	27.0	39.4	33.3	56.4	25.6	26.7
المخرجات الإبداعية	46.2	45.0	40.1	25.8	34.9	28.1	28.6	27.4
النواتج الإبداعية غير الملموسة	74.2	67.3	60.5	36.4	49.8	36.6	47.4	35.9
السلع والخدمات الإبداعية	4.9	19.5	11.0	2.2	18.8	11.6	2.6	29.5
الابداع على شبكة الانترنت	31.7	25.9	28.3	28.0	21.1	27.4	17.0	8.2

(يتبع)

الدولة	تونس	المغرب	مصر	الجزائر	اليمن	السودان	سوريا
مؤشر الإبتكار العالمي 2014	32.9	32.2	30.0	24.2	19.5	12.7	..
مؤشر الابتكار العالمي 2013	35.8	30.9	28.5	23.1	19.3	19.8	23.7
مؤشر الابتكار العالمي 2012*	36.5	30.7	27.9	24.4	19.2	16.8	23.1
المرتبة العالمية 2014	78	84	99	133	141	143	..
المرتبة العالمية 2013	70	92	108	138	142	141	134
المرتبة العالمية 2012*	59	88	103	124	139	141	132
المرتبة العربية 2014	9	10	11	12	13	14	..
المرتبة العربية 2013	7	10	11	13	15	14	12
المرتبة العربية 2012*	8	10	11	12	14	15	13
المؤشر الفرعي: مدخلات الابتكار	39.7	38.0	34.1	31.7	24.4	23.2	32.8
المؤسسات	61.8	59.6	42.1	47.2	36.6	36.4	48.3
البيئة السياسية	49.5	51.7	33.7	40.8	14.6	14.0	22.9
البيئة التنظيمية	67.4	59.1	38.5	50.5	41.1	37.5	62.7
بيئة الأعمال	68.6	68.0	54.0	50.2	54.1	57.8	59.1
رأس المال البشري والبحث	37.8	29.7	27.8	25.5	15.5	7.6	34.1
التعليم	46.5	41.9	48.3	44.1	30.9	11.9	95.0
التعليم العالي	48.7	38.2	19.0	30.6	15.6	...	7.4
البحث والتطوير	18.3	9.1	16.2	1.6	0.0	3.3	0.0
البيئة التحتية	37.0	39.6	36.1	32.2	16.3	18.3	22.9
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	35.6	40.8	48.9	18.4	11.2	18.0	21.7
البنية التحتية العامة	33.8	41.7	23.0	45.9	13.0	17.1	25.3
الاستدامة البيئية	41.7	36.3	36.5	32.4	24.9	19.7	21.9
جودة وتطور السوق	39.9	42.8	35.4	36.2	40.7	38.9	37.6
الاعتماد	25.4	26.6	21.8	23.5	8.4	9.7	9.3
الاستثمار	27.1	25.8	18.9	33.4	40.0	33.3	24.3
التجارة والتنافسية	67.3	76.0	65.4	51.6	73.8	73.8	79.4
جودة وتطور التجارة والاعمال	22.1	18.2	28.9	17.2	12.7	14.8	21.2
العاملين في مجال المعرفة	24.8	20.9	38.8	20.5	14.2	14.6	37.6
روابط الابتكار	24.1	20.4	31.3	19.0	20.4	10.7	14.5
استيعاب المعرفة	17.5	13.3	16.6	12.1	3.4	19.0	11.5
المؤشر الفرعي: مخرجات الابتكار	26.1	26.5	26.0	16.7	14.7	2.1	14.6
المعرفة والتكنولوجيا	21.2	25.5	25.4	19.5	13.7	2.4	6.2
خلق المعرفة	13.8	9.3	11.5	5.5	3.6	2.6	4.8
تأثير المعرفة	29.4	31.0	33.2	32.4	18.5	0.7	11.2
نشر المعرفة	20.4	36.3	31.4	20.5	19.1	3.8	1.9
المخرجات الإبداعية	31.1	27.4	26.6	14.0	15.7	1.9	23.1
النواتج الإبداعية غير الملموسة	39.8	38.8	40.1	19.7	25.5	2.7	23.9
السلع والخدمات الإبداعية	26.9	12.8	9.7	4.0	2.1	1.9	27.3
الابداع على شبكة الانترنت	17.8	19.2	16.6	12.5	9.5	0.2	17.2

المصادر: Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2014). The Global Innovation Index 2014: The Human Factor In innovation, Fontainebleau, Ithaca, and Geneva.
Cornell University, INSEAD, & WIPO. (2013). The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation. Geneva, Ithaca, and Fontainebleau.

ملاحظة: يتضمن الترتيب 142 دولة مشمولة في تقرير العام 2014، ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 100 (أفضل أداء)، أو القيمة الفعلية للمؤشر الفرعي.

الجدول م4-16

مؤشرات التنافسية العالمية

الدولة	2013 - 2012		2014 - 2013							
	مؤشر التنافسية		مؤشر التنافسية		المتطلبات الأساسية		تعزيز الكفاءة		عوامل الإبتكار والتطور	
	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
قطر	11	5.38	13	5.24	5	6.01	18	5.02	14	5.08
السعودية	18	5.19	20	5.1	14	5.73	27	4.69	29	4.33
الإمارات	24	5.07	19	5.11	4	6.04	20	5	24	4.67
عمان	32	4.65	33	4.64	13	5.77	29	4.45	39	4.05
البحرين	35	4.63	43	4.45	25	5.46	38	4.5	59	3.71
الكويت	37	4.56	36	4.56	32	5.22	77	3.95	101	3.34
الأردن	64	4.23	68	4.2	76	4.51	70	4.01	51	3.87
المغرب	70	4.15	77	4.11	69	4.58	84	3.9	100	3.34
لبنان	91	3.88	103	3.77	126	3.63	75	3.97	90	3.4
مصر	107	3.73	118	3.63	118	3.78	109	3.57	104	3.31
الجزائر	110	3.72	100	3.79	92	4.27	133	3.18	143	2.63
ليبيا	113	3.68	108	3.73	93	4.24	139	3.11	141	2.71
موريتانيا	134	3.32	141	3.19	132	3.49	147	2.71	134	2.84
اليمن	140	2.97	145	2.98	145	3.05	144	2.9	139	2.73

المصدر: The World Economic Forum. (2013). The Global Competitiveness report 2014-2013. Geneva: World Economic Forum. Retrieved August 15, 2014, from: http://reports.weforum.org/the-global-competitiveness-report2014-2013-/

ملاحظات: يتضمن الترتيب 148 دولة مشمولة ويمتد المؤشر من 1 (أسوأ أداء) إلى 7 (أفضل أداء).

الجدول م4-17

مؤشر التنافسية العربية (2012)

الترتيب	الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
1	كوريا الجنوبية	0.62	0.74	0.68
2	ايرلندا	0.61	0.70	0.65
3	ماليزيا	0.56	0.51	0.53
4	البحرين	0.58	0.48	0.53
5	الإمارات	0.58	0.47	0.52
6	البرتغال	0.46	0.57	0.51
7	التشيك	0.48	0.54	0.51
8	الصين	0.62	0.40	0.51
9	تشيلي	0.52	0.45	0.49
10	اليونان	0.38	0.57	0.48
11	السعودية	0.52	0.43	0.47
12	الأرجنتين	0.44	0.50	0.47
13	قطر	0.53	0.41	0.47
14	الكويت	0.53	0.39	0.46
15	المكسيك	0.50	0.42	0.46
16	تونس	0.47	0.44	0.45
17	عمان	0.50	0.35	0.43
18	الأردن	0.41	0.43	0.42
19	جنوب أفريقيا	0.44	0.39	0.41
20	البرازيل	0.37	0.42	0.40
21	تركيا	0.46	0.33	0.40
22	لبنان	0.39	0.39	0.39
23	ليبيا	0.45	0.29	0.37
24	الجزائر	0.39	0.33	0.36
25	مصر	0.39	0.32	0.36
26	سوريا	0.37	0.31	0.34
27	المغرب	0.40	0.27	0.34
28	السودان	0.31	0.23	0.27
29	موريتانيا	0.34	0.18	0.26
30	اليمن	0.35	0.14	0.25
	متوسط الدول العربية	0.44	0.35	0.39
	متوسط دول المقارنة	0.50	0.50	0.50

المصدر: المعهد العربي للتخطيط. (2012). تقرير التنافسية العربية. الإصدار الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

ملاحظة: تتضمن الدراسة 30 دولة ويمتد المؤشر من 0 (أسوأ أداء) إلى 1 (أفضل أداء).

الجدول م4-18

مؤشر مدركات الفساد

الدولة	الترتيب العالمي (2013)	قيمة المؤشر (2013)	قيمة المؤشر (2012)	التغيير بقيمة المؤشر
الإمارات	26	69	68	1
قطر	28	68	68	0
البحرين	57	48	51	-3
عمان	61	47	47	0
السعودية	63	46	44	2
الأردن	66	45	48	-3
الكويت	69	43	44	-1
تونس	77	41	41	0
المغرب	91	37	37	0
الجزائر	94	36	34	2
جيبوتي	94	36	36	0
مصر	114	32	32	0
موريتانيا	119	30	31	-1
لبنان	127	28	30	-2
جزر القمر	127	28	28	0
اليمن	167	18	23	-5
سوريا	168	17	26	-9
العراق	171	16	18	-2
ليبيا	172	15	21	-6
السودان	174	11	13	-2
الصومال	175	8	8	0

المصدر: Transparency International. (2013). The Corruption Perception Index. Retrieved August 15, 2014, from: http://cpi.transparency.org/cpi2013/results/#myAnchor1

ملاحظة: يصدُر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية ويتضمن ترتيب 177 دولة في العام 2013 على مقياس يتراوح بين 0 (وجود تصور بدرجة عالية من الفساد) إلى 100 (وجود تصور بأن الدولة نظيفة للغاية).

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Development Programme
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

فيما تنطلق شعوب المنطقة قدماً في القرن الواحد والعشرين، فإن المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في المناهج التنموية التقليدية وهي مطالبة بتبني مناهج تنموية مبتكرة تمكنها من التعامل الناجع مع التحديات المتعاظمة على مختلف محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لاقتران المعرفة بالقوة والتقدم، فإن بناء مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية بات يشكل ضرورة للبناء والمنافسة في عصر العولمة الذي نعيشه.

ومع أهمية موضوع الشباب في جميع المراحل، فإن طرحه حالياً يكتسب الأهمية القصوى، لأن المرحلة التنموية التي تمر بها المنطقة العربية تظهر بوضوح تعاظم وتنامي دور الشباب العربي وبروزهم ككتلة أساسية تعتبر الأكثر عدداً، والأكثر قوة وتأثيرا في تحديد مجمل المسارات والتوجهات التنموية، وفي إيجاد التطور في واقع المستقبل العربي. ولا بد من التفكير العميق ووضع استراتيجيات فعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها إلى قوّة إنتاج إيجابية لا تكتفي بالانتقاد والرفض، بل تتجاوز كل ذلك لتصبح طاقة إعمار تبني وتنمي المجتمع على جميع الأصعدة، وعلى رأسها الصعيد المعرفي باعتباره أساس نهضة المجتمعات والأمم.

إن الرؤية النقدية الإيجابية المتبناة في تقرير المعرفة العربي الثالث هذا هي دعوة ملحة لاغتنام الفرصة السانحة لدمج المعرفة والابتكار والتقدم التكنولوجي بوصفها رافعة للتنمية، مع التركيز على قطاع الشباب والأجيال الناشئة. فما زالت الفرصة قائمة وقوية لإعداد الشباب وتكوينه ودمجه دمجاً فاعلا في توطين المعرفة، والمساهمة في بناء التقدم في اتجاه إرساء التنمية الإنسانية المستدامة القائمة على أسس المواطنة الإيجابية والعدالة الاجتماعية.